

جوهر النظم
في
علمي الادب والادب



جواهر النظام في علمي الأديان والأحكام

تأليف الامام العلامة قدوة أهل الاستقامة
صاحب المصنفات الجليلة والمؤلفات الجزيلة من جامع الفتوى شيخنا

عبد الله بن محمد بن سلوم السالمي
رحمه الله وغفرله وقمع المسلمين بعلومه

الطبعة الاولى على نفقة

يوسف تومالستانى

مناخية مكتبة العرب بالبحر الأحمر

مفروق الطبع محفوظ له

المطبعة العربية بمصر

١٣٤٤ هجرية

الطبعة الثانية

ترجمة المؤلف

بقلم الاستاذ العلامة أبي اسحاق الشيخ ابراهيم اطفيش

عمان من أكبر الاقطار الاسلامية العامرة ، اشتهر منذ ظهور العرب فيه قبل الاسلام بأكابر الرجال وأبطال السنان قال الجاحظ: لربما سمعت من لا علم له يقول ومن اين لاهل عمان البيان وهل يعدون لبلدة واحدة من الخطباء والبلغاء ما يعدون لاهل عمان ثم لما ظهر الاسلام كان لاهله القدح المعلي في خدمة الاسلام بالسيف والقلم فقد ظهر من أهل عمان فحول العلماء الذين يشار اليهم بالبنان في النهضة العلمية ولاسيما في الصدر الاول ، قتش بين أولئك الجمايذة تجمد معظمهم من عمان فمنهم قضاة الاسلام ومنهم كبار الادباء وأئمة الحديث والتفسير ومنهم أكابر القواد والزعماء وأئمة الدين والامراء

منهم كعب بن مسور قاضى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على البصرة ، ومصقلة بن الرقية أخطب الناس قائما وقاعداً وابنه كرب بن مصقلة ولهما خطبتا العجوز في الجاهلية والعنراء في الاسلام القتين قال فيهما أبو عبيدة : ماسمعنا مثلها الا خطبة قيس بن خارجة بن سنان في حمالة داحس فقد ضرب بها المثل ، ومنهم الامام الاعظم أبو الشعثاء جابر بن زيد الازدى الحوفي ، وصحار بن

العباس العبدى أحد أئمة البيان ، والخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي من بلد « وودام » من جهة الباطنة بمحوجة عمان ، وأبو عمرو الربيع بن حبيب الفراهيدي البصري أحد أئمة الحديث وصاحب المسند الصحيح وهو من غضفان من أرض الباطنة أيضاً وحاجب الأزدي وأمثال هؤلاء الأئمة الاعلام الذين هم أشهر من نار على علم ، ومنهم مرة بن البليد الأزدي لم يعرف أجود منه ارتجالاً وبديهة ولا أعجب فكراً وتحبيراً وناهيك أنه رسول المهلب بن أبي صفرة الى الحجاج

ومنهم المهلب هذا وهو أزدي ومكانته الحرية لا تخفى على أحد فقد كان في مقدمة قواد الامويين الذين تغافوا في توطيد القومية العربية التي هي الغاية للملك الاموي ، ومنهم امام الادب وملك الفصاحة والبلاغة الذي يقف عند كلامه البلغاء ويستعير آيات بيانه الفصحاء أبو بكر بن حريد الأزدي وأمثال هؤلاء كثير لا يحصون عدداً . ومن أئمة الفخام الذين قادوا الجيوش وفتحوا الاقطار وصدعوا الملوك وامتد سلطانهم تحفه جلالة أساطيلهم مع الشطوط الافريقية الشرقية الى أن بلغ رأس الرجاء الصالح مطارداً لا كبر مملكة استعمارية يومئذ البر تغال ، الامام المؤيد ناصر ابن مرشد العربي رحمه الله (١٠٢٤)

من هذا القطر العامر بالعلم والدين ظهر ذلك العلم الافخم

أحد أقطاب العلم المجتهدين العلامة المحقق أبو محمد عبد الله بن حميد
(أو كصديق) بن علوم السالمي

كان معروفاً بغزارة العلم والاجتهاد . اليه انتهت رئاسة العلم فيما
بلغنا بعان وظهر ذلك في تأليفه اللجنة في مختلف الفنون الشرعية
والعربية

صفاته

كان رحمه الله ضريراً قويا الذاكرة في منتهى الذكاء والفطنة
ذكر تحديداً بنبعة الله في بعض تأليفه أنه وقع أمامه حادث وهو في
المهد ولما كبر ذكر ما بقي بذهنه لوالديه فحسبوا مضي أيامه فإذا هو
ابن عشرين يوماً (ان لم تحتي حافظي) وكان شديد البقطة على
تطورات الامة بعمان على الاخص حتى أنه كثيراً ما تحدثه نفسه
بالعمل لاعادة الامامة في القطر العاني الذي قل أن يعرف الملكية
الاهم الا في ظروف قاسرة لم تكن تحت إرادته كما وقع في زمن بني نهبان
في عصر ابن بطوطة الرحالة وكان غير كاتم ميوله ولا سيما أن الرأي
العام مؤيد له وفي مقدمته جمهور من قادة العلم والرأي — عن
السلطان فيصل بن تركي سلطان عمان يومئذ — وما أشد حرص
العلماء العاملين على إقامة شعائر الدين وما أقوي غيرتهم على حرمانه
ولكنه لم يجد من السلطان انقياداً الى اعلان الامامة وقد أحبط
من أطرافه بدسائس الانكليز ويتحين الانقضاء عند أول فرصة

على أقطار الخليج الفارسي ومطامع هؤلاء في جزيرة العرب غير مستورة فهي أعرف من أن تعرف

وإذ بدت تلك العوامل الاجنبية تسعى لحمل السلطان على إعلان الحماية البريطانية على عمان وجدها قادة العلم والدين وفي مقدمتهم هذا الامام المترجم له — فرصة سانحة تخوّلهم اظهار شعور الامة والوقوف في وجه كل من يروم الاخلال باستقلال الامة ، فأعلنوا الامامة وبايعوا الامام الافخم التقي العلامة سالم بن راشد الخروصي رحمه الله ، وكان صاحب الترجمة الركن الاعظم في اقامة الامامة شديد الحرص على النهوض بالامة العمانية واستعادة مجدها الباذخ الذي كادت تهدمه اختلافات الامراء وتجزئة الامة الى دويلات الامر الذي يؤول الى تفكيك وحدتها وانفصام عرونها

أسألته

منذ أن ترعرع وظهر فيه الذكاء النادر اشتغل بحفظ القرآن ثم بعد أن أتمه انقطع الى العلم الا أننا لم نقف على أشياخه بالضبط غير انه كان يشير في تأليفه الى أحدهم بقوله : قال بعض أفاضل عصرنا . ويعنى به شيخه كما قال في تنبيهه أول تأليفه مشارق أنوار العقول — العلامة العامل الشيخ صالح بن علي بن ناصر بن عيسى ابن صالح الحارثي المتوفى ١٣١٤ وهو أبو الامير الافخم عيسى بن صالح أمير الشرقية أحد أقطاب النهضة العمانية الحاضرة ومن له الفخر

العظيم في تأييد الامامة . قال في شيخه هذا في الجزء الثانى من تحفة الاعيان بعد أن ذكر سبب وفاته ما نصه : وقد كان رضى الله عنه أعلم أهل زمانه في الحلال والحرام وأشدّهم حرصا على قوام الاسلام وأكثرهم خصالا في صفات الكرام وكان أحد الثلاثة الذين دارت عليهم مملكة امام المسلمين عزان بن قيس رضى الله عنه وأما قريناه الآخران فهما شيخنا سعيد بن خلفان بن احمد بن صالح الخليلي الخروصى وشيخنا محمد بن سليم الغازلى اهـ

على كلامه هذا أن أشياخه كثير هؤلاء الثلاثة وغيرهم وذكر أيضا في تحفة الاعيان ان من أشياخه الشيخ ماجد بن خميس العبرى والشيخ جمعة بن سعيد بن علي المغيرى غير أنه يظهر أن الذى أخذ العلم عنه أكثر هو الشيخ صالح بن علي وقد نوه به في تاريخه وبالجملة أن أساتذة متعددون ولكننا لم نقف الا على من ذكرناه

تتميزه ومن خرج عنه من العلماء

تلاميذه كثير لا نبالغ إذا قلنا ان رجال العلم اليوم بمان جلهم من تلاميذه وقد نفع منهم كثير وفي مقدمتهم العلامة الافخم المؤيد امام عمان اليوم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد بن خلفان الخليلي الخروصى بويج بعد وفاة شيخه صاحب الترجمة بقرية العلماء من تلاميذه كثيرون وحسبك أن صفوة الامة هنالك والذين قامت عليهم الامامة والملك هم تلاميذه وهذه الروح التى نفخا فيها

حتى كانوا حى للدين والامة من أكبر الشواهد على اخلاصه
وعلو شأنه ومكاته

تأليفه

لم تقف على كل تصانيفه حتى نلم لك أيها القاريء بها ولكننا
نسوق أسماء التي وقفنا عليها :

(١) تحفة الاعيان في تاريخ عمان طبع الاول منها بمصر

(٢) الحجج المقنعة في أحكام صلاة الجمعة

(٣) سواطع البرهان رسالة صغيرة تتعلق ببعض تطورات

العصر في اللباس وغيره

(٤) شرح المسند الصحيح للإمام الربيع بن حبيب الفراهيدى

البصري من أئمة القرن الثاني في أربعة أجزاء طبع بمطبعة

الازهار البارونية الاول والثانى منها

(٥) غاية المراد أحد متون أصول الكلام لم تقف عليه كله

(٦) مدارج الكلام أرجوزة في الفروع الفقهية تنيف على الفرييت

(٧) معارج الآمال شرح لهذه الأرجوزة وقفنا على بعض

الاجزاء منها وهي تنبيء عن غزارة علمه وتدقيقه ورسوخه

في علم الشريعة بحيث لا يشق له غبار قيل لى أنها تبلغ ستة

عشر جزءاً إلا أنه لم يتم هذا التأليف الجليل

(٨) مشارق أنوار العقول شرح أرجوزته في أصول الدين شرحها شرحاً وافياً وهذا يعد من أحسن كتب الاصول تحقيقاً وتحريراً وتنسيقاً

(٩) أنوار العقول أرجوزة في أصول الدين تربو على ثلاثمائة بيت
(١٠) بهجة الانوار شرح أيضاً لمن أنوار العقول وهذا الشرح قبل مشارق أنوار العقول وأخصر منه طبع بمصر على هامش شرح طلعة الشمس في أصول الفقه

(١١) طلعة الشمس ألفية في أصول الفقه من أجل متون هذا الفن وأكثرها نفعا

(١٢) شرح طلعة الشمس جزءان طبع بمصر جدير بأن يقال عن هذا الشرح انه أنفس كتاب في أصول الفقه

(١٣) جوهر النظام أرجوزة في الاحكام الشرعية وهي بضعه عشر الف بيت طبع بمصر

(١٤) بلوغ الامل منظومة في أحكام الجدل في الاعراب نفيسة جداً

هذا ما وقفنا عليه من آثاره القيمة ومناقبه ، ولا شك ان له مصنفات أخرى اذ هو معدود من أجلة المؤلفين المجيدين

منزلته في الامم

كان محبوباً معظماً عند الامة كلها كما اليه انتهت رئاسة العلم وقوله هو الفصل ولا فرق في ذلك بين أمير وملك وعالم وبين سائر الامة

إذ لم يبلغنا وقوع مشادة بينه وبين أحد من أمراء عمان وما جرى
في الظروف التي هبت فيها الامة العمانية الى مبايعة الامام من المشادة
بين السلطان فيصل والامة ولو كان المترجم رأس الحركة فان المسئلة
ليست مما يعد نفوراً عنه بل كان ذلك دليلاً على عطف القلوب عليه
والتفافها حوله ولم يكن السلطان ممتنعاً ومعارضاً لارادة الامة ولكنها
ظروف قهرية كما يدركه أولو البصيرة والعلم بما يكتنف ذلك
الجو من الاحوال

وفاء

بلغنا نعيه الى المغرب ونحن بالوطن الفسدى في الشهر الذى
توفي فيه قطب الائمة وهو ربيع الثانى عام الف وثلثمائة واثنين
وثلاثين من الهجرة فكان الخطب مضاعفاً - عن سن قارب
الستين على ما بلغنا فمضى رضى الله عنه الى الله وقد ترك آثاراً
تشهد بمجالاته قدره وأبطلوا ساروا بالامة في مناهج السعادة علماً
وعلاً فجزاه الله عن العلم والدين والامة أحسن الجزاء . اما ما رثاه
به الشعراء فلم يبلغنا منه شيء عسى ان نجد فرصة اخرى للالام به
او يعرضه بحول الله وقوته

أبو اسحاق ابراهيم اطفيش

القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول عبدا لله وابن عبده
أحمدك اللهم كل الحمد
واشكر المولى على آلائه
وخص من بينهم محمدا
واختص بالتبجيل والتعظيم
صلى عليه ربنا وسلاما
ثم صلاة الله تغشى الآلا
وصحبه الكرام خير صعب
ما تليت آثارهم ودونت
وبعد إن خير نظم بالغ
فانه حوى بيان الشرع
وانصب في سهولة الالفاظ
لكنه لم يخل من أشياء
كثرت تطويل بغير طائل
وذلك شيء دونه يستغني

المرتجى الطافه من عنده
في حالة الرغد وغير الرغد
ثم صلواته لانبياؤه
نبينا الذي آتانا بالهدى
بين الورى من ربه الكريم
وزاده جلالة وانعما
ومن على مناجهم توالى
عليهم أيضا سلام ربي
وجللت أخبارهم ويينت
في الفهم مبالغا نظام الصايغ
من واجب وجائز ومنع
وطاب حفظه لدى الحفاظ
معينة عند أولى القدام
كذكره في النظم قول السائل
ومثل حشو ليقيم الوزنة

ومثل تكرار لغير معنى
وجعله الشطر بشطر متصل
وعلق البيت بما يليه
الا لذكر ما يجوز حذفه
فقت في اصلاح ما وصفت
أصلحته من غير ما استقصاء
وقد حذفت بعض أشياء منه
بها يضىء جوهر النظام
ضمت فيه الحكم مع نسييه
شرعت فيه ببلاد الله
وكل ما كان بناؤه قوي
لان حالى لم يكن متسعا
والغرض التحرير والاحكام
فان يوافق المراد فاشكر
وان رأى النصف فيه خلا
والغف من الهنا مأمول

ومثل مشكل يحير الدهنا
وكان حق مثله أن ينفصل
من غير ما ضرورة تلجيه
وذلك منه ليتم كشفه
مجتهداً وربى استعنت
لأتق عن المحل نائي
وزدته أشياء ليست عنه
كالبر إذ يسفر في الظلام
كضم ذى الحب الى حبيبه
فكان هذا من عظيم الجاه
من نظمه أوردته كآروي
لهدم ما رأيت به مرتفعاً
بمجهداً لا النقض والابرام
وإن يخالفه فسامح واعذر
يصلحه ان كان أهلاً أو فلا
فيما به نعمل أو نقول

كتاب العلم

العلم درك القلب مثل البصر
وهو على الاطلاق محمود لما
يكون درك العين عند النظر
جاء من الثناء فيه فاعلموا

ولا يذم أبداً وإنما
وذلك جهل عندنا مركب
من ثم كان العلم خير فائده
حامله يحیی به حیداً
يعيش في الناس عظيم الفضل
والعلماء قد جاء في الصباح
وأنتهم للانبياء ورثة
وجاء أيضاً في ذوى العلوم
لأنه لا شك للبصائر
وهو حياة القلب وهما عدما
تقوى به من ضعفها أبدان
ونظر المؤمن في الكتاب
مداد ذی العلم به يوازن
يلهمه الله الكريم السُّعدا
وهو امام والفعال يتبعه
عليك بالتعليم طول العمر
قاطله في القرب وفي البعد معا
ولا تكن في البحث عنه خاملاً
وان لقيت ماهراً ملازماً
واسأل ولا تمل أو تملاً

يذم ما كان شبيهاً بالعمى
صاحبه عن الهدى محجب
أرباحه عن كل ربح زائده
وإن يمت بمت به سعيداً
ويرزق الفوز بيوم الفصل
بانهم في الخلق كالصباح
ومن يكن أولى بشئ ورثه
بانهم للناس كالنجوم
نور كمثل العين للظواهر
فذلك القلب يمت ومما
وضدها ضعيفة محال
زيادة له من الثواب
دم الشهيد وهو فضل باين
ويُحَرِّمُ شَيْءَ الاِشْتِقَاءِ الْبَعْدُ
فاعمل بدونه لا ينفعه
واجعله للحساب خير ذخ
ولو الى الصين محلاً شمعاً
حتى تكون للعلوم حاملاً
فلا تفارقه ولا تراغماً
وإن عرفتْها قابد الجهلاً

من أدب السؤال للعفيف
 لا يورث العلم من الاعمام
 لكنه يحصل بالتكرار
 مثاله شجرة في النفس
 يدركه من كد فيه نفسه
 مزاحما أهل العلوم بالركب
 فأنه قد أوحى الى داود
 ثم عصي منه وسر في طلبه
 وذلك تعظيم لشأن العلم
 وانه لأفضل الأعمال
 ويرفع الله به أقواما
 يبلغ العبد بلا إنكار
 والجهل يخفض الشريف العالى
 والعلم أبقي من الجين وذهب
 وهو لمن يحمله أنيس
 واعلم بأن العلماء قالوا
 قد جمعوا الكنوز ألفا ألفا
 ولو بحرف واحد أعطونا
 وكيف يرضون وهل يستبدل
 وهو مخالف لحال المسال

أن يسأل العالم كالضعيف
 ولا يرى بالليل في المنام
 والدرس في الليل وفي النهار
 وسقيها بالدرس بعد الغرس
 حياته ثم أطال درسه
 وطلبا لينيله كل الطلب
 أن اتخذ نعاين من حديد
 حتى ترى بلاها في مطلبه
 إذ فضله يفوق كل حكم
 مما عدا الغرض من الاحوال
 حتى يصيروا قادة إماما
 بفضله منازل الاحرار
 لجهله بالقول والفعال
 وانه للمرء فضل وأدب
 ان عدم الخليل والجليس
 الاغنياء لهم الاموال
 وقد جمعنا العلم حرفا حرفا
 ألفا من الاموال مارضينا
 فان يباق من يعي ويعقل
 نماؤه بكثرة السؤال

والمال إن أنفقت منه شقفا
أنفعه ما كان في الاذهان
لان ما خلا الفؤاد منه
والعلم والجهل هما ضدان
مشاله كالتار عند الماء
طوبى لمن في علمه قد رغبا
فأفضل العلم الذى قد عملا
وما خلا من عمل لا ينفع
ومن أعانته الاله سهلا
وقد رأيت الناس فى زمانى
لكن مباهاة لاهل العلم
ويل لمن كان بهذا الحال
لا تطلبنه يا أخى ليجاء
لأنما المراد منه العمل
وعالم بعلمه لم يعمل
فأسأل الرحمن عفواً وتقى

لاشك أدخلت عليه نقصا
وشره ما كان فى اللسان
فذاك جهل فيه فاحذرته
فكيف فى الفؤاد يجمعان
هل يجمعان قط فى إناء
فله والاخرى به قد طلبا
به وكل الخير منه حصلا
بل ضره باد على من يجمع
عليه فيه السعى حتى يحصل
لا يطلبون العلم للثمان
وحجة منهم لاهل الظلم
من العذاب ومن النكال
ولا به للعلماء مباهى
وصرفه لغيره مبطل
أشد فى التعذيب ممن جهلا
حتى أعيش فى الهدى موقفا

كتاب أصول الدين

وهي أمور تبتنى عليها
لا دين للمرء إذا لم يعرف
صحة ديننا قل اليها
ما كان منه لازما فلتعرف

واعتمدن ذلك بالدليل	في حالة الاجمال والتفصيل
فان عجزت عنه فالاجمال	ثم صحيح الاعتقاد قالوا
والاعتقاد هو جزم القلب	بما تلقى من صفات الرب
يوصف بالصحة والبطلان	كسائر الاحوال في الاديان
والاعتقاد عن دليل قد علم	علم والا فهو تقليد وسم
وهو لدينا جائز ويمتنع	ان لم يوافق الهدى الذى شرع
كذا اتباع القول حقاً كانا	او باطلاً نجبره اعلاناً
لان هذا لم يبالِ ابداً	أصاب فوزاً أو مهامه الردي
ولا تناظر بكتاب الله	ولا كلام المصطفى الاواه
معناه لم نجعل له نظيراً	ولو يكون عالماً خيراً

فصل التوحيد

معرفة البارى من العقول	فكيف بالسمع والنقول
ولا يجوز جهلها لجاهل	طرفة عين عند ذى الدلائل
ودرك ذاته محال انما	يعرف بالوصف الذى قد علما
ونفس رب العالمين ذاته	وذاته تفسيرها ثباته
يعنى به نفس الوجود الواجب	فالذات لا تحد في التعاطب
فنحن بالوجود جازموناً	وما عداه غير عارفيناً
فتره الله عن الانداد	وعن نظير وعن الاضداد
لانه ليس كمثل البارى	شئ من الاشيا فلا تمارى

فهو قديم دائما لم يزل وباطل في حقه الاينيه
 ولا يزال باقيا فيما يلي فلا تقل أين ولا كيف ولا
 والكم والتعليل والكيفية لان هذا من صفات الحادث
 حيث ولا تصوبن من سبالا ومن يشبه بشيء منها
 وهو تعالى غير ذي الحوادث ما قدروه جل حق قدره
 ففتر جل تعالى عنها وذلك حيث أنكروا تنزيهه
 معناه هم ما عرفوه قدره فاتهم قد شبهوه بالورى
 ومثلهم من يتكرن تأويله ونحو هذا من صفات البشر
 وجعلوا له اماما وورا تعلقوا بالمشابهات
 سبحانه عن قول كل مفتر وما ادروا بأنها قد فسرت
 واعتقدوا للمتناقضات ألم يقل بأنها أم وما
 بمحكمات في الكتاب ذكرت فكل متشابه يفسر
 معناه الا الاخذ بالذ احكاما فما أتى من ظاهر التشبيه
 بمحكم القول ولا يستنكر ألم يقل ليس كمثل الله
 مفسر بالنفي للتشبيه في هذه الآية نفي للمثل
 شيء فأين موضع الاشباه وقيل ليس زائداً بل أنها
 والكاف فيه زائد للوصل ويبقى وجه ربنا معناه
 كناية عنه بلازم النهي ثم تعالى جد ربنا قل
 بقاء ذاته وما أولام وقيل معنى قوله يده

ويده فوقهم أى قوته	كذلك القبضه ياذا قدرته
وقوله تجرى بأعين فقد	فسر بالحفظ وغيره يرد
ومثله آية طه وهى فى	موسى يعنى تصنعن فاعرف
فرطت فى جنب الاله فسرا	رضاء أى تركت ماقد أمرا
وفسروا رضاء بالقبول	وهو الثواب منه للمعمول
ومثله التفسير للمحبة	وفسروا ثوابه بالجنة
وقوله عن ربهم قد حجبا	معناه عن ثوابه إذ عذبوا
ولا يقال فيه انه احتجب	عن خلقه لكن خلقه حجب
أما تجليه تعالى للعلم	فذلك آية أتته فأنهم
ومن روى أن الرسول قدرأى	خالقه أعظم فيه الخطئا
قد قال لا تدركه الابصار	وانه يدركها القهار

فصل فى صفات الله تعالى

لا يوصف الرحمن بالاجسام	ولا قعود لا ولا قيام
أشهد حقا انه قدير	فرد قديم قاهر بصير
ليس له فى ملكه وزير	ولا له فى أمره مشير
وانه رب السموات العلى	بالمالك والقهر على العرش علا
شئ فما تشبهه الاشياء	لأنها من حقها الفناء
وواصف الرحمن بالزوال	فهو أخو كفر وذو ضلال
ومثله من قال ذو الآلاء	يشبه واحداً من الاشياء

من ثم لا يوصف بالسرور
كذلك الغم وحزن وهما
وان وجدت مقتضاه ذكرا
اذ المراد لازم السرور
وان آتى في وصفه التعجب
فذاك وصف منه قد جرى على
كقوله ما أصبر الكفار
ولم يرد حقيقة التعجب
لكن لمثل حالهم نستغرب
والله ما يوصف بالفساد
فلا يقال انه قد أفدا
بل كله لحكمة وان خفى
وانما يقال مفسد لمن
وذلك للأمور والمنهي
ولا يجوز في الصفات الاصل
تقول في أفعاله ما أحكمه
لانه يكون في التعجب
ولم يكن لوصفه أسباب
ولا أقول انه ممنوع
في آية من سورة الكهف انظر

والفرح الظاهر في الامور
ضد لما في اليت قد تقدما
في خبر فهو مجاز شهرا
من الثواب ومن الاجور
فحله على المجاز يجب
وفق الخطاب في مقامات الاولى
اسمع بهم ابصر بهم جهارا
اذ علمه بذلك لم يستغرب
نحن لهذا حسن التعجب
من كل شيء كان في العباد
لما رأينا من فساد قد بنا
ظهورها على الورى فلنعرف
أفسد شيئا كان فيه مرتين
وربنا عن كل ذا علي
تعجب وجائز في الفعل
ولا تقل في علمه ما أعلمه
اشارة الى لطيف السبب
حتى يقال انه عجاب
لانه جاء به المسموع
في قوله اسمع به وابصر

فانه تعجب في البصر والسمع وهو من صفات الاكبر
ومشرك بالله ذي الجلال واصفه حاشاه بالزوال

فصل في الفاظ الصفات

لم يزل الله قديرا عالما ونحو هذا جائز كن فاهما
وذلك لا يجوز في الافعال لانها حادثة الاحوال
والله خير حافظا يجوز وهو محافظ فلا يجوز
فيا حكي الاصل ولست أمنعه وما به علل لست اسمعه
والمستعان بالالة الباري ليس يجوز قاله الهجاري
ويا غياث المستغيثين فلا يحيزه جل الهى وعلا
ويادليل المنحبرينا كشه عنه كذا روينا
وهكذا قد ارتدى بالكبريا لانه خلاف ما قد رويا
وهكذا يأسندى واختلغا في لفظه المنان أيضا قاعرفا
وفسروه ها هنا بالمنعم وقيل بالمعطي لكل النعم
فلا سبيل عندنا لمنع ثم جوازه اتي في الشرع
أما قليل الله ان عني به تأكيد نفي جائز فانتبه
تقول ما عندى قليل الله تريد لا شئ ولا مضاهي
ولا يقال رأى المنان لانه من صفة الانسان
ما شاء خالقنا وشتنا ليس يجوز هكذا روينا
لان ما قد شاء الرحمن يكون لو لم يرد الانسان

وقول سبطان بلام والف
ويعذر الجاهل ان اتاه
ومن يقل نسرق لولا كلبنا
فقليل شرك والصحيح عندي
وان روي التشريك فيما قد روي
او انه يقال فيمن يعتقد
من قال كل بالاله لاحق
كذلك ان فسرته بالموت
ولا يضيق أن يقال الزارع
كذا الرؤوف جائز وفسرا
لا راحم ارحم منه جوزا

فذلك لحن فاحش فدع وقف
والعرف في الاسماء لا نرضاه
وهكذا نقتل لولا صحبنا
ان تنظر الاحوال عند التقصد
فذلك تشريك بمعنى لنوي
حقيقة القول بذلك المبتعد
يجوز اذ معناه بعث صادق
اذ الاحق واقع بالفوت
لانه في النص اسم واقع
بشدة الرحمة فيما أثرا
لراحمين فليصف تجوزا

فصل في أفعاله تعالى

والخير والشر من الحميد
لكن فعل العبد كسب منه
من عدم الايمان منه بالقدر
وهكذا من حمل المعاصي
والذنب لا شك من العبيد
فان عنا عنه فنه الفضل
وان للشيطان فيه الوسوسة

خلق وعلان من العبيد
وربنا الخالق قاتم منه
بخيره وشره فقد كفر
على الاله فهو عبد عاصي
لفعلهم ما جاء بالوعيد
وان به عاقبنا فعذل
حين دعاه للشقا ووسوسة

وقد نهى رب العباد عنه
والخلق غير النهى فافهمنا .
وما عدا ذلك سر منعا
وفسرت هداية الرحمن
الجامعان صفة الايمان
وتركه وشأنه خذلان
وضده التوفيق فالموفق
وقبل خلق قدرة العصيان
وضده التوفيق والاصل اقتصر
أقر بالبعث وبالتيار
وكتب الخلق لها تطاير
يري به كل الذى قد فعلا
وقيل تحت العرش قبل خزنت
والدرتان عندنا صواب
يجزى بها فاعلها والغيو
ومن يمت على الكبير عذابا
ليس له شفاعه من أحد
وانه ذو المنصب الرفيع
وانه الشافع والمشفع
لكنه في النار قطعاً يخلد
فلا يصح ان يقال منه
فيخلق الشيء وينهنا
سؤا لنا عنه الا فامتنعا
للخلق بالتوفيق والبيان
وليس للكافر غير الثاني
فيأته من نفسه الحرمان
تراه للخير معاً يوفق
هو الذى يعرف بالخذلان
عليه والحق أرى فيما غير
انها حق وبالجنان
يوم الجزا كل اليه طائر
والله عن أعمالنا لم يغفلا
وقيل في أيدي الكرام أمنت
عليهما قد يقع الحساب
لتائب أو من عراه السهو
وذلك في القرآن حكما وجبا
من الورى حتى النبي احمد
له لواء الحمد في الجميع
لكنها عن الشقي تمنع
فهو بها معذب مؤبد

خروجهم في الذكر قد نفاه
 وعدم الخلود قول المرجئه
 أولادهم في ذى الحياة تبع
 فقال بعض انهم في النار
 وبعضهم قد قال في الجنان
 وقال بعض في الجنان خدم
 ربي فياويل لمن يلقاه
 إياك أن تسمعه أو تبديه
 لهم وفي الاخرى الخلاف يرفع
 كمثل آباؤهم الفجار
 بمنعون كذوي الايمان
 فهم كولدان بها يستخدم

باب خلق القرآن

والحق ما قالت به الاعلام
 ووحيه وانه تنزيله
 لكن أقول الاحرف المملوطة
 بأنها مخلوقة للبارئ
 لانها مظلوفة للاحرف
 وذاك غير علمه تعالى
 فالعلم والمعلوم ليس واحدا
 وانه في الاوح قطعاً رسماً
 وذان مخلوقان هل تقول
 ومنكر لخلقه يختلف
 مالم يخط للذي قد قالا
 ونسب الاول للمغاربة
 بأنه ربنا كلام
 سبحانه صح لنا دليله
 في الكتب من أسننا ملفوظه
 قلت كذا المعنى فلا تماري
 وكل مظلوف حدوث فاعرف
 وان يكن يعلمه كلاً
 كالضرب والمضروب قد تباعدا
 كذلك أيضاً في صدور العلماء
 يحوى القديم حادث منقول
 فقيل فاسق وقيل نقف
 بضد ما قال فع المقالا
 والثاني للعانيين قاطبه

وبعضهم يبرأ ممن اعتقد
لانه قد جاء في الكتاب
ومنكر خلق نبينا يجب
وقته يجوز كالمترد
ولم يقل في فطرة القرآن
لان من أنكرها تأولا
فتلك شبهة بها تستروا
ووجهها ان الاله وصفه
وكان في الكلام وصف ذات
وليس هذا الوصف في النبي

حدوثه والحق فيه أن يرد
حدوثه بظاهر الخطاب
تتويبه ومشارك إن لم يتب
كذلك قال عند هذا الحد
بمثل ذاك وهما بيان
فهو منافق وإلا قتلا
من ثم عند علمها لم يعرفوا
بأنه كلامه وعرفه
ووصف فعل بالمعاني آت
فزهما بفهمك الذي

فصل في الايمان

والعبد لا يستكمل الايمانا
من لم ينل حظا من التواضع
ولا يجوز القول ان المؤمنا
لانه نوع من الكفران
وانما الايمان قول وعمل
وهي له أجزاء او شروط
فيظنون قولهم السيد
لانه إن حله نقصان

اذا رأى لنفسه اثمانا
يرى به في أسفل المواضع
زان فكن بالنهي عنه معلنا
وهو يتنافى خصلة الايمان
ونية فهو علي هذا مستقل
وبانتفاها ينتفى الشروط
لا ينقص الايمان بل يزيد
داخله جميعه البطلان

ثم كماله بأن يوالي وأن يعادي لذوى الضلال
وأن يكون ناطقا بالصدق ملازما في عمره الحق

فصل في الكفر

من لم يكن متقيا لله فهو أخو كفر بلا اشتباه
لأنه ما بينهن منزلة وكشفه بأن تقسمه
والكفر في أصل اللغات التغطية
فإن من يعبد غير الله
وقد يجبي شرك الجحود إن جحد
من أنبيائه وهذا أشكل
أما الذي نوعه في الأصل
بل ذاك في التسمية المشاع
أما الجحود الشرك بالرحمن
والثالث الطاعة للشيطان
أما النفاق فهو في السرائر
فأول القسمين ما تقدم
فلهم يخفون نفس الشرك
فكذب القرآن ما قالوه
ولهم في النار أسفل العرك

فهو أخو كفر بلا اشتباه
كذلك في القرآن ربي أنزله
لشرك والنعمة فافهمه
والشرك معناه يقال التسوية
سوى به من ليس بالاله
لوصفه أو حكمه أو لاحد
وهو على الامة أيضا أعضل
فليس من أحكام هذا الفصل
وهي جحود وريا وطاعه
والثاني أن تعمل للانسان
إذا أجابه الى العصيان
وتارة يكون في الظواهر
في عصره عليه ربي سدا
ويظهرون القول بالزكي
لكن مرادهم به نالوه
وذلك موضع لمن في الله شك

صار الجزا موافقا للعمل
أما الذي يظهر فهو يتقسم
فكل من دان بما يخالف
سواء ان حرم ما قد حلا
والانتهاك هو أن يفعله
وذا الى التوبة والرجوع
من لم يقب فذلك المصير
وشاهد الزور بعيد التوب
من ثم قال بعضهم لا تقبل
كذا الخلاف فيه هل يوالى
ويعجب الاصل هنا قبوله
من قال ان المصطفى قد كما
ألم يقل أنذرتكم على سوى
بلى لعمر الله قد بلغ ما
وكاذب من ادعى علم غد
لانه غيب قد استأثر به
وإن يقل ذلك بعض الانبيا
فانه سبحانه استثناء

أخفوا خفوا في المضيق الاسفل
لبدعة ولا انتهاك قد علم
فتلك بدعة لها موآلف
أو حلل الحرام حين ضلا
وهو حرام في اعتقاده له
أقرب والكل أخو تضييع
لانه بالذنب مستمر
مما آتى من زوره والحبوب
له شهادة وقيل تقبل
وذاك كله اذا ما آلا
وفي الولايات كذا دخوله
شيئا من الوحي افترى وأعظما
وبلغ المنزل هل هذا استوى
جاء به من ربه وأحكما
وان علا منزله في الفرق
رب العلى فبان أصل كذبه
في عصرها فذاك وحي أوحيا
في قوله الا من ارتضاء

فصل الولاية والبراءة

والحب والبغض من الاعمال
وذلك باعتبار ما تشمره
فانما المستور فعل القلب
والحب للؤمن من حقوقه
والكل واجب على من عقلا
وكل من أحبته في الله
وذا هو الولاية المأثوره
وسبب الولاية اصطفا
والاصطفا ما لم يشب بالكدر
وقيل من وافق أهل الحق
يلزمنا حتما بأن نواليه
هذا هو الاصح لكن ما سبق
والحب والبغض من الانام
ثم البراءة وحده السيف
فلا تصح أبداً بدون ما
نبرأ من قد عصي مولاه
وهكذا نبرأ ممن يربا

وإن تكن مخفية الاحوال
من الفعال دون ما تستره
وهو سوى مقتضيات الحب
والبغض للكافر من عقوقه
ويلزم الوقوف عن جهلا
فانصره في الدين ولا تظاهري^(١)
وضده البراءة المشهوره
بين الوليين ولا خفاء
والستراب لا يوالى فذر
في ظاهر الفعل معا والنطق
إذ لم تكلف بالامور الخافيه
أسلم للضعيف من خوف الزلق
أوثق من باقي عري الاسلام
سيان حال الاهتدا والحيث
يوجبها كقتله إذ حرما
ما لم يقب عن الذي أنام
منا برأى قافهم ما غنيا

(١) كذا في الأصل ولعل الصواب « ولا تظاهري »

لانه بذلك عاصي آثم
 ولاية النفس علينا فرض
 يلزم أن نصونها عن كل
 فهذه ولاية النفوس
 وقولهم لا تبرأ منها
 وغيرها إن وافق الصوابا
 كمثل ان شاهدت منه ذاك
 وقيل يحزى فيه نقل الواحد
 لكنه من خبر الآحاد
 من ثم قالوا أنها من عبد
 لانه بالعدل الاعتبار
 وهكذا من النساء تقبل
 وذو العمی يبرأ من علما
 لانما العلم يكون بالبصر
 فالعين بعض طرق العلوم
 فكيف بمنع ثبوت الحكم
 لكنه يمنع موجب النظر
 كذلك أيضا يتولى من علم
 واختلفوا هل تؤخذ عنه
 والقول بالاخذ هو الصحيح
 وهو به يخالف مراغم
 وهي لغروس الفلاح أرض
 شين بقوله كان أو بفعل
 وصون ما فيها من الغروس
 معناه في حبل التقى الزمها
 توله حالا ولا ترتابا
 أو نقل العدلان ما هناك
 لان هذا غير حكم الشاهد
 فليس موقوفا على الاشهاد
 تجزى وما في ذلك نوع بعد
 سواء العبيد والاحرار
 بشرط أن تكون ممن عدلوا
 بكفره ولا يضره العمى
 وبالسماح مرة وبالخير
 وبعضها بالعقل والمفهوم
 لفقده بعض طريق العلم
 فيرأ بالخير الذي اشتهر
 له ولاية علي ما قد رسم
 فقال قوم بمنعها منه
 لانه مخبر صحيح

فان يكن عدلا فذا يمنع
والطفل تابع بلا خلاف
واختلفوا هل يتبعن أمه
ويسع الناس جميعا جهل ما
مالم يكونوا ارتكبه فعلا
أو يبرأوا من عالم تبرأ
ومن تولى كافراً فكفه
ومن أحبه لمعروف صدر
لكن جواز ذلك مالم يفض
وألفه الاخيار تشعل الحكم
والمستخف بالمقام الافضل
أعنى بذلك العلما لأعما
فهي نظير الوح حيث كانا
كذلك غير جائز يقال
لان فيهم خشية الرحمن
وجاز في الولي يامسكين
ولا يجوز حالة التنقيص
ومن رأى وليه يأكل شي
فانه يحسن فيه الظنا

من أخذ مايقوله ويرفع
أباه في ولاية التصافي
وذلك مالم يبلغن حله
حرم ان دانوا به محرما
أو صوبوا الذي أتاه جهلا
منه كذا إن هجره هجرا
كحكمه كذاك أيضا إثمه
لأبأس إن كان لغير ما كفر
لفعل محجور وترك فرض
بالقلب لامل الذي قد اجترم
تنزع منه بركات العمل
قلوبهم فيه^(١) الكتاب رسماً
كلاهما قد جمع القرآن
للمسلمين الفضلا جهال
يخشونه في السر والاعلان
لانه ترهما يكون
لانه نوع من التنقيص
وقت الصيام وهو لم يدرك
كذلك ما اشبهه إن عن

(١) كذا الاصل ولعل الصواب « فيها »

لانه في دينه مأمون وهكذا في التداعين
 وبالوقوف بعضهم قد قالا وشروطها على الحتان أوقفا
 إذ لم يكن لمثل ذاك أهلا أما إمام العدل والولاية
 لانهم قد نهضوا للعدل وإن خفي حالهم وأشكلا
 وإن يكن من قبل ذا القيام فلا يجوز لفتى تولى
 كل دعاء لولى جائز ولا يجوز لسوى الولي
 لانها تعطى لاهل الكفر الا اذا كان بذاك يظهر
 لانما الحكمة في الجهاد ولا يجوز بالرضى والمغفرة
 لانه يفضى الى الغفران والله لا يرضى عن الفساق
 ولم يك استغفار ابراهيم يظن انه يتوب وترك
 حتى يصح انه يخون عن بعضهم والمتلاعنين
 وبعضهم يبرأ منهم حالا فلا يصح ان تولى ألقفا
 كذلك إن مات فلا يصل فوالهم وهكذا القضية
 وعرفوا بين الورى بالفضل فقف ولا عبرة بالذ جهلا
 قدشروا بالفضل في الاسلام لاحد أن يترك جهلا
 لانه بالخير طرأ فائز الا اذا كان بدنيوي
 فليس في الدعاه من حجر فساد ففسد هذا يحجر
 لقطع ما كان من الفساد لواحد من العصاة الفجرة
 والقوز بالجنان والرضوان الا بترك الفسق بالاطلاق
 الا لما وعده قديما ذلك بعد أن رآه قد هلك

أتى عليه الله في كتابه وهكذا أتى على أصحابه
وحشنا للاقتدا بالكل
وحكمة الله بهذا ظاهره
ولا يقال لا يشق الله
وقد أجاز وأن يقال استحفظا
وان هذا كله قد ينصرف
والحفظ والشقة كل يحصل
وادع لمملوك الولي يسلم
لانه الى الولي نفعه
وقائل هذا من الاخيار
أو انه من الرجال السعدا
فلا يجوز لسوى الولي
وفيه وجه يستبين في هدى
أما الهدى يكون للبيان
وهكذا أتى على أصحابه
فلا نوال غير أهل الفضل
أبغض الله وأنت شاكره
عليك في غير الذي ترضاه
في الكل والفرق أراه لحظا
الى معان في الجواز تنصرف
في هذه وفي التي تستقبل
وأن يعافى إن يكن تألما
وفي سواء لا يبين منعه
لا شك فيه أو من الابوار
أو انه مبارك ربى هدى
لانه يختص بالتقي
ولفظه الاخيار لا تنفدا
والخير في العرف له معانى

باب في بيان شيء من المعاصي

وهي على قسمين فالصغائر
فانه يكون ذا إصرار
وانما يغفر نفس المم
وقيل في صفات الذنوب
معفوة إلا إذا يكابر
وذنبه يعد في الكبار
عند اجتنابه الكبير فاعلم
بأنها من جملة الغيوب

قد خفيت لأنها لو عينت وقيل بل معلومة للعالم مثاله اللطمة وهي إن لزم كذا من الكبير سوء الظن من لم يكن بالمسلمين همه من قال لأرضي بما عليا وهو حقيقى عندنا بالخلع ومن أقر بكبير من زنى الا اذا أعلن بالمتاب من لم يفض عن حرام بصره وهذه وصية لكل لا تشركن بالاله . شيا وهكذا ترك الصلاة فاحذر وهكذا أوصاه أن يطيعا وأمر الرحمن بالاحسان لو أمراك بالخروج مما وقد نهاه عن شراب الخمر ولا تنفر ابداً من زحف وإن اصاب الناس موت أقم ولا تنازع الامور اهلها

أفضى الى ارتكابها إذ بينت وذاك ما ليس من المظام أرش بها كبيرة به جزم بالمسلمين واتباع الضغن فليس منهم في الذي يلزمه فلتبى منه هيا هيا لانه يخالف للشرع أوغيره كالقتل ظالما لعنا وانه النادم في الخطاب تعمداً فلك حال مكفرد من الرسول لاختيه الفضل وإن قتلت أو حرقت حيا تاركها خالقه منه برى للوالدين فاحذر التضيعا اليهما وذاك في القرآن تملكه أمرهما اتما فانها مفتاح كل شر وكن مقباً ثابتاً في الصف فيهم وكن ذا خشية واستقم نظمت معناها اذا لا كلها

لكن بحسب ما أتى في الأصل ويختم الله لنا بالفضل
 كتاب أصول الفقه

وهي قواعد على الاجمال
 فن يمارسها يحصل ملكه
 يستخرج الحكم من الكتاب
 كذلك الاجماع فيما اجتمعوا
 وانما تطلب من محلها
 وذكروا في هذه المواضع
 فنثروها في بيان الشرع
 فقسموا الخطاب للاخبار
 وناسخ ايضا ومنسوخ وما
 ومحكم ومتشابه ولا
 فكل حال يقتضى فعلا تطلب
 وان يكونا للاله فدعا
 ولا تؤاخذنا بما جنينا
 والمساوي فالتماس نحو لا
 وان يكن لمن يفوق منزله
 ويجب الفعل وطورا يستحب
 ويكره فالجواب بآثم

لاخذ حكم الشرع باستدلال
 يدري بها مأخذ ومسلكه
 وهكذا من سنة الاواب
 كذلك القياس فيما فرعوا
 وتخطب الغادة عند اهلها
 اتخذوا من نكت لواضع
 وشكروها في معاني النفع
 والامر والنهي فلا تمار
 يعم والخصوص كل علما
 يسم ذا الرأي بها ان يجهلا
 امر والا فهو نهي فاجتنب
 كقولنا رب ارحن واسمعا
 والامر والنهي يخص القونا
 تمص الاله واجتهد ان تعملا
 من الوري يخص باسم المثلثه
 ويحرم نارة فيجتنب
 تاركه اذ تركه محرم

وضده الحرام والذي استحب
 وضده المكروه والمباح
 والنسخ لا يكون في الوعيد
 لكنه في الامر والنهي فقط
 كذلك في الاخبار ايضا امتنع
 وهو محال في معاني القلب
 وينسخ الكتاب بالكتاب
 وهكذا السنة بعض ينسخ
 والاول الصحيح والمشهور
 وان اتى العموم والخصوص
 لانه أقوى دلالة وإن
 قيد المطلق بالمقيد
 وفسر الجمل بالمبين
 ورد ما كان اخاتشابه
 وما أتى عن الرسول يقبل
 والكل حجة فاما الاول
 من ثقة لثقة والمرسل
 مثاله نقل أبي الشعثاء
 وبعضهم لم يقبل المرسل
 وان أتى الصحيح بالتواتر
 يثاب من يفعله حين ندب
 ليس على فاعله جناح
 والوعد من خالفنا الحميد
 لانه على المصالح ارتبط
 كيلا يرى فيه تناقض وقع
 فكيف يأتي في مقال الرب
 وهكذا بسنة الاواب
 بعضا وقيل الذكر ليس تنسخ
 والعكس مرجوح كذاهم جرح
 في موضع يقدم المخصوص
 كان طريق القطع في المتن ذكر
 اذا هما قد وردا في مورد
 واعتبر الاحكام بالتبين
 للحكم الآيات والمشابه
 وهو صحيح مرة ومرسل
 فهو الذي الى النبي يصل
 فهو الذي منه الصحابي يهمل
 عن سيد الورى والانبياء
 لكننا نختار فيه الاول
 جاحده يكفر أى كافر

لانه يوجب علما قطعاً
 وفعله صلى عليه الله
 وان يكن ندبا فذاك يندب
 وكل هذا اسوة مستحسنة
 تقدم الحديث معها جاء
 ونرجعن في بيان الحكم
 أو لم يكن فلاجتهاد البعض
 والاجتهاد في زمان المصطفى
 مثل اجتهاد في قضايا عمر
 واختلافهم بمعنى الامر
 وفي بني النضير بعض قطعاً
 حتى أتوا المصطفى فنزلت
 وقد أجاز لمعاذ يجتهد
 وليس في زمانه اجماع
 وإنما الاجماع بعد عصره
 ويذهبون فيه كل مذهب
 فيقطعون فيه حكماً واحداً
 وحيث لم يتفقوا لقطع
 لأنما اجماعهم يكون
 لأنهم من الخطا قد عصموا

والظن في الأحاد حكم شرعاً
 يلزم أن نفعله كما هو
 اوجمل الوصف فليس يجب
 وليس كالتأسي عندي حسنة
 على قياسنا ولا مرأه
 عنه الى اجماع أهل العلم
 لان أخذ ذاك نوع فرض
 حكاه عنهم بعض من قد سلفنا
 إذ وافق الكتاب فيما نظروا
 يوم قريظة صلاة العصر
 تخيلهم وبعضهم قد منعنا
 آيتهم فصوبت وعدلت
 ان طلب النص لها فلم يجد
 إذ يرفعن بقوله النزاع
 فينظرون في معاني أمره
 ويرجمون للهدى المصوب
 ويرفعون الاحتمال الزايدا
 قتم للنزاع أي وقع
 نوعاً من الدين به ندين
 فلا ضلال في الذي قد جزموا

والحق في مسائل الخلاف
لكنه ليس يجوز أبدا
لأنه شروط شرط
وإنما يرجح الأقوال
وقيل من كان أخا اجتهد
وكان في نازلة قد اجتهد
قيل ولو خالف أقوال الوري
لأنما محل الاجتهاد
وزلة العالم في فتواه
وذاك أن يخرج من لسانه
مثاله أن يعطين "الآما
وإنما الضمان الذي عمل
وجاهل أفتى فليس يغرم
لأنه يعرف بالجهل فقط
لأنه عز الذي يسأل
ولا ضمان أن يكن لم يخرج
ولا يجوز الأمر بالسؤال
وان يكن قد حجب المسؤل
فهذه ليست بفتوى منه
الأن قد أبصر الصوابا

عند جميع القائلين وافي
لغير عالم بها. يجتهدا
فلا صواب للذي لا يضبط
من علم الحجة فيما قال
ورائد رأى أولى الرشد
فلا ضمان حين أخطأها قصد
لكنني استثنى قاطعا جري
مع انتفاء النص في المراد
مرفوعة عنه وما أولاه
خلاف ما يقصد في جنانه
مع البنين ثلثا أما
بقوله إذ الخطأ منه قبل
ان خالف الحق ولكن يأثم
وإنما يضمن في ذلك الوسط
بحاله وإنه الجاهل
من قول كل العلماء الحجة
لغير موثوق به مفضل
أن يؤخذ بالذي يقول
فلا يجوز أخذ قول عنه
فيه فأخذه به قد طابا

وان يك العالم أفتى ورجع ولم يكن في الرأي نسخ أبدا أما الضعيف فعليه يرجع ويعملن بأثر الاصحاب حتى يصح باطل وقيل لا وقيل بل يعمل بالذي يرى لانه من احتمال الغلط. وخذ بما قال أولو الخلاف من القواعد التي في المذهب وما به القلب قد اطمننا ان لم يخالف فيه حكم الظاهر ثم القياس بعضه صحيح فالاول القياس في الفروع من ثم قال فيه بحر العلم من حل الدين على القياس ثم الصحيح بعضه جلي أما الجلي ما بدا معناه مثل قياس أمة في الرق. وعكسه الخفي وهو ما اختفى لكثرة الاشباه من ثم ترى

الى سواه فهو رأى قد وقع فاعمل ولكن بعد ان تجتهدا ان رجع المقلد المتبع ان لم يجد من رقت بالصواب حتى يكون مبصراً معدلاً في كتب ثلاثة مؤثراً أبعد فالأخذ هنا بالاضبط ان لم يجد في كتب الاسلاف ان الامور حكما للاغلب يصح أن يأخذه من ظنا فعنده لاحكم للسرائر وبعضه مستنكر قبيح والثاني في الاصول والمشروع مقالة راقية لاهل الفهم لم يزل الدهر أخا التباس وبعضه مستبعد خفي لكل ناظر الى ميناء بالبعد عند سريان العتق وهو الذي بالشبه إسماعرفا فيه اختلاف العلماء ذكرا

وبعضهم سواء وصفا أخذنا	فبعضهم يقول وصفه كذا
من ثم تلقى الفرع ذا قولين	فينشأ الخلاف من هذين
يصح عند بعضهم فيعتبر	وقد ينجى الخلاف من حيث الخبر
خلافهم من نحو هذا المنهج	ولا يصح عند قوم فيجي
يختلف الترجيح في المسائل	كذلك مع تعارض الدلائل
في الفرع فهو ثابت القطعية	وان قطعنا بوجود العلة
كذلك ان كان الدليل ظني	أو وجدت ظنا فذاك الظني
لما ذكرنا عن قتي عباس	وبعضهم ينكر للقياس
الا امرؤ أعياء ما قد وردا	من ثم قالوا لا يقيس أبدا
فكان هذا المنع من ذا حرزا	فيركنون للقياس عجزا
عليه في التعليل بالخصوص	وذاك قول في سوى المنصوص
كثلا فيه الخلاف رسما	وذاك مثل علة الزبا وما
وهكذا الحكم بالاستقراء	وحكموا العادة في أشياء
وهذه تمام هذا الفصل	وهكذا استصحاب حال الاصل
نأتي بها ان كل الكتاب	وها هنا قد بقيت أبواب

كتاب الطهارات

حكم يعم لجميع الناس	أما الطهارات من الانجاس
وهكذا في سنة الاواب	وجوبه قد جاء في الكتاب
فن هنا ثبوت معنى حجته	واجمع الناس على فرضيته

وعنوه أن يؤخرن الى وقت العبادات وبعض قال لا
وقيل في الثوب اذا تنجسا
عليه أن يغسله جميعا
وإن يكن قد عرف المحلا
ومن يتجنس ثياب غيره
ثم عليه غسلها ويرجع
ومن رأى برجل نجاسة
لم يلزموه علمه الزاما
وذلك لا يحتاج لنية بل
والزوك بعد الغسل إن بقي بها
أغنى بذلك أثر المتجنس
وليس للابدان والثياب
الا اذا صار بحال العدم
وما عدا ذين من الاشياء
وقال بعض في الثياب تطهر
ودمعة العين وبزاق الفم
فتطهر العين من النجاسة
كذلك البزاق بالدم اختلط
ومثله الخاط والذي وجد

وقت العبادات وبعض قال لا
ولم يكن يعرف منه النجسا
والاحتياط فيه ان يضعها
فانه يغسل ذاك غسلا
عليه أن يعلمه بضيقه
اليه بالخلاص في المتضع
وقد أصابت رجله أو راسه
إلا اذا كان لهم إماما
يكفي اذا زالت بوجه ان غسل
فعرض عنه عفى فانتبهها
بعد زوال العين من ذا التجس
طهر بضرب الريح والتراب
فانه يعدل للتيمم
فالخلف ثابت بغير الماء
وأول القولين عندي أشهر
بعض رآه كالمياه فاعلم
ان عركت بالدمع فيما قامه
وذلك ما لم يغلبه فقط
في الفم طعم الدم عفوه ورد

حتى يصح أنه به دم والماء من غسله لا يحرم
 أخرجه من فيه أو لم يخرج فهو طهور ما به من حرج
 وإن يزل بالماء دون ذلك أجزى وقيل شرطه بالعرك
 وكل شيء أصله الطهارة فهو على الأصل نرى اعتباره
 حتى يصح أنه تنقلا كذا الكلام في الذي قد حلا

باب المية

الماء مطلق وغير مطلق والاول الطاهر بالتحقق
 مطهر لغيره كماء غيث يجيئنا من السماء
 كذاك ماء البئر والعيون يدخل تحت المطلق المصون
 وغيره يكون طاهراً وقد يكون غير طاهر فينتقد
 فطاهر اذا خلا من نجس وغيره يعرف بالنجس
 مثاله ماء به قد طهرت به نجاسة عليه ظهرت
 لكنه آخر ماء تنظف به النجاسات ففيه اختلفوا
 وان ترى في الماء اثر كلب فذلك الماء طاهر في الكتب
 وان رأيت الكلب فيه قد نزل وكان ذاك الماء قلاً يعتزل
 وهكذا ان ماتت العسالة في الماء لا يصلح للغسالة
 وان يك الميت فيه ضعفا فلا ينجس به فاستمعنا
 لو كان ذاك الماء في إناء لان هذي من ذوات الماء
 وان يكن محرراً بالنار فانه ينجس لا يمسارى

لانما الساخن من شيتين
 فالتار فيه زائد عن أصله
 ان كان طهره لاجل ذاك
 والكل مائي فأين الفرق
 وقيل في البول اذا ما وقعا
 يكون حكم ذلك الشرار
 وكان ذاك الماء منه أكثر
 بوطاهر المضاف مثل ما الشجر
 لا يتوضى منه للصلاة
 وان يكن يُذهب عين النجس
 وقيل في الماء اذا ما استعمالا
 فنفسان منه النجاسات معا
 وكل ماء كان في المقدار
 فهو كثير طاهر لا ينجس
 وذلك أن يظله في الوصف
 وان يكن يغلب في وصفين
 كذاك لا ينجس ماء النهر
 ما لم يغيره كما تقدما
 وان يكن قد خرق الاناء
 فحكمه كالجار مهما اتصلا
 وذلك الضفدع دون ذين
 وواجب أن تنظرن في عدله
 فالسك المقتول لا كذاكا
 فما أرى فوقا هنا يحق
 في الماء منه شرر فارتفع
 بأنه من جملة الاطهار
 لانتنا نغلبن الاطهرا
 من باقلا ونحوها فليعتبر
 إذ لم يكن مطهراً بالذات
 وهكذا كل مضاف فقس
 يجوز ان نجعله مغسلا
 ولا نرى به الوضوء فاسمعا
 كل ربعين قيل من جرار
 الا اذا زاد عليه النجس
 باللون والطعم معا والعرف
 أو واحد فالحلف في هذين
 لانه الطاهر حين يجري
 في حالة الوفاق والخلف اعلا
 من أسفل يطرح منه الماء
 جريانه ولا كذا ان فصلا
 (٣ — جوهر النظام)

فجائز تغسل شيئاً فيه لانه الجاري بلا تمويه
 وإن يكن من أصله ينقطع والفرع جار فهو جار ينفع
 وفي السباع ترد الحيضانا فالماء فيها طاهر ما كانا
 لها الذي تحمله وما غير لنا وبالكثرة بعض اعتبر
 وهو كغيره من المياه وينجس بفالب الاشياء

باب في ماء البئر

والبئر لا تفسد بالانجاس ان لم تكن تنزع في القياس
 ونزحها قبل فراغ الماء وقيل أن ينقص بالذلا،
 والاول المعروف بالمستبحر لانه مشابه للابحر
 وغيره هو الذي نذكره بالحكم فيها ها هنا نسطره
 فانه ينجس فيما قبيلا بواقع فيه ولو قليلا
 وذلك كاشاة ومثل الغول لان في الشاة محل البول
 وذلك السور من الغيلان رجس كذا قال في البيان
 وان رأيت قملة في البير فحكمها الحياة في التقدير
 حتى يصح موتها فحينئذ تكون كالميتة حكماً فانتبذ
 وبالفوا فيما به قد جاءوا القمل والنمل بها سواء
 وطهره ان تنزع النجسا وتنزح البئر حتى تيسا
 وان تزد عن أربعين دلوا فالنزع أربعون فيما يروى
 وليس في الباقي عليك بأس وقال بالتحسين دلواً ناس

ونزحها بدلوها المعتاد
وان تكن بئر لها دلوان
تنزح عند بعضهم بالا كبر
وبعضهم بأغلب الاحوال
بطهرها وهكذا الحال
وقيل لا والاول للمقال

باب الطهارة بغير الماء

وتطهر الارض من الانجاس
بالشمس والريح وبالزمان
وان تكن ريح بغير شمس
والفرس ان أخرج في الدروب
وضربه الشمس والرياح
وتطهر الارض من السماد
وقال بالآدين أهل علم
كذلك للنزل مهما كسحا
وواطيء نجاسة لا تطهر
لأنها في بدن الانسان
وقيل فيه غير هذا القول
والشي قد يطهر النعلا
وان تكن لم تذهب النجاسة

ان زالت العين بلا التباس
وبعضهم يقول الاولان
فيه خلاف وكذا في العكس
وكان فيه الوطء بالدروب
فظاهر وما به جناح
كذلك الزرع بسقى آدى
وقيل بل ثلاثة في الحكم
ثلاث مرات وخبثه أنمى
بمشيه ولو غدت لا تبصر
فغسلها عبادة الابدان
والاول الشير في المنقول
بسمع خطوات اذا ما زالا
فحكها باق على أساسه

والسَّن الموسى وللحديد
وان ترى الانجاس في الدواب
ان رجعت ولم تجدها فيها
والخلف في القطن وفي الكتان
ان غزلا وبعضهم يقول
والجدران تبني بطين نجس
من ظاهر وباطن وقيل بل
وفاتح الجراب يلقي الفارا
وما بقى فذاك طاهر كما
ومثله يقال أيضا في العسل
والمائعات حكها تراق
كذا العجين جامداً أو مائعا
وقال بعض طهره بالنار
فبالشوى الانجاس منه تذهب
صوخ اليهودي اذا ما أدخل
وقبلها ان كان ذا أجواف
والجلد الميتة مهما دبا
وقيل لا والاول المختار
والملح والشمس له دباغ
وذاك شيء فيه عرف الناس

مطهر من غير ما تقييد
فانها تطهر بالذهاب
فانما مغيبها يكفيها
تنجسا فقيل يطهران
يطهر منها هو المفسول
فطهرها قد قيل مهما تيسر
يكفى يباس ظاهرا اذا حصل
فيه فيلقيه وما قد دارا
أتى بسمن جامد حين رمى
وكل جامد كذاك إن تسلا
لانه داخلها الارهاق
ويمكن التطهير ليس ضائعا
كذلك اللحم فلا تمارى
وهو من العجين في ذا أقرب
في النار طاهر ولو لم يفسلا
في طهره قيل بالاختلاف
فطاهر قد قال بعض البلغا
لانه أفتى به المختار
وكل شيء ديفه ينساغ
مختلف وما به من باس

فانقض المقصود رفع النسم
قبيء الصبي ان جرى في فيه
والشرط أن يمسه ثلاثا
وطهره في غسله بالماء
ونحو ذلك من بقايا اللحم
يطهر معها مص ثدي أمه
وثليها قد كسب الاخبارا
لا يذهب العين والغناء

باب انواع النجاسات

والبول هو أنجس الانجاس
وبعده فالدم فالجنابه
وبول ما يؤكل لحه أخف
أشد ذاك بول الادي
قال ابوالموثر بول النعم
وهكذا خزق النعام المؤمن
ورخصوا في شرر السماء
وآخرون شددوا إن سفحا
وهكذا الخلف ببول الفار
وبعده أيضا ولكن أرخص
واستقذروا دخوله في الجر
بول العفاف قيل فيه طاهر
وغائط يليه في القياس
فسائر الاشياء المستراية^(١)
من غيره إذ كان فيه يختلف
والجن ثم السبع الوحشي
أهون من بول جمال الامم
أهون من خبث السباع النجس
لو كان مسفوحا بلا امتراء
وجعلوا الرخصة إن لم يسفح
ورجسه الاشهر في الآثار
من بوله من ثم فيه رخصوا
ثم خروجه بغير حجر
وبعده كذلك وهو ظاهر

(١) كذا في النسخة التي بين ايديا ولعل الصواب « مستراية » بخف
قال « يستقيم الوزن ».

أسوار ما كان من السباع إذ بعضهم قال لها ما حلت
 وهكذا أيضا سباع الطير لانه نعم فيه البلوى
 ثم الغراب يخلطن الماء كلاً وحالة النور عكس ذاكا
 ومثلا الرخمة فلتجنب ومثله الغراب خزقه وم
 خرق الدجاج قيل والاهلى وليس في الوحشي بأس وكذا
 وحكموا في السور بالاطهار واختلفوا في طهر سور الاكلف
 ويظهر الخلاف في اغتساله فمن رآه نجسا يلزمه
 كذلك الغسل على من أسلمه فقبل بالاسلام طهره ولم
 قرض الامامي نجس والاجل في عظم السنور أيضا اختلف
 لانه رطب يلاقي النجسا وبعضهم يقول هنا الحال
 منجس لكن بلا إجماع فيها رواية قد نقلت
 وما الغراب فيه كالنور والنسر نادر قليلا يحوى
 بطاهر بل يأكل الحلالا فالجثث عادة له هنا كما
 في سورها وخزقها المجنب سليل محبوب يرخص فكم
 من الحمام الخلف في المروى ان مين ذا الدجاج عن اكل الاذى
 ما لم تر الرجس على المنقار والا كرتنجيس فيه فاعرف
 من بعد أن يزبل من قذاله وبعضهم يقول لا يلزمه
 من بعد شرك فيه خلف علما يقل به البعض والغسل التزم
 والقار فيه الاختلاف الاول فعند بعض بالنجاسة وصف
 ولم يكن ينشف حتى يببسا به لكل خبث زوال

والضمج والقردان والمكون
وكل شيء لم يكن به دم
وقيل لأبأس بسؤر الارنب
وجاء في بحر العفاف قول
واختلفوا في رجس بحر الضفدع
وإن تكن جاءت من المياه
بل بولها أشد والقول ورد
ونجس إن جاء من صحراء
وحده ثلاث قحجات فإن
وهذه الانعام والحير
ومثلها البغال ثم الخيل
وعرق المركوب مما صينا
وما تمجه ذبول الابل
كذلك الماء من الاكراش
لانه مختلط بالبول
لكنني أختار فيه الطهرا
وكل ما يخرج من انسان
فنجس وصرطه محرم
لانه كخارج من دبرها
كذلك ما يخرج من أضراسه

ليس بها من نجس يكون
فذاك بالطهر له قد حكموا
وبعده وانه مثل الظبي
بطهره كذلك منه البول
وذاك من برة فبا معي
فبعرها لبولها يضاهي
بطهره إن كان من ماء نقد
وهكذا مباعد للماء
يقحمها منه فبري زكن
طاهرة أبعارها والسور
فإنما ينجس منها البول
عن الاذى بطهره يفتونا
رجس لمسه مكان للبول
وقيثها فيه الخلاف فاش
من ثم كان نجسا في قول
اذ لم يكن بول سوى في المجري
من والنجس الجوف الى اللسان
كذا من السباع أيضا يحرم
والحمر لا بأس بمس بعرها
فتنا يقول البعض من انجاسه

لانه من تنته كالمذره
 كيف يكون مثلها والامعا.
 أكل نمن حكمه النجاسه
 بل الصواب فيه قول البعض
 والريق لا بأس به إذا جرى
 لان ذاك طاهر مجتمع
 وعرق الانسان أيضا طاهر
 كذاك أيضا جلده لو احترق
 ورجسه يعزى لقول الاكثر
 كذاك أيضا دبيرة الحمار
 لا ينقضن طهره الا الدم
 وان يكن يخرج مخرج النجس
 كرجل يخرج من قضيبه
 لمخرج البول كذاك المني
 والرجس في الميتة من ذات الدم
 وكلها محرم امينه
 وقيل في معلم الكلاب
 فنفهم من قول هؤلاء
 وان تك الميتة مما يختلف
 والخلف في مرارة الغراب

وهو قياس لبته ما ذكره
 قد غيرها فاستحال الطبعه
 كلا وربى لا ترى قياسه
 حيث غدا بالطهر فيه يقضى
 من نائم في نومه قد غمرا
 عليه والحائط ثم الادمع
 والد مثل هذا ظاهر
 بالنار والبعض برجسه نطق
 وطهره الصحيح عند النظر
 بمسا والد منها جاري
 وما سواه مسه لا يحرم
 نجسه المخرج لو لم يحتبس
 مد نحه الى تجنيبه
 رجب كذاك وديه والمذى
 والكلب والتحزير أصل فاعلم
 لخبثه وما به من شينه
 ليس بمنجوس للانقلاب
 حدوث رجسه على الاعضاء
 في اكلها تزداد رجسا ووهف
 حين يذكي ظاهر الصوابه

وإن يكن غير مذكى نجسه
والجلد والشعور والاصواف
كذلك الاوبار والريش اذا
وان يكن من ذى حياة يؤكل
وان يكن في الريش لحم انقلع
وعظمها كالجلد أيضا يختلف
لما به من حرمة مؤسسه
من ميتة في ككلها اختلاف
لم يبق فيه أثر من الأذى
فطاهر لو في الحياة يفصل
فنجس تقطعه اذا انقطع
فيه فعظم الغلب فيه ما سلف

باب الممتنجات

وكل طاهر يصيبه النجس
الا الذي قدمته في الماء
وقيل في البول اذا ما وقعا
فطاهر يقال ذاك الشرر
وصفرة تخرج بعد الفسل
فأيها طاهرة وقبل أن
ومن أصابه بليل جرح
وقلة يدرجها الانسان
فالظهر منه طاهر والاعمل
وان يكن اخرجها من لبسه
وذاك ان أدرجها لتخرجها
ورجل يسرط أيضا فخرج
فانه ينجس ما منه نجس
فانه مطهر الاشياء
في الماء منه شرر فارفعها
بشرط أن الماء منه اكثر
وحرة من خدش في رجل
يغسل فيها الاختلاف ينقلن
فطاهر حتى يصح السفع
بظهره وهو إذن عرقان
تنجس قبل وهو فرق مشكل
واللبس رطب فاحكم برجسه
وذاك عكس ما مضى مذبحا
من جوفه كحاله حين ولج

فاقصّل ذاك البيض طاهر وما
 وإن بدا منكراً فنجس
 لأنه يكون مثل العنبره
 حكم مداد ذي الصبا إذ يكتب
 وجسد المشرك حين ييبس
 إلا إذا كان الذي لاقاه
 وإن تكن رطوبة في جسده
 قيل ولو نظف للبنان
 فإنها إن عرقت تُفسد ما
 وإن أصبت هرة في البرّ
 لأنه تحتمل الولاده
 وباقر الدوس إذا قبول
 والحب فهو طاهر نقول
 واللحم إن يشوى بجمر العنبره
 وقيل لا كذلك الدخان
 أما دخان العود إن تنجس
 وما يدهن المسك من جناح
 وسائر الادهان إن تنجست
 وقيل بل يجوز حين يشترط
 والنخل إن يستقى بماء العنبره
 ينجس إلا القشر منه فاعلم
 وقيل لو لم ينكسر منجس
 فذاته في ذا المقال قدره
 حكم الطهارات ولا يستغرب
 فكل ما لاقاه ليس ينجس
 رطباً فذاك نجس نراه
 ينجس ما لاقاه في معتمده
 بالفسل والمدّر وبالأشنان
 نومه وطهره إن يسدا
 واللّه فاحكم له بالطهر
 في غيره وانتقلت كالعادة
 فخكه في التسبين اذ يشول
 لأنه من شأنه النزول
 فلزقت به فذاك قدره
 منها فقيل نجس بيان
 فطاهر مالم يؤثر دنس
 وأنه من جملة المباح
 فلا يجوز بيعها إذ نجست
 وقيل بل علي ثقتنا فقط
 فجاز للناس أكل الثمره

كذلك الثابت في الاقدار
 إن نالت العروق منها الارضا
 وبعضهم شدد في التخييل
 قلت كذا في الذي يليه
 والطهر في الاحكام عندي أظهر
 وجائز خياطة اليهود
 وهكذا غسالة الثياب
 وهكذا ان كنز الجرابا
 وجوزوا شراءنا للتمر
 محل مها كان من أشجار
 او لا فذاك يرفضن رفضا
 إن سقيت بمائها العليل
 وذلك الاليق في التنزيه
 لانه قد استحال الاثر
 مالم يبل بريقه للمهود
 ومنه أدنى الى الصواب
 يكون عندي نجما مرابا
 منه اذا لم نعلم بالحجر

باب في غسل المتنجسات

ويطهرون من باطن وظاهر
 لو لم يكن ينوي لان الغرض
 والشاة ان يالت على الجراب
 حتى يوافي مبلغ الانجساس
 وإن تكن كنزته بنجس
 بول الرضيع فضحه مطهر
 والعرك في الجميع مهما طعما
 والعرك لازم لدى التفسير
 وقد تنوب عنه نفس الحركة
 أن زالت العين بماء طاهر
 ازالة الخبيث حين عرضا
 صب عليه الماء بانسكاب
 وذاك طهره بلا التماس
 قفقه واغسله بما ويس
 والعرك في بول الاناث أكثر
 وليس يجزيه هناك نضح ما
 الا الذي أخرج بالدليل
 كما اذا خضضه وحركه

كذلك من برجله قد رفسا
وهو مخالف لحال الادب
ومنهم من فضله لاجل
ولا أرى هذا من التحقيق
والطهر للأناء ان تنجسا
فان يكن رطبا فلا يحتاج
يوزن ثم يكفي منه
وذلك في آنية من خزف
وطهرها يصح من صبي
والخلف في تطهيره الثيابا
ولا أرى المنع وجهاً أبدا
ومع ذاك لست أرتضيه

في النهر حتى يذهب النجس
فالفضل كل الفضل في التأديب
دخوله أيضاً شقوق الرجل
والعرك لا ينبو عن الشقوق
يفسل حتى يبلغ النجس
مؤونة أو يابساً يحتاج
ثلاث مرات ويبيسه
ونحوه من خشب منشف
إذا أتى بفلسها المرضي
ومن يقل بطهرها أصابا
الا لمن يجعله تعبدا
الا إذا ما كان لتنزيه

باب قضاء الحاجة

وقضاء حاجة الانسان
فيعدن ان مضى في الصحرا
لو لم يجد إلا كتيب رمل
ولا تكن مستقبلا للقبلة
وقيل لا يجوز ذلك أبدا
وفي البيوت ليس بمنعنا

جملة آداب على الاعيان
ويسترن عنه العيون ستر
لاذ به أو تلعبة أو رحل
ولأهلها مستديراً بمكة
والمنع بالصحراء بعض قيما
لما بها من حائل قد عنا

وهو مقال قد رواه جابر
والشمس والنجوم لاستقبلا
ووضعك الغائط في المجارى
وهكذا أماكن الضراري
والبول في الماء الكثير الجارى
أو انه قد قيد النهي بما
وبعضهم كره أن يستنجا
وقيل لايجوز فيه البول
وقيل لأبأس بوضع الغائط
إن لم يكن مافيه من نمار
وإن يكن يصلح للمأكول

عن شيخه البحر وهو الظاهر
والريح كيلا ترجعن البللا
حجر كذلك مسقط النمار
كذلك أيضاً سبل المراري
رخص فيه قلت لاضطرار
كان من الراكذ وصفاً فاعلمنا
في النهر وهو للنجاة أنجا
لأسيا الراكذ وهو القول
فيه كذلك تحت نخل الحائط
يصلح للأكل على اختيار
فيمنعن من غائط وبول

باب الاستنجاء

ولم يبل عليه أن يستبرى
ويأخذن ثلاثة أحجارا
وقيل يستنجا بماء زمزم
لانه كسائر المياه
وإن يكن أعظم منها فضلا
ومن يكن حركه في الماء
خفيف يجزيه عن العركات

وهو أمين نفسه في الامر
ويفعلن بهن الاستنجاء
وكل مستنج به لم يؤثم
حكما ومابه من اشتباه
فذلك وصف ليس ينفي الخلا
ثلاث مرات في الاستنجاء
وقيل لأعبرة بالمرات

لأنما المراد رفع العين
 وقال قوم باعتبار العدد
 أكثر ما قيل بأربعينا
 وقيل عشر ثم بالثلاث
 وذلك بعد أن تزول الذات
 وقال قوم فيه يعركنا
 وقيل حتى يجد الخشونة
 والبول قيل يعركن خمسا
 وقيل بالثلاث وهو أرجح
 لأنه جاء عن المختار
 وهو صحيح مابه من شين
 واختلفوا في حده المحدد
 وقيل بل أكثره عشرونا
 قيل وذى في القدر الاخباث
 إذ ليس للطهر بها إثبات
 حتى يرى القلب به إطمأنا
 ويذهبن خبث الليونة
 ولا دليل عند هذا أمسى
 لما عليه من دليل يلح
 معتبرا في عد الاستجار

كتاب الغسل من الجنابة

ويجب الغسل من الجنابة
 إما خروج المتى من انسان
 فالنطفة الميتة والاكسال
 كذلك المرأة مهما احتلمت
 ولاغتسال إن تكن قد أدخلت
 وأوجب الاصل عليها الغسلا
 والاصل فيه أنه تعبد
 وهو من الامانة المعروضة
 بسببين فاعرفن أسبابه
 أو بدخوله الى الحنثان
 على الصحيح فيهما اغتسال
 ورأت الماء اغتسالا لزم
 جنابة من خارج ومامت
 ولاأراه في المقال عدلا
 وأصله من الكتاب يوجد
 وحفظها على الورى مفروضة

وشرطه النية فالذى قصد وقال قوم انه يجزيه إن كان يدرى حاله أجزاء ومن أراد الاغتسال فليل وماعليه أن يعيد الغسلا والخلف هل عليه أن يعيده ان لم ييل اذا رأى مديده

باب كيفية الغسل

يقدمن في غسله اليدين ويفسلن فيه وأنفه ثم يفيض الماء فوق الرأس ثم يعمن جميع الجسد وقبل لايلزمه أن يعركا وضرب موج البحر كالعراك ومن أتى في الغسل بالمسنون وذلك الغسل الوضوء الاكبر لانه على الوضوء اشتملا أما اذا لم يتوضأ فيه وهاهنا محل قول المنع لكن قوما أطلقوا إذ ذكروا

ويقصدن لزوال العين ويفعلن من الوضوء وصفه ثلاث مرات بلا التباس ويعركنه يياطن اليد بل الوجوب مس ماء أدركا كذاك صب الماء بانسباك يجزيه عن وضوئه المصون وعندهم هذا المقال أكثر وزاد فوقه بحيث اغتسلا فهو عن الوضوء لايكفيه وليس للخلف هنا من وقع ولم يعوا ماذا أراد الاثر

ومن يكن قد شك في اغتساله فانه يعيده بحاله
لانه تيقن الوجوب والشك لا يفيد الا الريا
أقل ما يجزيه باستقصاء صاع وفي الوضوء مد ماء
وهو عن المختار والبعض نفا تحديده سوى الذي منه كفى
واعتل فيه بالذي تراا في قوله ليس الورى سواءا
يحسنه بعض وبعض يجهل وهو من التعليل شيء مشكل
والاصل قال فيه هو الاعدل واتى عن قوله لأعدل
ويظهر موضع النزاع ان كان لم يحض بغير صاع
وكان لا يحسن فعل الغسل فالحلف في الزوم في ذالفصل
يلزمه على المقال الاول وهو الصواب عندنا فاغتسل
وغسله يجزيه لو تعرى بين الورى ودينه أضرا

باب في احكام الجنب

ويمنع من مسيس المصحف ومن تلاوة الكتاب المنصف
وجوزوا أن يمسك العلاقا ومنعوا الحروز والارفاقا
لأنها تكون فوق الجسد وسيره فقط في كف اليد
ومنعه أن ييسمانا ولتعوذ يرخصنا
وجاعل الرسم كتل الكام يمنعه من رسمها بالقلم
ومن يقل لا مثله يجوز والمنع في القولين عندى أحرز
لانه يحمل مامنه شخط والخلف ان لم يحملنه فقط

وقيل لا بأس اذا ما أذنا	وذكر الله العظيم معلنا
والجو ما في شربه من باس	كذلك ذات الحيض والنفاس
والاصل فيه قدحكي الاجماعا	لكن أراه يقبل التزاعا
والسؤر منه طاهر والعرق	واسم الاستحمام فيه أطلقوا
وقيل لا بأس اذا نَحْنَا	كذلك أيضا حين يذبحنا
في نومه وشربه والا كل	كراهة له قيل الغسل
فمن يشا النوم توضى قبله	وليتيمضض ان أراد أكله
وأكل من قبله بخال	أسنانه مما أراد يغسل
والشرب والسواك للانسان	يكوه منه خرس الاسنان
وسنة على جميع الناس	غسلهم للميت والنفاس

كتاب في الوضوء :

طهارة تخص بعض الاعضا	تلازم ان قنا نؤدي الفرضا
جملتها فرض وفي تفصيلها	فرض ومسنون لدى تحصيلها
فالغرض ماء طاهر والنية	يعقدها الخالق البريه
أيضا وغسل الوجه واليدين	والمسح للرأس وللرجلين
وماءه سنة كالمضمضة	والاستنشاق هكذا لترفضه
والمسح للاذنين ثم العنق	ومسح ذي عليه لم يُتفق
وقد آتى بيان مسح الرجل	ان المراد منه نفس الغسل
ولا يجوز تعمدها	أو تقصدهن لترك ما قدسنا

باب الماء الذي يثو ضاً به

ومن يشا الوضوء يقصدنا
وذلك ماء ليس بالمضاف
كذلك أيضاً ماء الباقلاء
كذلك ما كان من المياه
كقاطر من وجهه عند الوضوء
هذا هو المستعمل الموصوف
والغزل والحوص كذلك الورق
قانه يجوز عند الطهر
إلا إذا أخرجه التوزيع
كذلك أيضاً جائز بما الندا
وهو سواء راكد وجاري
وسور حائض نهينا عنه
أبو سعيد قال بالتركيبه
وقيل جائز من الأنهار
لأنما الوضوء حق فيها
وغاصب لموضع يني به
وكان قبل موضعا مباحا
والاختلاف في الجميع يلزم

الى مطهر فيعملنا
فلا يجوز نحو ماء الغاف
وكما كان كذا الماء
مستعملا فالكل عنه ناهي
وهكذا القاطر من كل عضو
لالماء ان وزق فيه الصوف
وكل طاهر به يوزق
كمثل ما يجوز ماء النهر
الى المضاف وهو التحقيق
إن كان ما يكفي الوضوء وجدا
فليس معنى لاشتراط الجارى
في الطهر للصلاة فانركنه
مالم تر الانجاس صارت فيه
إن غصبت من أهلها الأبرار
لكل من لاجله يأتيها
مطهرة أباحها لصحبه
مثل ذا فلا أرى جناحا
وعامل فيه بوجه يسلم

والخل والنيذ والألبان لا يتوضأ بهما الإنسان
وينبغي في الماء أن يقتصدا فلا يشج الماء فيه أبدا
فينبغي قد قيل أن يكونا كالدهن أي يجعله مسنونا
فلطمه لوجه يكرهنا كتبه كذا إن يسرفنا
وقيل في الماء له شيطان يقال ان اسمه الوهمان
فيولعن الناس بالاسراف كي يدخلوا بذلك في الخلاف

فصل في النية

ومن يشا الوضوء ينوينا أداءه لكي يصلينا
ومن توطأ ليكون طاهرا كان من الطاعة ضربا ظاهرا
وصح طهره وإن لم ينو به الصلاة فهو طهر يحوى
يجزيه للفرض وللأجور لقصد فيه الى الطهور
كذلك من لفله توطأ صلى به إن شاء ذاك الفرض
وهكذا مالم يكن ذا نقض وصل نفلا بوضوء الفرض
وقيل طهر النفل لا يصلى به من الفروض شيء أصلا

فصل في صفة الوضوء

وابدا بذكر الله فهو يتدب فضلا وقال الأصل فيه يجب
واغسل يديك قبل من الماء ومضمض الفم باستقصاء
وأدخلن الأصبع المسبحة لكي تنال فضله وتمنحه

وبالغن عند الاستنشاق والوجه طولا يغسلان وعرضا تقبض الجبهة عند السخط والذقن في الاسفل متناه وغاية اليدين المرفقان ومسحك الرأس جميعا افضل وإن مسحت النصف منه أجرى والمسح للاذنين بعد الراس فكل من يترك منها بعضا ويستحب قيل مسح الرقبه وتغسل الرجلان للكعبين وأسبغ الماء وثلاثنا وقيل مسح الرأس فيه السنه وخلل اللحية والاصابعا قائما تخليلها بالنار وذاك يقتضي بلزوم الفعل فهو نظير الغسل في الاعقاب لانه فرض وترك البعض

إلا لدى الصيام باتفاق والحد طولا حيث تلقى القبضا وقيل نبت الشعر المنضبط والعرض للاذنين غايته وذاهما في الغسل يدخلان لانه بلا خلاف أكمل وقيل لا ورجحن الاجزى والبعض قيل رافع لباس لا يلزم في الوضوء نقضا وهو من الغلامان وثبه^(١) والكعب هو جوزة الرجلين ودونه يجزى ولكن سنا بمره كذلك أيضا أذنه حتى تكون للهدى متابعا لتارك جاء عن المختار لانه به تمام الغسل فالكل فيه الوعد بالعقاب منه يكون مثل ترك الفرض

(١) كذا في الاصل ، ولعل الصواب « من الغلاة » فتأمل
« مصحح الطبع »

وذلك في لحيته مندوب	وليس في تخليلها وجوب
ورتبني في الوضوء الاعضاء	وقال قوم ليس ذلك فرضا
وأمر الاشياخ بالدعاء	ندبا وما في الترك من بأساء
وقيل يستحب فوق العاتق	ثوب وما في ذلك من وثائق
وكرهوا أن يتكلمنا	الا لحاجة قضاها عنا
وكرهوا أن يتوضى قائما	وعاريا والستر كان لازما
فان رآه أحد فعاصى	ولا يصح الطهر في المعاصي
وقد روى المسح على الجباثر	ريبعنا عن مسلم عن جابر
يرويه بالبلاغ عن علي	وهو يرويه عن النبي
وقد روى المسح على الخفين	قوم وما صح عن الامين
فجابر قد سأل الصحابه	وكلمهم بالنفي قد أجابه

باب نواقض الوضوء

وينقض وضوءه أشياء	جاءت بها الآثار والانباء
فخارج من السيلين معا	كان خيئا أو سواء طلعا
فالريح ناقض سوى ما قد خرج	من قبل المرأة ما به حرج
لانه لم ينش عن طعام	وانما ذلك من الارحام
كذلك من الموضعين ينقض	والنظر المباح ليس ينقض
فناظر لفرجه أو زوجته	طهوره باق على كيفيته
ومسها يله مثل مسه	والنقض في لامسه بنفسه

وما على المسوخ نقض قيلا
ومسه قيل من البهائم
الا اذا ما كان رطبا فاذن
ولمس للانجاس والاخباث
فالمس للميتة ناقض سوى
فقل فيه ناقض وقيل لا
ولامس اليابس في يباسه
وتنقض الغيبة والتميمة
وقيل لا تنقض والحق أرى
لانه جاء عن المختار
كذلك ذكر عورة الانسان
والشتم ان كان من المصيان
وليس بالبول يقيدنا
ومنه أيضا استماع السر
عنيت سفرا فيه سر للورى
فانه ليس هناك سر
واحكم على الداخل بيت الغير
الا الذي يؤذن في دخوله
والبيت فيه الجمع للزنا
وهكذا مجامع الرجال

لانه لم يمس السبى
ليس بناقض لطهر القائم
ينقض حيث للخبث يلمس
ينقض مثل سائر الاحداث
وليه ان مسه بعد التوى
اذ وصفه بالطهر شرعا نقلا
طهوره باق على أساسه
ومثلها المعصية الذميمة
في نقضها اذا تمعنا جري
في بعضها بالنقض والأفطار
بأقبح الاسماء والمعان
فانه وذكرها سيان
كما من التعبير يفهمنا
ما بين قوم وفتوح السفر
لادفرا لحاكم أو من تجرا
فما على الناظر قطعاً حجر
أو ناظر فيه بنيل الضير
كبرزة الحاكم في وصوله
أو فيه للبيع وللشراء
وكل مأذون به لحال

وحاصل للمقام ان الحجرا
 وحيث زال الحجر جاز الفعل
 والاستغفار دائما مطلوب
 فيتمرن للعباد الاجرا
 ان قاله العاصى على اصرار
 فكان نفس الاستغفار كذبا
 ولا أقول كذب بل ذاك
 فهل ترى الطاعة تنقضنا
 لو كان بعض الاستغفار ناقضا
 وهو على الجملة مأمور به
 وقاطع الصلاة لا لمعنى
 لانه ابطال فيه عمله
 ويفسد طهر من قد حلفا
 وقيل لا يفسد وهو عاصى
 لانه بنسب ربي أقسا
 وان يكن لم يكسر السينا
 فانه وان يكن قد لحنا
 فأنما الاعمال بالنيات
 والمرء مأخوذ بما يقول
 واختلفوا فى النقض لظهور

معصية فتقض الطهرا
 وبقي الطهر وهذا الاصل
 وفعله لربنا محبوب
 فكيف قيل ينقض الطهرا
 لانه معاند للبارى
 فلزموه النقض حين كذبا
 ذكر وطاعة ونحو ذاك
 لو لم تكن فى الغيب تقبلنا
 لين الشارع منه الغامضا
 فليرجعن من عصى لربه
 فطهره قد قيل يفسدنا
 والله قد نهى عن أن يطله
 على وضوئه برأس المصطفى
 فالحلف فيه الحلف فى المعاصى
 وهو من المنوع شرعا فاعلمنا
 فالحلف ثابت لما عينا
 فى لفظه فليمين قد عنا
 لا بالمقال والتلفظات
 وفعله بقصده معقول
 بالمشى والوطء على القبور

فالحلف حيث كان فيه عاصي	وانه من جملة المعاصي
يظنها زوجته في النية	وناظر عمداً لاجنبية
وعكسها بعكس هذا الحال	فالنقض قيل أكثر الاقوال
نقض الطهور حيث كان يأثم	قلت وكان ينبغي ويلزم
من اثمه وذا المقال محكم	ويلزم من بقاءه اذ يسلم
لا جالساً لانه يستقيض	والنوم حال الاضطجاع ينقض
والنقض حيث انه لم يدره	يحس كل ناقض لطهره
منتقضا إذ ما درى بالفعل	من ثم كان بزوال العقل
أو الجنون كله سواء	فتنقض جاءه الاغماء
لانه لم يدر ماذا يحوي	فانه يعيد عند الصحو
لا ينتقضن الطهر في الاحكام	ما مست النار من الطعام
فأكله في النقض غير ظاهر	لانه من الحلال الطاهر
وضوؤه باق ولا ينهدم	ودائح وما أصابه الدم
إذ لم يكن كس ميت بارز	كذلك أيضاً حامل الجنائز
ليس لها في بابنا مداخل	وها هنا قد بقيت مسائل
والله يهدينا الى صوابها	فالتمسنا حكمها من بابها

كتاب التيمم

إن عدم الماء هناك تجب	طهارة الى التراب تنسب
فكان ذاك من تمام النعمة	خص بها الرحمن هذي الامه

وضاق جهله فمن صلى بلا
وهكذا عليه أن يكفرا
وانما يلزم أهل السفر
فقل إن خاف الفوات بالطلب
وقيل بل يلزمه أن يطلب
لانما الترخيص للمسافر
وهؤلاء أخذوا بالظاهر
ومن رآه في المريض نصا
ومن هنا رخص من أجادا
ان خاف فوت ما جاءه ان طلب
وقيل إن رخصة الجناة
قالفقرا في ذاك محتاجونا
فجعلوا الترخيص للمحتاج
وطلب الماء مع الايام
فقاتل يلزمه أن يطلب
وقيل لا يلزمه وانما
ولا يجوز عندنا التيمم
لانه ضرورة يصار
ولا اضطرار قبل وقت الواجب

تيمم قلزمه البدلا
ان ترك الوقت الى أن غيرها
والخلف في جوازه في الحضر^(١)
فليتيمم وليصل ما وجب
ولو رأى الفوت عليه وثبا
وليس يعطى عندهم للحاضر^(٢)
من الخطاب وهو ضد الشاهر
يعلم أن فرضه ما خصا
لمن جنى الشوع أو الجرادا
ومثله من خاف مالا ينتهب
للفقراء دون الاغنياء
والاغنيا في ذاك مشتهونا
وقابلوا الشهوة بالازعاج
فيه اختلاف علماء الناس
لانه فرض عليه وجبا
يلزم حيث يرتجى وجود ما
قبل دخول الوقت وهو محكم
لما اذا ما جاء الاضطراب
قالفعل قبل الوقت غير صايبه

(١) في الاصل « الحظر » (٢) في الاصل « الحاضر »

وجائز بعد الوجوب الحاضر وقيل فيه بل يؤخرنا ومن رأى الماء وقد تيمأ ولو رأى ذلك في الصلاة من لم يجد الاقليل ماء فانه يقدم الاقلما فيحصل بفعله اليقين وواجد لجأه تحكما وهذه مسألة التيمم لكن أقول إن فيها نظرا هما طهارتان فعل هذي والجمع محتاج الى دليل وان وصف الطهر قد تقدما يقصد بالنية للتراب يسط كفيه ويضر بنا ويضرين اليدين أخرى فينتهي بالمسح قرصين والاول الصواب للدليل ووصفه المذكور والصعيد أما الصعيد فهو طهر طيب

في أول ووسط وآخر لعلة الماء يدركنا فان ذاك يفسد التيمأ فانها تبوء بالبنات لم يكفه الجملة الاعضاء ويقصدن بعده التيمأ والاحتياط مثل ذا يكون يفعل فيه فعل من تيمأ بالماء يأتيها لحال العدم إذ لم أجد في ذا المقال خبرا يخالف في الوصف فعل هذي وليس يجزى فيه نفس القيل وهاك وصف من يشأ التيمأ ويضرين فيه للإيجاب واحدة والوجه يمسحنا ويمسحن باطننا وظهرا وقيل تجزى ضربة عن تين والفرض فيه نية التحصيل كثل ما خاطبنا الحميد لارملة ولا سباخ تلزب

والملك والرماد والجص معا
والملح إذ لم يك بالتراب
ومعدهم التراب يقصدنا
ومعدهم الجميع يضرنا
ينوى به تيما وقلا
ولا أرى فيه دليلا يني
فانه غاية ما يمكنه
والموضع المنسوب قيل يحرم
وليس في السنة والكتاب
كذلك أيضا منحر الذبيحة
ولم أجد أيضا له استنباطا
وجاء من لم يفهم المعنى
ولا يصح أن يقاس قاسما
لأنها طهارة لم يعلم
موضعها في الوجه واليدين
فكيف بالثياب حين تسحب
وذلك حين نالت النجاسة
لان في الفصل له ضروره
وها هنا تمام هذا الباب

والآجر المحروق كل منعا
فالمنع فيه ظاهر الصواب
أقربها شيئا ويعلمنا
بكفه الهوي ويمسحنا
ينوى الوضوء فاطلب الدليلا
لكنه معذرة للرب
وهو احتياط والهدى نعلمه
منه وقيل يكره التيمم
تيمم المصحف والثياب
ليس به رواية صحيحة
وأما قالوا به احتياطا
فظن انه الزوم يعنى
على التيمم الذى قد شرعا
موجبها سوى مقام العلم
ولا تصح في سوى هذين
في التراب والمصحف إذ يترب
جميعه أو لحقت قرطاسه
كذلك حكم الكتب المستورة
والله يهدينا الى الصواب

كتاب الصلوة

عبادة جاءت من السماء
وكل واحد بها قد أوصى
وكل أمة لها سبيل
وكان في أول هذا الشرع
تنفل التكليف من حال الى
بموته صلى عليه الله
وهي من العبد الى الله صله
وهي لعمرى أفضل الاعمال
فقم اليها بحضور قلب
مع خشوع القلب والجوارح
فانه النفاق نستعيز
وقبل من لم تنه صلاته
تزيده من الاله بعدا
وكن من القبول في رجاء
فانها عبادة تقدم
يقبل ماشاء بمحض الفضل
وانها لديننا عماد
حافظ على فروضها من طهر

جاءت بها جميع الانبياء
أتمه بما بهم قد خصا
في فعل ذاك ولها تفصيل
لها سبيل شاهر في السمع
حال ولا يعود ماتنقلا
قد سد باب الوحي عن سواه
ياحب من يجله قد أوصله
لانها رضي لذي الجلال
ونية خالصة للرب
ففي افتراق ذين أى قادح
بالله منه وهو المعيد
عن منكر في تركه نجاته
ياخية للمسعى لمن لم يهدي
وفي مخافة من الجزاء
لناقد وهو الغنى الاعظم
ويترك مايشاء بالعدل
إن تقبل ربح العباد
ونية وبقعة وستر

والوقت والقبلة فاستقبلها	لا بد منه وبه كمالها
يقصدها بالعين أو بالوصف	وخبر الواحد فيها يكفى
ونية استقبالها تكفيه	للموضع الذى يصلى فيه
يصلى ماشاء بها وينتقل	مادام عن موضعه لم ينتقل
وقال بعض العلماء تجزيه	مادام حيا للذى يأتية
معناه لا يلزمه تجديد	عند صلاته التى يريد
ونية الصلاة بالجنان	فقط دون اللفظ باللسان
واللفظ تأكيد لمن يشاء	وقيل لازم ولا نراه
كيف يكون اللفظ يلزمنا	ولم يكن فى القصد بدخلنا
والواجب النية دون القول	فلا أرى صحته من قول

باب الاذان والاقامة

وبدخول وقتها تؤدى	يقدمن الابدى ثم الابدى
واتخذ المؤذن الأمين	يعلم وقت فعلها يقينا
لا يأخذ الاجر على الأذان	وليس فى ذلك بالمان
فاجله للاذان والاقامة	يقيمها باذن ذى الامامة
ويرفع الصوت بالاذان	ويجمل الاصبع فى الآذان
وقيل إن أقام وهو يمشى	فانه يكره دون فحش
والخلف فى أذانه وهو جنب	وفى كثفائهم به نص الكتب
وما على من اكتفى من باس	ان الاذان لاجتماع الناس

ومثله قد قيل في الاقامة
 فقيل سنة وقيل فرض
 فان يكن ليس بهذا الوصف
 ولادليل عندنا لهذا
 يظن ان الاحتياط فيه
 فكان منه سبب انصراف
 فجعلوا امامهم مقيما
 وقبلوا الاذان ممن حضرا
 إذ كان في سنته من أذا
 حتي أتى من جهلوا المسنونا
 فبدلوا وليتهم ما بدلوا
 حتي ادعاها سنة واحتالا
 وهو لعمرى جدل محرم
 وانه ساذج لهدم السنة
 لو كان سنة كما قد زعما
 كيف تكون سنة يخالفه
 وفعله صلى عليه ربه
 والخلفاء الراشدون اجمع
 ولا تؤذن الفتاة لاحد
 لان ذاك صفة الرجال

لأنها تابعة أحكامه
 وثقة يشترط فيها البعض
 أسرها الامام فيها يخفي
 اني أرى قائله قد هاذي
 وهو فساد حيث لا يدريه
 من بعده عن سنة الاسلاف
 إذ كان فيه ثقة سليما
 فبدلوا سنة سيد الورى
 فهو يقيم وعليه صحبنا
 وهم للاحتياط يدعونا
 ورسخت بقلب من لا يعقل
 على ثبوتها بما قد قالا
 لانه يقول ما لا يعلم
 في جهله كفي بهذا محضه
 لم كُفِّنْ أسلافنا والعلماء
 لما عليه العلماء السالفة
 مشتهر مضى عليه صحبه
 الى انتهائهم عليه أجمعوا
 ولا تقيم فهو منع للابد
 لامن صفات ربة الحجال

وان خفض صوتها الثمين
ولا اذان لا ولا اقامه
وجائز خروجها للمسجد
صلاتها في البيت أعلا فضلا
ومن تعدد الاذان منعا
فقوله لا بأس أن يؤذنا
وهكذا ثلاثة أو أكثر
لو كان خيراً لم يفت محمدا
وأما يؤذن للمؤذن
وجاء في التوثيق بالفلاح
وذلك بعد أن يؤذنا
والخلف في معنى الفلاح اشتراها
وقال قوم انه النجاة
وقال قوم انه السعادة
والخلف لفظي وأما المعنى

تخاف لحالة التأذين
على النساء كذلك لإقامه
بشرط إن لم تنقطع فقد
وقهر بيتهما بذلك أولى
لانه خلاف ما قد شرعا
في مسجد إثنان ليس بينا
قلت وفعل ذلك عندي منكرا
وصحبه ولم يكن تعددا
ثم يقيم وبذلك يطن
زيادة نخس بالصباح
لعله من نام يوقظنا
ف قيل انه اراد الظفرا
وآخرون انه الحياة
وكلمهم قد قصدوا مراده
فانه الفوز غداة يعنى

باب التوجيه

وأما التوجيه ذكر خصا
قبل الدخول وهو قول الأكثر
وانه في قول بعض فرض

بأول الصلاة فيما نصلا
أو بعده وليس بالمشتر
وسنة قد قال أيضا بعض

وتارك الفرض كذاك يأنم	وهو الصحيح والملاك يلزم
وما الى التهليك من سبيل	وذاك محتاج الى دليل
صلاته فالخلف جاء فيه	وهل يعيد تارك التوجيه
من بعد ان أحرم لا يأتيه	وكل من قد شك في التوجيه
في نغله ان كان أو في فرض	لكنه على الصلاة بمضى
والشك لليقين لن يزيلا	لانه يقرن الدخولا
أقبلت للقبلة حيث أمرا	وجهت وجهي للذي قد فطرا
اليه بالافعال بعد النية	وقبل بل قصدت بالكلية
وهو من الاضداد فيما ذكرا	مضى حنيفا مستقبيا فسرا
فالمستقيم مال نحو الاعدل	لانه في الاصل نفس الميل
الى الهدى وذاك مستقيم	مال عن الجمهور ابراهيم
كان حنيفا في رضى مولاه	إذ لم يكن موحداً سواه
علا وجل شأنه ومجده	تبارك اسمه تعالى جده

باب تكبيرة الاحرام

صلاته . ومحرم ^١ المحلل	تكبيرة بها المصلى يدخل
لم يدخلن ما دام لم يكبر	تحريمها التكبير نص الخبر
لانه النص الذي قد وردا	فلا ينوب عنه ذكر أبدا
فما نرى أولى من الاثام	والضم في تكبيرة الاحرام
يفسد في الصلاة عن اعلام	والكسر في تكبيرة الاحرام

فضم اسم الله ضمنا بينا ولا تشبه ولا تسكنا
وقيل في تسكينه لا يسع من أحسن الضمة منه يمنع
من زاد بين الباء والراء الف فانه يعيدها ولا يقف
ثم القيام موضع التحريم كذلك القعود للتسليم
فكل من أحرم في القعود احرامه من جملة المردود
الا اذا ما كان ذا اضطرار فضره من جملة الاعذار

باب في الاستعانة والقراءة .

وبعد هذا فاستعد بالله سرّاً من الرجيم والملاهي
واختلفوا في نقضها عليه ان كان قد اسعها أذنيه
وبسملنّ وأتِ بالمشائي وفي صلاة الليل بالقرآن
في الركعتين الاولين وكذا في الفجر ان كنت اماماً محتذاً
واقصرن في صلاة الظهر على الثاني وصلاة العصر
وحيث يقرأ الامام سرّاً فالحمد تكفيه اذا ما يقرأ
وحيث يجهرن عليه يدي قراءة القرآن بعد الحمد
ويسمع للمأموم للقرآن وإنما يقرأ للمشائي
ويقرأ الجميع حيث انفردا ولم يكن يتبع فيه أحداً
وسورة الحمد هي الثاني لانها تقرأ في الاركان
ثلاثي من الصلاة كل ركعة وذلك من تعظيمها ما أرفعه
وقيل معنى الحمد هو المسلك وغيره في القلب عندى يزكو

لأنما الحمد هو الثناء على الجميل وهو السناء
 وبسملن عند كل سورة من حيث ما البسملة المسطورة
 وتلزم في الحمد في الصلاة لأنها البعض من الآيات
 ولا يجوز ترك بعض الحمد والنقض في تاركها بالعمد
 وتركها لا ينبغي في السور ولا أرى بأسا على المختصر
 ومن يكن لم يحسن القرآنا في وقته يسبح الرحمانا
 ومنعوا تكراره للحمد ولتحيات بمعنى العدد
 ونقضوا صلاة ذا المكر وعذروا التامى هناك فاعذر

باب الركوع

فرض الركوع في كتاب الله جاء به الامر بلا اشتباه
 فأركع بتعظيم لذي الجلال وكن لدى الركوع ذا اعتدال
 وضع يديك فوق ركبتيك فان تركت قيل لا عليك
 وسبح اسم ربك العظيم ومثل ذاك الذكر بالتعظيم
 وهو على قول لبعض العلماء لأنما المقصود أن يعظما
 والاول الصحيح لا سواه لانه رواه من رواه
 واختلفوا في متى الركوع فقيل بالقيام للخضوع
 وقيل بالهوية للسجود والخلف فيه الخلف في الحدود
 فحينما تم الركوع دخلا حكم السجود واليه انتقلا

ومن هناك جاء الخلف بعده^(١) في سمع الله الكريم حده
من الركوع أو من السجود والاول الراجح بالتأييد
وهوية السجود في الحدود أقول انها من السجود
وسمع الله لمن قد حدا يعبد من يتركها تعددا
ويعتذر التامى فلا يعبد كذلك التكبير والتحميد
لانه من سنن الصلاة والترك للاركان نقض آتي

باب السجود

وانما السجود فرض أيضا فتركه يوجب حتما تقضا
جاءت به أوامر الكتاب وفسرته سنة الاواب
وانه لحالة تقرب لله فالعبد هناك أقرب
فاسجد على السبعة من آراب من غير كف الشعر والثياب
أولها جبهته المصونة وبسجود أنفه مقرونة
وباليدين ثم الركبتين والقدمين اثنين بعد اثنين
فهذه السبعة والذي ترك منهن شيئا في سجوده ركك
فتارك الجبهة لا صلاة له بلا خلاف عندنا فننقله
كذلك من يرفع رجليه معا والخلف في واحدة ان رفعها
ومن يكن لم يستطع أن يسجدا فانه يومي ولا يعقد سدى

(١) كذا في الاصل ، ولعل الصواب « ومن هناك الخلف جاء »

بعده « - مصحح

وان يطلق ان يسجدن بالانف وقيل بل يرجع للايماء ومن رأى وعوثة في الحال وقيل لا يحولن ويمتنع كالصوف والريش ومثل الشعر وجائز يلبسه المصلي وهكذا المعادن الارضية كذلك المحروق كالرماد لانه قد استحال مطلقا قد كان أرضا والرماد حطبا وقيل في القرطاس نبت الارض لكن اذا كان به اسم الله لانه ليس من التعظيم وما سوى ذلك من كتاب وان تعذر المكان الطاهر وهكذا قد قيل في الركوع فينتهي بذلك دون الارض وعند من يقول بالايماء وقيل بل يؤخرون الفرضا وهو مقال خالف الظواهر

فانه يفعلها ويكفي وهكذا في سائر الاعضاء حول اليمنى أو الشمال ان يسجدن فوق ما لا ينزوع والجلد مع عظامها والوبر أو يقفن عليه إذ يصلي من النحاس أو من الفضة والجص والتورة في الجماد عن حاله الذي عليه خلقا فصار بالتحريق شيئا عجبا لا بأس فيه بسجود الفرض فبادر الفارض بالمناهي فاحكم على الفاعل بالتحريم يجوز الا آية الكتاب يومى ولا يسجد وهو الظاهر وقيل ينحن الى الخضوع وقيل يسجدن لاجل الفرض يصلى واقفا على سواء حتي يلاقى للسجود أرضا ولا أراه في الصواب ظاهرا

لانه يقضى بفوت الفرض
وسبحن في السجود الاعلى
فانت في تذلل الدنو
وجائز بصفة العظم
والاول المنقول في الاخبار
أقل ما يجزى من التسبيح
وقيل تجزي مرة والاول
وبنه عن نقر السجود انه

والنص شرعا بسواه يقضى
فان ذاك بالسجود أول
وهو في تعزز العلو
إذ كله من لازم التعظيم
والثاني من نتائج الافكار
ثلاث مرات على الصحيح
فيه عن المختار قول ينقل
من شأن من نافق فاتركه

باب القعود للتشهد

ثم القعود وهو للتشهد
فتارك القعود حتما تنتقض
وذكره وهو التحيات اختلف
فقليل لانقض اذا ما قعدا
وهو ضعيف والصحيح النقض
لان في المسنون ما ينتقض
واختلف المشددون أيضا
فقبل بعد الطيات بمعنى
وقبل ينتهي الى رسوله
وقبل لا إلا إذا ما سلما

ركن من الصلاة إذا قاعد
صلاته لانه مما فرض
فيه بفرض أو بسنة وصف
حتى ولو لم يقل التشهد
لو لم نقل بأن ذاك فرض
بتركه تعمداً ما يفرض
في القدر الذي يكون فرضاً
لا يلتفت من بعدها لنقض
وهو مقال ظاهر دليله
كثل لا يدخل حتى يحرمه

لأنما تحليلها التسليم	كنل ماتكيرها التحريم
فالتنقض بالحادث قيل يلزمه	إن كان عمداً أو خطأ لا يؤتممه
وكل من رخص أنما عنا	بذاك حيث كان عنراً بينا
وخرج الخلاف حال العمد	أبو سعيد الفقيه المهدي
والخلف فيه الخلاف في التسليم	هل كان للركن أو التسميم
فانه ركن على التشديد	ودونه في عكه البعيد

باب التسليم

وسلمن" بمنة ويسرى	تسليمتين والشهير وترا
وأول القولين عن ضمام	والثاني عن بقية الاعلام
وكلهم قد اكتفى بمره	وهو حديث لانطيل ذكره
ويقصد الخروج بالتسليم	وحل ما كان من التحريم
ويمسح الغرة باليميناء	وتركه قيل من الجفاء
وفعله قبل الدخول أيضا	من الجفاء فارفضنه رفضا
كذلك من لم يتبع المؤذنا	من الجفا فاتبعه حين أذنا
ومن نسي التسليم حتى قاما	يسلمن بعد ذا قياما
وانصب الى ربك وارغبنا	اليه في حصول ماتمنا
فان ذاك موقف عظيم	يجيب من شاء به الكريم
واتقن" للفعل لو قليلا	عن موضع الفرض كذلك قليلا

باب سجود السهو

ويوجب السهو لاجل الجبر
 فيهدمان عمل الشيطان
 فيعثر التراب فوق راسه
 يقول واوبلاء قد أضعت
 والآدمي يقول قد أطعت
 فكان في ذاك رضى الرحمن
 فافعلها ممثلا للامر
 ولا تلفظ بكلام يذكر
 لانه جبر لما تقدا
 لانما النية بالفؤاد
 وفي السجود سبحن الاعلى
 وقال قوم يسجدن بعد أن
 وقيل إن سعي بنقض سجدا
 وساجد من بعد أن يسلم
 وقيل ما عليه من سلام
 ومن سعي إمامه وما سعي
 لانما يتبعه في عمله
 وإن يكن تابعه في وهمه
 بعد السلام سجدتين قادر
 ويرغمانه ويخزيان
 لهدم ما بناه من أساسه
 أمرت بالسجود فامتنعت
 أوامر الرب وقد سمعت
 والويل والخيبة للشيطان
 مسارعاً لجبر ذاك الكسر
 به عن النية قوم عبروا
 والقول فاصل هناك فاعلموا
 لا باللفظات والتعداد
 وقيل يستغفر حين زلا
 يتحين قبل أن يسلم
 قبل السلام لا اذا ما زيدا
 قيل يسلمن حين تما
 لكنه بحمد للتمام
 فما عليه قيل يسجدن لما
 لافي خطائه ولا في زلله
 فحكه يكون مثل حكه

ومن سعى خلف الامام وحده وقيل لا بد من السجود
وقيل لا بد من السجود إذ لم يفرق الدليل أبداً
ف قيل يعنى بالصلاة عنده وهو دليل نصه المورود
بين جماعة ومن تفردا

باب حكم تارك الصلاة

والجهل بالصلاة حكما يسع يلزمه أن يعرف الكيفية
فالفعل لا يمكن دون علم ووقتها المحدود وقت فعلها
فتارك الصلاة حتى خرجا مالتى الله بذنب أعظم
ما بين تركها وبين الكفر من تركها
من تركها تعدداً نجهما حد اذا كان بغير عذر
إن لم يقب وقيل يضربنا حتى يصلى أو الى أن يقتلا
وكل من يضرب كان ظافراً وجوبها ولا أراه أبداً
بأعظم الشعار في المداين من الزكاة والجميع تبعه
لأنها هي الشعار الأعظم فالبنا ان ذهب العمود
والجهل بالصلاة حكما يسع يلزمه أن يعرف الكيفية
فالفعل لا يمكن دون علم ووقتها المحدود وقت فعلها
فتارك الصلاة حتى خرجا مالتى الله بذنب أعظم
ما بين تركها وبين الكفر من تركها
من تركها تعدداً نجهما حد اذا كان بغير عذر
إن لم يقب وقيل يضربنا حتى يصلى أو الى أن يقتلا
وكل من يضرب كان ظافراً وجوبها ولا أراه أبداً
بأعظم الشعار في المداين من الزكاة والجميع تبعه
لأنها هي الشعار الأعظم فالبنا ان ذهب العمود

باب نواقض الصلاة

وإن في الصلاة أشياء تمنع
فبعض ذلك عارض قلبي
وبعضه للفعل أيضا نسبا
وذلك أن ينوى تركها وإن
وقيل إن نوى ولم يترك فلا
وقيل إن لم يقصد المصلي
عليه أن يكفرن ويبدلا
وهكذا من أشغل الجنان
وفهمك الحساب وصف ناقض
وليس للإنسان إلا ما عقل
فمن يكن صلى على حضور
ولا صلاة للذي قد غفلا
وإن عرته غفلة في البعض
أكثرها قيل وقيل ركعه
كذلك من عن دينه يرتد
لان هذا ناقض للطهر
وإن يكن في حال الارتداد
فلا عليه بدل إن أسما

فتنقض الصلاة حين تقع
والبعض منه عارض قلبي
فالعارض القلي أن ينقلبا
يحول الفرض الى بعض السنن
تفسد والفساد إن تنقلا
تأدية الفرض بذلك الفعل
وقيل يحزبه الكتاب مثلا
بغيرها لا خطأ نسيانا
لانه لاشك فيها عارض
من الصلاة هكذا الجمع تقل
فانه أعظم للأجور
عنها جميعا فليتم ليبدلا
فالخلف في مقدار حد النقض
وهو أشد مارأيناه معه
وعن يقينه فلا يعتد
وقاطع أيضا خصال الاجر
مضى عليه الوقت بالعناد
لكن عليه أن يحج فاعلم

لانه ركن من الايمان
 وليس يجزيه اذا ما أدا
 لان ذاك الحجج ركن السابق
 كذلك من عارضه الاغناء
 لكن اذا استرسل فيه لا اذا
 والشك حيث لم يكن يعلم ما
 كيف يصلى وهو لا يعلم ما
 وإن يكن يغلب في خياله
 فغالب الظن هنا يعتبر
 وإن يكن خلف الامام سجدا
 والشك من بعد التمام يخطر
 وشكه في الحد بعد فعله
 لا يرجع له بنفس الشك
 إلا اذا ما شك في الاحرام
 لانه بذلك فيها يدخل
 وان طرأ عليه في حال الاداء
 ومن يكن قد صار في القرآن
 قبل ويرجع للسجود
 ويرجع للتحيات معا
 ما لم يكن سلم والبعض يرى
 يلزمه كسائر الاركان
 لحجه من قبل أن يرتدا
 وذا الاخير ركن هذا اللاحق
 قيل ومن عارضه الرياء
 نفاه عن فؤاده وبذا
 صلى فانه يعيد فاعلمنا
 أداه والقرض عليه لزمنا
 شيء بنى عليه في أفعاله
 ومن بنى عليه فيها يعذر
 لسهوه وللإمام قلدا
 فذاك عفو والاله يغفر
 يكون مثل شك في أصله
 وإنما يرجع عند الترك
 قيل يعيده الى التمام
 فهل ترى الشك له يدخل
 فلا يجاوزه بشك أبدا
 لا يرجع بالشك للمشائي
 من شك فيه حالة القعود
 ان شك في إتيانها حال الدعا
 مضيه ولا يعود القهقرا

وقيل لو سلم ثم شك
وهو ضعيف والصحيح عندي
فهذه العوارض القلبية
تكلم اللسان لا يذكرها
فمن يقل آمين في الصلاة
كذلك القنوت وهو أعظم
وكان قبل النسخ للكلام
وذاك وقت قد أبيع مطلقا
فنسخته أية الخشوع
وحين عم الاختلاط والفتن
وهو من السنة لكن نسخا
والاخذ بالمنسوخ قطعاً يمنع
فهو من البدعة حتماً مثل ما
ومن يصلي خلف من يأمن
وان يكن لم يعلن بحاله
وقائتين في الصلاة يعني
وقيل بل يعني به التطويل
ولا تخافين في الصلاة
معناه لا تتركها حياء
وقيل ذاك في صلاة الاجر

يعيدها إلا إذا ما انفكا
أن يلغى الشكوك بعد الحد
ودونك العوارض القولية
فانه ينقضها بأسرها
فانها تبوء بالنيات
لانه طال به التكلم
مؤثراً عن سيد الانام
فيها الكلام فاتفى ما أطلقا
وصار ذكره من المسموع
أحيى وقال إنه من السنن
أفاده من في العلوم رسخا
إذ لم يكن من بعد ذاك يشرع
قال بذلك بعض من تقدمنا
أو يقنن التقص فيها بين
فانه يعذر لاستحلاله
به القيام بحضور الدفن
فيها من القيام فيها قيلا
كذلك لا تجهر بالنغمات
ولا تكن مصليا رياء
يكون بين سرها والجهر

وقد أتى الترخيص في أمور
تهليله وإن عطست فأحد
كذلك التسليم فيها خطأ
وقد حكى في ذلك الاجماع
والحق مطلقا لديها يحذر
من ذاك كسر لام العالمينا
كذلك أيضا فتح لام ملك
كذلك فتح دال يوم الدين
وإن كسرت الكاف من إياها
وإن ضمنت التاء من أنعمتا
فهذه نواقص الالحاق
فكل لحن أفسد المعنى تقض
وضم نون العالمين أهون
وهذه نواقص الافعال
نذكرها الاول ثم الاولا
فناظر بعينه نحو السما
ويستحب نظر المصلى
لموضع السجود لا يعداه
فإن يغمض لا بعذر تفسد
وقيل إن غمض في أكثرها

تسبيحه التحميد والتكبير
لكن بلا جهر ولا تمدد
عن ركعتين إن يكن قد أخطأ
لكنني أحكي به نزاعا
وبعضه ينقض حين يذكر
كذلك أن تضم منها النونا
لأنه بالفتح لفظ ملك
لأن ذاك اسم هنا الذين
فالفتح كله أتى هناك
لنفسك الانعام قد نسبتا
وضبطها التعكيس للمعاني
والعفو في سواء قام ونهض
كذلك كسر لامها إذ يلحن
من كل ممنوع من الاحوال
حتى يكون في السياق أمثلا
في نقضها جاء اختلاف العلماء
حال القيام من مقام الرجل
وليحذرون أن تغمض عيناه
وقيل لا تفسد وهو أجود
قلها فاسدة بأسرها

وقيل لا بأس إذا لم يكن
وكره البعض بلا فساد
وان يخف شيئاً على العينين
وفاتح من عينه للعرق
مادام للعقدة لم يحلا
وبعض أصحاب النبي الفضلا
وقيل لا بأس على المصلي
يخرجها باليد من عينه
وواجب في الوجه منه الكشف
كمثل ريح تن يأتبه
وان يكن تعدد استنشاقا
وفاتح فاه لا طراح الجشا
وأما يضره استجلا به
والنفخ في العمد وفي الخطامعا
لانه مما نهينا عنه
لأنما الكلام ما يؤلف
ويكظن الفم في الثاؤب
فن غاطى في الصلاة عمدا
لتركه لواجب الخشوع
والضحك نوعان فمنه ينقض

مغمضاً في الكل فافهم وافطن
والكل من قول أولى الرشاد
لا بأس أن يغمض الجفنين
يصلين بدمه مستلقى
كذا في الصقر يقال صلي
نهي في العباس حين سالا
أن يخرج القررة إذ يصلي
ان خاف بأساً وكذا أذنيه
ومن ضرورة يغطي الانف
وكذاب يدخلن فيه
فالنقض لازم له استحقاقا
فقل لا نقض عليه إذ جشا
لا طرحه عنه ولا اجتنابه
ينقضها لو للجشاء وقعا
لاكونه تكلماً أو منه
من الحروف لمعان تعرف
ويترك التماطى في الجوانب
تفسد حيث كان ذاك قصدا
وتركه فيها من المنوع
صلاته وطهره إذ يعرض

ويسمعن صوته والآخر
وقبل من بزق في الصلاة
لا ييصقن في قبلة المصلى
ومن جشا فحمد الرحمانا
وقيل من لم يقلد العمامه
الا اذا شاء خلاف السنه
كذلك من لم يستر المتئين
كذلك من يقلب الحصاء
وقد أسا بفعله من حركا
وليسبلن يديه لا يكفتها
لانما ذالك مختصار
وقيل من يكفت في الصلاة
ان انتهى كان والا عوقبا
وان يكن احليه قد انتشر
وفيه قد قال أبو عمانا
وان يكن ظن خروج الليل
وان يكن بالليل أجرى الذكرا
يفعل ذاك من وراء الثوب
فان رأى شيئا أعاد ومضى
ورخصوا في ذاك لتبين

ينقضها فقط وهو الكاشر
يدفنها من غير تقض يأتي
يجعلها ان شاء تحت الرجل
قيل بدا فسادها اعلانا
في حلقة ليس به ملامه
فالخلف فيها جاء فاحفظنه
من ظهره فالخلف في قولين
في نقضها الخلاف أيضا جاء
خامه تعمداً لو أدركا
ولا على خاصرة يضعهما
وقد نهى عن فعله المختار
ينهى ويخبرن بالغلطائه
بما اقتضاه رأى من تنصبا
يمسك حتى يسكن منه الذكر
يمضى ولكن يذكر النيرانا
قيل له ينظره بالمقل
بيده في فخذة تختبرا
ويلبس الموضع عند الريب
إن لم يجد شيئا هناك عرضا
حتى يكون الفعل عن تيقن

ولا أقول ينظرون أو يلتبس
والشك في الناقض عفو قلا
وقد نهى المختار عن صلاة من
ومثله عند أولى الذكاء
وقيل من صلى وركبته
إن لم يكن عزله بحال
لان ركبته من عورته
وإن يكن جنبه قد وقعا
يبنى على صلاته ويرجع
وقد نهى فيها عن الأربع
وهكذا نهى عن الاقواء
ومن رأى حال الصلاة رجلا
فانه مخير في الشرع
لانه يمكن أن يكونا
وذلك ان لم يستغث وينصره
ويقطع المسبح التسبيحا
أو من هلاك نفسه أو ماله
كذلك ان رأى سواه يهلك
ينجيه لو وقت الصلاة فانا
قلت اذا خاف فوات الوقت

بل بمضين ويترك الملبس
معناه عن نبينا متصلا
يدافعن الاخشين فاسمعن
كن يصر ذاك في الكساء
بارزتان نقضها جزاء
وذلك هو أكثر الاقوال
سترها يلزم في ستره
بلا اختيار فهو عفو فاسمعا
يصنع ماقد كان فيها يصنع
وهو تفرش القعود الاربع
أو يلصقن الفخذ بالاحشاء
يقتل انسانا له قد جهلا
ما بين حفظها وبين القطع
بالحق والباطل يقتلونا
اذا استغاث من عدو يقهره
من مطر أو من صياح صيحا
وكل ماقد كان من أمثاله
فانه نجاته يستدرك
لكنه يستأنف الصلواتا
يفعل ما يمكنه أن يأتي

ولم يطق منها سوى الابعاء يومي ويذهبن للانجاء
وقيل للمرضع أن تصلى ترضع ابنها لحوف الشغل
ومن يخف من حية أو عقرب فانه يقتله وينصب

فصل في اللباس

ويلزم المصلي ستر العورة وتركه ينقض عند القدرة
ومع عدم الثياب فليصل كذاك عارياً لغوت الفعل
قيل يصلى قاعداً ويستر عورته بما عليه يقدر
من شجر يجعله عليها أو من تراب جره اليها
ويومين راحياً وساجدا وهي صلاة من يصلى قاعداً
وقيل بل يصلى وهو قائم لأنما القيام ركن لازم
وهو وان دنى من الصواب بخلاف لهيئة الآداب
من ثم مال أكثر الاصحاب الى قعود مع عدم الثياب
وواجد الثياب فليستكلا لباسه لا مادلاً مشتملاً
فالسدل في الشرع نهينا عنه كذاك الاشتمال فاحذرنه
لا سيما مشتمل الصماء وهكذا ننهي عن احتباء
أقل ما يميز من الاثواب ثوب ومازاد فالثواب
إن كان ذاك ملكه أو عاريه فليستميحه ولو من جاريه
قيل ولو أمانة مختصا صلى به ويضمن النقصا
وإن يقل صاحبه بعد الادا ذا نجس فليقبلان وليعدا

إن كان في الوقت وبعد الوقت
 وقيل إن صدقه أعادا
 ولا يمسد إن يكن متها
 وقيل لا يصلين بثوب
 لكنه في الاختيار والسعه
 وثوب ذات الحيض لا بأس به
 لو كان فيه منها نوع عرق
 ولا تصلى بثياب قنره
 وهكذا الأبرسم الممتع
 وهكذا ثوب به يصور
 وإن يكن نحو يد ورجل
 والرأس فيه معدن الروح يرى
 وجائز غير ذوي الأرواح
 وصورة الرمال والجبال
 والثوب إن يشرى من المجوسى
 وقيل بالترخيص في المقموط
 وما ذكرناه من المعاني
 وجائز في الاضطراب بالنجس
 إن لم يمسد سواء وليمس
 وقيل بالحرير لا يصلي

لأنه في قوله كلفتي
 إن غلب الظن به وزادا
 بأنه في قوله قد وهما
 من لا يواليه لخوف الريب
 والاضطرار حالة موسعه
 ولا بثوب جنب في جنبه
 ما لم يكن بنجس قد التزق
 وموضع الانجاس منها طهره
 على الرجال لبسه لا يمس
 تمثال ذي روح فذاك يحجر
 فلا أرى بأساً على المصلى
 فامنه إن كان هناك صوراً
 كصورة الأشجار والنواحي
 وكل ما كان بهذا الحال
 ففسله أطيب للنفوس
 والغسل في منشوره المبسوط
 يكون في توسع الإنسان
 وبالحرير وبكل ما لبس
 منجساً للاحتياط ؟ فاعلم
 في الاضطراب وهو غير عدل

ومن يصلى وهو ذوارتياب قد علم الخبث بها وشكا
وذلك إن صح بأن الغسلا أما إذا لم يعلم بغسله
والأحسن البياض في اللباس لو صبغ الثوب بزعفران
لأبأس إن صلى به الرجال قلت إذا أفضى الى التشبه
وقد أتى النهي بنص الخبر فكيف بالمزعفر المذكور
من مرة المرة الى ركبته ويستحب ستره لصدرة
أما النساء كلهن عوره الوجه والكفان فاعلمنا
والوجه لا يستر في الصلاة وكل ما جاز من الحلي
وكل ما يمنع لبسه منع فالذهب الممنوع للرجال
وجائز بالفضة البيضاء وللرجال كله محجور
مع ذلك في نجاسة الثياب هل زال الخلاف فيه يحكى
قد كان الثوب وبعد صلا قالنقض فيها لازم لفعله
وغيره ليس به من أبس والورس فيما قيل والشوران
فرضا ونفلا هكذا يقال بلبس ذات الخدر فالمنع به
أن يلبس الرجال للمصفر ائى أرى هذا من المحجور
يستره إذ ذاك من عورته وعضديه وكذا لظهره
إلا الذي أخرج للضرورة وماعدا هذين تسترنا
ولافي الاحرام من الميقات ففي الصلاة ليس بالنهي
به الصلاة فاسمعن وامتنع لا يمتنع من ربة الحجال
في حلية الرجال والنساء عسجده القليل والكثير

فقله في الخاتم المذهب
 لا نحفظه عن المختار
 وربما يوجد ذكره ولا
 ولو علمناه لكان فيه
 إذ ليس ما قيل جميعاً يقبل
 أو كان أصله من الكتاب
 ولا يصلي بالنحاس والشبه
 كذلك الحديد في الآثار
 والخلف في الصلاة في النعال
 ثالثاً الجواز في الضرورة
 لأنه جاء عن المختار
 لكن نعال الناس في ذا اليوم
 فذا النعال يرفع الرجلين
 فيمنعون من أداء الفرض
 من أجل هذا قيل في حال الضرر
 هم نظروا إلى اختلاف الحال
 ولا أرى للمانعين مطلقاً
 وإن خلعت النعل فأتركتها
 لأنما اليقين موضع الملك

بقدر الدرهم نوع عجب
 ولأعن القادة في الآثار
 يذكر من قد قاله أو نقله
 لنا مقال في الذي يرويه
 إلا الذي عن النبي ينقل
 ينزعه فهم أولى الأبواب
 فهو من المكروه فلتجنبه
 لأنه حلية أهل النار
 جاء على ثلاثة أقوال
 ولا أرى الإجازة المحصورة
 جوازه في غير الاضطراب
 يخالف نعال تلك القوم
 عن السجود فوق أصبعين
 خلاف نعل لاصق بالأرض
 يجوز دون الاختيار المعتبر
 من اللباس ومن النعال
 سوى الذي ذكرته تعلّقنا
 على اليسار لا يمينها
 فاحترمن جانبها حيث سلك

وموضع اليسار للشيطان أحق بالتضييق والهوان
فانعمل والبصاق مها عنا نحو اليسار عنه يرمينا

فصل في السترة

ويؤمرن باتخاذ السترة
لانها منع من القواطع
وليدن منها خوف أن يحول
لأبأس إن دقت ولكن ترفع
على اختلاف جاء في مقدارها
وآخر القولين هو الأشهر
وان تكن في الغلط كالجدار
ومثل ذلك من يصف الحجرا
والحجر الواحد ان لم نجد
والخط عند عدم الجميع
وقد يقال حجر لو صغرا
والخلف في النهر الكبير ذكروا
ولم ير ذلك في الصغير
وكل ما كان من الامور
الا الكنيف قيل سترتان
احدهما جداره والاخرى

حال الصلاة بينه والقبلة
وليس شيء خلفها بقاطع
ما بينه وبينها المحذول
شبرين أو ثلاثة فتضع
محدداً في الطول من أشبارها
من ثم قد مال اليه الاكثر
تكون أقوى ثم كالخطار
أمامه إثنين أو فأكثر
سواء يجزي لادا التعبد
قدامه كاف عن التضييع
أولى من الخط ولو قد كبرا
هل يسترن والصحيح بستر
والفرق عسر غاية التفسير
فسترة فيه لدى المرور
وفرجة بينهما للدأني
سترة من صلى فنال الاجرا

وقال بعض العلماء جدار ومقصد الكل يكون واحدا
 قالوا تون اعتبروا جداره ومن يكن صلى لغير ساتر
 لان أشياء هناك تقطع الكلاب والخنزير ثم القرد
 وجنب وحايض ونفسا خمسة عشر أذرع قالوا وذا
 من واجه الانسان بالتعدي وقيل لا ينقض فوق سبعة
 وقيل بل ثلاثة من أذرع كذاك من قابل نارا تشعل
 والجمر والسراج لا بأس به كذاك من صلى الى المقابر
 وسائر الاشياء ليس تقطع من ذلك المسلم غير الجنب
 قيل كذاك ضيع وتعلب ويأمن من يكن قد مرا
 والمصلى قيل أن يقايله ويجزى وقيل يجزى حظار
 فلا أرى للخلف معنى زائدا والآخرون أهملوا اعتباره
 فانه يكون كالحائط إلا اذا بفسحة توسع
 ومشرك واقلف يعد تقطع ان لم يك قد تنفسا
 يكون حداً للذي من بعد ذا فانه ينقض دون الحد
 وقيل بل ينقض دون عشرة حله وبعد ها لم يقطع
 لان ذاك بالمجوس امثل ما لم يرد نوعا من التشبه
 لانما تعظيمها للكافر الا اذا دون السجود تقع
 ونحوه من حيوان طيب والذئب ايضا وكذاك الارنب
 بين يديه عامداً تجرا لانه الشيطان أو يماثله

باب صلاة الجماعة

والاجتماع دائما مطلوب
 من ذلك الصلاة في الجماعة
 واختلفوا فقل فرض عين
 وقيل انها على الكفاية
 وجار مسجد فلا يصلى
 فانها تسن في الايات
 من لازم الصلاة في الجماعة
 وفضلها أعظم بالاطلاق
 من ثم قالوا انه رفيض
 ومن هنا قالوا خيس الحال
 لم يعذر المختار خير البشر
 بل قال فيه أجب النداء
 قالفتاح البصير أولى وأحق
 يؤدبه امام الادب
 والمصطفى هم بأن ينطلقا
 وأغلظ المقال فيهم منكرا
 واغلب عليها واتخذها عادة
 وصلينا خلف كل بر

في الدين وهو في الهدى محبوب
 فانها من أحسن البضاعة
 تلزم كل واحد بالعين
 وقيل سنة لها عناية
 في غيره إلا صلاة النفل
 لطلب الاخفاء والاختبات
 فتحرم ملاقة بالطاعة
 وتركها علامة النفاق
 لو دمه من خوفه يفيض
 بركة الفضل من الاعمال
 ابن ام مكتوم ضرير البصر
 ولم يكن يعتبر العناء
 ان يلزم فعلها اذ انطلق
 كما اقتضاه نظر المؤدب
 الى بيوتهم لكي يحرقا
 أفعالهم وهو حديث شهرا
 فانها من أفضل العبادات
 وفاجر مع عدم الابر

ولا تمل لمن يقول صل منفرداً إن لم تجد ذاعل
فانه يخالف السنة والحق في الاول فاتبعنه

فصل الامام فى الصلاة

وعند الاختيار والامكان ومن ذوى الاحلام والآداب فان تساوا فالذى يكون فان تساوا فالذى تقدما فان تساوا قدموا الاسنا هذا هو الترتيب عند المكنة وإن رأيت جائزاً تقدما ولا تقل له تقدم أنا ومن له قد كره الجماعة لانهم أولى بأن يقدموا وصاحب السلطان فى سلطانه وصاحب المنزل فى منزله والامى لا يصلين بالقارى ولا يصلى قاعد بقباب وقيل ان كان اماما جازا والمخلف فى مسافر يحاضر

يقدم الافضل فى الايمان يقدم الأقرأ للكتاب أعلمهم بما هو المسنون منهم الى الهجرة حين أسلموا فان تساوا من يفوق حسنا وغيره يخالف السنة بالقهر صل خلفه وانتظما كيلا تكون أنت قد قدمت فأمهم فهو خلاف الطاعة من علموه أنه مقدم أحق بالصلاة من أعوانه أولى لانهم أتوا من أجله وهكذا البادى بذى القارى وقيل جائز بغير اللازم ومطلقا بعض رأى الجوازا والحق فى الجوازا أى ظاهر

لكنه يتم ما عليه
فالمصطفى صلى بأهل مكة
وهكذا أعمى يصلينا
والقول بالجواز هو الأقوى
وأعرج ان كان قد تمكنا
والعبد بالحر ومن تيمنا
وان يكن لم يتمكنا
وقيل في مشتمل بمرتدى
ولا تؤم امرأة برجل
وبالنساء تتنفلنا
وجائز قبل صلاة الخنثى
لكن عليه يتقدمنا

يبقى ولا يقصرها لديه
قصرأ وحشم على التكلة
ببصر فيه الخلاف عنا
لما عليه من دليل يروى
من السجود فليصل معلنا
بمن توضى فيه خلف العلما
فالخلاف فيه هل يقدمنا
فاسدة وبعضهم لم تفسد
في فرضها قيل وفي التنفل
ولتك وسط الصف بيننا
بمثله أيضا وكل أنثى
عن صفهن لا كمثلنا

فصل أحكام الإمام في الصلاة

ومن يكن إمام قوم ينوب
وأنه الإمام للجميع
وإن نوى يصلين ببعض
فالدخول ماعليهم بدل
وفي وقوفه أمام الصف
وقيل لا بأس اذا ما ارتفعا

بأنه لهم إمام مؤتمن
من حاضر أو غائب سريع
فدخل الباكون تحت الفرض
لأنهم قد أمروا أن يدخلوا
مساويا خير أمور الوقف
مكانه عن صفهم وانضموا

وقيل يعلم ولا يتضع ولا يكن عنهم ورا حجاب وإن يكن سجوده فيه فقط وفضلها في أول الوقت اشتهر فان يكن مانع تأخرا وهو حتى يبقى ثلثان معا وليرع في التخفيف والتطويل ولميضين على صلاته متى ولا يضره فساد من ورا فقطعها بفسير عنر مفسد وجنب أم ولا يدري قبل عليهم أن يعيدوا ويرى وإن يكن حال الصلاة التيسر ويأخذن بقولهم إن قالوا وإن يكونوا عددا لا يتفق أقل ذلك سبعة متفقه وإن يكن سعي يسبحونا وقال قوم ان سعي يجهر له وكرهوا التسبيح وهو فاسد لكنه يكره للنساء

وقيل بل جميع هذا يمنع فيكره الوقوف في الخراب فلا عليه أبدا من ذا شطط فلا يؤخرها ليتنظر ينتظرونه ثلاث غيرا ينظرم إن كان عذر وقعا لحالة الضعيف والعليل ضاعت صلاة من وراه آتى لكن فساد يضر إن طرا عليهم والعذر ليس يفسد حتى أتم الخلف فيه يجري بعضهم بأنه حكم جرى عليه يسألن من به أنسا صحيحة أو جاءها الاعلال في السهو لا يسألهم بل ينطلق وقيل خمسة وفيهم الثقة له وإن عيا فيفتحنوا بفعله الذي سعى أن يفعله اذ قد آتى به الدليل الوارد فلانسا التصفيق للاخفاء

وإن يكن إمامهم أصماً لم يسمع التسبيح حين عا
 فقيل يمضون ويتركونه وقال بعض بل يجركونه
 وذلك للصالح ما فيه حرج وقيل يبدان من له عرج

فصل أحكام المأمرين

وإن يك المأموم فرداً صفاً ولا يصفن على الشمال ولا يصفن وراء الإمام وإن يكونوا اثنين أو فاكثراً صفاً وراءه على استواء ولا يرسوا الصف ولا يفرجوا وإن يك الصبي بين اثنين ولا يصفوا ثانياً من قبل أن والغفل في الصفوف للمقدم فالفضل في الأخير حيث كانا فمن يصفن وراء الرجال وليتباعن قليلاً عنهم والخلف هل على النساء صفوف قيل وذلك في أداء الفرض ويقف الحشاء صفاً متحداً حول الإمام في اليمين صفاً فإنه من أقبح الخصال أخشى عليه عدم التمام تأخروا عنه وقاموا في الورا بلا اعوجاج وبلا التواء إن فرجوا الشيطان فيهم بلج فلا أرى تقضاً على هذين يتم ذا الصف الذي يقدم وعكسه صف النساء فاعلم عن الرجال أبعد المكانا بلا تعطر ولا خلخال سبعة أذرع يكن منهم والقول بالصف هو المعروف والنفل يجزى بانفراد البعض بين الرجال والنساء منفرد

لانه ليس من الرجال
وكلهم في تبع الامام
يكبرون بعد مايكبر
ومن يكن أصم فليحرم اذا
وان يكن لم يدر فليمسك الى
يسدل ما فات من القرآن
وهكذا اذا سعى المصلي
قائه عليه قيل يبدله
وان يكن مستمعاً للبعض
وان يكن مستمعاً لم يسمع
لانما للفروض الاستماع
لا يقرأ للمأموم غير الحمد
وان يكن زاد على النسيان
والنقص مهما ركع المأموم
وهكذا السجود مهما سجدا
وان يكن امامه قد سبقه
وان يكن في آخر الحد لحق
وان يكن من بعد ما قد دخلا
وسلم الامام فليسلم الى
وان هم قد سبقوا الاماما
ولامن النساء للاشكل
لا يسبقونه الى التمام
وهكذا الاركان حين تذكر
ما أحرم الناس اذا جرى هذا
أن يركعوا وليدخلن وليبدلا
بعد تمام سائر الاركان
عن استماع الذكر اذ يصلي
من بعد ما تم الامام يفعله
أجزاه ذاك لاداء الفرض
شديتاً فما عاينه بأس فاسمع
له اذا يقرأ لالسمع
واختلفوا في زائد بالعمد
فليس فيه النقض بالقرآن
قبل الامام عندهم معلوم
قبل امامه كذا ان قعدا
بفعل حد قيل نقض لحقه
فلا يكون ناقضاً بما سبق
سعى عن الصلاة حتى كلا
ذلك الذي عنه سعى وليبدلا
وقبله صلوا فلا تماماً

وذاك ان كان الامام صلى
 وقيل لا تقض بما قد جاموا
 لكنهم بفعلهم أساءوا
 وما لنا تتبّع المساجد
 لا نترك الأقرب للأبعد
 إلا اذا كان لعذر حصل
 ولم يكن يخرب هذا مثلا

باب المساجد

وها هنا باب أرى أن أذكره
 ذكره كسائر الأصحاب
 لأن غالب الكلام نما
 وها أنا لحكمه أقدم من
 حتى يكون الكل مع مناسبه
 فينبغي لمن يخط البلاد
 يعمره من قبل أن يعمروا
 يبنونه بقدر البلاد
 يوسعون أو يضيقونا
 ولا أرى في كثرة المساجد
 والواحد الجامع للأصحاب
 يبنونه ولا يزخرفونه
 لا تنقشونه ولو مجانا
 وحرصن فيه على التصوين
 في بابه والأصل عنه أخوه
 فيما لحكم الوقف من أبواب
 في حكم ماله وما قد لما
 وحكم ماله له أوخرن
 ليسهل أخذه لطالبه
 يقلمن للصلاة مسجدا
 لأن هذا للآل يعمر
 وما بها من كثرة العباد
 وهكذا أيضا يوسطونا
 فضلا لما فيها من التباعد
 أحق بالفضل وبالثواب
 والنقش في المحراب يكرهونه
 لأنه زخرفة عيانا
 من التشاريف مع القرون

وفضلها من بعد أن تعمرا
ذكرها القرآن في مواطن
وأذن الله في كتابه
وانها قيل نجوم الارض
زوارها زوار ربي حكما
وصح فيمن قلبه تعلقا
وبشر الكاسح بالاجور
ومخرج مثل نوى أو تمر
وهكذا ما كان مثل ذاك
وما اذا العين من الا نام
كذلك الطريق حيث اعتبرا
وهو وان كان اعتباراً ندرا
وجاء لا ضر ولا ضرارا
فكن له منزها عن كل ما
وقد من في المنحول النجى
وفى الخروج قدم اليسارا
ومنزل المسكن قدمنا
وجنبته صيبا يخشى
كذلك المجنون إذ لا عقل له
وربما يبول فيه يوما

فضل عظيم قدره ان يحصرا
أعظم بهذا الذكر للمعائين
أن ترفعن بالذكر في جنباه
لما بها من طاعة وفرض
لأنها له تضاف إسماء
به من الفضل اذا ما انطلقا
اذ كسحه قيل مهوور الحور
منها فلا ضمان فيه يجري
لأنها لم تعمرن لذاكا
يقال يؤذي مسجد الاسلام
بأن يطير فيضر البصرا
يكون في بعض الزمان ضررا
قاعدة نبى بها اشارا
يقذيه وادخل بابه مسلما
وأخر اليسرى وبسملنا
والعكس في الكنيف حكما سارا
إن تدخلن أو تخرجن النجى
منه النجاسات اذا ما يغشى
يمسكه عن فعل ما قد فعله
فتملاء الفؤاد منه لوما

وان يكن قدر ذاك في زمن
ومن يكن زال بسر فهمه
يطرد لو وقت الصلاة دخلا
وحائض ونفسا وجنب
لانهم تلوثوا بمحبت
وجنب لم يجدن الماء
فليتيمم للدخول ان دخل
وذلك من مقاصد التنزيل
والضيف فيه جائز ينزله
والحم لا تدخله طريا
وقبل بالترخيص في المذكي
وينهى أن يباع أو أن يشتري
والسيف لا يسلم فيه أبدا
وعن حديث في أمور الدنيا
وهل لنا أن ننفذ القضاء
ولا يقام الحد فيه أبدا
وينشد الشعر ولا يغني
والريح لا تخرجها اختيارا
ويكرهن دخول شخص جاني
ويمرجن فيه بالسراج
فطهره ذنوب ماء يسكن
فذاك كالجنون أيضا حكمه
اذ لا صلاة للذي لم يعقلا
ومشرك واقلف يجنب
فتزه المسجد عن تلوث
في غير مسجد اليه جاء
ويخرجن الماء نحو المغتسل
يدخل تحت عابر السبيل
ويدخلن فيه ما يأكله
وتدخل المطبوع والمشويا
من دون غيره مقالا يحكي
فيه وأن ينشد ضال نفرا
الا اذا ما كان دفعا للعدا
الا لحاجة رويها نهيا
هناك فالخلاف فيه جاء
وفيه اجماع لديهم وردا
به وذاك أن يصوتنا
فيه ولا بأس بها اضطرارا
من غائط جاء بلا استنجاء
ليستين سنن المنهاج

وفي قيد النار قيل منع
فتنفع المسجد عن دثاره
وهل لنا تركز فيه النصب
ليشرب العمار أو من يعتكف
واختلفوا في العمل اليسير
كسفة والقتل للرجال
فقيل جائز لمن ينتظر
لأنها للعمل الاخر اوي
وجائز وضع المتاع فيه
أما البزاق فيه ذنب يغفر
لا تأخذ القمل من الثياب
وجائز في الخط إن تربته
ولا نجسي من خارج تربته
وصرحة المسجد منه تحسب
وجائز تحويل هذى الصرحة
إذا اقتضى ذلك الباني
وجائز بنظر العدول
ورفعه عن حاله ان شاءوا
من كوة تكون للنسيم
حرمة قيل خراعا ن فقط

ورخصة ان كان فيها نفع
قيل ولو للنفع في عماره
لكي نعلق فيه القربا
فيه لكيلا يخرجوا فيه اختلف
لقاعد فيها عن التقصير
ونحوها من سائر الاعمال
وقال قوم آخرون يحجر
تبنّي فلا تجعل للدياوي
ان حصل العذر بلا تكره
بالدفن اذ ذاك له مكفر
وتدفنته فيه بالتراب
بتربه اذ فيه قد كتبت
فان فعلت فهو فعل نعتبه
من ماله تعسر حين تخرب
منه الى موضع تلك الصفة
ودر به من أقرب المكان
توسيعه في العرض أو في الطول
وكل ما يطلبه البناء
أو بقعة تكون للمقيم
وقيل بل ثلاثة له تحط

وقال قوم ثمان عشره
 وان يكن قد حدث الكنيف
 لانه يريحه اذام
 وان يك المسجد حادثا فلا
 وان يشا مالكة ازاله
 ومن بنى المسجد في المغصوب
 وهكذا ارض السبيل ايضا
 والارض تبقى للذى يليها
 فمسجد الضرار حيث بنيا
 وقال قوم حكمه كالمسجد
 ولا ارى هذا من الصواب
 وقيل احكام المصليات
 في كل ما يجبر او يساح
 والارض مسجد لمن لم يجد
 كما يكون تربها مطهرا
 وذلك من كرامة المختار
 والحمد لله على انعامه
 وبالثمانين أناس ذكره
 بعد الحرم فهو بالمصروف
 ولا يحل ابدا اذام
 يصرف لكن يصرف من ربح البلا
 تطوعا وفضل ذاك ناله
 نهدمه كذا في الدروب
 كذا الصوا في حكمين ارضا
 اصلا فلا يزيلها ما فيها
 لغير تقوى بالحريق كويا
 ويضمن الارض هذا المعتدى
 لبعده من محكم الكتاب
 مثل بيوت الله في الصفات
 لانها موقوفة مباح
 في حاله ذلك نفس المسجد
 وهي كرامة لنا فلنشكرا
 مع ربه صلى عليه الباري
 به وبالتفصيل من احكامه

باب صلاة السفر

فصل في الجمع والافراد

والله قد من على العباد وزادنا فضلا بان قد يسرا
 فاقصر ركعتان بالسواء والفجر والمغرب يبقيان
 والجمع ضم هذه للآخرى ان شاء ان يقدم العشاء
 والظهر والعصر كذلك ايضا وقد من لاغير يوم عرفه
 والجمع جائز لاجل المطر كذلك ان كان سحاب ستر
 ومستحاضة اذا لم ينقطع كذلك الرعاف معها اتصلا
 كذلك من كان بأنواع المرض وليس في الصلاة بالتكبير
 إلا اذا كان مريضا في سفر والخلف في التقض اذا تكلم
 تفضلا بالضرب في البلاء اذا سفرنا نجتمعن وتقصر
 في الظهر والعصر وفي العشاء كما هما فليس يقصران
 من الصلاتين عشا او ظهرا او آخر المغرب مهما شاء
 فقدمن او اخرن الفرض واخرن ذلك بالمزدلفه
 لكن بلا قصر كما في السفر معرفة الاوقات عن نظرا
 عنها ومبطون وبول مندفع والريح ان من دبر تسلسلا
 ملتبسا يتعبه اذا نهض جمع له إذ ليس بالعسير
 فيجمعن فيه لعله السفر بينهما والحق قول القديما

قالوا فلا نقض عليه أن نطق
 قد علموا السنة والكتابات
 والوتر جائز بأن تقدمه
 فيجمعن ويصلى واحده
 وقال بعض كله سواء
 وما لذا التفصيل من دليل
 وتفردن إن تشا أو تجمع
 والفضل للمقيم في الافراد
 وفيه قول لا يجوز يجمعن
 وكان في صدر الزمان أفردوا
 خفض بعض العلماء الفضلا
 فاندفع الناس الى جمعهما
 فها أنا أقول إن الافضلا
 فالجمع والافراد كل يعمل
 وهم بالاتباع أولى وأحق
 وجعوا الفنون والابوابا
 مع العشا في المغرب المقدمه
 وإن يؤجر قسلا ثا زائده
 وذاك في الاسفار لاسواء
 وليس للاراء من سبيل
 فالجمع والافراد كل يسع
 والجمع للمجد في الترداد
 من في بلاد قد أقام وقطن
 وتركوا الجمع الذي يعتمد
 على الذي أهمل كيلا يهمل
 ونسي الافراد حتى عدما
 احياء ما عن النبي تقلا
 في حده وذاك هو الافضل

فصل في حد السفر

وحد ذلك قدر فرسخين
 في طاعة أو في مباح كانا
 ونحو عبد أبى وناشر
 وقيل جائز لأن السفر
 لخارج في أحد النوعين
 لا باغيا أو قاصدا عدوانا
 فالقصر فيهم قبل غير جائز
 يعمهم وحكمه لم يحجرا

والاولون قصدوا التضيقا
وان قصلت السفر المحدودا
وذلك المعروف بالعمران
يقصر اذ يخرج من محله
وقيل لا يصل ركعتين
وأول الاقوال قول الاكثر
وهو الذي جاءت به الاخبار
وان خرجت ناويا بالقصد
لا تقصرن فيه الى أن ترحلا
وقيل ان رحلت منه فاقصرا
وان عراك الشك في حد السفر
وراكب البحر يريد سفرا
ولو لم يركب في البحر
والعمران النخل والحيطان
وذلك الحد تقصر من رحل
ويقصر البادي الى أن يسمعا
والآخرون نظروا التحقيقا
قصرت إذ تجاوز الحدودا
وقيل فيه بمقال ثاني
وهو ضعيف فاسد من أصله
إلا إذا تعدى فرسخين
وهو صحيح ثابت في النظر
بأنه يفعله المختار
تبیت أو تقيل دون الحد
منه وتعد وحده المثلثا
والحد ما عليك ان تعتبر
فالحكم للهام أصلا معتبر
من حين ما يركبه فليقصرا
لأنما البحر خلاف البر
وما الزروع عندهم عمران
يقصر ما لم يك فيه قد دخل
أصوات حيه اذا ما رجعا

فصل الاوطان

ووطن الانسان حيث يسكن
 يراه خير منزل لا يخرج به
 كجائر يخاف من صولته
 وللرجال وطن أو أكثر
 وقبل ماشاؤوا من الاوطان
 فانها ليست تزيد أبدا
 الا التي قد شرطت لها سكن
 فانها في الموضعين واطنه
 اذ لم يكن لزوجها المشرط
 وهل لها تم ان لم تشرط
 فقبل ان كان لها قد أذنا
 ووطن البداية حيث نصبوا
 وقبل ان وطن الرعاة
 ووطن الولاة حيث استعملوا
 وما لهم عنه اختيار نقلة
 ووطن الشراة حيث حملوا
 ووطن السياح في عصيهم
 كذلك الملاح أيضا وطنه
 وتعلمن نفسه ويوطن
 منه سوى أمر عظيم يزعبه
 وضرر يلحق في عيشته
 الى ثلاثة بها يستأثر
 وهو خلاف الحكم للنسوان
 عن وطن يمنعها الترددا
 واتخذت بلاد زوجها وطن
 فهي تم حيث كانت ساكنه
 يمنعها من سكنها المشرط
 باذنه فيه الخلاف قد ضبط
 في موضع تصلين وطننا
 عمودهم لاسكن كيف انقلبوا
 أغنامهم في وسط الفلاة
 لانه يلزمهم أن يعملوا
 الا اذا ما عينوا لمدة
 سيوفهم ان نزلوا أو رحلوا
 اذ قطعوا الاوطان عن أنفسهم
 سفينة ان كان فيها سكنه

والحقيق مثل البدوي الاوطان
وضابط الكل بأن الوطن
وربما يلزمه أن يوطنا
كن عليه طاعة الامام
وامرأة تتبع حكم بعلها
والعبد مع سيده ان يرحلن
كذلك الصبي يتبعنا
وهكذا في الوصف والتقدير
كذلك الصلاة للمدير
لانه وماله جميعا
وانما يزول عنه الملك
وان يكن مسافر قد اشترى
ويتبعن من له قدا كثرى
وهكذا يتم ان قال له
ورجل مسافر تزوجا
تخرج حتى تبلغن السفرا
وهي بهذا الحال ضد العبد
وان يكن تزوج المقيم
من بعد ان ساق اليها مهرها
وقيل في الصبي انه يتم

اذ لم يَقْرُوا قط في مكان
يكون حيث القلب منه سكنا
وقلبه مروع ماوطنا
فعنده يصلى بالتمام
في داره توطن دون أهلها
وان أقام مثله يصلين
والده من حيث يسكننا
صلاة عبد الولد الصغير
مثل صلاة السيد المدير
ملك له فليكن المطيعا
بموته وحكمه ينفك
عبدا يتم فعليه يقصرا
ان لم يكن لمة ذاك الكري
سيده أقم كما أنزله
مقيمة لا تقصرن او تخرجا
وترجعن بعد ذا وتقصرا
فالعبد يتبعن بعد العقد
سافرة فاتها تقيم
وقيل بعد ان يحوز ظهرها
في بلاد أدرك فيه محتمل

ولا كذاك مشرك قد أسلما في سفر بل يقصرن ليغما
 لان ذا أخو بلاد كانا بنفسه لا تابعا انسانا
 وان يكن حال الصلاة بلغا اعادها بطهرها ليلغا
 لانها صارت عليه فرضا وفعله السابق نفل يرضى
 والفرض لا يقوم بالتثفل من هاهنا قيل بوصف البذل
 وتتبع الاناث حكم الوالد حتى تفوز بالحلال الوارد
 لم بلغت لانها لم تستقل بنفسها من دونه فترنحل

فصل في حكم القصص

وفعله يلزم من قد-سفرا ولم يكن في ذلكم مخيرا
 لمكان بالتخير كان المصطفى اسبقنا على التمام والوقا
 ولم يتم ابدا في سفر كيف لنا نقول بالتخير
 نحن آثم وهو في حال السفر عليه ان يبدلها قولا شهر
 وبعضهم الزمه يكفرا لانه خالف ما قد أمرا
 وقيل قد أسا وما عليه شيء ولكن لا يعد اليه
 وذلك انه آثم اللازما وزاد بعده فكان سالما
 وان يصل موضع التمام قصرا يكفرن بالارغام
 وذلك ان لم يدرك الاعاده فان اعادها فلا زياده
 وان نسيت للصلاة في السفر ثم ذكرتها وأنت في الحضر
 عليك ان تصلين تماما وهكذا من نسي الانماما

يصلينها اذا ما ذكرا
وان تكن قد فسدت فأبدلا
وذلك ان الناس تلزمه
ولا كذلك من عليه فسدت
وبتمام هذه الاحكام
يتم باب القصر والتمام
في سفر صلاة قصر وانبرا
كثل ما قد لزمك أولا
في حال ما أدرك فيه ذهنه
فانها تلزمه كما أنت
وتتمام هذه الاحكام

باب صلاة الجمعة

والاصل قد أخره كغيره
لانه قصر صلاة الظهر
لما شروط ولها أحكام
يؤتى اليها من مكان شاسع
من فرصتين واجب اتيانها
ومن يكن أواه ليل مدلهم
وقيل لا يلزمه أن يسعى
لانها لا تلزم للمسافرا
فمن أجاب من بعيد كان له
تلزم قادراً على الحضور
لا تلزم العبد ولا النساء
ولا صبياً قبل حد الحكم
ومن يكن من هؤلاء صلى
ولا أرى الصواب في تأخيره
فهو على ذامبب في القصر
فن شروط ذلك الامام
لكي صلى في مكان جامع
ومن ثلاثة ليعلى شأنها
في أهله يسعى اليها محتمس
ان كان قد جاوز عنها جميعا
وانما تلزم شخصا حاضرا
أجر يرى عند الآله منزله
يسعى اليها والي البكور
ولا المجانين ولا الخشاء
ولا مريضا مبتلى بسقم
عندم حاز بذاك فضلا

تصل في المصر الذي قدمصرا وفي زمان المصطفى تقام
وعم من العوالي ينتابونها وبعضها وراء فرسخين
لو كانت الجمعة مثل غيرها وفي زمان عمر الفاروق
مدينة ومكة والكوفة والشام أيضا وعمان واليمن
لأنها ليست من الأمصار ومثل هذى من عمان مسكد
وهكذا تروى اذا ماولى وانما تقام في صحار
وانما تقام منذ أسلت كان بها الامام أو واليه
هذا هو المعروف من أقوالهم لانما التصير حال عرض
وهذه صحار بعد العزة صارت كأدنى بلد يعتبر
والبصرة الغراء كانت قفرا ومكة كانت قبيل عمرا
ولا تصلى في المساقى والقرى في موضع وهو لها امام
وهي قرى هناك يعرفونها تزيد فوق ذاك بالميلين
صلوا هناك واكتفوا بغيرها أمصارها معلومة التحقيق
وبصرة ومصرها المعروفه ولا تصلى قط قيل في عدن
بل أنها جديدة العمار فللأخرون فيها شدوا
عنها الامام قيل لا تصلى لأنها سابعة الأمصار
فيها فلا تزال عنها وتبت أو لم يكن للامر من يليه
وغيره المفهوم من أحوالهم فيستقيم تارة ويمرض
وبعد ما كان بها من قوة ومسكدأ مكانها قد عمروا
صيرها الفاروق بعد مصرأ من القرى لكنها أم القرى

مصرها الفاروق فيما مصرها
 ومن هنا كان النبي يقصر
 يأمر أهلها بأن يتنموا
 فيجب اعتبار هذا المعنى
 وإنما عينها الفاروق
 ولم يكن في ذلك الزمان
 لو كان ذا التعيين مما وقفنا
 وإنما المراد مصر جامع
 يقيمها به الامام القائم
 بخطبهم من بعد ما يؤذن
 ثم يصلون مع الامام
 يصلين ركعتين جهرا
 والخطبة الغراء قامت عندهم
 فهي على هذا للقال شطر
 فيجب استماعها وبهجرا
 ومن يكن الفا يقال يخرج
 وفاته بذلك فضل السابق
 وإن يكن من بعدما قد أحرمها
 يتم ركعتين بالتحري
 ووقتها بعد الزوال حالا
 أقام للجمعة فيها منبرا
 فيها ليالى الفتح ثم يأمر
 في جمعة وغير هذا الحكم
 وتركه لا يستقيم ذهنا
 لأنها في عصره تروق
 كثلها شيء من البلدان
 عينها لنا النبي المصطفى
 يسعى اليه حاضر وشاسع
 أو عامل الامام اذ يقاوم
 ثم يقبم ذلك للتؤذن
 وهو خطيبهم الى التمام
 وسورة من بعد حمد يقرأ
 عن ركعتين فلذلك لم تتم
 وقبل شرط لازم وأجر
 ما يشغلن والكلام يحجر
 ويلجن من بعد فين يلج
 فانه يكون مثل اللاحق
 ساروا جميعا قبل أن يسلموا
 وقيل أربعا صلاة الظهر
 فتمنن البيع والجدالا

وكل مشغل عن الحضور
وان يكن قبل الزوال اذنا
لانما النداء في وقت العمل
وقيل بالترخيص في ذا اليوم
ويكره التخطي للرقاب
بل يجلسن حيث ما قد وجدا
ويؤمرن أن يكرنا
وها هنا قد بقيت أحكام
لان أصل النظم لم يستوفى

لانه من جملة المحجور
فالحجر للشراء ليس بينا
فكيف يدعون لوقت ما دخل
لاجل غائب نأى أو نوم
لانه أذى على الاصحاب
لو كان ذاك في محل بعدا
وذاك من بعد اغتسال منا
نتركها طال بنا الكلام
فكم أوفى ثم كم أوفى

باب التطوع

فصل في الوتر

ثم التطوعات منها المحض
فالوتر قيل واجب وانه
وهو ثلاث ركعات يفصل
يقراً في الكل مع الثاني
وركة تجزيك عند العجز
ووقته بين العشا والفجر
وينبغي له يقدمه
وان يكن فوته بالعمد

ومنها ما يقال فيه فرض
ان قاتهم يوما فيبدلونه
مايينها وقيل ليس يفصل
بمتيسر من القرآن
وقيل فيها انها لا تجزى
مقسع يدريه من لا يدري
كيلا ينام ثم يتركه
عليه تكفير أخى التعدي

وذاك مبنى على الوجوب وهو مقال لفتي محبوب
ولا يصلى الوتر في جماعه ومن يصليه فقد أضاعه
الا اذا ما كان في قيام قيام شهر الفضل والصيام
فانه يتبعه في ذاكا يصلين مثله كذاكا
ومن يكن صلى القيام مفردا أفرده كذاك فيما أفردا
وجائز يصلى فوق الراحله وهو دليل من يقول نافله

فصل السنن

وركتان بعد فرض المغرب يصلان دائما في القرب
وركتان عقب العشاء ريجاتان لذوى الصفاء
وركتان قبل فرض الفجر بعد طلوعه لنيل الأجر
وقيل نصف ليلا الاخير وقت لها للفعل والتقدير
ولا أراه ثابتا وإنما تأرلوا الكتاب حيث أبها
قالوا بادبار النجوم عينت قلنا بفعل المصطفى قد بينت
وهذه أكد مما مرا فهي من التأكيد نحكي الوترا
تبدل ان قانت وما تقدا لا يسدلان بدلا محما
وكل من قاتته حتى صلى فريضة الفجر لعذر حلا
آخرها الى طلوع الشمس وهو مقال شاهر في الانس
المصطفى ينهى عن الصلاة في هذه الاحوال والاوقات
وقال بعض انه يأتيها بعد صلاة فجره يقضيها

وقيل بل يفعلها اداء في وقتها ذلك لاقضاء
وانه مكن يؤخرنا بعض صلاته ليدركنا

فصل صلاة الضحى

وهي صلاة أول النهار بعد ارتفاع الشمس في المقدار
بقدر مريح قدروا وذكروا قبل انتصافه لمن يؤخر
وأفضل الوقت لها يقال في حال ما قد ترمض الفصال
أقلها قد قيل ركعتان لمن أراد الفضل يجزيان
وقيل في أكثرها اثنتا عشر ولم يرد بزائد عنها خبر
بل جاء في أصح ما قد نقلنا صلى ثمانا وعليها عولا
وذلك في مكة عام الفتح في بيت أم هانئ. للنجح
فبقوله ليس لها من غايه فيها عرفناه من الروايه
ليس بشيء غير ان كان غني بذلك قولاً عن فقيه يينا.
وكثرة الصلاة خير وضعاً لكثنا ننقل ما قد شرعا
وهذه لها من الفضائل ما زاد وصفه على النوافل
ومن يصليها فقد أصابا صلاة داود ومن أنابا

فصل في صلاة العيد

وهي ركعتان بالتكبير في ضحوة الاضحاء والفتور
فيخرج الامام للمصلي وصف من وراءه وصلي

يقرأ بالحمد وما تيسرا
والتكبير وجوها ذكروا
فمن يشأ كبر فيها سبعا
ومن يشأ يكبرن إحدى عشر
وهذه أقصى الوجوه فاعلما
يكبرن الخمس ثم يقرأ
والخمس بعد ان قرا والباقي
هنا هو الحال لمن قد كبرا
ومن يكن مع الامام دخلا
فقل في الموجود عن منبر
وبعد ما تم الامام ينصب
يفتح الخطبة بالتكبير
ثم يصلين على المختار
ويأمرهم بما قد أمرا
يبين لهم في الخطبة
وان يكن في يوم أضحى بينا
وهذه الخطبة قيل تلزم
وليكن الخطيب حراً ذكراً
وان يكن لم يأمرن مولاه

جهرأ وذاك بعد ما قد كبرا
جميعها طرق لمن يكبر
ومن يشأ كبر أيضاً تسعا
ومن أراد فتلاثا مع عشر
وفعلها من بعد ما قد أحرمها
والباقي يفعلنه في الاخرى
بعد ركوعه بلا شقاق
أقصى التكبير علي ما ذكرا
فقاته التكبير حين اشتغلا
ليس عليه بدل التكبير
مواجه القوم قياما يخطب
وبالثنا للواحد الكبير
وأله وصحبه الابرار
ويعظنهم بما تيسرا
إن كان في الفطر معاني الفطرة
حكم ضحاياهم وما تعينا
وقيل لا وفعلها ملتزم
ولا يضر العبد معها أمرا
قيل يعيدوها^(١) اذا نهاه

(١) كذا في الاصل ولعل الصواب «يعيدها» اهـ «مصحح»

لأنها الطاعة لا تقوم بفعل من يفعله مأثوم

فصل النفل

والنفل فضل كله مندوب	وفعله ربنا محبوب
لا سيما في الثلث الاخير	فأجره يوصف بالكثير
اذ ينزل الامر الى السماء	يدعو الى الاقبال والاعلاء
هل من قتي مستغفر فيغفرا	له وهل من سائل فيشكرا
ناشئة الليل صلاة قاما	لها بليل بعدما قد ناما
وهي على العدو اقوي وقعا	وللمصلي فهي اعلى نفعا
فكثر ان شئت أو فاتضعا	فانه خير هناك وضعا
كذا قيام رمضان فضله	فضل عظيم لا ينال مثله
فخذ بحظ وافر تلقاه	غدا اذا ما عدموا لقاءه
تاركه قيل عليه البدل	وفيه قول ما عليه يبذل
لكنه قيل خسيس الحال	وليس ييرا منه في مقال
يصلى في مساجد الجماعه	لكي يكون لهدي اشاعه
وسائر النفل فصلينه	في البيت مفرداً واخفينه
فانه نور هناك يسطم	وفعله جماعة متسع
لانه صلى عليه الله	صلى جماعة بمن آتاه
فانظر مييت البحر عند خالته	وما به ارشد من هدايته
حوله من جانب الجانب	فقال منه أفضل المناصب

وقيل في القيام أيضا ينفرد
ولا أراه في الصحيح يذكر
والمصطفى كان بهم قد صلى
فتركه ذاك عليهم شفقته
وصورة النفل تصلينا
وجائز تقتصرن فيه
وتقرأ الحمد فقط ان شئنا
وان تشا صليت بالاجاء
وقائما وقاعدا ومضطجع
وتطن القرآن او تخفيه
وكل حالة تكون أ كلا
لقاعد نصف صلاة القائم
ومن يضيع فرضه لم يقبل
لان هذا تابع للفرض
فانه يقدم القضاء
وقيل لا بأس اذا ما صلى
وهل عليه بدل ان صلى
قيل عليه بدل وقيل لا

ان كان يحسن الصلاة منفرد
وهو خلاف ما عليه عمر
لكنه خاف عليهم كلا
وفعله الآن البنا صدقه
كثل ما في الفرض تفعلنا
تصلينه بلا توجيه
وان تشا صبحت واكتفيتا
وبالتراب مع وجود الماء
ورا كبا وماشيا ومضطجع
فهذه الوجوه طرا فيه
يكون أجرها هناك أفضل^(١)
وهكذا عن النبي الهاشمي
منه اذا ما جاء بالثفل
كذلك من عليه فرض يقضى
عن نفعه الذي به قد جاء
لكما الاول فيه أولى
بنجس لم يعلمه أصلا
لانه لم يلزم. أولا

فصل سجدة القرآن

وان قرأت آية السجود فواجب تسجد للمعبود
لو كان في صلاته قراها فرضا ونفلا لازم اداها
وانها تكون مثل حد منها فلا يترك بالتعدي
منها هنا قيل عليه تقض بتركها وقيل ليس تقض
ويسجدنها بلا. تضيق من كان ماشيا على الطريق
وهي لها مواضع في الذكر اذكرها مرتبا فلتسرا
في آخر الاعراف مما تقرا والاعد والنحل كذلك الاسرا
ومريم والحج والفرقان والنمل والسجدة فيها شان
كذلك في صاد اذا ما تتلو وفصلت لحكمين تتلو
فهذه مواضع السجود وقيل فيها غير ذا المعدود
وفي وجوبها على الانسان دلالة لعظم القرآن

فصل في قضاء الفوائت

وفعلها في وقتها اداء وبعد وقتها هو القضاء
وان يكن في الوقت لكن للخلل في فعله السابق كان ذا البدل
فعي اعادة لما قد فعلا وحكمها كمن يصلي أولا
لكنه يعيدها فرادى من كان في الوقت لها أعادا
ان كان في جماعة صلاها فانتقضت من حين ما اتاها

إذ كرهوا تكرار الجماعه
والوقت فيه درجات تحصل
فأول الوقت رضي الرحمن
والعفو في آخره مذكور
وان يكن آخرها عن وقتها
فلتستدرك أمره بالتوب
وليبدلن وليكفرن
وإن يكن قد فات بالنسيان
أو بنام ستر الحداقا
مالم يكن في حالة الممنوع
وإن يكن في الوقت نام عنها
ولا أقول بالذي رآه
لانه المختار قد نهانا
بل نرقدن حتى يزول عنا
وما على المجنون قط بدل
إلا صلاة جن فيها بعد ما
فانه يبدلها إن عتلا
كذلك الحائض مهما عنا
إذ سبب الوجوب قد تحققا
ومن رأى في ثوبه جنابه

في مسجد من أجل ما أضاءه
أفضلها الاول ثم الاول
ووسطه الرحمة للانسان
وسبب العفو هو القصور
تعدا فكفره بفوتها
ليجبن ما به من حوب
كفارة عساه يغفرنا
أو غفلة تعرض للانسان
يصلين حين ما أفاقا
فان يكن آخر للطلوع
فبعضهم يكفرن منها
إن كان قد نام لما يغشاه
نصلين ونومنا يغشانا
وعن فوات الوقت نحذرنا
ولو أفاق ثم صار يعقل
دخول وقتها عليه احتكا
كذلك حال البرء أيضا جملا
بعد دخول الوقت تبدلنا
وهو دخول الوقت حين حققا
لم يعلمن به متى أصابه

قيل خمس صلوات يدلن وقيل بل واحدة ويجزين

خاتمة في الاوقات

المنهى عن الصلاة فيها

ينقسم الزمان في المصالح	لصالح لها وغير صالح
وهذه الصلاة من أعلى القرب	لها زمان فيه ليس يستحب
وزمن تحجر فيه مطلقا	ما أبلغ الحكمة ممن حقة
والمنع مطلقا رواه من روى	حال الطلوع والغروب واستوى
وذلك في الحر الشديد تقف	في كبد السماء حتى تحرف
فهذه ثلاثة الاوقات	تمنع حتى الدفن للاموات
كذلك الصلاة ليست تقضى	فيها ولو كانت وجوبا فرضا
فمن عليه واجب ينتظر	زوال وقتها الذي قد حجروا
وهو يزول بكمال الحال	من الطلوع ومن الزوال
كذلك الغروب فافهمنا	والحال من ذلك يعرفنا
وقيل في الجمعة وقت الاستوا	لابأس بالنفل هناك لاسوى
ويذكرون علة التشديد	هيجان تلك النار في الوقود
وانه في جمعة الصلاة	يكون مثل سائر الاوقات
وهكذا بعد صلاة العصر	وهكذا بعد صلاة الفجر
كذلك بعد أن تصلي الوترا	وبعضهم لم يرهذا حجرة

والمصطفى أدرى بحكم الشرع
فمن أراد يتغلبنا
ويجعل الوتر ختام العمل
صلى عليه ربه المنان
فلا أرى الترخيص عند المنع
يصل ما شاء ويوترنا
وذلك من فعل ختام الرسل
ما ظهر الصواب والبطلان

كتاب الصوم

من العبادة التي تقدم
وهو من الاركان للاسلام
وانه لله حيث يخفى
قالصوم لى أنا أجازى عنه
وذلك مشعر برفع الشان
وقد آتى في الصوم والقرآن
يقول فيه الصوم للجبار
ويذكر القرآن ان منعه
يعنى به امتناع هذا العبد
وقبل فيمن ذنبه لا يغفر
لانه شهر به الذنوب
وذا من الترغيب في مكان
عن غيرها الصيام حين يلزم
وجنة يكون للآنام
وأجره لصائمه وفي
قول صحيح عنه ترفعنه
وانه منه على مكان
انها للعبد يشفعان
منعه من شهوة النهار
من نوم ليلة وما أطعته
بما حواه من عظيم الوعد
في رمضان فتى يكفر
تحمي لمن ربه يتوب
فلازم الطاعات للغفران

باب أقسام الصوم

إلى واجب وغير واجب

وعين الآلهة للصيام	شهرًا من الشهور كل عام
وذلك شهر رمضان المنتخب	وما عداه الصوم فيه مستحب
الصيام الشك والعبدان	فانه محرم في ذين
وقيل ان صوم يوم الشك	مكره تحكيه فيمن يحكي
كذلك الخلاف في التشريق	في صومها قولان بالتضييق
والاصل في الشك له كلام	غير الذي مر به النظام
في صوم يوم الشك بعض خيرا	وبعضهم أحب لى أن أفطرا
وبعضهم أحب لى صياما	وأن أصلى ليلة قياما
هذا الذي قد قاله في موضع	وغيره في موضع فاستمع
صيام يوم الشك في السحاب	أحوط فيما قد روى أصحابي
لكنه في الصحو قيل ينظر	وصول من سافر حتى يحضروا
وذلك في رابعة النهار	يكون فيها مزج السفار
وقد نعى المختار عن صيامه	رواه من رواه في أحكامه
فكيف يندهن أو ينجير	فما أرى الصواب فيما يذكر
الا اذا كان سحابة ينتظر	الى وصول من يجيء بالخير

فصل الصوم المستحب

ويستحب صوم يوم عرفة
كذلك صوم العشر أيضا فاعلم
وصوم ست متواليات
وهكذا أيضا ثلاث البيض
ومن يكن قد لازم الصياما
وهكذا يقال شهر الصبر
وذاك شهر رجب وذكروا
لكنها ضعيفة الاسناد
والمصطفى أكثر ما يصوم
جاءت به صحاح الاخبار
وبعضهم قد استحسب صوما
ولم أجد أصلا للاستحباب
والعبد يستأذن في التطوع
كذلك المرأة تطلبنا
لان حقها عليها أعظم
وما على الزوج بأن يستأذنا
الا اذا ما كان يضممنا
لغير من يكون فيها وقفه
وصوم عاشوراء من محرم
من بعد عيد الفطر مذكورات
تذهب بالغسل وبالتمريض
فيها فشل من يصوم عاما
في صومه قبل عظيم الاجر
له أحاديث به تؤثر
وبعضهم يوضعها ينادى
في شهر شعبان وذا معلوم
فليس في ثبوته ممانى
من أشهر تعرف يوما يوما
سوى عموم الفضل في ذا الباب
سيده ان يأذن أو يمنع
من زوجها في ذاك يأذنا
لانه الواجب والملتزم
زوجته في ذاك حكما بيننا
عن حقها فلا يضيعنا

باب ما يوجب الصوم والفطر من رمضان

وكل شيء فله أسباب حتى المباح وكذا الإيجاب والصوم والافطار بالهلال وهي ثلاثون تمام الشهر وشاهد يجزى لصوم الناس وقيل بل في الكل شاهدان وقيل يجزى شاهد معدل لانه حق لرب الارض ولاختلاف مطلع الهلال فهو لا. عندم ضياع وذلك معنى ماروي مقامه لكل قوم يا أخى هلاهم

باب صفة الصوم وما يجوز فيه

والصوم إمساك عن المفطر من فجره ليله المستر جنبة يتها من ليله وإن يكن قد صار في النهار ولكنه لم يأكلن ويشربا

لانه أصبح ذا صيام
 والاكل والشرب مع الجماع
 والخلف في التفطير بالمعاصي
 ويستحب الصوم في الاسفار
 قد قال رب العرش ان تصوموا
 الا اذا كان جهاداً يخشى
 أو كان يخشى منه ضعف الحال
 ونحوه وربما تعينا
 والمصطفى شدد عام الفتح
 وذاك حيث أمر الرجالا
 ومن أراد عملاً بالفطر
 ومن يكن أراد في غد سفر
 وان يكن أصبح في بلاده
 ويفطرن إن شاء بعد ذاك
 يصوم ما شاء ويفطرن
 وفيه قول ان يكن قد أفطرا
 لان صوما بعد فطر في سفر
 وقيل صوم بين فطرين كلا
 وقال بعض إن ما قد صاما
 وانه يبدل ما قد أفطرا
 ولا أبريه من الاثام
 هن المفطرات بالاجماع
 وهو على التحقيق عبد عامي
 وجاءت الرخصة بالافطار
 خير لكم فذا هو المفهوم
 في الصوم ضعفا عن عدو يفشى
 فيستحب الفطر لقتال
 وجوبه ان كان ضرا بينا
 لمعرض عن قوله والنصح
 بالفطر حتى يظهروا أنزالا
 فلينبه قبل طلوع الفجر
 يخرج قبل الفجر إن شاء فطر
 لا يفطرن في اليوم في ابعاده
 مادام في أسفاره هناك
 فانه في ذا بخيرنا
 فلا يصوم بعده فيهدرا
 لا يستقيم هكذا بعض نظر
 صوم فلا بد له ان يبدلا
 يكون في الحكم له تماما
 وهو صحيح عدله قد ظهرا

والمريض الفطر كالسافر
وذلك ان لا يستطيع يأكلا
أو كان بالصيام يزداد المرض
وقد أجاز الفطر للحوامل
واشترطوا الخوف من الوقوع
لكنها بعدد الايام
وذلك من مال أبي الصغير
كذلك الشيخ علاه المرم
وان يكن مسافر قد أفطرا
قبل له يصوم أو يكفرا
فذهب الاصحاب بمنعنا
لان هذا الوقت ليس يقبل
ومن يصم سواه فيه بدلا
فما له الا صيام يفرض

ان كان للصيام غير قادر
في ليله ما يكفين مثالا
فيفطرن حتى يزول ما عرض
والمرضعات جملة الاوائل
وقلة الدر على الموضوع
تطعم ذا الفقر من الانام
تأخذه الموضع للتكفير
فصره يفطر لكن يطعم
ترخصا وكان قبل نفرا
عن البين حيث كان مفطرا
إن كان بالصوم يكفرا
الا صيام الفرض حين يفعل
ما شرع الاله فيما انزلا
أو فطره لعارض إذ يعرض.

باب الفطور والسحور

ويجب الافطار بالافول
فيذهب الصوم بوقت المغرب
فينبغي التعجيل للفطور
فهم على الفطرة مهما امتلوا

لا كل وتارك المأكول
وذلك معنى ما أتى عن النبي
وهكذا التأخير للسحور
وخالفوا السنة معها بدلوا

ضوء الصباح وبذلك ينفلق	فيسع التأخير ما لم ينفلق
رب السماء وهو فجر ظهره	وذلك الخيط الذي قد ذكرنا
فكل الى ان لا تشك وامتل	وذلك معني ما عن البحر نقل
حتى يبين الصبح بانشقاق	لان حكم الليل قالوا باق
ما كان فعله لنا يتسع	والشك في طلوعه لا يمنع
إذ شك فهو رجل محتاط	ومن يكن بمنعه احتياط
لخوف ان يصادف منعا	وجائز ترك المباح قطعاً
على طعام لم تمس النار	وينبغي للصائم الافطار
يحسو ثلاثاً وهو فضل الله	يأكل تمرأ أو من المياه
نينينا الهادي من الضلال	فان هذا كان من أفعال
فقيل لا تقض ولكن وزرا	ومن يكن على حرام افطرا

باب نواقض الصوم

بالاكل والشرب مع الجماع	وينقض الصوم بلا نزاع
فقد اتى فيه اختلاف الناس	وذلك في العمدة واما النامى
لو ناسيا بعدم التساع	وبعضهم شدد في الجماع
أصبح والافطار قد اصابه	وقيل من أصبح ذا جنايه
وفرجه اجزاه ان لا يبدلا	وان يكن لرأسه قد غسلا
زوجته تحرم بعد اللوم	وقيل من جامع وقت الصوم
وقيل لا تخرج بالحرام	وذا لهتك حرمة الصيام

وان يكن امدى بمس ذكره
وان زنى رب الصيام ليلا
تجاء عليه النقض لكن ياثم
وذوق ما مر من الطعام
من غير ان يسيغه الانسان
وكيله الدقيق لا بأس به
لو دخل الغبار في الخيشوم
لكنه يؤمر بالانسام
وأكل ما لم يك بالمعاد
من ذهب وفضة وجلد
كذلك ان كان له طريق
وذاك ان كان انتهى للجوف
وقبل المرأة ليس يولج
تدخل فيه ان تشا الدواء
وذاك هو الحقنة الموصوفة
ويولج في الجوف ذلك الدبر
ومن يكن يصنعه في صومه
وقيل ما مضى وقيل تلزمه
وقيل لا كفارة ولا قضا
وذا هو القول الذى أراه
فقيل يقضيه وبعض يمنره
أو شرب الخمر ولو قليلا
وائمه في ذا الزمان أعظم
وما حلا يحل في الصيام
وإنما يعرفه اللسان
وهكذا علاجه لآثره
ومثله الدخول في الخلقوم
وذلك الحزم على التمام
في الاكل كاللذباب والجداد
ينقض ان أدخله بالعمد
غير طريق حلقه يضيق
من دبر وأذن وانف
للجوف شيئا فلها تولج
لكى تزيل مرضا وداءا
ان لم تكن عندهم معروفة
من ثم الاحتقان فيه بحجر
قيل عليه بدل ليومه
مع القضا كفارة تسلمه
لصومه بل صومه له مضى
ومثله كل الذى ضاهاه

والكحل في العينين ما به حرج
ومن توضى لصلاة فسبق
فما عليه حرج. ولا بدل
ولم يكن زاد على الثلاث
وهذه الشروط فيما ذكروا
وان يكن اقام وسط الماء
يريد ان يقوى على الصيام
ولا اراه أبداً مكروها
فالمصطفى قد صب فوق الراس
وذاك في مسيره لفتح
واختلفوا في النقض بالمعاصي
والاكثر النقض بنحو الكذب
ومثلها كبائر الذنوب
والكذب ان كان به صلاح
وناظر فرجا حراما عملا
وبعضهم يعذره عن البذل
ولو رأيت لونه منك خرج
لجوفه الماء متى له انشق
ان كان وقت الفرض حالا قد دخل
مستنشقا كفعلة العباث
تبنى على مقاصد تعتبر
أو كان قد رطب للرداء
قالوا مكروه على الانام
حتى ولو عنوا به التنزيها
ماء من الشدة وسط الناس
فهذه حجتنا للصح^(١)
من قوله أو فعلة للعاصي
وغية المؤمن فلتجنب
كقذف المحصنات بالعيوب
لا ينقضن إذ هو المباح
يفسد صومه بما تعللا
وهو على الخلاف قام ونزل

باب بدل رمضان

وكل من أفطره لعذر يلزمه قضاء ذاك الفطر

(١) وفي نسخة « للنصح »

قاله قدرخص حين رخصا وأوجب القضاء فيما لحصا
 فلتقتضيه متصل الايام بنية القضاء للصيام
 ولا تقدم من عليه نذرا ولا تكفرن يمينا مرا
 إلا اذا ما كان نذرا عينا فانه يصوم ما قد عينا
 والنفل أيضا لا يقدمنا وذا بالاحتياط يعرفنا
 ومن يكن آخره حتى دخل من قابل كفر أيضا وبدل
 عن كل يوم يطعمن مسكينا كفارة للمتأوليننا
 وفيه قول أنه لا يجب وهو الى أبي سعيد أعجب
 ومن يقم ورائه بصومه لكبر أضعفه عن رومه
 فيجعل الصيام فيهم متصل وليس يجزى ان يكون منفصل
 يصوم هذا مع فطر هذا بقدر الميراث فيهم هذا
 ولم يكن لبعضهم ان يطعنا وان يصوم الآخرون قاعلا
 وان أرادوا كلهم ان يطعموا عنه فقل ان ذاك لهم
 فجابر أقتى بهذا وبذا لواحد في سنتين فتشا
 وما على الاقلف فيما صاما من بدل حين غدا تماما
 لكن عليه بدل للحج ولم أكن في ذاك بالاحتج
 إذ لست أدرى فارقا بينهما فالصوم والحج لمن قد أسما
 وانهم قد جعلوا الاقلف في أحكام أهل الشرك والتعسف
 ما باله قيل له الصيام من دون حجة ولا اسلام
 وان يكن في حال عذر يجب ثبوت هذين له ويندب

ويمكن التفريق من ذا الفج
والمستحاضات اذا أكلنا
فإنها تبدل ما قد أفطرت
وبعض أهل العلم قال شهرا
وأول القولين عندي أظهر
لضيق صوم واتساع الحج
في رمضان منعه جهلنا
لجهلها الذي به قد عذرت
تصومه فوق الذي قد مرا
ولا أرى لثاني أصلا يذكر

باب فطرة الأبدان

وشرع الآله للصوام
وقيل ان صومه لا يرفع
فيه من قدر خطير
فأخرجنا في صباح العيد
وكل من كان من العيال
وهو الذي تعوله بالحق
صاع عن النفس من الطعام
قالبر والشعير والزبيب
والارز في هذا الزمان يجزى
لانه في ذا الزمان النكد
وتلزم بدخول الفطر
ويظهر الخلاف فيمن ولدا
ووالده ان يكن يلزمه
زكاة فطر طهرة الآثام
الا بها فهو بها مشيع
لقدر الصاع من الشعير
عن جملة الاولاد والمبيد
تعوله من جملة الاموال
لا كل من في البيت من ذا الخلق
من أوسط المأكول في ذا العام
والتمر والاقط هنا عجيب
فالفضل ان أخرجت صاع أرز
صار طعام الناس في ذا البلد
وقيل لا بل بطولوع الفجر
في الليل قبل الفجر هل عنه اذا
عولها حكما فدى تلزمه

والخلف هل يفطرون عن زوجته
وقيل لا لأنها مكلفه
وقيل ان كانت بمحمد الفقير
وقيل بل يدفعها اليها
وغائب عن أهله لا يدري
حتى تصح عندهم حياته
وعنده الأبق ليس يخرج
وقيل من أوصى له بعبد
ومات من أوصى قبيل الفجر
وان يكن لم يقبل الوصية
وفطرة العبد على من صار
وان يكن ببعض مال رهنا
لانه مالكة والمرتهن

قيل نعم لأنها من عولته
بنفسها فلتخرجن ولتنصفه
يخرج عنها لطلاب الاجر
لتخرجن واجبا عليها
لا يخرجون عنه يوما فطرا
لعله حل به بماته
عنه وقال آخرون يخرج
وصية ثابتة في العقد
فيلزم الموصى له بالفطر
فهي على الوارث بالكلية
له اذا كان اشترى خيارا
زكاته تلزم من قد رهنا
ليس له سوى الذي به ارهن

كتاب الجنائز

وكتب الاله عز وعلا
فالزم الحي حقوقا تلزم
يفسلون يكفنونه
يشيعونه الى ان يصلوا
فالقبر قصر للمؤمن الموفي

على عباده الفنا وعدلا
بموت من قد مات وهو مسلم
وبعد أن صلوا فيدفنونه
لداره التي لها تحولا
وسجنه الدنيا لضيق الكف

يمنع فيها نفسه عن شهوته ويتجرعها بنقصته

باب غسل الميت

وينبغي لغسل الاموات وكيف غسل الشهدا والمحرم
وهكذا منقطع الاعضاء أما الشهيد ان يكن في المعركة
ويغسلن ان يكن قد حملا وتزرع الاخفاف والدرع
وفي ثيابه يزملنا ولا يزداد كفنا سواها
وصلين عليه وادفنته ومن يكن في بغيه قد قتل
ومحرم مات فلا يطيب لانه كذلك يمشتا
وغسل الغريق لا يكفيه والبيت ان كان أخا احتراق
من غير عرك مع مرور الماء وقيل ان غسله بخمرة
كذلك المجذور أيضاً والدفن أن يعلم الكل من الصفات
وذى السقام والغريق فاعلم يعرف كيف غسله بالماء
مات فلا تغسلنه واتركه حيا ومات بعد هذا مثلاً
عنه كذا برنسه المزروع علامة بالفضل تشهدنا
الا اذا لم تكفه تراها مستغفراً له وراض عنه
فلا تصلين ولا تغسلا ووجهه ورأسه لا يحجب
مليا فلا تغيرنا عن ذاك ماء يفرق فيه
صب عليه الماء بانفاق ان خفت من تقطع الاعضاء
نمرها على جميع الجثة بمرض تخافه ان ينشطفه

وذو الجذام بالتراب بما
 غسل النساء أولى به النساء
 وامرأة ماتت مع الاجانب
 كذلك الفتى مع النساء
 والزوج فليغسل الزوجات
 والاختصاص في ذوى المحارم
 والنساء غسل الصبي جائز
 وهكذا صبيصة صغيره
 وغسلها أولى به النساء
 كذلك الخنثى مع الخنثائي
 لكنها تكون ذات محرم
 والسقط فاغسلن ولا تصل
 والخلف في ثلاثة في المذهب
 فليل غسل واحد يحجزهم
 فواحد لحدث الحياة
 ولم يجزي عن النبي أبدا
 بل جاء غسل واحد للعبد
 مع كثرة البلوى بهذا الحال
 وقيل في الميت اذا ما وجد
 فلا يعاد غسله بل يكتفى

ان لم يكن هناك من جذما
 كذلك الرجال الاتقياء
 صب عليها الماء من جوانب
 يرجع منهم بصب الماء
 ويمنع الغسل من الفتاة
 ليس له في الناس من مزاحم
 الا اذا حد الصبي يجاوز
 مع الرجال لم تكن بالعورة
 فاما الفتى وهذه سواء
 فان عد من فالى الاناث
 منه كذا الرجال عند العدم
 عليه والبعض يقول صل
 في حايض ونفسا وجنب
 وقيل بل غسلان حتما فيهم
 والثاني هو الغسل للميتات
 شيء من التفصيل حتى يقتدا
 من غير تفصيل بهذا الحد
 من النساء ومن الرجال
 ناحية عن قبره منفردا
 بغسله الذي له قد سلفا

وقيل في الميت اذا ماخرج
فلا يعاد غسله ويغسل
والعبد ما عليه للاموات
والمستحب ان يلى للغسل
لايكشفن سترأ ولا يحدث
أحق من يقوم في الانام
قيل ولو كان القريب جنبا
وما على الفاسل مهما سقطا
والغسل للميت بلا خفاء
يوضينه على الاعضاء
لكن يقال عفوك اللهم
وحامل لم يعلمن موت ابنا
ودافن ميتا بغير غسل
إلا اذا ما كان ميتا مشركا
لكنه يدفن تحت التراب
وان رأيت ميتا لم تعرفه
فاحكم له بحكم أهل الدار
ويغلب الاسلام عند الخلطة
الاولى الولايات فانها اصطفتى

غائطه من بعد ما قد أدرجا
ذاك الذى من بطنه يتفصل
غسل ولا شيء من الحالات
من ذكر أو غيره ذو عدل
بما يراه عند ذاك يحدث
بذاك فيه هم أولو الارحام
أو حائضا يغسله إذ قربا
ماء بأنف الميت حين غلطا
كالغسل من جنابة الاحياء
ثم يعم جسمه بالماء
عند وضوء الميت حتى تما
لا حرج في غسلها ودفنها
يلزمه المتاب من ذا الفعل
فاله حق بما قد أشركا
لا يؤذين الناس مثل الكلب
وماله علامة معرفة
من جملة الاسلام والكفار
فامنحه كل مالنا من خطة
لا تمنحن إلا الذى قد عرفنا

باب التكفين

وكفنته بعد ما غسلته وطينه بما حصلته
تأخذ قطناً وخريرة معا تحشو بها منافذاً وموضعا
مواضع السجود منه فاعلم وتبدين بوجهه المكرم
وبعد ذا فاجعله في الاكفان ان كان من قطن ومن كتان
أو كان من صوف ولا يكفن في الثوب من إبريسم يكوّن
وللنسا جاء الجواز فيه وقيل أيضا فيه بالتكريه
وكل ما جازت به الصلاة جاز به يكفن الاموات
من ثم قالوا في أقل الكفن ثوب يوارى منه كل البدن
وقيل في اكثره ثلاثة ازاره القميص والقفافة
وزاد بعض فوقها عمامه فهذه أربعة تمامه
وسنة قيل فلا يجاوز عنها فما جاوز غير جائز
لأنها تضاعف الثياب في الميت مكروه بلا رتباب
وان يكن زاد على المحدود بغير إذن الوارث المهود
يضمنه لانه اسراف وهو لامر المصطفى خلاف
وينهى عن أن يخرق الاكفانا فان أتاه قيل لا ضمانا
وعلاوا بانه ما فيها لبعث نفع هكذا عليها
فوق القميص فالأزار^(١) يجعل وضد هذا بالفتاة يفعل

(١) وفي نسخة « فوق الأزار والقميص »

لأنما الحالة في المات	تخالف الحالة في الحياة
وان عليك الثوب قد تعمرا	فكفنته بما تبسرا
مثل بساط ان يكن أو شجر	أو سمة أو اذخر أو سخير
من ماله يؤخذ هذا الكفن	لو لم يكن أوصى به يكفن
لانه من حقه يقدم	عن حق وارثه حين يحكم
وقيل من أوصى بأن يكفنا	بكفن من ماله قد عينا
فلا يكون ثابتا وإنما	يعين الوارث هذا فاعلما
لكنى أراه ثابتا اذا	ما كان دون ثلث مقدار ذ
لانه فيها له التوسع	بثلث المال فكيف يمنع
وهكذا ان كان للصلاة	عين إنسانا من الثقات
صلاته أولى بها الولي	وبعضهم قال هو الوصي
وهكذا في الدفن والتطهير	بالاختلاف الوارد الشير

باب الصلاة على الميت

وعى خلاف هيئة الصلاة	فما بها شيء من الصفات
تشبه حال الرجل الشفيع	بلا سجود وبلا ركوع
وانها شفاعة للميت	لعله يحظى بستر الزلة
أركانها التكبير لا سواه	والحمد والثناء لا تنساه
ويجعل الميت تجاه القبلة	يستقبلان الرأس من امرأة
وقف على المراء حيال صدره	وكيف ما صنعت جاز فادره

ومن يكن إمامه قد سبقه وقيل من صلى بلا ظهور والطهر أولى في الجميع وأحق وقيل لا تصل خلف فاسق فإنها لا شك دون الفرض والفرق محتاج إلى الدليل وقيل من صلى على جنازه صلته جائزة وبعض والخلف في جوازها في المسجد وقيل في الطريق لا تؤدي وهل على القبر لنا نصلي ويتبع الصبي في الصلاة فلا تصلي لصبي ماتا وقاتل لنفسه كذا قال وقيل إن كان لعذر محتمل ومن يمت بالحد في إصرار ولا تصلين عليه أبدا فصلين عليه مهما تابا ومن يمت بصلب أهل الظلم وقيل لا تصلين عليه

فما عليه بدل إذ لحقه فليس في ذلك بالمأزور وقيل لازم هناك مستحق وما أنا في ذلك بالموافق كيف لنا بمنع هذا نقض وما لذك قط من سبيل وكان يقرأ من كتاب حازه أجاز أن يقضى بذلك الفرض بالمنع والجواز في تردد أو موضع من المناهي عدا فالمنع والجواز عند الكل أباه في الحياة والمات أبوه في الشرك غدا وباتا إلا إذا كن خطاهما كما صلى عليه وهو قول قد قبل فهو حقيق بعذاب النار إلا إذا أفلح عما قد يدا لعله يحظى بها الثواب صلى عليه لورعى بالاثم ولست أدرى ما بني عليه

وهي فريضة على الكفاية وقيل سنة الى ذي الغاية

باب دفن الميت

وقيل في كرامة الاموات لا ينبغي لجيفة أن تحبس وتكره العجلة في السير ولا يشين وراءها المشيع إلا لمن يشيعها راصباً ويكره الكلام حتى يدفن وقيل من بعد الصلاة جازا ان دفن الميت ولم يغسل وهكذا ان كان في اكفائه وهكذا في اكثر الاقوال ويضمن الدافن ما قد غابا أن يلفنوا بسرعة تواتى ما بينهم وقد كونهم بالاسا بالميت إذ يحمل في السرير بالنار بل عند الظلام جائز وان تقدموا فليس يمنع تأخيره قيل يكون واجبا وقيل لا بأس إذا ما طينا وذا كر الله كثيراً فلزا لا ينبش لاجل ذا المغسل دراهم لا ينبش من شأنه لا ينبش القبر لاجل مال دراهم قد كان أو ثيابا

باب القبر

والقبر من كرامة المنان لم يجعل الانسان كالبهائم قد حار قابيل الشقي إذ قتل يستر فيه عورة الانسان يلقي على الصحراء للحيوان أخاه ظلماً بثس ما كان فعل

لم يدر كيف يسترن سوائته
فبعث الغراب يحفرنا
فكان هذا أصل هذا القبر
والشق والحد بجوزان معا
لان رب العالمين قدره
في بقعة مات بها والانبياء
وانهم في غيرها لا يقبروا
وذلك تشريف لهم على الورى
ويدخل الميت بعد الحفر
وقيل لأبأس اذا ما قبرا
وهكذا ثلاثة أو أكثر
ودافن ميتا بأرض الصافية
والنبش للميت لا يلزمه
لكن عليه مثل ما قد أتلفا
والماء إن لرش قبر حملا
وفضله يرد فوق النهر
أو انه يجعل في أشياء
ولا يجوز الكسر للأواني
لانه إضاعة للمال
وشددوا في المشى بالنعال

حتى أراه الله فيه آيته
حزراً أخاه فيه يدفنا
واستعملوه في مرور الدهر
والفضل في ثانيهما قد جمعا
لخير خلقه علا ويسره
كذلك يدفنون فيما روي
اجماع أهل العلم فيه يذكر
خصمهم به الذى لهم يرى
من جهة الرجلين باب القبر
اثنان في قبر لعذر حضرا
جوازه للعذر أيضا ذكروا
تلزمه التوبة من ذي الناهية
فيما عرفناه وما نعلمه
من أرضها يجعله لها وفا
لا يجعلن في غيره إن فضلا
لانه به أحق قادر
يجوز فيها مثل ذاك الماء
على القبور لبيان الشان
وقد نهانا عنه ذو الجلال
على القبور لاحترام المال

من هاهنا سن لها التسليم
 ويجب الصبر مع المصاب
 ولا يجوز الظم للحدود
 ولا الدعا بالموت والذهاب
 إلا إذا ما كان شخصا فاسقا
 يبيح حكم الشرع سفك دمه
 وليس بعد القبر حتما دار
 ويعد لمن أطاع الباري
 أما عذاب القبر والتنعيم
 ولم يصح القول بالانكار
 فخبار ومسلم والعلماء
 جملة آثار عن المختار
 منكره مقلد للوم
 يقول ان الميت لا يحس
 لانما الاحساس بالحياة
 خالوا ولا حياة قبل الحشر
 وهذه الاوهام منها يعجب
 لانه من جملة الغيوب
 فهو من الامور الاخرية
 وهو نظير البعث والحساب

فالتان في أحوالهم عظيم
 فلا يجوز الشق للثياب
 ولا الدعا بالويل والحقود
 لرجل مستر الجنب
 ومؤذيا منافقا مشاققا
 فذا الدعاء مثله في حكمة
 لدى الشقا تؤويه إلا النار
 جنة عدن يالها من دار
 فالخلف فيه عندهم مرسوم
 عن عرفناه من الاخيار
 يروون في الاثبات قولاً يحكما
 ثبتته فكيف ذا التماري
 وزاعم في ذلك شر الزعم
 بألم لجسمه يمس
 ولا يكون قط في المات
 قط لمن كان حليف القبر
 كل امرئ بالوحي لا يكذب
 وعلمه لنا من المحجوب
 فيلزم الايمان بالقضيه
 والنار والجنة والثواب

والرب قادر على ما شاء
والمشركون مثل هؤلاء
فأبطل القرآن ما قد ذكروا
هم ضربوا الامثال في استبعاده
إذ لم تكن نشأتنا الجديدة
بل هذه أقرب بل وأهون
فنكر العذاب في القبور
يشابه استدلال هؤلاء

فيلزم من قبول ما قد جاء
يستبعدون البعث للأعضاء
وأثبت الحق الذي قد أنكروا
فقرب المعنى على إيجاده
أشد من نشأتنا البعيدة
والكل في حق الآلهة هين
تشبها بتلك الأمور
والكل باطل على سواء

كتاب الزكاة

وجعل الآلهة للاموال
وهي الزكاة بالتصايب تجب
والمال ما ليس به افتخار
لكنه اذا يزكى كانا
بالصدقات تكشف الغموم
فضيلة في الصدقات حاضره
وقيل إن خيرها ما أبقي
وخيرها ما كان في الارحام
وقال في التشديد والتحذير
ما لم يروا ما أمنوه مغما

طهارة تحصل في أحوال
وهو حدود للوجوب تضرب
لانه ان لم يزك نار
عوننا على طاعة من احيانا
عن الفتى كذلك المموم
بالاجر يحظى ربه في الآخرة
غنى روي عن النبي الاتقى
ان فقرا كانوا أولى اسلام
ولا تزال أمتي بخير
ثم زكاة المال عنهم مغرما

فلا تكن عن الاجور راغبا ولا لشيء من زكاة طالبا
وقيل من يملك قوت يومه والصدقات يسألن من قومه
جاء وفي الوجه به كدوح في الحشر ما بين الوري يلوح
فاحرص على الخيرات والاوامر واهرب عن الزلات والمناكر

باب النصاب ولو ازمه

وجعل الله لكل قدرا وسببا لحكه مقدرا
من ذلك النصاب في الزكاة فانه اصل لواجبات
وهي تكون في صنوف المال لا في الفصوص لا ولا الآلي
وانما تكون في الثمار والنقد والمتجر للتجار
وابل وبقر وغنم فهذه أصنافها فلتعلم
لان هذا كان مال العرب عند نزول فرضها المرتب
وذكر الاله حلي البحر ولم يقل فيها زكاة تجرى
أما الثمار فهي التمور والبر والزبيب والشعير
والسلت وهو أقشر الشعير وقيل حب العلس النضير
قلت الصحيح أن هذا العلسا نوع من البر يقشر اكتسى
وانه قد قيل بر صنعا فلا يعد في الحبوب نوعا
والذرة التي بها يقات ومثلها الحبوب والاقوات
كالخن والسهوى والقطاني وقيل لا تلزم في ذا الثاني
وليس في الرمان شيء يذكر كذلك التين كذلك السكر

ومن يقل في جامض الزمان
لانه ليس له مستند
فما له أصل من الكتاب
ولم يقله أحد ممن سلف
وكل صنف قبله نصاب
ففى الثمار خمسة الاوساق
والذهب الاحمر معها وصلا
وخمس ذود فى نصاب الابل
والاربعون فى نصاب الغنم
والمتجر المشهور بالنماء
نصابه وشرطه المأخوذ
والوسق ستون من الاصواع
وأربعون درهما أوقيه
والحول فى الجميع طرا يشترط

فقله يفضي الى البطلان
فليت شعري أى شيء يقصد
ولا له من سنة الارباب
فكيف نرضاه لنا من الخلف
يكون من حصوله الايجاب
وفى النقود خمسة الاواق
عشرين مثقالا ودونه فلا
والبقر المأخوذ يتمول
من أى نوع كان منها فاعلم
فرع على الصفراء والبيضاء
مثلها والقدر المنقوذ
ففى ثلاث من مثين الصاع
ومائتان خمسا فضيه
إلا الثمار فبدرهما فقط

باب زكاة الثمار

ويجب العشر من الثمار
والبلع أيضاً وهو ما لم يسقا
ونصف عشر ثمر الاموال
والزروع إن أسس بالانهار
إن سقيت بالسيول والانهار
لان ارضه تبل العرقا
فما سقى بالغرب والدوالي
ثم سقى من بعد بالآبار

فهو على التأسيس بالزكاة
وقال قوم فيه بالحساب
والقول بالادراك فهو أعجب
وقيل من أطنأ نخيلاً يسراً
ليس بها شيء من الزكاة
وقيل ان كان سواء تمر
وإن تكن قد نمرت فتلزمه
ما أطعم الصارم فيه مختلف
ان كان قد كيل وإن لم يكن
وقال بعض في كلا الوجهين
وقيل في الوجهين منذ تؤخذ
وأجرة الدوايس والجزاز
جميعها فيها الزكاة تلزم
والخلف في الصارم يخرجها
والزرع من بعد المراك تلفاً
فتؤخذ الزكاة من باقيه
وإن يكن قد أتلفوه وغرم
فقليل ما عليه أن يسلم
ومن له زراعة لم تجب
وقد حوى بالارث زرعاً ملوكاً

وقيل بالادراك بالنسب
بعدد الايام للشراب
لانه به الزكاة تجب
فأكلوها رطباً وبسراً
وقيل فيها عشر الغلات
باق له ففي الجميع العشر
زكاتها بلا خلاف فعلمه
فيه الزكاة قدر آى بعض السلف
فما به شيء مقال الاول
ليس به شيء بغير مين
زكاته والعشر منه ينفذ
وأجرة الشايف والقراز
تخرج بعد أن تزكي الاسهم
في هذه الوجوه فافهمها
وكان بالنصاب يوماً قد وفا
لو قل والتالف ليس فيه
دراهما فيها النصاب مستم
زكاتها وبعضهم قد ألزما
فيها الزكاة لاتقاء الموجب
زكاته تحمل فيها ملكاً

وليس في الصوافي عشر يدفع
 ان بلغت حصته النصابا
 وليس في زراعة الدمي
 وإن يكن في تلك الثمار
 زكاتها في أكثر الأقوال
 وامرأة خالطت الحليلا
 يفعل فيها كيف ما يشاء
 يجمع كل واحد من جهته
 كذلك الاولاد مع أبيهم
 وكل قوم أصلهم سواء
 فيؤخذ العشر من الجميع
 ومن كرا أرضاً بحب سميا
 زكاتها قيل على من زرعها
 وإن يكن أقدسها بخمس
 زكاتها من الجميع فخرج
 والأرض مهما غصبت فعشر
 ومسلم باع لأهل الشرك
 وقال قوم لا تزكي بعد ما
 إلا على العامل أو من يزرع
 لأنه ملكاً له قد آبا
 لأنها طهارة التقى
 عذق من النخلة للبيدار
 محمولة على جميع المال
 في مالها ودفعت نخيلا
 فمالها وماله سواء
 وتحمل في زكاة غلته
 إن كان في مقامه بمحومهم
 في مزرع فحكمهم سواء
 من غير تقسيم ولا توزيع
 من أرضه كيلا به قد عنيا
 ليس على الأجرة شيء شرعا
 من زرعها أوريح أو سدس
 لأنها الشراكة فيها تلج
 وقيل لا والغصب معنى بحجر
 أرضاً فقليل دائماً تزكي
 بيعت لأنها تخص للمسلم

باب زكاة النقود والتجارة

وتجب الزكاة في النقود
على سواء تجمعن طرا
ويحملن بعضه لبعض
ويخرجن منه ربع المشر
وقد مضى نصاب كل واحد
مازاد فوق المائتين درهما
فينتهي لأربعين فاذن
وعشرة الفضة في المقدار
في كل عشرين من المثاقيل
وإن تكن زادت عليها أربعة
وهكذا تصنع فيما زاد
وإن يكن ديناً على ملي
تزكّه مع ما تزكي ذهباً
وما عليك من زكاة عنه
ولا زكاة في صداق الغانية
وإن يكن دين عليك حضراً
وذاك في المضروب يرفعنا
فقليل كاللرام المضروبه
جميعها والمتجر المهود
وتخرجن فضة وتبرا
لكي يؤدي منه حق الفرض
من فضة وذهب ومتجر
وها هنا أذكر حكم الزايد
فما به شيء إلى أن يتحدا
في كل أربعين درهم حسن
كثل مثقال من النضار
نضيف مثقالاً إلى تكامل
فعشر دينار تفضمه معه
حتى يفوت الحصر والتعدادا
فحكه كحاضر سنّ
أو فضة إن كان ديناً وجبا
إن كنت في حدا لا يأس منه
من قبل أن تقبضه علانية
فأرفع له من الزكاة قدراً
والخلف في الحالي يرفعنا
ترفع والبعض يرى وجوبه

وبعضهم خرج حكم الدين وقال قوم انه لا يرفع وكل شيء يشتري للفائدة من الثياب أو من السلاح أو من اصول أو عروض تشتري ف هذه زكاة الاكتساب وذلك طيبات ما اكتسبنا بالرفع في غير زكاة العين شيئاً من الزكاة مما يشرع فيه الزكاة نحو هذي القاعدة أو معدن أو جوهر ووضاح أو حيوان إن أراد المتجرأ دل عليها بحكم الكتاب ننفق منها حين ما احتسبنا

باب زكاة الماشية

وفي المواشي غنما وإبلا وكل صنف فله مراتب في الابل الخمس تكون شاة وكل خمس فله شاة الى وإن تزد خمس فبنت سنة وإن تزد على الثلاثين بست وإن تزد عشرأ ففيها تجب وفي بعير صاحب الستينا وإن تزد ستا على السبعينا وإن تكن إحدى وتسعين عدد ومائة من بعدها عشرونا وبقرا حق الزكاة حصلاً يكون من تعدادهن الواجب والعشر شاتان هي الزكاة أن تبلغ العشرين عدأ مكلاً بنت مخاض تدعى في التسمية بنت لبون بنت عامين كست بنت ثلاث حققة تلعب جذعة لاربع سنينا لبوتان حقها يقينا فحقتان فرضها حكماً ورد واحد ثلاثة لبونة

وبعدها في كل أربعينا
لو بلغت من الالوف عددا
وانما تختلف الاسماء
وليس في قوتوبة المعامل
وانما تكون في السوائم
وفرضها في سنها المذكور
الا مخاضا عدمت فيكفي
وليس فيما بين ذي الاعداد
لبونة والحق للخمسينا
وهكذا الباقر فيما وردا
والسن والحكم بها سواء
شيء ولا في البقر العوامل
لا في العلوقات من البهائم
من الاناث لامن الذكور
ابن لبون ذكر في الوصف
فريضة تنقل بالاسناد

ذكر زكاة الغنم

في الاربعين الشاة شاة تلزم
تزيد واحداً على العشرينا
ومايتان بعدهن واحده
في أربع من المئين أربع
وبعدها شاة لكل مائة
وقيل أربع الشياه تلزم
لا تأخذ أكولة وربما
وشارف وحرزات الناس
وهي التي تصلح للتضحية
والجذع السمين قيل يصلح
وتكفين حتى تزيد الغنم
ومئة شاتين يأخذون
فيها ثلاث من شياه زايده
من الشياه تؤخذن وترفع
حتى يفوت حصرها من كثرة
واحدة مع ثلاث تعلم
وسخلة والفحل حيث البنا
وتؤخذ الوسطى من الاجناس
تعرف في الاسنان بالثنية
اذا رآه للسلمون أصلح

وإن تكن جميعها سخالا فالأخذ منها - جائز كالأ
وقيل لا يجوز إلا ما فرض كذلك الخلاف فيما قد مرض
وليس فيما بين الربتين فريضة بين الفريضتين

باب انفاذ الزكاة

وهي على صنفين صنف خولي انفاذه عند تمام الحول
كذهب وفضة ومتجر وغنم وأبل وبقر
والثاني بالحصاد وهو الثمر والخلف في تمجيل كل ذكروا
تقدفعن للامام العادل عند وجوده بحكم عادل
يجعلها فيما به قد أمرا من المساكين وجنس الفقرا
وعامل لها وفي الرقاب وغارم لا مسرف مرتاب
وفي سبيل الله كالجهاد وابن سبيل نازح البلاد
وفي المؤلفين للاسلام قوم اليهم حاجة الامام
وقيل سهم هؤلاء نسحا من بعدما الاسلام فينا رسحا
بآية في محكم من السور من شاء فليؤمن ومن شاء كفر
وأظهر الفاروق هذا الحكما في زمن الصديق حتى تما
وقيل إن سهمهم معلق بحاجة الامام وهو أوفق
فينتفى عند انتفاء المعنى ويبقى مع بقائه ويعني
ومن عني بدول الايام أجازره لحاجة الامام
تقبض من مواضع الاموال يسعى اليها مصطفى العمال

إلا النقود والذى تفرعا
ومن أبى من دفعها اليه
ولا تصح أبداً جبايه
وحدها ان يحصى البلادا
وذلك دفع بعضهم عن بعض
لكنه يدافعن بهم
وما له أن يبعث العمالا
إلا الثمار قيل يعثنا
والخلف معها أكل الجايونا
غير إذن من لهم قد أمرا
وليس للامام إذ تقهقرا
ولا يجوز أبداً تشير
كذلك ان أعطوك مما جمعوا
وزك ما قد أخذ الجبار
وان يكن من قبل كيل أخذا
وزك ما يبقى من الاموال
وفي زمان الجور كل ينفذ
إلا اذا ما اتفقوا وقدموا
يجعلها في الموضع المشروع
يكون في حكم الامام لهم

منها فيأتون بها لمن سعى
بحقها قاتلهم عليه
إلا لمن كانت له حمايه
ويعمن الظلم والفسادا
وما عليه من اقاصي الارض
ويجهلن وينصحن لهم
إلا اذا عاها حى كالا
لوكان في المصطاح يدركنا
من الزكاة حين ما يجبونا
فقل جائز وقيل حبرا
عن الصواب أخذها من الورى
بأخذها فان ذاك جور
منها فان ذاك منه يمنع
من بعد ما قد كته إذ جاروا
فما عليك عنه يوما تنفذا
من مبلغ الصاع أو المكيال
زكاته وذاك هو المنفذ
حبرا بانفاذ الزكاة يعلم
فانه جامعة الجميع
فيدفعونها ويميزى عنهم
(١٠- جوهر النظام)

وذاك قبل زمن التضيق
 ومن تولى أمرها تخيرا
 يقدم الافضل ثم الافضلا
 وقيل بل تخص أهل الورع
 فليس تعطى أبداً لعاصي
 وليس تعطى لذوي الخلاف
 وقيل من يدفعها لمسلم
 وليس تعطى في شراء مصحف
 وكفن الميت ولا في دينه
 وقيل بل يحج منها ذو غني
 والضيف من زكاته لا يطعمه
 وقيل لا يلزمه الا علام
 أما الذي يحتاج للعلاج
 واللحم إذ يحتاج للذباح
 فدفع ذا ونحوه تبديل
 فالفرض غير ما لهم قد دفعوا
 للضيف حق غير ذى الزكاة
 وفي زمان المصطفى مفروض
 اما الذي قد جاء في الاكار
 فذاك للامام او عماله
 قد كان في الاشياخ للربيع
 في دفعها لخسير الفقرا
 ومذهب الحق علي من عدلا
 من دون من عصى وأهل البدع
 لانه يقوى على المعاصي
 مع وجود صحبتنا العفاف
 لو عاصيا مبتدعا لم يفرم
 ولا بناء مسجد مشرف
 ولا لحج البيت أهل دينه
 للمسلمين وكذلك ذوعنا
 الا اذا بدفع ذاك يعلمه
 وذلك التمر او الطعام
 كالارز إذ يحتاج للانضاج
 وبعده يحتاج للاصلاح
 لواجب عينه الرسول
 فلا أجز مثل ذا أن يدفعها
 جاءت به الاخبار عن ثقات
 والفرض مع عماله مقبوض
 من الجواز عن ذوي الابصار
 لا للذى يدفعها من ماله

وقيل لا يعطى من الزكاة
وللمن اهل الغنى تعوله
ولامكافاة عن الاموال
والخلف في إعطاء من أبانا
فقل إن أبانه من اجل ان
وهكذا عطية الزوجات
وقال بعض انه يعطيها
ودفع بعضها الى اليبسار
ومن له في التجرة ربح يكفى
ومن رأى شعار الافتقار
وما عليه لازما أن يسأله
وإن بين من بعد ذا غناه
لان علمه الى باريه
ومشتر شيئا من الاصول
قيل له من الزكاة يأخذ
ووجهه لان ذاك غارم
قلت ولكن ينبغي أن يشترط
وقد أتى النهى عن التأمل
وقيل من زكاته قد خلطا
وقام يعطى الفقراء منها

من كان ذايسر وذا اقوات
لانه كثر من يعوله
ولامحابة لاجل حال
من ولله عن عوله عيانه
يعطيه منها فليس يجزين
لا يعطها الزوج من الزكاة
لغير ما يلزمه اليها
يجوز ان كان أخا افتقار
لا يعطى والخلف اذا لم يكف
في أحد اعطاه للشعار
أخاف ان يسأله ان ينجله
فلا ضمان عندهم يغشاه
لكن عليه رده اليه
نسبة بالدين فوق حول
يقضى بها عما اشترى وينفذ
وسهمه من الزكاة لازم
بأنه غير مكاثر فقط
بها فلا تعطى لذي تأمل
في ماله تعمداً لا غلطا
شيئا فشيئا ونواه عنها

فبائز ان كان من أعطاه
وتارك الزكاة أعواما ولم
والبعض أقصى الظن قالوا ينبع
وبعضهم قال زكاة عام
ومن يكن قد شك هل أخرجها
وان يكن قد شك بعد الوقت
لا تقبل الزكاة من صبي
من والد أو من وصى كانا
فيلزم الوالد أن يخرجها
يلزمه قد قيل في الآثار
وبعضهم قد قال لا عليه
يحفظها له إلى أن يبلغا
ويلزم اليتيم أن يصدقه
وفيه قول أنها لا تلزمه
لأنه في فعله قد ضيعا
ولا توكل لقي لا يخرج
كفى بهذا أن يكون خائنا
إلا إذا أنفاذا تشرط

من أهلها والخلط لا فراه
يدر الذي ضيعه وقد ندم
وهو صواب عدله لا يدفع
تجزيه عن ذلك بالتمام
فلازم عليه أن يخرجها
فلا عليه عند كل متى
إلا برأى ذلك الولي
أو من وكيل أظهر الاحسانا
والخلف في سواء ان أخرجها
وبعضهم قد قل بالخيار
ولاله يتركها لديه
ويخبره بها مبلغا
فيما به أخبره وحقه
عند الذي أنفاذا يلزمه
فقوله باقية نفس ادعا
زكاة ماله فذاك حرج
فلا تكن لخائن معاونا
وهو يحجز ذاك أو يسلط

خاتمة في الجزية

والمشركون منهم الحربى
والكل يأتى ذكره في باب
قاللشرك الحربى مهما قدما
يؤخذ منه العشر من امواله
وقيل بل تأخذ مثل ما اخذ
وهي عقوبة لهم بمثل ما
ومن يكن في ذمة الامام
تؤخذ منهم جزية الصغار
ولا زكاة أبداً عليهم
طهارة لئلا له من الخبث
فأين ذا الكافر من ذا الحال
وحين ما أبى نصارى تغلب
وطلبوا ان يدفعوا الزكاة
صالحهم أمير المؤمنين
وهي سياسة أراه الله
وتدخل المجوس تحت الذمة
سنتهم في ذاك كالكتابى
فضيعوه خاب من قد ضيعا

ألدم ومنهم الذى
وها هنا نذكر بعض ما به
الى بلادنا وناله الخى
لاطهرة لكن لصون حاله
سلطانهم عن بأرضه نفذ
قد فعلوه في الذى قد اسلموا
أو غيره من شوكة الاسلام
بحد ما نراه من مقدار
ان الزكاة للذين أسلموا
وحجة لحاله عن الحدث
لا تحسب الزكاة غرم مال
من جزية الصغار في المتقلب
ودونها توعدوا الشتاتاً
بضعفها في حق المسلمين
صوابها وخيرها أعطاه
اذا أقروا بصغار الجزية
وقيل هم كانوا أولى كتاب
وبالضياع عنهم قد رقع

كذلك اليهود والنصارى
 لهم من الانجيل والتوراة
 لا يعرفون أيها المنزل
 ان آمنوا بالكل كانوا في غلط
 والحق واحد وليس يدعى
 فكل من حفظهم من الكتاب
 فنسأل الله بقا القرآن
 ونسألنه بان يوفقا
 وان ينيلنا من الايمان
 واختم لنا اللهم بالخيرات
 قد ضيعوا فها هو حيارى
 عدة نسخات محرفات
 فأمرهم في ذاك امر مشكل
 أوتركوا الجميع كانوا في شطط
 عندهم فيقصده جها
 ضلالمهم عن سنن الصواب
 فينا الى اتقضاء ذا الزمان
 أمتنا على المعالي والتقى
 أوفر حظ ومن الاحسان
 فأنت ربى واسع الهبات



كتاب الحج

الحج من شرائع الاسلام	للمستطيع ظاهر الالتزام
قد ابتلى الله به العبادا	ان عرفوا أو جهلوا المراد
تعبدا علينا الامثال	ومانا التنقيح والجدال
مواضع عظمها وأوجبا	تعظيمها وفي الوصول رغبا
جعلها مناسكا للامة	وموجبات لحصول الرحمة
فمن يعظم تلكم الشعائرا	حاز من التقوى لباسا سائرا
ونال أجراً وثوابا وافرا	وصار عبدا طائعا وشاكرا
ومن تولى عنه قاله غنى	وانما يضر نفسه الذي

باب الاستطاعة

من لطفه لم يوجبته مطلقا	وانما أوجبه وحققا
على غنى موسر بالزاد	له وللاهلين والاولاد
مع الامان ووجود الراحه	فهذه فيه شروط حاصله
بعد قضاء الدين والضمان	عما جنى في سالف الزمان
ان وجد المذكور في اشهره	عليه يسعى لتكمال امره
أشهره شوال مع ذى القعدة	والعشر السابقات من ذى الحجة
ويبدأ الخارج بالاخلاص	ومن حقوق الناس بالخلاص

وبعدہ يكفر الايماناً
 خروجه في أول النهار
 وبعد هذا يقصد الطريقاً
 فانه قد جاء في الرفيق
 يوسع الزاد لكي يتسعا
 وجائز ركوب هذا البحر
 وكرهوه لالتماس الفضل
 قاله بالغلب علينا امتنا
 لتبتغوا من فضله قد قالوا
 وان سبيل البر قد تعذرا
 لانه من جملة الخوف
 فينوي الحج متى استطاعا
 وقيل للمرأة ان تحجا
 وتقضي منه دينها ان خضرا
 لانه من مالها المقدر
 وان تسكن لم تجدن محرماً
 والخلف في الزامها الوصيه
 والعبد ان حج وبعد حرراً
 كذلك الصبي في صباه
 لو كان من بعد البلوغ استغنى

ويصل الارحام والجيرانا
 يوم الخميس جاء في الآثار
 لحجه وبصحب الرفيقا
 مقدم أيضاً على الطريق
 خلقه فيعطين أو يمنعا
 للحج والجهاد قطعاً فادر
 ولا أرى صواب هذا الفصل
 بفضله فكيف بمنعنا
 قلن ما أرى له مجالاً
 ولا يطيق البحر يوماً عنراً
 في حقه والدين للرءوف
 ولا يقال انه أضاعا
 من مهرها لو زوجها قد ضبا
 وفطرة الابدان فلتغظرا
 فزوجها ليس له من غير
 يسعها القعود عند العلماء
 مع وجود المال في القضية
 فالحلف في اجزائه قد ذكرنا
 ان حج قيل حجه أجزاء
 ووجد الزاد وكل معنى

وقيل بل عليه بعد الحلم يحج وهو فرض كل مسلم

باب النيابة في الحج

من وجد استطاعة عليه
 ثم ابو حنص بضرب الاجل
 لانه يشعر بالتهاون
 وبعضهم جوز ان تمهلا
 فان غشاه الموت ضاق وقته
 يوصى به كمثل دين الخلق
 بل انه احق بالقضاء
 وقد أتت نيابة القريب
 فليس للانكار معنى يقبل
 لكما ذلك حيث يعذر
 وأكثر الناس يؤخرونا
 وهم لعمر الله مغرورون
 ولا ينوب عن سواه قبل أن
 فقد نهى عن ذلك المختار
 ولا ينوب الطفل حتى يافا
 وامرأة تتوب عن أبيها
 كذلك الاعمى عن البصير

بالفوران يعجلن اليه
 وجعل خزية على التهل
 وهو علامة الضلال البان
 من سنة لسنة لا مهلا
 وناب عنه ابنه أو اخته
 كذا في المثال دين الحق
 لانه لأغنى الاغنياء
 في فعله من سنة الحبيب
 بعد الذي عن النبي ينقل
 لا حيث ماهاونا يؤخر
 وانه كالدين يزعمونا
 بزخرف القول مخادعونا
 يؤدين ما عليه يلزم
 ورخصوا لمن به اضطرار
 ويصلحن ان يرى مبلغا
 وهكذا تتوب عن أخيها
 كذلك العبد مع الاجير

وخارج بالحج عن سواء ففسى الاسم لذك ما هو
 يحزبه احرام له بالنسبه عنه وفيه يبلغ الامنيه
 وذاك فيما بينه وربيه والحكم شاهدان عند صحبه
 ومن عليه حجج أوصى بها تؤدى بالترتيب في حسابها
 في كل عام حجة وقيل لا لأبأس أن تقضى جميعاً حولاً

باب العمرة

زيارة البيت على التمام من الطواف ومن الاحرام
 في سائر العام تسمى عمره فتعبر البيت وتحبى ذكره
 فضل من الله على العباد لا يعدم البيت من الترداد
 والسعى من لوازم الافعال ما بين ركعتيه والاحلال
 وهي لعمري حجة صغيرة وعندها فضائل كثيرة
 فقيل سنة وقيل تحب وقيل لا وجوب لكن تدب
 والخلف هل لنا نكررتها في سنة فقيل نفردتها
 في كل عام عمرة كاللحجة وقيل بل تكررن في سنة
 من عمرة لعمرة يكفر ما بين ذاك والذنوب تغفر
 معنى حديث في الربيع وردا يجوزن في عامها التعددا
 والامر في الكتاب بالانعام يستلزم تكرارها في العام

باب الاحرام

وذلك امر لا يكون أبدا ولا يصح نسك الا به
وهيئة الاحرام في الاحوال في ما كل وملبس وفعل
وان يكن لم يجد النعلين كذلك المحيط أيضا يمنع
وهكذا لا يلبس المزعفرا ويكشفن الرأس والوجه معا
وتكشف المرأة وجهها فقط كذلك الحرير تمنعنا
كذلك الحلى أيضا يمنع والسكحل للمحرم لا بأس به
وبحمل الطيب أخو الاحرام وذلك إن لم يلصقن بمجنبه
ولا يجوز أبداً المحرم ولا له يزوج النساء
قد أفسد الحج بذلك العام وحجة من قابل تلزمه
الا لمن تنسكا قد قصدا فهو والطواف من إيجابه
تخالفن هيئة الاحلال لا يلبس الاخفاف غير النعل
فيقطعن من كعبه الخفين الا النساء فلها لا يمنع
ولا مورساً ولا معصفرا وانه عن ستر ذاك منعاً
ولا تغطيه فانه غلط والطيب أيضاً لا تقربنا
وقرطها من أذنها فتززع ان كان ذاك خالياً من طيبه
إن كان للبيع بلا ملام ولا يناله بفضل ثوبه
يراجع الزوجة فاسع وافهم أو يزوج عادة حسناء
من جامع للمرأة في الاحرام بها قضاء الذي يهدمه

نعمي إله العرش ذو الجلال
 وهي الجماع والمعاصي والموا
 واعتزلن الطيب والنساء
 والشعر لا بأس به إن أنشدنا
 ولا يقص ظفراً ولا شعر
 وقد روى عن بحرنا الفهامه
 والشعر لا يخلق تحت المحجم
 وإن أذته ضربة أبانها
 وما له أن يعقدن عقدا
 كذلك الكسر يجبرنه
 ويحلقنه إذا أذاه
 وإن يكن سواء قد غطاه
 وما له أن يتعرضنا
 إلا إذا ما كان صيد بحر
 وأكل صيد البر في الاحرام
 وجائز أن يذبح الاهليا
 من غنم أو من دجاج كانا
 لانه ليس من الصيد
 ويقتل المحرم سباعا تذكر
 وعقربا وحيسة غرابا
 عن روث والفسق والجدال
 في الحج منها يا فتى كن حذرا
 وأترك بذاك القفو والمراء
 لو كان في ذكر النساء وردا
 منه ولا يؤثرن فيه أثر
 لا بأس للمحرم بالحجامه
 إن شاء أن يسلم من حكم الدم
 وفدية تلزمه مكاتها
 ورخصوا في الكيس إن يشدا
 والرأس من ضر يغليته
 وفدية تلزم إن أتاه
 لا بأس إن كان بلا رضاه
 للصيد مطلقا فيقتلنا
 فإن حله أتى في الذكز
 عندهم من جملة الحرام
 ويأكلن لحمه هنيا
 ويأكلن بيضه عيانا
 لا يدخلن في جملة المحدود
 حداة والكلب معها يعقر
 وقيل يرمي إن أتى الركابة

وفارة وسبعا أتاه ومثلها قيل الذي أذاه
 والباغي إن أتاك فادفعنه لو كنت في الفعاع تقتلنه
 وما عليك حرج من ذاك عن الهلاك ربنا نهاك
 لله در الشرع ما أكرمهم قد رفع البأس وقد كرمه
 والذل لم يشرع لنا في موطن فما الدليل عندنا بمؤمن
 عنيت ذلا قد نهانا عنه فالحلم والتفاه ليس منه

ذكر بدء الاحرام

وقاصد لنسك الاسلام لا يعدون مواضع الاحرام
 لا يعدونها وهو غير محرم فان تعدى قيل فيه بالدم
 يلزم ميقات أهل اليمن وذو الحليفة لكل مدنى
 وحجة أيضا لأهل الشام وقرن لنجدها التهامى
 وذات عرق للعراق ولمن أتى إليها لوأتى من اليمن
 كذلك في بقية المواضع لمن أتى من أهل وشاسع
 ومن يكن محله بالقرب من مكة من أهل يلبى
 ومن يكن بمكة مقامه من مكة لا غيرها إحرامه
 فاحرم من البطحا أو الميزاب أو مسجد الحن مع الاصحاب
 وان يشاء العمرة يقصدنا للحل ثم فيه يحرمنا
 وبعد ذا يطوف ثم يسعى فيجمعن الموضعين جميعا
 فالوضعان الحل ثم الحرم جميعهما في التوسكين يلزم

فأن بلغت موضع الاحرام وادهن بدهن ما به من طيب
 وادهن بدهن ما به من طيب من بعد أن تصلي ركعتين
 وان يكن فرض فاحرمنا أما لزوم لا لزوم فيه
 إذ ليس من لوازم الاحرام كذلك الوقوف والمشاعر
 من ثم كانت النساء الحيض إلا الطواف قال أن تطهرا
 والبس ازاراً أو رداءً أطهرا واتصبين ملياً تذكر ما
 بحجة أو عمرة أو بهما ففرد بالحج ما عليه
 فلا ذباح لا ولا صياماً ومنفرد بعمرة لا يلزمه
 ما لم يكن في أشهر الحج اعتمر يفعل ما شاء الى أن حجا
 فذاك ذو تمتع مشتهر إن لم يجد يصوم عشراً كاملاً
 وسبعة بعد الرجوع تلزم فاحرم ولب خالق الانام
 واغتسلن بالماء للتطيب ان لم يكن فرض بذاك الحين
 من بعده وذاك يجوزنا لو نجسا أو جنباً يكفيه
 طهارة الابدان بالتمام ولا تطف إلا وأنت طاهر
 لا تمنعن من كل فعل يفرض ويجسناً لها المكاري ان طرأ
 لم يلبسا من بعد ما قد طهرا قصده من نسكك محرماً
 فأنت قارن مضيف لها الاتمام حجه لديه
 عليه فيه لا ولا اطعاماً سوى الذي من فعله يلتزمه
 ثم أحل بعد ذاك واستقر في عامه وبالتالي عجا
 يلزمه هدى هناك ينحر ثلاثة في الحج بعد القافلة
 وذاك عن تمتع ملتزم

كفارة التلذذ المحدد والخلف في الهدى على من قرنا
والخلف في السعي وفي الطواف وقيل بل يلزمه اثنان
لانه للنسكين جمعاً ومن يكون نائباً في الفعل
ومن يكن قد أحرم الصبيا إذ لم يكن مجاوراً للمسجد
ولأرى الازم شيئاً يننا وقيل سعي وطواف كافي
من الطواف وكذا سعيان فواجب فعلهما مجتمعاً
فحكاه في ذاك حكم الاصل ومن يكن قد أحرم الصبيا
فا جناه يلزم الولي

باب الطواف

ومن يدر بالبيت للتعبد يكون فيه الذكر والتسبيح
وهو الى فرض ونفل يتقسم فالفرض فعله لحال العبرة
والنفل ما عداها فينسلب ويكثر في الدعاء بالالحاف
وجائز يحفظ بالانامل وباللسان أى ذاك يفعل
وما به قد جازت الصلاة وغيره اعادة الطواف
ولا يجوز أن يطوف عاري ومن يدر بالبيت للتعبد
يكون فيه الذكر والتسبيح وهو الى فرض ونفل يتقسم
فالفرض فعله لحال العبرة والنفل ما عداها فينسلب
ويكثر في الدعاء بالالحاف وجائز يحفظ بالانامل
وباللسان أى ذاك يفعل وما به قد جازت الصلاة
 وغيره اعادة الطواف ولا يجوز أن يطوف عاري

سبعا فذلك الطواف قاعبد والطهرفيه شرطه الصحيح
مثل الصلاة لكن جوز الكلم وبعد احلال لحال الحجبة
لمن هناك يفعلن ويرغب بالركن والميزاب والطواف
عد الطواف وحصى الجنادل وجائز لطائف يشتمل
جاز الطواف قدروى الثقات تلزمه قيل بلا اختلاف
في فعل ذاك غضب الجبار

واشرب اذا ماشئت في الطواف وفي الطواف تبتدى بالحجر فتجعل البيت على اليسار واستلم الركن ولا نزاحا وصل ركعتين في اللقاه وتارك الركوع يرجعنا فان مضى فقل حبه فسد فالحكم في ذلك غير خاف ونحتمن به تمام الاثر حتى تم سبعة الادوار اشر اليه ان ترى نزاحا تكون للطواف كاللحام مادام بالقرب ويركنا وقيل بل يلزمه دم فقد

باب السعي

والسعي بين المروتين يلزم محله بعد الطواف الواجب عليه ان يعيده من بعد يخرج من باب الصفا وتبتدى فتحسب المسير والرجوعا تهولن في المسيل المنحدر وما على النساء أن تهولا كذلك المريض إن لم يقدر ومن نسي فلم يهولنا كذلك من يتركه لجهله ومرومل في سعيه جميعا فرضا وقيل سنة فيها دم فمن يقدمه فقير صائب طوافه فيظفرن بالرشد به الى المروة سبعا تقسدي شوطين حتى تكمل التسبيعا وتمشين فيما عداه مستقر لكنهما تؤمر أن تعجلا فانه بالعذر أولى فاعذر فقل بالنسيان يعذرنا بأنه المسنون عند فعله جهلا فقل لا تري التضديعا

وإن يكن أساء في أفعاله فالتنقض لا يدخل في أفعاله
وجائز تسعى وأنت راكب والفضل للمشاة فضل واجب

باب الاخلال

وذلك معنى خالف الاحراما من النساء وصيد غير الحرم
يكون بعد السعي للمعتمر والصيد والنساء بمنعان
والطيب قال فيه بعض العلماء ومن يسق الهدى حين اعتبرا
وقارن يقيم في إحرامه وإن يكن لم يسق الهدى له
والخلق والتقصير للشعور وذلك كالتسليم للمصل
فالخلق ان تقتصين الشعرا والثاني ان تقصرن طوله
وليس للنساء إلا الثاني تأخذ منه قدر اصبعين
وأيمن الشقين قدمنا وأصلع الراس يمر الآله
في راسه وكان ذا احلاله

باب عرفة والمشاعر

ومن يكن أحل من عمرته
 فقيل إن رأى هلال الحج
 وقيل بل يهل يوم الترويه
 يحرم عند بيته من بابه
 وهو الشهير وعليه العمل
 وذا الوداع بطواف الصدر
 واقصدنى وصل فيها الظهر
 تصلى فيها الصلوات الخمس
 ولا تجاوزن للمحسر
 وامض وأنت دائماً تلبي
 وبعد أن تزول صليتنا
 فصل عند الناس واسمنا
 وكن إلى الغروب في ابتهاج
 قلها عشية مباركة
 فآخرة تبهج من تأملها
 من فضلها والكل فضل الله
 فاحرص على الخيرات في ذا اليوم
 فأسأل الرحمن عن خير نزل

بحجة يحرم من مكته
 يهل في حال بذاك الحج
 عند الخروج لئى والتهنيه
 وإن يشا في البيت من ميزابه
 ثم يودعن ثم يرحل
 يعرف في عرفهم المشهر
 والمصر ثم هكذا والفجر
 وكن بها إلى طلوع الشمس
 قبل الطلوع بل له فانتظر
 حتى توافي عرفات القرب
 جمعا بها ولا تؤخرنا
 خطبته إن قام بخطبنا
 وفي دعاء كامل الأحوال
 ليس لها في الحسن من مشاركة
 وتمنح الخيرات فيها والملا
 بأهلها ملائكا يساهي
 وسارعن في لحاق القوم
 فيها وأن يجعلنى ممن وصل

والله حسبي وعليه التكل
وكرهوا الصيام ممن يقف
والطهر فيها مستحب فاعرفا
والنفساء مثلها والجنب
ولا وقوف للذي قد سكر
وإن يكن درى ولو قليلا
وعرفات للوقوف موضع
وأرضها تضم الواقفينا
وعرنة ليس لنا بموقف
موضعها المعروف دون عرفه
ولا تنفض قبل غروب الشمس
مخالف لما عليه العرب
وسر ولا فصل قبل جمع
تجمع فيها للعشاء بين معا
وبت وصل الفجر فيها بغلس
واذكر هناك الله ذكرًا واسما
وقبل أن تطلع شمس فاقطع
وارم بها جمرتها الكبيره
واذبح أو انحر فني للمنحر
وامض تزور البيت ثم تسعى

فلم يخيب من على الله اتكل
لانه عن الوقوف يضعف
وجائز لحائض أن تقفا
والطهر ان أمكن فهو واجب
حتى مضى النهار وهو مادري
فذاك يحزبه على ما قبلا
جميعها وأصلها متسع
ثم الحصاة للعائيتنا
موقف ابليس بها لا تقف
إذا جهلت فاسألن من عرفه
فهدينا مخالف للرجس
فانهم لا ينظرون تغرب
وصلين بها صلاة الجمع
من غير فاصل هناك وقفا
وقف على المشعر ان نلت نفس
تلقاه عند الله يوما نافعا
محسرا الى متى ثم ارتع
سبعاً لكل رمية تكبيره
واحلق وقصر ان نشأ للشعر
وارجع ولا تبث هناك قطما

فانما هذى الليالى لى
والدم قيل يلزمن من حلقا
ثم الى رى الجمار انطلقا
كذلك ان آخر ما قد قدما
والدم يلزمن من بات هنا
أو قدم الاخير يذبحن دما

باب رمى الجمار

ومن تمام النسك المختار
وهي مواضع أعدت بمنى
لناسكين الرمي للجمار
بنوا عليها تقصا تعرف
ثلاثة موضعها قد بينا
ووقته الى مغيب الشمس
وكلا بعد الزوال تقذف
قبل الزوال قبل أن تحلا
وجائز أيضا بلا نزاع
غاري والذبح معا والنحر
ومن نسي الى الغروب يقضى
يرمي غداً عن يومه وأمس
وينبى لمن رمى الجمارا
كل حصاة عندها تكبيره
ومن رماها بثان حصلا
والحجر السبعين هيننا
يلقط كله من المزدلفة
وجائزان كان من أرض الحرم
لناسكين الرمي للجمار
ثلاثة موضعها قد بينا
وكلا بعد الزوال تقذف
وجرة العقبة ترمي أمس
وسائر الايام ترمى الكلا
بالليل رى خائف وراعى
تفعل في نهارها والنحر
ما قد نسي من فعل هذا الفرض
وذلك يحجزه اذا ما أنسى
يكبر الله به جهارا
ويحمد الله مع الاخير
بالسبع والاخير جهل اهلا
مثل حصا الحذف يقدرنا
وتغسلنه لكي تنظفه
من أى موضع يكون محترم

ومن مسيل الواد ترمينا كثل ما المختار يغلطنا
 وجائز ترمي وانت راكب وجائز ينوب فيه النائب
 ان كان من ضرورة قد نابا فاته في فعله أصابا
 أما الطواف لا يطاف عنه ان مرض القريب فاحلنه
 وطف به وهكذا يركب وان يمت يطوف عنه الاقرب
 وبغى ثلاثة الايام مرتبع المبيت والمقام
 ويكفي يومان لمن تعجلا وكان قبل الليل منها رحلا
 وان أتى الليل عليه وجبا عليه أن يتمها مستوعبا
 واول الثغرين هو الاول والفضل في الاخير ليس بمجهل

باب وداع البيت

وبتام هذه الاشياء يتم حجه على استيفاء
 لكن عليه أن يودعنا لبيت .معا شاء يرحلنا
 يطوف سبعا ويصلينا عند المقام ثم يدعونا
 حتى يكون البيت أدنى عهده ولا يبيع أو يشتري من بعده
 وشدد القائل حيث أوجبا دما على من بعده قد شربا
 وتارك الدواع عدا يذبح كفارة نجبره وتصلح
 وما على تاركة لعذر كحائض ومرض من جبر

باب الفدية والجزاء

ومن جني يلزمه الجزاء
 يلوث الاحرام حلق الرأس
 ومثله في الرأس أيضا تغطيه
 أو لبس الاخفاف عند النعل
 أو يدمين الجسد المحرما
 فهذه ونحوها ممنوعة
 يصوم أو يطعم أو ينتسك
 ومتنع من الآفاق
 من لم يجد يصم ثلاثا قبل أن
 وقاتل للصييد وهو محرم
 عوقب بالجزا بمثل ما قتل
 أو عدله من الصيام وانظرا
 أشكل معناه على من سبقا
 ينظر في المثل من الانعام
 عن كل مد يجعلن يوما
 وقيل في الثعلب شاة نجب
 والكبش قيل في جزاء الضبع
 والصد والجراد قيل برى
 أو لوّث الاحرام فالفداء
 لو كان من ضرورة أو بأس
 أو لبس المحيط مثل الاقبية
 أو قطع الاظفار قبل الحل
 أو يقطعن الشعر المكروما
 تلزم فيها الفدية المشروعة
 بذبح شاة ليتم التسك
 عليه هدي لازم الاهراق
 يغود والسبع اذا أمّ الوطن
 أو كان صيدا قد حواه الحرم
 بحكم عدلين على هذا المثل
 في صفة العدل الذي قد ذكرا
 وحله الربيع حين وقفا
 كم قدره مع قدر الطعام
 حتى يكون عد ذلك صوما
 على الذي لقتله يرتكب
 وقبضة الطعام غرم الضفدع
 يحرم والبعض يقول بحري

ومن يرب الهـر والعقابـا
ولا يكون حـكما في الصيد
والحكمان من ذوى الايمان
وواسع تأخيرـه حتى يـجد
والحرم المنوع يحرمنا
وذلك الاذخر وهو الصخير
وفي الدغاميـن وفي الحاض
وقيل بالترخيص للدواء
وكل ما كان من الزروع
لكنـه ليس بوادي زرع
كقطع أشجار وذاك ممتنع
وحرم للمدينة الزهراء
وما الجزا في صيدها بـلتزم
وأول القولين في الربيع
فحكمة حرم ابراهيم
عليها صلى إلهى كلما

يلزمه جزاء ما أصابا
الا ولى عن سليل زيد
بعضهما بعضا يواليان
عدلين يرضى حكمهم ويعتمد
أشجاره إلا الذى يستثنا
لانه به البيوت تعمـر
ترخيص بعض العلماء ماضى
بقدر الحاجة كالسنا
للناس فهو ليس بالمنوع
فخرهم ملازم للمنع
والارض دون قطعها لاتسع
جاء عن المختار في الانباء
وقيل بل لها احترام لاحرم
مؤثر عن سيد الجميع
وهذه محمد الكريم
ترنم الورق كذاك سلما

باب النحر

والنحر يوم النحر يتدبنا
كان الغداء للذبيح المصطفى
من عهد ابراهيم أمر سنا
إذ سلم الامر وكل قد وفا

وبقيت من بعده فيا لها
 وأكد المختار هذي السنه
 وكلما سيق لنحو الحرم
 فذاك هدي لازم أو يندب
 يصير بالتقليد هديا واجبا
 لأنما محله الموصوف
 وكل ما كان من الجزاء
 فهو محله الذي يعتبر
 أما ضحايا الناس في الامصار
 ينحرها من بعد أن يصلى
 فليس للذابح قبلها سوى
 لا يسبقن إمامه في نحره
 وينبغي أن يذبحن بيده
 وحيث كان ذبحها شعارا
 وينبغي للذابح الضحايا
 وجائز أن تدفع الضحية
 وجائز يأكلها جميعا
 وذو تمتع وذو قران
 أما جزاء الصيد والدماء

مزية قد نالها من نالها
 وذو تمتع فلتزمنه
 من إبل وبقر وغنم
 وبعد أن قلده فهو يجب
 يذله إذا رآه عاطبا
 للنحر هو الحرم المعروف
 للصيد أو من سائر الدماء
 وليس يجزى دونه إن نحره
 مندوبة وهي من الشعار
 لكي يحوز بالذباح فضلا
 لحومها كان قديراً^(١) أو شوى
 لكي يفوز بعظيم أجره
 ويجزه سواء مثل ولده
 لا يذبح اليهود والنصارى
 يطعم منها ثلثا البرايا
 الى فقير واحد عطيه
 ما لم يكن سببها التمتع
 يأكل ثلث لحه المتان
 للفقراء دون الاغنياء

يدفعه لا يأكل منه
فصاعداً ودونهم لا يمضي
قيل يقضى مثل ما قد أكل
دم الفتاة أكله للبعل
ان كان ذا قفر وأما دمه
وباتفاق في الضحايا تجزى
وقيل بل تجزى بنت سنة
وذاك في السمين لاسواه
ولا تجوز عندنا الشراء
وهكذا الجذعاء والعضباء
ولا يجوز أن يضحى بالظبا
لأنها من هذه البهائم
فلا أقول بجواز التضحية
لأنما الأحكام بالمعاني
وماعلى الحجيج من جناح
وبيع شخص حتماً قاحجر^(١)
وما يكون قرية للخالق
فيألها تجارة ربيحه

الى ثلاثة فيجزى عنه
وأكل منه عليه يقضى
وقيل بل جميعه قد بطلا
ان لم يكن تفاوض ذو حل
فليس للزوجة حتماً طعمه
ثنية ودونها لا تجزى
والضأن قبل يجزى ابن سنة
لنظر الصلاح من رآه
ضحية كلا ولا الحرماء
قد قيل والعوراء والعرجاء
وكل وحش هكذا فلتجنبها
تكون دون الصيد والحوائث
يقرب الوحش لاجل التسمية
منوطة لا بالمقال العاني
في بيعهم بها دم الاضاحى
وقيل بالجواز عند الضرر
فلا يدلن بالذواقي
لن آتى بنية صحيحة

(١) كذا في الاصل فليتأمل

كتاب الاعتكاف

والاعتكاف سنة فضيلة
لازمها المختار كل عام
وهو لزوم الشيء والاقبال
موضعه في مسجد تقام
يدخله قبل غروب الشمس
يتم ما ينويه وهو صائم
وقال قوم بل يصح دونه
ولا يجوز يعلم بأجرة
وأهله وكل من يلزمه
ولا يجوز يخرج منه
فيخرجن لحاجة الانسان
ويحضر الجمعة حيث تلزمه
ما لم يلج قد قيل تحت سقف
وجائز يشيع الجنائز
كذلك نصر راية الاسلام
لكن عليه أن يكون متصل
والطيب لا بأس به للمعتكف

عطية من ربنا جليلة
في وسط وآخر الصيام
عليه والفضل له أحوال
فيه الصلاة وله امام
ويخرجن بعد الغروب الممسي
والصوم في المختار شرط لازم
والفضل فيه ثابت يروونه
إلا لقوت نفسه والصبيبة
من قومه بأجرة يطعمه
وجائز للشيء يلزمه
بلا خلاف من أولى الفرقان^(١)
وليعد المريض حيث يعلمه
وقيل بالترخيص في ذا الوصف
والنصر للملوف قد أجازوه
وليعد الفائت بالتمام
بفعله الاول غير منفصل
ويكره البيع له فليعترف

ورخصوا أن يشتري طعاما	لمن عليه قوته إلزاما
ويفسد اعتكافه ان وطئا	ويلزم من عوده مبتدئا
وهكذا تلزمه مغلظه	عقوبة التضييع فيما استحفظه
وقيل لا تعتكف المطلقة	ما بقيت في عدة معلقة
ولا تبث الليل في مكان	عن يئها في الخوف والامان
كذلك لا تحج أيضا نفلا	والفرض لازم يعم الكلا
وتخرجن لصلة الجيران	ولعبادة المريض العاني
ان كان من أرحامها والتعزية	تعزم وهكذا في التهنية
وهكذا تخرج يوم العيد	لانه مجتمع العبيد
فلا اجتماع فيه أمر شرعا	يورث خصم الدين منه فزعا
اذا رأى الكثرة في الاسلام	يبوء بالخيانة والآثام

كتاب النذور

النذر إزام التقى لنفسه	ما ليس لازما له في نفسه
وهو لله ومن قد قالوا	نذرت فليوف له تعالى
لو لم يسم الله في مقاله	لانه المقصود في أحواله
ومن به يقصد غير الله	فنذره من جملة الناهي
ويلزم الوفاء بالنذور	الا اذا ما كان بالفجور
قد مدح الموفون في القرآن	في هل آتي حين على الانسان
والنذر بالعصيان طرا يحجر	به الوفا والخلف هل يكفر

عذره بعض وبعض ألزما وهو كالظهار يلزمنا والقائلون أنها لا تلزم فصوم كل الدهر من ذا الحال وكل نذر كان للشيطان وإن يكن للجن والفقر وناذر بمن حل يسرّج وبعضهم للفقراء قد حكما لأنما السراج للقبور ويخرجون فيه قول أنه وهكذا في أكثر الأقوال وفيه قول أنها للفقراء والراجح البطلان حيث نذرا وناذر لأفضل البلدان لأنها أم القرى بالنص وناذر يصليان في مسجد فبالصلاة حوله يبر وناذر بركات عده يصليها حسب ما يطيق وناذر يصليان الليلا

مرسلة بالعقد حين انبرما مع أنه زور يكفرنا ينفون أصل العقد حيث يأنم والصوم في العيدين والليالي فذاك حجر واضح البطلان بحوزه وهكذا القبور به على القبر فتيل يخرج به وذا هو الصحيح فاعلمه من جملة المنوع والمحجور لا يثبتن شيء فيلزمه في النذر للقبور بالاموال وأحوط القولين ما تأخرا شيئا به الوفاء حتما حجرا يحمله لمكة الرحمن ومن يعد فضلها لا يحصى فخير بينه وبين المسجد إذ مانع الدخول فيه عذر فلم يطلق فليفرق ما حده وإن يطلق فيمنع التفريق أو النهار عرضه والطولا

قيل عليه يقضين الفرضا
 ولا أرى هذا من السداد
 والفرض معلوم فيخرجنا
 والنذر واقع على سواها
 وناذر بأن يصوم عاما
 فانه يبذل شهر الصوم
 كذلك قال الاصل وهو مشكل
 فهو نظير ماضى من قول
 وهاعنا قد نقض المقدما
 لكنه لا يبذل الصياما
 وانه يبذل يوم الفطر
 فلا يفيد قول هذا العام
 ان كان واجب القضا فيجب
 وناذر بأن يصوم يوما
 فلم يصم حتى يفوت اليوم
 والاختلاف بينهم في البذل
 وعاجز فيه عن الصيام
 وقيل في الاطعام يخرج القادرا
 وقيل في الصوم ينوب النائب
 والحق لا تثنى على مداره
 لانه يدخل تحت الامضا
 إذ لم يكن ذاك من المراد
 كذلك وقت المنع يخرجنا
 وغير هذا لأراه لازما
 من السنين عدداً تماماً
 والفطر والنحر لكل يوم
 إذ لم يكن في النذر هذا يدخل
 في النذر بالصلاة كل القيل
 بقوله من بعد ما تقدمنا
 للشهر مهما قال هذا العاما
 والنحر قد قيل بغير شجر
 اخراج ما يلتزم الكلام
 في الكل أو لا فسواء يحسب
 معينا باسمه مرسوما
 تلزمه كفارة ولو لم
 كالتلف في القضا بالامر الاول
 يفتونه في ذاك بالاطعام
 أيضا ولا أراه قولاً ظاهراً
 بالعجز وهو في المقال صائب
 والاصل قد بالغ في انكاره

ومن تمت من قبل أن يؤديه وقيل لا يلزمه والازل أمر من يسأله أن يقضى وهو المراد من مقال الكلمي مسافر صلى صلاة نذر وهكذا قد قيل في التنفل وناذر بطاعة ثم بدا يلزمه الوفا وبعض جعله وناذر قال برأس غنم وقيل لا يجزئه الا الوسط والضمان يجزئه عن الاغنام هذا إذا اجمل حين نذرا وذابح شاة لنذر وقها فما عليه بدل لئلا كان وان يكن قد اهل التحديدا وناذر عين شاة وللت وليس للناذر شيء فيه لانه غير الذي قد نذرا والحق في اتباعه بأمه وناذر يهدي إلى فلان

فيلزم الوارث قيل يقضيه أفتى به المختار فيما ينقل ومنه علم نفلنا والفرض ان علموه لا اذا لم يعلم يذكرها قيل صلاة سفر ولا أراه لازما في المقول له بأن يترك ذاك أبداً كالحث في اليمين فيه مرسله يجزئه في الوفاء جلى فاعلم وهو ابن عامين ثم يشرط لأنها جنس لشيء الاحكام وان يعين يلزم ما ذكرنا فأكل السباع منها قطعاً ان كان قد حدد ما هناك قيل عليه يذبحن جديداً قابنها يتبعها حيث أتت وقال قوم انه يليه به فلا يتبعه فيما جراً كالمهدي اذ شابهه في حكمه هدية إن عوفى الفلاني

فانه يرى حين اهلى وناذر يعطين زيدا
 فيه اختلاف ان يكن اعطاه ومن يراعى القصد عند النذر
 ومن يكن خدمته قد اهلى وقبلة النفع إذا هداه
 وقائل مالى لبيت الله هذا هو المعروف فى الآثار
 لكن عرف الناس قد تحولوا يقول قد اهلىته للكعبة
 ولا يريد هدية لبيت لانه قد حرم الحلالا
 كقائل جبيع مالى صدقه كقائل جبيع مالى صدقه
 لانه لم يرد التصدقا وقال بعض يخرج من العسرا
 وناذر بنفسه يهديها كذا قال وانا لا أعرف
 وقد فدى الذبيح وهو المصطفى

اليه لو لم يقبلن المهدي من حبارض حدها تمديدنا
 زكاتها وذاك ما سماه لم يكتف بذلك عند البر
 لبيت يهدي اجر ذاك المهدي لبيت يرسلها تلقاه
 يحمله طرا لبيت الله وهو حق هذا الاعتبار
 فالهلى فى تحريم ذاك استعمالا يريد لا انا له بجهة
 وذاك كاليمين فيما يأتى عليه ان يكفرن ارسالا
 فوجب اليمين فيه حقته وانما أراد أن يستوثقا
 منه لمن يرى عليه فقرا بدنة من يته يأتيا
 ما أصل هذا فله استكشف بذبح كبش وبه كان الوقت

كتاب الإيمان

عقد به يمتنع المكلف
يكون حقا وهو اليمين
وباطلا وهو بغير الباري
إذ لا يجوز الحلف بالآباء
والخلف فيمن قال قد أقسمت
ومثل أقسمت أرى حلفت
فلا يمين بنعم وإن قصد
وفي معاذ الله خلف ذكرا
وفي لعمر الله قطعاً قسم
لعمرك المعروف في الخطاب
فقوله هل جائز لعمرى
ليس بقول سالم من الغلط
وقوله قد أقسم الرحمن
فإن الله رب العرش يقسمنا
بالليل والفجر وبالشمس وما
فهل ترى للعبد هذا قسما
وقيل لأشياء على من حلفنا
والكتب والرسول وإن يكن قصد

عن فعل ما يقصد هو الحلف
بالله أو صفاته تكون
كحلف بالخلق والاحجار
ولا بشيء غير ذى الآلاء
ولم يقل بالله قد علمت
وقيل دون ما بها وصفت
بها اليمين قيل فيها ما اعتقد
وانها ليس بيمين شرا
وهي حياة الله قطعاً تعلم
وهو الذى قد جاء في الكتاب
قال نعم وقد أتى في الذكر
فاحذر ولا تتابعن من غلط
به فما له به برهان
بما يشاء العبد بمنعنا
أشبهه في الذكر ربى أقما
فسقط احتجابه وانهدما
بجرمة الدين ولا بالمصطفى
بذاك ربهن فهو ما عقد

وكل حالف له ما اضمرا
 فانما النية في ذى المسئلة
 وقد أتى في القفو في الايمان
 فيشرطن القصد بالجنان
 فلانرى اعتبار لفظ أبدا
 وظاهر اللفظ اليه تنصرف
 والعرف أولى من لغات تهجر
 وحالف لا يأكن الرطب
 والعكس مثله لاجل الاسم
 والاصل قد فرق حيث منعا
 وقال في الحل وفي الدبس معا
 وقال يشربن حل السمسم
 وهو من التناقض المعلوم
 فالدبس في ذلك مثل الرطب
 والحل سمسم وقد نخللا
 والمتخ غير اللحم أماذا الشوى
 والبيض والجبن من الادم
 ولاأرى لذلك وجها غير أن
 فالعرف هو الاصل في ذالالباب
 ومن عن الحليب ألا يشرب
 إلا إذا حلفه قاضى الورى
 لذلك القاضى الذى قد حمله
 عفو من الرحمن في القرآن
 وهو دليل القصد في الايمان
 في الخنث حتى يشوين ويقصدا
 يمينه إلا إذا ما ينحرف
 إذ قل ما على القواد تخطر
 فليأكل البر اذا مارغبنا
 مختلف فاختلغا في الحكم
 تارك بسر يأكلن ما أينعا
 يأكله مؤل عن الثمر اسمعا
 مؤل عن السمسم أيضا فاعلم
 لصاحب المعقول والمفهوم
 تحولا كذاك بالتقلب
 فبان عنه القشر حين انفصلا
 لحم فيحنن إلا إن نوى
 والاصل قد رخص في الاحكام
 كان لهم هناك عرف يخرجن
 لانه المعروف في الخطاب
 معنا كذاك العكس أيضا يجب
 (١٢ — جوهر النظام)

وقيل من الآبان لا يأكلا
 يكون في ذلك حائثا لما
 وحالف عن أكل هذا الشيء
 يلزمه حشاش حين أكل
 وحالف عن أكل مال الخلق
 ومال هذا الناس ليس يدخل
 وحالف لا يدخلن البحرا
 وهكذا إن ركب السفينا
 وحالف لأسكن السفنا
 إلا إذا مارصكب الزوجان
 وحالف عن أكل صيد البر
 وكان في الانهار والادوية
 وذلك بالعرف الذي لهم طرا
 وحالف بأنه لا يزن
 إذ الزنا في الوصف غير العث
 والارض في البساط تدخلنا
 قلت ولكن تدخلن تجوزا
 وذلك موقوف على أن يقصده
 وحالف عن أكل حب ذكره
 لا يحثن بأكل هذا الثمر
 قيط عمان بعضه قد أكلا
 آى من الجنس الذي قدرسا
 وعن ذواقه اذا ماهي
 لأنما الوصفان فيه دخلا
 لا يحثن يبيت مال الحق
 فيه المساجد التي تمول
 يحثن حين يدخلن لو شبرا
 يحثن فليكفر اليهنا
 فلا يرون في السفين مسكنا
 فيها وكانا يتجامعان
 جميعه وأكل صيد البحر
 صيد فلا يدخل في التالية
 فالبحر لا يعم هذي الأنهر
 لا يحثن بعث فيمنى
 كذلك في الحكم وفي التلوث
 اسما وفيها الحنث يلزما
 فيلزم الحنث الذي تجوزا
 لا يحثن إلا اذا ما قصده
 وبعده في أرضه قد بذره
 لانه قد استحال فانظر

ورفع الاصل عن الضياء ولاأراه بالصواب ينفي
 تخالف ليضربن زيدا فهل تراه حائثا بذاكا
 وحالف بالواحد الجليل فباع من بعد زيد فخلا
 فانه يمحث فيما ذكرنا لانه قد قيل في الاقاله
 والعرف لايجعلها في التسمية وحالف لايلبسن فعلا
 لايمحثن بلبس ذاك البعض والبعض لاكالكل في التسمية
 وقيل من على خروج حلقا يير بالخروج لو لم يصل
 أما اذا نوى الوصول لزمه وقيل في جماعة قد حلقوا
 يفعله البعض وبعض امسكا وحالف لقتل نفس برا
 لانه نفن وذاك حيث لم وآية الضعف لايبوب النبي
 ثبوت حثه لدى الافاء لان هذا غير ذاك الحب
 فيضربن ابنه الوليدا فالبذر والغلة مثل ذاك
 لايشترى شيئا من النخيل ثم استقال البيع منه أصلا
 وهو على قول هناك شهرا بيع وقيل فسخ ماقد قاله
 بيعا فلاحث بهذى التأليه فقطع الاكثر منها فعلا
 لانه ليس بنعل مرضى والحكم أيضا عند أهل الفطنة
 الى بلاد حدها وعرفا وذاك باعتبار لفظ المجمل
 أن يصلن مثل ماقد فهمه عن فعل شئ ثم فيه اختلفوا
 فالحث لازم لمن لم يمسكا قد قيل مما يقتلن القرا
 يكن له قصد هناك ملتزم تقرب الحق لهذا المذهب

وحالف لا يحضرن فرحا
فمات من بعد أبوه وحضر
لانه لنفسه قد حضرا
أما الشريف فطبع الله
وحالف بأنه شريف
وعندنا العاصي هو الوضع
أكرمكم بالنص اتقاكم فلا
وحالف بالله ما الرمان
وفيه قول أنها لا تجب
وحالف لا يركبن طريقا
وبعد ان مات الصديق مرا
وحالف ليضرين ذاكما
وهكذا جميع ما يفوته
وحالف بالله ان قد صلى
لأنها ليس صلاة ثما
وليس بخلو من مقال انه
وحالف ليتركبن الواجبا
فالحنث فيه لازم بحاله
وقيل من الا عن السلام
فالحنث لا يلزم ان كلما

لاخته سخطا لها أو ترحا
ماتمه لاحت فيه قد ذكر
ليس لها والحق فيه ظهرا
ومن له في الناس نوع جاه
لا يحثن ان كان ذا الموصوف
لانه لدينه مضيع
تنظر الى تعظيمهم لسفلا
فأكبه قلزمه الايمان
والحق في الاول عندي أقرب
تغيظ إنسانا له صديقا
بها فقبل الخلف لا يعرى
فمات فالحنث آى هناك
من فعله الذي له توفيقه
فالحنث ان يغشى الفساد الفعل
قلت وفي العرف بهذا تسمى
لا يحثن بذلك فاسمعه
أو يحصين الله جهراً خائباً
لانه الحرام من أفعاله
على أناس أو عن الكلام
بعضهم وهكذا ان سلا

وحالف لينسفن الجبلا
أو نحوه من كل ما تعذرا
في حاله يحنث دون ريب
كحالف بأن هذا وقعا
وما به اخبرنا القرآن
كالوصف للجنان والنيران
ومن هنا القطع بهذا المذهب
لا يحنث حالف بذاكا
أو يصعدن للسوات العلا
عليه فالحنث عليه اشتهرا
وهكذا أيضاً يمين الغيب
وهو لم يعلم ولا يستعما
أو الرسول فهو العيان
من ثم كان ذا من الايمان
بانه الحق الذي عن النبي
وانما سواء لا هناك

باب الكفارات

من فضله سبحانه علينا
فحالف عن فعل شيء فيري
لا تجعل اليمين شيئاً مانعا
يجزيك أن تكفرون عنها
ثلاث كفارات في الكتاب
كفارة اليمين باسم الباري
وجاء في كفارة الصيام
قول صحيح غير ان لم يشتهر
وقيست الصلاة في ذا الحكم
من ثم كان الصوم عن ثقات
ان شرع التكفير واليمين
سواء خيراً فله يكفرا
عن فعل ما تكون فيه طائعا
ونحوز الثواب أيضا منها
تاركها يهلك بالعقاب
والقتل فيما جاء والظهار
مؤثر عن سيد الآنام
فلا هلاك فيه كالذي شهر
علي الصيام عند اهل العلم
أكد من كفارة الصلاة

وهو مخير لدى الاحكام
 وقيل ان العتق فيها أولى
 والاختلاف هل له أن يطعما
 وما لقاتل هنا اطعام
 وذلك ان لم يجد الرقبه
 وتلزم المحطيه دون العمد
 وقاتل العبد عليه غرمه
 وقيل عن غران نجل الصقر
 وما على من قتل الدمية
 كذاك لا تخيير في الظهار
 فالصوم والاطعام ان لم تستطع
 والاصل في كفارة الايمان
 والحقوا بها المغلفات
 من ثم قد أنكرها أناس
 والاصل في النزاع هل كثلها
 وصفة الارسال تخلفنا
 وهو مباح فعله فترغب
 والله قد خير في الاطعام
 الا الصيام فهو بعد العدم
 والعتق معلوم ومن شايطعمن

في العتق والصيام والاطعام
 وأول القولين عندي أعلا
 يوما وان يصوم يوما فاعلمنا
 لكنه العتق أو الصيام
 يصوم شهرين لما قد ركب
 فالعمد فيه قود للحد
 فقط والتكفير لا يلزمه
 بأنه التفكير فيه يجري
 كفارة اذ لم يكن تقيا
 فالعتق أولا فلا تمارى
 صوما فهذا حكمه الذي شرع
 مرسلها المذكور في القرآن
 اذ غلظ الناس التآليات
 اذ لم يكن يثبتها القياس
 يكون ذا القياس مثل أصلها
 بالله عن فعل الذي قد عنا
 في فعله والحنث فيه يحجب
 والعتق والكسوة للانام
 والصوم يومان ويوم فاعلم
 فعشرة من أهل فقر يقصدن

وهكذا يكسوم ان شاء
أقله للرجل الازار
ومن يشا الاطعام غد العشرة
أوسط ما يطعمه لاهله
ومن دعى المسكين حتى أكلا
فانه مقدارها يعطيه
وقال بعض وقعة مادومه
وليس يجزيك الصبي حيث لم
وجائز بالكيل يعطى بعدما
أو تدفعن نصف صاع البر
وزد ربع الصاع إن دفعتا
وثلاث الصاع من الارز
وان دفعت السنن فادفعنا
وان تشا فقومن البرا
وليس يجزى دفع نفس القيمة
وامرأة الفقير تعطى منها
وامرأة الغنى ليس تعطى
وجائز تعطى الفقير في السفر
وان يكن أوصى بها فتؤخذ
وقيل بل من أصله وذان

فيعطى كل واحد كساء
وهكذا للمرأة الخمار
قبل الزوال وعشاء أثره
من تمره وبره ومثله
من الفدا وعن عشاء نكلا
من الطعام حسب ما يكفيه
تجزيك في بياننا مرسومه
يستوف ما يأكله ولو فطم
يفطم يعطى قوته متما
لكل فرد منهم الفقير
من الحبوب ذرة أو سلنا
لكل واحد يقال يجزى
صاعا لكل واحد معنا
وادفع بها من الحبوب طرا
وقبل فيه رخصة مرسومه
فما زواجه بمنغن عنها
لان حقها عليه خطا
حتى ولو كان غنيا في الحضر
من ثلث المال وهو المنفذ
في كل حق كان للثان

ومن يقل معها سكنت يثربا
فانه من ساكن النيران
أو كافر بالله أو بالرسول
وكل ما قد أوجب العذاب
تأزمه كفارة المظله
وقائل ان الاله خصمه
والمقت والتقيح ان آله
او غضب الله عليه إن فعل
او كان في قطع الحقوق آلا
كذلك قيل لاعن البهائم
وقيل ما عدا اليهود ما بها
وحالف بحجج كثيره
قيل عليه فعلها لزوما
يصوم شهرين لكل واحد
وقيل للجميع شهران فقط
وقال بعض انه يتوب
وهذه مسئله مستوره
وما لصائم هنا افطار

اوزرت عمرا أو هجرت قطربا
أو أنه من عابد الاوثان^(١)
أو بالقرآن المحكم المنزل
لمن أتاه وبه يصاب
اذ قال قولاً فاحشا وغلظه
فأما تغليظه يلزمه
واللعن والحزى له من ربه
أو عاهد الله فخان ونكل
تغليظه صار له ما لا
مغلف وقيل غير لازم
مغلف معها أتى العبد بها
فعاقه عن فعلها الضروره
وقيل بل يجزيه ان يصوما
لو بلغت من الالوف الزائده
وقيل بل صوم ثلاث يشترط
وما عليه بعدها وجوب
تبذل للتائب من ضروره
وان يكن ألجاء الاضطرار

(١) كذا في الاصل ولعل الصواب « من ساكني » و « من »

لأنها عقوبة المقلظه تناسب التشديد فيما غلظه
ويجزء الاطعام معها شاء أو شاء الاعتاق أو الاعطاء
وصائم أربعة تماما عن اليمينين فلا ملاما
وبعضهم قد قل حتى يفصلا بنية بينهما ويعزلا
ومن عليه عشر كفارات جميعها تكون مرسلات
قليل له ان يعقد الصياما عنهن شهراً كله تماما
وهكذا يجوز ان يفرقا صيامها او يطعمن او يعتقا
كل ثلاثة من الايام على حياها من الصيام
ولا يفرق الثلاث أبدا كيلا يكون أهل التعددا
والله يغفر الذنوب مطلقا لنا وللأخوان ممن اتقى

تم الجزء الاول من جوهر النظام

وهو جزء الاديان ويليهِ إن

شاء الله الجزء الثاني

منه وهو جزء

الاحكام

الجزء الثاني

من كتاب

جوهر النظام في علم الأديان والأحكام

تأليف

المعلم الإمام الشيخ

عبد الله بن محمد السالمى

(الطبعة الاولى)

١٣٤٢ هـ

كتاب الاطعمة

باب أحكام صنوف الحيوانات

وقد أحل الله الطيبات فطيب المأكول والمشروب وإنما يحرم منه الضرر والدم والميتة والخنزير وهي من السباع ذات الناب وذات مخلب من الطيور عن قتل نحلة وقتل الصرد ونهيه عن قتلن دلا إذلا سبيل ابدأ لا كاله وسائر الطيور كالحمام والحشرات من ذوات الدم والخيول والبغال والحمير والله قد قال لتركبوها قلت كذاك ذكر الركوبا وذكر المأكول منها أيضا وإنما يذكر وصف الاغلب

فضلا . وحرم الحبثات محل ليس به من حوب والنجس الخبيث ثم للسكر والضاريات الوحش والطيور كالأسد والفهود والثئاب كالباز والعقاب والنسور ننهى وقتل ضفدع وصفرد بان ذاك لا يحل أكلا إلا طريق ذبحه وقتله ليس به شيء من الحرام وغيره مكروهة في الحكم في لحمها خلا فهم مذكور وزينة ما قال تأكلوها في صفة الانعام والمشروبا فذكر بعض لا يتناقى بعضا وذكره لا ينفي ما لم يغلب

وهذه الانعام حل مطلقا وكل واحد اذا ما نفرا خنزيرة قد نتجت عناسا لكنها تحبس كالجلال له لو ان شاة نتجت خنزيرا والصيد منه الحمر الوحشية قصيرة الاذنان والظهور وفي عمان ليس شيء منها بل بينها توجد والاحياء قيل ومنه ضبع وتعلب والضبع ايضا جائز حلالا والخلف في الغيلم قيل يرى فلا يحل في المقال الاول واغلب الحالين بعض ذكرا. لكنني اقول مهما وجدت وان تكن ميتة في البحر وما الكلاب عندنا حلال لانها من السباع الضارية كذاك ايضا لبن الكلاب واتي من ذاك في عجاب

ان ذكيت والصيد معها لحقا ذكاته بالرعي ممن كبرا فاكلها حل لمن قد ذاقا ليستطيع اكلها الاكالة كان جراما اكله محجورا وهي التي توجد في البرية ولونها السواد في المأثور فيما روى لي من سألت عنها قد قاله بعض أولى الدكا، فاكله في ذا المقال طيب وبعضهم لم يدبر فيه القالا وقال بعض من صيود البحر ميتتها وجائز فيها يلي وهو من الحق على من القرا ميتة في البر حتما القيت فحكها كحكم ميت بحري ولا السناير كما يقال وبعضهم احلها علانية ان لم يكن قد مس للاهاب ولست أدري اصل هذا الباب

لم ينجس الجلد لشيء فيه من ذاته لكن لما يأتيه
تلك الرطوبات التي في اللحم أهلت الجلد لهذا الحكم
كيف يحل أصل هذا النجس مع حرام فرعه للنجس
هذا من التناقض المعقول لا يستقيم قط في العقول
وكما كان به انتفاع محلا فجائز يباع
وان يكن محرما فلا يحل لانه من الحرام متقل
فلا يجوز البيع للقرود ولا الاقاعي ولا الاسود
وهكذا في سائر السباع وامهات السم كالاقاعي
وبيعك السنور قيل حل لنفعه وقيل لا يحل
كذلك الثعلب فيه اختلافا فيبيعه على مقال سلفا
وقيل ان بيعه حرام بائعه تلحقه الآثام
وهو مقال من لاأكله منع وفي مقام الاختلاف متسع

باب الاصطياد

والاصطياد مرة بالشبك وتارة بالرمي عند الفرك
وتارة بالكلب والعقاب معللات وصف الاكتساب
يمثل الامر اذا أمرته وينتهي عنه اذا نهيته
لا يأكل الصيد ومهما أكلا منه فانه حرام حظلا
لانه لنفسه قد صادا بنهشه قد بلغ المراد
وان يكن علمه المجوسي فصيده من جملة النجوس

وان يكن صاد المجوسى يوما
فصيده وذبحه سواء
ويذكر المسلم اسم ربه
وهى ذكاته اذا ما ماتا
وما رمى بيندق لا يؤكل
ومن رمى صيداً وقد اوهاه
وعاقه الموت برمي الثاني
لانه يرميه قد قتله
وقيل فى الصيد اذا ما وقعا
فهو لمن يصيده من بعد
وان يكن لم ينطلق من الشبك
فالظبي إن كان به جبال
لانه علامة الامساك
كذلك الدجاج مهما احتملا
وحكمه ان كان فى الصحارى
وكرهوا بان تصاد الحايمة
فى حال شرب كان أو منام
وقيل اخراج فروخ الطير

بكلب مسلم يكون حرما
ولا تحل هذه الاشياء
فى رمي سهمه ووس كلبه^(١)
من قبله ولا يقول قاتا
ما لم يذك وكذاك الجنل
وبعد ذاك غيره رماه
فطالب الاخير بالضمان
وهو مال غيره قد حصله
فى شبك ثم له قد قطعاً
لانه صيد هناك يعدو
فذاك محكوم به لمن شبك
لو كان بالصحراء لا حلال
مرجه يكون للشباك
ففى القرى يكون مما أهلا
حكم باقى الصيد فى القفار
على المياه وكذاك النايمة
ولا نرى ذاك من الحرام
حل وما فى فعله من خير

(١) قوله ووس كلبه أى لغرائه . يقال وس الكلب يوسه
اذا أغراه بالصيد ونحوه . اهـ (حاشية فى الاصل)

وذاك رزق ساقه موله ان عف عنه فهو ما أولاه
وقاتل لكلب صيد يغرم لاهله كئل ما يقوم
لانه قد فوت انتفاعه فالغرم لازم لما اضاعه

باب الذباج

والحيوان نعمة المنان جاد به الرحمن للانسان
يركبه ويأكلن لحمه ويشربن دمه ودسمه
ويلبسن شعره وجلده ويرعين جلده ما عنده
فهو أثاث البيت عند الحاضر وهو وعاء الزاد للمسافر
ولا يحمل أكله الا اذا ذكاه حتى يذهب منه الاذى
وحيوان البحر حل ميتته فالاصطياد نفسه تزكيت
فهو الطهور ماؤه والحل ميتته صح بهذا النقل
والسمك الطافي ارى النيبا عنه نهى فكن له ايبا
وهو الذي قد صار فوق البحر ذانن والتهى لا لبحر
ثم الذكاة تشمل الذباجا والنحر والري معا صراحا
وذا اصطياد بالجوارح التي قد علمت وهي التي قد مرت
وكل واحد له موضوع فالنحر في البدن هو المشروع
وذاك في لبنها تماما على ثلاث تنحرن قياما
ان وجبت جنوبها اي وقعت في الارض سلخت وبعد قطعت
والنحر والذبج معا في البقر والذبج منطوق به في السور

وسائر الانعام والبهائم
والذبيح في الجيد بطول الرقبه
ولا يحل قطع كل الراس
ولا يجوز الذبيح من قفاها
وان تكن شريطة لم يقطعا
لانها ذبيحة الشيطان
فذبحت من واحد اجزاها
وذابح بهيمة مقموطه
فانها في الحكم ليس تحرم
وذابح طيرآله قد أمسكا
فجائز لانه قد قصدا
وذابح طيراً وقد رماه
وذابح بعمدية مسمومه
لانه قد قيل ان السما
تذبحها بهذا الحديد القاطع
كذا الحجارة التى تقرىها
وكرهوا ذلك بالبحين
ولا يجوز الذبيح بالزجاج
كذلك بالزروس والاطفار
وهكذا شفرافة النخيل

يكون فيها الذبيح عين اللازم
بقطع اوداج وقطع العصبه
وما به على الخطأ من باس
وكل من يفعله القفاها
حلقومها فاكل ذاك منعاً
والشاة ان كان لها راسان
ان كان موتهما به يفشاها
بجبلها وهى به مربوطه
وتركها فيما اراه اسلم
خوف اضطراب منه أو ان يهلكا
معنى صحيحا ما اراد الاعتدا
في النار حيا حرمه يغشاه
فهى حرام عندنا مذمومه
لقتلها عونا فصارت حرما
ونحوه من كل جنس قاطع
وهى الصرايخ لمن يروىها
والذهب المعروف باسم العين
ولا يعود جاء في المنهاج
وتلك حالة عن الكفار
قال فلا تؤكل في ذا القيل

وذبحه بمديّة لم تغسل
 ولا أراه لازماً والمصطفى
 بحربة واحدة ما ذكرا
 يذبحها مستقبلاً للقبلة
 وأكلها ليس به من باس
 ويستحب باليمين الذبح
 يذكر اسم الله في التذكية
 وكل إسم كان للاله
 من قال عند ذبحه سبحانا
 لا ينفع الذكر على الذبيحة
 الا اذا واطى للذكر الباري
 وليس يجزى ذابحاً شاتين
 وذابح ولم يسم تحرم
 وأمر سواء يذبحن له
 فانه يأكلها إن شاماً
 وغاصب وسارق قد سرقا
 في ذلك اختلاف أهل العلم
 فقيل جائز وقيل يحرم
 وبعضهم شدد في المسروقة
 وتذبح اليهود والنصارى

فيه اختلاف العلماء الاول
 قد نحر البدن مراراً فاعرفا
 بأنه غسلها إذ نحرا
 وغيره يخالف لسنة
 لو كان في ذلك خلاف الناس
 وبالشمال ذبحه يصح
 بلغة العرب وبالهندية
 يصح ذكره بلا اشتباه
 ربي كفاه كيف ما قد كانا
 الا من الذابح خذ تعصريحه
 سواء أجزاه بلا انكار
 ان سم في الاولى من الثنتين
 وان تكن لغيره يغرم
 فأمر للأمور خلا يكفله
 لانه يذبحها قد جاءا
 بهيمة ذبحها وانطلقا
 وهل يجوز أكل هذا اللحم
 وفي الجميع ضامن فيغرم
 لكنتى لست أرى تغريقه
 ان ذكروا اسم ربنا جهاراً

ولا يجوز من ذوى الاوثان
 وكل مرتد عن الاسلام
 والذبح قيل جائز من صابى
 وأخرى الانسان مثل الاعجم
 لانه لا يستطيع الذكرا
 وجائز ذبيحة العيان
 وهكذا من جنب اذا ذبح
 وذبيحة السكران ليس تؤكل
 لان ذبحه كنهش السبع
 وموضع الذباح يفسلنا
 كذاك قيل والاله اعلم
 وقد مضى في آخر التيمم
 ونفخها يسلمخ الاله بابا
 لكن عليه يخبرن من شرى
 لانها بنفخة تكون
 ان وجدت في بطنها سخال
 لانها تابعة لامها
 وان تكن ذبحتها وانطلقت
 فقيل لا تؤكل اذ لا تدري
 لعل غير الذبح قد لاقاها
 ولا المجوس أعبد النيران
 ذبأحه حتما من الحرام
 لانهم قيل ذوو كتاب
 ذبأحهم قيل من المحرم
 وترك ذاك يورثن الحجرأ
 ان احسنوا وذبيحة العريان
 لان شرط الطهر فيه ماوضح
 وهو الذى من سكره لا يعقل
 هما سواء كله لم يشرع
 ان لم يجد ماء ييممنا
 وليرم منها كل مامست الدم
 بحث له يشتاق ذو التعلم
 لاغيره قد قيل ان يعابا
 بفعله كيلا يكون غرأ
 مبيضة كلها السمين
 ميتة فاكلها حلال
 ذكأها ذكأها في حكمها
 وضما الظلام ثم لحقت
 ماذا اصأها بذاك الستر
 وذاك ان ميتة يلقأها

وقيل لا يؤكل لحم حمله ذو الشرك واختفى لثلابيده
وذاك من معاني الاحتياط ويدخن تحت الاستنباط

باب منافع الحيوانات ومضارها

والحيوان لا تنفع خلقا ومنه ما يكون ضرا يتقى
لحكمة يكون ذاك الضرر وحكم الاله لا تنحصر
لكننا نؤمر بالذئب فنتقل الحيات والافاعي
وكل مؤذ للانام فاقتل ولا تنحف في الله لوم العذل
وقاتل الحية في الآثار كقاتل شخصا من الكفار
وانها فرض على من قدرا يلزم من صادف أن لا يدبرا
وتارك القتل لخوف النار يوجب تركه عذاب النار
من قال لا أقتلها بنير أجر فما في قوله من خير
ويعطى أجر مثله وإن طلب زيادة فالحلف فيها قدوجب
فقتل لا يزداد فوق الثلث وإن وعدته بذلك البذل
وقيل من بزائد قد أجرا يلزم إن كان غنيا موسرا
وماعلى الفقير شيئا يلزم وترك أخذ الاجر رأسا أسلم
وحرقها بالنار إن تعذرا سواء لا بأس به فيما نرى
كذلك الديان والعقارب وكل مؤذ وهو قول صائب
ولا يجوز الحرق بالنيران للقل والجراد والصبيان
لأنها عذاب رب الخلق وليس للعباد نفس الحرق

لكن له أن يشوي الجرادا وليس ذاك أبداً تعذيب
ورميك القمل اذا ما كانا في قتله الطاعة قيل تحسب
قتل الكلاب عبث عنه زجر إلا لصيد يقتى أو ضرع
فهذه ثلاثة لا تقتل وجائز قتل الكلاب السود
ويعقر السنور إن أضرا ويرجع الامر الى أربابه
وعقره تقلم الاظفار وان قتله لدى أقرب
وما لأهله به منافع وجائز لرجل أن يطعما
إن لم يكن يحبسه عن ربه ورجل كان له حمار
أطلقه في موضع وعقرا وهكذا رب البجاج يؤمر
وإن يكن أفسد حرثا ضمنا وحبسه حل لرب الزرع

ان كان أكل لحمه أرادا لكنه للحميه تطيب
حيا أراه يافتي عصيانا ونبذه لهم قيل سبب
خير الورى وقيل بل به أمر وقيل مثل ذاك كلب الزرع
إذ نفع أهلها بهن يحصل بلا اختلاف عنهم موجود
على أناس كي يكف الضرا إن علموا فأنهم أولى به
منه لكي ما ينتفي الضرار من عقره الذي به يعذب
من بعد ما تقطع الاصابع هر سواه في مقال العلماء
بذاك والبعض يرى المنع به يعرفه بأنه عقار
يلزمه الضمان فيما ذكرنا بحبسه إن بان منه الضرر
صاحبه من بعد ما تعينا بعد امتناع ربه في الشرع

ويمنع البادى من المقام
 لحوف ضرها وأما الجرب
 إن أكل الكلب حروث الناس
 وإن يكن قد أكل الطعاما
 وكل من كان له جواز
 يدخل ماشاء من البهائم
 فر من المجذوم كالفرار
 ويمنع المجذوم في الاحكام
 ولا يمس الماء أعلى الناس
 والخلف في المجذور قيل يعزل
 قالوا فليس ذاك في الاحكام
 والموجبون عزله قاسوه
 والضر من ان زادت كذاك الاصبع
 ولا يجوز عند غير الضرر
 لا بأس أن تخصى فحول الفم
 وذلك يكره للجمال
 كذلك ان خصى السنور
 كسر جناح الطير ان يطيرا
 وقابض طيرا يقال يمنع
 والهيس بالخير والجمال
 حبال زرع الناس بالاغنام
 تمنع من خلط مالم يحرب
 فما على أربابه من باس
 فغرمه يلزمهم تماما
 في أرض قوم فله أجازوا
 وغيرها وهو له كاللازم
 من أسد يوجد في البراري
 مجالس الخلق من الانام
 لو كان في النهر لخوف الباس
 وقال قوم انه لا يعزل
 مساويا لصاحب الجذام
 عليه والكل له وجوه
 لخوف ضر جائز أن تقلع
 قيل ومن يفعله لم يعذر
 وفيه تكريه يقال فاعلم
 والخيل والحمر بلا جدال
 جوازه عن بعضهم مذكور
 لاعبث حل فكن خبيرا
 ارشاله لأشكه ما يزرع
 والزرع كله من الحلال

لأنها مخلوقة للنفع وجائز أن يركبوا على البقر والضرب فيدوسها لا يصلح وكل من قد يملك البهائم يجبر أن يبيعها كئيل وامرأة قد دخلت نار لظى قد ربطتها والطعام منعت ولم تدعها من خشاش الارض انظر اخي تعرف المعاصي فان اطاعت ما به من منع ويحملوا ان رغبوا بلا ضرر لأنها برأسها تسبح ولم يكن بالعدل فيها قائما جبر طلاق امرأة من يعل بهرة اخبرني من قد مضى عنها فما اقبل ما قد صنعت تأكل عند طولها والمرض بأنها مهلكة للعاصي

باب الاشربة

ثم الشراب منه ما قد حجبوا كذاك ما يضر مثل السم فالحذر أصل المسكرات مطلقا والسم أصل أمهات الضرر ومن هنا اختلافهم في الزئبق لانه قيل من السموم والسم قيل يبعه محجور وقيل في الحذر اذا ما حولا يحل شربه وذاك خل وهو الذي قد صار خرا مسكرا فانه محرم في الحكم وكل مسكر بها قد ألحقا فكل ضرر مثله فاعتبر محل وقيل لا فلتق ونافع لمرض معلوم لمن يقال ضرره محذور خلا بما عن عينه تحولا وقال قوم فيه لا يحل

وكل ما استعمل للشراب من التبيذ يلتقى في الالهاب
 لافي مزقت ولا في الجر ولا جنوع ثقت بالنقر
 ولا بقرعة لان ماذكر يخاف منه السكر عند المعتبر
 ومن هنا نهى النبي عنه وماهاك عنه فاحفرنه
 ينبذ في جلود تلك الشاء لافي جلود الباقر الكحلاء
 ولا الجلال اذ بهذا يسرع له الفساد اذ به قد يوضع
 فهو نظير الجر في الوجود ومثله مضاعف الجلود
 والخل لا بأس به في الجر لانه يراد لا للسكر
 فيلقى فيه الملح عند صنته وذاك شيء مالح لشده
 وقيل ما لوقت من حد الا اذا طاب كذاك عندي
 وان عوته فورة يميل الى سكونها وبعد يؤكل
 وان يكن زاد على ما طلبا منه وصار مسكراً وانقلبا
 يعالج ذلك الاسكرا حتى يرى الاسكار عنه سارا
 ويبقى من بعد حللا مابه بأس على وفق مراد ربه
 والبنج والافيون ثم التبن محرمات شربها مستهجن
 لانها معروفة بالسكر قالسكر في الوصف زوال الفكر
 وهو تغير على العقل طرا فعد ما احدث ذاك مسكرا
 فقول من خالفنا في المذهب في التبن الخبيث لم يصوب
 قال بانه مرقد ولا يسكر قلت اذهب التعقلا
 والغرض المشروع من ذالالباب حفظ عقولنا من الذهاب

لو لم يصح سكره لكانا
فثاثة وبعدها عشرونا
يصفر اللون ينتن الفم
ويورث السل مع الوباء
ويورث الجذام ثم البرصا
يفتر الشهوة في الجماع
بعدها طرا يضيق الحال
وحرما أيضا لاجل الضرر
كذلك النورة وهي حجر
وقيل بيع للموميا حرام
وعلاوا ذلك بالنجاسة
وفي اليهودى اذا ما غسا
فانه يجبر ان يغرم ما
قيل وهل يباع ذاك السمن
وقهوة البن التي تستعمل
قد ورد التحريم في الآثار
ولهم في ذلك اعتبار
وذاك ان السفهاء جعلوا
فاستعملوها في مقام اللهو
يدار كاسها ككاس الخمر

محرم لضره عيانا
من علل في ذاك يذكرونا
يسود الاضراس أيضا فاعلما
ويحرق الكبد من الاحشاء
ومن له يشرب ربه عصا
ومحو هذا في سائر الانواع
ويكتفي ببعضها العقال
أكل التراب ثم أكل الحجر
فزادها التحريق معنى يجبر
ولست أدريه فلا ملام
يعرف ذاك من درى أساسه
يديه في السمن له قد نجسا
ضيعه لربه وحرما
علي اليهود فيه خلف بين
فيها خلاف العلماء ينقل
في ذاك عن ساداتنا الاخيار
تلوح في غرته الانوار
ذلك عادة عليها عولوا
مكان خمرهم بهذا النحو
وسميت باسمها في الذكر

كخمرة وقهوة وكأس
تشبهها منهم بشرب المسكر
ففس التشبه الحرام لاسوى
لله ما أطول ذلك النظرا
وبعد ان طال الزمان واختفى
قام أناس ما دروا بالاصل
وذلك حيث اندرس التشبه
ورب شئ يحرم بوصف
له نظائر من الاحكام

في هيئة سائفة للحاسي
وهي أمور منعها لم ينكر
فذا هو المانع لانفس الهوى
في قطع مادة الفساد ان طرا
مراد ما عاناه من قد سلفا
يستبعدون قول غير الحل
وصار وجه الحل فيها أوجه
وينتفى المنع بنفي الوصف
يفوت حصرها الى التام

كتاب النكاح

ثم النكاح سنة المختار
ان كنت من اخواننا تزوج
ان النكاح يكسرن النظرا
وشهوة الجماع أقوى شهوة
وقته الناس على الازمان
فكم صريع لغواني قتل
تقوده شهوته فيطعم
ياعجبا من هذه الاحوال
من استطاع ان يعيش عزبا

والمرسلين صفوة الابوار
لتحرز الدين من التعوج
ويحفظن الفرج عما حذرا
وكسرها يحتاج أعلى قوة
أكثرها من شهوة النسوان
وكان بالنفس شحيحا بخلا
في امرأة وهو عليها يصرع
أين العقول معشر الرجال
فذلك الفوز له قد وجبا

قد استراح من معاناة النسا
وهي طريقة المسيح قد وفا
فمات عن تسع وحث امته
ولهم بذا الزواج أربع
ومن رأي بزوجة غناء
وليس كالا كل اذا ما شبعنا
لانه نوع من الاسراف
لكنه يمنع ان يزيدا
في آية من الكتاب وارده
كذلك أو ما ملكت ايمانكم
لله ما اكرم هذا الشرعا
أرشدنا لاحسن المرشد
وارتاج من قول لعل وعسا
بها ولكن غيرها للمصطفى
علي الزواج كي يصيبوا سنته
وبالتسري كيف شاء وأجمعوا
يجوز ان يزيد مهما شاء
فأكله من بعد ذلك منعنا
وكثرة التزويج للعفاف
ان خاف ان يعوج او يحمدا
ان ختم الا تعدلوا فواحدة
ان ختم التضييع في احراركم
وما آمنه علينا نفعنا
ودلنا لاسلم المقاصد

باب المرأة

التي يرغب في تكاثرها

وزوجة المؤمن في دنياه
وان يكن جملة فالأخرى
كذلك قال وهو عندى غلط
وذلك في الأزواج اذ تعاقبوا
أما الفتى مع جملة الزوجات
وزوجه قد قيل في أخراه
زوجته وهي بذلك أخرى
لانه في البعل هذا يضبط
في زوجة يجوز تلك العاقب
فهي له في غرف الجنات

نبينا زوجاته في الدنيا جميعها زوجاته في الحسنى
 وهن أمهات المؤمنين تحريمها عليهم يقينا
 وهي له من الخصوصيات وكل له في ذلك من صفات
 وتنكح المرأة للجمال ودينها أو حسب أو مال
 نور على نور إذا ما كانا دين ومال ونجمال بانا
 وإن ظفرت بذوات الدين فإنها بركة اليمين
 وانكح إذا ما شئت كعوبا ضاحكة مضحكة لعوبا
 ولودة وهي التي تأهلت للنسل لا عن وقته ترحلت
 سودا ولودا خير من حسناء عقيمة لو نالت السماء
 واحذر نكاح من تراها هندره قصيرة ذميمة ولهبره
 طويلة مهزولة وشبهه بذية زرقا أتت منمره
 كذلك أيضا فاحذر الغضوبا قطوبة وجانب الرقوبا
 وهي التي تراقب الماتا لتأخذ المال إذا ما فاتا
 كذا لفوتا قلبها قد طارا معلق عنك بمن قد سارا
 قد طلقت أو مات عنها بعلا يلفتها عن الضجيع نسلها
 واحذر عجوزا طعنت في السن فإنها الموت بدون طعن
 كأنها الضجيع مع الاقبال وآلة حذباء في المشال
 وكلما ذكرته ارشاد لما به . يفتنع العباد
 والله قد اباح ان تزوجا من الايامي فافهم الحجبجا
 يقال أيم لذات الحذر من ثيب عزباء أو من بكر

باب المرأة التي لا يجوز نكاحها

وتحرم من النساء الام وخالة وعمة اخت الاب والاختوات وبنات الاخوة وبنته وبنت ابنه معا وبنت زوجة اذا ما دخلا وما علا من ذلك او ماسفلا وهي الختونة التي قد ذكروا وزوجة الاب وزوجة الولد والجمع بين الاخوات حرما ان الرضاع ملحق بالنسب ومن زنا بها عليه يحرم وهكذا بناتها قياما وهكذا التي زنا أبوه قيل ولو زنا بها من بعد قلنها بذلك الزناء والجمع بين امرأة وامرأة وهكذا زوج الفتى وابنته وقيل بل تكره والبعض يرى وأصلها وفرعها للمم وجدة ان تبعدن او تقرب الى اقراض هذه المرتبة وكل ما من تين قد تفروعا بامها والام لو لم يدخلها فكله محرم قد حظلا وهي التي بالصهر قد تفسر فكله محرم على الابد ومثله حكم الرضاع فاعلموا في حكمه قد صح من قول النبي نكاحها والامهات تحرم على ربائب له قد قاسا بها أو ابنه فجنبوه تزوج بالأب أو بالولد حرم على الآباء والابناء ولها ليس به من حرمة من غيرها ظاهرة اباحته بأن هذا الفعل منه حجرا

والحرم في نكاح المشركات
فانه تزويجها حلال
وان تكن حربية فيمتنع
وان تكن ذمية قد ملكت
قاتها والسامريات معا
كذا المجوسيات أيضا فاعلم
ويشترط المسلم ان تزوجا
تفصل عنها الحيض فالحنابه
ولا تعلقن عليها صفا
فهذه من أصلها الى انتها
وبعض ذاك يقتضي استحبابا
والجمع ما بين بنات العم
والقول بالجواز للجمهور
بل جابر يكرهه تخوفا
لأنجمع المرأة عند الخاله
تريكة الاجداد فافهم مني
والحل في تريكة الريب
وقال قوم انه مكروه
وكرهوا زوجة زوج الام
حليلة الخال لابن الاخت

لمسلم الا الكتابيات
وذلك في الصلح على ما قالوا
لانما السبي لها يوما شرع
تزويجها مثل التي قد أشركت
والصابئيات حرام منعا
فكل ذا محرم للمسلم
من الكتابيات شرطا ألبجا
وتأخذ الشعر للاستطابه
وتترك الخنزير لو تلحها
أخرجها أولو العقول فالتهمي
وبعضه قد يبلغ الإيجابا
فيه خلاف عندهم في الحكم
والمنع لا يفضى الى المحجور
من القطيعة التي قد وصفا
أو عمة ولا أري حلاله
نكاحها حرم على ابن الابن
قد قال قوم فيه بالتصويب
وذلك عندهم هو التنزيه
بغير تحريم لها في الحكم
حل وباتكره فيها أنقى

وأُم ابنة من الرضاع
وملأه المسلمون حسنا
فضلا من الله لهذي الامة
وانه لم يك بعد أحدا
لم يجتمع قط على ضلال
جائزة عندي بالاجماع
فهو يكون دائما مستحسنا
لأنهم أهل الهدى والفتنة
قط نبي فرزقنا ذا الهدى
فالحمد لله لهذا الحال

باب عقد التزويج وشروطه

وان رغبت في فتاة تخطب
فخطبة المرء على ماخطبها
كذلك لا يساومن في سومه
صح عن المختار هذا الحكم
ووصفوا المخاطب بالايامن
فخطبة الكافر والمصر
لان كفره افاد البغضا
هذا الذي نفهمه من قالمهم
فانهم كانوا أولى تصلب
وحيث أن الانقلاب شاهر
فناخذن من الحديث الظاهرا
لانه داعية التقاطع
وحيث ماتمت أمور الخطبة
فدعها حتى يتركن من يخطب
أخوه بالتحريم فيه انقلبنا
اذ ذاك داعي بغضه ولومه
فاستخرج الحكمة منه الفهم
لانه أخوه في الاديان
لا تقتضي الوصف بهذا الحجر
فهجره في الشرع حتما يرضى
وهو صواب ظاهر في حالهم
وغيرهم ينعت بالثقل
في ذا الزمان فالصواب ظاهر
ونمى الخالين منعا شاهرا
فيفشلوا بذنا عن المدافع
فقم هناك لتقام العقدة

وشرطه العقد بلفظ يفهم
 يفهمه الولي والزوج معا
 زوجت أو أنكحت أو ملكت
 وفي الحيض والتفاس يعقد
 لانها في عدة لا يخرج
 وينظر العاقد في السمين
 وجائز تقيله وشبهه
 والخلف في الصبا وفي الجنون
 واذكر زواج المصطفى لابنة
 وقس على ذلك من لا يعقل
 ومثل ذلك أخرس وأعجم
 وقيل ان زوجها أبوها
 بل للقيمة يكون الغير
 فالعقل في حال الصبا صحيح
 للاب من قبل البلوغ الامر
 والجدان زوج بنت الولد
 وجائز تعلم التعبير
 وان تكن ستمه زوجا عندما
 ولا أراه لازما إذ فيه
 وتعلن مرادها والمعنى

منه المراد وبه يحكم
 والشاهدان وكذا من سمعا
 قد جوزوا والخلف في الخطبت
 والحل فيه باطل لا يعقد
 الا بوضع الحل حين يخرج
 بوطه الطهر من الخالين
 ونومه معها كذلك ضمه
 وعقده أقرب للمسنون
 صديقنا تعرف وجه السنة
 ان كان للصالح فيها يعمل
 والدين سهل ما به تأثم
 صبيحة لا غير يتلوها
 وقيل لكل اذا تغير
 حتى تحله فتستريح
 وبعد ذلك فاليها النكر
 فالخلف من تغييرها لم يوجد
 ان لم تكن قد تحسن التغيير
 تغيرن منه قيل لهما
 حكم بلفظ النفس والتمويه
 واللفظ قالب لذلك يعني

أناخذ القشر ونلقى القبا
 والخلف هل نجبر للمعاشرة
 واتى أقول تجبرنا
 وان تكن قد غيرت من بعد
 وان يكن قبل السخول الغير
 قد كان تزويجا وبالنقض انفسخ
 وهل تحمل بعد ذاك أمها
 وان يكن تزوج السكران
 وجدد التزويج حين عقلا
 خدعه في ذلك كيف انقلبا
 ويثبت الطلاق دون فكر
 وهل له المتعة في التزويج
 كانت مباحا أول الاسلام
 ومن أباحها يقول ما ثبت
 بآية للميراث عند الاكثر
 عن متعة النساء ولحم الحمر
 وشرطه الرضى من الزوجين
 وقيل بل اربعة الفرام
 وهو مقيس بنصاب القطع
 ونرتضيه ما رزقنا قلبا
 حال الصبا اذا أطاقت صاغره
 وذلك في الصلاح يحسبنا
 دخوله يمنحها بالنقد
 فلا لها شيء هناك يذكر
 فهو كريح هب حيننا ونفخ
 فقد جرى على الخلاف حكما
 فقد عرا تزويجه البطلان
 الا اذا بزوجه قد دخلا
 وذلك ان لمسكر قد شربا
 وهو عقوبة لهذا السكر
 بحالة كانت عن التحريم
 ونسخت في سائر الايام
 نسخ لها والحق أنه ثبت
 وفي حديث كان يوم خير
 نهى النبي المصطفى في الخبر
 وللمر لو كان بدينارين
 أقله لا دونها في اللازم
 لسارق وحده في الشرع

وما ارتشاه الابحسين فنا^(١) له حلال دون باقى الاوليا وان تزوجت بلا صداق وهبة الفروج لا تحلل وامرأة المصطفى قد وهبت خالصة من دون المؤمنين وقد نهى عن الشغار المصطفى وذلك ان كان بلا صداق وان يكن عند صداق عينوا وخلق الكرام لا يقبله واستأذن الفادة يستحب وتفصح الثيب عن هواها كذلك الضحك كذلك البكا لانه يمكنهما تقول وفي رضى القلب ثبوت العقد فما لها من بعده إنكار ولا يصح النكر دون نطق ومن اراد امرأة وترغب قيل له ذلك للتودد

من جملة الصداق يحسبنا أوضحه أهل العلوم الاتقيا فذلك الحرام باتفاق وهو من الزنا نوعا يجعل نفسا وذاك من خصوصه ثبت له ترى الفرق به مبينا وهو القياض بالنساء فاعرفا قالنهي للتحریم باتفاق فذلك التنزيه فيه بين لما به من حالة ترضاه ليظهر البغض ومن تحب وسكتة العنراء من رضاها حيث ترى للنكر منها مسلكا لست أريده فما العويل لو كان في النطق به لم تبد وعند ربى تظهر الاسرار وذلك من بعد ثبوت الحق عنه فهل له بذلك يكتب إن لم يكن يضرها في الجسد

ولا احله لمن لم يعرف
ثم الكتابة التي قد ذكرت
حادثه في جمعنا للمهود
والله قد أغنى العباد عنها
وحينما قل اليقين في الورى
يرون الانفعال منه علما
ومتعاطى العلم بالغيب
وهو من الكهانة المعلومه
كقوله في سارق قد اختفى
وقوله في مدنف مضطر
وهكذا من يصرع الانسيا
ينخبره عن حادث يسأله
وهكذا من يدعى شيطانه
وشاهدان لازم في العقد
وان آتي بشاهد نشاهد
واشهر الاقوال ليس يصلح
وفاعل لذلك فليجد
فشهرة النكاح قطعاً تطلب
وقوله بأنه في ذا الزمن
فما أبيع في زمان المصطفى

مقدار ما ينفع في التصرف
لا اعرف الوجه بها لوشهرت
وأصلها قد كان في اليهود
بأدعيات يستجاب منها
قاموا الزخرف لهم قد سطر
وهو لعمري الجهل مدلهما
فقم اليه مسرعا . وكذب
وحالهما بين الورى مذمومه
ادلکم عليه حيث انصرفا
ضرره في البيت أو في القفر
ويدخلن في جوفه جنيا
عنه فذا في المنع أيضا مثله
وكما ذكرته ككمانه
وباطل بدون هذا الحد
فلخلف قيل وارد في العاقد
والجمع من معنى الحديث يشرح
قيل للسحول عقده في عدد
وقيل بالدف عليه يضرب
يمنع لا أراه في رد السنن
فذلك المباح حتما قاعرا

وان يكن فروا عن التشبه
 فذاك أمر لا يعم غير من
 فمن عرفنا منه نفس الطرب
 اخفاؤه لو بالشهود يكره
 ومن هنا حث علي الولي
 وواجب اجابة الداعي الى
 وصفة الشهود أن يكونوا
 بلغ أحراراً ذوى اسلام
 ولا الصبي وكذلك المشرك
 وهكذا شهادة العيان
 وجائز أن يحضروا مع غيرهم
 وهكذا حضورهم في الرد
 هذا هو المراد من ذا المعنى
 كما يفيد ذاك لفظ الاصل
 وشاهدان شهدا لرجل
 وواحد يريدان تزويجا
 وان يقل والى زوجها
 والاصل قد أعجبه أن تطلب
 ثم الولي من جملة الحدود
 كرامة من ربنا تعالى

في ضربه بحال أهل السفه
 نواه بالقصد له إذ يضرب
 في ضربه قلنا له لا تضرب
 لما عليه من أمور تكره
 ولو بشاة عنده سليبه
 وليمة العرس فلا تهمل
 في العقل ليس بهم جنون
 فلا يجوز العبد في الاحكام
 شهادة الجميع ليس تسلك
 لا تقبلن قط في الاعيان
 لكى يصيبوا طرفا من خيرهم
 يجوز مثل ما مضى في العقد
 لا انه بالصبي قد يستغنى
 وهو مقال ماله من أصل
 وامرأة بانه لها ولي
 فلا نرى جوازه تخريجا
 فالحلف فيه هل لنا ثبته
 صحته من غيره لو غضبا
 فلا نكاح دونه للخود
 ومنة خص بها الرجالا

فهم على النساء قوامونا
ورغبة المرأة ليس تؤمن
من ها هنا لم يلزم الولىا
كئل بقال وكللجاء
وغير هؤلاء كل أكفا
في نسب وحسب وحال
والاب أولى من جميع العصبه
يزوج الاقرب ثم الاقرب
وان يزوج الولى الأبعد
وليس للارحام من ذا الباب
وقيل إن كان أخ من أم
وقيل بل جماعة الاسلام
أبو سعيد استحب الجمعا
وثابتان زوج الوصى
وصية التزويج لا تكون
وماعده من جميع الاوليا
وان يكن وكل في حياته
ليس له أن يامرّن سواه
وان يكن أقامه مقامه
وولد زوج أمه وقد

فضلا وهم لمن ينفقونا
في ذاك أن نجر ما يستهجن
تزوجها ان لم يكن مرضيا
وحائك والمولى في الاسلام
وقيل حتى يستوون وصفا
وهو بعيد ظاهر الحال
وبعد الولا بوصف المقربه
بحسب الميراث فيهم بحسب
فالخلف في ذلك عنهم يوجد
شئ سوى ما كان للاصحاب
زوجها أيضا لحال العدم
أولى بها في نظر الحكماء
بينهما وهو آثم نفعا
في قومها لو كره الولى
إلا من الوالد إذ يبين
ليس لهم في ذلك جعل الاوصيا
بأن يزوجن من بناته
يزوجن قافهن معناه
في ذاك فليعط له أحكامه
أنكر ذاك اخوة فلايرد

فلا ين في ذاك يقال أقدم
 وقيل بل إختها أولى بها
 وإن يكن ليس لها من أحد
 وإن يكن زوجها الغريب
 يفرق بينهم وقيل لا
 وبعضهم يراه مكروها فقط
 أن عدم الولي فالسلطان
 جماعة من طالبي الصلاح
 وما لهم ذلك حتى يشهدا
 أو أنه لها ولي وغاها
 وإنما لم تك عند بل
 فها هنا يصح أن يزوجوا
 وصح للامام معها رغبت
 والخلف في القاضي فقيل مثله
 ومن زنى بامرأة فلا يلي
 وهكذا لا يشهد النكاحا
 لكن في تزويجها يوكل

لكن أخوها عند هذا أكرم
 لأنهم من قومها وصلبها
 يلي الزواج فأمر البلد
 عن أمرها فذاك لا يطيب
 نسكت معها فعل النكاح
 لو كان بالولي أمرها ارتبط
 هو الولي وكذا الإخوان
 فيملكون العقد للنكاح
 عدلان أن ليس ولي وجدا
 بحيث كان أبعد الذهابا
 ولم تكن في عدة في الأهل
 لأنه قد استبان المنهج
 يزوجن نفسه وقد ثبت
 وقيل لا وهو صواب كله
 تزويجها في قولنا برجل
 لها ولا نعرفه مباحا
 من كان ما يعرف منها يجمل

باب الامور العارضة

على العقد بعد صحته

والعقد بعد ان يصح تعرض	عليه أحوال بها ينتقض
كالفسخ بالتغير والخيار	والخلع والايلاء والظهار
كذلك إذ يملكها أو يملكه	وملكه لها التسرى مسلكه
وملكها له ينافي حلها	فيخرجن أن يكون بملها
وكالزنا، الشاهر المعلوم	والارتداد المحض والتحریم
والموت والطلاق والكل له	في بابه بسط يريك حله
ونذكر الخيار بالآفات	كاعفل والرتق من العاهات
وكالجنون والجذام والبرص	فهذه بها الخيار قد يخص
والنخس أيضا وهو ريج الانف	قد فاح منها بخيث العرف
والعفل لحمة تسد الموضع	والرتق تلقاه به مرصعا
يحتاج أن يشق للإيلاج	وسنة تعمل للعلاج
والزوج أولى أن يعالجنا	والأم والاخت إذا أحسنا
وبعدهن سائر النساء	ممن يكن يحسن للدواء
وقيل إن برص الفتاة	يوجد في البنين والبنات
وهكذا الأحمر ثم الأسود	في النسل لو طال الزمان يوجد
فاختر لنفسك الجمال والشرف	فالعرق دساس رواه من سلف
والرتق مما أنكرته تحلف	بأنها لذك ليس تعرف

وامرأة غايطها والبول
 كذلك أيضا قيل حكم الختنى
 وبعضها أيضا معيب في الذكر
 كذلك العنين لكن ينتظر
 وخسة في البعل عيب قالوا
 والعبد والكافر والبعض يرى
 ورجل بالشرك قد تكلم
 لانه لم يقصد الكفر
 وامرأة قد شرطت خيارا
 ولا خيار للفتي بذلك
 وإن تكن قد شرطته لا إلى
 وهكذا لها الخيار إن نكح
 وبالدخول يبطل الخيار
 وإن يكن بغير علم منها
 تختار معها علمت وإن يكن
 وأمة إن اعتقت قد قила
 تختار لو كان الحليل حرا
 ولا خيار في التسرى قطعا
 وحررة تكون تحت عبد

من موضع تزويجها محظول
 وهو الذي لا ذكرا أو أنثى
 كذلك نخصى ومحبوب الذكر^(١)
 عاما لكي يعالجن ما فتر
 حجامه حياكة يقال
 لارد الا في الذي قد كفر
 جهلا فزوجه بذالم نحرما
 فحاله كمستحل أمر
 لمدة فجائز تختار
 لانما الشرط لها هناك
 وقت فإن شرطها قد بطلا
 بلا رضاها أمة بها منح
 إن علمت ولم يكن إنكار
 فحكمها لم يتحول عنها
 جامعها من بعد علم يطلن
 لها الخيار تترك الحليلا
 وقيل بل إن كان عبدا جرا
 لأنها ليست بزواج شرعا
 فيعتقن لا خيار عندي

وقال قوم بل لها الخيار
 وإن تكن مملوكة فلا لها
 وابن الزناء فيه قول لا يرد
 كذلك الاكلف لكن ان ختن
 وقيل بل يجددن العقدا
 ويقع الخيار بالافرنج
 وقيل لا خيار لكن يمنع
 وتحرم المرأة بالزناء
 أعنى بذلك الحيض إذ تعجلا
 وجابر ومسلم توقفا
 وإن يكن في دبر قد غلطا
 وهو عن الربيع أيضا حفظا
 وإن يكن عاينها حال الزنا
 وهكذا إن عاينته فاعلمها
 وهكذا ان شهد الشهود
 لانما الشهود أصل الحد
 والحد ان كان فذاك أقبح
 وامرأة بابن الحليل قد زنت
 فلا يحل معه المقام
 وتفتدى بما لها فلن أبي
 وتركه عندي هو المختار
 والبعل فاق ان يكون مثلها
 وقيل بل يرد لو كان عقد
 قبل النكاح فهو تزويج قن
 وذلك الاحوط حين عدا
 إن كان فيه أو بذات الفنج
 من وطئها لضرر قد يقع
 والوطء في الادبار والسماء
 صار الجزاء عكس ما تأملا
 كذلك الربيع أيضا فاعرفا
 فلا يحرمها ذاك الخطا
 يا حبذا من العلوم حفظا
 فانها تحرم منه فافطنا
 والسر من ذلك لم يحرمها
 لو لم تكن أقيمت الحدود
 والكشف هو السبب المعد
 لانه على الزناة أفضح
 أو بأبيه منه سرأ قد دنت
 لها ولو لم يظهر الاعلام
 فقيل تبعدن منه هربا

قلت وبالمهروب منه يظهر
وما لها أن تظهر البراءة
تقيم ثم تطلب الفخرانا
وما الصبي عندهم كالرجل
وإن تكن دانت لوطى الضبع
وامرأة جامعها انسان
وبعد لما علمته أنكرت
فلأرى يلزمه التصديق
وجائز بمسكها في حكننا
ومن يكن قد واعد الخليله
جامعها بنية الزنا
ومن له من النساء جاره
إذا أتى زوجته وذكرها
فالخلف في زوجته قد ذكرا
وإن تكن قد وطئت بالقهر
بل جائز له بأن بمسكها
حتى تحيض بعد ذلك النكد
وان أقر الزوج بالزنا
وبعضهم قال يكذب نفسه
وقيل لا يحرم لو لم يكذب

بأنها الناشز والمستكبر
من نفسها فلا أرى آراءه
من ربهها وتحذر النيرانا
ففرجه كاصبع منه اجعل
ونحوه فعلى حرام فاسمع
نظنه حليها فلان
عليه والزوج به قد أخبرت
لها وان صدق لا يضيق
لان هذا لم يكن مثل الزنا
فاحشة جاءته بالخليله
فالخلف في تحريم تلك جائى
جيلة فاجرة مكاره
جارتها لما أشتهاها نشرها
والفعل في الكل حرام حجرا
فليس كالزنا في ذا الامر
لكنه يؤمر أن يتركها
كى لا يشاركوه في نفس الولد
مع زوجة محرم في الاقناء
قبل الجماع ثم يمسك عرسه
وهو مقال سائغ في المذهب

وان تكن قد سألته يوما
قال نعم ذلك ايام الصبا
وان رماها بالزنا يستغفر
وأبهم من قولهم ^(١) يتوب
وان يكن الى الامام رفعا
وان تكن قد رفعت عليه
وحكمه فصله عز وجل
ورجلا رأى فتاة تركب
يريد أن يأخذها فالحلف في
وان يكن جامع اجنيبه
بعض يرى الاخذ لها حلالا
وامرأة قد ادعاها اثنان
ف قيل لها كم باتفاق
وجائز يستأنف التزويج
عن الزنا وهو يراه لوما
فقيل لا بأس بذلك وجبا
وهكذا اذا رمت تستغفر
مقامه مع خله يطيب
يحدها لفضله إذ وقع
فبأبه لعانها ^(٢) لديه
في سورة النور بصدرها نزل
شيئا من الضباع ثم يرغب
جوازها والحق في التعنف
بخطأ فالحلف في القضية
من بعده وقال فاس لا لا
وليس للجميع من بيان
أن يحجر الكل على الطلاق
بمن تشا ومابه تحريم

(١) كذا في الاصل ولعل الصواب « من قوله » مصحح
(٢) قوله « قد رفعت عليه الخ » يعني ان قذف الزوج
زوجته ورفعت ذلك الى الامام فان باب حكمها اللعان إن لم
يكن عند الزوج أربعة شهود لاعن بينهما وان كان عنده شهود
أقيم الحد عليها — حاشية في الاصل

باب ما يباح بصحيح العقد

ويستباح بصحيح العقد من ذلك الجماع وهو أعلى والمس في الكتاب فالجماع فعند الشافعي في الملامسة يقول ان ذاك نفس المس ولا ترى ذاك من الصواب ادخاله في فيها مباح بل تحرم من زوجة الانسان وجعلوه مثل وطئ الدبر هب ان ذاك فعليه محرم وجائز يجامع الزوجات ويفسلن بعدهن غسلا أنفع للعود اذا ما عادا وجعله في ابطها لينزلا والراجح الجواز اذ لم يكن وهي حرته ولا يمتنع وينبغي ينظرها إن سبقا وليس واجبا ولكن يندب ما كان ممنوعا له في الحد مراده به يكون حلا مذهبا المختار لا الاجماع قول سوى مقالة الاشواصة فيوجب الوضوء نفس المس ان الكنا من شيمة الاعراب وقيل ان ذاك لا يباح بذلك الفعل على الا زمان وذا القياس فاسد في النظر فما الدليل ان زوجا تحرم أو زوجة يجيئها مرات والاستنجاء بينهما أولى ونفع أكل التين أيضا زادا فيه اختلاف العلماء نقلا كهايث بكفه المستهجن مما عدا العجز هنالك موضع انزاله يوما الى أن تلحقا وهو الى الحب ليسها أقرب

وجائز جماعها في النهر	في حال الاغتسال تحت الستر
وقر رجال صولة لا تنفر	كصولة الشجاع حين تبدر
ياحبذا من بالخلال كسرا	صوله وضده قد خسرا
ياشهوة أعقبت الحسرا	وأورثت صاحبها النيرانا
أنت لعمر الله فتنة الوري	وأنت فيهم أشد خطرا
ومن لافخاذ النساء تعودا	فذاك لا يفلح عندي أبدا
ماء الحياة صب في الارحام	من هاهنا يضر بالاجسام
هو نور عينيك ومخ الساق	فكن له محافظا وواق
وفي العجوز ضر هذا أعظم	جماعها سم رماه الارقم
وهكذا يضر حال الامتلا	فجنين نفسك هذاك البلا
إن جهل الشبان هذا الضرا	يدرونه اذا الشباب مرا
واتي من ذاك في انهماك	يارب سلمني من الهلاك

باب الصداق

والصدقات نحلة النساء	لكنها واجبة الاداء
يدفعها الزوج الى زوجته	وتخرجن بذلك من ذمته
وإن يكن قد قبض الوليا	بأمرها كان اذا مقضيا
وإن يكن بغير أمر ضمنا	الا اذا وصوله يتقنا
والخلف في ضمانه ان دفعا	الى أيها مهرها قد رفعا
وإن تكن صبية فسلمه	لها فأثقلت قيل غرمة

وقيل لا وذاك ان أخبرها
 وضمن ان لم يخبرها
 والزواج بالنكاح أولى وهو من
 وعفوه المذكور في الكتاب
 وعفوه عن اسقاط لما
 وذاك نصف المهر والنصف يجب
 وبعد ما أرخى الحجاب ان جحد
 وقبل أن يرخى الحجاب يقبل
 وهكذا يقبل قوله اذا
 وفي النفاس ونهار الصوم
 قالتها ان ادعت إماما
 وقبل أن يدفع مهرها فلا
 وإن تكن قد مكنته يوما
 ويبقى مهرها عليه ديناً
 وإن تكن لنفسها قد منعت
 وأعسر الزوج يؤجلنا
 وهي من الترائم المعدودة
 فائة عندهم عن عشرة
 وهكذا الى انقضاء ستة
 وبعدها تجرى عليه النفقة

بأن ذاك هو ما أمهرها
 فيغرم بالقطع ذاك عنها
 بيده عقد النكاح فاعلمن
 مزیده عن قدر الايجاب
 قد كان بالعقد عليه لزماً
 عليه بالدخول حين يقترب
 فقولها يكون هو المتمسك
 مقاله وهو عليه العمل
 كان الدخول في المحيض والاذى
 والاعتكاف لحرام الحوم
 عليه هاهنا ادعت حراماً
 تجبر ان تركه ليدخلا
 فمالها النشوز عنه دوماً
 وبخسها حرم عليه ديناً
 الا اذا مهورها قد دفعت
 شهراً لكل مائة يؤنى
 وليس من قروشنا الموجودة
 من هذه القروش عند الخبرة
 من أشهر وذاك نصف سنة
 بالرغم أو يتركها مطلقاً

ورجل لابنه تزوجا
قانه يارمه الصداق
وهو على القول الشهير في الاثر
وان يك استثنى رضاه فاعلم
لانه أوقفه عليه
والشرط في النكاح والصداق
وذاك ان كان بحال العقد
ففسد قوم لا يكون لازما
وآخرون أثبتوه حتما
وهو من السداد حيث يعلم
يثبت الشرائط المعلومه
والشرط بعد العقد ليس يلزم
والمؤمن الموفي بما قد وعدا
ورجل بشرط ان مات فلا
قانه يثبت ذاك الشرط
وان يكن بالضد فالصداق
وشرطه يبطل لا محاله
وعلى وجهه بانه غدا
وامرأة قد شرطت باتها
ورجل قد أبرأته زوجته

فكره الابن وعنه خرجا
ويلزم الابن لها الطلاق
ان به أباه أولى وأبر
فكره الابن فذاك انه لما
ولم يكن يرضى به لديه
يثبت عندم على اتفاق
والخلف فيه قبل هذا الحد
ما لم يكن لعقده ملازما
إذ لم يك العقد لذك ههنا
وبالرشاد فعليه ملتزم
ويذهب الخدائع المذمومه
وإنما ذلك وعد يعلم
وذو النفاق من بغيره ارتدا
عليه شيء من صداق أجلا
إن مات عنه مهرها ينحط
باق لمن يرثها يساق
هذا الذي في هذه قد قاله
لغيرها من حين واقفاها الردي
تلى طلاق نفسها قيل لها
من الصداق لتطيب بهجته

بشرط أن لا يتزوجنا
 ورجل يخطب الفتاة
 تريد ما ساق لها من مهر
 ان نكثت من بعد في الوعود
 اما جنى منه الثمار والرطب
 لكنها توصف بالنفاق
 وان تكن قد أعطت الحليلا
 عن طيبة من نفسها فما لها
 وإن يكن لذلك منها طلبا
 أما الصداق إن تكن قد أبرأت
 وجائز أن اشترى صداقا
 لان فيه تصلح العطيّة
 وقال قوم لا يجوز البيع
 وظاهر الكتاب في النساء
 ان طين نفسا لكم عن شيء
 وامرأة قد أشهنت لعمرو
 وأبرأت حليها من مهرها
 لا يلحق الزوج الذي قد شهدا
 والزوج من صداقها يرى
 لان اعطاء الذي في الزمة
 فالشرط والبرآن يبطلنا
 قالت له خذني وخذ ما تاتي
 يأخذه قبل تمام شهر
 فانها كمثل غرس العود
 صاحبه أو ناله كل العطب
 لخطفها للوعد والميثاق
 ثمارها وقتا لها طويلا
 ذلك لكن تأخذن مالها
 فالاختلاف في الرجوع وجبا
 بمطلب منه رجوعها ثبت
 زوجته لو لم يشأ الطلاقا
 كذلك الشراء في القضية
 ولا العطا ويبطل الجميع
 يبيع أكل ذاك بالاعطاء
 منه فأكله من الهني
 بما على الزوج لها من مهر
 والزوج فك نفسه من قهرها
 له بذلك هكنا قد وجدنا
 وهو بذلك عندنا حري
 لا يثبت قبل قبض مثبت

وحيث ما أبرأت الحليلا
 لكن لها الرجعة في المذكور
 لانه لم يك طيب خاطر
 وقيل من بامرأة قد مُلِكَا
 ليس له من ماله يبيع
 لان كل ماله صدق
 وفي الصداق تثبت الجهالة
 لانه يجوز ان لا يفرضا
 وإن يكن قبل النكول طلقا
 بحسب الحال من اليسار
 وما عليها عدة فتذكرا
 وان يسم فهو ما سماه
 وقيل لو بخاتم حديد
 وفي الكثير لو الى قنطار
 وقلة المهر عليه أرشدا
 وقلة المهور في الزوجات
 من جملة الاسباب للفجور

أسقطت الضمان فيما قبلا
 ان علمت بهذه الامور
 وإنما كان بجهل حاضر
 على جميع ماله قد ملِّكا
 بلا رضاها قاله الجميع
 لها وذلك هو الانطلاق^(١)
 إذ ليس كالمقود في ذى الحالة
 ومهر مثلها لها معها مضي
 متعها بما رأي واتفقا
 وغيره من حالة الاعسار
 لكونها عن النكول أثرا
 وربيع الدينار متناه
 كناية عن عدم التحديد
 عبارة عن عدم انحصار
 نبينا وهو مثار الاهتمدا
 بركة جالبة الخيرات
 بين الوري هو غلا المهور

(١) قوله « هو الانطلاق » كناية عن سوء تدبيره وقلة
 خزمه . يقال فلان منطلق اذا لم يكن حازما وهو كناية عرفية . اه
 (١٥ — جوهر النظام)

فتشتهى الرجال وهي لم تحجد
 فتحمل الشهوة في الصنفين
 واختلف الاشياخ في القنطار
 وألف دينار وقيل ألف
 وقال قوم ملء جلد ثور
 وأربعون درهما فضيه
 وخسة الدرام النواة
 قد بقيت آثارهم محبرة
 وإن يكن أمهرها تخيلا
 واختلفوا في صفة القضاء
 العارفين بأمور المال
 وإن على عبد تزوجنا^(١)
 تؤدين قيمة الغلام
 وإن يكن والدها عبداً وقد
 ومات قبل يشتره سلما
 وامرأة لنفسها قد قتلت
 في قول بعض من أولي الصواب
 ولا صداق لتي ترتد
 ولا صداق عندنا لغانيه

(١) معنى «تزوجنا» أى تزوجنا — حاشية في الاصل

والبعض منهم لاصداق أوجيا
 ورجل لامرأة قد ختتا
 وامرأة قد ضيبت صبيه
 ورجل قد نكح الغلاما
 ورجل آوى الى محله
 واقعها يظنها الحليله
 وقال قوم انه معذور
 وناكح لامرأة بالقهر
 وهكذا صبية لم تدرك
 اذ لم يكن لها رضى يعتبر
 لانها ليس لها تصرف
 وامرأة قد طاولت فمالها
 وذاك ان تطيعه فيرفعا
 وان تكن قد طاولته فوق
 اذ لم يكن دبرها أشدا
 وان يطلق زوجة وكنما
 لانه في حكم من خادعها
 ورجل يأمره انسان
 وان يك المأمور عبد الآمر
 فيلزم الآمر الصداق
 لاجل ما من حالها قد ركبها
 برأيها فللصداق عندنا
 باصبع قلمه في القضية
 فهر ثيب له تماما
 وامرأة نائمة في رحله
 فماله عن الصداق حيله
 لان فعلها هو المحجور
 يلزمه لها أداء المهر
 لو أنها قد طاولت في المسلك
 كذلك أيضا أمة لا تنكر
 في نفسها والسيد المصرف
 مهر عليه اذ أباحت حالها
 رجليها والمنع له إن تمنع
 في العجز فالصداق هاهنا ارتفع
 من فرجها حين له تبدى
 ومسها فهر ثان لزمها
 كأنه بالرغم قد واقعها
 يطلأها يلزمه الضمان
 أو ابنه وهو له كالقاهر
 ان غصبت فهو لها استحقاق

وان يقل في لفظه لرجل فانه يلزمه الصداق
 وان تكن صبية وماتت في قول بعض والذي أقول
 وانها في ذاك كالكبيرة وكونها لها الخيار بعد ما
 لان ذا الخيار بعد لم يقع لاي شيء ننظر الخيارا

زوج فلانا والصداق قبل
 ان مات أو صح لها الطلاق
 قبل النخول فالمهور قات
 بأن مهرها هنا مبذول
 لصحة التزويج في الصغيره
 تبلغ لا يحط ماقد زما
 فخل ذا التزويج قبله انقطع
 وحكم ذا التزويج أصلا سارا

باب معاشرة الأزواج

وعشرة الأزواج بالمعروف واجبة بشرطها الموصوف
 وعند ما تزوج الانسان لامرأة يشترط الاحسان
 دل على ذا محكم الكتاب يفهمه منه أولو الالباب
 وهكذا في سنة المختار جاءت به صحاح الاخبار
 وبالضعيفين لقد أوصانا محمد خير الورى احسانا
 العبد والزوجة فاعلمنا وماله بالقول يؤذينا
 وانه في يده أمانه فليحذر التضييع والخيانة
 وكل واحد من الزوجين له على الآخر حق عين
 لمن مثل ما علمين أتى والفضل للرجال حكما ثبتا
 وما لكل فيه أن يحيفا اذا رأى قرينه ضعيفا

فان يشا أمسكها وأن يشا سرحها بفير ضر قد غشا
 ومن يؤد الحق كان أعظا مرتبة لو القرين أجرا
 واتى يعجبني ان يصبرا على أذى زوجته كي يؤجرا
 والمبتلى أيوب لما صبرا نال من الله مقاما اكبرا
 رد اليه أهله وزادا ونال من رضوانه المرادا
 وبعد ان أدى اليها المهر فوطؤه لم تلف منه عذرا
 لو انها فوق الجمال راكمه ليس لها تمنعه مطالبه
 وتنصحن له وتحفظنا ليته والضر تدفنا
 تربيين أولادها وتصلح فاسده وهو مقال مريح
 فانه الجهاد للنساء مؤثراً في كتب الانبياء
 وخدمة البيت يقال ساعه منها لقصد يره والطاعه
 أفضل من الف من الاعوام تعبد فيها خالق الانام
 والكل نفل غير أن الفضلا مراتب لو كان ذاك نفلا
 فانه قد قيل ما عليها تخدمه لكنه اليها
 وأنت ان نظرت سيرة السلف رأيت من الازوم مزدلف
 مضى زمان الفضل فيه الرجل وزوجه والكل منهم يعمل
 والشرع قد حرض كل واحد على القيام وعلى التعاضد
 ولم يفصل بين ما يلزمها من خدمة البيت ولا يلزمها
 ولم يقل عليه ان يخدمها أو يطبخن عنها لكي يكرمها
 وفي الكتاب الامر بالتعاون في البير والتقوى على المعاون

وقد أخذنا من جميع ما وصف
وقدر الواجب لا يحد
كصلة الارحام بر الوالد
فكلها يوصف بالوجوب
وقال قوم يسع الانسانا
وذلك ان لم يقصد الضارا
وإن تكن قد طلبت إياه
في أربع الايام قبل مره
وهو العمان على التحقيق
فاستحسن الفاروق ذلك النظرا
وبعضهم قال بكل شهر
وقيل ان جامعها في العمر
وذلك كله اذا استطاعا
لحالة في نفسه لا ضررا
وان يكن لم يستطع نكاحا
فمرة من عمره تكفيها
وذلك فرع للمقال الآخر
فن رأى وجوبه في الاربع

بان ذاك بالوجوب متصف
كذلك الحقوق إذ تعد
وصلة الجار وحق الوافد
وحدها من جملة الغيوب
أن لا يبطأ زوجته زمانا
ولم تكن تطلبه جهارا
يلزمه إن شاء أو أباه
أخرج هذا القول قاضي البصرة^(١)
قضى به في حضرة الفاروق
ومن هناك صار قاضي عمرا
وقيل لا لكن لكل طهر
واحدة لم يلزم من بالقهر
جماعها وشاء الامتناعا
لما فات ضررها قد حبرا
لعجزه فعذره قد لاحا
في أشهر الاقوال منهم فيها
وضده التفريع للاواخر
فانه في الترك لم يوسع

(١) قوله «قاضي البصرة» هو كعب بن سوار الكندي النخعي

وهكذا القول بكل شهر
 فان كل قائل بقول
 وانما لم تذكر الفروع
 وكان بعض العلماء يتبع
 وامرأة أرادت الانصافا
 فما عليه عند قاض أبعد
 وامرأة لزوجها المجنوم
 تمنع أن تخالط النسوانا
 لا ضرر ولا ضرار قالا
 ويلزم الزوجة أن تتبع
 الا اذا سار بلاد الشرك
 فائسا نمنعه من حملها
 وهكذا نخاف الافتتان
 وهكذا اذا نوى ضرارا
 لو انه لبلاد حلال
 وحيث ما أدى اليها الواجبا
 وما لها زيارة لاهلها
 قلها بهذا تكون ناشرا
 وان يكن باذنه قد خرجت
 وهكذا القول بكل شهر
 تلزمه فروع ذاك القول
 لانه خالفها الجميع
 بعضا فمن هناك لم يفرعوا
 من زوجها لما رأته حافا
 لكن عليه عند قاضي البلد
 مطبعة في فعله المعلوم
 مخافة الضر الذي قد كانا
 نيينا وقد روى ارسالا
 حليها ولو مكانا شسعا
 أو دار فسق وأتقنا نشكي
 مخافة الجور ليعد أهلها
 بما هناك من ضلال بانا
 لما فلا تتبعه ان سارا
 فالضر ممنوع بكل حال
 طاعته تكون فرضا واجبا
 بغير إذن صادر من بعلمها
 وان يحف كان الخروج جائزا
 يلزمه رجوعها ان طلبت

وان تكن بغير اذن رحلت
وان يكن خلفها في داره
ان خرجت قيل لها المؤونه
الا اذا كان لها تقدا
وامرأة قد غزلت لزوجها
قال لها ضميه فهو يرضي
والزوج من مال الفتاة يعمل
وولد يعمل في مال الاب
ومن أراد يركبن بحرا
وطلبت طلاقها أن يجملا
كان لها ذلك خوف الضرر
وامرأة سكنى لها قد شرطت
فكل ذاك بلد مشروط
وقيل الا ان يكون ضرر
وما لزوجة صيام نفل
وجائز بدون اذن الرجل
وهكذا كفارة تلزمها
وامرأة قد نشزت تذكر
يهجرها الزوج اذ ما ناما
لعلها تترك لتتفرغ

فما عليه ردها ان اقبلت
وطول المغيب في أسفاره
وأهم بذاك يلزمونه
عن الخروج فهنا لن يلزما
ثوبا وكان قطنه من عندها
فهو لها إن مات قبل القبض
فما له العناء حين يرحل
فما له عنه غنى في المذهب
وخافت الزوجة منه ضرا
في يد انسان اذا ما طولا
والضرر مصروف لدى المعتبر
في بلد فحيث شاءت سكنت
لكنه ليس لها تحوط
عليه فالسكنى هناك يحجر
الا باذنه لخوف الشغل
صيام نذر وصيام البذل
والاذن في غير الذي يلزمها
عقوبة الجبار ثم تهجر
ويقطعن في شأنها الكلاما
بسبب الهجران عند المضجع

فان ابت فالضرب كان جائزا
 يضربها ضربا يكون نافعا
 ولا يؤثرن فيها أثرا
 فيمنع الكسر والمؤثر
 وهو الذى يعرف بالبرح
 وقوله في الضرب بالكلام
 ليس من الصواب في قبيل
 ففي الكتاب ذكر التخويفا
 وذكر الهجران في المضاجع
 والضرب بالكلام لا يفسر
 وبالسواك ضربها والقلم
 وقد تم الى الشرع عن كل عبث
 وجائز أن يهجرن العاصيه
 لو أنها قامت بحق البعل
 لكنه يؤدين الواجبا
 وان تكن نساؤه تعددت
 يعدل ما استطاع ويعفو الله
 قليل كل الميل حتما حجرا
 يجعلها بذلك كالمعلقة
 من لم يكن بين النساء عادلا

حتى تقول لست يوما ناشزا
 لهاها لا كاسرا أو صادعا
 ليس يزول كالذى قد حجرا
 وصادع للعظم حين يصدر
 وما سواه للنشوز أبج
 وقيل بالسواك والاقلام
 ولا دبير غير نفس القيل
 أغنى به التعريض والتعنيفا
 وبعد ذاك الضرب للمانع
 في لغة العرب التى تعتبر
 يزيد بها نوعا من التهم
 فاتب الاصل ودع ما قد حدث
 لعلها أن ترجعن علانية
 لأنها عصت الله الكل
 لها وان كان لها مجانبها
 فالعدل بينهما لازم ثبت
 عن غير ذاك ان يكن أتاه
 وهو الذى يطبق فعله الوري
 لا هي زوجة ولا مطلقة
 فشقه يأتي غداة ماثلا

علامة له على انحرافه
وقيل لا قسمة في النهار
وقيل بل عليه يقسمنا
وماله يُجَمَّع الاياما
ويقعدن مع هذه كذا
لكنه يقسم حسب ما ورد
يفعلها المختار حتى في السقم
وان تكن أديت ذاك الفرضا
توفرها بالمطا والكسوة
لانه بماله أولى وما
ولم يمل في ذاك كل الميل
وقسمة الجماع لا تلزمه
لا يرجعن لهذه الا اذا
وذا المقال عند أهل المغرب
وأول القولين المشارقة
وعلاوه أنه لم يستطع
كانه عندهم مما عفى
لانه مما تعم البلوى

فاسأل الرحمن من اللطافه
لانه في الاشتغال جارى
لانه بهن يخلونا
فيقعدن مع هذه اياما
الا اذا طرأ رضين ذاك
في الشرع يوماً ثم يوماً لا يزد
بمثلا من يقصد العدل قسم
فجائز توفرن البعض
لا في حقوقها ولا في العشرة
عليه شيء فوق ما قد لزما
فذا هو الاصل لهذا القول
بينها وقيل بل تلزمه
أصاب هذه على هذا الحذا
أكرم بهم أئمة في المذهب
أسفارهم بذكر ذاك ناطقه
لذلك دفعا إن يشا ان يمتنع
وانه المعفو عنه فاعرف
به وفي الاخبار لما يروى

باب النفقات

ومن حقوق الزوجة الاتفاق يسكنها من حيث ما قدسكننا وماله يضيّقن عليها وصفة الاتفاق في حال السعة فلا يكلف الا له نفسا يلزمه لذك أن يبيعا ولا يبيع ذاك للمطلقة لكنه يكون ديننا لازما وقبل ان تطلبها لم يحكم لانه يحتمل التسامحا وكل من يعجز عن اتفاق ان طلبت ذلك منه زوجته ومن له مال هناك مشقة فذاك محكوم عليه بنفق وقيل لا ان لم يكن حراما والزوج ان قال أنا أعطيها قيل لها في ذلك الخيار وامرأة تعتل تحت رجل

ومسكن وكسوة تساق من وجده لكي تطيب مسكنا ليذهبن ببعض ما لهما وحالة الضيق لها موزعه فوق الذي من وسعها قد أمسى من الاصول ان يكن مطبعا ولو لوالد اذا ما أنفقها لها الى أن يجحد التراهما بها الى ان تطلبن فاعلم ويطلبن من لم يكن مسامحا زوجته يؤخذ بالطلاق والحق واضح عليه حجة فأبى المرأة أن تنفق به من غيره أو انه يطلق محضا فلا يلزمه الزاما قوتا من الطعام ما يكتفيها وما تشاؤه وما تختار عليه ما يصلحها من علل

وهكذا ما لم يكن بد لها وما له تحتاج من مؤونه واعلم بأن النفقات تأتي بحالة المعاش قد تغير ومن هنا القاضي يكون للنظر ووصفها في سالف الازمان وهكذا تكون في بعض البلد فالعيش في عمان والسواحل وفي عمان في الزمان الاول فمن تمر بوزان تروى في زمن البر يكون برا والصاع الاربعان رطب من اوسط التمار كل ذاك ودرهمان لادام شهر وزد غنية هناك درهما في كل جمعة لفصل الراس كياس نزوى وهو دهن علما وما عليه يوم عيد الفطر وهكذا في النحر ما عليه وما لناشر عليه فقه

منه عليه لازم يوصلها أو القيام الكل يوجبونه بحسب الاحوال والاوقات وحاكم الدار لها يعتبر أشد منه حاجة الى الاثر على خلافها بنا الزمان على خلاف بعضه إذا بعد مختلف الاحوال ولما كل قد حددوا للبسها والمأكل وربيع صاع الحب أيضا يروى وذرة إن الزمان حرا والبسر مثان فلا تستعجب في كل يوم يدفعن كذا كما يلزمه أيضا لذات فقر لان آدمها يكون أنما ونحوه بزنة الكياس وقبل لادهن لها فلتعلمها صرب لها تذخره في الجر يضحين بل ذلكم اليه حتى تعود وتوب مشقه

وكسوة المرأة قيل بحسب
وقيل بل بحسب الرجال
فأول القولين هو الأكثر
لأنه لظاهر الكتاب
وكسوة المثل من النساء
وان تصالحا فذاك أقرب
سنة أثواب بكل عام
ثم الأزار والخمار والرداء
أما إزارها فهو المنزلة
والصبغ للجلباب والفرع معا
والفرع بالقميص يعرفنا
وما لها عليه ذيل تسجبه
وأما مثل جلايب البلد
وقال بعض طوله سدامي
وأما القميص بالساق يحد
فيستر الأزار ما لم يصل
والثوب للصلاة فيه اختلفا
وما عليه منظف الصلاة
وما لها عطر ولا وروس
وان كساها الزوج دون حكم

حالتها من الغناء والحسب
من سعة المال وضيق الحال
لكنني إلى الأخير أنظر
أقرب وهو ظاهر الصواب
تعطى على مقال هؤلاء
وان تحاكى عليه يجب
درعان جلبابان بالتمام
عن الخمار عوض ان وجدا
وما عليه صبغه قد ذكروا
فيه اختلاف بينهم قد وقعا
يضعه الساق يحددنا
فان نشأ من ما لها تقر به
تعطى فلا تنقص بل ولا تزد
سنة أذرع يكون كاسي
لان تحته الأزار مستمد
لستره القميص من ذى الأرجل
أوجه بعض وبعض قد عفا
فالارض مسجد المصليات
إلا اذا طابت به النفوس
فمولاها في قول أهل العلم

وان تمت فهو من الاثاث
وان كساها كسوة دون طلب
قيل لها ذاك الذي كساها
وقيل بل بحسبها عليها
وكسوة الحكم اذا ما احترقت
فبعضهم الزمه ان يبدا
لكن عليه يدل ما انفقا
وذاك عندهم بالاتفاق
ولازم يحملها في مسكن
لا في خوف من عدو لا ولا
وخادم يخدمها ان كانت
فان اخذه لها وقد علم
وان يكن انفقها بحكم
بشرط ان يعطيها القطن وفي
وان يكن واحدة قد طلعا
ما بقيت في عدة التطلق
وان يك الطلاق بائنا فلا
وهكذا عندهم المختاره
وهكذا قد قيل فيمن تحرم
وذات حمل فعليه ينفقا

يقسم بين جملة الوراثة
ورجعت تطلب منه ما وجب
وتفرض كسوة سواها
ان لم تكن عطية اليها
فالخلف في ابدالها أو مرقق
وبعضهم لم يلزمه بدلا
عليها ان يسرق أو أن يحرق
إن لم تكن هي سبب الاحراق
بمثلا يليق عند الفطن
هناك وحشة تكون مثلا
عادة اهلها كذاك يانت
بذاك داع لا لئزامة الخدم
ما غزلت فهو له في الحكم
قول بان غزلها لها اعرف
أو اثنتين فعليه ينفقا
والخلف في الكسوة بالتحقيق
يلزمه انفاقها عند الملا
بمحدث صارت به مختاره
عليه بالفعل الذي يحرم
في هذه الوجوه قولا مطلقا

وان تكن مميته قابعد
وبعضهم أوجبه للحامل
تأخذه من مال ذاك الهالك
وأول القولين هو الأشهر
وما لها ان مات دهن تأخذ
ومن يفكر في معاني النص
من ذاك لو كان هناك ولد
ولو مميته بحكم عادل
لانه مثل الضمان المارك
وهو الذي مضى عليه الاكثر
الا اذا أوصى به فينفذ
يمنعه ان أوصى أو لم يوص

باب الحاق الولد

والعقد يجعل النسا فراشا
فهو له ابن وان جاءت به
فلولد الفراش فيما أخبروا
وان أقرت انه لغيره
فكل ذاك ما به اعتبار
وان تكن جاءت به من قبل
وكان حيا فهو قبل العقد
لانها بنفسها غرته
وقيل بل لها الصداق يلزم
والابن لاحق بها فقط
وبعد ستة الشهور يلحقه
وأول الستة منذ عقدا
له الذي تلده ما عاشا
من غيره وذاك حكم ربه
نبينا والزاني يعطى الحجر
أو أشبه الغير لدى تصويره
وللفراش حكم المختار
سته أشهر يمس الشكل
تخرج منه قيل دون نقد
وهي على العمد لها أولته
لاجل ما استحلت مما يحرم
وأمره عن الفتى ينحط
حتى ولو ظن بأن لا يطلقه
وبعضهم منذ الدخول حدا

ورجل سافر ثم رجعا
وقالت الزوجة هؤلاء
وذكر الاجماع فيه الاصل
وما بقى منهم ففيه اختلاف
وكما قد اتفقت عن الاب
وامرأة لازمت الحليلا
اذا أقر أنه منه جري
فإنها تكون مثل المزيلة
وبعد ان تخرج منه يلحق
فانه في نادر الاحوال
وذلك ان علامة الحمل تُرى
وان تكن قد خرجت من عدته
لانه بذلك يستباح
فخرجت عن حكم ذاك الرجل
بل ما اتته بعد ذا بمدة
فهو لها فيها اراء لا له
وذا هو القول به أقيد
وأمة المرأة تضاهي زوجها
ومدة استبرائه للامة
ولا لحوق بعد الاستبراء

فوجد البيت فرأى جمعا
منك فيعطى أول الابناء
وأنه قال بذلك الكل
الحقه قوم وقوم قد نفى
فلاحق بأمه في النسب
يلحقه ابنها كذاك قيل
ولا كذاك من اباحت له وري
كل خيث فله محصله
لستين ابنها ويلحق
تقيم عامين علي حمال
ولا ترى للحيض فيها أثرا
فلا أرى اللاحق من قضيته
تزويجها وهو لها مباح
فكيف نلحقه بالاول
تحتمل الحمل بعيد العدة
عدها قد قطعت حباله
مطلق أقوال هناك توجد
في الافتراض ان تكن سريره
نتركها كعدة للحره
لصحة التزويع والاعطاء

وهو خلاف ما عليه الاكثر
 ما لم يملك فرجها انسانا
 ومدة العدة والاستبرا
 وليس للحقوق قط مستند
 ومن مقامه بيطن الام
 وهو من العادة حكما مستمد
 نسلها اذا لم يوجد
 وما هنا عارضها مامرا
 فثبتت للحقوق ان لم ينقطع
 وتنفيه اذا ما انقطعا
 لانه لحكمه قد صدرا
 فبانقضاء ذاك نعلمنا
 فأين موضع الحقوق قل لي
 فان تراه للصواب أهلا
 وان يكن ذاك المقال غلطا
 ما قصدنا الا اتباع الرشد
 وان أقر رجل بولده
 ليس له من بعد أن ينفيه
 وأمة بين أخي كفران
 غولت كلاهما ادعاه
 فعندم يلحقه لو ينكر
 أو يخرج من ملكها عيانا
 تقطع حكمها الذي قد مرا
 سوى الذي يعرف من حال الولد
 فيلحقونه بهذا الحكم
 وهي من الظن على أقصى الامد
 معارض لحكمها المؤيد
 من عدة الحرية والاستبرا
 حكم الزواج باعتداد قد شرع
 بذلك الوصف الذي قد شرعا
 وهو اختبار الحال هل حمل طرا
 بان بطنها له ماجنا
 هذا مقال متحرى العدل
 فهو من الله الكريم فضلا
 فاطلب من الرحمن غفران الخطا
 والتي ما كان أخي من قصدي
 من زوجة أو أمة له قد
 وليحذر الشيطان أن يغويه
 ومسلم ملازم الايمان
 له فذو الاسلام ما أولاه
 (١٦ — جوهر النظام)

فيلحقن به وبعض قد يرى بأنه بينهما مقدرا
وامرأة كان لها زوجان موحد وكافر جحdan
كلاهما يطأها فولدت فهو الذي الاسلام حكما قد ثبت
وذاك تقدير اذا ما وقعا عن جهلها بأنه قد منعها
والاولياء متعدونا يزوجونها ولا يدرونا
ومن له ابن وعبد جهلا أيها سليه وأشكلا
قال هما في الحكم وارثاه لأنما كلاهما ابناه
لأنهما تغلب الحرية على سواها فافهم القضية
فالعبد قد ينال يوما عتقا والحر لا يمكن أن يرقا

باب الحضانة

وهي عبارة عن التربية لولد من ذكر أو ابنة
قد شرعت لحفظ هذا النسل عن الهلاك لبقاء الشكل
وحكمة الباري اقتضت لذا لو شاء لم يوقع الهلاك
لكنه قد وضع الاسبابا ليقضي الثواب والعقابا
فتارك الاسباب حيث نجب عليه فهو عنده معذب
وقائم بها يشاب حتما وحكمة الله أتم حكما
من هاهنا رغبت في البنات بكونها للنار ساترات
فمن يليهن ثم أحسنا كن له منها حجابا بينا
لكنه قد تفرق الحجابا كبيرة الا اذا ما تابا

فلا تقل إن المتأب حاجب
فحصل الحجاب دونها
فالحجب ليس بينها تنافي
فأثنان أو ثلاثة أو أربعة
المسي فاجعل بيننا وبينها
والام لا يلزمها تريا
الا إذا شئت فذاك يتدب
حتى إذا ما عقد الخيارا
الا إذا تزوجت فأنما
وقال قوم أمه أولى به
ان كانت الام به مأمونه
والام معها عدمت فقد من
وأم أمه تقدمنا
وقدم العمة قبل الخاله
واحكم لامه إذا ما طلقت
لكل شهر درهمان وإذا
وذاك في العصر القديم حينما
لرغد العيش ورخص السعر
فينبغي لحاكم الزمان
وذاك غير أجره الرباء

وها أنا اليوم إليه آيب
لان هذا قول من تعنا
وكل ما زاد فقير خاق
عن واحد أعظم حتما منفعه
بعدا وحجا ليس تحصيلها النهي
لو لم يجد والده مرييا
ورزقها على ابيه يحسب
نجهله قد قيل حيث اختارا
أبوه أولى عند ذاك فاعلمنا
في كل حال وهو من صوابه
وألزموا والده المؤونه
جدته أم ابيه تحضن
عن عمة أخت الأب اعلمنا
وكل عم يسبقن أخواله
بأجرة الرضاع مما أنفقت
كان غنيا فثلاثة لذا
كان ريانا يضاهي درهما
وعكس هذا كان في ذا العصر
أن يعن الانظار في المعاني
فأنها بقدر العناء

فان تصالحا والا نظرا
وثلث الاتفاق يعطى بعد ما
حتى يوافي خمسة الاشبار
وان يكن لسته قد وافا
وبالبلوغ يكمل الاتفاق
أخرجه بعض أولى العقول
وان يكن للطفل مال وجدا
ان كان ذا أب وان لم يكن
وبعد أن يبلغ ذلك الصبي
يلزمه أن يطلب المعاشا
الا البنات فلهن ينفق
وان يطلقن ففيه اختلافا
والابن ان لم يستطع يكتسب
لو كان وارثا له سواء
وبعد موت الاب يجعلنا
والعبد ان كان له بنونا
أهم لكونهم أحرارا
وسيد العبد فما عليه
وقيل للام بأن تستعملا
لانه قيل لها ماللاب

حاكمهم وما رآه قدرا
يكون من رضاعه قد فطما
فنصفها يعطى بلا انكار
بثلثيها عندهم يوافي
وذلك تقدير بما يطلق
بحسب الوسع من للعقول
فقل منه ينفق أبدا
وقيل بل على أبيه فافطن
فقرضه يزول عن حكم الاب
لنفسه وزوجه معاشا
حتى يزوجن بمن يتفق
أوجبها قوم وبعض قد نفا
انفاقه على أبيه يجب
يلزم ذلك كله أباه
بحسب الميراث يقسمنا
من حرة من أين ينفقونا
أولى بهم تنفقهم جهارا
شيء وأمر ذلك لآليه
صبيها ولو أبوه كفلا
من ابته وقيل لا فانتخب

فان تشا تستعملنه عند من ويلزم الوالد في الاعطاء بحسب الميراث فيهم يقسم وقيل لا يلزمها والاول وان يكن لفقره أعطاء لانه لم يقصد الايثارا وانما يمنع أن يؤثرن وولد مال أبيه يسرقن لان ابنه له قد ظلما ولم يكن عليه من تسوية وذلك ان سائر الوراث والارث للاولاد ثابت فما وحيث ما كان الزمان دائرا فيلزم الابن بأن يقوم فينفقن عليهما ان عجزا يطيع لو من ماله ان لم يجد كمثل يبعه لانفاق الولد وقد مضى قول بغير ما ذكر وقيل للوالد أن ينتزعا كالدين والنزويج والحج وما يمنحها يلزمها تستأذن عدل الى البنات والابناء عطاه والامر كذاك يلزم عندى هو القول وهو العدل شيئا فلا يلزمه سواء فلا يقال انه قد جارا بمضاعى بعض هناك فاعلن فليس للوالد أن يعوضن ولا يبيح ظلمه ان يظلم لساثر الوراث مثل الزوجة مختلفو الاحوال في الميراث نالوه بالعدل عليهم قسما فالحق للوالد صار آخر بوالديه واجبا محتوما ويمنح الكل أحسن الجزا سوى الاصول في مقال قد وجد قبل البلوغ وهو معنى متحد وذا هو الصحيح عندى فاعتبر مال ابنه ان كان داع قد دعا يريد ان يأكله ليسله

وبعضهم قد قال بالتحريم وبعضهم يمنع ذلك مطلقا وابن أبي جابر يمنع من الضر بالابن حرام أبداً وإنما يجيزه عند السعة وشروطوا في صحة انتزاعه واختلف المجوزون ان نزع فمن يجز تصرف المريض واختلفوا في الام بعض جملا وهو مقال للربيع يوجد والجد مثل غيره فليس له ومن يكن في يده مال صبي قد قيل لو لم يوصفن بالثقة وابنه من كسبه وأطيب ويعرف البلوغ في الصبي خمسة عشر من سنين ذكرا وبنبات الشعر المعتاد في نومه يرى الجماع والاثار والحيض في الفتاة والحمل معا فلهذه دلائل معتبرة وفي النزع للحج وللزواج فانه الا الذي قد انفقا وكان بالص يسمينه فمن أجاز لا يضر الولد فان يكن ضر هناك منعه حاجة والد الى متاعه مال ابنه وهو مريض هل يقع اجازته والعكس في النقيض كلاب حكمها لها ان تأكلوا وآخرون فرقوا وشددوا من مال ابن الابن حتماً ما كاله فجائز يدفعه الى الاب لانه أولى به في الحجة ما يأكل الانسان مما يكسب اذا انتهى لسنه البهي وبعضهم يقول سبع عشا والحلم المعروف في الاولاد يراه بعد النوم فيما قد نظر تكعب الثديين منها فاسمعا بها يعلق الخطاب أثره

باب الرضاع

وحرمة التزويج بالرضاع
 قد ذكر الكتاب منها طرقا
 ونقل الاجماع عنه ما ورد
 وان يكن أفضى خلاف النظر
 فذلك الخلاف ليس يقدر
 وصح في الاخبار من قول النبي
 يحرم القليل منه مثل ما
 وانما يكون في الحولين
 وان يكن قبلهما قد فصلا
 وذلك أن يبلغ جوفه وان
 وان يكن من بعد حولين رضع
 وراضع لبن من زوجته
 الا اذا ما ارضعته قبل أن
 ولبن المرأة لا زوج فمن
 وكالرضاع شربه الابانا
 ولا يباع لبن النساء
 إذ يجهلون الام من سواها
 وجائز للام أن تبيعه

ثابتة في صحة الاجماع
 وبين الباقي النبي المصطفى
 فهو صحيح ليس فيه ما يرد
 بينهم في حكم بعض الصور
 في وصف ما صح وما قد صرحوا
 أن الرضاع حكمه كالنسب
 كان الكثير أبدا محرما
 فلا رضاع بعد بين اثنين
 فحكمه كمثل لو لم يفصلا
 القاء بالقيء فغاب ودفن
 فلا رضاع عندم هنا يقع
 فليس يفضي حاله لحرمة
 يفتطمها هنا يحرم من
 يرضع منها فهو ابنه اذن
 والخلف فيما دخل الاذانا
 في السوق خوف شركة الابناء
 وها هنا الفساد قد تناهى
 ان علمت بذلكم رضيعه

إذ ها هنا الفساد عنها ارتفعاً
 واثبت الاشياخ بالاجماع
 من قبل تزويج ولو ذميه
 وبعد ان يدخل فالعدلان
 ودون ذلك لا يفرقنا
 ولنسا غوائل لا تدرى
 وان يكن قد اتفق الريب فلا
 كأمراة قاصية قد ادعت
 وصدقت مقالها الدلائل
 وقيل في شهادة الاحوال
 وامراة قالت لزيد أَرْضَعْتُ
 فقبل في رجوعها لا يقبل
 لأنها قد أبطلت مقالها
 ومن يقل بغيره يقول
 إذ قولها الاول حجة وما
 والبركر ان قالت رَضَعْتُ الْوَلَدَا
 تقول قد أَرْضَعْتُهُ مِنْ بِنِ
 وهو خلاف ما عليه الثيب
 وقيل إن ابن الخنساء
 لكفى أقول فيه مشبهه
 لصحة العلم بمن قد رضعاً
 شهادة المرأة بالرضاع
 وبعده فعلة تقيه
 عن بعضهم في ذلك يشهدان
 بينهما خوف اتهام ظنا
 وربما صادف منها غيراً
 أرد قولها وإن قد دخلا
 بانها بذلك ما سمعت
 والحال شاهد هناك عادل
 أعدل من شهادة الاقوال
 وبعد ذا عن قولها قد رجعت
 وبعضهم قال الرجوع يقبل
 بنفسها حيث ادعت ضلالها
 رجوعها ليس له محصول
 قالت به من بعد دعوى فافهما
 لا يقبلن من غير أن تحكما
 لان ماء ثديها لا يحرم
 إذ ماءها مثل حليب تحلب
 في الحكم لا كلبن النساء
 فيمنع التزويج عند المنتبه

ولا يبيع خلوه بهنا ومثلها اظهر حليتها
ولبن عن السفاح قد طرا كابن عن النكاح صدرا
وأمة قد أرضعت السيد جميع ما كان له من ولد
فبيعها حتما له حلال فان بعت فيها هنا يحال
إذ ورثوها من لهم قد أرضعت يستخدموها والبيوع منعت
فان يبيعها فقييل يبطل وقيل لا يبطل حين فعلا
وأشهر القولين هو الاول ومن مضى منا عليه عولوا

كتاب الفراق وأنواعه

يكون بالطلاق والخيار والخلع والايلاء والظهار
وها أنا أذكرها جميعا مفصلا موزعا توزينا
أقدم السابق ثم السابق حتى يكون وضعه موافقا

باب الطلاق

أما الطلاق فهو لفظ يوجب فراق زوجه فلا يقرب
فنية الانسان بالطلاق بغير لفظ منه والعتاق
لم يثبتا في الحكم حتى يقعا بنية قد قيل واللفظ معا
وقيل من بياله قد خطرا طلاق زوجات له إذ بطرا
فلا عليه عندنا طلاق ولا عليه يحجب الصداق
وهو طلاق النفس لا يؤثر الا اذا عن قصده يعبر

وكاتب طلاقها فأسفا وقيل بل تطلق إذ قرأه واختلفوا في لفظه المحدود وقيل مانوي به الطلاقا لو قال سبحانه إلهي ونوي ولا أراه من صواب القول والقائلون لفظه محدود الى صريح وكناية قسم أما الصريح فهو لفظ جعله وليس يحتاج لقصد فيه لانه لذاكم قد وضعها أما الكنايات اذا ما شاء فان يقل لم أنوه بصديق وان يخن فنفسه قد خانا وذلك ان اللفظ في الكتابة فهو به يريد غير ما وضع من هاهنا مسمي كنايات وما كعبك اليوم على غاربك وهكذا إن قال قد تركتك وهكذا ان قال أنت مني

تطلق قيل إن لذك عرقا والاصل فيه العدل قد يراه فقيل ما دل على المقصود لو كان لا يستلزم الفراقا به الطلاق فله أيضا حوى ولست أرضاه يرى من قولي تقسيمه عندهم موجود عندهم ولفظ كل قد علم من أصله لذك وضعنا نقلا بل نطقه عندهم يكفيه فقوله لم ينوه نفس ادعا بها الطلاق جدد النواه لانه المأمون فيما ينطق وما على الزوجة شيء كانا معناه غير ظاهر العبارة له لمعنى حاصل في المستمع معناه إلا الاستتار فافهما والحق بالاهل مع طالبك أو اتى ياهنه خليتك بريئة فهو اذا مكني

وهكذا اعتدى ورأسك استري
أما الصريح فهو قد طلقك
فقيل من عبارة الصريح
وان عرف الناس في ذا اليوم
من قال طأ أو طال ثم تركا
فقيل ان زوجه لا تطلق
لان هذا لا يدل حتما
وان يكن شاء به الطلاقا
فانه يلزمه ما قد نوى
والاختصار في الكلام وردا
وطالق أنت بفتح التاء
تطلق منه والخطاب جاء
تخاطب الاثنى بلفظ الذكر
من قال أنت طالق لا طالق
وقوله بذلك ليس نافعا
لانه الانشاء للطلاق
والرجوع منهج موجود
في عدة يردّها اليه
وان يكن طلقها من قبل أن
الا إذا ما جدد النكاحا

عني وقد نزعت عنك فانظري
واختلفوا ان قال قد فارقتك
وكنية قبل على الصحيح
الى الصريح يقربن ويومي
النطق بالقاف وعنه أمسا
حتى يتم القاف حين ينطق
عليه لكن نفهمه فهما
وحذف القاف هنا اتفاقا
لان لفظه لعناء حوى
والاكتفاء اسمه مقيدا
مخاطبا لها على استهزاء
على صنوف تقتضي الذكاء
وعكسه لنكتة في النظر
أو زاد بل فهي منه طالق
من بعد ما كان الطلاق راقعا
فما رجوعه له بواقى
من شاء فهو المنهل المورود
بحسب الحال الذي عليه
يطأها فلا رجوع فاعلمن
فأنها كغيرها مباحا

وقسم الطلاق في الاحكام
 فسنة طلاقه مستقبلا
 يكون في طهر لها ما مسا
 كذاك في الحيض وفي النفاس
 ومن يطلق فهو المبتدع
 توبته بأن يراجعنا
 فان يشا من بعد ذلك طلقا
 وجائز طلاقها في الحل
 نفهه من مقتضى الخطاب
 عدة ذات الحمل حتى تضعها
 وقد تكون بدعة في النطق
 وهي أمور عددها لا يحصر
 من ذلك أنت طالق ثلاثا
 تطلق بالثلاث عند الاكثر
 لانما الثلاث ايقاع علم
 فالقول لا ينوب عن أفعال
 فذكره الثلاث في الانشاء
 وهكذا قد جاء عن ثقات
 وبعضهم يرده فنية
 ثم ثلاث أكثر الطلاق
 لسنة وبدعة اللثام
 لعدة النساء حين حلا
 فيه فان من حراما أمسى
 من قبل طهرها وغسل الراس
 طلاقه وهو عاص يقع
 حتى تحيض ثم تطهرنا
 ووافق السنة يوما واتقي
 بوضعه تدخل تحت الحل
 اذ ذكر العدة في الكتاب
 فاستأزم التطلاق أن يتسعا
 وهو طلاق بخلاف الحق
 أشياخنا لبعضها قد ذكروا
 فانها تطلق حين عانا
 وقيل بل واحدة في النظر
 ثلاث مرات بفعل لا الكلم
 كالضرب لا يكون بالمقال
 عندهم يكون كاللهاء
 من قال أنت طالق مرات
 واحدة اذا خلا من نية
 وقيل ثنتان على الاطلاق

وذاك ان قال لها طلقتك
 فتطلق الثنتين في المروي
 وكالثلاث حكم من طلقها
 ليس له بكرهما من رجعة
 من أجل ذاك بالثلاث شها
 وهو معنى قول من قد قالا
 والخلف لفظي وأما للمعنى
 وذاك ان حاكم الاسلام
 وردها مخالف لحكمه
 فكلما طلقها القاضي رجع
 وان يطلقها بعد الشجر
 وعدد الرمل كذا النجوم
 لانما أفرادہ نزل
 فتمتع الثلاث قال البحر
 وفيه قول ان ذاك واحدہ
 وان يكن ليس له من عدد
 أو مل، ثوج أو قفيز طلقت
 لانه يظهر في التعظيم
 وان نوى الثلاث قيل تطلق
 واحدة ان قال في المقالة

ياخذ اكثر الطلاق فاشتكتي
 عن قاض مصرنا أبي علي
 حاكنا بالعجز ان ينفقها
 لكن له تزويجها بالرغبة
 لاغيره فافهم وكن منبها
 واحدة تطلق لاجدالا
 متحد إذ لاسواه يعني
 يحكم بالعدل على الانام
 ملازم لضرها وائمه
 لردھا الزوج متى الضر انقطع
 فكالثلاث وبعد الحجر
 وكلما أفرادہ تقوم
 منزلة الاعداد فيما أجلوا
 وما بقي فهو عليه وزر
 كما مضى في ذكر تلك القاعده
 كل بيت أو بمل المسجد
 واحدة إن لم يكن قصد ثبت
 مخالف لعدد النجوم
 بها ولكن ما عليه اتفقوا
 ماطلعت وغربت غزاله

لأنما التأييد لن يفيدا ران يقدم كلما تعددا
كذا الغروب فافهم المعنى وآلة الشرط اذا ما كررا
تعدد الطلاق مثل الشرط تطليقة من قبلها تطليقة
من قال أنت طالق ثلاثا وهي لها تطليقة تمثل
ومن يكن مستثنيا لكل الا اذا استثنى الاقل كان له
من قال أنت طالق مطلقه من قال أنت طالق يا طالق
إلا اذا كان بذلك قد نوى وطالق عينك أو يدك
وهكذا في سائر الاعضاء في طالق أمس اختلاف العلماء
لان أمس قد مضى لا يدرك والمثبتون ألفوا التقييدا
من قال للزوجة طلق اسمك فالاسم لا يطلق لكن جسمها
فيا علمنا عددا معدودا ران يقدم كلما تعددا
طلاقها حيث الطلوع وجدا كذا الغروب فافهم المعنى
واحدة واحدة فتغنى وآلة الشرط اذا ما كررا
وعلق الطلاق فيما ذكرنا تعدد الطلاق مثل الشرط
كان تقم وإن تسر للخط تطليقة من قبلها تطليقة
تمضى اثنتان فافهم الحقيقة من قال أنت طالق ثلاثا
الا اثنتين فله مالا وهي لها تطليقة تمثل
وقوله الا ثلاثا يبطل ومن يكن مستثنيا لكل
لا ينفعه برأي الكل الا اذا استثنى الاقل كان له
ما أخرج استثناءه وحوله من قال أنت طالق مطلقه
فهو اثنتان عنده معلقه من قال أنت طالق يا طالق
واحدة وهو مقال صادق إلا اذا كان بذلك قد نوى
زيادة فالاعتبار بالنوى وطالق عينك أو يدك
تطلق فيما قل أو أذناك وهكذا في سائر الاعضاء
إذ لم يك الطلاق ذا اجزاء في طالق أمس اختلاف العلماء
نفاء قوم وسوام أزما لان أمس قد مضى لا يدرك
طلاقه بذاك ليس يسلك والمثبتون ألفوا التقييدا
وأثبتوا طلاقه المفيدا من قال للزوجة طلق اسمك
بأهذه وقد تركت جسمك فالاسم لا يطلق لكن جسمها
وذاتها حل عليه اسمها

وطالقي لسنة الطلاق فانها تطلق باتفاق
وطالقي أنت طلاق السنة . تطلق بعد طهرها من حيضة
ان كان قد جامعها ولم تحض من بعد أن جامعها حتى رفض
وان يكن في طهرها ما مسها فانها تطلق حين حسها
ومن على الصبيان يوما مرا وابنه فيهم ولما يدرى
فقال أم واحد مطلقه تطلق. زوجه مقالا وثقه
لانها هي التي قد يقع والجد والهزل سواء ها هنا
ومثله من ايقظته خدته فقال أنت طالقي فتطلق
وليس كالوم ولا كالغلط فن أراد أن يقول أنت
لاغلط عليه والذي رفع لا غلت قال وتلكم لفة
لان جابراً كما قد زعما فان نشا ذاك فطالعنا
فأنهم قالوا بان التاء وجابر اطلقه مجازا
وشيخه البحر الى هذا سبق ومثله قد جاء في الموجود
فانه تطلق باتفاق تطلق بعد طهرها من حيضة
من بعد أن جامعها حتى رفض فانها تطلق حين حسها
وابنه فيهم ولما يدرى تطلق. زوجه مقالا وثقه
طلاقه لها اذا ما يوقع وكان بالصريح نطقاً أعلننا
وذلك ظن أن تلك زوجته زوجته لقصدها فيها ينطق
فانه للرفوع دون شطط أصلحتي فقال قد طلقت
عن جابر بالثا مكان الطاء وقع لذلك اللغى أنت مبلغه
لا يستطيع النطق بالطاء فاعلمنا كتب اللغات فيه تعرفنا
في غلط الحساب فرقا جاء وقيل فيه لغة قد حازا
فانه لا غلت بها نطق عن شيخه أيضاً في مسعود

وجابر شيخه قد تبعنا
 وإن يطلق ساهيا أو ناسيا
 واحفظ الخلاف في النسيان
 ومثله المجبور حتى طلقا
 والعفو واقع عن الجميع
 وفي الطلاق أن يعلقنا
 لغائب لم يدر كيف حاله
 ويمكن يدرى ولكن يمنع
 ويمكن يجوز فعله معا
 وكل واحد من الأقسام
 فإن يعلقه بفعل جائز
 فانت متى طالق فإنها
 وإن يعلقه بممكن منع
 كقول من قال إذا لم أشرب
 فإن شربه لذاك حجرا
 وقيده يلزمه الإلغاء
 بمحمله على شراب الخمر
 وإن بمعدوم يعلقنا
 كقول من قال إذا شربت
 ولم يكن بالكوز شيء يشرب

لا زال يقفوا أثره متبعا
 قيل الطلاق صار منه آتيا
 ومثله السهو لدى المعاني
 فالخلف في طلاقه قد أطلقا
 من الإله الواحد السميع
 فذلك التعليق قسمنا
 وذاهب معدومة أحواله
 وقوعه الشرع فليس يقع
 وتركه على سواء شرعا
 يخصه حكم من الأحكام
 كقوله إن سرت للمجانز
 تطلق منه وكذا نظيرها
 وجوده الشرع فخلا قد يقع
 خرا فانت طالق فاجتنب
 فيقع الطلاق حين ذكرنا
 إذ في اعتبار قيده اغراء
 لتسلمن له ذوات الخمر
 فإنها بالحال بتطلقنا
 ما دخل الكوز فقد طلقت
 فإنها تطلق ثم تذهب

إذ يقع الطلاق والتعليق
ومثله الشرط الذي لم يقدر
كان صعدت لاسما فانت
فالشرط في هذى الوجوه يهدر
وان يكن بفائب قد قيدا
كقوله إن شاء جبرائيل
وهكذا ان شاءت البيهية
خالص فيها أبداً معهود
وأكثر المقال فيها تطلق
ومن يقل ان كنت ملعونا كما
فقل غيب أمره لم يدرى
لكننى أقول ان كان مصر
لانه الملعون حكما ظاهرا
وان أكن أنا قليل العقل
فأنها تطلق اذ لم يعطا
وكامل العقل عديم المثل
وقول هذا التذلل دلنا على
وقائل ان مت أنت طالق
وذاك شرط باطل هباء
وبعضهم لشرطه يعتبر
يلغى فلا يعلق التطبيق
على وقوعه صنوف البشر
طالقة والبحران شربت
لكن طلاقها اذا يعتبر
فالخلف في طلاقها قد وجدا
فطالق أو شاء ميكائيل
اذ لم تكن مشيئة معلومه
والخلف في طلاقها موجود
وبعضهم بالوقف عنها ينطق
قلت فانت طالق تحكما
وربه أولى بذاك أمرا
في حالة تطلق من حين ذكر
أولا فلا طلاق عندى صائرا
فانت طالق مقل التذلل
منه سوى القليل حين يعطى
وأكثر الناس قليل عقل
قلة عقله بما قد فعلا
تطلق في الوقت رواه الصادق
فن هنا صح له الالتفاء
بموته طلاقه يقدر
(١٧ - جوهر النظام)

تكون بعد موته مطلقه فان يكن طلاقها رجعيا فهي كذات رجعة قد ماتا أو باينا فتمنع الميراثا وبعضهم قد أبطل الجميعا فاعتبر الشرط معا والحالا وطالق شئت فتلك تطلق وإن يقل إن شئت فهي إن تشا وإن تقم ولم تشا وشئت وطالق اذا ولدت ذكرا لم يدر هو ذكر أم أنثى طلاقها سلامة للرجل وطالق في رمضان تطلق وقيل بل عند دخول الليل والاصل مال لا مال الا الاول لان ليل رمضان منه وقيل فيمن بالطلاق حلها لا يبطأ الزوجة حتى يفملا والخلف إن وطأها فقيلا وقيل أنها من الايلاء

أحكامها أحكام من قد طلقة تأخذ من ميراثه هنيئا عنها فتعتد لما قد فاتا وذلك إن طلقها ثلاثا وللطلاق لم ير الوقوع فمن هناك قل ما قد قالا إذ لم يكن شرط به يعلق في مجلس القول فأمرها مشى من بعد لاطلاق فيما جاءت فولات خلعا خنيا منكرا فتلك شبهة عليها تمحى وذلك الحكم لكل مشكل أول فجر منه حين يشرق منه وذا القول اليه ميل ولا يرى تصويبه من الجلي قالشهر بالهلل تعرفنه أن يفعل اليوم كذا وماوفي في يومه ما قاله ممثلا تفسد والبعض يرى التحليلا فهي كحككه على سواء

وحلف الطلاق نوع معصيه
لانه بغير ربي أقسم
وذاك من ركائكة الايمان
وليس من لفظ الطلاق بيني
لكنه نوع من التعليق
وإن يكن أرمسه كالتقسم
كقول زيد بطلاق هند
والخلف في طلاقها إن حدثا
فرع على الطلاق بالنيات
إذ غاية اليمين أن تلزمه
فكيف يلزمه ما حلفا
أما ولو قال على تحرم
لانه ألزم نفسه وما
فقوله على أن أصوبا
خلاف قوله لدى الاقسام
فقوله السابق إزام وما
ثم الطلاق حل ماقد كانا
فان يجيء من بعده استثناء
فطالق إلا اذا لم ترحلى
من إحينها تطلق وهو غير ما

فاعله ليس له من تزكيه
فهو لغير ربه قد عظم
إذ أثر المخلوق في الايمان
لامن صريحه ولا المكتنى
ان جاء بالتعليق في التطبيق
بحرفه فهو يمين القسم
زوجته إن كذا ما عندى
والقول بالطلاق مما أحدثا
وهو من المرجوح كيف ياتى
كفارة الحنث اذا ما التزمه
به ولم يقل على فاعرفا
هند فقبل ان هذا يلزم
ألزمه خلاف ما لم يلزما
شهرأ من العام له معلوما
بالحج بالصلاة بالصيام
من بعده طرأ يسمى قسما
منعقدأ فله وبانأ
فذاك بعد حله هباء
عنى فأنت في المحل الاول
مر من التعليق عند العدة

فذلك التعليق أمر وقفا
 وذا رجوع المرء عما كانا
 لا يدخل النكاح والطلاق
 كذلك لا يدخل في الاقرار
 لكنه يدخل في المقر به
 لانه بيان ما أقرا
 ومن اجاز في الطلاق استثنى
 وذاك مع تعدد الطلقات
 كانت طالق ثلاثا إلا
 أو أنه أراد ما يقيد
 فاقصد الاسم وأما المعنى
 وغلط الافهام من ذا الباب
 وباختلاف الاصطلاح يقع
 فنسأل الله ثبات القصد

على سواء إن أتى أو صرفا
 فيدخل النذور والأيمان
 ولا الظهار ولا لا العتاقا
 لانه يكون كالانكار
 كعشرة من مئة فلتنتبه
 به وذا خلاف ما قد مرا
 فقد أراه مثل هذا المعنى
 يكون الاستثناء فيها آتى
 واحدة فالاستثناء حلا
 وهو بالاستثناء اسما يعهد
 مختلف وقد أحرار الذهبا
 يفوت عده عن الحساب
 في الوهم من يظن أن لا يقع
 ونسأل المنان حفظ القلم

باب الخلع

الخلع أن يقبل من زوجته
 وهو مع الغداء والبرآء
 ولاختلاف الاعتبار اختلفا
 لو قعدا في مجلس واتفقا

عن نفسها عزمًا على رغبته
 مختلفات اللفظ لا المعاني
 تعبيرهم والقصد منها عرفا
 يثبت لو قد غلطا إذ نطقا

دلالة الحال على المعاني
 ومثله شراؤها الطلاقا
 وان يكن قد اشترى أبوها
 فقليل خلع وأناس قالوا
 إلا اذا كان بأمرها اشترى
 وفيه قول أنه لا يثبت
 كذاك ان كانت صبية فما
 تزويجه بمضى ومما خالعا
 وان يكن بنفسها تولت
 لان فعلها يرددونه
 وقيل هذا الخلع موقوف الى
 والخلف في مراحق هل بمضى
 وان تكن قد دفعته يوما
 فقليل خلع والصحيح أنه
 ويستحب الخلع بعد الطهر
 وإن يكن خالعا في مرض
 ومات قيل أنها تعتد
 وقيل عدة الوفاة تلزم
 وذلك من تصرف المريض
 كذاك ان خالعا السكران

أدل من دلالة الاسان
 منه على شئ له اتفاقا
 طلاقها فلخلف أصحبوها
 ليس بخلع وهو المقال
 فانه كنفها حين شري
 وانما الاول عندي أثبت
 يصنعه الوالد كان محكما
 يجزي وكل ما يكون صانعا
 ذلك قيل تخرجن بطلقة
 فذلك الصداق يلزمونه
 بلوغها تنه أولا فلا
 كبالغ وقيل ليس بمضى
 عن بعضها فنال منها غرما
 ليس بخلع هكذا يروونه
 من حیضها قبل جماع يجري
 بمطلب منها وبالمهر رضى
 كمثل ماقد طلقت تعد
 لان ذاك الخلع ليس يلزم
 قد قيل بالتصحيح والنمريض
 أو مكره جبره السلطان

ففي وقوعه خلاف العلم
 فقائل بأنه لا يثبت
 وقائل بأنه يكون
 أو الصبي فهناك يمتنع
 وحكمه مثل الطلاق البائن
 وهو مقال لفتي عباس
 لو كان قد خالها مرارا
 وبالثلاث لا يقيدنا
 وكل من يجمعه طلاقا
 والله ربي ذكر الفداء
 وهو دليل أهل هذا القول
 والمتأخرون صحوه
 بنوا عليه أكثر الفتاوى
 وسكتوا عن المقال الاول
 والبحر مثل اسمه قد جما
 ما حالة الافهام مع افهامهم
 والفرق بين الفسخ والطلاق
 فالفسخ اخراج كان لم يكن
 تبقى بقية مع الطلاق

كل بما بان له تكلم
 إذ لم يكن عن اختيار يثبت
 الا اذا خالها المجنون
 إذ سبب التكليف عنهما رفع
 وقيل فسخ للنفكح البائن
 وجابر بن زيد النبراس
 يجوز في قولها جهارا
 عندهم كمن يطلقنا
 فبالثلاث قيد الاطلاقا
 في آية الطلاق نصا جاء
 مستنبطا من محكم التنزيل
 واعتمدوه حين رجحوه
 وجعلوه للفروع حاوي
 وهو من الصحة أعلى منزل
 علما وجابر لذلك قد وعاء
 لا يبلغ العقل الى مرامهم
 يعرفه من للمعالى راق
 وذا الطلاق حل ذا المعين
 تابعة لزوجها المطلق

ولا كذاك عند هذا الفسخ
وما لزوجها اليها مرجع
وان يكن عن إذنها يختلف
ومنهج التجديد عندى أسلم
لانه ان كان فسحا فهو في
وان يكن من الطلاق فهو من
زاتها بنفسها لأملك
والخلع يعقب الطلاق الرجعي
لان في الرجعي من طلاقه
لذاك ان خالها يقال
وان يكن طلقها وسترا
كان عليه أن يرد المهر
وما لها من غير طيب الانفس
لا يجب الانفاق للمختلعة
ولا لها ارث اذا ما ماتا
ولا يجوز الاخذ للصداق
لان ذاك أخذه بهتان
لكن اذا كانت هي المشاققة
وان تكن خافت من العصيان
فانها تسلم من أن تأمأ

فخالة الفسخ كحال النسخ
كرها على القولين حين يخلع
فيه وعندى للرجوع ضعف
ان شاء هو والسبيل الاقوم
أوج من الظهور غير مخفي
طلاقها البائن حتما فاستبين
فليس للرجعة ثم مسلك
ولا يجي الطلاق بعد الخلع
بقاء الاعتداد في وثاقه
أخذ الفدا منها له حلال
واختلعت منه بما قد أمهرا
لانه خادعها وغرا
ليس يطيب كيف بالتدلس
الا لحامل الى أن تضعه
وارثه منها كذاك قاتا
من زوجة قالوا على شقاق
جاء به عن ربنا اليان
فأخذه حل من النفاقه
فيه رب العزة الديان
كذاك في القرآن ربي حكما

وذاك خوفا بأن لا تقدر
 وامرأة من زوجها تختلج
 يلزمه رد الذي قد عينه
 وخلعها ماض وهي أملك
 كذلك الحكم اذا ما اختلعت
 وان تكن تبرأت لاجل
 لانها حرث له ويأتي
 الا اذا ما قصد الضرر
 وان يكن قد بان منه ضرر
 يخففن عنها ويدفع الضرر
 وفدية المرأة بعض منعا
 وهو خلاف ظاهر الكتاب
 فانه صح عن المختار
 وبعضهم أجازها وقدرها
 وبعضهم أجاز فوق المهر
 والمأنعون لهم التأويل
 والمخلع ان كان على حرام
 وقيل فيمن خالع الحليله
 ان لها النقض بلا اختلاف
 لانه المجهول في الاحكام
 على القيام بالحدود فانظروا
 من الاذى وما بها يوقع
 اذا أقامت بأذاه البينه
 بنفسها وردها لا يدرك
 من زوجها لاجل قد جوعت
 جماعة فاحكم له بالحل
 لحرثه ان شاء أى وقت
 فقاصد الضرر ممن بارا
 بها فخلعها هناك يحجر
 لا ضرر في الاسلام جاء في الخبر
 لو كان من غير اذى قد وقع
 كذا خلاف سنة الاواب
 ذلك في صحاح الاخبار
 ذلك بالصدوق ليس أكثر
 لظاهر الكتاب دون نكر
 لحبر جامت به النقول
 كان له شرّواه في الاحكام
 شرطا على أن ترزق السليله
 ولا له نقض على الاسلاف
 ولو أتى بعدد الايام

باب الخيار

ثم الخيار منه ما يكون
وقد مضى بيانه فيما مضى
ومنه ما يكون عن قصد الى
في آية الاحزاب ربي أمرا
فاخترته وكان ذاك شرفا
فألفه والرسول والاخرى معا
ومن له سابق حظ أدركه
ومن يجاهد في الاله وقتا
يا نعمة العين لمن يوفق
وذاك ان الزوج يجعلنا
نختاره أو نفسها فان تكن
وذاك حالها الذي تقدا
وان تكن لنفسها تختار
تكون باثنا وقيل رجعي
أراه فسحا للنكاح حينما
وهو شبيه غير الصبيه
في شبه الخلع بحيث جعلنا
لكنه بغير ما فداء

عن غير قصد وله فنون
فيما على العقل الصحيح عرضا
تخيرها وهو الذي قد نزلا
محجدا نساء بخيرا
لمن حيث لم يردن الاضعفا
أثرن حيث قد تركن الطمعا
فضلا وذاك أن يصيب مسلكه
الى رضاه وارتقى حيث ارتقى
لذلك والله هو الموفق
لها الخيار كيف تنظرنا
نختاره تبقي على حال زكن
لانه عن حكمه لن يصرما
تخرج منه وهو الخيار
واتى أراه شبه الخلع
حكمها في فسحه والتزما
معناها متفق القضية
ذلك لاختيارها ان تفعلنا
ويشبه التغير للنساء

بحيث نالت الخيار بعدما كان عليها يابه معتجبا
وذلك ان تقول تلك القيد اخترت نفسي لاله أريد

باب الظهار

وجعل ظهر زوجه عليه هو الظهار وهو تعبير ورد
وموضع الركوب في البهائم فالظهر قد كنى به عن غيره
فكل ما أوردت هذا المعنى من ظهر عمية وظهر جدة
ومثله ان قال مهما جثتك بل هذه أصرح في التبيح
وأصله في الجاهلية الاول فيلزم المؤمن ترك الزور
من لطفه سبحانه أن جعله من أشهر أربعه
خان مضت ولم يكفرا وصار واحداً من الخطاب
وإن يكن قبل مضى الاجل وماله من قبل أن يكفرا
كظهر أمه كذا أخيه عن شدة التحريم حين ما نقد
ظهورها فكان ذا كاللازم كيلا يكون التبيح في تعبيره
فهو ظهار ان يكن قد يعنى ونحوه كل طويل الحرمه
أكون آتياً لامي فاتركي فهي مع الظهار كالصريح
ووصفه بالزور في الذكر نزل ويتداركن بالتكفير
كفسارة وأمدأ مؤجلا لعله يدكرن مربعه
بانت بذلك عنه فاسمعنا في أخذها ان كان غير آني
كفر عاد في المحل الاول بطأها فتحرمن اذا جرى

وذلك المس الذي قد ذكرنا
ومسها في سائر الجنب فلا
ولا يمس الفرج منها ويرى
وانها في ذلك الوقت كمن
فوقته الذي له قد أنظرا
من هاهنا ليس عليها بعده
كذلك أيضا أجل الایلاء
وأجل الظهار في الاماء
لانها زوجته حتما ولا
اقوله سبحانه في قد سمع
فأفهم التخصيص بالحرائر
اذ لم تكن تسمى بالنساء
فان أضيفت النساء اليها
من هاهنا الزوج لو كانت أمه
والحكم في الایلاء كالظهار
لانه سبحانه قد ذكره
فذا الدليل عين ما تقدما
وحيث شارك الظهار الایلاء
وما حوى أيضا من الخطاب
فجعلوا البابين في ترجمة

في محكم الكتاب حين فسرا
بأس به فانه قد حلا
بعض بأن مه لم يحجرا
قد طلقت رجعية لمن فطن
يكون عدة لها مقدرا
من أجل يلزم أن تعتده
فالحكم فيهما على سواء
مثل الحرائر من النساء
ظهار في سرية قد جعلنا
يظهرون من نسائهم رفع
وما الاماء مثلها في الظاهر
مع الاضافة لهؤلاء
أزواجنا يراد دونها
تدخل في أحكامها المقدمة
لا يوجد الایلاء في السراري
يؤولون من نسائهم في البقره
يفهمه من المعاني أحكاما
في هذه وما حوى التأجيلا
لم يفرزوها لدى الابواب
وانما أفردته لكتبة

فذلك باب مفرد وهذا مع أنه في أكثر الأحوال يفهم ذاك كل من اتقن ما ومن يقل كالمه في المنزلة لانه لم يقصد التحريما وهو مقال مخطر والاسلم ظهار ذات الزوج من حليها لكنها ليس عليها وقت وانما تلزمها الكفاره فقولها أنت على كذا والله قد أوجب أن يكفرا فوجب التكفير نفس الزور فذا هو الاصل لهذا المسئلة إذ الظهار ليس لنفساء قلخلع والطلاق والظهار وهكذا الايلاء فافهمنا وليس لنفساء في ذا أثر وبالرجال قصد الخطاب وليس للقياس ثم مدخل لانما العود اليها موجب

باب بيان جعله أفلاذا لا يتشاركان في أحوال حوى من البايين علما فافهما فلاظهار عندنا في المسئلة به ولكن قصد التكريما سواء فيما يسع التكلم تلزمها كفارة في قبلها ووطؤه لها فلا ينبت لاجل ذاك الزور في العبارة كقوله كالمه في الكذب عليه حين بالمقال زورا فيوجب المقال للتكفير لكنني فيما أراها مشكله لكنه يختص هؤلاء يختص بالرجال والخيار لانها للعقد تتبعنا فلا أقول انها تكفر في حكم ذاك وهو الصواب وان يكن قالوا به وعولوا لذلك لا مقال إذ يكذب

لو لم يكن اراد يرجعنا ليس عليه أن يكفرنا
ثم يعودون لما قد قالوا بهذه يرتفع الجدل

فصل كفارة الظهار

والله قد فصل في القرآن
فأوجب العتق لمن قد وجدا
وبعده اطعام ستين قتي
وذلك إن لم يستطع يصوم
يمنحهم بأكتين فاعلما
وان يكن اراد أن يفرقا
والارز ثلث الصاع للمسكين
يجعله في فقراء بلده
وإن يكن لم يكمل العدد
وهو من المندوب لاسواه
والصوم شهران بلا انفصال
وصائم التكفير للظهار
لانه قد قيل لا يسافر
وذلك خوف الفصل والتابع
والعتق وهو أول الحاصل
فان يكن يملك عبداً أعتقه

كفارة الظهار بالتيان
والصوم بعده لمن لم يجد
من المساكين بمقدار آتي
يلزمه اطعامه المعلوم
في يومهم اذا اراد يطعما
براً فلاثنتين صاع مطلقا
وذلك عندهم عن اكتين
فهم أحق بجميعل مدده
وفاه من جيرانه لا يبعد
فليجزه في غير ما حاذاه
يلزم من كان فقير الحال
ليس له الافطار بالظهار
صائمها وهو مقل شاهر
شرط وما لشرطه مدافع
يلزم من كان غني المال
أو اشترى من ماله وأطلقه

بفضلة المال عن العيال
 ورجل كان له إماء
 ودينه يستهلك الجميعا
 لان دين الناس أولى وأحق
 ومن له سرية يطاها
 قليل يحجزه الصيام عنها
 وظاهر الكتاب يوجبنا
 وواحد للعتق قبل أن يتم
 وبعد أن يتم صومه فما
 ومعتق نصفه من عبد
 وقيل بل يحجزه اذ يلزمه
 وآخر القولين قيل أكثر
 لان من أعتق نصفه بلا
 لانه علي الشريك قد عدا
 كربة المقتول بعد القتل
 وعتق من دبر ليس يكفى
 وهكذا شراء من قد دبرا
 وذلك قول مانع الرجوع
 وان يجوز الرجوع فيه
 ومن يكن في بطن أمه فلا
 يتناعه لو بالتمين الغالى
 والنخل والارض معا والماء
 فلا عليه العتق كن سميعة
 أن يقضى أولا لانه سبق
 في يته ليس له سواها
 وقيل بل عليه يعتقها
 هذا الاخير ويؤيدنا
 صيامه يعتقه ويأتمزم
 عليه عتق لو أصاب مغنا
 عن الظهار ليس يحجزى عندي
 سهم شريكه له يفرمه
 لكما الاول عندي أظهر
 رأى شريكه أراه بدلا
 والغرم جبر لا يزيل الاعتدا
 كيف يكون مجزيا لفعل
 اذ ليس بالكامل عند الوصف
 للعتق لا يحجزى على ما ذكرنا
 لان بيعه من المنوع
 فها هنا يقال بل يكفيه
 يعتقه عن لازم تحملا

وان يكن أعتقه فولدا
فانه ينفعه لكن لزم
وان يكن أعتقه تنفلا
وان يكن أعتق عبداً وظهر
فهو كمن لم يعتق أصلا
وهكذا اذا اشترى عبداً بما
لانه أعتق عبد الغير
وليتحر كامل الاعضاء
فليس يجزي عتقه للمتعبد
ولا لمجنون ولا مجذوم
ولا لاعمي واجبز الاعور
كذلك الاصم إن الصما
والخلف في الاقلف مهما اعتقا
وأنه متهم الايمان
والخلف هل يشترط الايمان
وآيها في الذكر جاءت مطلقة
لو كان مشركا سليم الحال

قبل مضي الاجل الذي حددا
اطعامه عليه حتى يحتمل
فالخلف في إطعامه قد نقلا
بأنه من قبل حر مقتر
عليه أن يستأنفن الفعلا
يحرم فهو كالزبا فلتعلما
فلم يزد غير نفس الضير
فهو الذي يوصف بالاجزاء
ولا لاعرج ومقطوع اليد
ولا للمجنون ولا مصلوم
وهو الذي يفرد عين ينظر
لا يمنع الاكتساب فاعلم
لانه مخالف أهل التقى
عندم بالترك للختان
في معتق الظهار قد أبانوا
فتقتضي الاجزاء ممن اعتقه
والوصف بالايمان للكمال

باب الإيلاء

وهو عبارة عن الميمن من زوجة لذلك التمكن

يقال ألا إن يكن قد حلفا
 دأبه يؤلون من نسايم
 عنيت بالاماء السريات
 وبقياص ظاهر قد الحفوا
 كقوله ان لم أسر للمسجد
 كذا اذا لم وكذا إن واذا
 وضبطوا ذلك فليراعا
 ومن تكن زوجته في قرية
 فان وقام بها به قد حلفا
 قبل تبين زوجه إذ فيه
 وقيل لا إن لم يكن قد اشترط
 وفي كلا القولين عندى نظر
 لانما الايلاء في القرآن
 لو كان في الشرط عليه سكتى
 تنزل شرطها لما أرادا
 فهو بذلك الحال قد بر القسم
 فان عرفت ذلك التأويلا
 وإن يكن مكنيا عن زوجته
 إذ الكنايات من الكلام
 وعمل من قال بما تقدم ما

بالله لا يقرب منها فاعرفا
 ولا كذاك الحكم في إمامهم
 لانه يختص بالزوجات
 بها حروفا تدرى فيما تمقوا
 فانت متى طالق فلتبعد
 حين اقتضى منع الجماع مثل ذا
 كل يمين منعت جماعا
 فالألا لا يدخلها لنكتة
 الى تمام الاجل الذي عرفا
 ايلأوه عنها بما يخفيه
 لها سكونا وبه قد ارتبط
 وإن يكن صح بذلك الأثر
 عن النساء لا عن البلدان
 يمكنه إثباتها لمعنى
 أو تأته ليبلغ المراد
 ونال منها ما أراد والتزم
 أخرجتها عن حكم هذا الايلاء
 بدارها فحكمها لنيتها
 صنف يجوز الشرط في الاحكام
 وآه قد أراد هذا فاعلموا

وشاهد الحال دليل قاضي
 وان يكن من قبل أخذها حلف
 فقييل بالاخذ لها يلزمه
 وهو الصحيح وبه قد جاء
 فانه قد قال لاظهارا
 وإنما الايلاء في ذا المعنى
 وأجل الايلاء في القرآن
 يهل فيها عليه يدكر
 تلزمه كفارة اليمين
 وهو مصدق اذا ما قلنا
 وان اقل ان لم أسر صحارا
 فان سر من قبل تلك الاربعة
 ونصفها قد قيل في الاماء
 وهو من العموم في الاساس
 ومقتضي العموم هو الاكثر
 وبعد أن نخرج من ذاك الامد
 وصار زوجها من الخطاب
 الا التي يبطنها حل فلا
 وذلك هو الحكم في المسائل

فلا يصح أن نلوم للماضى
 لا يأتينا. ففيه يختلف
 ايلأوه وقيل لا يلزمه
 معنى الحديث فانك المراءا
 قبل النكاح فاتفى جهارا
 مثل الظهار وبه يثنى
 أربعة من اشهر الزمان
 فيرجعن لوطثها ويشكر
 وقد مضى في ذكرها تبينى
 كفرت عنها فانهم المقتلا
 ايلأوه ينحط حين سارا
 ينحط عنه فليواف مربعه
 وقيل بل كسائر النساء
 وأول القولين بالقياس
 وغيره دل عليه النظر
 حل زواجها لمن لها ورد
 لا يتقدم علي الاصحاب
 تخطب حتى يخرجن مكللا
 لكل بائن من الحوامل

باب في المفقود والغائب

ان حوادث الزمان جمه
من ذلك الغائب والمفقود
ولم يكن من ذلك في عصر النبي
كان اجتماعهم لشدة الحبل
وتحت أمر المصطفى ورايته
والافتراق لا اختلاف الا هوا
لا تعرفه منى ما غابا
وفي زمان عمر فقد وقع
في رجل قد أخذته الجن
فكان ذاك سبب الكلام
فاجتهدوا ويبنوا ووضعوا
نفهم بعضه ويشكلنا
لعلمنا بفضلهم وعلمهم
تتهم النفوس فيما أشكلا
وأعشى العينين ليس ينظر
والفرق بين غائب ومن فقد
فغائب من غاب دون سبب
والفقد ان تراه في الحريق

وكل حادث فيعطي حكمه
حكمهما في كتبنا موجود
شيء لضيق الحال والتقلب
والافتراق ماله من أصل
كانوا حريصين على هدايته
نسلك نحواً وأخوك نحوا
كذلك لا تدريه حين آبا
أول ذاك حين ما الحال اتسع
ورد بعد أن تقضى السن
في الفقد فاعرف موضع الاحكام
وحكم ذاك كله قد شرحوا
بعض وكل ذاك نقبلنا
فأين علم من آبي من بعدهم
ونعرف الفضل لا رباب العلا
مقدار ما ينظره من يبصر
يدري لان الاصل غير متحد
يعرف الا باختفاء المذهب
أو انه في المساء كالغريق

ومثله من ركب البحر الى
أو انه يطاردن السباع
أو انه قد غاص في الاهوال
فأربع من السنين أجله
وذاك عد أربع الجهات
وحكمه في زمن التأجيل
يكون وارثا وموروثا الى
وهكذا الاتفاق يلزمنا
وقيل زوجة تزداد فاسمع
وفوقها عشر من الايام
لأنها لأجله تحتبس
والاصل في الزوجية البقاء
والاصل مال للمقال الاول
وها أنا أميل للاخير
وبعد تم الاجل المقدم
ويأمر الولي بالطلاق
تعتد عدتين للوفاة
وكله للاحتياط الكامل
وبعد ذاك كله يجوز
وان أتى الاول يوما قادر

دار فغاب عنه اذ رحلا
وبعد أن طارده مارجعا
وكل مخطر كذا الحال
ينظر حي أم أناه أجله
لعل ذكره بهن يأتي
حكم الحياة يعطى بالتفصيل
ان ينقضي الوقت الذي قد اجلا
من ماله لمن يكفلنا
أربعة الشهور فوق الاربع
تنفق في ذلك بالتام
في ذلك الوقت ولا ترمس
فكيف لاينالها الاعطاء
لكونه الاكثر عند الاول
لما أرى من أصله المذكور
يحكم قاضينا له بالعدم
ليخرج الحال عن الشقاق
والطلاق خشية الفوات
ويقسم المال بقسم عادل
تزوجها بمن به تفوز
خير فيها أو أقل للمهر

عنيت مهره ومهر الثانى
 ما باله لم يعط الا الاحقرا
 فان يردھا فله تعقد
 وذاك من خوف اختلاط النسل
 لانه بها يبين الرحم
 لكننى لم أحفظنه لاحد
 وان يك اختار الصداق عنها
 تقيم عنده بذلك العقد
 ويسمى الحاكم أن لا يدخل
 واتى يعجبنى المخول
 وزوجة المفقود ان تزوجت
 من غير تطليق من الحكم
 وقال بعض لا يتم أبدا
 قلت ولكن ان تعذر الحكم
 مخافة الضراء والاضرار
 ومدة الغائب فى الاحكام
 منذ ولد الانسان لامدغابا
 وقيل بالسبعين وهو مغربي
 وقال بعض حكمه الحياة
 وهو على ذا القول ليس يحكم

وهو من الترييب فى مكان
 ما ذاك الاكى يشاها فانظرا
 بعدة الطلاق لو تمتد
 والقول بالحیضة نوع عدل
 خلوه وغير ذا لا يلزم
 فانظر ولا تأخذ الا بسند
 فليس للاخير بد منها
 فهذه أحكام ذات الفقد
 فى ماله وواسع ان دخلا
 له وغيرى هكنا يقول
 بعد انتضاء فقده واجتبهجت
 ولا الولى قيل بالتام
 لانه منها كئل الاعتدا
 فالأخذ بالرخصة وجه ملتزم
 ونفيه يعلم باضطرار
 قيل ثمانون من الاعوام
 وقيل مذغاب يرى الحسابا
 وقال قوم مائة فلتحسب
 حتى يصح بعدها المات
 فيه بشىء والاله أعلم

وفيه أقوال لها تركت
وامرأة الغائب إذ تقول
قيل لها تزوجن يا قتي
وقولها بذلك ادعاء
وقائل ان فلانا ماتا
فنندم بقوله لا يحكم
وان أرادوا نبشه من قبره
لكي يعطى قسمهم لله
واتى أقول ان الخبرا
وانه يبنى على التصديق
وهذه الاخبار في الآتام
يرفعها الفرد عن الفرد الى
فيجب الحق به والايدي
فكيف يلغى هاهنا والقلب
وان يكن متحما في الخبر
فالغيب والفقد به لا يحكم
فلو رأينا آية المات
جاز لنا الاخذ بها ونحكم
وليس ذا الباب كمثل الحكم
لو كان كل حالة تحتاج
والدين يسر ما به من عسر

وهي غير ماله ذكرت
قد صح عندى موته فقولوا
وقيل لا لانه ما ثبتا
وعله يحملها اشياء
واتى دفتته إذ فاتا
وماله بقوله لا يقسم
جاز لاجل ما أتى من خبره
هذا الذي أبداه في مقالته
في مثل ذا يجوز أن يعتبرا
وتركه نوع من التضييق
عن واحد تؤخذ في الاحكام
ان تصل المختار ما بين الملا
تقطع بل توجب نفس الحد
يصدقته فأين الب
فثله لم يك بالمعتبر
إلا إذا ما أمره يستعجم
بأى حالة من الحالات
بها اذا المراد منها نفهم
بين الخصوم عند أهل الفهم
لشاهدين ضاقت الفجاج
فكيف ذا التضييق في ذا الامر

كتاب احكام الممالك

باب تزويج الممالك

ثم النكاح في الممالك كما
لا فرق الا في أمور تندر
من ذلك ان امره السيد
أما العبيد من إناث وذكر
لو كرهته فعليه تجبر
والمالكون ان تعددوا فلا
لأنهم في حكم فرد واحد
وان يزوج بعضهم تبعا
وان يطلق بعضهم أو خالما
لكنه لا لشركاء يضمن
والعبدان طالب ذلك السيدا
قيل عليه أن يزوجه
وليس للعبيد بأن ينتصرا
إلا اذا حاكمه فحكم
غها هنا يصح الانتصار

قد كان في الاحرار حكما علما
وها أنا أكشفها واذكر
فلا نكاح دونه لاحد
فما رضاهما هنا بالمعتبر
اذا أطاقت وكذلك الذكر
يصح دون الاذن منهم أولا
وذلك لاشتراك ملك الناقد
يصح ان باقبيهم قد تما
فانه يكون منه واقعا
ما أتلغوا في ذلك وهو بين
بأن يزوجه واجتهدا
وقيل لا يلزم فاعلمنه
من ماله اذا أبي أو نفرا
بنك القاضي وبعد ظلما
لانه قد ظهر البوار

وقبله يحتمل التمسكا
والحكم بت ذاك الاحتمالا
لانه يلزمه ينقاد
وجائز بأن يتم السيد
وان يكن قد دخل العبد فلا
لانما المخول قبل الصحة
فهو كن واقعها من قبل
وأمة بغير اذن السيد
واعتقت من قبل يدخلنا
وذلك من وجهين أما الاول
والثاني تزويج بغير مولى
ورجل زوج حراً بأمة
أولدها البنين ثم جاء
حقية الاولاد تلزمنا
وان يكن أخبره بالامر
والرق في الاولاد حتما لازم
وجائز يزوجن عبده
وبعضهم يمنه من أجل
فالزوج والزوجة والصدّق
فحال يزوجن ماله

برخصة فلا يقال هلكت
وصير الاخذ له حلالا
لذلك الحكم الذي يراد
عقدا بدون اذنه قد عقدوا
يصلحه الاتمام اذ تعجلا
يقضى عليهما بوجه الحرمة
تزويجها فأين وجه الحل
تزوجت برجل في البلد
وتعت فذاك يفسدنا
فأصله الفساد لا يحول
فهو على البطلان لم ينتقل
لغيره قد غره وكتبه
سيدها ليأخذ الابناء
ذاك الذي غر فيغرنا
ينحط عنه الغرم دون الوزر
لانه على الزناء قادم
بأمة له ويعطى نقده
ان الجميع مال هذا الفحل
جميعهم في ملكه ينساق
بماله ولا أرى اعتلاله

لانما الصداق بالاطلاق
 فهو للزوجة من ذا الشان
 وأمة عبد لها قد خطبا
 فالنهي في ذلك للاحرار
 وأمة تطلب من مولاها
 يلزمه في الحكم ان يختارا
 وان أبي ويبيعها أرادا
 ورجل أمة قوم بضعا
 بأن منها أول الاولاد
 فولدت اثنين في بطن معا
 لكنه عليهما نصف الثمن
 يسعون من بصد البلوغ فيه
 وليس للعبد من الحرائر
 لانه في ذاك نصف الحر
 وأربعا من الاماء يجمع
 والخلف في تحليته للحر
 واكثر الاقوال بل يزيلها
 وامرأة وأمة قد جما
 طلق تلك الامة المشثومه
 للحره الخيار حين ارتجما
 يكون للزوجة باستحقاق
 وسلبه منها مقام ثاني
 في عدة حين لها قد رغبا
 دون العبد جاء في الآثار
 تزويجها أو أنه يغشاها
 ما شاء ويرفع الضرارا
 كان له وليحذر الفساد
 من بعد تزويج بشرط وقعا
 حر وصح الشرط بالاشهاد
 فيعتان لاصطحاب جما
 لسيد الام بتقويم حسن
 وان وفي أبوها يكفيه
 سوى اثنتين في المقال الشاهر
 وقيل مثل الحرايض يجري
 بلا خلاف ها هنا فيرفع
 فقيل لا يزيل وجه الحرمة
 لانه في حكمه حليلها
 حر وبالطلاق يوما وادعا
 وردها للحالة المعلومه
 لانه مثل النكاح وقما

قلت ولا أرى الخيار هاهنا
 خلاف تزويج له يستأنف
 وليس للعبيد باتفاق
 ولا الظهار والخيار الا
 وذكروا أن خيار الامة
 رعل وجه ذاك لما خيرا
 وطلقتان للاماء تقطع
 وحیضتان عدة المطلقة
 وذاك أن حكم هذى الامة
 وطلقة وحیضة لا تقسم
 من ذاك أن عدة الوفاة
 شهران مع خمس فصيح النصف
 وجائز قبل طلاق الرجل
 وهكذا تزويج مملوكاته
 وذاك مبنى على قول سبق
 والعبد ان باذن مولاه عقد
 وبقي البعض من الصداق
 ويبيع ذاك العبد قبل تعطى
 وقبل يبقى لازما للعبد
 وسيد العبد له أن يدخله

لانه بنى على ذاك البناء
 فها هنا لما الخيار يعرف
 شيء من الایلاء والطلاق
 باذن مالك لهم تولى
 مثل الطلاق باتفاق الامة
 كأنه ملكها ما ذكرا
 ليس له من بعد ذاك يرجع
 منهن لتتصيف مع من حقته
 في ذاك تعطى نصف حكم الحرة
 فجعلت ثنتين یا من يفهم
 لمن نصف عدة الحرات
 فافهم فقد أتاك منى الكشف
 زوجة عبد ابنه في المثل
 حل له إن شاء من ذاته
 في أن مال ابنه له بحق
 عليه عقداً للنكاح ونقد
 في ذمة العبد على استيثاق
 من ثمن العبد ولا تخفى
 يقضيه ان حرر بالتصدي
 منزله بغير إذن حصلا

ما لم يكن منفرداً بزوجة فيه فيمنعنا هنا لنكتة
 وذلك خوف الكشف للوراث وكشفها من المحرمات
 ورجل لامة قد اعتقا لوجه ربي مخلصا وصدقا
 فإله تزويجها بنفسه لانه مثل وجوع أمه
 وكل ما كان لوجه الرب لا يذن منه أبداً بالقرب
 لان حفظه من الثواب يمنعه من ذاك الارتكاب
 وان يكن اعتقها لينكحها فها هنا معنى الجواز وضحا
 قلت وفي الوجين لست أمانع لما عليه من دليل يرفع
 فاعله يفوز بالاجرين في خبر جاء عن الامين
 والمصطفى صفية قدأعتقا ثم بها على الزواج انطلقا
 تراه يقصدن غير الله في كل فعل منه لا تضاهي
 وان يكن اعتقها وكتما وبعد عقده النكاح علما
 فلا يجوز ذلك الكتمان ويديها التمس والبطلان
 لانها بالنفس منه أملك فنلك الكتمان ليس يسلك
 معتقة لها أب مملوك ثم أخ محرر مملوك
 تزويجها أولى به أخوها مادام في الملك يرى أبوها

باب التمسرى

وهو الاستمتاع بالاماء لكنه من بعد الاستبراء
 فالملك لليمين أقوى حبلا من النكاح من هناك حلا

يكون فيه نفس ملك الرقبه
والفضل للاله في الجميع
فمن يشا ذلك فليستبر
وقيل تكفى حيضة والاول
لانما المراد كشف الرحم
وفي حديث السي في الحوائث
وذلك ليس يقتضي تكرارا
والاحتياط غير معنى اللازم
وخسة واربعين يوما
وقيل يجزي دون هذا الحد
وهو علي القول الاخير يبنى
والخلف في البكر اذا تيقنا
وفي صغيرة وقد رباها
وفي التي أخذها من أثى
وأشهر القولين الاستبراء
حبجهم قالوا فان السنة
ومن يقل بغيره يراه
وذلك استكشاف نفس الرحم
ومعتق يوما لمن تسري
كذلك زوجه اذا اشتراها

وفي النكاح متعة مستصحبه
لانه نوع من التوسيع
بمحضتين لتسام الامر
اكثر لكن الاخير أعدل
وهو بذلك حاصل فلتعلم
حتى يحضن بالمحيض الحاصل
فكيف توجبته مرارا
بل فعل الاحتياط شأن الحازم
إن كان نفس حيضها معدوما
والقول بالعشرين أدنى الحد
لأنها كحيضة في المعنى
بأنها بكر هل استبرا هنا
في بيته فادركت مداها
فالاختلاف في الثلاث يحى
وهو بالاحتياط فيه جاءوا
جاءت به فلا تبدله
جاء لمعنى وانتفى معناه
وقد عرفناه بلا توهم
جاز له التزويج دون استبرا
فما عليه ها هنا استبراها

لان ماله الذى تقدا
 لكنها لغيره تعد
 وحكم الاستبراء كحكم العدة
 وقيل في مملوكة قد نظرا
 لشهوة وهي صبية فلا
 ولست أدري وجه هذا المنع
 وهو على ذا لا يصح غير ان
 يوجب الاستبراء للصغيرة
 بحمله عقوبة التعجل
 وقائل لامة إن باعك
 ثم اشتراها فله يطاها
 وليس مثل الحرة المذكورة
 سرية قد عاينت مولاهما
 من بعد ذاك وأناس قالوا
 ومن زنا لغيره بأمة
 ولا يجوز أن يطاها أبدا
 سرية أولها أولادا
 وان يكن لغيره الابن فلا
 لانه بابنه شفيق
 وأمة دبرها للاجر

فالابن ابنه بكل منها
 بأى عدة لها تعد
 لحرة الى تمام المدة
 سيدها لفرجها إذ بطرا
 يكون وطؤها له محلا
 وعمله عقوبة للردع
 بينى على قول الذى يشددن
 وان تكن عذراء مستطيره
 وليس هذا كله عندى جلى
 مولاك يوما فانا ابتاعك
 ولا يضر وعده أياها
 بل هذه مملوكة مقهورة
 يزنى فقيلا ما تـ يطاها
 بأن وطنها له حلال
 فبجائز شرائها للخدمة
 لانه بفعله قد اعتدى
 يجوز بيعها اذا أرادا
 إلا اذا ما استغنى عنها أولا
 دون سواء وهو التفريق
 ما دام حيا فله التسري

لأنها مملوكة في الحال
ويمتنع ان قال أنت حرة
لأنها أول ذاك اليوم
وذلك يوم نجهانه فلا
قلت ولفظ اليوم للوقت يرد
فان عناه فله مضاه
وقيل من أمته قد دبرا
لانه لم يدر موت الغير
لأنها بموته تحرر
يفترقان غالب الاحوال
سرية طلقها فتعتق
وقال بعض ان نوى عتاقا
وهو مراد جابر بن زيد
لانه قد جعل الطلاقا
وثية الهجاز تشرطنا
وقال قوم إنها تستخدم
خوفا من الشبهة في الفروج

فحكها في ذاك حكم المال
يوم أموت وطؤها بالمره
تكون حرة بدون لوم
يكون وطؤها لذا محلا
من غير تحديد بمحدد ووجد
ووطؤها لا يمتنع إياه
على سواء وطؤها قد حجرا
فموته يوقعه في الضير
وهو يغيب تارة ويحضر
ويكفي نفس النوم واليالي
منه بذأ وقيل ليس تعتق
تعتق وهو قيد الاطلاقا
لو أنه أهل نفس القيد
تجوزاً غنى به العتاقا
في صحة الهجاز حيث عنا
لكنه لوطنها لا يقدم
فالورع الكامل في الخروج

باب استخدام العبيد

والله قد فضل بعض الخلق وقد أذل بعضهم بالرق

وهو ابتلاء منه للصنفين
فالعبد أن قام بحق الرب
كان له أجران حيث صبرا
وسعى للملكة فيما نسمع
فالعبد مما طلب التعليا
وذلك حيث العلم فيه يلزمه
وليس للعبد بأن يصوما
لا سجا ان كان في الصيام
وهكذا ليس يصلى النافله
وجائز أن يحضر الجماعه
لانما حضورها شعار
وقيل لا يحكم للعبد
وما لم قيلولة النهار
لكن له أن يستريح ليلا
فما له بعد العشا يستخدمه
وجاز إن أراحه مقدارا
كذلك قيل ولاهل الباطنه
فأهم بالليل يزجرونا
ووقع الرب بهذا الحال
سليل عبدالله غسان الفتى

ليشكروا ويصبروا للذين
وحق سيد له مربى
للطاعتين وهو عبد شكرا
لا يدخل الجنة فيما يرفع
كان على سيده لزوما
والندب في سواء مما يعلمه
نفلا بدون اذنه لو يوما
ضعف عن الخدمة والقيام
بدون إذن حيث كانت شاغله
في الفرض لا في غيره من طاعة
يحضره العبد والاحرار
براحة لو كان يوم العيد
الا باذن السادة الاحرار
وذلك حق يلزم من المولى
الا بطيب نفسه اذ يكرمه
خدمته أراحه نهارا
في هذه الرخصة نفس ساكنه
وبالنهار الزجر يتركونا
على الامام الكامل المفضل
اذ ذكر العدل وما به أتى

وان عدله ملا أماكنه ولم ينل منه عبيد الباطنه
 وذاك منه رضى الآله عنه مقام الخوف ما أعلاه
 أو أنه لم يرفض الرخصة فرأيه الاخذ بقول الشدة
 وليس للمملوك يخدمنا لغير مولاه بليل جنا
 لانه وقت استراحة فان يخدم فان فعله له يمن
 وماله في الحكم أن يستعمله بما يراه عاجزا ان يعمل

باب كسب العبيد

والعبد للمولى وما يكتسب فأكله له حلال طيب
 فانظر الى قول الآله فيه تلقاه لا يملك ما يأتيه
 وما أتى العبد من الثمار عند حصاد النخل والاشجار
 ولم يكن يعرفه مولاه من أين جاء فهو حل جاء
 حتى يصح انه حرام والاصل حله فلا يلام
 وذبح ما صاد فيمنعنا الا باذنه ويحرمنا
 لانه قد صار ملك السيد ذابحه بدون اذن معتد
 وان يكن قد أطلق الاباحه فهاهنا لا نمنع ذباحه
 كذا ان رأى فساد للمال فذبحه باب من الحلال
 وفي زمان المصطفى قد كانا وبحلال أكلها أفنانا
 وما استحق العبد بالوصيه من غير مولاه أو العطيه
 فأكثر الاقوال انه له وليس للسيد أن يأكله

الابرأى ذلك العبد وفي قول لمولاه يكون فاعرف
وان يبعه وله مال فذا لذلك البائع ان شا أخذنا
وان يكن اعتقه فقيلا يكون حكمه كمثل الاولى
وقيل للسيد ما قد بطنا من ماله خلاف ما تبينا
وذلك ان ظاهر الاحوال عتاقه بظاهر الاموال
والنفس بالحنفى لا تطيب لانه عن علمها محبوب

باب ادب العبيد

وحيث كانت طاعة المليك واجبة له على المملوك
فتركه الطاعة يوجبنا له عليه أن يؤدبنا
لانه العاصي بلا محاله وأكثر الفساد في ذي الحاله
وقال في الاصل مقالا فاعلم لا يضرب العبد اذا لم يخدم
لكن على ترك الصلاة يضرب ونحوها وذلك حين يجب
وانتى من ذا المقال أعجب مع اتى أقول فيه يضرب
وقدر الضرب الذي يزدجر به ومولاه له يعتبر
وقيل يضربن على الادبار ولا يجوز ذلك في الاحرار
وان يخف اباقه يباح قصيده وما به جناح
وهارب له يجوزنا لعله بذلك يرجعنا
ولا يجوز لفتى أن يطعمه في حالة الابق أو ان يكرمه
قيل ولو مات بذلك جوعا الا اذا ما قصد الرجوعا

باب العتق

وأمر الاله بالتحريم ووعد المعتق بالاجور
 وذكر الكتاب فك الرقبه وانه مثل اقتحام العقبه
 من علينا مرتين بهم ملكهم ومرة عتقهم
 ونعم الاله لا تزال مبسوطه ومالها زوال
 والشكر للنعمه يوجبها وكافر النعمه يجرمها
 والشكر أن يؤدى بين الواجبا ويقضى الحقوق والمآربا
 والكفر عصيان الاله بالنعم ومن عصاه مستحق للنقم
 والعتق بالالفاظ والاحوال يكون فالاول ذو المقال
 وذلك أن يقول قد أعتقتك أو أنت حر وكذا حررتك
 ومن يقل لعبده يا حر ولم يرد عتقا فلا يضر
 وان يحاكمه فقيل بحكم بمقتضى اللفظ وما يلزم
 لان ذلك ظاهر الاطلاق وعكسه دعوى على العناق
 والحكم بالظاهر لا بالقصد والعتق ظاهر فخل عبدا
 وان تقل لله قد سرحتك لا يوجب العتق لمن به أتى
 ومن يقل لله أنت يا قتي فالتق ظاهر بلا اشتباه
 وان يقل أعتقتك الاله فالتق في انعتاقه رواه
 والقول بالعتق لديه أوثق قلت وهو بالمقال أطلق

وإن يخف عليه من سلطان
 وجزم الاصل بقول العتق
 وإن يقل هذا أخي أو صاحبي
 وذلك أن خاف عليه وكذا
 فالتصديق عندنا هو المعتبر
 ولفظة الحر بها يعتبر
 كذلك العتق قد يراد
 أعنى اذا - ما قاله لعبده
 ومن يقل في اللفظ اذ يقر
 يعتق من حال عليه عام
 بالحول يستحق هذا الوصف
 فانه من بعد حول يستحق
 وذا القياس فيه عندي نظر
 فبعضها يقدم في أيام
 ولا أرى كالعرف فيه ضابطا
 فأعمل الفكر هنا واجتهدا
 وقائل بعض غلامى حر
 كذلك ان أعتق منه أصبا
 لانه لا يتجزأ وهو
 وان يكن له شريك فيه

فقال حر فيه قولان
 وهو كما نرى وفاق النطق
 أو للذي فالعتق غير واجب
 ان قاله تطفكاً ونحو ذا
 واللفظ قالب له يقدر
 عن حدة الانسان اذ يؤمر
 به القديم فله المراد
 وقد نواه يعطى حكم قصده
 كل غلام لى قديم حر
 ودونه لا يعتق الفلام
 وآية المرجون تعطى الكشفا
 وصف القديم وبه هذا لحق
 وقدم الاشياء لا ينحصر
 قلائل والبعض في أعوام
 فان ضبطت العرف صرت قاسما
 فعامل الفكر يصادف الهدى
 فالعتق في جميعه يمر
 فالعتق واقع على العبد معا
 بالسريان يعرفن ويروى
 يقوم العبد بما يأتيه

ويغرم للشريك سهمه
لانه مال سواء أنلفا
وان يكن لا يعرفن الحكما
وان يكن أعتق عبد الغير
لان عتقه يكون باطلا
كذلك الفاصب ليس يجرى
ورجل قد اشترى مفعوبا
أعتقه يريد نفس القرية
فبعضهم أمضاء حيث كانا
وقيل من بعض العبيد أعتقا
ان العبيد كلهم أحرار
من قال يوم اشترى فلانا
ثم اشتراه قيل ليس يعتق
كذلك المرأة في الطلاق
وقيل ان سعى فلاناً يعتق
وأول القولين هو الأكثر
وان يعلق الصاق يعتق
كقوله ان جاء زيد يوما

ويطلب الاله يغفر أمة
بذاك فالأنم مع الغرم لفا^(١)
خطأ يدفع عنه الأثما
بغير اذنه فما من ضمير
لا يذهب ما كان قبل حاصلا
عتاقه اذ ذاك نوع حجر
وكان عنه أمره محجوبا
ففي ثبوته خلاف الأمة
غيباً وبعض قد رأى البطلانا
ولم يسم أيهم اذ نطقا
في حكنا وماله انكار
فانه محرر اعلانا
اذ لا عتاق قبل ملك يصدق
فهي كذا الحكم في الصاق
كذلك المرأة منه تطلق
وهو الذي دل عليه الخبر
عند وقوع ما به يعلق
فأنت حر لا تخاف لوما

(١) قوله « لفا » أي حصل . مأخوذ من لقيت الشيء
إذا وجدته — حاشية في الاصل

فانه عند محي زيد
وامرأة قالت عبيدى عتقا
أن أصبحت والحيز قدأتاها
ومشتر من رجل عبيدا
قال لهم من كان منكم حرا
فالكمل قالوا انهم أحرار
فلكم حجر بهذه الصفة
من قال ان جاء سليلى حيا
فان أتى ميتا فما من عتق
لانه لم يوجد القيد ولا
وقائل ان ولدت غلاما
فولدت اثنين قيل عتقا
ووجه الخلاف في غلام
فعند قوم يقتضى الاطلاقا
للاولين أول القولين
ثم من التعليق نوع يذكر
وذاك ان يعلقه على
غالبد مملوك قبيل الاجل
وان يدبره على شخصين
ومات واحد فلا ينعق

يعتق لاعتبار هذا القيد
ان لم أصل في غد فاتفقا
فالعتق في عبيدها يفشاها
ثم استراب يعه الحديد
فليصرف ولا يخاف ضرا
ولم يصح منهم اقرار
الا باقرارهم أو حجة
كان عبيدى عتقا عليا
يلحقهم وانهم في الرق
عتق مع انتفائه تحصلا
مملوكى فذاك حر داما
كلاهما وقيل بل من سبقا
وفي احتمال أوجه الكلام
وبعضهم لوحدة قد ساقا
والآخرين الثاني دون مين
يقال للعبد به مدبر
وفاته أو موت بعض العقلا
وبعده يكون حراً فاقبل
خدمته بينهما نصفين
ويخدم الثاني الى أن يلحق

وان يكن مدبر قد قسلا
 فحقه حرمان ذاك العتق
 كمثل من قد قتل الموروثا
 ورجل كاتب عبده انعتق
 لو عجز العبد عن الوفاء
 وذاك ان العبد يشترى نفسه
 فعند ملك نفسه ينعتق
 فانه لو قال ان أدبتا
 فلا يحررن من قبل الادا
 وهو مراد القوم في المكاتب
 فصورة الكتابة المذكورة
 فعرفنا يجعلها بيعا وما
 وذا هو التحقيق تنفيذا
 والعتق قد يكون بالاحوال
 فالمال ان يملك الانسان
 كذلك الاخوة والابناء
 فانهم بذلك يعتقونا
 كذلك الاخوال والاعمام
 ولا كذلك الصهر والرضاع
 لكن ذا الرضاع لا يباع
 مولاه للعتق وقد تعجلا
 وأن يكون دائما في الرق
 فالمنع صار حكمه المبثوثا
 من حين ما كاتبه العتق استحق
 فالعتق لا يشترط بالاداء
 من سيد العبد بما كسبه
 وهو خلاف ما به يعلق
 فأنت حر لا اذا أبيتا
 اذ كان بالاداء قد تقيدا
 فالخلف راجع الى التخاطب
 معهم خلاف ما لنا في الصورة
 قد صوروه فهو شرط لما
 به الخلاف وتحررنا
 ومرة يكون بالافعال
 أباه أو أما له تصان
 ملكه البيع أو الشراء
 وهو حق لهمو يرونا
 وكل من نكاحه حرام
 فلك ذين فيه الاتساع
 لحمة الرضاع الامتناع

فان يبعه رد ذاك البيع وقيل ان بيع ذي الرضاع وان يكن قد ورث الرضيعا والعبد ان اسلم قبل السيد لو اسلم المولى فذاك حاله وان يكن اسلامه بالقرب فانه يدركه كالحكم وأصله في خير بالطايف عن النبي فيه قول يذكر من يتق الله يلاق مخرجا وحيث كان عتقه بحق وان يكن سيده ذا ذمة لكن يبعه علينا بحجر ومزيان العتق قد قدما لانه من جملة الاحوال من ذلك المثلثة يقطعنا او عينه يقطعها أو ذكره فانه بهذا الفعل يعتق وامه له وفيها رغبا عقيل في تحريرها بهذا

وقيل لا يرد المبيع يجوز فالمنع بلا اجماع سواء ليس يبعه ممنوعا فاحكم بعته دوام الابد فلكه من بعد لا يناله قبل فراق العبد دار الحرب في الزوج والزوجة في النسي يوم ثقيف في الحصار الكاشف فيمن اتانا منهم محرر فالعبد بالتقوي الى ذاخرجا فلا يعود أبدا لرق لا يعتق منه لكلك القمة كيلا يربي مسلمان يكفر وما به العتق لحال فاعلموا ودونك العتاق بالافعال يدا أو الانف فيجذعنا يقطعه كذاك ما لا أذكره عقوبة ورقه لا يلحق واذهبا للحلى يوما ثوبا خلف ولا عتق ارى هنا

لانه لم يقصد التمثيلا
 أراد معنى صالحا فكيف
 لو كان ذا الشقيب مثله لما
 فقيل ان سارة قد ثقت
 فكان ذاك أصل هذا الفعل
 وأمة له أراد يأمر
 لان ذاك سنة وفيه
 وسيد رأى بعبده ألم
 فقيل ان عبده ينعق
 وهو الصحيح اذ أراد العافية
 والحرق المعتق لا لمعنى

وأنما قد قصد التجميل
 يعاقبن بعقها ويوقا
 كان الخليل آمرا به اعلم
 عن أمره هاجر يوما فثبت
 ثم استمر فعله في الكل
 يختنها فليس فيه ضرر
 كرامة لزوجها النبيه
 فجاء بالنار اليه ووسم
 وقيل لاعتق بذلك يلحق
 ليس لنا بالعنق ان نكافيه
 اذ ذاك مثله فيعتقنا

باب ذكر الولاء

وهو اتصال يبق بعد العتق
 قال النبي الهاشمي العربي
 لا بيع فيه لا ولا فيه به
 فيعتقل المولى ويعقلنا
 وذلك الولا لمن قد اعتقه
 قد اشترت عائشة بربيره
 فأبطل المختار ذاك الامرا

كنسب الانسان عند الحق
 ان الولاء لحمه كالنسب
 فهل سمعتم من يبيع نسبه
 عنه كمثل من ينامينا
 فالشرط فيه باطل لو اطلقه
 مع الولا اليهم مصيره
 وزجر المشرطين زجرا

وقال في جملة ما قد نطقا
وام المؤمنين هي المعتقد
وتلك سنة عليها ينبغي
والخلف في المسلم ان اعتقه
وانه نحت الحديث داخل
وقل قوم انها ولاء
وانه لم يجعل الرحمن
ما جعل الاله من سبيل
وفي مكاتب فبعض قالا
لانه في حكم من اعتقه
وقال قوم لم يكن من كتابا
فهو شبهه البيع لا محاله
واتى بما مضى أقول
لان منه الفضل في المكاتبه
فأخذه للمال من العبد على
والكل معتق لاجل غرض
وامرأة قد اعتقت ولاها
والعبدان من حرة قد ولدا
يتبعها الى موالها وان
وانما كان لامة تبع

ان الولا لمن لها قد اعتقا
صار الولا لها بما قد حققه
كل ولاء لعتيق بين
ذو الشرك قيل في ولائه له
لانه المعتق والمحال
للمسلمين الكل اولياء
لمشرك في مسلم سلطان
للكافرين موضع الدليل
يليه من كتابه اجمالا
وان يكن بعوض اطلقه
كعتق اذ كان مالا طالبا
فذا هو الوجه لدى مقاله
لا يقطعن ولاءه المبذول
وهو كعتق لظهار وائيه
عناقه كرده من حلالا
فلم يكن للاتقطاع مقتضى
لقومها من دون من ولاها
فانها تجر ذاك الولدا
يعتق ابوه قاله يرجعن
في الصورة الاولى لحال منسح

وذاك ان العبد لا يجر شيئا وانما يجر الحر
وحيث ما صار ابوه حرا والنسب في الانساب والولاء
وذاك ان يدعي الميراثا وذاك ان دية الخطاء
وليس في الولاء اذا ما انكرا يقضي بايمان على من انكرا
لكنه بالبينات يحكم ان عدمت فلا ولاء يلزم
وهو كمثل نسب الانسان ليس به شيء من الايمان

كتاب العدد

وتلزم العدة زوجة الفتى مطلقا أو كان عنها ميتا
أو خرجت بالخلع والخيار قالا اعتداد في الجميع جارئ
ان كان من بعد الدخول كانا ومطلقا إن بالمات بانا
وقد مضى العدة للنساء من الظهار ومن الايلاء
وها هنا أذكر باقي العدد وهي على توزيعها في عدد
وانها لزوج حق نصا بذلك الكتاب حيث خصا
فما لكم على المطلقات قبل الدخول عدة توءى
فقوله فما لكم دليل أن لهم ان وقع الدخول
وقيل حق للاله وهوا لا ينفين السابق المقوى
لانه لله حق من جهة وزوجها من جهة موجه

فالله قد ألزمها إياها فهو نظير قود في القتل
 وبعد أن يدخل أن تقاررا وقيل لا عدة فلزمها
 وإن تناكرا فتلزمنا والقول قولها إذا ما دخلا
 يلزمها الطلاق أجمع وامرأة يرتد عنها الرجل
 وقيل في التي زنت تجنب وهو احتياط عن وجود الحمل
 وقيل فيمن جامع الجبار وقيل ذاك في التي لم تتصل
 وذات زوج فلذلك البعل وهو مقال يلزم جريانه
 لأن ابنها الذي تحصله حكما من المختار في اللاحاق
 وذاك أن لم يقع اللعان وعدة الايس والصبية
 وهكذا من لم تكن تحيض لاجل زوجها إذا أتاها
 فالحق لازم لاجل الكل فالحق لازم لاجل الكل
 بعدم المس وما تناكرا وقيل لا تعذر حتما منها
 قول لا سواء تعلمنا بأنه قد مسها وفعلا
 وقوله ما مسها لا يسمع عدتها مثل الطلاق تجعل
 كعدة الطلاق لا تقرب من غيره فيها بذلك الفعل
 رغما فحبيضة لها مطهار حمل فخى تضعن الولد
 بحبل زوج وأرادت تحتمل أتيانها ولو يوم الفعل
 فيمن زنت وعندنا يانه من الزناء للفرش تجعله
 كيف لنا أن نمنع التلاق بينهما فللعان شأن
 ثلاثة الأشهر نفس العدة خلاف من عاودها الحيض

وان تكن صبية مراقة
ثلاثة عدها والباقي
خطبتها في التسعة الشهور
كذلك لا يلحقها المطلق
وقال بعض بالثلاثة فقط
فعلة الحامل حتى تضعها
الاممية قبيل الاجل
عدها الأبعد من حالها
اربعة الاشهر عند عشر
ونصفها للامة المملوكة
وقال قوم وضعها بحمل
دليلهم حديث الاسلية
وقولهم ينقل عن علي
وحامل في بطنها اثنان
وهكذا ثلاثة وأكثر
حتى يضعن حملهن قالا
لو وضعت بهيمة فتخلص
وأول القولين عندي أقرب
وعلى ارباب الاخير اعتلوا
وذاات حيض بثلاث حيض

بسنة في الاحتياط واثقه
خوفا من الحمل الذي يلاقى
عندم ليس من المحجور
لان ذا للاحتياط يلحق
مالم بين حمل بها فليشترط
من هذه وغيرها فاستمعنا
قد وضعت تؤمر بالتمهل
من وقتها وروضع ما عليها
من اليبالي وقتها لتدري
وهذه الطريقة المسلوكة
نكاحها لو لم يتم الاجل
وصحبنا خصوه بالقضية
وعن قتي عباسنا العلي
تخلص عند وضعها لثاني
لانما الجميع حمل يذكر
رب العلي فادخل الاحالا
به وقيل انها لا تخلص
لانه حمل ولا يستغرب
بان ذاك علة لاحل
ان طلقت ودونها لاتنقضى

وهي التي تذكر بالا قراء وقيل ان القرء نفس الطهر وان تكن ذات محيض فانقطع فقيل بالمحيض لاسواء تنظره الى الاياس ثما وقيل عامين وقيل عاما وهو مقال عمر الفاروق فهي كمثل من يراهننا فتدخلن في اللواتي لم تحض وسبق ذاك الدم ليس يمنع فهذه الايس ذات دم فانتفتت عندها للاشهر وقطعه بسائر الاسباب وقيل الا مرضعا ينقطع فيستحيل دمه لبنا فهو دم منتظر الرجوع فلا يشابه الدم المنقطعما وإن تكن عدتها الشهورا فقيل لا تحسب ما قد بقيا

فالقرء وهو الحيض في الافاء لالحيض والاول اقوى فادر فالاختلاف في اعتدادها وقع عدتها لو لم تكن تراه تعتد بالشهور حين ثما تعتد ثم تأخذ الغلاما وجاير ومسلم التوفيق. تعتد للحولة مثلها اذا دمها بالانقطاع قد رفض من جعلها منهن حين يقطع كانت وصار حيضها للعدم وسبق ذاك الدم لم يغير كقطعه بالسنة والاحقاب عنها فذاك شأن من قد ترضع يكون للابن غذاء بينا بعد فصال ذلك الرضيع بسبب غير رضاع وقعا فطلقت من شهرها أخيرا من ذلك الشهر الذي قد بقيا

وقيل بل تحسبه والاول
والاخذ بالثاني يجوز مثل من
والحيض مهما أدرك الصبي
قائماً تعند بالحيض
كذلك من قد طلقت وماتا
وذاك ان كان الطلاق رجعي
ولا كذلك بائن ومن مضت
وقيل لعدة الصبي
وهكذا ان كان كاح غيرا
وأصله القول بأن ذاكا
واتق أقول حيث يقع
ان النحول واعتدادها معا
ان ثبت الزويج يوما تبعت
أما ثبوت بعضها مع منع
لاتقبلن ذلك ممن كانا
سرية قد مات عنها السيد
وعدة الوفاة إن دبرها
ولست أدري أصله ولا أرى
لأنما العدة للوفاة
وهذه سرية ان تركا

عليه عند من مضى المولود
يعترض الايام للصوم افهم
قبل انقضاء العدة الشهريه
وماضى من جملة المرفوض
تعند عدة التي قد فاتا
ومات في العدة عند الجمع
عندنا لأنها قد انقضت
من ذى الصبا ان جاءت المنيه
لو كان بالعرس عليها اشهر
وقف الى أن يصل الفراقا
تزوجهم فالاعتداد يتبع
كل على التزويج قد تفرعا
أحكامه طراً والا منعت
بعض فباطل بحكم الشرع
والحق قد أظهرته اعلانا
كعدة الطلاق قيل تعند
وذلك حيث انه حررها
ذلك من مقاله معتبرا
في حكمها تختص بلزوجات
جماعها أو كان عنها هلكتا

ففي الجميع حكما الاستبرا وليس الاعتداد فيها بحرا
وان تكن قد دبرت وحررت بموته فبالطلاق اعتبرت
لانه أدركم- التحرير فهي إذا كطالق تصير

باب احكام العدة

وكل عدة لها أحكام فتخرج الدمية الدمية
لان تين ليس من نساها على المالك اتباع السيد
وهو خلاف الحكم في الحرائر ليس لها الخروح حتى تخلصا
وجائز اخراجها ان فعلت ومثله يقال ان آذته
وان يكن طلاقها رجعيا وتكحلن عينها النجلاء
لعل من طلقها يعود فانه أولى بها في العدة
ليس لغيره بأن يخطبها فانها بذلك قيل تحرم
وهو عقوبة لما تعجلا

بها على نساها الازام وهكذا المملوكة الكليمة
بل من عدونا ومن امائنا كيف لنا نقول هاهنا اقم
لزوجها البيت بحكم ظاهر ولاله يخرجها تخلصا
فاحشة وذلك مثل ان زنت لسانها بالشم ان رأته
فتلبس الحرير والحلياء وتدهن وجهها الوضاء
لضمها وتذهب الحقوق اذا أرادها بوجه الرجعة
ولا يعرضن ولا يطلبها على الذي يخطبها ويأتم
فهو كمنع ارث من قد قتل

وان تكن قد منعت إذ خطب
وهكذا ان خطبته وهو لم
فجائز ان يتزوجنا
وان تكن صبية فمحرم
وقيل لا تحرم والمقدم
وهو أشد فساد سدا
وإن يقل عند انقضاء العدة
فاخبرته ما عليه حرج
كذلك قيل وهو عندى أشبه
بل لا يجوز في المطلقات
ومن يعرض في الطلاق فكأن
وذلك محجور الى أن يصلا
وقد أن تم يمنعنا
وهكذا عمتها والحاله
وجائز يخطب من ذكرنا
وان تكن بابنة فقيل له
لانه له بها تعلق
والاخذ بالسابق لا يضيئ
لان ذا تعلق لا ينفع
ومن يكن ذا أربع فاستبدلا

ولم تجبه فالزواج لم يعب
يجب الى ما طلبته واحترم
بها وذاك لا يحرمنا
بوعده ذاك الوالد المعم
اكثر ما قالوه فيما حكموا
فاحذر هديت ترك الاشدا
فاخبرني بتمام للمدة
وجائز له بها الزوج
بحالة التعريض وهو يكره
وجائز في عدة الوفاة
في عدة الموت لما يصرحن
محله الذي له قد أجلا
من أختها أن يتزوجنا
وكل من كان بهنئ الحاله
قبل تمامها اذا أردنا
تزوجيها والبعض قال ليس له
وذا بالاحتياط عندى أوفق
وربما أيده التحقيق
شيئاً فكيف للزواج يمنع
يعضها الى الخلوص مهلا

كيلا يكون جامعا لحس
 وانها في حكم زوجة له
 وبانقضائها تصدقنا
 ولا بجل كسها لذا
 أقل ما تصدق فيه
 تسع وعشرون وعند قوم
 وأصله اعتبار ما للطهر
 أقله في أكثر الأقوال
 والحيض بالثلاث في أقله
 وهي ثلاث حيض فما انقضت
 والقائلون بالمقال الأول
 فهي ثلاث حيض بخلاف
 فأول العدة إذ تمحيض
 وحيضة في وسط الطهرين
 وقبل غسلها بأخرى الحيضة
 كذلك حامل وابنها خرج
 له يردّها بهذا الحال
 وليس للنساء في ذا مدخل
 وليس يجرى دون شاهدين
 وهو مقال قد أتى عن مسنده

لان من طلقها في الحبس
 مأوى وانفاقا وما مائه
 لأنها بها تؤمننا
 قد جاء في الكتاب معنى ذاك
 من عدد الايام إذ تقضيه
 تسع وشهر عدة باليوم
 وحيضها من قلة وكثر
 عشر من الايام واليالي
 في أكثر الأقوال عند أهله
 الا بشهر عند تسع قد مضت
 يلغون عشر الطهر عنها فاحفل
 طهرين فهي من هناك قبلت
 وآخر اعتدادها المحيض
 فذاك وجه أول القولين
 يمنع من طلقها في الرجعة
 منها سوى الزوجين قيل لاجز
 بشاهدي عدل من الرجال
 كذلك في التزويج ليس تدخل
 وبعضهم بشاهد أمين
 بجل تميم وسواه بعده

ففيه من سائر الاصحاب فهو به منفرد والامر فنحن حيث أمر القرآن والخلف في العدل على أقوال لا يظهرن سوى الجميل منه وباطن الامر لرب الامر وهو من الله امتنان ظاهر فالعبد في ستر الاله يسعى وحكمة الاشهاد نقل ماجرى فيرفعون ذاك للمردوده وان تكن حاضرة لرد بمحضر الشهود المسلمين وان يكن راجعها وجاها ومكنته قيل لا يضييق لانها تعجلت من قبل أن وقوله بأنه قد ردها وان يقل بحقها رددت فقيل حق غير ما قد سبقا وقيل لا يلزم غير الاول وهو الذي يظهر في التحقيق

جميعهم لم يرض بالجواب بشاهدي عدل يقول الذكر لا حيث ما قال لنا فلان أرجحها المستور في الاحوال كذاك لا ينتقل أيضا عنه ليس لنا التفتيش عما يجري وهو على العبد حجاب سائر فياله سترأ آثم نفعا وانه قد ردها وابشكرا لتعلن في أمرها شهوده فقيل يجرى دون هذا الحد دون العدل قيل يكتفونا وصدفته حين ما أتاها وقيل بل حقها التفريق تسمع حجة الرجوع فافهم بنفسه يكون دعوى عندها فلانة حسب الذي قد كنت كمثل يلمه ان يصدقا لانه مراده بالقول اذ لم يرد تعدد الحقوق

يقول قد راجعت أورددت
وان يحدد النكاح كانا
ويلزم الميتة الاحداد
لاتلبس الحلى ولا المعصfra
كذلك اللسان والحضاب
وتلزم من بينها لذا كا
ان خرجت الحاجة قترجع
ليس لها قط صلاة الخمس
وان تكن صبية فيؤمر
بمنعها أن تلبس الحليا
كمثل ما يأمرها بالطهر
وقوله في الاصل في القضيـه
لو جعلت في رجلها خلخالا
يقال في تزويجها موقوف
قان بمـت ينتظر البلوغ
وقدمضى ترجيح قول الصحة
من ثم قد قدمت الاعتدادا
وذات جنة توفي عنها
يأمرها الولي بالاحداد
ومن تكن في الملك لاتحد

فلانة ووصلها أردت
أقوى من الرد لها أركاننا
في مدة العدة لاتزاد
كذلك الطيب عليها حجرا
وكحل عينيها لها يعساب
لا تخرجن ما لم تر الهلاكـا
يضمها عند الصلاة الموضع
إلا يبيتها مقام الحبس
وليها بأمرها وبزجر
أو تأخذن عطرها الذكيا
وبالصلاة ومعاني البر
ولا أرى هذا على الصبيه
يبنى على قول به قد قالا
وهو مقال عندم معروف
ان رضيت تعقد لاتزيج
فيلزم به ثبوت العدة
ولا أرى الوقوف لى مرادا
مثل صبية فيأمرنها
وهكذا يأمر باعتداد
ونصف حرة لها تعقد

وقيل في البائن بالطلاق تمنع حتى الكحل في الحداق
ولأرى له من الصواب وجهاً فاعزوه الى الایجاب
وان يكن ندباً فيمكننا وهو بهذا الحال يقربنا
ولأرى ثبوته في الكل لانه فيها عديم الاصل
فهذه أحكام تلك العدد ومن إلنا لطيف المدد

كتاب الحيض والنفس

وذكره هنا طريق القدماء من العائنين طراً فاعلموا
ومن هنا قدر تب الترتيبا عليه شيخنا أبو يعقوب
وذلك لاعتبار حال العدد فانه الاصل لها في المدد
فبانقضاء الحيض والنفس يزول عنها حكم الالتباس

باب الحيض

فالحيض دم جاء من فتاة قد بلغت تسعا من السنوات
من موضع الجماع يخرجنا وهو من الصحة بحسبنا
لانما طبيعة النساء رطوبة تنصب بالدماء
تدفعه حرارة الطبيعه في وقته بحكمة بديعه
فهو دم لكن يخالف النساء حكما ووصفاً مخرجاً وحكما
فلونه يكون ذا تلون وضبطه بالوصف أقوى ممكن

يضبط بالريح لانه أذى
 وجاء في الحديث أنه اسس
 وإن آتى من خارج عن الرحم
 بل استحاضة وإذا انبجس
 على فم الفرج عروق تذكر
 من هاهنا شق لها من اسمه
 وليس تعطى حكمه بل تعطى
 وبعضهم يقول تفسلنا
 فلا يطاها عند فورة الدم
 وذاك أن تفسل إذ تصلى
 والامر بالفسل له استحباب
 وإن يكن من مخرج البول جرى
 وذاك حكمه كبول سالا
 كذاك دم قد آتى لحامل
 ما جعل الإله في النساء
 وقيل بل يكون حيضاً معه
 لأن ذاك للجنين قوته
 وذاك بعض الحيض يعطى اسمه
 وما آتى من خير نفاه
 وإن آتى الآيس بعدما انقطع

فمنن الريح هو الحيض إذا
 أى منن الريح خبيث ونجس
 لم يك ذاك حيضة فيلتزم
 به عروق وله حكم النجس
 تشابه الحيض متى تفجر
 لشبه لون دمها بدمه
 أحكام طهر ولذلك توطى
 له إذا ما شاء يأتينا
 ويجزئه غسل الصلاة فاعلم
 وبعدها قام لذلك الفعل
 كرامة لنا ولا إيجاب
 فإن ذاك مرض بها طرا
 ويفسل الموضع حين زالا
 إذ لم يك الحيض في الحوامل
 في حالة حيضاً وحملاً جائى
 لضعف ذاك الحمل أن يجزعه
 فيخرجن عنه ما يفوته
 ويلزم من عليه يعطى حكمه
 فهو على الغالب لا سواء
 دم كحاله التى بها ارتقع

فبعضهم يقول حيض تدع
وهؤلاء جعلوه داما
وهو من الحيض اراه اقربا
لانما يرفعه يباسها
ويمكن الصحة أن تعودا
ان سلم العود فان الحالا
ويلزم المرأة ان تميزا
وقيل لا يلزمها والاول
لانما لها به أحكام
وهي اذا لم تدر ما التفريق
لا تدر كيف تفعلان بالدم
وبالبيان تعرف الطريقا
وصفرة أو حمرة تأتيها
فقبل حيض وأناس قالوا
الا اذا ما جاء قبلها الدم
كذلك الكامن في الارحام
لكنه يقع ما تقدا
والحيض لا يكون الا قاطرا
وهو يدوم في النساء أياما
وان يكن قبل الثلاث انقطعا

به الصلاة وأناس منعوا
بعد الاياس يطرق النساء
اذحالتها يمكن ان ينقلبها
بكبر السن وذا اياسها
كحالتها ولم يكن بعيدا
يعود قدروى لنا امثالا
بين النساء فتكون احرضا
أظهر في جنابها إذ تعمل
من ذلك الصلاة والصيام
فقال أمرها به يضيق
تصلي أو تصوم أم لم تصم
مينا محققا تحقيقا
في وقتها فالخلف جاء فيها
ليس بحيض بل هو اعتلال
فحكمه تعطى على ما حكموا
لا يعطى حكم الحيض في الاحكام
من قاطر النساء حكما قاعلا
ليس لها تغتش السرائر
أقله ثلاثة تماما
فعندم ليس محيضا وقعا

يل ذاك داء وأناس قالوا
 أقله مع هؤلاء ليله
 وقيل دفعة أقل ذاك
 ان أدبر الحيض فصلينا
 رويتها ملخصاً للمعنى
 فعلق الاحكام بالاقبال
 ولم يكن يعتبر الاياما
 وهو قوي غير أنه ذكر
 فينبغي أن نجعل النساء
 فمن تعود اليالي حكما
 بحسب العادة في الصنفين
 وعشر أيام مع اليالي
 وقيل خمس مع عشر اكثره
 والطهر لا يكون الا عشرا
 فكل دم جاء بعد عشر
 وهو مقال شيخنا الربيع
 لكما العمانيون نقلوا
 من هاهنا تلقى الفروع تبني
 ولان عبيدة العلامة
 كل دم يجيئها من قبل

بأنه الحيض ولا جدال
 ويومها ولا أرى دليله
 لما روي من خبر هناك
 أو أقبل الحيض فأركنا
 واللفظ لم يوافق الوزنا
 كذلك بالادبار في الاحوال
 فهذه حجتهم تماما
 أيامها في غير ذلك الخبر
 موزعات باعتبار نجاء
 بذلك والبعض لها حكم السما
 وذا هو الجامع لقولين
 اكثره في اكثر الاقوال
 وقيل غير ذا ولا نعتبره
 فصاعدا والدون ليس طهرا
 من طهرها فهو محيض يجري
 وليس بالمقسال للجميع
 عنه وقوله به قد عملوا
 في كتب الشرق لهذا المعنى
 قول فننشرن هه أعلامه
 وقت محيضها به تصلي

لانه في حكم الاستحاضة وذاك عنده بحكم العادة
والاحتياط للنساء مباح في قطعه عنها ولا جناح
وذلك ان لم نخش منه أمرا فقد يكون الاحتباس ضرا

باب احكام الحيض

ويرفع الحيض الصلاة عنها ويمنع الصيام حالا منها
لكنها تقضى الصيام حتما ولا قضاء للصلاة حكما
وان آتاها الحيض بعد ما دخل وقت الصلاة يلزمها البدل
لانه توجه الخطاب به اليها وكذا الاجاب
وان تكن قد طهرت من قبل خروجه قلها تصلي
وتمنع المسجد لا تدخله والمس للمسحف لا تفعله
كذلك القرآن لا تقراء وان تكن خافت فما يدراه
وجائز لها تبسملنا تبركا أو تعوذنا
وجائز دخولها في المسجد لضرر فان يزل لا تقعد
ويمنع الوطء فان وطأها فقد آتى الكبير اذ آتاها
وليس في هذا اختلاف أبدا بل فيه للامة اجماع غدا
بيرا من فاعله إن لم يقب والوقف عنه من أغاليط الكتب
مستندا على معاني الآية وما آتى في ذاك من رواية
مسئلة قد قلها من قالا ونظم الاصل بها المقالا
رأى اختلاف العلماء في زوجته فظن ان خلفهم في فعلته

فقال لا يبرأ من حليها لان الاختلاف في تحليلها
 هيئات ليس ذا المقال حقا بل حقه ورا البحور يلقي
 هناك شيثان فلما الفعل محرم به يقول الكل
 والثاني تلك الزوجة المفترشه والخلف في بقائها مفترشه
 فقيل انها عليه تفسد وهو عن العانيين يوجد
 عقوبة الفعل الذي تعجلا فهو كمن موروثه قد قتل
 وبعضهم يرى بقاءها له وهو أبونوح وتدرى حاله
 كذلك موسى وهو موسى الاول وقومنا عليه أيضا عولوا
 والاصل عن أصحابنا نفاه وهو موجود ومادراه
 كذلك ابن النضر في مقاله يبين غير عارف بحاله
 لانه عزاه للجهول وبعده قد قال في التحليل
 بأنها تحلل بالدينار في قول ذاك الجاهل المماري
 وهو مقال جاهل بالحال إذ ليس ذا الدينار للاحلل
 وإنما ذلك تكفير لما أتاه من ذنب عليه إنما
 مثاله كفارة الافطار في رمضان الاكل بالنهار
 فذلك التكفير لا يحلل ما كوله اذ كان فيه يأكل
 لكنه كفارة للذنب وذلك الدينار عن ذا القرب
 وزوجة الانسان لا يؤثر في حلها الدينار اذ يكفر
 ثم أبو الشعثاء قد توقفنا ومسلم كذا الربيع فاعرفا
 كذلك محبوب فهل ترام قد جهلوا الحكم بما أتاهم

كلا ولكن وقفوا من أجل ما
 اذ الدليل لم يكن مفرقا
 وانما فرق من قد فرقا
 رأوا بأن فتح هذا الباب
 لان غالب الورى يخشونا
 فعائبوه بفسادها لكي
 واستنبطوا حجة ان جعلوا
 أيضا وفي الاصول ان النهي قد
 من هاهنا تشجعوا وفرقوا
 وفرعوا عليه أشياء تذكر
 من ذلك لانهم حتى تدخلوا
 لانما التقا الحثانين بهذا
 بالالتقا تعلق الاحكام
 وينبغي لطالب المباشرة
 يأمرها أن تجعل عليه
 وشأنه إن شاء ما عداه
 إذ الدخول من وراء الثوب
 فالأكثر من منهم قد فرقوا
 وما عليهم في الخطأ من حرج
 وإن يكن جامعها في الطهر
 رأوا من الحولة فيه فاعلموا
 بينها فيجعلوه موثقا
 لجعله باب المعاصى مغلقا
 بين الورى يفضى الى العطب
 فراقها والرب لا يخشونا
 ينسد باب الفحش عن ذلك الفتى
 ذلك مثل ارث من قد يقتل
 يفضي الى فساد ما فيه ورد
 وحصل المطلوب حين وقفوا
 في جملة الفروع مما أثروا
 حشمة القضيبي طرا فاحفلا
 وهو الذى يوجب أحكام الاذى
 وليس دون الالتقا حرام
 يحذر فرجها بأن يباشره
 خرقه تمنعه لديه
 ويحذرون أن يقربن اياه
 مثل دخول دونه في الرب
 عدداً به والبعض لا يفرق
 ان كان ظنهم بأن لم يلج
 وعنده رأى المحيض يجري

فانه ينزع حالا عنها فان اقام بعد ما رآه وقولها الحجة مها كذبا . وإن تكن قد عودته تكذب وبعد ان مضى رأى السماء فقيل لا تفسد وهو أقرب وانها حجتها قد أسقطت وإن وطأها حالة الاسكار وان يكن قد قذف الجنابه ولم يمسا بنفس الذكر قد شبهوا ذلك بالجماع وفي القياس نظر لا يخفى وان يكن جامعها بالعمد وحاكته عند قاضى البلد فانه قيل عليها تقتدى فان أبى تمتنع منه وان تكن لم تستطع دفاعه ومالها ان تقتلته قطعاً خلاف ما قد طلقت بالبت فانها تدفعه ولو قتل

وحالة الاخراج بمنحها فهو كمن بالعمد قد اتاه مقالها فللحرام ارتكبا فلم يصدقها وشاء يقرب فالخلف في فسادها قد جاء لانها قد عودته تكذب بكذبها وماله تعودت فالخلف ايضا في الفساد جارى في فرجها تعمداً اصابه فقيل تفسدن عليه فانظر وهو من الحوطة في اتساع اذ لم يتم الاشتراك وصفا ويعدّه قابلهما بالجد وحلفته انه لم يعمد منه بما تملكه من سبد عند الجماع لا تقرينه فاعليها فوق الاستطاعة لعله يرى بقاها شرعا وأنكرت وجاءها لآتي ان لم يكن يرجع عما قد عمل

وما لها بالاغتيال تقتله
كذلك قيل وهو قول ظاهر
فان حبسه لها وجعلها
وذلك بني منه واعتداء
لكنها تستره ان يلزما
وشرطه يطلق مرارا
وان يكن قال بها في لفظة
ولا يجوز عند ذلك يقتل
وان وطأها في الحيض وجحد
لانها زوجته في الظاهر
لكنما الصحة فيه تلج
والوطء في الادبار عمد أفسد
فبمضمهم أفسدها ولو خطا
قد قال أدبار النساء حرام
قالوا وان كان حراما أفسدا
قلت ولكن قد أتى في المعفو
وانما افسادها عقاب
وراكب الفروج بالحرام
وها هنا مسائل تقدا

لانما لها الدفاع تقتله
وينبغي فيه مقال آخر
منزلة الزوجة اضرار لها
قتله ليس به هباء
حكم عليها وكذا ان تغرما
مفرقات ويجبي الانكارا
واحدة فالخلف في القضية
لعله فيه رأي يعمل
قيل لها تعاشره ان رقد
وذا المقال لم يكن بالشاهر
وعامل بالرأي لا يجرح
والاختلاف بالخطا مقيد
لا به عن النبي ضبطا
عليه من إلهنا السلام
ان أخطأ الفاعل أو تعمد
عن مخطيء في خطأ وسهو
وما على المخطيء ما يعاب
هو الذي يوء بالاثام
نظيرها فنقطع التكلم

باب النفاس

وهو دم يخرج عند الولد
قانه بالاربعين حدا
وقيل بل أكثره ستونا
وفي أقله أقاويل ولا
وللنساء في ذلك اعتياد
وكل ما أتى من النساء
وان تكن قد ولدت بهيمة
وعندها قد جرت النساء
وان تكن قد ولدت من غير ما
والفصل للصلاة حتما واجب
ان سال دم بعد ان ينقطع
وقبل ان يخرج ذاك الولد
وقال بعض بانفقاء الهادي
وهو من التخفيف يقربنا
وحكم ذات الحيض والنفاس
في كل حال دون ما اختلاف
وفي النفاس قالت الاعلام

كالحيض الا في مزيد الامد
أكثره والعشر أدنى عدا
وقيل بل أكثره تسعونا
نذكر كل ما به قد نقلا
تلتزم الفتاة ما تعتاد
في وقتها فهو نفاس جائئ
أو لحمة قبيحة ذميمة
فهو نفاس ما به وراء
دم فظاهر تكون فاعلمنا
وهو من السنة حكما واجب^(١)
أو لم يسلم فبعد ما ان تضعها
ليس لها عن الصلاة تقعد
وقيل ان تركز للميلاد
والله بالعباد يلطفنا
قد استوى عند جميع الناس
في موضع الاجماع والخلاف
حيض ولكن زادت الايام

(١) قوله واجب الاول بمعنى لازم والثاني بمعنى ثابت

ووطؤها فيه حرام مثل ما
وبعض من أفسدها هنا كما
وذا المقاتل في القديم أكثر
وبالغ الشيخ أبو نهبانا
وانما المصيب في ذاك الضيا
لان نص الذكر خص الحائضا
وفي النفاس الوطء لا يحل
وانه يروى عن المختار
وانما الخلاف في افسادها
وليس ما نص عليه الذكر
وان يكن عن النبي تقلا
وان يكن في ذلكم اجماع
للنص في سر وله خصائص

في الحيض من أحكامه تقدما
فلا يقول ها هنا بذاكما
والتأخرون منه استنكروا
انكروه على الضيا اعلانا
وان يكن أكثرهم ما رضى
وصار في النفاس معنى عارضا
وانه قال بذاك الكل
محمد صلى عليه الباري
عليه بالاثنيان في ميلادها
في شدة الامر كحكم يطرو
فهو من الآحاد وصفا جعل
ففاية الاجماع الامتناع
ولم تكن لغيره خصائص

كتاب البيوع

وشرع البيع لنا تعالى
لو لم يحل البيع في الاشياء
تحتاج إلى شيء فلا ندركه
ويبعه صار لنا سبيلا

لحكمة صيره حلالا
ضاق علينا واسع الفضاء
لان غيرنا غدا يملكه
وكان حكم ذلك التحليلا

والبيع منه جائز ومنه ما يكره والبعض غذا محرما
وها أنا أذكره جميعا لكننى أقدم الممنوعا
لان فعله حرام فوجب على العباد فعله ان يجتنب
وبعد المكرهه قلبياح اذ لم يكن في فعله جناح

باب الربا

وحرم الربا للابتلاء وشدد القول به تشديدا
حرب من الله لمن لم ينته وهو يحى قيل من أبواب
أقلها في شدة الحرام وذو الربا مردودة اعماله
اذا درى به وذاك مبطل ويمحق الله الربى ويربى
وذلك الاحقاق اذهاب لما ويحبس المشرك ان تبين
كذلك اليهود والنصارى وقد نهوا عن الربى فأكلوا
وتائب يأخذ رأس ماله وان يك الربا عليه معسرا
من ثم أخفى علة الربا وأغلظ الوعيد والتهديدا
فليأذن بحربه أو ينته وعدها سبعون في الحساب
كن آى الام بلا احترام لو كان قيراطا حواء ماله
لانه من الكبير يجعل للصدقات في كلام الرب
ينمو ويربو أو يزيد في النما بيع الربا منه مقالا بينا
فقد نهوا عن أكله جارا وبخهم به الكتاب المنزل
وما يزيد ليس من حلالة يلزم ذا الحق له ان ينظرا

والنص جاء في صنوف ستة
والبر بالبر وفي الشعر
والملاح بالملاح وطورا قالا
فهذه الانواع لا تباع
الا اذا يدا يكون يد
وان يزد بعض فنيه اختلغا
بالبحر عند الله رابن عمرا
وصحبنا أيضا عليه عولوا
وذاك معنى قدرواه البحر
فوجب الاخذ به في الفتوى
لانه أما مبين لما
أو ناسخ لمقتضى التسوية
وفي القرآن ذكر الانتظار
والانتظار للنسيئة اقتضى
واجمع المحالفون طرا
ونقلوه عن ابي سعيد
ونقلوا عن ولد الفاروق
وزعموا بان الاجماع انعقد
والخلف جاء من وجوه أخرى
فبعضهم قد قصر الربا علي

في ذهب بذهب أو فضة
بمثله والتمر بالتمر
ما اختلف النوعان بع حلالا
بعضا بعض وهو الاجماع
مثلا بمثل بعضها لم يزد
لو حاضرا بحاضر من سلفا
وجابر تليذهم لم يحجرا
فلا ربا إلا إذا يؤجل
يرفعه وفيه ذاك الحصر
كيلا نضيق الدليل الاقوي
قد كان في سواء حكما مبها
في حاضر بحاضر في الصفة
في رد راس المال في الاعسار
اذ لا انتظار للذي كان مضى
بجعل ما زاد ربا وحجرا
من الصحابة أولى التمجيد
رجوعه للقول بالتضييق
عليه وهو عندنا حتما يرد
ما بين أشياخ العلوم تطرا
مواضع النص ولم يعلا

لانه لم يذكر التعليلا
فهو تعبد ولسنا نفعل
فاستنبطوا علته بالفهم
وقيل الاقنيات مما يدخر
لانما المذكور بالخصوص
وذكر النقادين اذ هما إلى
قالا اعتبار بمنافع الوری
وان يكن يسرع للفساد
وبعض أهل العلم فيه حددوا
وقيل ان علة الربا
فلا يباع حجر بحجر
كذلك القرطاس بالقرطاس
وقيل ان جملة الادهان
فانه قد قيل لا يباع
لانه جنسان ليس جنسا
كذلك بيع الشحم بالالبان
كذلك الحوت بحب علما
وقيل من باع الكسيف والسبك
لانما جميعه معلوم
وانه جنس بعيد لا أرى
فبينما إذ ذكر الدليلا
معناه والجمهور فيه علوا
بالكيل أو بالوزن أو بالطعم
لا مثل بطيخ وما لا يدخر
أنواع الاقنيات في النصوص
ذاك وسيلة بها توصلا
في الاقنيات ان يكن مدخرا
فما الربا فيه بحكم بادي
بكونه قبل الثلاث يفسد
جنسية الشئین بالسواء
لانه جنس لدى المعتبر
وذاك كله يبيع النامي
جنس كمثل الحل والاسمان
هذا بذو وقيل بل يباع
فجائز ان يتقدن أو ينسا
ليس به باس مدى الزمان
لانه جنسان عند العلما
نسبته بالحب والتمر هلك
فالطعم هو جنسه المعلوم
ثبوته فيمنعن ويحجرا

واللحم جنس فلهجوم الغنم
ولا يباع حيوان أبدا
لان ذاك ان يكن من نوع
أو كان من نوعين فالبيع منع
ووم الاصل هنا فجوزا
نسيئة وذاك وم قد سرى
ولم يكن جوزة ابن النضر
والصايغي ظنه في النسئته
وبعد أن كتبت ما كتبت
يعينه في بعض أسفار الاول
ويشمل الملح نبات الارض
وهو من الجنس البعيد ان يقع
فهذه الانواع أدنى منه
من ذلك الفضة بالنحاس
والثوب بالطعام والزبيب
كذلك اللحم بثمر وهما
لان قوما يجمعون الطعما
وبعضهم يجعل مايكالم
فالاختلاف في الفروع يبنى
وكل قائل بوصف يجعله
بغيرها ليس تباع فاعلم
بحيوان امدا ممددا
فالبيع حجر لربا للمنوع
لغية الثاني الذي به تبع
بيع بعير بشيأ جوزا
له من ابن النضر حيث ذكرنا
الأيذا ولم يجر في الصبر
فمن هناك قد أتته التخبطه
فاحكاه الصايغي وجدته
فالعذر من توهيمه حالا حصل
في قول بعض دون قول بعض
فلارى المنع به يوما وقع
والبيع فيها ليس تمنعه
والصفر بالحديد في القياس
بالزيت واللحم كذا يطيب
في رأى قوم دون من قد حرما
وصفا لهم فيثبتون الحرما
جنسا اذ الكيل له اعتلال
على اختلاف لهم في المعنى
جنسا له فيمنعن ما يشبهه
(٢١ - جوهر النظام)

وربما قد جاء الاختلاف
 فينشأ الخلاف عند صنف
 اذ بعضهم يعتبر البعيدا
 مثاله الشحم مع الالبان
 لكن الاشتراك من بعيد
 كذلك بيع القطن بالكتان
 كذلك الثوب بحب مابه
 ولا يجوز الحب بالمبسل
 وذاك لاتفاقه في العلل
 وانه المقتات والمزكى
 فهو نظير التمر بالحبوب
 وهو كتمر بتمور يباع
 وفي جراب يجراب تمرا
 خلف عن الاشياخ بعض حله
 لانه ليس بزائد على
 قلت ولكن صورة البيع
 وان يكن قد جعلوه قرضا
 وقيل بيع القث بالسماد
 لانه لاسلف فيعرف
 أما الربا فليس ذا من بابيه

بقربها أو بعدها الاصناف
 عند مقالهم بذلك الوصف
 وبعضهم يجعله بعيدا
 فاشتركا في الوصف يطعمان
 فالمنع فيه ظاهر التباعد
 لانه تباعد الجنسان
 بأس لبعده جنسه من قربه
 نسيئة وهو مقال الكل
 في الوزن والكيل وطعم المأكـل
 فلم يكن فيه الخلاف بحكي
 كذلك الحبوب بالزبيب
 ومثل حب محبوب توعى
 وهكذا جري بحري برا
 وانه كالقرض حكما جعله
 ما كان أعطى فلذلك حللا
 هي التي تقضى بالامتناع
 فالقرض لا بأس به فيمضي
 نسيئة يلحق بالفساد
 ولا السماد ممن فيوصف
 اذ لم تكن أوصافه حتما به

وحيث كان العبد ملك السيد
 لانما العبد وماله له
 وحيث كان الاختلاف في الولد
 كذلك أيضا فرعوا عليه
 والابن ان أربى على والده
 وان يكن قد اقتضى الاطلاقا
 لان مال الوالد المسمى
 بلاخلاف فهو مثل غيره
 والصايغي في الزبا قد ذكرنا
 يذكرها في رجل قد اشترى
 فقال لا بأس ولكن يعلم
 وانه ليس له الا الجري
 وهكذا الاحكام في التمور
 يعلمه عند حضور المدة
 ان صح منه الاخذ كان المشتري
 وفي كتاب واضح الآثار
 رفعها الشيخ سليل درع
 قال وقد وجدتها بعينها
 وأنت تدري ان الاضطرابا
 لانما فعل الزبا مثل الزنى
 فلاربا بينهما لأحد
 فهو بماله يزيد ماله
 هل لأبيه ماله اذا ورد
 قولين في اربائه لديه
 قالمع في الطارف أو تالده
 كلامهم فمنعه اتفاقا
 يكون من غير رضاه حرما
 من الوري في خيره وضيئه
 مسئلة يلزمنا أن ننكرا
 جريا بجريين لضر حضرا
 بائعه بأن ذاك يحرم
 قال حفظت ذاك عن خبر جرى
 وغيرها من سائر الامور
 بأنه ليس له ماحده
 منه بريشا وأنا منه يرى
 موجودة في القول لانما يرى
 محمد منه حليف الشرع
 بخطه قد سلمت من مينها
 ليس يسوغ الزبا اعتبارا
 في كل حال لا يكون حسنة

ومالنا قيسه بالميتة
 مع ان الاستثناء فيها نصا
 وذاك ان الاضطرار يحصل
 والبيع لا يكون الا في البلد
 يلزمهم أن يطعموه جبرا
 فان أبوا كان له بالقهر
 والجري فوق حاجة الضرورة
 ومن يكن أربى له بخاصم
 وفي القصاص منه والمحالة
 لانه حق له في القمة
 وقيل لا ينحط الا بالادا
 لكم رؤوس مالكم لا تظلموا
 والحل والقصاص ليس ردا
 قلت ولكن يثبت الاحلالا
 لانه في آية الربا وما
 لانه من بعد الاعصار ذكر
 ورد رأس المال لا يستلزم
 لانما المراد منع الزائد
 فمن أحله فقد تصدقا
 والدم والخزير في الضرورة
 فهو لها بذاك حكم خصا
 بحيث لا شيء هناك يؤكل
 فهو لما كول البلاد قد وجد
 ويدفعوا عنه الاذى والضرا
 يأخذ لا بالربا والحجر
 من ثم تدري انها منكورة
 صاحبه أو ترجع للرامم
 خلف عن الاشياخ بعض قال له
 ينحط بالقصاص والتبرئة
 لانه المفهوم من معنى الهدى
 نرى يردّها الكتاب بحكم
 فكيف نترك هذا الحدا
 وان تصدقوا في المقالا
 أراه الا الحل مما لزمنا
 ومثله القصاص أيضا فاعتبر
 منع السقوط وهو شيء يفهم
 على الرءوس دون حل الزائد
 ونال من ذاك الثواب وارتقا

باب مناهي البيوع

وحيث ما حرم ربنا الربا
 لكنه نهى عن اشيا فيه
 وكان أهل الشرك قبل المصطفى
 والآن صار ذكرها منفسيا
 لا تشغل النظم بذكرها ولم
 وإنما أذكر ما تعم
 لا يمدح البائع للبضاعة
 لأنما الشاري بذلك يرغب
 وإن يك الشاري بنفسه سأل
 ولا يزيد فوقه من خير
 والكذب ممنوع فمها كذبا
 ولا يحل أخذ مال مسلم
 لأن ذاك ليس طيب نفس
 ومن هناك قد نهى خير البشر
 وذاك بيع ما اختفى واستترا
 كالتمر في الضرف بدون نقش
 نهى عن النجس وذاك أن تزدد
 وعن مصبرات المواشي قد نهى

فقد أباح البيع حكما طيبا
 فجانب النهي ولا تأتبه
 لهم بيوع ولها الشرع نفا
 ولم يكن إلا اسمها مرويا
 يذكره في الاصل اذن فيلزم
 بلوى العباد وبه آثم
 ولو بها الوصف الذي أذاعه
 وربما زاد علي ما يطلب
 فجائز يخبره بما حصل
 لأنه ان زاد كان مفترى
 في نعتها فله حرام ارتكبا
 بخدعة أو باحتيال مؤلّم
 ولا يحل دون طيب النفس
 أمته عن بيعهم بيع الفرد
 ولم يراحواله من اشترى
 وكل مستور كذاك يمشي
 في سلة ولم تكن لها ترد
 وذاك أن يكون قد حينها

فيعظم الضرع فيحببنا من يشترى بأنها لبنا
 فمن هناك ثبت الخيار له الى ثلاثة يختار
 فان يشا الرد يرد صاعا معها من التمر لما أضاءا
 فذلك الصاع عن التمر بدل ومثل هذا الحكم ينفي للحيل
 وهكذا الثمار قد نهانا عن بيعها حتى ترى ألوانا
 تمهر أو تصفر وهي حال فيها يزول عنها الاعتدال
 فتأمن العاهة والفسادا من كل ما كان لها معتادا
 ولا اعتبار بمواطن تجي وهو البراك وهو الاصفرار
 وبيع ما لم يدرك ممنوع ولا بمحدث قليل في المجي
 وإن يكن أدرك بعض دون بعض وهو الزهو فيها هو الاحمرار
 وان يكن أدرك بعض منها ونقص ذاك عندنا مشروع
 وقال بعض ان يكن قد أدركا فالنقص في الآخر حكما قد عرض
 فيعطى للاقل حكم الاغلب وجماعة النخل طناه سلكا
 وقيل ان بدا به قارين لكثرة الالوان والتقلب
 وذلك في اعتبارهم لا يحصل مبيع فذاك درك يكون
 ولا أرى التحديد بالقارين الا اذا الزهو بها يسترسل
 وقد نهي عن التلقي للسلع والشرع قد حدد بالتلوين
 وذاك ان يلقام فيشترى فالتلقي للسلع قبل الوصول طالبا للمتجر
 وهو نوع من بيع العرر لجهلهم بسعره والقدر

وقد نهي عن بيع حاضر لمن
 وذاك رفق بالعباد إذ شرع
 لنقمة ينتظر المختكر
 ينتظر الغلابه والناس
 لا يرحم المضطر إذ رآه
 قد رم يزاده في السلعة
 وقد نهي أيضا عن المحاقلة
 يزرع قطعة له وأخرى
 فقد يسدان كلاهما وقد
 وقد يكون فيهما العطاب
 هذا محل النعي لا سواء
 فبقى النهي ومعناه اختفى
 وكره الاشياخ بيع المصحف
 وما شراها عندنا مكروها
 وذلك التكريه للتنزيه
 وكروها بأن يبيع النارا
 وحاجة الناس اليها باديه
 وقيل بالترخيص فيها وهو
 فالضوء يكفي لقضاء المنفعة
 والماء في الآبار لا يباع

جاء من البدو يريد يظعن
 من ثم الاحتكار فيهم قد منع
 وهو الذي قوت الوري يدخر
 قد عهم من علم ذلك الباس
 ولا يؤاوى جائعاً آناه
 أغلى لديه من حليف خلة
 وهو كرا الارض بزرع حاقله
 لصاحب الارض تكون أجرا
 يسد بعض وسواه لم يسد
 فيشمان جميعه الذهاب
 والآن متروك فلا نزاه
 فن هناك في المراد اختلافنا
 وأجرة الكاتب أيضاً فاقنفت
 بل يستحب ذلك فاشتروها
 لا غيره من صفة التكريه
 لان فيها الانتفاع صارا
 فيعها من الامور الدانيه
 إن باع جراً لا يبيع الضوا
 والجر ان شاء له أن يمنعه
 إذ فيه طراً للورى انتفاع

وبيعه يفضى الى التضيق
 وبيعك الماء من الأنهار
 وهو سواء يابس ويجرى
 فبعضهم يطله والبعض
 وهو الذى مضى عليه العمل
 وعمل الناس وفتوى العلماء
 وكانت الأنهار من قديم
 ولم يرد في بيعها قط خبر
 وجعل مائها الذى فى الأصل
 لانه قد قامت البلاد
 والناس لا تطلب الا المنفعة
 والاعتبار لجمالة بما
 يشبه أنواعا من الغلو
 وكل ما كان حراما يمنع
 كذلك الميتة والخنزير
 والبيع المغصوب ليس بثبت
 وذلك أن يبيعه من غصبا
 وأكثر القولين قول المنع
 لا يستطيع دفعه للشارى
 أيضا ومن وجهه ولو لم يغصب

على الورى لو اسع الطريق
 فيه اختلاف العلماء جارى
 لانه لم يدر ماذا يشترى
 يقول ما فى بيع هذا نقض
 والنقض فى الآثار قول ينقل
 يكاد أن يجعل هذا عدما
 قبل النبي المصطفى الكريم
 مع أنها مال لهم قد استقر
 ليس يضر مثل هذا الجهل
 على الذى من جريها يعتاد
 والانتفاع شرعنا لم يمنعه
 فى أصل هذا النهر من مقدار ما
 فلا نعد مثل هذا النحو
 يباعه كعذرة تجمع
 والدم بل كذلك الحجور
 ما دام مغصوبا وقيل يثبت
 لا غاصب على التعدي وثبا
 لعجز من قد باعه عن دفع
 وقدرة التبليغ شرط جارى
 فنفسه يبيعه لم تطب

وربما رخص من قيسته
والكدى قال بالترخيص
قلت ولكن ليس ذاك يكفى
فهذه الثمار ملكه ولا
والعبد ملكه ومها أبقا
ومثله أيضا جميع ما أنى
فسقط التعليل بالملك فقط
والعبد لا يباع للكفار
وان يكن منهم فلا جناح
لأنما المحذور منه ارتفع
لانه يزيدم فى القوة
لكنه يباع فى الاعراب
وقيل جائز يباع أيضا
فما جفاء البدو يلفنا
وان يكن من الاباضيين
مخافة الفتنة والضلال
ولا يباع أبدا محررا
يكون مثل من له قد قتل
فارق أهله وأمواله له
وصبروه لا يطيق أمرا
وكل ما ذكرت من حجة
لانه من ملكه المخصوص
مالم يكن شروطه مستوفي
يبيعها الا بوصف حصلا
فبيعه ليس يصح مطلقا
بأنه فى البيع شرط ثبنا
وما بنى عليه ها هنا سقط
مخافة الفتنة والاكفار
يبيعه لانه مباح
وبيعه للحارين استنعا
فهو نظير البيع للأسلحة
كذا الى الذمى والكتاني
فى البدو عبد يتركن الفرضا
مع فعل من افرض يتركنا
فلا يباع فى المخالفينا
وبعه إن كان من الضلال
ومن بيع حرا بعد كفرا
لانه عن الوجود ارنحلا
ووطننا كان له أهله
ولا يرد عنه يوما ضرا

فن يلى بيعه وتابا
 يئذل فيه مالدیه عزاء
 ويستعين بالورى فى مطلبه
 لايعذرن بدون هذا أبدا
 وبعد أن مات فيعتقنا
 فربه أولى به من بعد
 ومن يكن قد اشتراه وهو حر
 لكنه بملكه يقر
 أعنى بذاك من يباع يافى
 فبعضهم الزمه الانكارا
 وان يكن لعبده قد دبرا
 واكثر القول مع الاصحاب
 لانه فى حاله مملوك
 ووردت بمثله آثار
 فانه بمثلها قد حكما
 ولا يباع عندهم فى غير
 لانما التدبير عقد صدرا
 قد قال أوفوا بالعقود ويرى
 لانه وصف له أن يرجعا
 لانه قبل وقوع الامر
 يطلبه من حيث كان غابا
 من ماله وماله استغزا
 أو يذهب عمره فى طلبه
 الا اذا مات وأغلق القدا
 عبدا لمل الله يرحمنا
 وحكمه فى الخلق لايرد
 لم يدره وهو بذاك لم يقر
 فذاك ضامن عليه الوزر
 والخلف فى ضمانه ان سكتا
 وبعضهم قد حطه جهارا
 فالخلف فى جواز بيعه جرى
 يباع فى الدين عن الذهب
 والدين لازم فلا يلوک
 جاءت به عن النبي الاخبار
 فى رجل عليه دين لزمنا
 دين لما فيه من التغير
 والرب بالوفاء بها قد أمرا
 بعضهم الرجوع عما دبرا
 عنه وذاك ان يكن لم يقعا
 يكون مملوكا وغير حر

وبائع أخاه بالرضاع يرد لكن ليس بالاجماع
وقد مضى في آخر العتاق ما فيه من خلف أو اتفاق

باب أركان البيع

وخمسة أركانه عند الشرا
والرابع المبيع ثم الثمن
فيخرجن به العطا اذ لا ثمن
لكن حضور ذاك لا يشترط
الا اذا ما اتحد الجنسان
لانه ان غاب يدخلن في
والثمن للمهود أما الذهب
وان تكن تدعى مضمنات
فجائز أن تشتري الاصول
ومن عليه ذهب يجوز
ولم يكن من الربا لانه
وليس الاسقاط كمثل البيع
ومثله عند قضاء الثمر
وان يكن حين اشترى قدادعى
والقول في ذلك قول البائع
وان يكن قد قبض المبيعا

العقد والبائع والذي اشترى
خامسا وذاك شرط بين
عند العطا الاثواب ذى الثمن
بل عقده يصح حيث يضبط
قانه لا بد يحضران
حكم الربا وذاك غير مختفي
أو فضة وغيرها قد يذهب
فالاسم لا يدفع نفع الذات
بالثمر أو بنحوه أقول
يقضى دراهما بها يفوز
اسقاط حق كان يلزمه
فيدخلن في حكمه الممنوع
ونحوه عن فضة وتبر
تسليم ما اشترى به لم يسع
الا بعدلين لدى التدافع
فكن لقوله اذا سمعا

حيثئذ يحضر رب السعة
 وقيل بل في الحالتين يحضر
 وحيث قلنا القول قول أحد
 ومن يكن قد باع شيئاً واحداً
 فقيل مكروه وقيل فاسد
 كنصف ثوب باعه إلى أجل
 وإنما المنوع أن تدفع له
 فقيمة النقد أقل قدراً
 هذا هو المنوع يلزمه
 قيل وأقصى الاجلين يعطى
 وإن يكن نفس المبيع يدرك
 والعلم بالمبيع والأمان
 لو اشترى بألف دينار رهن
 أو كبة من غزل قد اشترى
 أثبته الشيخ ففى محبوب
 لعلم ذلك الشارى إنما اشترى
 فهو كحكم المعطى للأموال
 لكنه أشبه أن يكونا
 ومثله الحاكم يحجرنا
 أن المبشرين في القرآن
 يينة أو يرض بالالاية
 من اشترى يينة تقرر
 فمع يمينه تكون فقد
 بشمين غائباً وناقداً
 وقيل جائز له معاضد
 والنصف حاضر بكفه حصل
 شيئاً بقيمتين أيا فعله
 وأخذ الشيء له لينظرا
 أقل قيمته يدفعه
 عقوبة للبائع قد أخطأ
 يرد للبائع لا يستملك
 يثبت بيعه على الإنسان
 وكان عالماً بمقدار الثمن
 بماية الدينار أثبت الشرى
 إذ لم يكن من جملة الغيوب
 لا يسوى مما يدفعن العشرة
 أليس ذا العطا من الحلال
 ذاسفه إن لم يكن مجنوناً
 عليه والتبذير يمنعنا
 ذكرهم من أخوة الشيطان

وحيث كان العدل في منع الفتي
أفأمرن بمنعه ونقضي
وللعبتين أن يقولوا
وكان قبل الحجر حاصلًا فلا
فالتنقض عندهم يكون ثمرة
والغبين في المجهول لا سواء
ثم ادعى في ذلك الجهالة
أن كان غبنا فاحشا إلى سنة
وان يكن أنكره فاليننه
ان عدمت يحلفن المنكرا
وانما الاشياء في الازمان
والغبين الفاحش ما لا يغبن
وحده بعضهم بالعشر
وفي العروض قيل ربع القيمة
وبعضهم قد فسر العشر بأن
فيغبنن تسعة الاعشار
حجته بأن نفس العشر
في غالب البيوع يوجدنا
وهو خلاف ما أراد القائل

من ذاك فالاقرب أن لا يثبتنا
بأن يبعه بذلك يعفي
ثبته لانه معقول
نقوى على النقص وقد تحصلا
للحكم ان كان عليه حجرة
ان باعه لا يدري ما يسواه
فانه ينقض في ذى الحالة
وذلك ان صدقه من غبنه
بينهما وهي أمور بينه
وبعد عام لا يغبن الشرا
تزداد من زيد ومن نقصان
بمثله من اللامور يحسن
في الاصل أو بخمس مقدور
أو ثلث قد قيل عند السيمة
عن عشرة يأخذ درهما حسن
وهو بيان مجمل الآثار
ليس بغبن فاحش للمشتري
كمثل هذا الغبن لا يثبتنا
بل ان هذا الوجه رد حاصل

لا ينبغي أن ينسب المصالح بذاك الذين قدما قالوا
بل هو قول حادث وعلم من قد قال بالغبن يرى ذاك غبن
لله در الكدemy الضابط اذ ارسل الغبن بغير ضابط
الا على ما يتعاملونا بمثل لا يتغابونا
وانما قدمت ذكر الثمن لقصر الكلام فيه فافطن

باب عقد البيع

وهو لفظ ينقل الشيء الى آخر بل عن عوض قد حصل
فيخرج الميراث والعطية والفقير بل وتخرج الوصية
لان هذا ليس فيه عوض لكنه رزق اليه يعرض^(١)
وينبغي للمتعاقدين ان يصفقا بينهما اليدين
سنة من مضي وفيه بركة لا ينبغي لثمننا أن يتركه
والكل بالخيار ما لم تفرق يداهما من صفقة بها صفق
وهو المراد بخيار البيع في الخبر الصحيح فافهم واتبع
وقيل بل أراد نفس الانفس فاثبتوا منه خيار المجلس
وهو مقال بعض قومنا فما كانا بذلك المكان لما
حتى يبين بعضهم عن بعض ولم تكن نحن بهذا نقضي
وكله من فهم ذاك الخبر يؤخذ والافهام لم تنحصر
يقول قد بعث ولا يقول ابعت ذا المال فذا معلول

لانه ليس من الفصيح
 وهكنا بعث اليك أكثر
 ونحن نختار هناك اللاما
 وان يقل هذا فهل رضيته
 أو اشتريته وذاك المشتري
 فكل ما كان بمعناه ورد
 وفيه وجه يدعي بالمسالة
 لكنه قبض ودفع الثمن
 فلا يقال إنه حرام
 وشاهدان ينبغي أن يحضرا
 بالحزم يبقى الود ما بينهم
 ويحفظ المال عن الذهاب
 وأمر الكتاب بالكتابه
 الانجارة لدينا حاضره
 فما علينا البأس ان تركنا
 والبيع في القيل يكرهونه
 وقيل معها عرفوا المبيعا
 وبعضهم للحيوان أخرجوا
 وبعضهم قد قال في الاصول
 وان يكن من عقده الصريح
 من قولهم بعث عليك يذكر
 نقول قد بعث لك الغلاما
 أو هل قبلته وهل أخذته
 قال نعم يثبت للمعتبر
 فانما البيع به قد انعقد
 وهو الذي يأتي بلا مكاله
 تسالما فيه الامر بين
 لو لم يقع في عقده كلام
 لكي يتم الحزم في ذاك الشرا
 ويستريح القاضي من دعواهم
 وذاك من مرشد الكتاب
 لان فيها نفي الامتراه
 نديرها ما يئتنا مجاهره
 كتابها لاجل ما أدرنا
 وجائز لكل ينقضونه
 فما لهم نقض به جميعا
 فابطل البيع لها مما دجا
 يثبت لو كان بمنح القيل

أما العروض ليس يلزمنا
وهي اعتبارات لها يعتبر
فهو شبيه عندم بالغرر
ومخرج للحيوان جعله
ومن يقل بيع الاصول يثبت
قامها لا تنغيرنا
فيها فمن شاء فيهدمنا
وأصلها الليل لذلك يستر
أو انه من جنسه فاعتبر
كبيعه في غيبه فأبطله
لأنها من العروض أثبت
إلا بطول الوقت فافهم عنا

فضل القبض بعد العقد

ويلزم البائع أن يسلم
فالقبض بعد البيع من تمامه
اذ لا يباع قبل قبض أبدا
وقد نهي عن ربح مالم تضمن
وإنما يضمته من باعا
وإن يكن ما بينه والمشتري
لان ذلك المشتري أضاعه
ومشتري العبد اذا ما أعتقه
فجائز والعق منه قبض
وبيعه فيه اختلاف رفعا
والقول بالجواز لانرضاه
ذلك للشاري لكي يستلم
ومن تمام محقق أحكامه
لما به عن النبي وردا
والشاري قبل القبض لم تضمن
ان أبدى من تسليمه امتناعا
خلى فلا يضمته فلتنظر
حين أبي أن يقبض البضاعة
من قبل أن يقبضه ويوثقه
وهو صحيح ليس فيه نقض
أجازه بعض وبعض منعا
لانه خالف مقتضاه

عن بيع مال يك عندنا نهى
وذاك شامل لما لم يقبض
وقد حكى بعضهم الاجماعا
من قبل قبضه وفي الاصول
ف قيل عقد بيعها يكفيه
وأول القولين هو الأشهر
والبحر لا يراه الا قد دخل
وقيل لا بأس اذا ماولى
فيما عدا الموزون والمكيول
وذاك غير البيع بل ذى الحاله
والقبض يدعى عندم احرارا
وهو تصرف يكون فيه
لكن اذا ثمره أو هاسا
ونحوه اذا بنى الجدارا
وهكذا ان غرض الاشجارا
والاصل قال ليس في الزراعة
وانتي أراه حوزاً أقوى
وانه قد قال في الإيجاز
هو الزرع في الاموال أقوى معنى
والخذ في الارض فلا يعدد

نبينا يا حبذا من انتهى
وهو معنى القبض ايضاً مقتضى
في المنع للعروض أن يباعا
خلف آتى في جملة المنقول
عن قبضها وقيل لا يكفيه
عندم مال اليه الاكثر
في جملة النهي الذى له نقل
من قبل قبض ما اشتراه الحلالا
عن الربيع جاء في المنقول
تعرف بين الناس بالحواله
في عرفهم وذاك ان يحتازا
فواقف عليه لا يكفيه
أو جده أو جز الياسا
عليه أو هدم ما قد دارا
أو قلعا أو أخذ الثمارا
في المال حوز فأتى الاضاعه
من غيره فكيف يلقى الاقوى
السقي للزرع من الاحراز
من سقي نفس الزرع فافهم عنا
قبضاً سوى ما كان فيه الخد
(٢٢ - جوهر النظام)

فهو لذلك الحدد احرار فقط وهي فروع شارطين القبضا والقائلون يكفى نفس العقد والقبض للعروض بالوزان فالحيوان قبضه بقوده والعبد ان يضمه اليه فان قبض كل شيء بحسب ويحضر البائع للميزان وانه أولى بوزن سلعته في قوله سبحانه من قائل وهم إذا اکتالوا فيستوفونا وهكذا في الوزن أيضا ذكرا ويوسف الصديق للصواع ويخص المكيال والميزانا وهو دليل ان ذاك عاده ومن هناك كرهوا في الاثر وصفة الكيل له ان يغمزا وما عليه ان يرجحنا وذاك من مكارم الاخلاق

وسائر الارض عن القبض فرط لمن شرى أصوله والارض لا حاجة لهم بهذا الحدد والكيل أو بسائر المعاني والسيف ان يمسه كف يده في بيته أو يخدم عليه أحواله والعرف فيه يصطحب وللمكاييل وللأوزان وكيلا وخذ معاني حجة في سورة التطهيف وصف الكائل لهم وغيرهم ينقصونا فالوزن والكيل لهم معتبرا هياها لطلاب البياع قوم شعيب فنهى اعلانا فينا وفي من قبلنا اباده ولورضى الوزن وكيل المشتري غمزة رافعة^(١) ان يهزأ بواجب ان كان يوزننا لا واجب حكما مع الشقاق

وعمل الناس عليه اليوما
أما العيار فعلى وزن
وان يكن قد اشترى من ثقة
وان يكن من غير موثوق به
الا إذا صححه وعلمنا
اعارة المكيال والميزان
إلا إذا ما خشي الضياعا
والقبض قد ثبت بالاقرار
وان تناكرا فيالاشهاد
وقابض المال يكون ذايد
لكن على الخصم بأن يشهدا

يرجحون ليزيلوا اللوما
ذى ثقة وقيل بل اثنان
وزانه باع به للسلعة
فلا يجوز أن يبيع به
صحته باع به والتزما
يكره منعها على الاخوان
فجائز ان يظهر امتناعا
من بائع لمشتري العقار
ان كان نفس القبض غير باد
لا ينزع منه بالتردد
وينزعن إذا أتم المشهدا

فصل الإقالة بعد العقد

والمرء قد تبدل له الاشياء
ويشترى فيندم في الشرا
أو يندم البائع فالأموريه
وليس ذلك لازما وإنما
واللوكيل فعليه ان كانا
وان يكن غير مفوض فلا
وليس الوصى ان يقبلا

لجهه والنفع والضراء
فيستعمل بائعا اذا اشترى
اقالة التادم حين ينتبه
بعد حسن خلق وكوما
مفوضا فيما يشا اعلانه
يقبله لانه لم يجعله
من اشترى المروض والنخيل

لانه لم يجعل وصيا
 فيه قد كان بالوصية
 والخلف فيها قيل بيع ثانی
 وقيل بل فسخ لذك العقد
 والخلف فيها يشبه الخلاقا
 والخلف يظهر في الذي طلب
 بسبب هناك يوجبنا
 لانه يكون مثل الطالب
 فهو دليل انه قد رضيه
 وقيل ان النقص بالجها له
 لانه قد طلب الفسخ فلم
 وحكم غيرها من الاسباب
 والحكم فيها واجب ان طلبا
 وشرطها في العقد قيل تفسد
 وقيل لا تفسده لانما
 واتي أقول ان كانت الى
 يلزم فيها مثل ما يقال
 وان تكن لغير وقت افسدت

رد ما قد باعه جليا
 ورده مخالف القضية
 هما على ذا يتبايعان
 وهو صحيح ظاهر في الرشد
 في الخلف فسخ أم طلاق وافي
 اقاله فيما له النقص وجب
 غيره فقيل يبطلنا
 لبيعه بعد الثبوت الواجب
 فلم تكن لتقضه ان تمضيه
 لا يبطلن بطلب الاقاله
 يحصل فعال لذى له لزم
 كحكمها في النقص والایجاب
 من باع أو من اشترى ورغبا
 لاتها قد نقضت ما يعقد
 تكون مثل الشرط حكما لزم
 وقت يحد فهي شرط مثلا
 في الشرط وهو الخلف والمجدال
 مبيعها حلها ما قد ثبت

فهو كمن يقول بعث مالي وان أردت أخذه فعالي^(١)
 فلا يفيد ذاك بيعاً أصلاً لانه قد باعه وحلاً
 وان يكن قالوا بها من بعد ثبوت بيعهم بنفس العقد
 فذاك وعد ان وفي به فقد فاز والا خان فيما قد وعد
 والخلف للموعد من صفات أهل النفاق فاحذر الآفات
 وفي ثلاثة تشاركوا وقد اعطوا اقالة وواحد حجب
 وصاحبه شهدا عليه بذاك فهو ثابت لديه
 لانه ليس هنا ما يوجب رد مقالهم اذا ما أوجبوا

فصل نقض البيع

وحيث ان الغش والخديعة في البيع حرم مقتضى الشريعة
 قد أثبتوا لباع أو مشترى طرقاتها بثبت حكم الغير
 أعما الجهل بما قد بيعا فانه يعمها جميعا
 فيدخل المغشوش والمعيب في حكمها وتدخل العيوب
 لانه لو لم يكن قد جهلا بذاك ما كان له ان يطلا
 لكنني أفرد كل واحد بموضع لاجل معنى زائد
 وها هنا أذكر نفس الجهل للبيع فهو سبب للبطل
 فشتري الشيء ولم يعلم به له اذا شا رده ربه

(١) قوله خالي أي فهو لي ، لغة عمانية وأصله « خالي »
 حذفته لانه الأولى تخفيفاً والله أعلم — حاشية في الأصل

وهكذا من باع ما لا يعرف وقيل من باع لزيد ما لا فالنقض للبائع بل والمشتري ومن يكن للبئيت يوما اشترى بل نظر الظاهر اذ شراء وقصب السكر فيه النقض لانه يستصحب الجهالة ومشتريا على جزاف ان ظهر الاعلى خلاف الاسفل وان يكن على سواء قولا وذلك ان قال له ابيع لك قال ببع ماض في جري واحد الا اذا شاء يتمان وقيل بل يثبت في الجميع قد باعه الحب وعين الثمن وذلك لا يستلزم النقضا والخلف في البيع اذا ما عابا وانما النقض عليه يعرض فهو ولو رضي به اقاما وقيل بل منتقض حتي يتم

برده ان شاء يوما يتحف بشره اجملة اجمالا اذ لم يحدد شره بالاثم ولم يكن باطنه قد نظرا فالنقض ثابت اذا رآه ان بيع قائما حوته الارض اذ لم تكن تدرك منه الحاله قيل له النقض بلا خلاف وذلك ان لم يعلم به قل يلزمه ما اشتراطه كعلا كل جري بكذا من ذاسلك وما له على الجري من زائد فانه لا بأس بمضيان لانه يدخل في المبيع مقدرا بالجري كما يعرف بل حقه على الجميع بمضى بالنقض قيل يثبتن أصلا بعله اذا رآها تنقض عليه لم يرتكب الحراما لان فيه وصفه الذي هدم

فهو ضعيف الاصل فليجدد
وينبغي على الخلاف ما قبض
فالقائلون بالثبوت جعلوا
والقائلون بالفساد قالوا
فانه واصله للاول
وما الاقالة كذا الباب
فهي على القولين من فسخ ومن
ومثلها الشفعة والخيار
لان ذاك للمشتري يأكل ما
والنقل بالشفعة والخيار
وهو الذي يعرف باستحقاق
ولا يبيع حاكم بحكمه
يسأله من قبل ان يبيعا
كيلا يكون البيع معلولا فان
ولا ينال النقض بالجهالة
كذلك الوصي يستحب له
وكل من أقر بالعلم فلا
اذلارجوع بعد ما أقر به
وانما شهادة الآسان
وفي الزنا والقذف بالزنا

من بعد علمه والافساد
من غلة للعلول قبل أن تقض
للمشتري غلته فيأكل
يرده وما أغل المال
كيف له الاخذ ولم يحل
بل انها من جهة الاسباب
بيع فما غل لمشتري زكن
ان صح بيعه وبعد اختاروا
شراه بالصحة لم يحرم
من بعد ما صح عليه طارى
ولم يكن ذلك باتفاق
الا لمن يعترف بعلمه
يقول هل عرفت ذا الميعة
أقر فالبيع هناك يثبت
بعد اعترافه بهذا الحالة
يقرر الشارى لينفي علمه
يسمع منه إن يقل قد جهلا
وان يكن اقراره من كذبه
تثبت ما لا يثبت العدلان
يظهر ذاك عند الاذكياء

وكل ما يبيع من المعلوم فانه يقوى بموت المشتري وما لو ارثيهما من غير كذا ان أتلغه أو بعضه من ذلك ان كان بأرضه خلط وهكذا ان كان منها فسلا وان يكن قد باعه أو وهبه وقيل ان كان لوارث كتب كذلك الخلاف ان أعطاه ولا أرى الاتفاق في القضية فكل هذا ليس فيه تلف كذلك المبيع بالخيار فبعضهم يراه اتفاقاً ولا قال اصل باق حيث كان يدركه ومشتري مالا ومات الفلج والقسم اتفاق وقال بعض وهو قليل والكثير الاول ومن فروع ذلك القليل مدة أعوام له قد عمرا وبعد ذا أتى عليه السيل

بعلة النقض أو المجهول أو الذي قد باعه لا يمتري لانه مات ولم يغير من اشترى فلا ينال نقضه أرضاً شراها عامداً دون غلط صرماً وعن موضعه قد عزلا فذاك اتفاق كذا ان كتبه ذاك فليس فيه اتفاق وجب ابنا له ذا صغر رباه والرهن والثبات والوصية وان يكن في بعضه يختلف فيه اختلاف العلما الاخير يراه بعض حيث لم ينقلا ينقض ذاك البيع وهو مسلوكه فقل لا نقض هناك يلج لو أتلغوه يدركن النقض وهو الذي طرأ عليه عولوا ما قيل في المتاع للنخيل ويأخذ الغلة مما ثمرها فغابت الاشجار والنخيل

ان له ان ادعى الجاهل
بعد عين منه باسم الباري
والقول بالنقض بهذا الحال
والشرع في الجملة يأبى المفسده
لان من لم يخف الجوارا
وينبغي لنا نسد البابا
نقض الشرا فيه لهذا الحال
واختلفوا في الرد للمار
يفضى الى مفاسد في المال
ورد ذا المال ينافي مقصده
يجعله لظلمه مدارا
اذا رأينا سده صوابا

فصل الشرط في البيع

والشرط في البيع اذا ماوقعا
فبعضهم أبطله والاكثر
فجعلوا المجهول باطلا وما
وان يكن شرطان في المبيع
فانه يثبت نفس البيع
كباثع يثبتا على انسان
فذان شرطان حصول السكنى
وبعضهم للبيع يثبتنا
وهو خلاف مانهى الرسول
فان نهيه عن الشرطين
والربيع فيه أعلا نظر
فأنسد الذى نهينا عنه
فيه اختلاف العلماء رفعا
على ثبوته وقوم حرروا
يعلم فهو ثابت لتعلما
فباطل الا عن الربيع
ويطال الشرطان للتضييع
ويشترط السكنى مدى الزمان
فيه ومدة له لا تقي.
مع شروطه لتلك السكنى
عنه فلامعنى له أقول
في البيع ما في نقله من مين
لأنما الشرطان نهى الخبر
والبيع فيه لم يبطله

والشرط ان خالف مايراد
 كجائع لخالد غلاما
 يقول انه كمثل ولدى
 فالشرط باطل اذا ما كانا.
 وقيل ذاك الشرط يفسدنا
 وان يبيع بهيمة وقد شرط
 لانه عن بيع مافي الرحم
 وان يكن من أمه يختلف
 وقد رأى الاصل ثبوته اذا
 واختلفوا في شرط شروي للمال
 لانه شرط مع البيع وقد
 لانه كمثل ذاك المال
 اذا استحق نزعه من مشترى
 ومن يرى بطلانه فهو كمن
 لانما الشرط كمثل البيع
 وبائع مالا لميت شرط
 يلزمه على مقال الاكثر
 واشترط الاصل بهذا الحاله
 والوجه فيه ان يكن لم يدع

بالبيع فهو باطل يذاد
 بشرط أن لا يصرف الغلاما
 فأنت لا تبيعه لاحد
 يبيعه ان شاء عيانا
 أصل المبيع حين يعقدنا
 جنيها فان شرطه سقط
 نهى ومثل البيع شرطه أعلم
 فيه ومعني النهي فيه يلصف^(١)
 ما ولعت لسته أو دون ذا
 وثابت في أكثر الاقوال
 يدري بمقدار الذي له يحدد
 بشرط دفعه له بحال
 وذاك معنى قول ذاك الاكثر
 قد باع مالم يك عنده اعلمن
 في حكمه الجائز والممنوع
 شرواه للشارى اذا عنه فرط
 اذا استحق ذاك عند المشتري
 أن يدعي البائع لوكاله
 فالمشتري يعرف بالمضيع

(١) قوله يلصف أى يلمع — حاشية في الاصل

والقول بالبطلان لاتنساه
ومشتر بيتا وفيه شجرة
يثبت شرطه ومهما يشترط
لانه يدخل في المجهول
ومشتر شجرة لتقطعا
وحكم ما في الارض من عروق
لان ما في الارض لا يباع
وان يكن في أرضها قد تركت
فقل ان ما بها من ثمر
وقال قوم انه الفقرا
والشرط في تأجيل ذاك الثمن
فجائز وذاك بيع النسيه
وشرطه يثبت لا محاله
لانه قد كان في ذمته
فصار في التركة واجبا ولا
وقيل بل ذلك ثابت الى
لكن بشرط أن يوقفنا
وقيل من باع الى أيام
لانها أقل جمع نكرا
فقال قد شريت للأيام

فهو عليه تبطلن شرواه
وشرط قطعها له قد قرره
تقويرها فشرطه لم ينضبط
لا يدروصف عرضه والطول
ان له الظاهر منها اجمعا
ونحوها لبائع عتيق
والاصل عنده بها اجماع
من غير قطع والثمار أدركت
لبائع قد قيل أو للمشتري
لانه مشتبك كما ترى
عنه الى وقت له معين
يعرف بالصبر لدينا تسميه
الا اذا مات فقل لا له
صيره للموت الى تركته
يكون بعد موته مؤجلا
تمام ما كان له تأجلا
مقداره فلا يقسمنا
فهو ثلاث يعطى بالتام
وان يكن عرفها حين اشترى
فانها سبع على تمام

لأنها السبع التي تدور
لأنها لدى الخطاب تغلب
فإنهم ان عهدوا أياما
وجائز يتساع للثيروز
وان يكن قال الى الحصاد
وهكذا الى العطا والاخذ
وان يكن للصيف والقيظ أخذ
وأوجبوه عند دوس الاكثر
وهو اذا ما اختلفوا ارطابا
لأنها ينصرف التعبير
وذلك ان لم يك معنى أقرب
بينهم فهي لهم تماما
لأنه كوقته المغروز
أو الديامس فهو ذو فساد
لأنه الجهل عراه في ذي
وبعضهم ينقض والبعض نفذ
في الصيف والقيظ دراك الثمر
والكل بالارطاب منهم طابا

فصل شرط الخيار

ان الخيار في البيوع يوجد
فلاول الموجود في الاخبار
والثاني أن يشترط المشتري
أو بجعلان لها الخيارا
الى انقضاء ذلك الزمان
وهو خيار الشرط فيه اختلفوا
وبعضهم أفسده لاجل ما
هما حصول مدة الخيار
والقائلون بالثبوت قالوا
بعلة أو بشروط تعقد
أصوله في جملة الآثار
أو بائع بمدته للنظر
ينظر كل واحد ما اختارا
ثم يصير ثابت الاركان
أثبتته قوم وقوم وقضا
حوى من الشرطين فيه فاعلما
ونفسه لبائع وشاري
يثبت ما لم تقصد الغلال

فان قاصد الغلال مربى
وانما يسوغونه لمن
يريد أن يأخذه تدرجا
هذا الذي قد جوزوه لاسوى
فلا ترى من يشتريه ابدا
م. جعلوه منهجا للغلال
تراهم للمال يشتهرونا
ان قُرب الوقت يؤخرونا
ويجعلون ذاك حسن خلق
حالمها كحال الزانيين
وقد مضى ان الربا أشد
ومهم من يزعم أنا
يخادع الله بقول كاذب
يقول لو قد تركوه يوما
فقوله لو تركوه يقضي
كأنه يقول لست ألقى
أمثل هذا من يريد الاصلاح
لكنه يريد ما استغلا
ويشترى مالا بعلی خيار
ينال فوق غلة الاصول

في ماله عند جميع الصاحب
قد قصد الاصل الذي يثبتن
اذ لم يجد للقطع حالا منهجا
لكن فشا في الناس اتباع الهوى
منهم لغير غلة قد قصدا
واستسهلوا مأخذه للأكل
وهم له بالاصل لا يبنونا
ومدة أخرى يمددونا
وهو ضلال لا يكون في تقي
كانا على ذا متراضين
من الزنا فالوصف لا يشتد
مراده الاصل ويكذبنا
مع انه للاصل غير طالب
أريده ولا أخاف لوما
عليه باستلزامه ما يفضي
بدا فلا أترك مالى ملقى
كلا وربى ما أراد أصلا
من ذاك تلقاه يبيع الاصلاح
يقول في الخيار رزق جارى
فتكثر الخيرات في المحصول

غلته ليتنا تساق
 بانه يقوم بالعمار
 وهو لعمري الله يأكلنا
 الا اذا ما تاب من خطيئته
 وحيث ما عم الفساد قتنا
 ومن يوقفه يوقفه الى
 وبعد أن تم فيجعلنه
 فيجعل الغلة للبائع ما
 كذاك كل مغرم يلزمه
 وبعضهم يوقفن الكلا
 فيدفع الغرم وياخذ النال
 واصله الخلف الذي عنهم وجد
 فبعضهم يقول عند الصفة
 وقبلها يكون مثل الحوز
 كانت فتاويهم على ذا تخرج
 وذاك ان بعض من تأخرا
 فأخذوا بقوله وعاملوا
 هم يأخذون غلة المبيع
 وأنت تدري انه تخليط
 مشابه مسئلة الصبيه
 تكثر عندنا بها الارزاق
 يالك من بيع هذا الخيار
 ربأ به غداً يعذبنا
 ودان لله بحسن توبته
 عن ارتكابه نشدنا
 أن ينقض الوقت الذي قد أجلا
 للمشتري وقيل ينبغي
 لم ينقض الوقت الذي قد أبرما
 فصاحب الاصل الذي يغرمه
 حتى يرى من يأخذن الاصولا
 وذاك كله اذا تم الاجل
 في عقده متى تراه ينقده
 وبعضهم عند تمام المدة
 وهو مراد أكثر المجوز
 والناس عنهم للحرام اندرجوا
 صحح عقده وحلل الشرا
 من باع بالوقوف اذ يعامل
 ويلزمونه عنا التضييع
 بين الفروع وهو التخليط
 حالها متحد القضية

قد خلطوا بين فروع الكل
 رسالة سميتها الايضاحا
 وان نظرت في فتاوى الاثر
 في نادر الاحوال تلقى مسئلة
 فن غباوة عرنهم حسبوا
 قالوا لنا غلته حللا
 والربح بالضمان حكم يعرف
 أياك لونه طريا غضا
 وهذه مسائل مبنية
 لم يذكر الاصل سواها فورا
 ينظم ما رآه من فروع
 من ذاك أن نخلة الخيار
 فصرفها على الذي قد باعا
 وهكذا ان مال ما قدرهنا
 فجعل المبيع كالمرهون
 وبائع بيتا خياراً ضاعا
 وفيه قول أنه لا يجبر
 والترب والتول كذاك الحجر
 كذاك كبس الميل في الافلاج
 وهكذا يلزم من قد قعدا

وقد كشفت فيه معنى العدل
 أوضحت حقها بها ايضاحا
 وجدتها على الوقوف تنبرى
 على ثبوت عقده مفصلا
 بأنها فرع لما قد ركبوا
 والغرم أنت قم به كالا
 بينهم فالهم تخلفوا
 والغرم مض البائعين مضاً
 على الوقوف قاعرف القضية
 كأنه لغيرها لا يسعى
 مع عجز فهمه عن التفرع
 مالت على الجدار نحو الجار
 لا يلزم صرفها المبتاعا
 فصرفه يلزم من قد رهنا
 وذاك معنى كاشف الظنون
 إصلاحه يلزم من قد باعا
 وأول القولين عندى اكثر
 لبائع يكون حين اشتجروا
 بائعه يؤخذ بالاخراج
 دون الذي صار له مقتعدا

فجعل البع كقعد الماء
وحيث أن الصبحى يثبتنا
لأنما الخراج بالضمان
ومن يكن قد اشترى خيارا
ليس على البائع قيل غرمه
وليس للبائع يغررنا
الا برأى من له الخيار
لانه كمثل من تصرفا
وقاسل فيما اشترى خيارا
ان كان أصل الصرم من ذا المال
وان يكن من غيره فاحكم له
والشارى لا يلزمه البناء
ورفعه يطل ان لم يحضر
لانه كالرهن لا يفديه
وجوز الصبحى فك البيع
يرى ثبوت العقد منه فرعا
شبهه بالنقض للمجهول
ونقضه لا يتوقفنا
وهو خلاف رهننا المقبوض
خافهم معاني ما له اشترت

ينبيك عن وهن هذا الشراء
بيع الخيار الشارى يلزمنا
وانه الرأى للمعاني
ثم بنى فيما اشترى جدارا
وجائز للشارى قيل هدمه
في مدة الخيار فضلا عنا
سواء النخيل والاشجار
في رهنه وهو عليه أوقفا
صرما أراد قلعه واختارا
ليس له اخراجه بحال
بقلعه اذا أراد أصله
والفصل والسقى اذا جا الماء
دراهما بهن كان مشترى
الا أداء ما جعلت فيه
من غير احضار على التفريع
جواز فكه وعاء من وعى
لانه من جملة المملوك
على حضورها فيلزمنا
فقبضه من جملة المفروض
قل من يذكر ما ذكرت

بل لا تراه أبداً مسطراً
والقائلون بثبوت العقد
من ها هنا ترى الفروع تنبى
وكل من أثبتته في الحال
لانه بيع وقبل النقص
بشرط أن تكون فيه واجبه
وكل من يشترط الخيارا
وقيل بل يكون بيع أصل
وهو نظير الشرط للاقاله
وعندم مدته القليله
لان ضررها أقل حتماً
وينبغي رسم الشروط حتى
وإن يكن قد ذهب للرسم
فالقول في المدة قول المشتري
والقول في الأمان قول البائع
والتمس الوجه لما قد قالوا
فالقول بالوقوف ليس ينبغي
لانما الحكم بقاء المدة
فالقول قول من يقول بالبقا
والقول قول المشتري في الثمن

في دفتر كما ترى محرراً
حالا يقل ذكرهم في العد
على الوقوف مثل ما نبهنا
يوجب حالا فيه ملك المال
جميع حكم البيع فيه يمضي
لفظا تبين الشروط الواجبه
لغير وقت يبعه قد هارا
وشرطه الخيار نوع بطل
وقد مضى ما فيه من مقاله
أجوز من مدته الطويله
وقلة الضرر تراد حكما
يبى قول الجاحدين بتا
ولم يكن بينهما معلوم
ان ادعى لطولها والقصر
كذلك قال دون ما تنازع
فلست أدري فيه الاعتدالا
عليه والصحة غير بين
تمامها يحتاج للينة
مع يمينه على ما أطلقا
لانه يكون كالمرتهن
(٢٣ - جوهر النظام)

هذا الذى أراه لا سواء
ويمنع البائع أن يبيعا
لأنه أن صح عقد الاول
وإن يك الاول موقوفا فلا
فبطل البيع على القولين
وقيل بل يبيعه الاخير
فيثبت البيع الاخير قطعا
ويلزم البائع احضار الثمن
لأنه يبيعه قد وجدا
وإن يكن قد باع ما قد بقيا
يصح والشاري يكون بدله
فذلك المبيع معنى لا سوى
إذ لم يكن يبقى لذلك البائع
فهو كمن باع طلاق زوجته
والخلف في الخيار قيل يورث
وقيل لا يورث حيث كانا
ان مات ذاك الشخص مات عنده
وحيث كان يبيعه مستظهما
والخلف هل عليه رد مامضى
فقاتل بردها ان حصل

وما مضى لا أعرفن معناه
ما باع بالخيار كن سميحا
فبيعه الثانى من المبطّل
أقل أن يرى به مغلا
وذلك ظاهر لدى عينين
يكون تقض ذلك التخيير
ويبطل الاول حكما شرعا
وليس في احضاره يملن
قدر الوفا فلا يميل أبدا
له وكان الشارى فيه رضى
في نقضه الخيار ان تعجله
وهو خيار قام فيه واستوى
سوى الخيار دون ما تنازع
ونحوه قافهم معانى حجته
لأنه حق له مورث
وصف خيار لازم الانسانا
أو صفه تراه يبقى بعده
فالقول بالتوريث صار أظهر
من غلة ان مشتر قد نقضا
بذلك انه أراد الغللا

وقائل ليس عليه رد اذ القى له الامور تبدو
وذاك ظاهر اذا ما قلنا بصحة العقل عليه ينفي
والقول انه اراد الثمره نفس اتهام لم تكن معتبره
وها هنا تمت فصول العقد تلوح مثل لؤلؤ في العقد

باب البائع

وصفة البائع أن يكونا حراً صحيحاً لم يكن مجنوناً
فالبدل لا يبيع الا إن أذن مولاه فالأذن له يسوغن
وجائز قد قيل منه نشري وان جهل الأذن للمحتقر
من حطب أو من حشيش كانا ونحوه ان باعه عياناً
لأنما العادة فيه جاريه يبيعه العبد كذلك الجاريه
وذلك ان لم نعلم الحجرة عليه ان كان فليس يشري
وليس للمجنون والصبي تصرف بل ذاك للولي
وهكذا السفه والضعيف بمرض وضره مخوف
وحده بعضهم إن كانا تصرف بل ذاك للولي
الا اذا أسنده سواء بمرض وضره مخوف
فها هنا يرد بيعه ولا بمرض وضره مخوف
وهكذا القضا اذا مالا قضا وان يشا الوارث ذاك نقضا
الا اذا قضاه ما قد لزما عليه دينارا قضا أو درهمه
فذاك لا يرد إنما يرد ما كان بالبيع شبيهاً اذ يجد

فلا يجوز البيع منه أبداً
 أو القوا وما اليه تدعو
 فيثبت الاقرار والوصية
 لانه أحوج ما يكون
 يقر بالمال لمن قد ملكه
 وأوجب الوصية القرآن
 وحامل أدركها المحض
 ولا يجوز عندنا الادلال
 لانه قد منع التصرفا
 وإن يكن أعمى فيمنع منع
 فالتقص ثابت له إن شاء
 فلا يحل أبدا ولا أرى
 فبعض من مضي يعبرنا
 فظن هذا البعض حين جازا^(١)
 وإنما الجواز في عرفهم
 فلا يجوز ذلك ليس يثبت
 ولم يريدوا نفى ما يباح
 وباختلاف الاصطلاح تقع
 ويمنع يثبت في طلاق
 الا للأكل ومشروب بدا
 حاجته فليس فيه منع
 منه لاجل هذه القضية
 لتبين ان خيف به المنون
 ويوصى قبل أن يوافي مهلكه
 ان خفت موتا وهو اليان
 فحكها كمن به أمراض
 على المريض ما به جدال
 وذاك من فروعه قد عرفا
 لجملة بما يبيع فاستمع
 وبعضهم يجعله ربا
 ذلك الاغطلا له سري
 بلا يجوز بيعه افهمنا
 من الحرام اذ نفى الجوازا
 يكون كالثبات فانهم عنهم
 عليه الا ان يشا يثبت
 وذاك في عرفهم اصطلاح
 أشياء منها منع ما لا يمنع
 زوجته والماء باتفاق

(١) قوله جازا اي جازف فيه اكشاف بعض الكلمة حاشية في الاصل

وجائز ان يقضى العيمان ولا يجوز منهم القضاء لغيرها قصد ورد القضاء الى الوكيل وهو المنهاج ويمنع النقض فلا يكر من بعد ما مات أخو الوكالة فهو كبصر يبيع شيا ذاك فجائز له بمجلا^(١) عليه أعوام له ان ينقضا نقض على القول الشير فيه اقراره ايضاؤه عتاقه وما به أوصى اذا ما برا ان شاءه يحتاج للتوكيل لبعده من حين ما قد كاتبه ليس له في مثله قط أثر مع الطلاق صح في الافناء والماء بالميون لا يقوم لديه يشاورون من ترك وليس لغريم الا الحق فالحلف في الثبوت ينقلنا

وجائز ان يقضى العيمان ولا يجوز منهم القضاء لانه كبيعهم يحتاج فبالوكيل يثبتن الامر وان يكن قد ادعى الجهالة وحين ما كان الوكيل حيا وان يكن بنفسه تولى وان يكن طال الزمان ومضى وان يمت فما لو ارثيه ويثبتن نكاحه طلاقه فيكتبهن عليه ما اقرا وقيل في الايضاء بالاصول فان يكاتب تثبت المكاتبه لانها فرع العتاق والبصر ومن هناك يبعه الماء لانما الطلاق معنى يفهم وحاكم يبيع مال من هلك ان رغبوا فيه فهم أحق وان يبيع ولم يشاورنا

(١) قوله مجلا منصوب بان مضمره ومعناه له ان مجل . حاشية في الاصل.

والاصل لا يرى سوى البطلان
اذ فيه لوراث حق لازم
ومن بيع مال امره قد حضرا
ف قيل فيه ثابت والتمن
وقيل لا يثبت ذاك قطعاً
وبائع من رجل جراباً
قال له بعثك مال غيري
ليس عليه عندنا ان يقبل
وقيل من في يده أموال
قد قال بعض حكم ما في يده
وقال بعض انه لا يشتري
وقال بعض حكمه للاغلب
وبيع على مسترسل عند الشرا
ولا يجوز غبن من يسترسل
وجائز تساهل بعضاً
ولا يجوز ان تزيد عنه
والاثم ما في الصدر منه حرج
من باع شيئاً أو له قد وهب
ان له الرجعة في الجميع
وان يكن يعرفه بالوصف

فالبيع غير ثابت الاركان
لا يمنع حقهم ذا الحاكم
ولم يكن مالكم قد انكرا
ليه كمثل ما قد عينوا
لانه من الفضول يدعى
والمشتري أكله وطابا
ولم أكن أملكه من خيرى
حتى يصح عندهم ما تقلا
فيها حرام وبها حلال
ملك له ويشترى من عنده
منه لاجل خلط ما قد حجرا
من الحرام والحلال الطيب
كمثل من ما كس حين ما اشترى
بل يبعه بالحال الذي يؤصل
عن بيعك المعروف حين أفضى
من لم يما كس فيه فافهمه
دع عنك ما يريب أو ما يحرج
وكان عنه علمه قد ذهب
في قول كل عالم مطيع
ففى رجوعه مقام الخلف

وان يكن به أقر المشتري لغيره لخوف نقض يعزري
فليس للبائع من بين عليه لو كان من الضنين
لانه اذا أقر قرا بملكه لو كان منه فرا

باب المشتري

والمشتري من يأخذ المبيعا ويدفعن الثمن المدفوعا
ووصفه كوصف من يبيع حر صحيح بالغ سميع
غما اشترى الاعجم أو ما باعا أو كان أعلى فاسد إجماعا
وان يكن أعلى شيئا جازا ولم يكن يلزمه احرازا
ولا تبع على صبي غير ان كان ابوه حاضرا وقد اذن
كذلك العبد باذن السيد فافهم معاني أصله رقيده
وبعضهم رخص في الاسواق من ذى الصبا لكن بلاثفاق
وقيل لا بأس من الصبيان أو العبد البيع بالاثمان
ان كان قد باع حشيشا أو حطب بعدل سعره فيعهم وجب
وان يكن قد سعر السلطان وجبر التجار حيث كانوا
فلا يجوز منهم الشراء لانه غصب ولا مراء
وان يكن لم يجبرهم فلا باس اذا لم يحذروا التنكلا
لانه مثل المشير لهم والترك للتسعير حتما أسلم
قد غلى السعر زمان المصطفى وطلبوا التسعير منه فاتفق
أحب ان يلقي إليه ولا مظلة عليه حين انتقالا

والبيع قد قيل على من يظلم
 وقيل ان لم يك ذا تغلب
 لانه بنفسه قد أشركه
 والبيع للمقصوب يطلنا
 يطلبه بما اليه دفعا
 وشركة الكافر في التجاره
 وقال بعض لا يجوز أبدا
 وهكذا شركة ذي النفاق
 كيلا يجرؤا في الشراء والبيع
 وبائع لرجل أعنابا
 فقال أخرجها لاشتريها
 فانه يلزمه أن يغرمها
 وقائل لتاجر ناوئي
 أو أعطني أو لا فني يلزمه
 وان يقل تصدقن عليا
 يسقط عنه الثمن المعلوم
 والقلع للصرمة قيل يلزم
 وقيل بل يلزم من قد باعا
 ومشتريتا عليه شجر
 لا يصرفن عنه سوى ما زادا
 شريكه فانه محرم
 عليه فالجواز أصل المذهب
 ولو يشاء الترك له لتركه
 والمشتري من باع يطلبنا
 والنصب للمالك حتما رجعا
 مكروهة تورثه الخسارة
 والقول بالجواز قول أبدا
 مكروهة وشركة الفساق
 ما كان مكروها من الصنيع
 قد اشتراها منه أو ارطابا
 أخرجها فقال لا أبيها
 نقصانها وذاك أمر لهما
 لذلك التمر كذا من من
 لانه يبيعه يعلمه
 أو قال هب لي منك هذا الشيا
 لانما مراده مفهوم
 من اشتراها وبذلك يحكم
 وان يكن شرط فلا نزاعا
 أو نخلة مائلة وتنظر
 بعد الشرا ان كان قد أراد

ومور الارز اذا لم يبصر ما كان في داخلها من يشترى
 قابليع في ذلكم معلول لانه في وصفه مجبول
 وكل مشتر لما لم يعلم له الخبار ان رآه فاعلم

باب المبيع

وذاك مملوك به التصرف فلا يجوز بيع ما قد حرما
 ومثله محرم بطار وقيل سم الفأر كالكلاب
 والمشركون لا يعاملونا وكان في السابق ان الجينا
 قالوا الى الضامن يحتاج فلا يضمن انه من الحلال
 والسمن حيث كان من أعمالنا وذاك هو الفرق بين الجبن
 وأغلب الحاليين هو المعتبر والحيوان لا يباع غائبا
 فان تباعا قتم يدخل لو قال قدرضيت واشتريت
 وذاك ان الحيوان اقرب يباح والحلال فيه يعرف
 كالخنزير والخنزير بل وكالذئب كنجس طرا وكالاضرار
 لقنص مافيه من عتاب في نجس له يباشروننا
 من فارس الكفار يجلبنا يشري بغير ضامن تكفلا
 أو من طعام المسلمين الحالي يشري بغير ضامن لما لنا
 يشري وبين مشتر لقسم فاحمل على الاغلب ما كان ندر
 والعبد أيضا لا يباع هاربا لكل تقض وهو المعلن
 فالتقض لازم ولا ينبت ذهابه فرمما قد يذهب

وهو خلاف الارض والاشجار ومشتري سمناً به قد وجدا
وقيل على بائعه يعطيه ومشتري سمكة فظهرا
وقيل انه لمشتريها ولو درى ما باعها بالبخص
ولا يحل الخدع في الاموال ولا كذاك معدن قد ظهرا
فالباع شامل له اذ يدخل وأمة بيعت فما عليها
وقيل بل له كسء المثل وبائع شاة بها حبال
إن لم يكن شرط هناك وقعا وبائع داراً بها أبقال
وهكذا إن لم تكن مقفولة وان تكن قد شرطت عند الشرا
والييت ان بيع له الطريق ان شرطت في البيع أو لم تشرط
وبائع داراً بها أخشاب فما بني عليه يدخلنا
ولاء بل وسائر العقار ربا يبطن الجر منه قد بدا
عنه وقيل خبره فيه في بطنها حرف فيعطى الفقرا
وقيل لبائع لا يدرى بها والحرف غير لحمها في الجنس
ومثله الجواهر والذئالي في الارض بل هذا لمن قد اشترى
في اسمها وهي له تشمل من الكساء قيل لمشتريها
وان يزد فهو لب الاصل له حبالها كذا قالوا
بييعها مع الحبال أجمعاً مقفولة فهي له يقال
مسئلة وجدتها منقولة يأخذها الشاري بشرط قد جرى
ثبتت والشاري بها حقيق لأنها من لازم البيع تخط
ما صح فيها منها خطاب في البيع دون خشب لم يني

والمال ان بيع وفيه بير
 الا اذا ما اشترطوا دخوله
 ونخلة بيعت فتأخذنا
 تعطى حريمها وان منها دنا
 والصرم ان أدرك مثل النخل
 وشجر للنخل لا يقايس
 والتين والليمون والاترنج
 وقورة الصرم من التراب
 لانما الصرمة وحدها له
 وذاك في مواضع الجبال
 وحيث ما كان التراب جما
 ويبيعك الزرع لغير القطع
 وبعضهم رخص فيه وأبى
 وذلك الترخيص بمن رخصا
 والقطن قيل إنه من الشجر
 دراهم يكون بالتشاش
 فمشتري الارض بها القطن فما
 ودرك الليمون ماء جما
 ودرك اللوز بان يندفنا

فهي لمن قد باعه تصير
 ومثله البيت فعى أصوله
 قياسها من أرضها اعلمنا
 نخل فقسم الارض قد تعينا
 فيأخذ الحريم عند الغسل
 وقال قوم أنه يقايس
 مثل النخيل قيل والتارنج
 يرد مثلها الى الارباب
 ان اشترى والترب يعطى أهله
 لانما التراب فيها غالى
 يأخذه إن شاء والصرما
 قبل الدراك حكمه في المنع
 بعض وقال إنه من الزبي
 ان كان للشريك يباع خصما
 وقيل زرع وهو قول قد شهر
 وهو انفتاح الكم بالتشاش
 لم يدركن يعها لتعلمنا
 وقيل بالشخاخ أن ينزعا
 ما بين حديه امتلاء يننا

والقت ان يصلح للجزاز ودرک الاعناب ان تسودا
وایض الاعناب درکه اذا وقدمضي وصف دراک النخل
وذاک ان تحمر أو تصفرا ومطای النخل اذا ما کسرا
لان ذاک خطأ فی المال والاثم لا غیر هو المرفوع
وقبل ما زاد من الثمار یفسد ذلک الطنا ان لم یکن
وذاک ان کان الطنا من قبل وان یکن بعد الثراک قدطنا
فالبر لا شک یصیر رطباً وأنت تدری ان بیع الثمر
یؤکل منها وهی فی الامات بیع المشاع والذی لا یوصف
لانه فی حکنا مجهول وقیل فی المشاع لا یباع
وهو الشریک فیہ فافهمنا لانه یحتاج لقبض ولا
فبیعه یصلح للجزاز ودرک الحبوب ان تشتدا
حلا وکان ماؤه قد أخذنا وانه بالزهو عند الککل
فنیہ تفصیل ولكن مرا لخصوصها یضمنه اذا طرا
یلزم مثل خطأ فی الحال عن مخطیء وذلک المشروع
بعد طنا النخیل والاشجار عند الطنا شرط بان یقطعن
دراک أشجار له ونخل فإیه من حرج ان حسنا
وهکذا فی عنب تربیة جوز لکنتمتع المشتبر
وقطعها یقطع للذات بحده فالنقض فیہ یعرف
کذاک جل العلما یقول الاعلی من عه المشاع
وانه لا غیر ییطلنا یمکنه فمن هناك بطلا

وواجب تسمية المبيع بسدس أو ربع ربع والمال ان بيع بما استحقا ولا يعم شربه للماء لانما الماء يكون مفردا فمن هناك الطرق والسواقي يعمن معنى الاستحقاق

باب عيب المبيع

والعيب شيء ينقص الثمن ان لم يبينه يكون غشا والنقص للشارى اذا رآه ولو تبرى من جميع العيب حتى يريه ذلك عيبا عيبا وبعض اصحاب العراق قالوا يقول قدر ضاه ذلك المشتري لان من باع يبيعه على يقول كل العيب فيه مجتمع ونحن لانثبته بما به لو أنه بين ذلك العيبا فيخفاته علمنا انه

فيلزم البائع أن يبيننا وهو يمش البركات مشا^(١) يثبت بالعيب الذي أخفاه فالتقص ثابت بدون ريب ويرضى شاربه وينفى الريا يثبت حتى أظهر الجدالا مع عيبه الذي به لم يخبر حال يكون العيب فيه دخلا والمشتري يقبله ويستمتع من حيلة على خداع صجبه لما اشتراه وأزال الريا أراد غشه بما أكفنه

(١) قوله يمش اي يذهب — حاشية في الاصل

قال شيب عيب في العبيد والرمد
 وصلح مع الجنون والعشا
 وبرص وشامة اللسان
 وأعسر يعالجين بالعسرى
 ولحية العبد اذا لم تقبت
 لان ذاك من كمال هيئته
 والاصل قد جاء هنا مسئله
 فانه قيد نفس الغير
 وهو الطبيعي الذي تولدا
 وليس فيما ألدته عليه
 مثل الذي أوله من نار
 وأنت تدري ان هذا الوصف
 أما العبيد فبدون ما ذكر
 فالوسم بالنار اذا لم يكن
 والاصل قد بين هذا أيضا
 كذلك التأنيث والبول على
 والاكل للطين وشرب الخمر
 وولد الزنا قيل عيب
 وان يكن تعود الا باقا
 وذاك ان كان لغير مال
 ان كان قد يعتاده بلا أمد
 كذلك التغليج عيب قد فشا
 وهكذا زيادة الاسنان
 وكل ماعد الانام ضرا
 ليس بعيب عندهم مثبت
 خلاف حال الحر عند رؤيته
 وجعلها في ذالمقام مشكله
 بالبرص الفاحش رب الضرر
 بالطبع دون سبب له بدا
 من غير فافهم معاني العله
 وهو يياض لاح في الابشار
 في غير التزويج حكما عرفا
 يرد ييهم ويثبت الغير
 علامة عيب بهم فلتفتن
 ألا نعيب برصا مبيضا
 فراشه فلتفهن العلالا
 وفعله الزناء أيضا قادر
 وقال قوم ليس فيه عيب
 عيب كذلك ان يكن مراقا
 سيده يسرق في أحوال

والثقب للبيت وكسر القفل
لو كان مع أربابهم قد فعلوا
وان تكن للعبد زوجة فلا
وشامة اللسان قد تقلما
والحل في الاماء عيب وكذا
فالحل يمنع وطئها الى
والمر لا يستغنى عنه الولد
وان تكن جارية أتاها
فقيل أرش العيب عنه قد يحط
وقيل بل له بذلك الغير
وان يكن زوجها للغير
فقيل أرش العيب يعطى ويرى
ويثبت التزويج والمهر الى
والحيوان ان بها زوال
والقعر والتغار والرباض
والص للاير اذا ما بالا
والومم في الجميع عيب غير ان
وان يكن بعض طعام البلد
وكلحشيش أو كثل القت
وشربها لمرها تعاب

عيب وفك الحل من ذا الطفل
ذلك قاليع به معل
عيب وقيل العيب فيه دخلا
بأنها العيب وبعض ألزما
معدومة المر لابنها غذا
أن تضعن فافهم العللا
فعدم المر عيوب ترد
ثم رأى العيب ومارضاها
وذلك اللازم عندهم فقط
وأول القولين هو الاكثر
فالخلف أيضا جاء في التغير
بعضهم أن يعطى فيها غيرا
بائعها يدفع حين بطلا
فذاك عيب ثابت يقال
والعض والخرط والركاض
من كل فحل فهو عيب آلا
كان علامة لاجل يعرفن
لا يأكلن كعبس وقرفد
فالعيب في الجميع طراً يأتي
به وما في ذلك ارتباب

وذابح شاة فبانت عيها
 لانه أراد منها اللحم
 وان يكن بها سواء فله
 وينبغي أن يجعل العاء
 لانه ولو درى لما اشترى
 والحيوان بعدما يستعمل
 وما عليه أجرة استعماله
 وإنما الخراج بالضمان
 وفيه قول غير هذا مرا
 وان علم بالعيب ثم استعمله
 ومشتري سيفاً فبان نرماً
 لانه من عادة السيوف
 ومشتري أرضاً فبان الماء
 ومتى البلاد عيب ان يكن
 وشجر قد اشترى النجار
 وقرفد النخيل والفلوج
 ومشتري تمرأ فبان حشف
 فذلك عيب واذا لم يزد
 فليس عيها واذا ما قد شري
 ونقض الشرا بعيب باننا
 فلا يرد لهما المبيها
 ولا يضره العي المعى
 أرش لنقصه الذى كله
 كغيره . بنقصه يجاء
 الا بطرح ماله قد قدرا
 يرد بالعيب فذاك يقبل
 لانه الضامن في أحواله
 والبيع كان ثابت الاركان
 في النقص لكن ماله أقرا
 لزمه لانه قد قبله
 فذاك عيب فيه حيث غما
 فوراً وهذا ليس بالمعروف
 مرا فلا ينتقض الشراء
 يعتادها والمشتري لم يعلم
 يعاب ان بان به أغوار
 عيب وما عن نقضه ولوج
 في جوفه يزيد عما يعرف
 حشفه عن عرف ذاك البلد
 تمرأ وصار فيه يئذل الكرا
 فلا تلزم بائنا ضمانا

إلا اذا ما قال ليس فيه عيب فنقله وخسر فيه
فها هنا يلزمه الضمان إذ غره بقوله الخسران^(١)
والخبز ان يأت مع الخباز فذاك عيب جاء في الإيجاز
وان ين في التوب ما يمنع من ان يرسم يرى بثوب الرجل
وأبيض الثياب فيه الزوك وان شرى الماء ورثوباً ما درى
وهكذا إذا درى الأمور لا يلزم الأمر لكن يلزم
وان رأى مرتين في الرهن ويعطه رهنًا خلا من عيب
وكل ما لا تسمح القلوب وكل ما الناس به تسامحوا
والحكم يجري فيه مجرى الاغلب عيب فنقله وخسر فيه
فها هنا يلزمه الضمان إذ غره بقوله الخسران^(١)
فذاك عيب جاء في الإيجاز لبسه فذاك عيب مستكن
محرم فهو من المعلن عيب ولو بالطهر يوماً يزكو
بعيه لا يلزم من أمرا بعيه أو أنه مشهور
من اشتراه إذ به يعلم عيباً يردده لذاك الموهن
لكن يكون حافظاً للغيب بأخذه فذلك للمعيب
فليس عيباً إذ به التسامح من عادة الناس لدى التغاب

باب الخش في المبيع

والخش أن يستمر ما قد قبض من المبيع في الشرا ليربها

(١) قوله « الخسران » فاعل غره وفيه وضع الظاهر موضع المضمرة -
حاشية في الاصل

وهو حرام لنصوص وردت
من غشنا فليس منا بحسب
أضله الشيطان حين زينا
يظن أنه ينال ربنا
قالفس الخيرات بمحقنا
ينعى فان لم ينتهي يؤدب
واختلفوا في الغش الخراج
قيل يجوز غشه لأنما
وقيل لا لانه ينتقل
ولا يجوز الخلط للردى
ورخصوا لتاجر لم يقصدا
وقد أجازوا بيع ما قد خلطا
ولم يكن غشا ونفسه قصد
والناس يخلطونه للاكل
وخلطه للبيع غش حراما
وانما أراد أن يجلزا
وحائل التمر عليه يخبرا
وقيل لا يلزمه ان كانا
وان يكن من حائل وغيره
وخلط لحم الشاة بالكبدشان
ومن يغش مسلما قد حددت
وذاك عن طريقنا منكب
له وفعله القبيح حسنا
وهو على الخسران معنى أضحي
وانه للنار يعقبتا
بما يرى في حقه المحتسب
يحمل الجائر بالأزعاج
بأخذه الظلم على من ظلما
فغشه لغيره قد يصل
يجيد من جنسه على
غشا ولكن للوعاء فقدنا
للالكل لو بائعه ما شرطا
من جعل الغير كنفسه اقتصد
تفكها تلذذا بالدقل
لانه لم يقصد التمتع
رديه فمن هنا ما جوزا
بوصفه ذاك الذي قد اشترى
ينظره حال الشرا عيانا
يخبره ليخلصن من ضيره
غش لان ذلكم جنسان

وسمك يسله ليثقلا
والثوب أن بسوجه قد قصرا
وقصره بغير سوج لا نرى
لانما السوج يغلفنا
فيحسب الناظر قبل الغسل
ومن له جارية أرادها
فجائز يلبسها ثيابا
ليرغب الشارى إذا رآها
ويعلن أن الحلى والحلل
كذلك أيضا من يزين الفرس
ويحسن فهو غش فاحفلا
فذلك غش ان يكن لم يخبرا
بأسا به لو لم يكن قد أخبرا
وغسله لذلك يذهينا
بأن ذاك حاله في الاصل
بيبعها وحاذر الكسادا
غالية وصيفة عجبا
لانه بعينه يراها
يزين النساء في رؤيا المقل
بسرجها فليس غشا وليقس

كتاب الشفعة

والاصل قد أخره ولا أرى
وانما قدمته لمعنى
لانه استحقاق مال يباع
ياخذه بسبب يوجبه
أسبابه تحصر في اشتراك
وتظهر الشركة في أنواع
وشركة الطريق والسواقى
وشركة الميزاب والجدار
تأخيره من الصواب فانظرا
إذ فيه نقل البيع فانهمنا
للغير حتى يمنع الشفعة
ينزعه من حين ما يطلبه
فلشريك شفعة الادراك
أعظمها الشركة في المشاع
والماء في البئر لذلك الساقى
والسيل ان جاء من الامطار

وشركة القياس للنخيل
 جميعها يوجب الشفع
 لانه كالحل للعقال
 وليس للاعجم واليتيم
 بل المشاع يشفعان فيه
 يأخذها الوكيل والولى
 ونخلة وقبعة فى مال
 لان حقه بذاك الجذع
 لكنها تشفع كل المال
 والمال مهما بيع بالخيار
 فيه اختلاف قال بعض يطلب
 وقال بعض ما عليه طلب
 وقيل إن كان لدى الشراء
 وإن يكن لبائع أو لها
 وإن نقل بصحة الخيار
 لانه بيع صحيح يجب
 وإن نقل بأنه موقوف
 وقد مضى التحقيق فى الخيار
 ومشتري ثلاثة الاموال
 وواحد يشفعه إنسان

فهذه الشركات بالتفصيل
 لكنها تبطل بالتضييع
 تبطل ان لم تطلبن فى الحال
 من شفعة قد قيل فى المقسوم
 وذلك التخصيص لأدريه
 له كذا يأخذها الوصى
 ليس لها من شفعة بحال
 بقلعه يزول أو بالقطع
 ان ثبتت أصلا بلاجدال
 وكان فيه شفعة لجار
 من حينه ان كان فيها يرغب
 ولا يرى الشفعة فيه تجب
 خياره يشفع بلا امتراء
 فماله من مطلب قد زما
 تتبعه الشفعة باضطرار
 أن يعطى حكم البيع حين يجب
 جرى على أحكامه التوقيف
 مع بيان وجهه المختار
 بصفقة من أحد الرجال
 فهو على شفخته يعان

يأخذها بقيمة العدول يوزعون ثمن النخيل
 وما عليه أخذ باقي القطع لو قيل خذ جميعها أو فذع
 أما القياض قبل ليس يشفع وقيل بيع وعليه يشفع
 كذلك الاقرار أيضاً عن عوض كذلك الايصاء عن حق عرض
 كذلك القضاء فالجميع يدرك فيه الشفعة الشفيع
 وليس للشفيع من رجاء في صاحب الاعطاء والايصاء
 ان كان عن تبرع قد كانا ذلك والحق لديه باننا
 والخلف فيما بيع بالنداء يشفع أو لاجاء في الافتاء
 وقيل لاشفعة فيما باعا على أيه وحكي إجماعا
 وأوجبوا شفعة ما باع الاب على ابنه وهي عندي تجب
 والفرق ما بينهما قد بانا لانه لم ينتقل مكانا
 للاب مال ابنه حلال ولا كذلك العكس إذ ينال
 والابن إن باع له أبوه يباعاً رخيصاً فليقوموه
 ويأخذ الشفيع ذاك المال بقيمة العدول لاعمالا
 والفضل قيل انه للوالد وقيل بل لابنه المساعد
 لانه قد جعل المال له وأخذ الشفيع منه ماله
 وما اشتراه الزوج من زوجته يؤيس الشفيع من شفيعته
 كذلك أيضاً ما اشترته منه كأنه لم ينقلن عنه
 بينهما عظيم الاتحاد مأمثله يوجد في العباد
 من هاهنا لا يشرط الاحراز بل العطا بينهما يجوز

وهكذا في الجرح لاقصاص ومن له الشفعة فيا باعا كرجل يبيع مال ولله فكيف يدركته بالشفعة كذا وكيل باع مالا يشفعه بعد ثبوت البيع يدركنا لانما الشفعة فيه تجب إذ لم يكن يمكنه ابتداء وكونه واسطة لا يسقط والمشتري ان نقض الميعة وذاك ان يرد به بعة وهكذا ان قطع الاسبابا أو صرف المستقى وما يشترك وذاك كله اذا ما كانا ومشترا أرضا بناها مسجدا لأنها لله صارت ويرى وربنا الغنى والعبد الى وان يكن لنخلة قد قطعا ويأخذن الجذع ثم الموضعا والبيع مهما كان فاسدا فلا بينهما بل يجب الخلاص بنفسه شفخته أضاعا فهو الذي أخرج ذاك من يده كذا وصي باع للوصية وقيل بل يشفعه وينفعه جميعهم ذاك ويشفعنا بعد ثبوت البيع وهو أقرب أن يجعلان لنفسه الشراء حقا له في اخذه ينسب قبل تشفع فلا شفعيا أو انه يقبله ذو الصفقة وصرف الثروب والابوابا فيه فما الشفعة فيه تدرك من قبل اخذها فع البيانا فليس فيها شفعة لمن بدا بعضهم ثبوتها معتبرا ذلك محتاج فلا يطلعا فلشفع بعد ما أن يشفعا وقيمة التقصان حين شفعنا يوجب شفعة لمن تعجلا

لأنها فرع على صحته
 لا تورث الشفعة ممن ماتا
 فانه بنفس ذاك الطلب
 فذلك الموروث مال لاسوى
 وفي شفع خلف بحر غابا
 قد قيل في المقسوم بالاجماع
 وان يكن يوما لغزو قد خرج
 وذلك التخصيص لا أراه
 لانما المطيع في الاموال
 فلا المطيع يعطى فوق حقه
 خلست أدري الوجه فيما ذكرنا
 وليس فيما باعه الحكم
 وهكذا بيع الوصى أيضا
 لانهم يبالغون يوما
 في طلب للزيد قالقائل لم
 ولا أرى القول بان يشفعا
 فهو كمثل ما يباع بالندا
 والخلف في العروض هل يستشفع
 وقيل بل يشفع إلا الفرهما
 والشفعاء أيهم قد سبقا
 فيفسد المبيع مع شفيعته
 الا اذا طالب ثم فاتا
 قد استحقه فلا تستعجب
 فلم يك الوارث شفعة حوى
 لا يدرك الشفعة مها آبا
 لكنه يدرك في المشاع
 أدركها طرا كذلك ان الحج
 الا إيلة لمن رآه
 والعاصى سيات بكل حال
 ولا سواه دون مستحقه
 الا إيلة لمن قد نظرا
 لدين ميت شفعة تقام
 ليس به من شفعة فتمضى
 في يمه نداه والسوما
 أعلم بهذا البيع يدخل التهم
 مستبعدا لمن إدراه ووعى
 والخلف فيه قد مضى مقيدا
 والحيوان قيل ليس يشفع
 ونحوه المضروب طرافاعدا
 لاخذها فاز بها وانطلقا

وما عليه ان يقاسمنا وان يكن لغيره قد طلبا لان ذاك الغير ليس يستحق فأخذها بهذا الطريق غصب فليس تخفى عنه قط خافيه وليس للمريض يطلبنا لانها مثل الشراء حتما وعند الاختيار لا يعلم لانه درى بها وتركها وانه يفضى الى الاضرار وطالب الشفعة معها لقيام انكره البيع ولم يقرأ فانه يدركها متى علم وان يكن عارضه النسيان وللشفيع جائز ان يسألا وهكذا في بيته يستأذن وهكذا جاء عن الربيع كيف يقول ان أراد النزاع وما عدا هذا من الكلام

سواء ممن كان يشفعنا شفعتة فلهلاك ارتكبا لنزعها لمشتريها فيحق وذلك أمر يعلمته الرب فراقب الباطن كالمعانيه شفعتة حين يماينا وهو من المريض لم يما فان توانى باختيار تبطل ولو يشا شفعتة لادركا والضرمة متباع وهو الشارى من كان بالبيع لها مشتريا وانه عن أخذها قد فوا بذلك البيع الذى عنه كنتم عن أخذها واثبه البطلان عن مشتري شفعتة قال الاولى وهو من البطلان فيها يأمن تعلم الالفاظ للشفيع والوقف للتعليم ليس منعا يطلها قد قيل كالسلام

وارد للسلام ليس يطل
ولا أقول قط يطلبها
قول الشفيع انه قد طلبا
لكن عليه تلزم اليمين
ويأخذ الشفيع كل الثمرة
وقبل ما خسره وما أخذ
لانه قد كان ماله وما
وكونه للتاني قد تنقلا
اذ كان قبل الانتقال حلا
كيف يحرم من عليه الطلب
والاولون نظروا للاصل
ما ناله الشفيع إلا بعد ما
به يصير المال للشفيع
كانما الشاري شري لنفسه
فان أتى الشفيع يوما أخذنا
وان أبى أو أبطل الشفيعا
لكن أرى الشفعة شيئا غير ما
فالمشتري يأخذه بالعقد
فالعقد غير النزع فاعلمنا

لفرضه والابتداء متفل
فسلمن ان شئت واطلبنها
شفعته يقبل لو شار أبى
ان شاءها وانه أمين
ويدفعن للشارى ما قد خسره
فلاله ولا عليه ونفذ
اغله له وما قد غرما
لا يمنع عليه ما قد حلا
كذلك لو لم يطلبنه أصلا
ما قد مضى وهو حلال طيب
لان ذاك البيع أصل النقل
بيع فذاك البيع أصل علما
من بعد ما كان أخا تشفيع
أو للشفيع ان أتى بفلسه
ما قد شري وما عليه استحوذا
فالمشتري يحوزه جميعا
كان من البيع له تقديما
والشفيع نزع من بعد
من هاهنا فث افرقنا

كتاب المضاربة

وهي ان يستسلم المضارب
 بجزء من ربحه يعين
 جوازها يكون بالنقود
 وفي العروض لا يجوز حتما
 يسمين دافعها الثمن
 لان من يمنعه للجبل
 وذلك التبيين ينبغي
 لو كان دفعها من الربا لما
 وحيث كان المنع للجباله
 وربح جزء منه مما سمي
 لان ذاك الجزء وهو الباقي
 فكان قرضا جر نفعا فمنع
 ومن طريق آخر تقسما
 واجمعوا ان ليس من خسران
 ولا ضمان ان يكن قد سلما
 وان يكن يوما به تعدى
 ولا له ربح مع الضياع
 والربح من بعد تمام المال

مالا به لغيره يضارب
 كبيع أو خمس يبين
 وغيرها من جملة المردود
 الا مقالا شد اذ تسمى
 والربح فيها زاد بعد فافطن
 بقدر المأخوذ عند الفعل
 وقيمة السلعة يظهرنا
 جوزه بذلك بعض العلماء
 جوزه بعض بهذا الحاله
 فانه منتقض في الحكم
 يكون كالقرض على الاعناق
 وهو خلاف حكمه الذي شرع
 بين امانة وما قد غرما
 عليه قد قيل بلا نكران
 من التعدي قاله من علما
 ففي ضمان عندنا تردى
 حتى يتم المال باجماع
 بينهما يقسم بالكمال

والاجر للال يقال والكر
الا الذي يعمل المصارب
اذ اجره الربح الذي قد حصله
وجائز بشرط رب المال
يتجر في نوع له قد عينا
ولا يجوز عندنا الخلاف
وأنه يضمن إن تعدى
ولم يجز ان يشتري المصارب
وهكذا قد قيل رب المال
لانما الاول فيه عامل
خيطل القراض فيما أخذنا
وقيل في الوجهين باختلاف
مصارب بما له قد خطا
وهكذا ان ركب البحر به
فانه يضمن عند بعض
وقال قوم تنظر الاحوال
وذلك ان لم يجز فيه شرط
وجائز يقبل من يبيع
لانه ينظر منه الاوفرا

منه كذا كل ما قد خسرنا
فلا له اجر به يطالب
منه وان لم يحصل فليس له
على الذي ضارب بالاموال
أو بلد معروفة قد عينا
لشرطه وما به اختلاف
أمر الذي لما له قد عدا
مما به في يده يضارب
لا يشتري منه بلا جدال
والثاني أخذ ما له يحاول
لو كان للقيمة يوما أنفذا
وذلك في الآثار غير خاف
ضمنه بعض وبعض أسقطا
مضاربا بغير أمر ربه
وبعض بالنجاة فيه يقضى
ويجوز فيما يقتضيه الحال
فالشرط لا يلغي اذا لم يخط
وحط شيء عنه أيضا واسع
لربه ونفسه فيما طرا

وان يكن قد تاجر المضارب
ضمان ما ضاع عليه لزاما
لانه بموته قد انفسخ
فهو يكون مخطئا في المال .
وهكذا في الشركاء يجري
كذلك الوكيل اذ جميع ما
ومشتر شيئا بغير نقد
فلا يجوز بيعه مرابحه
بأنه أخذه بالناسي
ولا يبيع الثوب بعد الابس
وذاك ان يخبر من يبيع
كذلك الخادم بعد العمل
والعمل القليل لا يعيب
وان يكن أخرج منه شعرا
وكل ما انفقه من الكرا
يقول قد قام على بكذا
كعور وعرج ومرض
يقول قد أخذته صحيحا
وهذه الامور في المراهجه
وهي التراضي بين البيعين

من بعد موت من له يضارب
لو لم يكن بموته ما علما
فلا تعجب هنا لمن رسخ
والجهل من جملة هذا الحال
ان مات والشريك لما يدري
ذكرته بالموت قد تهدما
نسيئة من أمة أو عبد
حتى يقول للذي قد رابحه
وبعد هذا القول مامن بامن
حتى يزيل ما به من لبس
له كذا قال به الربيع
ونحوه من ناقة وجل
وهو الذي القلب به يطيب
فليخبر الشاري به ليشعرا
وغيره يحسبه فيما اشترى
وان يكن عرا من بعد اذى
فيخبر الشاري اذا به رضى
فان رضى به فقد ايحا
وغيرها يجزى على المصالحة
في زينه ان كان او في الشين

أما للمراجحات أن يتفقا على زيادة على ما اتفقا
 يخبره بما عليه قاما ويأخذ الزائد ربما راما
 فيحرم الكتمان حين كانا خيانة الا إذا أبانا

كتاب السلف

والسلف المعروف يوما بالسلم دفع دراهم لمن قد استلم
 يأخذها ليدفع العروض لأجل صيره مفروضا
 أقله ثلاثة الايام مع لياليها على التمام
 وليس للبعيد منه حد مادام يحصى حين ما يعد
 وقبل ان يتم ذاك الاجل قبضه الباطل لا يحل
 وان تراخيا فلا يصح ذاك ولا يصح فيه الصلح
 الا إذا أجزأ ما قد دفعا فانه يجوز ان لا يمنعا
 وهي الدراهم التي قد سلما فدفعا له يجوز فاعلما
 وهل له بأن يولييه فتي من قبله فالحلف فيه قداني
 وهكذا الخلاف في التولية من قبل قبضه وبعد المدة
 ولا يجوز فيه غير الصرف فسلف العروض ليس يكفى
 والاصل عن ابى الحوارى قد ذكر في سلف الصوف بحسب وشعر
 وهو من العروض لا محاله أجازة الشيخ بهندي الحاله
 وبعضهم يشترطن الوزنا في النقد ان أسلفته افمننا

وبعضهم يرخصن فيه والخلف في غير القروش عانى وذلك في المرام المعدودة تزيد مرة وتنقصا والرهن فيه يطلنه فلا فليس بالكفيل فيه باس وان يكن قد شرط الكراء وهكذا ان شرطوا قبض السلف والصائغ ينقضه يقول وقبضه من حيث ما قد عقدا لكنني يعجبني الارسال والضرر والاضرار مرفوع فان ويطلن ان عينوا مكيالا فيذهب بسرقة أو حرق لكن يعينون كيلا علما وهكذا الوزن فافهمنا ومن يكن بالكيل يوما أسلفا وهكذا العكس وليس يقبض وان يكن نموا وحبا سلفا فنجل محبوب يطلننا

وعدها عندهم يكفيه لانها مضبوطة الوزن إذ لم تكن عندهم محدوده من ها هنا قد قيل توزننا تسترهن وان تشا فاستكفلا قيل وقد أجمع فيه الناس بلاد صيره هباء من موضع ففي الفساد يختلف لانه شرط به معلول أعجبه فيما يرى إن بعدا يقبضه من حيث ما ينال أراد أن يضره فليمنع لانه يمكن أن يزالا فذاك باطل وان كان بقي كقولهم مكيال نزوي فاعلمنا فالكل واجب يبيننا لا يأخذن بالوزن عنه فاعرفا الا بكيل أو بوزن يعرض ولم يكن لكل صنف عرفا ما لم يكن لنا يميزنا

ولا يجوز في الأصول السلف وفي العروض جائز ويختلف
 وفي الحيوان لو بسنه وصف والسمن والاقط مع الالبان
 أن يأخذن غير ما قد سلفا ما أصلها في النظم جاءت تجري
 من ذرة لا يأخذ البيضاء والكل عندنا على سواء
 يقبضه ولو على من يسلفن إلا إذا ما شاء رأس ماله
 يدفعه له على كماله

كتاب الديون

والدين حق صار في ذمة من يكون بالقرض وبالباع معا
 يأخذه يبقى الى أن يدفعن وكله دين ويلزمنا
 أو سلف أو من ضمان تبعا وإن يؤجل مع تمام الاجل
 اذاؤه ان لم يؤجلنا يلزمه من غير ما تمطل

باب القرض

فالقرض هو أخذك الشيء على أن تدفعن مثله مكلا
 وهو من اليسر على العباد أباحه من غير ما ازدياد

اجزل فيه الفضل والثواب
 إذ نفعه يكون اخرويا
 وكل قرض جر نفعا فربا
 وجائز لمن يرد القرضا
 يزيد فوق الذي قد اقترض
 لكن لكي يكون في القضا حسن
 فاقترض المختار بكرا وقضا
 وانه الطاهر والمطهر
 وفيه ان الحيوان يقترض
 والاصل قال اكثر الاصحاب
 وعل ما نفيه لم يبلغهم
 او انهم يرونه مخصوصا
 لانه القدوة تقبضه
 وذلك الحديث قد رواه
 الا الاماء قرضا حرام
 لانه يفرض الى اعادة
 وذاك ان رد عين المقرض
 قلن يرد عينها وقد دخل
 والشرط ان يرد غيرها فلا
 والشرط أن يقبضه مع رده
 ومن يرد به المزيد خابا
 كيف يبدلن دنيويا
 ويهلكن من لذلك ربا
 ان لم يكن شرط يزيد ايضا
 من غير ان يجعله له عوض
 ونحوه يوجد فيما قد يسن
 عنه رباعيا فزاد في القضا
 وذاك للمقرض ليس يظهر
 فالنفع لا معنى له وان عرض
 عنقه قالوا لدى الجواب
 ما فعل المختار حتى حرموا
 بفعله ولا ارى التخصيصا
 الا بحجة تخصصه
 ربيع علمنا وما اعلاه
 بمنعه اجمعت الاعلام
 فروجهن قافهن اشارتي
 يجوز مثل رد ذلك العوض
 يكون مثل من لفرجها استحل
 يصح فالوجهان فيه بطلا
 في موضع من قربه أو بعده

ليس يجوز وعليه يقتضى
والشرط ان اقرضه الى أجل
وقيل بل يلزمه ما أجلا
وأخذ غير الجنس فيه اختلافا
اذ لم يكن من البيوع فاعلموا
قرض الدنانير أو الدرهم
لانه في وزنها تفاضل
فيدخلن في الربا المحرم
وجائزان لم يكن تفاوت
وذلك ان يعلم بالتكرار
والقرض في البيض براه حبرا
كذلك ما كان من الاشجار
وهكذا قد قيل في قرض السمك
لكثرة الاجناس فيه منعا
وان يكن اقرضه من بعدان
لانما المحذور هاهنا عدم
والقرض للهاء من الانهيار
تدخله عندم الجهالة
وقيل لا بأس بقرض للاء
وعندنا القرض من الامانة

من حيث ما قضاهمها يقرض
لا يثبتن فله قبل الاجل
فاله عليه ان يستعجلا
من غير شرط والجواز الفا
لكنه اسقاط حق لزما
بغير وزن باطل عن عالم
فيخشى ان يرد ذلك الفاضل
فهذه علته فلتعلم
لانما المحذور فيه قاتن
بانها واحدة المقدار
لانه مختلف لا يدري
مختلفا قد جاء في الآثار
لانه قد لا يناله الشبك
ولتفاوت هناك وقعا
قطعه وزنا فليس بمنع
اذ كان قرضا بوزن قد علم
مقدرا بمدد الآثار
لمن أراد النقص لا محالة
لكن يرد على سواء
بغير اذن ربها خيانه
(٢٥ - جوهر النظام)

وان يكن صاحبها يتيمًا
وقيل بالجواز لكن يضمن
وربما فيه خلاف بعض
وقيل ربها رب المال
ولم يجوز من يجوزنا
يرون ان القرض في الصيانة
وذلك للوفى والملى
ولا وفى غير ما غنى
وقد يموت فيضيع ما اقترض
فظن من لم يفهم المعنى
فاندفعوا في القرض للامائن
عم الفساد بالبلاد وذهب
كم من يتيم أفقروا بالقرض
ان عاتبوه قال قد علمت
وضاع مالى فانا لم أجد
أمثل هذا من يرخصنا
لو ظهر المرخصون اليوما
كانوا يقولون جميعا لسنا
وربما أطلق قوم وهم
وصاحب المال لو استأذنه

أو مسجداً فاحكم به تحريماً
بذاك ان ضاع الذى يؤمن
يراه للذى عليه القرض
وان ذا كواحد المال
الا لمعنى واسع قد عنا
أضبط حيث صار في الضمانه
لا فى ملى غير ما وفى
فالعسر قد يمنع للوفى
اذ لم يخلف بعده له عوض
بانه طرا يجوزنا
فكان فعلهم كفعل الخائن
يقرضهم قضة قوم وذهب
ومسجد اذ لم يجد ما يقضى به
بقول من رخص قد أخذت
وانما الخلاص من معتقدي
له اذا جاءك يسألنا
لوجهوا لنحو هذا لوما
نقول بالترخيص في ذا المعنى
قد قصدوا التقييد فيما يفهم
في قرض ما له قد استأمنه

لربما شق عليه فاذن
وذلك شيء بالتعدي بوصف
والله قد أعطى الوري عقولا
فبالعقول تترك المعاني
كم مطلق من القران قيذا
فكل ما جر الفساد قلنا
فشرعنا يأمر بالمصالح
قد طهر الله سبيل احدا
بغير طيب نفسه يقترض
وليس في حرامه يختلف
ما كل منقول غدا مقبول
وما له أراد من يعانى
بالعقل كيف بمقال وجدأ
ليس من الشرع الذى عرفنا
لا بمفسد ولا فضائح
عن كل فاسد وعن كل اعتدا

باب الوثيقة في الدين

وكل من يقرض أو يدين
أرشدنا لذلك القرآن
ووصف الرهان بالمقبوضه
وباطل إذا عرى من قبض
وان يكن قد جعلوه عندا
فقبل رهن وأناس قالوا
وقيل ان كان أخوالحق طلب
لانه يكون كالامين
وان يكن من يدفع الرهانا
لانه أحال بين المرتن
يستشهن في ذلك أو يرتن
ان عدم الكاتب فالرهن
فالقبض من شروطه المفروضه
اذ لم يكن رهنا بذلك فاقضى
بعض الثقة فالحلاف أبدا
ليس برهن بل هو الابطال
لذلك فالرهن بذلك قدوجب
له بقبض ذلك المرهون
اراده أفسده إعلانا
وبين قبض ذلك الذي رهن

والرهن ان يذهب بما فيه ذهب
 لان حقه بذلك الرهن
 وان يكن ذو الحق بشرطنا
 فقليل لا يثبت وهو الاكثر
 ان النبي قال يذهبنا
 وعلة المرهون فيه تدخل
 فليس للراهن يأخذنا
 وجائز له يطالبنا
 اذ لم يك الرهن قضاء لزما
 فان أبي الغريم ان يسلمنا
 فهو الذي يقضى عليه بالقضا
 ولا يباع الرهن الا بالنقد
 وما له يستعمل المرهونا
 وبعد الاستعمال يضمننا
 وقيل في الخاتم ان أدخله
 وان يكن في الاصبع اليمين
 وذلك ان جعله في اليسرى
 وأنه من الفروق المشككة
 فكونه قد خالف السنونا
 بل بالخلاف ينبغي أن يلزما

وما لدى الحق على الخصم طلب
 فان يغيب غاب ففعل عنى
 حتى مع الذهاب يلزمننا
 لانه خالف ما يؤثر
 بما حوى وهو يلزمننا
 وكل ما عليه قد يشتمل
 من ذاك حتى الحق يدفعنا
 في حقه متى له قد عنا
 لكنه التوثيق بين الغرما
 يرفع أمره الى من حكما
 وبيع ما من رهنه قد قبضا
 اذا جرى الحكم بذلك وبدا
 لانه صار له أمينا
 من بعد ان كان يؤمننا
 في الاصبع اليسرى يضمن له
 فانه خلا من التضمين
 تخم ولا كذاك الاخرى
 لانه في الموضعين استعمله
 تخم لا يرفع المضمونا
 إذ جمع الخلاف والتخما

فهو لباس لم يوافقنا لسنة اللباس فاعلمنا
 مع أنه قد قيل ان النبي محل لبسه كذلك منا
 وهو الذي أراه لا سواء لانه رواه من رواه
 وان أنت بضده أخبار فخير النبي اذا أختار
 لانها أولى بكل كرم وضدها لعكس ذاك فاعلم
 وكان محبوبا له التيامن في كل شيء وهو معنى بائن
 وكل ما ليس له بقاء فرهته الباطل إذ يجاء
 وذلك البطيخ والقشاة وما اليه يسرع الفناء
 والخلف في رهن العبيد وردا لكنني أرى الجواز أجودا
 وليس لراهن فيما رهننا تصرف حتى يفك المرهننا
 والعبد ان أعطاه أو إن وهبه فهو على الخلاف فيما رتبة
 فمن يقول رهنه صحيح فانه لذلك لا يبيع
 والعكس في العكس ومهما أعتقه فانه يعتق حين أطلقه
 يعتق من قبل الفداء فاعلمنا إذ لم يكن من الشريك الزما
 ويبقى حقه على من رهننا لانه هو الذي قد ضمنا
 وهل لمن يرهن يوما أمته يطأها وهي بذلك مثبته
 قيل له وقيل لا وانما يبنى على الخلف الذي قدما
 فان نقل بصحة الرهن فلا تقول ان فصله قد حلالا
 لان ذا الحق شريك فيها كيف له مع ذاك أن يأتيها
 وقيل من أوصي بما قدرهنا فداؤه من مال من قدرهنا

وان أقره من مال الذي
والرهن لا يشرع فيه الفرما
بلا اختلاف إن يكن من رهننا
واكثر القول به أحق
والرهن في الأصول بالاثبات
فبعضهم أثبتته والبعض
فمنع من أثبتته قد حكما
حتى يتم حقه كالرهن
ومن رأى بطلانه يقول
فتشرع الديان في الاثبات
وعمل الناس على استعماله
لا يدخل الغريم معها أطلقا
إلا إذا نادى منادى من حكم
فيطلق ذلك في المستقبل
ومن يجوزه يجوزنا
وبعضهم أجازوه في السكر
وأنه مصدق ان قالوا
وأنه من مشكلات الاثر
وبيعه والحال هذي يفسد
وكل شيء يبيعه يمتنع

له أقر خذه منه وانفذ
ان كان مقبوضا رواء العلما
حيا وفي الموت اختلاف الفطننا
قابضه حتى يتم الحق
يعرف كالنخيل والايات
ينفيه إذ لا يأتين القبض
به لذي الاثبات دون الفرما
في كل حكم فافهمه غنى
للفرماء كلهم دخول
عندهم في مطلق الحالات
فهم يعاملون في أحواله
مع غريم مثبت قد علقنا
بأنما الاثبات بطل يلزم
والماضي يبقى في السبيل الاول
لكاتب في ذاك يكتبنا
بعد ظهور زرعه فننظر
قد نبت السكر واستحالا
كيف يجوز رهن هذا السكر
فكيف بالرهن اذا يعتمد
فرهنه أيضا كذلك يمنع

ومن يكن لمسكن مسترهما
ويجعل الغرم على أربابه
ان لم يكن عن أمرهم له بنى
من جملة الوثائق الكفالة
والفرق بينها جلى المعنى
يقول قد كفلت عن فلان
وقت كذا فان يمت قبل الاجل
وان يمت من بعد ما قد أجلا
فالحق للكفيل يلزمنا
ومطلقا يلزمه إن غابا
لانه قد ضيع المراقبة
والحق بالتضييع يلزمنا
وفيه قول انه لا يلزمه
إلا إذا ما اشترطوا عليه
فها هنا يلزمه أن يحضره
وليس في الحدود من كفاله
وجائز أن يكفلن في غرمه
وانما الممنوع أن يكونا
إذ لا يصح قود في غير من
ورجل له علي انسان

فرا م ان يئنيه بعض البنا
ليس له غرم على أصحابه
لكن له زوال ذلك البنا
ضمانة وهكذا الحواله
فبالكفالة الحضور يعنى
أحضره لحضرة الديان
فالحق لا يلزم من عنه كفل
ولم يكن أحضره من كفلا
إذ لم يكن وفا فيضمننا
وراء بحر قصد الذهابا
في حقه ولو أراد راقبه
من ها هنا نقول يغرمننا
الا حضور من عليه يغرمه
احضاره أو نقد ما عليه
أو يقضى حقه الذي قد ذكره
ولا القصاص فانهم المقاله
أوفى حضور الجان عند حكمه
ذلك في الذين يكفلونا
يقتل والحد على من يجرم
حق أحاله الى سنان

في محضر من الجميع لزما	وحى ضمانه إذا ما التزما
فتلزم الغريم أيا شاءا	ويطلبين منهما الاداءا
أيهما يقصده لا يمتنع	إذ حقه في الدمتين قد شرع
ويرجع الضامن ان قضاه	بحقه على الذي أخاه
وان يكن عن غير أمره ضمن	فهو تبرع وليس يرجعن
وان يكن ذوالحق أبرى الاولا	فحقه الى الاخير انتقلا
لا يرجعن أبداً للاول	لو ضاع ماله بمجحد الرجل
إلا إذا كان الذي له التزم	مفلسا و حاله عنه انهم
فها هنا حتم له أن يرجعا	في حقه لانه قد خدعا
والنقل للحق بهذه الحاله	هو الذي يعرف بالحواله
والكل من وثائق الديون	من ثم ألحقه بالمرهون

باب الحق الذي في الذمة

والحق في الذمة قد يكون	مؤجلا عنه ولا يكون
والثاني دين حاضر والاول	عندم الدين الذي يؤجل
وهو إلى تمام ذاك الاجل	يكون من قضائه في مهل
حتى ولو أعطاه قبل الحل	كان له الرجوع عن ذا الفعل
يأخذ منه ماله اداءه	حتى يتم أجل ماله
واختلفوا في قبضه إذا رضى	غريمه ولجواؤا ارتضى
وبعض أهل العلم منا قد أبى	ذاك لان ذاك عنده ربه

وبعضهم جوزه ان حطاً
 لاجل ما أتى عن البشير
 كان عليهم ديون أجلت
 والمانعون جعلوا الترخيصا
 لحاجة الاخراج والاجلاء
 قلت ولكن حكمه يعم
 وانه لم ينقل المحصص
 وسبب العموم لو صح فلا
 وبمات من عليه الحق
 لانه بموته قد انتقل
 لانما الوراثة يحتاجونا
 وبانتظار الاجل المقدر
 وقسمهم من دون أن يقضى فلا
 وقبل لا يحمل حتي يكلا
 فان يشا الوراثة قسما حالا
 والاول المنسوب للجمهور
 والصك فيه الدين لما يحضر
 فيه خلاف والجواز ذكرنا

بقدر التعجيل حين اشتط^(١)
 يوم جلا عنهم نبي النضير
 قال تعجلوا وحطوا وثبت
 مخصصا بمحالمهم تخصيصا
 ولا كذلك حالة الرخاء
 ما لم يكن تخصيصه يتم
 فبقى العموم لا يخصص
 بمخصه على الصحيح مثلا
 يصير حاضرا ويستحق
 لاله فليس ينظر الاجل
 لما بقى منه فيقسمونا
 يدخلهم بذلك بعض الضرر
 يصح بل ان فعلوه بدلا
 أجله الذي له قد أجلا
 فليخرجوا بقدر ذاك مالا
 والثاني عن بعض أولى الامور
 أراد أن يحمله لبشر
 بلا خلاف بعد ما قد حضرا

(١) قوله « اشتط » أى تعجل : لغة عمانية — حاشية في الاصل.

باب قضاء الدين

ومع وجوب الدين يلزم القضاء ويظهر الوجوب بالمطالبة ومع سكوته فلا يضيق لا يلزم الخروج للاداء إلا إذا طالبه ومطلا لأنه يكون مثل الظالم حتى يؤديها الى أربابها وقيل كالدين الخلاص في الربا وقيل في الدين ولو لم يعطل وان يكن قد نسى المديون وكان في نيته الاداء وقال بعض ذلك في حقوق أما حقوق العبد لو نسى وذلك الخلاف يظهرنا فمن يقل بأنه معذور ومن يقل بأن ذاك باقى وباتفاق لا يعذبنا لانما النسيان يرفعنا من غير مطل بل بخالص الرضا فيتعين القضاء إذ طالبه كذلك ان شط به الطريق لأنه قد كان عن رضا فانه يلزمه أن يرحل ولا يلزم الخروج للظالم ويطلب النجاة من أبوابها لا يلزم الخروج حين ذهابه يلزمه الخروج للتوصل ديونه من كل ما يكون فذاك معذور ولا تواء رب العلامعبد لا المحلوق باقية إلا إذا يقضيا في الانتصار أن يؤيسنا فالانتصار عندهم محجور يلزمه التجوز بالاطلاق لأنه التامسي فيعذرنا للام والاموال تفرمنا

ومن له حق على انسان
ليس له ان يأخذ المقدارا
لانما ذلك بعد الظلم
إلا إذا كان مقرا غاصبا
فهو أخو ظلمين يزداد بما
وقيل في من كان ذا انتصار
ثم أقر بعد ذا بالحق
وماله يأخذه تماما
لانما ذلك مشروط بما
لو قيل ما عليه قط رد
لانما الكتاب قد أباح له
ومن عليه لآخيه دين
ثم نوى اداءه وماتا
لانه مات أخا اصرار
ولم تكن تجزيه نفس النيه
وذاك في القادر لا سواء
وحيث ما قد ترك الاداء
بتركه الفعل الذي قد لزمنا
ومن يكن عن الاداء عاجزا
ولا يحل الاخذ للمعطية

به مقر ليس ذا نكران
من ماله يريد انتصارا
وما المقر ظلما في الحكم
وكان ذا تمرد مغالبا
يقوله ظلما على ما ظلما
من ظالم كان أخا انكار
قالا انتصار باطل في الحق
ولو بقي في يده أعواما
يبقى غريمه على ما ظلما
ما كان يدخله عندي بعد
فكيف ينقض ما قد فعله
ولم يكن بحقه يدين
قبل الاداء هالكا قد فاتا
وكان مأواه غدا في النار
عن الاداء فترك الامنيه
فانه يلزمه أداء
فن هنا هلاكه قد جاء
مع استطاعة الاداء انما
أوصي وأرجو ان يكون فائزا
من الغريم أو أخ التقيه

أما التريم يطلب التأخيرا
فهو شبيه بالربا المحرم
إلا إذا كان أخا ضيافه
ولم يزد فوق قدر مثله
ومن يدارى باقواء منعا
ومن له حق على انسان
فقال بايضى لاوفيك الثمن
وجائز قد قيل للمديون
ويترك البعض اذا لم يحكم
ان كان ماله وفي أو لم يف
وقيل معا طلبوا اليه
وقيل ما لم يرفعوا للحكم
وجائز في المتناوضين
ان يأخذن بحقه ان شاءا
هما ك شخص واحد ولا يرد
فيطلب الشريك فيما زادا
ومن يكن عليه حق لاحد
ف قيل يدفعه لمن أقر
من هاهنا كان العطا مجورا
ومثله طعامه ان يطعم
في الدار معروفا بالاستضافه
فينبغي القول هنا بحله
لانه عن غير طيب وقصا
طالبه بعضا من الزمان
جوازه فيه اختلاف يرفعن
ان يقضي البعض من الدينون
عليه حاكم بحجر فاعلم
يرفعه الاصل عن المصنف
فالعدل فيه واجب عليه
ف ثابت قضاؤه فلتعلم
يفترقان عن لزوم دين
ومنهما فيطلب الوفاء
بعضهما البعض إلا أن يزد
عن نصفه حين وفا وعادا
أقر للغير به وما جحد
له به وجوزوا لمن أقر

باب الاعسار بقضاء الدين

من لم يجد ما يقضين الدين
 لزومه ظلم ومطل ذى الفنى
 انظار من أعسر فى القرآن
 ومنظر المعسر يوم عسر
 ورخصوا الرجل قد اشترى
 ولم يكن يملك فى يديه
 لكنه لفتح ينظرنا
 وينبغي ان يخبرن من باعا
 ومدعى الاعسار للمطالب
 لانه صار له عن عوض
 وان يكن يلزمه من ارش
 فجائز ما يدعيه عندنا
 ومعنى فى مرض غلاما
 وماله لم يكف للاداء
 يباع فى الدين كنا موجود
 وان أحاط الدين بالاموال
 ليس له ان يطعم الضيوقا
 كذلك حكم العتق والعبيد
 فمعر عن القضا يقينا
 ظلم عن المختار قد روى لنا
 مينا بأحسن التبيان
 يظله الله غدا فى الحشر
 بضاعة نسيئة من الورى
 وفاء ما صح لهم عليه
 ولوفا الديون ينوينا
 بحاله لينفى الخداعا
 فى الدين بالصحة فليطالب
 والحال بالبقا لذاك يقتضى
 أو من ضمان أو صدق ينشى
 حتى يصح انه من ذى القنا
 والدين يلزمه إزاما
 الا يبيع العبد ذى استبقاء
 والعنق منه باطل مردود
 انفق بالقوت على العيال
 ويهب الاحسان والمعروفا
 كذا التعالى فى صدق الغيد

وفعله لذاك ان لم يحجر عليه ماض وهو قول فانظر
وهو بذاك باتفاق يؤثم لانه مضيع ما يلزم
ولا أقول بثبات ما فعل لان منه الضرر لخصم حصل
وفي الاحاديث دلالات على إبطال فعله اذا ما فعلا
ومن يخالف ما الاله شرعا فهو حقيق فعله ان يمنعنا

باب الحجر والتفليس

ومن يكن عليه دين لا تفي أمواله يمنع من تصرف
وذلك الحجر ولكن بعد ما يطلبه الغريم ممن حكما
كذلك ان كان أبا غشاء لكنه يطل بالوفاء
فيطلب الغريم وهو بمنع من الادا بحبس حتى يرتدع
ويقضي ما عليه والحاكم لا يبيع ماله اذا ما نكلا
وقيل بل يبيعه اذا أبى وذلك الحكم الذي قد وجبا
وليس للحاكم ان يحجرا في غيبة ممن عليه حجرا
في قول بعض وأناس قالوا ان غاب ايضا تحجرا الاموال
يعلم ذلك في مجامع الورى ان فلانا ماله قد حجرا
وان خفي فليس يثبتنا وجائز أن يتصرفنا
وان في اخفائه مخادعه للنام اذ لم يعلموا موافقه
والخلف هل يحجر كل المال أو قدر الدين على جدال

ولا أرى أن يحجرن الكلا
وان خفى فأمره لربه
لقرما عليه مهما ججدا
وان يرد بيع الاصول أمهلا
أقله ثلاثة الايام
وان يكن من بعد ما قد حكا
وقد أتاه بعد ذلك مال
وكل ما فوق الازار قبلا
وبعضهم قال ازار وردا
وهو ازار مثله لتعلمنا
وصاحب الدين له يرخص
أو أنها الاقوال في ذا توجد
من ذلك الترخيص ما قد ذكروا
كقولهم في منزل المديون
إلا اذا كان به اتساع
والنعل والمصحف والكتاب
ان كان ممن للعلوم طالبا
أما اذا كان لها لم يطلب
وآلة المديون للصنائه
ولا تباع في مقال الامجد

لأنما الموجب دين حلا
وحسبه منه ارتكاب ذنبه
يخلف انه لقا ما قصدا
شعراً وللعروض ما تحصلا
لسبعة الايام بالتمام
بحجره لم يقض حق القرما
فداخل فيه كذا يقال
لقرماء فاطلب الدليلا
وقيل لا إلا ازار أبدا
وعلى هذا في الذي قد ظلما
كما سيأتي وبه يخصص
بين مرخص ومن يشدد
من منزل المديون فيما أذكر
ليس يباع في قضا المديون
عن مكته ففضله يباع
ليس يباع ورد الجواب
نهاره والليل فيه راغبا
يباع عنه ما حوى من كتب
تباع في الدين مع البضاعة
أبى على الحسن بن احمد

واجعل عليه ان خلا من مال
 والفرض الوفاء لا سواء
 ومن عليه ماله قد حجرا
 وليس للزوجة فيه نفقه
 كذلك الاولاد لو صغارا
 وليس الفتاة من مخالمة
 وحاصل المقام يمنعنا
 وكل ما به أقر يدخل
 وزوجة المديون مثل غيرها
 وولد المديون لا يخاصص
 ولا يعذب الاله أحدا
 ومن أقر بالذي قد يملك
 فان حكم المال للمقر
 الا اذا ما كان الجاء فلا
 وذاك مما ظهر المراد
 تدفع للقرين حتى يقضى
 وواعليه الحبس والكفيل
 وقيل ان كان أخا صناعه
 يلزمه أن يحضر الكفيلة

فريضة بقدر الاحوال
 فكيف يحجرون ما عداه
 فما له للقرماء صبرا
 لانه في دينه قد غلقه
 لانه للقرماء صارا
 من بعد حجب ما لها المخالمة
 تصرف المديون حيث عنا
 في المال عند القرماء يجعل
 تخصص الديان في تقديرها
 قد قيل فيما القرما تخصصوا
 بدين ابنه كذاك وجدا
 ودينه لماله مستهلك
 له به من غير خلف يجري
 يثبت اقرار لمن تحيلا
 وعلوا الذي به يراد
 حقوقه وذاك مثل الفرض
 ولا لخصمه بذات تعليل
 وخاف من مغيبه امتناعه
 وينهين عرضها والطولا

كتاب الضمانات

تعلق الحقوق بالانسان
فمن جنى في مال غيره ضمن
وهكذا جان على الابدان
والعمد فيه والخطا سواء
والفرق في الأثم فلا إثم على
والاثم والضمان في العمد معا
ويبقى غرمه فلا خلاص له
أو براءة وحل صافي
جناية يعرف بالضمان
ان لم يكن صاحبه بذنا أذن
فأرشها يلزم ذاك الجاني
يضمنه راكمه الخطاء
من كان مخطئا لذاك فعلا
وإن يقب قالاثم عنه رفعا
إلا بغرم ما به تحمله
من صاحب الحق على تصافي

باب اسباب الضمان

وما أنا أذكر في ذا الباب
من غصب الارض وفيها زرع
ولاله ينز ولا عشاء
وبعضهم ينزوه قد حكما
وسارق صرما له قد فسلا
فالتخل في الحكم لرب الصرم
وغاصب قطعنا أو الكتانا
ما كان للضمان من أسباب
فهو لرب الارض حكما شرعا
لانه الغاصب والخطاء
والارض ما أنقصها أن يغرمها
بأرضه فصار نخلا أطولا
وقيل فيه غير هذا الحكم
فأك منه الثوب حين لانا

فان ذاك الثوب للمغصوب
 وسارق خشبة وانطلقا
 فانه بمثلها يرضيه
 لان في اخراجها افسادا
 لاضرر ولا ضرر وردا
 وهو من الطائفت البديعه
 وذاك الاستحسان عند بعض
 وغاصب أرضا لها قد خلطا
 ليس له من زرعها أن ينتفع
 ويغلب الحرام للحلال
 وخالف حبا من الحرام
 فذلك الحب جميعا يحجب
 وفي جماعة لاشاة سرقوا
 وواحد منهم تولى الذبحا
 لانهم في ذاك مثل رجل
 وفي الشريكين اذا ما غصبا
 فما بقي بينهما مقسوم
 وذاك كالخسران في التجاره
 ومن نهر غيره قد هدم
 يضمن منه الزرع والنخيل

ورجع الغاصب بالذنوب
 بنى عليها بيته وأوثقا
 وإن يشا تمنها يعطيه
 لبيته ولا نرى الفساد
 يمنع فعل ما يكون مفسدا
 يؤخذ من موارد الشريعة
 به يقول وبه قد يقضى
 بأرضه تعمدأ لا غلطا
 لانما الحرام فيما قد زرع
 ان خلطوا ذاك في الاموال
 بحبه الطيب للطعام
 لانما الحرام فيه قد غلب
 واجتمعوا لا كلها وانطلقوا
 ضلها على الجميع أضحي
 في أخذها وذبحها ولما كل
 بعضهم السلطان حين غلبا
 لان كل واحد مظلوم
 فالشركا عتما الخساره
 أو بثره تعمدأ قد ظلم
 إن تلفت فليدع التعليلا

لانما تلافها بسية ومن لبيت غيره قد خرقا
 وما على الناقب من ضمان وإن يكن قد دخلت بهيمة
 ويضمن الفارج للحظار والفرق بين الصورتين يفهم
 والفرق بين الصورتين يفهم لانما الضمان قد تعلقا
 لانما الضمان قد تعلقا لانه من المكلفينا
 ورجل من الحرام نبثا فانه لقيمة النبات
 وقالم الاقياب باغتصاب لكن عليه أدب ليرعوى
 وغاصب لعبد غيره وقع فانكسر الغاصب أو مات فما
 ومن رأى في نخلة صيا قال له عن نخلة الانام
 ولم يرد افزاعه ففرعا وضامن قيل اذا ارادا

(١) قوله «النظار» اوائل الزرع وقال له ايضا نظرة ونظارة
 وهو أول ما يبدو من ذلك — حاشية في الاصل

ومن يكن قد استعان رجلا
 فوقع الحمل على المعان
 غدية تلزمه ان انكسر
 ومن يكن في بيته قد أضرم
 واحترق البيت على الجيران
 وان علت بلهب ضمان ما
 لانه قريبها من جاره
 إن خبز الخباز في قرار
 فاحترقت واحترق المحمول
 ان كان مأذونا له أن يخبزا
 ومن يكن قد أخذ الحمارا
 يظنه حماره وبانا
 فقل لا يضمنه ان ذهب
 وقيل بل يضمنه بالقبض
 وأخذ لمصحف مفصوب
 فضا من إن رده لفاسيه
 وان يكن يجهل من قد غصبا
 وقابض شيئا على النسيان
 حتى يصير في يد الارباب
 وكل ما قبضت يا صفي

في رفع ما شاء له أن يجحلا
 إذ ضعفت عن ذلك البدان
 لانه مثل الخطا فيما ظهر
 نارا وهاجت الرياح ونما
 فلم يكن عليه من ضمان
 تحرقه لغيره قد رما
 فضا من لهالك بناره
 سفينة سارت على البحار
 فلا ضمان ها هنا تقول
 فيها والا فالضمان حرزا
 من الفلاة عامدا جهارا
 سواء ثم رده عيانا
 ان كان بعد رده قد عطبا
 خلاصه لربه ان يمضي
 من ظالم وصاحب القصوب
 ان كان ذا معرفة بصاحبه
 عليه فليعط الذي قد غصبا
 في قبضه يحكم بالضمان
 وهو مقال ظاهر الصواب
 من يد عيبه كان أو صبي

فردہ لوالد أو سيد
ومن يكن لحاجة قد قبضا
فعتق العبد ومات السيد
وتارك لحفظ مال صاحبه
لان حفظ ما له لزوم
وواجد بهيمة في زرع
كذلك النهر اذا ما انكسرا
لان ذاك مشبه للناكر
وهو من الحفظ لمال الصاحب
وان رأيت سارقا قد مرا
يلزمك الاعلام والشهادة
ومن رأى من قديموت جوعا
يقدر أن يطمعه ويسقيه
وهكذا يرشده ان زلا
والزموه دية ان تركا
وقيل فيمن قد رأى انسانا
وقادر ينقذه من ظله
بتركه قد ترك الاعانة
وواجد عبد أخيه هاربا
أقلت ذاك العبد حين أمسكا

وفيه قول غير هذا قيد
من يد عبد حين مالها اتقضى
فالرد للعبد خلاص يوجد
حتى يضيع ضامن لعاطبه
وعنده مع عجزه معلوم
قوم عليه طردها بالرفع
يسد لكي يزيل منكرا
تفنيه يلزم كل قادر
وقيل ليس طردها بواجب
يسرق من مال أخيك تمرا
عند أولى الحكم متى أرادہ
أو عطشا ولم يكن ممنوعا
فقات قد قيل على ذاك الديه
عن الطريق في الفياق ضلا
إرشاده حتى فنى وهلكا
يطلم حراً مسلماً عدوانا
كان عليه واجبا في حكمه
والزموه عند ذا ضمانه
قام يرده اليه راغباً
فالخلف في ضمانه ان هلكا

وقول من يعذره أصح
 أراد حفظ ماله وقد وجب
 ومن يكن بهيمة قد طردا
 فجائز إمساكها عليه
 والعبد لا يمسكه ان كانا
 فانه ان كان عبداً يملك
 بل منعه يكون مثل اللازم
 مع أنه يزيد بالعصيان
 ومن به عين لما قد عرفا
 فضامن اذا أتاه حينه
 وقائد الاعمى اذا لم يرشد
 وغاصب لارض غيره حفر
 وقيل ان أرخى الفتى الصياد
 مرت به خشبة فقطعها
 وجاعل رجحا على الطريق
 قطعنت شخصا بغير عمد
 ورجل لرجل قد قلبا
 خلا ضلالت واذا تعدى
 لانه خالف ما قد رسا
 ورجل رمى العدو فوق

لانه أراد ما يصح
 فكيف يلزمه اذا عطب
 يقول أمسكها لمن قد وجدنا
 ان لم يكن متها لديه
 يطرده واطلب له اليانا
 فجائز عن الهروب يمسك
 فكيف لا يكون كاليهائم
 وذاك في التجويز معنى ثاني
 أعان انسانا ومنه تلفا
 من أجله لما رأته عينه
 فضمان ما أصاب يرتدى
 بئراً بها يضمن ما فيها انكسر
 ليخا له في بحره يصطاد
 فضامن صاحبها ما انقطعما
 ثم به جاز على مضيق
 فأرشه يلزمه بالجد
 ضررنا له وقد أذاه وجعا
 لغيره ضمانه تبدي
 له فمن ثم الضمان لزما
 على بغير المسلمين فانصرع

فقيل لا غرم عليه إذ قصد
 وإن أصاب السهم منه مسلما
 والمال والانفس في الضمان
 خلست أدري وجه هذى التفرفه
 وعلمها من أجل أن المال
 فهي وسيلة القتال فاعلم
 وإن هذا الفرق ليس يفي
 وعل عندهم سوى ما عندي
 وضارب شاة بها جنين
 يلزمه الناقص من قيمتها
 وإن يكن لامة الغير ضرب
 قيمته أن كان فيه الروح
 تقوم الام ثم يفرم
 ولست أدري وجهه وهو نظر
 وغاصب يغصب الفتاة^(١)
 فسيد الفتاة يأخذنا
 وليس للغاصب من غناء
 وإن يكن قد اشتراها وجعل
 فقيمة الاولاد تلزمنها

عدوم فلا ضمان معتقد
 فدية أوجب فيه العلم
 وغيره على الخطا بيان
 ولم أجدها أبداً منقطة
 نبذله معها نرى القتلا
 من ها هنا ضمانه لم يلزم
 شيئاً ولكن قد رآه ذهني
 ولم أجده فأنا في حدى
 القته ميتاً يلزم التضمين
 تقوم قبل طرح بنتها
 القت من البطن جنينا فاعطب
 أولا فعشر امه صحيح
 عشرها وهو القى قد يلزم
 من قائله ليس فيه من خبر
 أولادها البنين والبنات
 فتاته ونسلها اعلمنا
 في قيمة البنات والابناء
 لغصبها ثم تسرى ونسل
 غاصبها السيد يأخذنا

لا يملكون اذ هم أحرار
لكنه يأخذ نفس الامة
ينزعها من عند ذاك البائع
وللاماء عقرها في البكر
ونصف عشرها لعقر الثيب
إذ ليس للاماء من مطاوعه
وشابك في زرعه فقتلت
ضمانه فيه خلاف يذكر
لانه في ما له أبيع له
وقيل فيمن قتل البعيرا
لا يضمن غرمه لربه
وأول القولين عندي أرجح
لا يأخذ الثور ليعلو البقر
ويضمن الآخذ ما أقبضه
وضربة قد وقعت من مدفع
ضمانه يلزم من قد تقعا
إلا إذا أريد عز الدين
وهي على القواعد المعروفة
نظيرها ما قدمضي فيمن رمى
يريد ان يضرب أهل الكفر

عنه الى أيهم قد صاروا
ويرجع الشاري بنزع القيمة
اذ غره بهذه الخدائع
بعشر القيمة غرم العقر
ان غصبت عليه أولم تقصب
بل ذاك في الحرة ان تطاوعه
بقرة لغيره اذ حصلت
وعدم التضمين عندي أظهر
ولم يرد ان يقتل من قتله
لما أراد أكله لا غيرا
وبعضهم ضمانه أفتى به
لانه الصائل حين يسبح
بدون اذن ربه الذي اشهر
وذلك ان في الشغل قنا وحصه
فأحرقت للقطن أو للزرع
في ماله لمن له قد وقط
به فقد خلا من التضمين
مشكلة اذ لم تكن مألوفه
بغير مسلم وقد قدما
فقال لا ضمان فيه يجري

وانه من الخطا فلي نظر
وقيل في الجبار لما ذكرنا
فقال فيه انه معروف
فقتل المذكور أوقد نهبنا
ان كان فيه قصد اللالاه
وان يكن مراده ان يشهدا
وخارص الجبار منه يرى
ومن يعينه ومن يدل
ومن يكن قد قال للخراص
لكن اذا قال له اثبت كذا
من سار في الغزو مع الجبار
فليس في هذا من الضمان
وان رأى سواده المقتول
لانه أفزعه اذ نظرا
وهو يقال ضامن إذا نظر
ومن يكن كلفه الجبار
ان لم يجد إلا الفرار مهربا
فان أراد التوب يفر من وما
والمستحل من يرى حلالا
كثل حال القوم يوجبونا

في وجهه من خبر أو نظر
شخصا بسوء وقتي قد حضرا
بكل ما قد قلته موصوف
من قوله فبالضمان انقلبنا
قانه يضمن لا محاله
بالحق فللخلاف فيه وجدا
لانه بظلمه تجري
فتله في حكم ذاك الكل
اطرح كذا قد باء بالخلاص
فضامن اذ دله على كذا
لخشي نخل أو لحرق دار
الا اذا ساعد ذاك الجاني
فبالضمان ما هنا مكبول
وكان في سواده قد كثرنا
رأس القليل فهو ركب الخطر
جباية يلزمه الفرار
وان جبي فضامن لما جبي
على القدي استحل ان يفرما
ما قد آتى لو قد آتى ضلالا
طاعة من جار ويلزمونا

فحكم من جار وحكم العادل
فحكم هؤلاء. معها تابوا
يفغروا كان لهم من ذنب
ومن رأى الفعل حراما وفعل
فيغفر الذنب اذا ما تابا
وان يكن قد أمر المطاع
والقول بالتضمن فيه أأكد
ورجل أهدى طعاما وضعا
أطعمه المهدي له سواء
قديية الهاك تازمنا
لان هذا خطأ في النفس
والاصل لم يقو على الزام من
لانه أراد غير من وقع
ولا أقول هكذا وإنما
يفرم الولي من أطعمه
اذ وضعه للسم في الطعام
غن رمي يريد شخصا وقع
قالسم والسهم سواء فيه
وان يكن قد غره بمسكر
فزال عقله بذا يصير

سيان عندهم بزعم باطل
كحكم أهل الشرك حين آبوا
بغير غرم رحمة من ربي
متنكها يدعى ولا غنر حصل
والغرم يلزمه ايجابا
ففى ضمان ما جرى نزاع
لان أمره كسهم ينفد
سما به لمن له قد صنعا
لجمله بما به سواء
مطعمه وليس يعذرنا
وذلك المضمون دون لبس
قد وضع السم ضمانا يعلمن
اذ وضع السم له لمن وضع
أقول يرجعن له فيغروا
ويأخذ المطعم ممن سمه
يكون مثل الرمي بالسهم
فى غير الضمان قد رجع
لانه تسبب يأتيه
أو كان قد أفزعه بمنكر
كحكم الاغواء له بصير

من جالس الحداد في مكان
ووقعت في عينه شراره
فيضمن الحداد للمصاب
وان يكن حجرا بلا استئذان
لكنه يلزمه ان اذنا
اذ الخطا في حكمنا مضمون
دخوله حل بلا استئذان
فاحتترقت من شدة الحراره
وهكذا يضمن للثياب
فلا على الحداد من ضمان
ودخلوا عن اذنه ما قد جنى
في المال والنفس متى يكون

باب مالا ضمان فيه

ولا ضمان في أمور تذكر
كقتل من قد أتلف المزمارة
وهكذا معازف اللهو
وهكذا في مصحف أخذته
فلا ضمان فيه لا ولا ثمن
وهكذا إن قصد الجبار
فللدليل أن يلزمهم معا
وليس للجبار إذا جار
من قتل الكلب الذي لغير
وشائف الزرع فضر الطير
وضامن إذا أصاب أحدا
وان يكن في مال غيره اجتمع
من ذلك المنكر إذ يغير
أو وثنا كان له كسارا
وكل ما كان بهذا النحو
من اليهودى وقد منعت
إذ نزع كتنكر يغيرن
ظلمنا لقوم وله أنصار
عن الطريق والضمان ارتفعوا
ومن أجاره علينا جاروا
زرع وضرع قد نجا من ضر
زرع سواء ما عليه ضر
برميه أو هدمه المشيدا
من رميه حصى أزال ما وقع

وكل شيء ماله آمان فقول بعض من ذوى الاخلاص
 في قول بعض من ذوى الاخلاص ولا ضمان إن يكن قد طلبا
 ولا ضمان إن يكن قد طلبا أعطاه ماء في إناء فسقط
 أعطاه ماء في إناء فسقط لانه فيه أمين معتبر
 لانه فيه أمين معتبر وإن تكن جعلت ماء في إناء
 وإن تكن جعلت ماء في إناء فعندنا إهراقه مباح
 فعندنا إهراقه مباح لانه في وضعه قد اعتدى
 لانه في وضعه قد اعتدى لا يضمن الحجام عند فعله
 لا يضمن الحجام عند فعله وهكذا يفتن الصغار
 وهكذا يفتن الصغار والقاضى إن أخطأ ضمان المال
 والقاضى إن أخطأ ضمان المال وهكذا ان أخطأ الطيب
 وهكذا ان أخطأ الطيب ودية إن مات من علاجه
 ودية إن مات من علاجه وقاطع عرفا ولكن زادا
 وقاطع عرفا ولكن زادا فان يكن زاد على ما يقطع
 فان يكن زاد على ما يقطع والقول فيه قوله إن قالوا
 والقول فيه قوله إن قالوا وتلزم الوارث فيه اليه
 وتلزم الوارث فيه اليه

(١) قوله « كسر » أى انكسر على جد قول الشاعر: وجبر

الدين الاله فجبر - حاشية في الاصل

وهكذا إن قال ما قد ماتا منه وقال الوارثون فانا
فالقول فيه عندنا ما قاله لا ما ادعوه فافهم المقالة
وهكذا ان ادعى ما قطعنا فالقول فيه قوله إذ ادعى
لكنه تلزمه التبيين إن لم تكن بينة تبين
والقول في الضمان قول الجاني لكنه يؤخذ بالايان
وهذه ثلاثة جبار البئر والمعدن إذ يتهار
والثالث الجرح من العجاء في النرم لا غرم بهؤلاء

باب الاموال المشتبهة

والرب في المال يصيرنه مشتبها لذاك تركه
تركه تورعا فمن نزل على البأس إن لم يعلم
وفي عطايا أمراء الظلم فبعضهم نهي وبعض حرما
فمن نهي للرب والمحرّم ومن يقل بحله يجعل ما
كل امرئ أولى بما في يده حتى يصح انه حرام
ومن له حق على جبار فأيضا حرام

مشتبها لذاك تركه على غشوم فاستضاف وأكل
بأنه أطعمه المحرما وأخذها خلاف أهل العلم
وقيل بالحل اذا لم تعلم لما عليه من حرام يلزم
في يده ملكا له فحكما من ثم جاز أخذهم من عنده
حينئذ يتمتع المقام فأخذه حجر من الانبار^(١)

وموضع الغصوب والمظالم
وجائز من غير ذاك الموضع
والقول بالاخذ من الجبابر
قد أخذ الشيخ ابن زيد جابر
وأخذت صحابة المختار
لكن اذا نظرت بين من مضى
فمن مضى بالفى، قد تغلبا
فالصحب والاتباع منهم أخذوا
وهم لهم به حقوق ترسم
وهؤلاء غصبوا وانتهبوا
فكل ما عندهم مفتصب
لكن لجهل ربه نقول
والخلف فى المجهول أين ينفذ
بأنه يحتاج للحكم
فمن هناك قد قضى فيه علي
قد جبي طلحة والزبير ما
أخذه حيدر وفرقه
وطالب الحق بصنما حكما
لم يأخذن عند مضيق يومه

فأخذه من ذاك مثل الظالم
أن يقبض الحق الذى قديدي
فكم له وكم له من ناصر
جائزة الحجاج وهو جائر
عطا بنى أمية الفجار
ومن ترى رأيت فرقا مرتضى
ومن ترى فى غصبه تغلبا
من مال بيت الله حين أنفذوا
فلا يقال أخذهم محرم
وبيت مال الله طرأ خربوا
فالقول بالتحريم فيه يغلب
بأنه فى حكمه مجهول
على أقاويل ومنه يؤخذ
من هاهنا خصص بالامام
فيمن له ناصر يوم الجمل
جبا بذاك اليوم ثم أنهزما
على جنوده وفيهم أنفقه
يجعله فى أهلها واحتشما
شيئا لنفسه ولا لقومه

تعتفنا منهم ومن كلهم
كانوا يموتون على ما أبصروا
ولم يكن أخذ أبي بلال
لانه قد أخذ العطايا
وذاك أن عمر الفاروقا
ورتب الناس على منازل
وضبط الجميع في الدواوين
وقد قفى ذلك بعض من أبي
فهي حقوق لهم في الفىء
وذلك المال الذى منه أخذ
وذلك الجبار قد حماهم
فما استحل أخذه المرداس
بايع صحبه على الشرى وما
نالوا الشهادة التى قد طلبوا
وفي بنى اليعحمد من أسد الشرى
كذا أبوه يدعى بالخطاب
من نسل شاذان وذاك العلم
فقد قضى على بنى نيهانا
قضى بأن ما لهم لمن ظلم

أكرم بهم من عصبة اكرم بهم
من الهدى ما بدلوا وغيروا
مال عبيد الله من ذا الحال
وترك الباقي على اللطايا
قد ضبط المحصول والتفريقا
وقدر العطا على تفاضل
لكى يكونوا في سبيل بائن
من بعده فمن هناك ثبتا
ولم يزدوا فوقها بشيء
من خرسان جزية لها نفذ
وهى مكافاة على حامهم
لانه ما فرغته الناس
طال زمانه الى أن أكرما
وبرضى الرحمن فيها اتقبلوا
إمام صديق كان يدعى عمرا
مساميا لعمر الصحابي
دوخ أهل الظلم حين ظلموا
جبارا كانوا على عمانا
من العمانين لكن ما علم

فجعلوا ذلك بيت مال
وكان ذا يعرف بالفرق
شابه في الاسم والتصلب
ولخفاء هذه الققائق
قاموا يخاصمون بها حكم
أفتى به في الماء والنخيل
فاستنكروه وهو لم يستنكر
وفي عمان يقع مجهوله
لجمل من لها من الارباب
فبعضهم يجهل للذهاب
كمثل بدبد ومثل الباطنه
من ها هنا الزرع بها للفقرا
واليوم قد صارت لهم مملوكه
وفي زمان عدلنا تزي
لا نعرف الاصل الذي نقلها
فان للحكام ان يقتطعوا
وحيث كان الانتقال ممكنا
وان ماسطر في الآثار
ليس لنا ان نتمسكنا
والجهل في بعض النواحي حصلا

لجهلهم بمالك الاموال
ما أشبه الفاروق بالفاروق
علي أولى الظلم فلا تستعجب
وعسرفهمها عن الخلائق
أيام عزان وذلك العلم
إماننا المحقق الخليلي
لانه الواضح مثل القمر
وهي بذلك عندهم معلوله
مع اختلاف الاصل والاسباب
بالسيل أو بعلم الاياب
ذهاب كل بالسيول البائنه
جوزه لاجل ما قد سطرا
وهي بأيدي أهلها متروكه
أفادنا هذا ثبوت الملك
لعل حاكما لدا حولها
مصلحة ويمنعوا ويمنعوا
فزعها يكون ظلما بينا
يكون كالتاريخ فيها جاري
في نزعه ان كان يملكنا
بفصيحها من ها هنا ما حلا

فحرموا الاكل من البحرين
وقولنا في عز والحيول
ومثلها ليس لنا كلام
بانها ملك لمن في يده
وان يكن قد وقف الكتاب
لهم بان لهم ما لم يبين
حقيل وعن نبينا منقول
معناه انها خيانة فمن
مخائن للمسلمين في العمل
ومن له حق فلا يستوفى
وذاك ان نمن الحرام
وقيل ان كان الذي اشتراه
فهو الذي استبدل عن حلاله
خلا علي من يأخذ منه
وقيل في المال اذا ما قسما
وفيه قطعة من الحرام
فما على الشريك باس ان أخذ
لكن بشرط ان يكون قد علم
لانه اختار من الاموال
أما مع الجهل فذاك غش

من غير محبوب لما بالعين
قول أولى الايمان والعقول
فيها لما قد صحت الاحكام
حتى يصح نقلها من عنده
عنها فما في ذلك ارتياب
لغيرهم في ذاك فافقه واستبين
ان هدايا الامرا غلول
أهدى اليهم فلهعني يطلبين
من قبل المهدي اليه اذ وصل
من نمن الحرام ممن يوفى
كثله في مطلق الاحكام
يعلم حكمه وقد رضاء
محرمًا وهو مضيع ماله
باس كذاك من يعامله
ما بين قوم ورثوه أسما
صحت لواحد من الاقسام
سما حلالا وبه عنهم نفذ
من أخذ الحرام ووصف ما حرم
محرمًا عن جملة الحلال
ولم يكن من شأننا نقش

وهو خداع في استلاب المال
وان يكن يعلمه من لم تقم
فن رضاه بعد ما قد أخبرا
وقول من لم تقم الحجة به
من ثم قلنا انه بخير
وشاهدان شهدا في المال
أو ان هذا الثوب غير طاهر
فقبل لا يقبل ما قالوه
يفسرون سبب الحرام
وان يكونا عالمين قبلا
لان قول العلماء في الحكم
فهم بوصف الحكم عالمونا
والجاهلون دون ذى المنازل
ورجل خلف للعيال
وصح عند الابن ان المالا
فقبل أخذه له حلال
لعله أرضاهم بوجه
اذا اتفني لديه الاحتمال
وذاك مع دلالة الاحوال
كثل قوم يطلبون الغاصبا

فليس قسمه من الحلال
يقوله الحجة أدى ما علم
فما على الشريك سهم حجرا
يدخل في ذالمال وصف المشقة
كى لا يعد ان ذاك غرر
بانه ليس من الحلال
قد اطلقا من غير وصف ظاهر
في ذاك إلا أن يفسروه
وسبب التنجيس في الاحكام
منهم وان كانوا عليه اجلا
يقبل مثل نجس وحرم
من ها هنا يقبل ما يفتونا
قد قصرنا عن ذاك بالمرحل
من بعده شيئا من الاموال
غصبه والله رجلا
لانه يدخله احتمال
من الوجوه عند أهل الفقه
ولا أقول إنه حلال
على بقاء الغصب في الاموال
ومثل جبار غدا مغاصبه

فلا. احتمال ها هنا يكون
وقائل لرجل ما تركا
ولا عليه ييخن عن صحة
لان حكمه له بالشرع
الا اذا صح بوجه يحكم
وقيل في الذي عليه حق
ومات من كان له عليه
وأخذ الميراث لا يبريه
وجوزوا الشرب أو لوالقياس
بغير إذن الراكيين يافى
ومن فدى مالا من الجبار
بغير إذن قيل لا يلزمه
ان كان في ذاك صلاح الحال
فهو كنفذ لمال صاحبه
واخذ غير الجنس مما ينتصر

فتنتفي عن حله الظنون
أبوك حرم ما عليه يترك
مقاله أو ييخن عن حجة
فما عليه يطلب المنع
به القضاة فهناك يحرم
من له ميراثه يحق
فحقه باق كذا لديه
من حقه الذي له عليه
بأثرة من قابض الغنطاس^(١)
وقيل لا إلا باذن ثبتا
لرجل بمتي دينار
وفيه قول انه يلزمه
لانه محاسب في المال
لما رأى عليه من معايله
فيه اختلاف عنهم قد اشهر

باب الخلاص من الضمان

وذاك اما ان يكون يعرف صاحبه أو انه لا يعرف
فان يكن يعرف يلزمنا اداءه اليه فاعلمنا

(١) الغنطاس وطاء يحمل فيه الماء لاهل المركب - الاصل

فيوصوله اليه ييرا
 وان يكن غاب فيجعلنا
 يصلح ماله وان شا جعلنا
 كمثل اتفاق على عياله
 ان كان مما يحكم الاحكام
 وغير هذا قيل لا يجزيه
 وان يقل بعض ثقات الناس
 ييرا ان كان ادعى قضاء
 وان يكن أراد منه عوضا
 وآخذ طفلة من جدر
 وهو خلاف الاخذ من حظار
 وكل ما أتلف ما لا يوزن
 وان يكن يوزن أو يكال
 إلا إذا يرضى بدون المثل
 فانه ييرا معها أبرأ
 وكاسر الخلخال يلزمنا
 وإن أراد قيمة الخلخال
 يقوم من سألنا من كسر
 وسارق خشبة ثم يفي
 فقيل في خلاصه بمثلا
 ويعذرن من الضمان عذرا
 ذلك في الاموال يصلحنا
 في حالة تلزم من قد رحلا
 أو مثل اتفاق على أمواله
 به وثبتن به الاحكام
 انفاذه ان ينفذن فيه
 أنا أؤدى عنك ما من باس
 ما لم يكن لعوض انا
 فها هنا تصديقه قد مرضا
 برد مثلها يقال قد برى
 اذ لم يكن في الصون كالجدار
 ولا يكال يلزمه الثمن
 فانه يلزمه المثل
 من قيمة ولورضى بالحل
 صاحبه والمبرى نال الاجرا
 خدمته حتي يقومنا
 مالكة تلزمه بحال
 ويعطى ما أتقصه بالكسر
 وخاف من إخراجها هدم البنا
 يجزي كذا بشن لاصلا

وذاك خوف ضرر الانسان
 وآخذ من الفلا بهيرا
 وقيل لا يبرأ حتى يعلم
 وقيل من لزمه ضمان
 ولم يكن يعرفه من ماء من
 فقال قوم ينفذون في الفقرا
 وذاك إن لم يمكن انتقال
 وإن يكن يمكن فالاصلاح
 كذاك قال وأقول يرشح
 ومن جن جنائة يبلد
 خلاصه في الفقرا يحجزه
 لعله يصيب ذا الضمان
 وهو مقال يقتضى استحبابا
 وقيل في العبد إذا ما هربا
 ولم يجد من الموالى أحدا
 فانه عن وارثهم يسأل
 وإن يكونوا جهلوا فانه
 وكل ما قد جهلوا أربابه
 وقال قوم وهو المعروف
 وفيه قول انه أمانه
 بهدم ما جرى من الجدران
 فرده فيها فلا محذورا
 وصوله إليه مسلما
 من نهر قوم هم به عوان
 فلاختلاف في الخلاص ينفذان
 وقيل بل يصلح منه النهر
 شيء من المال ولا يزال
 أولى به لانه صلاح
 حينئذ للفقراء أرجح
 وجهل الارباب عند الرشد
 في غيره وقيل لا يحجزه
 ببعض ما ينفذ في المكان
 ولم يكن يستلزم الايجابا
 ثم أراد التوب حين انقلابا
 لانه أفتام كر الردى
 لانه ملك اليهم ينقل
 للفقرا يكون قافضه
 فانه للفقرا إيا به
 في دولة الاسلام ذامصروف
 في بيت مال الله لصيانته

وبعضهم يجعله حشريا وهو من التورع المحمود
 وإنه الضائع والمشروع في دولة الاسلام يجعلنا
 منفعة نعم كل الناس والفقران إن عدم القوام
 وإن نظرت في حديث القطة وقيل إن من عليه حق
 يجوز أن يبرأ منه نفسه ولا أرى تلفظ اللسان
 لانه المأخوذ بالحق ومن والفقراء جملة فكلما
 إذ لم يك الواحد منهم أولى وليس الانفاذ كمثل الحل
 وللإمام يبرأ من نأب عن الجميع فالبرآن
 وهو عن الأمة طرأ نأبا ووالد ولله قد ضربا
 ولاله يبرأ منه نفسه ومن عليه ليقم حق
 وكان عن إنفاذه أيا والاول الانفع في المهود
 ان ضياع مالنا ممنوع ما كان في الاملاك يجعلنا
 فليس في إنفاذه من باس أولى به فليحكم الحكم
 وفي الذي ذكرت لم تغلظه إنفاذه في الفقراء بحق
 لفقره وقال بعض عكسه شيئا يبريه من الضمان
 يؤخذ له الحق سواء فافهم كان كذلك حله تهدما
 من غيره والغير لم يحلا لمسر ان ينفذه في الكل
 لانه النائب فاعرفنه منه عن الجميع حيث كانوا
 فياله من شرف أصايا مبرحا يضمن ماقد عطبا
 في أكثر الأقوال فترك لبسه وبالخلاص منه مستحق

فقبل يبرأ منه إن كساه وقيل في الكسوة يلحظنا
وبفنائها عليه يبرأ وخافة التضييع لباس
وقيل ذاك لا يجوز إلا لكنه يجوز لأوصى
ثم من الخلاص أن يحله كذلك البرآن وهو أوكد
وقوله أنت بحل أولى وجائز تعريفه ويسقط
وقائل جعلتني في حل فقبل يبرأ منه للتعارف
والحكم يأبى حله ولا أرى لأنما الأحكام في ذا الباب
وكما بعينه موجود لأن هذا بالمطا ينتقل
والحل والبرآن لا يحول يسقط ماني ذمة الإنسان
وإن درى صاحبه بقاءه فإنه يكون كالعطساء
منه وإن أطعمه إياه حتى يرى لباسه قد ألقى
وقبله ليس يلقى عنرا لأنه خال من القياس
بالحكم عند حاكم تولى كذا وكيل صح للصبي
لأنه الاسقاط فافهم أصله والحل وجه جائز إذ يقصد
من قول من يعرفن الخلا بالكل مامن الحقوق يسقط
فقال إيه باصطلاح الكل لأنه كالأذن عند العارف
في الحكم إلا أنه قد عنرا بتبع الاصطلاح في الخطاب
فالحل فيه باطل مردود أو بالشرأ أو ماله ينتقل
للملك لكن لسقوط يجعل إن جاءه بالحل والبرآن
وعند ذا أحل أو أبرأه لجعلهم ذاك من الاعطاء

وإن يكن صاحبه تظلماً منه فلا يبرأ حتى يعلم
 بأنه باق ويدفعنا إليه إن لم يك يبرأنا
 فإن أحل عند هذا الحال فإن حله من الحلال
 والخلف هل يسقط أو لم يسقط برآئه من الحياء المفروض
 ولا يجوز من مريض أبداً لو ارثيه لو به لهم بدا
 لانه يلحق بالوصايا وهو من المنوع في الإرث
 وإن يكن لغير وارثيه فالاختلاف جاء أيضاً فيه
 لانه يلحق بالعطية ومن أجاز قال كالوصية
 فيلزم من حصره في الثلث وأطلق البعض لغير العتق
 وإن تكن قد حجبت في خلد ولم يكن وصولها باليسر
 فقف على الباب وارسل من أدركته ممن هناك يلفن
 كان أخاً أو غيره فأرسل بموتها قلت أنك فاقبل
 فالحل والخلاص منه يقبل إن لم يجد سواء ممن يرسل
 لكن يخوفه الإلهام وأنه أمانة أناها
 وأنه يسأله عنها غداً عند الإله وكفاء ذا الادا
 وإن يكن لرجل قد ضمنا أبراه في كتابه إذ شطنا
 فانه إن صح منه الخط فكل ما يلزمه ينحط

ومالك العبد أو البهيمه برآئه يثبت لو في القيمه
والخلف في الوالد ان أبراه من حق ابنه ولا أراه يبرأن
لان للوالد يأخذنا لنفسه من ماله إذ عنا
وماله للغير يبرئنا وهو خلاف أخذه ان قلنا:
يأخذه والخلف قد تقدا في أخذه من ابنه متما.

تم الجزء الثاني من جوهر النظام

في الاديان والاحكام ولبه

إن شاء الله الجزء الثالث



الجزء الثالث

من كتاب

جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام

تأليف

العالم الامام الشيخ

عبد الله بن محمد السالم

(الطبعة الاولى)

١٣٤٢ هـ

المطبعة العربية ببيروت

كتاب الإباحة

وهي أمور تدرى بالاحول مع انتفاء الريب كالادلالات
وكتعارف من الجميع وكلما أفضى الى التوسيع
فحاجة الناس الى التعامل يكون كالاذن وكالذلائل
وبابه عند الاصوليين بالاستدلال يعرفن يقينا

باب التعارف

وهو اباحة بها تعارف ولم يكن في أمرها تخالف
يعرفها أهل البلاد طرا بان ذا لم يحجرن حجرا
في مثله تسامح النفوس ولم يكن ريب من المحسوس
عند انتفاء الريب في الشأن يعرف حله بهذا المكان
واختلفوا في حكمه أجازة بعض وبعض لا يرى الاجازة
والقول بالجواز قول الاكثر أيده أيضا معاني الخبر
فانه يوجد في الاخبار معناه منصوحا فلا تمارى
وبعضهم يمنعه فيما غصب وفي يقيم مسجد ومن يغيب
يقول ما عليهم تعارف لانه لم يقصدنه الواصف
وبعضهم يمنعه في الكل ولا يراه حجة للحل
تعلقا بمقتضى الاحكام وغيره قالوا من الحرام

وعندهم له فروع تذكر
 فرجل لرجل قد أذا
 فان توضى منه أو تفلسا
 وهكذا اذا سقى سواه
 ومنعوا الاقاط للخلال
 وهكذا السائح في الانهار
 يمنع الا ان يكن تعفرا
 وجائز للاقط الفقير
 ومن دعا الى طعام رجلا
 ليس له يأكل حتى يؤمرا
 وفي جماعة على طعام
 لا تأكلن حتى يقولوا طرا
 وإن يكن دعاك رب المنزل
 فانه أولى بما في البيت
 والحكم أن ذلك الطعاما
 ومنع الشيخ سليل صقر
 فانه قد الصق الجدارا
 وقال فيه إن هذا مال
 الانكا بجدر الانام
 وهو مقال من يرى التعارفا
 نذكر بعضها كما قد ذكرنا
 يشرب من ماء حواه في إنا
 فضا من لما به قد غسلا
 إذ لم يكن لمثل ذا أعطاه
 الا باذن صاحب الاموال
 في زمن القيص من الثمار
 مالكة فانه للفقرا
 ينتفعن به كمثل الغير
 ولم يكن أمره أن يأكلا
 وهو مقال من لهذا حجرا
 دعاك بعضهم الى الاطعام
 كل يافتي فكل ولا تضطرا
 أجه في الحال ومنه فكل
 وغيره تجمعوا لقوت
 فلا نرى لغيره كلاما
 في قوله أن تنكي بالجدر
 باصبع ونظر النصارا
 وربه أولى به وقالوا
 يجوز ما لم يك ذا انهدام
 فكن اليهم مثل هذا صارفا

والشرب والوضوء من غير غصب
بئر اليتيم جائز أن يشربا
إن كان من يفعل ذاك يستقى
وقيل حكم الماء في الآبار
لو أنه بالاجر منها ينزع
فمذه فروع من قد منعوا
والموسعين تفريعات
ولقطك الثمر من المحصون
لأنه من حين ما قد حصنا
فيخرجن ذاك عن الإباحه
وما عداه فحلال يلتقط
وصفة الحارب ما قد يسقط
وهكذا ما أسقط الطيور
في أكثر القول وبعض رخصا
وقيل لأبأس على من لقطا
وهكذا أيضا لقاط الثمر
لأنه المتروك والترك لما
إلا إذا كان من المحصون
وبعضهم يمنع لقط التين
فربما شحت به النفوس

فالاختلاف عندهم فيه يجب
منها وأن يغسل منها الجربا
بدلوه وللالة ينقى
لمن له ينزع لا تمارى
أو كان مملوكا كذاك بشرع
وعكسها تلقاه مع من وسعوا
تأتى بها في نظمنا الايات
حجر لهتك حرمة الحصون
تعرف منعه لما له بنى
إلا إذا بقوله أباحه
إن لم يكن بخارب الريح سقط
منها ثلاث دفعة لا يلقط
فلقطه عندهم محجور
إذ الدليل فيه لم يخصا
من أرض قوم سنبل إذا سقطا
بعد الجداد وذهاب الامر
يمالك لا يجعله محرما
فلا يجوز اللقط للمحصون
إذ لم يكن كالتمر في التعيين
لعدمه فريبه محسوس

واللقط لتتم أباح الاثر
اعله لاجل معني خصا
وعله لاجل الاقتيات
هذا هو الوجه لما قد قيل
لانه يكون كالارطاب
وجائز قد قيل أخذ الحطب
ضدها وهو الذي يحصن
كذلك الحشيش في الزروع
وهو الذي ينبت دون بنر
لكنه ينقض ما تعلقا
وما بقي منه يرد مثله
وان أضر وطؤه بالزراع
أما المرور في أروض الناس
لو حرم المشي عليها المالك
وقيل إن عالما أتاه
قال على أروضه يجدر
وقيل ان مانع المباح
ووضع ما لم يؤذ بالرجلين
وذلك ان لم يخش منه ضرر
وأخذ التراب منها يرا

ولم يكن في التين عنهم خير
من ذاك في الترعليه نصا
والتين يؤتى لتفكهات
لكنني فيه أرى التحليلا
وذلك عند نفي المستراب
من المباحات لكل العرب
ليس يجوز فادر ما يبين
فأخذه ليس من الممنوع
لانه الكلا فغير حجر
به من التراب حين انطلقا
قال أبو الموثر فاعرف عدله
يلزمه ضمانه في الشرع
بلا ضرار ما به من باس
فلا تضيق ها هنا المسالك
أت بهذا القول قد أفتاه
ان شاء عنها للمرور يحجر
كن أباح الحجر في الجناح
في أرض قوم قيل بالوجين
في المال فالضرار فيه يحجر
برده لمثل ما قد جره

قيل ولو في غيرها قدردا لكنه يحتاج للتحرير
 فهذه العروض بعضها نرى وبعضها نقصانه يضر
 ومن رأي في نخلة إنسانا أعطاه مما قد جني من تمر
 وجائز أخذ ذوي التعليم وإن أتاك الابن من مال الأب
 فلا يحمل أخذه في الحكم وكثرة التجري في الأولاد
 ورجل على يقيم وضعاً فعلق الدهن بها من رأسه
 تستعمل العبد مع الصبيان فالأذن في العبيد من سيدهم
 قيل ولا موضع للتعارف وإن نظرت سيرة الصحابة
 ورجل قد قال للصبي فإن هذا لم يكن مستعملاً
 ولا أقول يهمل السلام ما كان من أملاكهم قد عدا
 فلا أقول فيه بالتقرير زيادة التراب فيها ضرراً
 فما هنا التفصيل مستمر يجهله يخرفها عياناً
 فأكله حل بغير شجر هدية الملوك والبنين
 بالتين والليمون أو بالربط إن لم يكن ذا ثقة وحرماً
 أورثنا الشبهة في الفؤاد يداً له توددا تخشعا
 فإن هذا سالم من بأسه بغير إذن لا يجوز أن
 والأذن في الصبيان من والدهم في الموضعين عند عبد خائف
 تراهما قد لازما انسحابه سلم على الملك الأبى
 له وقال ينبغي أن يهمل ولو مع الصبيان والكلاما

لانه تحية الاسلام
ان رفع العبد على سيده
ليس له قد قيل أن يؤمره
وجائز أن يربط الانسان
في نخلة لغيره أو شجرة
وضامن إن بان فيها ضرر
والخطب المغصوب منه الحجر
وقيل لأبأس بأخذ الذهب
والانتفاع جائز في الماء
وذلك ماء ربه قد غلبا
وضائع الاموال لا يضيع
وما على من غسل الثيابا
بل يستحب عصرها في الفلج
ولم يجوز أن تكسر الأنهار
لكن يجوز الغرق بالجرار
وفيه قول جائز أن تكسرا
بصد اعتقاد منه للضمان
والنضح للبيت من الأنهار
وقيل عن موسى قتي على

وليس بالكلام من كلام^(١)
مع الذي الحكم غدا في يده
يأتي به اليه حتي يحضره
حماره قد ورد البيان
مالم يخف منه عليها ضرره
منه كذا قد جاء فيه الاثر
لا يقتبس فان ذاك حجر
لانه ليس بنفس الخطب
إن فاض من مجراه في الاجراء
ولم يجد عن الضياع مهربا
فالاتفاق منه ليس بمنع
في فلج يعصرها إيجابا
وما على تاركة من حرج
يطفا بها ما أحرقة النار
منها وبالقدر والصفارى
اذا رأى في كسرها أن يظفرا
لربه بالمثل والاثمان
حجر وقيل الحل فيها جاري
أجازه لرجل ولي

(١) قوله «من كلام» أي ليس في القول من حرج — حاشية في الاصل

وجائز أن يأخذ الاهابا
 ولا يجوز أخذه ماداما
 لانه يمكن أن يريده
 وحين ما غاب عرفنا انه
 ورأس شاة سائح في الفلج
 لانه كيتة وان ترى
 فلقطة يلزم ان تعرفا
 والشاة ان تتركها الارباب
 فأخذها يجوز حين تركت
 وقيل في بهيمة قد غابت
 وعندها ابن صغير يرضع
 فبعضهم يقول ذاك الولد
 ولا أرى التشديد الا قول من
 وقيل فيمن يجد الطعاما
 وان يكن علي وعاء جعللا
 لانه يحتمل الترك الى
 وان تكن على الطريق تجعل
 فانه لا بأس في التعارف
 لأنها مجعولة للشرب
 وقيل معها وصل الكتاب

من ميتة ان رباها قد غابا
 صاحبها حيا لها أقاما
 لنفسه أو يعطين عبیده
 ليس يريده فيأخذنه
 في اكله قد قيل نوع حرج
 لذبحه الشرعي فيه أثرا
 وليس للمعرف عليه مقتضي
 حين عيت عنهم وعنهما غابوا
 وهكذا ان ذبحت واكلت
 مقدار ما تنتج ثم آبت
 لربها وهي له لا تمنع
 لربها والبعض فيه شددوا
 يمنع هذا الباب أصلا فاعلمن
 في الطرق ليس أكله حراما
 فانه يضمن من قد أكلا
 ان يرجعن صاحبه ويحما
 أوعية منها الشراب يحصل
 يشرب من ليس لها بعارف
 وتلك حالة بهذا تنبي
 جاعة معنونا يصاب

فجائز يقرأه انسان
 لانهم في الحكم فيه شرع
 وقيل فيمن كتب الكتابا
 عرفه بان يبيع جانبا
 وما عليه حرج ان باعا
 لانه يعرف بالتعارف
 ومثل هذا كان عن بشير
 وانه لما رآه جينا
 فان أمر الناس لما يرزل
 ودافع لرجل كتابا
 يلزمه رد الكتاب الاول
 إلا إذا كان له دلاله
 وجائز لغيره ان يكتبها
 وذاك ليس عندنا شهادة
 وقال بعض انه لا يكتب
 ومن دعى الى طعام نظرا
 فان رآه ان يجاب أهلا
 وكل شيء لم يكن لله
 وعندم ان وضع الطعام
 ولو بلا اذن وذا معروف
 منهم وفي الفتح له يعان
 وهو شريك ما عليه منع
 لصاحب له وكان غايه
 من ماله اجيز حين كاتبه
 ولم يكن لاله أضاعه
 جوازه في قول كل عارف
 الى أخيه العبد للتقدير
 قال له خل صفات الجينا
 يجرى به آخرهم عن أول
 يريد منه يكتب الجوابا
 لو لم يرد التورع الجلي
 فتركه يصح في ذى الحاله
 حقا له بدقتر ان طلبا
 لكنه ضبط لما أراد
 لانه قد ادعى ما يطلب
 فيمن دعاه كيف حكه يري
 أجابه بمرحبا وأهلا
 لاخير فيه وهو كالمباهي
 للناس قالا كل لا يلام
 لانه لكلهم مصروف

وان يكن بعضهم قد خصا فآكل الغير يكون لصا

باب الدلالة

اباحة تكون بين اثنين هي التي تعرف بالدلالة لا يجد الانسان من صاحبه ولو رآه يأكل من ماله لا يخجل الأكل إن رآه فانه ولو صفا ما خجلا ميزانها بالقلب يعرفنا تعريفها بالقول ليس يلزم من ما هنا قال ابو عبيده لكنني ولو أشأ أخذت وهي من التعارف المقدم واختلوا في حكمها والاكثر وبعضهم قيدها بالاوليا كانه خاف من التصنع يظهر انه بذلك راضي وذاك رية ومنها ينفر وإن يكن قد أمن التصنع بغير قول متصافين وضبطها عندهم بحاله ما يستريب في الذي يأتي به داخله السرور من أحواله ان الحياء رية تراه منه ولكن طالب حين أكلا وكل ما يريب فاحذرنا لانها بالقلب حال يعلم لا أدري ما قلتم ولا نحدد من كيس حاجب لما أردت أخص في المعنى وفي التقدم على جوازها وبعض يحجر وحكمها في غيرهم ما رضى أن يخفين خلاف ما قديدي وقلبه من ذاك في أمراض من قلبه موفق مطهر فلا أقول بالخصوص تشرع

لان أصلها التراضى فاعلها
 وليس للولاية الدينيه
 وإن نظرت سيرة الاسلاف
 وقوله سبحانه ولا على
 بيوت آبائكم وما ذكر
 فالأكل من مال الصديق يدعى
 وجاء في السنة ما يدل
 دلالة الحال على المعاني
 فرب قول لا يفيد الخلا
 ضابطه انتفاء الاسترا به
 وإن قوماً دخلوا بيت الحسن
 وسر قلبه وقد تهللا
 قال كذاك كانوا يفعلونا
 ثم محل هذا الاستدلال
 وليس في الاولاد يستدل
 فالشرع قد خصصها بالوالد
 فليملن وليه إن كانا
 وبرضى والده يستعمل
 كأنهم قد جعلوا المقالا
 والحال لا يوجب للتولية

يساح إن رضاها قد علما
 في المال مدخل كذى القضية
 رأيت فعلها مع التصاق
 أنفسكم أن تأكلوا إذ فصلا
 من بعدها الى الصديق معتبر
 دلالة في الاصطلاح وضما
 قولاً وفعلان هذا حل
 أدل من دلالة اللسان
 ورب حال قد يفيد الكلا
 من هاهنا جاءت به الصحابه
 فاندفعوا في أكل ما يدخرن
 بأكلهم من بعد ما قد دخلا
 يعني به الصحب المفضلين
 يقال في العبيد والاموال
 لأنها ولاية تحمل
 أو يولى بعده معاضد
 في آية أحكمت البيانا
 عن أمره بالقول فيما يفعل
 تولية فجزوا الافعالا
 وذلك مثل العقد الزوجية

من هاهنا قد أخرج الاولاد وجائز للمستدل يلبس الا اذا كان به نوع مرض وحيث كان الريب فالحل انتفى من هاهنا تمنع ما يفعله يأكله من مال غيره فان وهو الذي يعرف بالجساره لو انتفى الريب لما احتاج الى من هاهنا قال الخليلي لمن يعني ولو كان له استدلال لانما الحل عن الضمان وما أبيع ليس فيه أبدا فأخذه على اعتقاد أنه

لله درهم فقد أجادوا ثوب صديقه ولم يكن اساء فهاهنا الريب عليها قد عرض لانه خلاف ما قد عرفا بعض الوري من أكل ما يأكله رآه قال أبرني ولا تمنع عندهم وانها خساره يرآه عما أتاه أولا قد جاءه لذلك لا تنافقن عليه ما كان له استحلال وهو الذي في ذمة الانسان تعلق الضمان وقيت الردى سيستحلله نفاق عنه

باب ما يباح في جانب الايتام

وأمر القرآن في الايتام لا تقربوا مال اليتيم الا وخطئة الايتام في الطعام فإن كان من خالط لا يرزاه فإن تخالطهم فهم اخوان

وما لهم بالقسط في القيام بفعل أحسن الامور فعلا جوازها يوجد في الاحكام فيما به خالط اذ أتاه لنا بهذا جاءنا القرآن

قد علم الاله منا المنسدا والمصلحين قاله تهددا
 لو شاء أن يعتننا لفعلا لكنه أباحها تفضلا
 ويلزم الحاكم والوصيا أو الوكيل ينفق الصبيا
 من ماله لو كان بالبيع فقط يبيعه ولا يقال أو يحط
 لانما أقالة المبيع تقضى الى التبديل والتضييع
 وانها تقض لما قد أبرما والحط غرم فاحذر أن تغرما
 وجائز يبيعه بلا ندا اذا رأى الصلاح في ذلك بدا
 ومثله الغائب والمعتوه ينفق من يلزم ينفقوه
 والسيف لليتيم لا يباع الا اذا خيف به الضياع
 لانه اذا نشأ يحتاج له وفي الصلاح جائز يباع له
 وان يك اليتيم ذا تعليم فأجر ذا من مال ذا اليتيم
 وجائز أن يضرب اليتيم لما به صلاحه معلوم
 والخلف مهما أبرأ المعلما أم اليتيم ان يضرب للما
 واكثر الاقوال لا يبرأ به وذلك ان برحه بضربه
 وان ضربت لا يكن مبرحا مؤثراً كلا ولا مجرحا
 وان نشأ أن تضرب الصبيا فشاورون والله الايا
 وقيل ان بان كلام الكفر من الصبي وخلاف الامر
 أدب عن ذلك حتى يرجع وليس يقتلن قط فاسمعنا
 وجائز في كتب اليتيم ينظر ذو التلقين والتعليم

إلا إذا ما غير القرطاسا
وفي اليتيم إن أتى وقالا
فلا يجوز أخذه وإن يقل
والفرق بين الحالتين مشكل
ألفاظه ليس بحجة على
وأما تعتبر العادات
وجائز يفدى من الجبار
وإن يك الفدا مساويا فلا
ولا يجوز الدفع للظلام
قبل وقوع الظلم حتى لو خشي
لأن رب العالمين يقدر
وهو من التشديد في مكان
لأنه بالخوف قد تعلقا
بحفظ ماله إلى أن يؤنسا
وذلك إن يحفظ ماله فلا
وقيل بل ولاية في الدين
لأنما الفاسق لا بد وأن
لأنما التبذير انفاق على
وأول القولين فهو أوسع
ويشهد العدلين عند دفعه

يلزمه ضمانه قياسا
هذا لكم من عند زيد ألا
أرسلني به فها هنا محل
لأنما اليتيم لا يفصل
سواء إن أعطاه أو إن أرسله
في ذلك فهو المنهج الثبات
مال يتيم زاد في المقدار
يفديه إذ من الصلاح قد خلا
من مال من غاب أو الإيتام
وقوعه والبلاد قد غشا
يرده قبل يعود النظر
والانصب الترخيص بالمعاني
جملة أحكام وصار يتقى
بعد البلوغ رشده مكبسا
يئذنه ولا يهمل
أيناس رشده بلا تخمين
يئذرن ماله إذ يعصين
معصية الإله أو ما حظلا
إليه ماله بذلك يدفع
لأنه الأحزم عند وضعه

لا يبق فيه أبدا نزاع ولا يناله به صداع
وقبل ان يؤنس رشده فلا يدفع له اذ دفعه قد حظلا
حتى ولو رأى البلوغ فيه اذ البلوغ لم يكن يكفيه

كتاب العطايا

والمال بالاعطاء قد ينتقل لا يطلب المعطى بهذا التملك
فانه حث على التصديق وقصر البر على اتفاق ما
فان من أنفق بعض ما أحب فحصل البر بما قد أنفقا
فبذله المحبوب يقضى انما وهو اختبار للعباد وردا
من يقرض الله يضاعفه فأنطق القرض على الاتفاق
فهو كمال سار عنه ورجع وان يكن لعوض أعطاه
وان يكن في غضب أعطى فلا

من مالك لمالك يحول سوى ثواب مالك المملوك
وأجزل الثواب أى للمنفق وذلك بعض مانح فاعلم
أثر غيره عليه واستحب لانه لاجله تصدقا
يطلبه لديه أعلى مغنا بحكمة بالغة تقيدا
وهو غنى انما القرض له لان نفعه يكون باق
حين افتقاره عليه وانتفع فحظه ذاك الذي نواه
ثبت الان مضى اذ عقلا^(١)

ويثبت البيع مع الاقرار والخلف في الهدى وفي النذور وقيل من الآلو كان قد غضب ووصفه ان يحملته الغضب تحمله الحرارة الاصلية وان يكن من بعد ما اعطى ادعى ولم يصدقه الذي أعطاه بينة عادلة تشهد له والخلف في عطية المشاع وأكثر الاقوال فيها تبطل وان يكن أنفقها المعطى فلا لانه بواسع أنفقها والقبض شرط فالعطايا لا تصح غيبة الواهب في الحكم له لومات موهوب له من قبل وذا على القول بان القبض وما على الزوجين احراراً لما حكم الاله جعل الزوجين عبارة عن شدة التآلف

في غضب وحكم ذاك الجاري والقول بالثبوت للكثير بلا طلاق وعناق لم يجب لذلك فهو يعطى حين يغضب ولم يكن له سواها فيه بانه في غضب قد وقعا عليه ان يثبت ما ادعاه بانه في غضب قد فعله أجازها قوم على نزاع وقيل للشريك ليس تبطل يدركها المعطى لما تنقلا ولم يكن بالاعتداء صرفها الا بقبضها وقيل بل تصح حتى يصح القبض فاعرف عدله قبض يرد عندم للاصل شرط وفي العكس انعكاس بعض بينهما من اتحاد علما في الاتحاد واحداً لا اثنين وعدم التفريق والتخالف

وقيل بل لا بد من قبض ولو
وليس للحمل من العطية
وهي اذا والده قضاء
لانه يكون مثل الحق
عطية الوالد للبنينا
وانما تثبت بالاحراز
لكن له الرجوع لو حاز الوالد
ومن هنا الخلاف في الحلي
ثم يموت الوالد المحلي
يكون ميراثا كثر كة الاب
وان يكن اعطاه غير الوالد
وقيل ان لم يحرز الوكيل
ويثبت العطاء للمساجد
ويلزم الاحراز في الافلاج
وواحد منهم عن الباقينا
لانه فيه شريك فهم
وان يكن اعطاه اصل مال
لا يترك المعطي به رجوعا
وان أمرت رجلا يعطي رجلا
فقبيل قوله بذلك يقبل

بينهما وهو قليل اذ روى
وانما تثبت في قضيه
عن ما به أولاده اعطاه
له فيأخذنه بحق
قبل البلوغ لا يثبتونا
ان بلغوا وقيل بالجواز
لان مال ابنه له يعد
يجعله الوالد في الصبي
فقال قوم انه لكل
اذ لم يكن قبض وقيل للصبي
يثبت دون قبضه فزائد
أو الولي باطل عليل
من غير احراز من الاما جد
اربابها يوجد في المنهاج
يكفي اذا احزره يقينا
فيه سواء قبض كل يلزم
وباعه المعطي له بالحال
من بعد أن صار له مبيعا
فقال قد اعطيته او لم يقبل
وقيل دون حجة لا يقبل

واول القولين اقوى معنى
 سلطه فكيف يطلبنا
 وكل ما مر يسمى صدقه
 وحيث كانت للورى فيها من
 حرمها الرب على المختار
 وفي الهدايا صفة التعظيم
 من أجل ذا كانت له حلالا
 وكل من أهدي لاجل عوض
 قيل وجوبا وأناس قالوا
 وقيل إن أهدي الفقير للفنى
 وأخذها حل بلا خلاف
 حث عليها المصطفى وبيننا
 والقلب مطبوع بحب المحسن
 انت لمن اعطيته امير
 وان يكن اعطاك تما لا تأكله
 فهذه عطية ضعيفه
 وهو مخالف لحال العمرى
 يعطيه ذاك الشئ، عمر العطا
 يقول هذا لك طول عمركا
 فتقل لا ترجع نحو الاول
 لانه مثل الامين معنا
 بحجة ام كيف يفرمنا
 لانه لربه قد أفقسه
 ويد من أعطى عليه ترفهن
 ليبرا من منة غير الباري
 لأنها تهدي الى العظيم
 لكن يعوضنه أمثالا
 اليك فاقبلها ولكن عوض
 بانه مكرمه تسال
 يلزمه يكافين بالثمن
 وأنها من سيرة الاسلاف
 بان فيها الحب قد تعيننا
 اليه ان شئت ودادا احسن
 وانت للمعطي اذا امير
 انت الى ان يأتينه أجله
 لاجل شرطها ارى تضعيفه
 لأنها تستقصى منه العمرا
 لاعمر من اعطى اذا ما اعطى
 والخلف هل ترجع بعد ذلكا
 بموت من عمر بل لمن يلى

وقيل بل ترجع مالم يجعلا
ومانع شيئاً ومات ينقل
الا اذا اوصى به ان يمنحا
ومنحة الارض لزرع القوت
للجزء الاولى وبعدها سنة
وان يكن لزرع موز منحا
ويأكل الابكار والامات
ولانجوز منحة الرموم
وذلك ان كانوا من الثقات
لانما امر الثقات جارى
عقبه كئله إذ جعللا
لوارثيه وللناح يطل
فذلك بالايمان منه وبها
ثابتة الى تمام الوقت
تمام هذا الوقت فيما بينه
ثبت حتى يستغل المنحا
ومالها من بعد من ثبات
الا باذن من جباه القوم
اذ غيرهم من المبطلات
بالحق دون الامر لفجار

كتاب الاقرار

اقراره ان يفصح للمقالا
يبين عدد القربة
واختلفوا ان لم يبيننا
لانه لم يقع الاقرار
فحكمه حكم الذى لم يقل
وبعضهم أثبتته وألزمه
لانه قد أثبت الحق وما
ان على فلان مالا
وذاته ووصفه في الشبهة
فبعضهم التاه فاعلنا
موقعه اذا انتهى المقدار
اذ اجل القول ولم يفصل
بان يفسرن ما قد اجمعه
بقى سوى التفصيل منه فاعلنا

وأكثر التفرع في الآثار
 وها أنا اذكرها مفصلاً
 فان يكن بمائتي مثقال
 فان يكن حياً في التفسير
 وان يكن مات فلا عليه
 لعدم الحجة والبيان
 ورجل بملكه أقرا
 اقراره يثبت فيما علما
 وقيل بل يثبت في المجهول
 ولا أراه داخلا لانما
 وأخذه بمقتضي المقال
 واللفظ قالب المعاني لا سوى
 من ها هنا قد ثبت المجاز
 وذلك لفظ عن معانيه انصرف
 وامرأة لزوجها تقر
 وهي بذلك البيت والثياب
 فقيل انما عليها يدخل
 وذلك عن ابي سعيد نقلا
 فاللفظ يقتضيه دون الحال
 فلا أرى ثبوت ذلك أبدا
 على ثبوت نحو ذا الاقرار
 مينا اثبات ما قد جهلا
 أقر ما بين في المقال
 يؤخذ فيها جاء عن بشير
 شيء يكون ثابتا لديه
 فمن هنا نقول بالبطلان
 وبعض ملكه اختفى ومرا
 من ذلك دون ما عليه انبها
 لانه يدخل في القول
 اقراره يكون فيما علما
 يخالف القصد بكل حال
 فيثبت المعنى الذي به نوى
 وهو على مقصوده يجاز
 بقصد من غير يوما ووصف
 بكل ما في بيتها يقر
 فيها وفيها الحلى المستطاب
 في قولها يأخذ ذلك الرجل
 واتى أراه مما أغفلا
 ما لم يكن يقصد بالمقال
 إلا إذا كان اليه قصدا

فثابت قيل وبعض لا يرى
ومن يقل داري لزيد قال شجر
وان يكن قد قال هذا المنزل
ومن يقل ان لزيد سيفا
ووجدت جملة أسياف فما
فقيل أدناها وقيل الاعلى
ومن يقل أكثر مالى أو يقل
فما عدا النصف له يقرر
وقيل في الاجل يعطى الافضلا
ومن بجزء ماله أقرا
وقيل بل يثبت منه الربع
ومن يقل سدس مالى لعمري
فسدس الثوب كذلك يعطى
ومن أقر بقفيز حبا
وذلك المعروف الذى تقدا
كذلك القفيز بالجري
وباختلاف الاصطلاح أشكلا
وعرفنا صيره مجهولا
نقول ان من أقر اليوم به

ثبوته إذ لم يكن قد فسرا
لا يدخلن فى الدار إذ بها أقر
أشجاره قد قيل فيه تدخل
وذلك فى بيتى فلا تحيفا
يعطى فى ذلك اختلاف العلماء
وبعضهم حاصص فيه الكلا
أجله فهو لذلك الرجل
لانه أجله والأكثر
من كل نوع اذ غدا مفضلا
فقيل باطل اذا لم يدري
وقال قوم يثبتن السبع
وعطف الثوب عليه واقتصر
اذ عطفه بذلك يقضى ضبطا
يلزمه جرى بر يعنى^(١)
فالحب والبر لبيهم علما
مقدر بكيه الوفي
معناه حيث لفظه تنقلا
ليس علينا ثبت المقولا
يلزمه التفسير عند المنتبه

(١) قوله يعنى أى يجمع - الاصل

اذ القفيز يصفرن ويكبر
 والعرف في الاقرار حتما يعتبر
 وان أقر لمساجد الدنا
 فهو على ذا للمقر يرجع
 وحسن ثبوته ويحتمل
 والفقراء من مساجد البلد
 وان تكن وضعته في الجامع
 وهو الذي أراه لا سواه
 لأنها مصلحة تجتمع
 ومن يكن له نصيب مشترك
 ازاله لفقرا سيرا
 من ملكه بخروج لكن يلزم
 وبحصول القسم زال الضرر
 فهذه مسائل المجهول
 وان يكن أقر بالمحدد
 فذاك ثابت ولو أشارا
 يقول هذا البيت أو ذا المال
 لأنما اشارة البنان
 وقولنا المحدود ما قد عرفا
 حيث ثبت الاقرار بالاطفال

والحب مبهم لذا يفسر
 لانه المعنى الذي منه ظهر
 فيمضهم تضعيفه قد حسنا
 لأنما اقراره لا يقع
 في الفقرا إذ البيوت تبطل
 أقرب معنى للذى كان قصد
 فقد أخذت بمقال واسع
 وغير هذا القول لا أراه
 وان تفرقه فليس ينفع
 اراد ضرا بالشريك وسلك
 فان هذا لازوال كافي
 يقاسم الشريك حين يقسم
 وقصده الضرر عليه يوزر
 وكل ما فيها من المقول
 أو انه أقر بالمعهود
 اليه حين أظهر الاقرارا
 لخالد يثبت هذا الحال
 تفيد علما واضح التبيان
 بعينه ووصفه وانكشفا
 ومسجد وغائباً بحال

لانه يمكن ان قد لزمه
وان أقر لبي فلان
ولفظه الاولاد تشملنا
لا يثبت الاقرار من حلائل
لانه حق بأسباب تقع
وقيل في الاقرار بالمغصوب
ولست أدري ما أراد الرجل
وإن يكن إقراره لمن غصب
وفي المريض إن أقر لسوى
بغير خلف والخلاف إن أقر
وإن يكن قال بحق أوجه
ومن نفى يجعله وصيه
من بابها إذ بابها الاقرار
وحمله على خلاف ما اقتضى
لا يثبت الاقرار من مجنون
كذلك المسجون إن أقر
وقيل ثابت وقيل يبطل
لانه يمكن أن يكون قد
وذو العمى اقراره اذا أقر
يثبت والبطالان في إقراره

حق لهم اراد ان يسلمه
يكون فيها قيل للذكر ان
مع النساء المذكور قاعلنا
لغير زوج بالصدوق الآجل
ليس لغيره اليها متسع
يثبت عن حياتنا الاريب
لعله أراد قد ينتقل
منه فثبت بلاخلف يجب
وارثه يثبت ما به نوى
لوارثيه من نفى ومن أقر
فهو الى الثبوت أدنى مرتبه
ومن أقر يثبت القضيه
وما لغيره بها اعتبار
تعييره نفس اتهام عرضا
وأخرى وذاهب العيون
في سجنه بعض يراه هذرا
في سبب السجن الذي قد يحصل
أقر من خوف النكال ان جحد
بالحق في ذمته قد استقر
بماله إن كلف أو بداره

وقيل من الملك والعق معا
 ويثبت الملك ويحتاج الى
 ويثبت الاقرار بالزوجية
 وهكذا الاقرار بالابوة
 ويثبت العرف هنا فن يقل
 أو انه يقول جوزتي وقد
 إن كان ذلك عرفهم ان خاطبوا
 وثابت ان ح فلان قالا
 وهكذا حال فلان درهم
 وهو الذي أراه لاسواه
 لو لم يكن يعتبر العرف هنا
 على اختلاف السن والورى ترى
 وهو دليل يقضى بالاثبات
 ومن يقل فيما أرى وماعى
 وهكذا فيما أظن قبيلا
 لانه أخبر عن ظن حصل
 وقوله فيما أرى أأكد من
 وثابت ان قال فيما أعلم
 وإن يكن قد كذب المقر له
 وهكذا إن قال لا أراه

أقر فالعق له نفس ادعا
 بينة بأنه تنقلا
 من جانيها قادر والبنوة
 وثبت الاحكام في القضية
 للزوج منهم فلان لى رجل
 عني بها الزوجة أثبت ما قصد
 لانما يعتبر الخطاب
 وبعضهم رأى به الاطلا
 على قيل ان هذا يلزم
 لانه نعرف مامعناه
 ماثبت الاقرار عن بينا
 اقرار كل منهم معتبرا
 على اختلاف العرف واللفات
 ان على درهما المدعى
 ليس باقرار فع التفصيلا
 والظن لا يثبت حقا للرجل
 فيما معى ولا يفيد غير ظن
 إذ علمه بالحق قطعاً يلزم
 من كان بالحق أقر أبطاله
 عليك لى ومنه قد أبراه

لابنا البرآن والانكار	يبطل عنه بها الاقرار
وان يكن أقر ثم استثنى	شيئا فلا يلزم ما يستثنى
وذلك تبين لما عليه	لجعله متصلا لديه
كقوله على عشرون سوى	قرش فلفظه لباقيا حوى
وهو بلا خلف ولكن يختلف	ان أخرج الاكثر مما قد وصف
كقوله على أربعونا	الا ثلاثة مع العشرينا
فأخرج الاكثر مما ذكرنا	فها هنا الخلاف عنهم ذكرنا
كذلك الخلاف ان ساواه	وقولنا ان له استثناءه
كقوله عشرون الا عشرة	فحالة استثناءه معتبره
لكنه ان أخرج الجميع	فلا نرى استثناءه مسموعا
كنسعة على الا تسعه	فها هنا تثبت تلك النسعه
لانه أقر ثم أنكرنا	وماله من بصله أن ينكرنا
ويثبت الاقرار بالتمام	كانه ما استثنى في الكلام

كتاب الامانة

والمال ان حفظته للغير	فهو أمانة خلا من خير
فصونه يلزم والاداء	لااله إذا اليه جادوا
ولو جوب حفظها المعتاد	ينحط عنه السير للجهاد
ان خاف بالسير ان تضيقا	وضامن ان فعل التضيقا

وحاضر الفروض لا يعطل
ومن هنا يلزمه أن يدفعا
وما عليه إن يغب دفاع
ومن وجوب حفظها يكون
وقبل لا يكون فيها خصما
والاصل يختار بأن يكونا
ومن له دراهم قد دفعت
ان كان خلطها بغير إذن
وقيل لا بأس إذا رآه
ولا يجوز وضعها في متلف
قيل ولو بأمر من قد امنّا
لأنه اضاعة المال
قلت ولكن اذنه يسقط ما
وقيل لا تستأمن الخثونا
إذ جعلها مع خائن تضيع
ومن هنا قال أولو الصبانه
وان تأمنت لخائن فلا
وخائن أنت إذا علمتا
شاركتة اذ خان فهو يسرق
ومن تكن في يده أمانه
لفعل غائب ولا يميل
ان جائر أرادها لينزعها
وانما عليه الامتناع
خصما وانه له المين
بل أهلها يعطون هذا الحكم
خصما وعرضه اذا يصورنا
أمانة بخلطها قد ضيعت
أرى بخلطها الضمان ينجى
أحرز للمال ولا أراه
وضامن بوضعها أن تلتف
بوضعها واضعها قد ضمنا
فليس وضعها من الحلال
كان له لولاه حقا لزمنا
ولا تكن لخائن أمينا
للماله وذلك ممنوع
جزاؤه في فعله الخيانة
يؤمن أن يأتي بسرقة الملا
بأنها خيانة أمنا
وأنت بالسرقة اذ منطلق
فجعلها مع خائن خيانة

وهو بذلك ضامن وإن يكن
لو تلفت من غير ما تضييع
وإن يضيع الأخير ضمنا
والغيب لله ولا يدريه
وما على الأمين من ضمان
ولا يجوز البيع للامانة
الا اذا خاف الفساد والعطب
وإن يكن في البحر القاهما لما
ومن فدى النفس من الجبار
وساقط ضمانه إن غلبا
إن لم يكن له بذلك عمل
وقيل في مستودع الحب
فخطه فوق سطوح المنزل
فهاجت الريح عليه فغدا
فساقط ضمانه من حينه
وإن يكن ودعه واشترطا
لانه . يخالف المشروع
وكما خالف أمر المصطفى
وقيل إن الشرط ثابت وقد
وأخذ من رجل كتابا

أمنها الأمين ليس يضمن
منه فلا ضمان للجميع
وسالم من للأمين أمانة
وظاهر الحال هنا يكفيه
أن لم يقصر فافهم المعاني
إذ ليس يعا من الصيانة
فبيعها لذا الصلاح مستحب
رأى من الحب فلا يفرما
بها ففرما عليه جارى
عليه والعذر له قد وجبا
ولا دلالة لهم إذ دخلوا
أفسده السوس معا بالضرب
ليذهب السوس مع التأكل
ولم يحصل منه شيئا أبدا
لأن هذا قيل من تحصينه
ضمانها فذلك شرط سقطا
فجعله فيها من المنوع
فذلك رد وهو باطل الوقت
جربى على رضاها فلا يرد
قومه بقيمة إن غابا

زائدة عن قيمة الكتاب
 فقيل ما عليه في القضية
 ويقبل القول من الامين
 لانه أمينه اذ أمننا
 والخلف في تحليفه ان ادعى
 والقول بالتحليف يذكرنا
 ومن تكن في يده وديعه
 وعنده من ربها كتاب
 فقيل من تعارف الانام
 وضامن لها اذا ما انكرا
 وما له على الرسول يرجع
 ورجل دراهما قد ودعا
 ان مت بل في الفقراء ضعها
 الا اذا أوصى بها للفقراء
 لانها وصية والاول
 لانه قيده بالموت
 وقيل إن الامر كالوصية
 قد قصرت عبارة المعبر
 وان أقر صاحب الامانة
 خدعها فيما أرى مباح
 ثم أصيب منه بالذهب
 في الحكم غير القيمة الاصابه
 بأنها ضاعت مع التصوين
 فانه من بعد أن يخوننا
 بانه لحفظها قد ضيعها
 في اكثر الاقوال فاعرفنا
 فجاءه لاختذها ريعه
 يدفعها وما به ارباب
 جواز هذا ليس في الاحكام
 صاحبها ارسال من قد ذكرا
 اذ باختياره جرى ما يصنع
 وقال للامين ابني فامنعها
 فباطل ما قاله فدعها
 فانه ينفذ ما قد ذكرنا
 أمر وقيل الامر فيها يبطل
 وماله يفوت بعد الفوت
 لانه المقصود في القضية
 مع أنه أرادها في النظر
 بانه سرقة فلانه
 لمن يشاء ما به جناح

إن شاء أن يعطيها المقرأ له وإن شاء الذي أقرا
 لكن هناك عندنا أحوال يلزم باعتبارهم حال
 ان كان قادرا وخاف منه ظله لاهلها فيمنعنه
 وردها لاهلها من باب نصرة مظلوم من الاصحاب
 وما هنا لفظان لا بد وان تدريهما ودعه أو ائتمن
 هما بمعنى واحد والنطق مختلف فمن هناك الفرق
 قوم يعبرون بالامانة وبعضهم وديعة لسانه^(١)
 وان يكن أخذها لينتفع بها وبعد ذلك ردها شرع
 فانها عندهم بالعاريه تعرف وهي للاقام جاريه
 يأخذها ويعلمن ما يعمل بها ولا ضمان فيها يجعل
 وان يكن قد شرط الضمان فلتخلف في ضمانها قد كانا
 وضامن اذا لما يستعمل في غير ما لاجله قد يجعل
 وذلك كالخصمين يضرب الحجر به فضامن له إذا انكسر
 والحجم للاكل يقطعنه بخنجر ان ضاع يضمننه
 والثوب يجعلنه رشاءا وكل شيء نحو هذا جاءا
 ومستعير الحماره تروى فبجازر المحل وعلا
 الى تلزمه ان تلفت مع الكرا وقيل بل قيمتها بلا كرا
 وجائز نسخك للكتاب ان استعتره من الاصحاب

(١) قوله « لسانه » أى لفته وانتصب على الظرفية المعنوية —

لو منعوا من نسخه لانما
ولا يجوز أبدا لاحد
تأخذه العلم الذى قد رسما
منع العلوم طالبا ومهتدي

باب اللقطة

ومال مسلم تراه ساقطا
تحفظه له الى أن تجده
تعرفته بما حواه
فهذه ثلاثة الاوصاف
وان يعرف بثلاث آخر
وقيل بل علامة تكفيه
وقيل لا تكفيه غير اليقينة
المصطفى يعتبر الاوصاف
لا قبل الخلاف فيما وردا
ونعذر القائل حيث قالا
أو أنه ضعف ما قد سمعا
لكن اذا أتلغها من بعدما
فها هنا قد قيل يطلبنا
فان أتى بينة خيره
لانما الخلاص بالانفاق
فان لقي صاحبها من بعدما

فكن لما ضاع عليه لاقطا
أو يبلغ الحد الذى قد حدده
وعاؤه عفاصه وكاه
فدفعه بهن قيل كافي
مختلفات جائز في النظر
واحدة اذا رآها فيه
وهو مقال ماله من بينه
ونحن نحكي بعده خلافا
فيه عن المختار حكم اسندا
لعله لم يسمع القبالا
أو أنه أوله أو ادعى
عرفها وجاء من لها اتقى
بينه منه تيقنا
إن شاء غرمه وإن شا اجره
معلق بعدم التلاق
أنفذها خلاصه تهدي

قال أبو نيهان والمهنا
 وذان من خيار من تأخرا
 لأنما الخلاص لا يكرر
 ان الخلاص عند من تقدما
 فلا خلاص ان يكن قد وجدنا
 ومن هنا يلزمه الايصاء
 وكل ما ليس له وعاء
 ليس على اللاقط تعريف به
 وجعل عدها علامة على
 وجعله علامة أظهر من
 وإن يكن قد ادعاها ذو ثقه
 فجائز تسليمها اليه
 لا يدعي سوى الذي له ولا
 وقيل لا لان هذا مدعي
 تعريفها عند اجتماع الناس
 يعرفها مدة بالنظر
 ولاقط مقدار درهمين
 وإن نزد مقدار درهم فزد
 وأطول المدة عام كامل
 وحلوا تعريفها عامين

ليس عليه بعد يعرفنا
 من صحبتنا قالا بهذا نظرا
 عندهما قلت ولكن ينظر
 معلق إن ربهما قد عدنا
 صاحبها لشرطه الاذ عدها
 بها اذا ما جاءه الغناء
 يضمه ولا به وكاه
 ان كان فيه جاهلا بربه
 خاف على قولين عنهم نقلا
 القائه لانه وصف زكن
 بلا علامة له موثقه
 لما نرى من ثقة عليه
 هناك خصم يدفعن المقولا
 وليس يعطى أحد ما يدعي
 يقول من مضيع أو ناسي
 في حد طولها وحد القصر
 تعريفها في قولهم شهرين
 شهراً وهكذا تكون إن نزد
 لأنما الناس به تكاملوا
 للاحتياط زمن الامين

وقال قوم أنها تعرف
 وذلك في القليل والكثير
 أيامر المختار أن تعرفا
 أجرة من شادى على من لقطا
 وجهان بل قولين صارا بعدما
 وتصرفن من بعد ذا وتنفذ
 لأنها مجهولة الارباب
 وإن يكن لاقطها فقيرا
 وجائز من عنده أن تشتري
 ومنع الاصل له دفع الثمن
 ولا أرى للمنع وجها غير ما
 وإن منعنا خشية التضييع
 لأنما يخشى بأن يضيعا
 وبعد أن يجوز بيعها فلا
 وللفنى أكل ما اشتراه
 وذلك مال الله يؤتیه لمن
 وقبل أن تستكمل التعريفا
 حافظ عليها وأب أن تستعملا
 ولا قط ثوبا فلا يصلى
 أن لم يجد سواه صلى وضمن

ثلاثة الايام ثم تصرف
 معهم ولا أرضى بهذا التقدير
 عاما فعاما ونقول بل كفى
 وبعضهم قد قال مما التقطا
 قد خرجا وقبل كانا عدما
 في الفقرا وذلك فيها المنفذ
 والفقرا موضع هذا الباب
 أولى بها من غيره مصيرا
 وإن يقبضن قيمة الشرى
 أن لم يكن من الثقات فاعلمن
 يخشى من التضييع فيما لزم
 كان الشرا من جملة الممنوع
 تعريفها وذلك شىء وقعا
 بأس عليه أن لها قد أكل
 منه كذاك أكل ما أعطاه
 يشا وذلك عندنا معنى السنن
 فهي أمانة فلا تحيها
 لها ولا تضيعن أو تهمل
 فيه وجاز لا اضطرار الفعل
 منه بمقدار الذى يستعملن

وان تكن دراهم قد وجدت
فحكها رب تلك الارض
وهكذا الخلاف في كنز وجد
ويخرج الخمس الى الامام
مع عدم الامام كالغنيمة
واجده في حكم من قد جاهدا
وقيل بل لما لك الارض وما
وانما يغنم في الخراب
وذاك كنز وجدت عليه
مثل صليب عنده قد دفنا
وان تكن علامة الاسلام
وذاك مع تعمير الارباب
وما على المنكر للخرين
وواجد لؤلؤة في البر
فلها لمن لها قد جدا
بل انها تكون مثل القطعة
فالبعد والثقب يدلان على
ولؤلؤ البحر حلال طيب
فحكها لمن اليه سبقا
لكنه يزكى المعدنا

في أرض قوم دفنت وما بدت
وقيل بل لقطعة تستقضى
في أرضهم فقيل للذى وجد
أو غيره من فقرا الاثم
لانه غنيمة مقيمة
وخمس لمن يكون باعدا
لغيره في مثل ذا ان يفنا
أو المباح دون ذى الارباب
علامة الكفار في يديه
أو حالة نعرف منها المدفنا
فيه فمجهول لدى الاحكام
أولا فحكها بهذا الباب
ان جاء من حبس ولا يمين
بحيث يمكن رمي البحر
ولا كذاك حكها ان بعدا
كذاك ان مثقوبة ملتقطه
تقدم الملك عليها مثلا
ومعدن لو كان فيه ذهب
ان لم يكن في ملك قوم فتنا
من حين ما صفاه حكما بينا

لا ينظرون به تمام العام
يزكي زكاته من ذهب
وليس في غيرها زكاة
فهذه الفصوص والآل
وذكر المنان حل البحر
كشور يبدو من الاكام
أوفضة مطيب منتخب^(١)
ولو غلت في بيعه القيمات
قدرها في الناس قدر غالي
ولم يقل فيه زكاة تجري

باب الوقف

ثم من الامانة الاوقاف
إن كان شرط يقبله الشرع
باطل شرط على خلاف
كن يوقفن للاولاد
لانه مثل وصية الى
وإن يكن مستنداً من بعد أن
فقيل باطل كمثل الاول
وقيل ثابت لانه استند
قلت ولكن جملة البر
لم يقصد البر ولكن قصدا
قالبه حيلة بها تستوا
تجعل حيث اشترط الوقاف
ولم يكن عليه فيه منع
ما يقتضيه الشرع في الاوقاف
من بعد موته بلا استناد
ورائه لذلك قلنا بطلا
يفنوا الى باب من الخير حسن
لما به من أثره التنفل
لبر بعد أن قى ذاك الولد
من بعده يشبه نوع مكر
أن يؤثرن منه ذاك الولد
كي لا يقال انه قد غيرا

(١) وفي نسخة :

يزكي حين يزكي ذهباً أو فضة مطيباً مستخباً

وانما الامور بالمقاصد
 ورجل وقف مالا واشترط
 فالوقف ثابت وما يشترط
 واكثر الاقوال ممن سلفا
 قيل ويقعدن ان لم يعرف
 ولا ارى ثبوت هذا الشرط
 اتعمرن قبورنا العوارس
 وهذه المساجد المعده
 لاتجعلوا بيوتكم قبورا
 اذ لم تكن في الذكر والعباده
 بل انها مواضع الخراب
 قد نقلوا اصحابها عن العمل
 والنفع ان كان له انتفاع
 والمصطفى قدزارها وما قرى
 ولم تكن قراءة القبور
 لو كان خيرا سبق المختار
 فشرط من وقف لا اراه
 وكل ما خالف امر المصطفى
 ثم زيارة القبور انما
 يزورها ولا يقول هجرا
 والحال شاهد وأي شاهد
 أن يقرأوا به علي القبر فقط
 فقبل ثابت وقيل يسقط
 اثباته ان قبره قد عرفا
 بين القبور ثم يقرأ ويضي
 ولست للمثبت بالمحطى
 ويترددن اليها الدارس
 تخربها وهي لذكاء عده
 الى خرابها اتي مشيرا
 مثل بيوت الله والا فاده
 وموضع الثواب والعذاب
 فليس للاعمال فيها من محل
 يأتيه حيث كان لا يضاع
 إلا سلاما ودعا وادبرا
 بسنة توجد في المأثور
 له وصحبه متى مازاروا
 باق خلفه لما رواه
 يبطل لو يشترطه من وقفا
 تفعل للتذكير للاخرى اعلمنا
 من زارها فليذكرن الاخرى

ولا تزار ابدا تعبدا
واقرا هناك وخذن ما وقفنا
لانما القراءة المطلوبة
والشرط باطل فلانلزمه
حسبك ان تتبع المختارا
كذلك ماوقف للسرّاج
لكنه يجعل في المساجد
كذلك ما أوقف للبناء
وقدمضى في النذر للقبور
وان يكن شرطا يوافق الهدى
ومن هناك منعوا ان تحملا
وان تكن قد وقفت لقوم
فحملها بشرطه المعلوم
ولا يصح البيع للوقوف
موقف ونقله مخالف
النقل والتوقيف ضدان فلا
ومن يوقفن للسبيل
وهو طريق ما به رضاء
ورجل أرض السبيل فسلا
ومات ذاك الصرم ما عليه من

ان شئت هذا فاقصدن المسجد
لقبر واعلمن بأنه وفا
جاء بها وانها محبوبة
وان يكن من قدمضى يلزمه
وان يقولوا خالف الآثارا
على القبور باطل النهاج
لكل قارى به وعابد
على القبور باطل الوفاء
ما يشبه الحكم لذا للذكور
إبطاله ليس يجوز ابدا
كتب بيلدة تخص مثلا
فما على حاملها من لوم
لأنها تكون كالرموم
لخلفه لحالة الوقوف
لذلك فالتوقيف لا يخالف
ينقله غير من قد بدلا
فهو سبيل ربنا الجليل
يجعل في الخيرات ما جناه
عما لها حين رآه أمثلا
شيء لان فعله فيه حسن

وما على المحسن من سبيل قل جاء في الذكر عن الجليل

باب الصافية

ثم من الامانة الصوافي
 وانها في زمن الامام
 ليس لغيره بها تصرف
 تنفذ في مصالح الاسلام
 لو شاء ان يبيعها اصولا
 والمنع قول الكدني البر
 للفقراء المهاجرين قالا
 فهي لهم وللذين جاؤوا
 وباطل بيع امام الجور
 فاعمل فيه الاختلاف وجدا
 وجائز اخذ الامام الصافية
 وذلك لا يحتاج للينة
 وان رأي بقاءها في يد من
 والزرع الفقير معها زرعاً
 وما له من بعد ما قد منعا
 وليس للجائر فيها أبداً
 والمسلمون كلهم سواء

لانها في الحكم كالأوقاف
 فامرها اليه بالتأم
 الا باذنه كما يعرف
 وعزه ينظر للامام
 يبيعها وعكس هذا قليلا
 حجتة ما قد أتى في الذكر
 وللدوام جعل المقالا
 من بعدم تصرف كيف شاءوا
 لما فلا يثبت في المأثور
 فكيف بيع جائز قد اعتدي
 بشرة تكون فيها قاضيه
 بل يكتفى فيه بمعنى الشهرة
 في يده مصلحة فهو حسن
 مع عدم الامام ثم طلعا
 وتلزمته أجرة ان زرعاً
 أمر وان امره فيها اعتدى
 فيها وما في ذلكم خفاء

واكلها برخاً^(١) يجوز فاعلم للاغنياء ولكل معدم
وقيل ما للاغنياء حق فيها بل الفقير مستحق
كيلا يكون دولة في الاغنيا تمنع ذا الغناء ان يستوفيا
وقوله للفقراء دلا بأنه لغيرهم ما حلا
الأغنيا كان في الاسلام منزلا منزلة الامام
أو انه يقوم بالاحكام أو بمصالح أو المحامي
قانه بيت مال الله أحق للمصالح لا الملاهي
وقيل أرض الفقرا يكرها من قام بالحق لمكترها
ولا يجوز جبر أهل الدور على البناء عند انهدام الدور
مالم يكونوا حاذروا العدوانا فآلزمهم ما هنا البنينا
لانه كاتر من يحفظنا بلادهم والخصم يدفعنا
فجبرهم كالجبر للدفاع عن البلاد وعن المساعي

باب اموال المساجد

وهي أمانة تكون في يد وكيله أو ذى احتساب مهتدى وليس للمسجد من أموال
لكن بتصيير الورى اليه لانه بيت من الطفال
يصير مختصا به فينفذ ما لهم تقربا عليه
لانه في ذاك يجعلونه فيه وماله سواء منفذ
فكيف من جاء يحولونه

(١) قوله « برخا » أى بجانا - الاصل

وانما تحويله تبديل
فليتق الله امرؤ توكل
ولا يغرنك خلف تقلا
فانها ربنا حقوق
بل انها قد أخرجت للفضل
كذلك ما أشبهها يكون
فهذه الزكاة والكفارة
ووضعها في غيرها ممنوع
وهي من الحقوق لله وما
ولا يصح جعلها كالصافيه
لان مال الفقرا للفقرا
وكل موضع له أحكام
والكل حق الله فيه وجبا
والخلق خلق الله طراهل ترى
فهذه الانعام خلق والبشر
فهل يجوز عندكم في الحق
كذلك الاحكام في الاموال
وان أضعها فليلزم
وأول القولين عندى أظهر
لانها موضوعة لمعنى
وما عليه تبديل
وليحذرن من أن يقال بدلا
حق ربنا وبعض قال لا
إذ لم يكن يملكها مخلوق
وهي لنوع منه لا لكل
فهو لنوعه الذى يصون
لها مواضع لها مختاره
بل واجب أن ينفذ المشروع
معناه الا أنه قد حكى
ولا لكل الفقرا علانية
والصوابى حكمها كما جرى
واضعها في غيره ملام
لكنه يمنع ان يقلبها
أحكامه متحدثات في الورى
خلق كذا السباع خلق والحجر
تسوية الحكم لمعنى الخلق
على اختلافها كما في الحال
ابداها وقيل ليس يلزم
وهو الذى مضى عليه الاكثر
ومن أضعها فيبدلنا
(٣٠ - جوهر النظام)

وبعضهم قد خرج الخلافاً
يعذره ان كان حق الله
ان صح ذالتخريج فالعذر لما
لانه يعذر بالنسيان
ولا كذاك من لها تعمداً
وانظر الى الصلاة والصيام
فنسى الصيام حتى أكل
فهذه حكم حقوق الله
ورجل أوصى لمسجد ذهب
لائماً موضعه بحاله
من قال ان مت فهذه تختل
في قول بعض انه اقرار
وقال بعض انه وصيه
ورجل بنخله لمسجد
فانها ثابتة فانتبه
وناذر لمسجد إرسالا
وهكذا الاقرار والوصيه
وان يكن معنى به قد خصا
ورجل حراما قد أرفدا
يؤخذ منها آلة البناء

على خلاف في الحقوق وافي
وغير معذور لغير الله
قد كان فيه مخطئا ان يأتم
وبالخطا في الحق للعنان
لانه يضمن من فيها اعتدى
وما به خصا من الاحكام
لسنا نرى عليه فيه بدلا
لا أكلها عمداً لغير السامى
بالسيل ثم مات فلا يصا وجب
فلا يجوز القول في إبطاله
لمسجد سمى به من حلة
لا رجعة فيه ولا انكار
يجوز أن يرجع في القضيه
أوصى ولم يسمه من بلد
ان كان ذا المسجد لم يشبهه
فلا علم حكمه مالا
كثله قد قيل والعطيه
من المعاني فهو ما قد نصا
أراد أن يبنى بهن مسجد
كذلك اللو لنزع الماء

وأما من البناء فجعل
 ورجل مسترفد لمسجد
 في مسجد آخر يجطنا
 وهو مقال عن أبي الموثر قد
 وان أعان المسلمين ذمي
 فما به بأس كما حكا
 لأنها مردودة قرباه
 قد منعوا الذبح ليوم العيد
 لأنما الذبح به عباده
 والخلف في التابت فيها ذكرا
 والاخذ من مال عمار المسجد
 لأنها ليست له صلاحا
 لأنها مصلحة العمار
 وان يكن لفطره يعين
 يؤكل للفطور وقت الفطر
 فأكله بعد العشا محجور
 وهكذا من كان قبلها أكل
 قبل ولو لمونة قد مصا
 وذلك قد أفطر قبلها فلا
 وهو تمسك بما يدل

إذ لم يكن بغيرها قد يحصل
 ففضلت عنه ولم يستفد
 فاضلها والبر يقصدنا
 حكاه قافهم الذي له قصد
 على بناء مسجد قد سمي
 ولا أحبه ولا أراه
 وهو عبادة لنا بناءه
 من النصارى ومن اليهود
 فكيف تقبل هنا ارفاده
 قيل لها وقيل بل للفقرا
 لفطرة محرم فأبعد
 وبعضهم لذلك قد أياحا
 والفضل للمعلى بذلك يجارى
 فنهج التفطير فيه بين
 من قبل أن يأكل شيئا فاحر
 لانه قد فاته الفطور
 فأكله من بعدهم لا يحل
 لانه بفطرة قد خصا
 يبقى له حق بها فياكلها
 عليه ذاك اللفظ المستقل

ومن يراع مقصد الموقف
 لأنما قد قصد الاجورا
 وانها لاكلة الغروب
 كذلك أيضا صائم قد فسد
 يجوز أن يفطر منها فاعلم
 فهو بحكم الصائمين رجعا
 ومفطر منها ولكن قاما
 فالحلف في رجوعه ليا كلا
 والحلف مبنى على ما سبقا
 وان يكن صاموا بشاهد فقط
 فالاصل قال لا يجوز أبدا
 وجوب صومه بشاهدين
 بل الصحيح عندنا والاشهر
 فصائم بشاهد قد صاما
 ويعطى حكمه فكيف يمنع
 وفطرة المسجد قيل يسع
 لأنها تنقص بالرجال
 إذ للنساء مواضع معروفة
 فمن فساد الدهر قد منعنا
 تزيين تعطر أحدثنا
 لا يمنع مثل هذا فاعرف
 بأكلة قد سميت فطورا
 فلا أرى الكف من الوجوب
 صيامه ولم يكن تعمدا
 لانه بذلك لم يؤثم
 من هاهنا فطوره ما منعنا
 يصلين حين ما أقاما
 منها فقيل لا وبعض حلالا
 من اعتبار الحال أو ما نطقا
 فالفطر منها ذلك اليوم سقط
 ومنعه فرع على من قيدا
 ولم يكن فرعا على القولين
 وجوبه بشاهد إذ ينظر
 من رمضان يومه تماما
 من فطرة في رمضان توقع
 فطر النساء وقوم منعوا
 عندهم في غالب الاحوال
 وهي بذلك عندهم موصوفة
 نساءنا مسجدا لمغنى
 تبرج والنهي لا يسمعنا

قد رخص المختار للنساء وقد نهى من شئت الحضورا وقد فهمنا ما أراد المصطفى من شدة النع لمن حجروا والحال من موقف الاموال ومن يراع مقتضى الظواهر وما به من سنة موجوده فلا تبدل لاولا تغير وان بدا باطلها فتطرح وحكم ذى السنة في الاوقاف ومسجد يسرج في الشتاء فالخلف في الاسراج وقت الحر والاصل فترك يميل وأرى فالترك عند الاصل للسلامه وهو مراد من له قد أوقفا كذلك الخلاف في إسراج يخرج الحديث من أخباره وينشر الفوائد الموجودة منفعه في الدين اى منفعه ونحلة المسجد لما اثمرت

في غير ذى الحال بلا مراة مسجد ثم أن تصنع البخورا من ذاك والحال بين اختلافنا من فطرة المسجد حين تفتطر يقضى بان ذاك للرجال يقول منهم غير ظاهر فانها سنته المقصوده ما لم تسن لفعال منكرو وفعل الجائز ثم الاصلاح جميعها يأتي بلا خلاف من مغرب الشمس الى المشاء ان جاءهم ميل لدفع الضر نفس يميل للجواز فانظروا والفعل عندي دافع ظلامه وان يكن تعيره لم يعرفه بعد المشاء لعلم والاخراج ويقرأ العلوم من أسفاره وهي لعمري خصلة محموده كيف لنا في مثل ذا ان نمنعه نعمة كثيرة قد اظهرت

فجائز يخفها من قاما به ولا يتركها تماما
وذلك ان رأي الصلاح لانما ومثله ان لم ير المصالحا
وان يخف على الثمار القارا لا يشتري السم له جهارا
لانما صلاحه مجهول لا يكون ام لا هكذا يقول
قلت ولكن نفعه مظنون وما يظن نفعه يكون
فهؤلاء الناس يفعلونه في ما لهم ولا يضيعونه
ولم يريدوا ابدا ضياعا لفلسهم بل طلبوا انتفاعا
فظهر الصلاح من ذا المعنى فجاز في الاوقاف ان يسنا
والخلف في الصرور قيل اصل فيبها عليه لا يحل
اذ ليس في بقائها صلاح وربما الضر بها يلناح
وقيل غلة ويبيعها يحل قلت على التولين بيعها قبل
وان يكن اراد منها فسلا يغسل منها لا يبيع الكلا
وزارع في ارض مسجد بلا اذن فللمسجد ما تحصلا
ورهن مال المسجد الشريف ليس يجوز لامرء عفيف
ويؤخذ الراهن فيه بالفدا لان رهته له نوع اعتدا
والخلف في القياض للصلاح بماله قيل من المباح
وبعضهم يمنع اذ فيه تبديل حاله الذي تلفيه
وبائع ثمارها وغابا من اشترى فبالضمان آبا
ان لم يكن على ملى باعا ولا وفي يضمن ما ضاعا
ولا يمين عندنا في ماله ولا به نحكم في أحواله

الا الذي ان لم يقر الخصم به
 وذاك ان باع له وجعدا
 فانه في ذا المقام يحلف
 وقد اجازوا لوكيل المسجد
 ان وجد الحكم بعد حكمهم
 وان ابى عن قطعه الوكيل
 لانه عن واجب قد امتنع
 كذلك الاحكام في الوقوف
 والجار ان كان له الانكار
 فترك الانكار حتى غلا
 واختلفوا في القعد من مقتعد
 وكان من أفعده خوؤنا
 قيل لمن شا يأخذن سها
 لانه بقعده قد انتقل
 وقيل لا لان من قد خانا
 فالحلف في هذا المقام بينا
 وبثبت التوكيل في الاوقاف
 من حاكم قد قيل أوجاعه
 ويعذر الوكيل بالاسفار
 لكنه لبيته لا يرجع

يضمنه القائم حكما فانتبه
 ثمنه ولم يقر ابدا
 له يمينا ان يشا يحلف
 يصرف ما ناف من المعضد
 ويصرفن عن رايه مع عدمهم
 فخاله عندهم عليل
 لانما بقاؤه ضرر وقع
 جميعها في الاثر المعروف
 اذ غرس النخيل والاشجار
 فليل ثابت عليه فسلا
 ماء وقد عرفته لمسجد
 أو لم تكن تعرفه مأمونا
 ويعطه ما ناب عنه غرما
 لمن غدا مقتعدا وقد حصل
 ليس له تصرف عيانا
 على جواز القعد فيما معنا
 ذا ثقة عدلا بلا خلاف
 أو احتساب ما به أضاعه
 لانه عذر من الاعذار
 من قبل أن يدخل فيه نسجم

لانه أمانة تراعى والحاضرون عندنا القيام وان يكن في بعضه محتسبا ولم يكن يلزمه القيام وجائز أن يعزل الوكيل إذا رأوا منه ضياعا قد بدا لحفظه وللصلاح يجعل ولا تؤمن خائنا موقوفا فمن يؤمن خائنا قد خانا وها هنا قد تم معنى الباب فكل ما استحفظنا إياه لكتنا نفرزه أبوابا يحذران يكون قد أضاعا يلزمهم ان لم يكن حكم فذلك البعض عليه وجب بالكل بل في الكل لا يلام جماعة المسجد فيما قيل أو انه في ماله قد أفدا وكيله وان أضاع يعزل ولا الذي لم يكن المعروفة لانه ساعده عيانا وان يكن يدخل في أبواب المناسبات أمانة نراه ونذكرن ما يخص الباب

كتاب الاموال

والله ربى خلق الاجساما وجعل المال لها قواما وجعل الصلاح في الاموال محتاج للاجبر في أحيان ولاقتعاد الارض والمياه ويصلح الثروب والسواقي وجعل المال لها قواما معلقا بصالح العمال وللشريك في مقام ثاني ليزرع الارض ويسقى الواهي ويضرب الحدود في الآفاق

ويجعل الحريم خوف الضرر بين نخيلهم وبين الشجر
وللموات غير حكم الملك والكل منظوم بهذا السلك
نجمه مرتباً أبواباً والكل نجمته كتاباً

باب الاجارة

والبيع للمنافع المعلومه مقدراً بوقتها والقيمة
اجارة تكون في الانسان وفي بهيمة وفي المكان
ويجرى في العبيد والاحرار على سواء حكم الاستئجار
لكما العبد باذن سيده والحر أمره يكون بيده
وما بها من وصة في الحر لأنها بعض خصال البر
فذلك التكليم موسى استأجرا على عفاف فرجه كما ترى
يا أبت استأجره تغنى موسى أنكحه ابنته عروسا
ومهرها يرعى له أغناما ثمانيا عددها أعواما
وقال بعض العلماء قد رعى عشر سنين هكذا قد سمعا
وشرطه اللازم في الثمان والسنتان الفضل للرجحان
من عنده تفضلا أما عشراً وسار بعد ما قد نما
سار بأهله ولاح السعد من طوره بما رآه يبدو

بشاطى الوادى الذى يدعى طوى

حوى من التكليم فيه ما حوى
من بعد الاستئجار كان ذاكا فهل ترى من وصة هناكا

وإنما الوصمة والأثم على
 كأجر من يلعن بالملاهي
 والنائمات ما لها أجور
 وحرم المختار عسب الفحل
 وهكذا مهر البغي يحجر
 والحل يجزى فيه أن أبرأها
 وإن يكن من غير شرط تعطى
 فقليل لارد عليها أن تنب
 وأجرة الكاهن للكهانة
 واختلفوا في أجرة الحجام
 وإن تكن بغير ما جدال
 لكنها من الحلال القدر
 وأجرة الدينار والدرهم
 لأنه نوع من الربا وما
 ولا يجوز عمل فيما غصب
 والثور والعبد إذا أكره
 فما عليه من ضمان يذكر
 وإن يكن ما عملوا صلاحا
 لكنه يستغفر الرحمانا
 والاجر لليزان والمكيال
 من ركب الحرام فيها مثلا
 وأجر ساع في معاصي الله
 لنوحها لأنه محجور
 وهو ضرابه لاجل النسل
 لأنه على الزناء يهر
 من بعد توبة لها أبرأها
 مع أنها تعطى لاجل توطي
 والرد في المشروط حتماً فيجب
 حرم وتدعى عندهم حلوانه
 وعندنا ليست من الحرام
 قلنا نوع من الحلال
 فأكلها الخسيس عند الحذر
 محجورة في قول كل عالم
 كئله حرامه قد علما
 إلا باذن ربه إذا رغب
 في مال مغصوب وقد دراه
 أن لم يبن بذلك فيه ضرر
 لئلا فالجواز فيه لاحا
 كي لا يكون فعله عصيانا
 مجتنب في مدة الليالي

لانما ذلك بين الناس
 ومنع مثل ذاك لا يصح
 وما يكون فعله مفروضا
 بلا خلاف والخلاف نقلا
 من هاهنا جاء الخلاف قاعلم
 وقيل معها علم الآداب
 لا يؤخذ الاجر على الرقاء
 وذاك معها كان بالقرآن
 أحق ما قد تؤخذ الاجور
 معنى حديث في الصحاح يوجد
 وان يك الرقا بنوع كفر
 أخذ الكرا لمكة محجور
 فأرضها جميعها أرض حرم
 فيه سواء عاكف وبأدى
 لكن على السيران والابواب
 ولا يجوز عندنا التراضى
 كذا حكم الحل والأنعام
 واختلفوا في أجره الحلى
 اذ كل ما جاز من الاعمال
 إلا إذا ما دخلته علل

عدل بين الحق بالمقياس
 من هاهنا ليس عليه ربح
 يكون أجره اذا مفروضا
 فيما يكون فعله تنفلا
 بينهم في أجره المصلم
 فأخذ أجره عليها طابا
 وفيه ترخيص على العناء
 أو كان باسم الله والرحمن
 عليه قرآن لنا ونور
 عليه من أجازها يستند
 فأجره المحرام دون شجر
 لكن على بنائها يدور
 وملكها محرم على الامم
 وملحد فيه أخو استبداد
 أخذ الكرا وماتر الاسباب
 بأجرة باطلة الاغراض
 لان أصلها من المحرام
 والمنع ما كان من المرضى
 فان أجره من الحلال
 فانه بها اذا معال

مثل جهالة تكون في الكرا
وهكذا جهالة المعمول
من اكترى الى العراق فسادا
لان ذاك الامر فيه يتسع
وأجرة المروءة يبل الطينة
لكن عنا المثل على من أجرا
وقيل من أجر أن يصطادا
فانه في حكنا مجهول
كذلك القنية بالتاج
لكن له العنا إذا أقناها
وأكثر الاقوال للاصحاب
حتى يكون مدة معلومه
وهكذا بنصف ربح الشاة
لكن له العنا وبعض قالا
يبيع نصفها عليه وبذا
وان يكن أجره أن يعمل
أدخلها في عمل العمال
ونفسها ليس عليها أجر
بل شرطه يعطل والعنا لزم
وبعضهم أثبت ذاك الشرطا
أو مدة أو في مسافة ترى
وكل ما كان من المجهول
ما قيل فيه بالتمام ابدا
وهكذا لخرسان فاستمع
مجهولة المقدار ما يحويها
يكون لازما إذا ما اشتجرا
في البر والبحر على ما اعتادا
له عناء مثله مبدول
مجهولة تنبى على اعوجاج
يقدر الخذاق ما عناها
لا تثبت القنية في الدواب
وغير هذا خصلة منومه
فسادها عن جملة الثقات
له إذا ما شاء أن يمثالا
كان شريكا لا أجيرا يمتدى
في ماله وقطعة قد أدخل
وأجزها من أجر باقي المال
فقال قوم ان هذا حجر
عليه مثل ما عليه قد علم
وانه من ذاك ليس يعطى

ورجل لرجل قد حملا يلزمه تبليغه لنزله
ورجل قد اكثري حمارا وزاد في الحمل على ما ذكرنا
وان يكن قد اكثري ليركبا سواء لو كان سواء أصغرا
وبعضهم رخص ان لم يكن ولم يكن لمشتري الخيار
قبل تمام ماله قد عملا وان رعي بأجرة معلومة
ثم أراد ربحها أن يحبسها قبل تمام الوقت والا يأم
وان يك الراعي لها قد تركا وإن آتى العذر من الجميع
وأجرة الراعي لما قد ذهبنا لأنما الاجرة عن نفس الممل
ويعزل العامل معها أفسدا لانه أريد للعمار
لكنه يعطانا ما عملا وماله اجر اذا لم بكل
لبلد قد عرفاهما مثلا لان هذا من تمام عمله
يحمل شيئا فوقه جهارا يلزمه بقدر ما زاد الكرا
بنفسه فليل لا يركبا لانه خالف ما قد اكثري
أثقل منه بقياس بين قد قيل عزل ذلك البیدار
لكن له النقص به ان جهلا لمدة معروفة مفهومة
لها أو البيع لها إذ أفلسا فأجرة الراعي على التمام
قبل التمام أجره قد هلكا له العنا عن شيخنا الربيع
من المواشي حكمها قد وجبا ولا يحطها الذهاب ان حصل
لو كان قبل وقته اللذ حددا لا لفساد الزرع والفساد
مقدرا مقسطا مفصلا ما كان قد عينه من عمل

وان يكن عمله مجهولا
وقيل في العامل مهما وقفا
فلاعنا وان يكن بعذر
وان يكن قد اكثرت عبيدا
فهبوا قبل الدخول في العمل
وان يكن لعمل مجهول
ومن يكن أتقى للفريق
بأجرة زائدة ليس له
كذلك العطشان إن أحياء
مع ثمن الماء بذاك الموضع
كذاك فيمن ماله قد ذهب
فقال من أخرج شيئا فهو له
فانه يعطا عنه المثل
وان يكن قال بجزء منه
وهكذا في رجل قد سرقا
قال له زيد أنا أتيتك به
ان كان ذاك عنده أو عنده من
وان يكن موضعه قد جهلا
وقيل قطع أجرة الاجير
وبعضهم رخص والمانع لا

كان عنا المثل له مبذولا
بنفسه عن زرعه وانصرفا
وقوفه فاز ببعض الاجر
ليعملوا أرضا له بعيدا
فلا عليه أجرة ولا بدل
كان عليه أجرم في قول
من والى الماء أو الحريق
إلا عنه من يكون مثله
يزائد الاجر له عنه
ولا يزداد فوقه فاستمع
في البحر بانكسار ما قدر كبا
فغاص انسان له وحصله
ولا يجوز أخذه لكل
فشابت ليس يزول عنه
مال له لم يدر من قد سرقا
لكن عليك مائة بسبه
يعرفه فلا له ذاك الثمن
فذلك الاجر له قد حصل
لعمل الحج من المحجور
يرى له سوى الذي قد بذلا

وكل ما يفضل من انفاقه
 وقيل في الحج وفي سبيله
 وخارج بالحج عن انسان
 ان وقع الشرط على الزياره
 والثالث قد قيل وقيل النصف
 ينظر في مفارم الزوار
 على اختلاف الوقت والاسعار
 بقدره يكون الانحطاط
 وان أبي الدلال أن يأخذ ما
 عليه بالاخذ ولو بالحبس
 وعن قتال القطن تأخذ النسا
 وان أبوا فلا أرى الخيارا
 وانما لمن من ذاك العنسا
 وفي قصية^(١) مع النسا
 وليس للنسا شئ منها
 وان جرى العرف بتركها له
 ورجل مستأجر لبقرة
 وقيل بل لربها السماد.

يرجع للوارث باستحقاقه
 ينفذ لا يرجع عن مبدوله
 ولم يزر قبر النبي العدناني
 يحط عنه ربع الاجاره
 وينبغي أن يضبطن العرف
 وفي العنا بالكيف والمقدار
 فيجمعن هذا من المعيار
 وذاك عندي هو الاحتياط
 تعامل الناس عليه حكما
 إذ عرفهم خلصه عن لبس
 أجوده طابوا بذاك أنفسا
 يأخذن منه لا ولا الشرارا
 وذاك أجر مثلن ان عنا
 لصاحب الثوب بلا احتجاج
 وعند طيب النفس يأخذنها
 يأخذها فالعرف قد حله
 سمادها قيل لمن قد أجره
 وللأجير الفعل والحصاد

(١) القصية هي ما يقطعه النسا — وهو الخائنك — من

أقصى عمل الثوب « حاشية في الاصل »

وساكن المنزل بالسماذ إن كان في أحواله مجتمعا وإن يكن مفردا في المنزل ورجل يسكن دار رجل فاجتمع السماذ من سكناه لكن عليه أجرة السكنى تجب وعامل النخل له من العسي وحطب القطن وتبن البر وهكذا قيل عسي القدرة وإن يكن شرط عليه اشترطا وليس للعمال من نظار ليس لهم فيه نصيب أما وعامل أردت منه العملا أقرضه عشر دنانير على فقبل ذاك القرض جائز ولا لأنه قرض على إجاره وإن يكن أجرم بالتمر فقبل لا يقضيهن الدراهما وأجرة الاجير عند الأكثر

أولى به من ربه الجواد فإنه يأخذ ذاك أجمعا فهو لرب المنزل المحصل من بعد أن غاب ولم ينتقل فهو له جميعه نراه وهو بذلك الحال مثل المقتضب حصته إلا بطيب الانفس كئله في قول أهل البر بقدر ما كان له من حصه فالشرط لازم إذا ما اشترطا وهو الذي ينظر في الاجذار^(١) نصيبهم من الجذور فاعلموا فاشترط القرض على أن يعملوا خدمته أو يتركوا العملا يكون قرضا جر نفعا مثلا فهو كمن عجل لاستشجاره أو بالشعير أو صنوف البر والعكس قيل جائز كن فاهما بعد تمام العمل المقرر

لا يستحق اخذها من قبل
وقيل يستحقها مذ عقدا
يجبر هذا لتمام العمل
واقدر الذنوب ظلم الاجرة
فاعطه الاجرة قبل ان يحف
وهو عبارة عن المسارعه
وذلك الحال يدل انما
عن قدر الذنوب ايضا ماورد
وهكذا أن تقتل البهائم
ويقبل القول من الاجير
كالخج والصيام مع شح الفلج
لمكنه في حاضر الاعمال
لانه مشاهد والاول
وان يكن قد شرط الاشهادا
يلزمه ذلك في جميع
وان يكن قد ادعى اللال
فانه يكون في ذا مدعى
وان يك ادعى ذهاب الثمن
فقل قوله هنا مقبول
وقيل في الحالين مدع ولا

ذلك لان ذاك أصل البذل
فالقد اصل الاجر إذ تقيدا
وذا على مبذوله للفصل
اجيره بعد تمام الخدمة
عرفه وذلك قبل ان يحف
فكن مؤديا له منافعه
اجرته من بعد ان يتما
ظلم النسا صداقها اذا نقد
لغير معنى كلها مظالم
في كل ما غاب من الامور
ان ادعى بأنه صام وحج
لا يكتفى فيه بنفس القال
فيه أمين نفسه فيقبل
عليه في الحج كما أرادا
مناسك الحج عن الربيع
أن ذهبت سلعته والمال
تازمه بينة إذ يدعى
من يده من بعد بيع الثمن
مع يمينه لما يقول
يسمع الايبان قبلا
(٣١ - جوهر النظام)

وبائع بالاجر قيل يضمن وحامل لرجل متاعا ثم رأى صاحبه النقصانا حتى يصح عند أهل الحكم ويرجل أعطى بهيمة لكي ثم ادعى ذهابها بلا سبب كذلك الراعى فليس يلزمه لانه ممن عليه يحفظ إلا إذا في حقه قد قصرا فانه يضمن إن لم يكن وان يكن من الثقات عذرا وحافظ بأجرة طعاما وقت المنام والضمان يسقط من دفع المتاع الجمال فقال قد ضاع من العثار فضا من ان لم يكن من سرق ودافع ثوبا الى قصار ان الخطا يضمن في الاموال كذلك الصانع فيما صنعا ما أحدث العامل والاجر

ضائمه وقيل ليس يضمن بالكيل جريا كاله أو صاعا تلزمه يمينه ما خانا تضيمه فيحكموا بالقرم يعلقها بالجزء منها للفتي منه فلا ضمان ها هنا وجب ضمان ما غاب وليس يفرمه بيمينه والعين منه تلحظ أو أنه لغيره قد أخرا أجيره من الثقات فافطن لانه في شأنها ما قصرا قيل له في الحكم ان ينأما عنه وشرط النوم عندى احوط يحمله بأجرة الجمال من البعير أو من النغار ضياعه أو غرق أو حرق يقتصره فضا بالمتصار والنفس قد قيل بكل حال والعمد أولى بالضمان فاسمعه ضمانه عليهما يصير

والماء إن كان له قد سدا سداً وثيقاً بعدما قدردا
ففاعلى البیدار فيما اندحفا لانما عليه أن يوثقا

باب الشريك في العمل

وحيث كان العجز في هذا البشر فاحتاج للتأجير والتشريك
فللاجير ما استقر من كرا وللشريك حصة الثمار
وهكذا يلزمه في العمل مثل سداد القوت والحلال
وان يمت شريكه يلزم من فيلزم البالغ واليتيم
وفي الشريكين اذا ما أحضرا فبذر بعض منها قد نبثا
وذاك إن لم يخلطاً فليسذر ورجل كانت له زراعه
قبل عليه أن يشوف الطيرا قال به موسى فتى على
والهيس للأرض على المقتعد وقال بعض انما الهيس يجب
طبعاً فللمعين حاله افتقر بالاخذ للاجير والشريك
وحكمه مفصلاً قد ذكرنا بحسب الواقع في المقدار
نصيه بالقدر المفصل ونحوه من سائر الاعمال
يرثه القيام حتى يدركن كلامنا به ليستقيم
بذراً لأرض رغبا أن يبنوا فالاشتراك بينهم قد ثبتا
وخلطه مؤكداً للامر بين زروع الناس والجماعة
كثلاً ما يلزم فيه الغيرا اكرم به من ثقة ولي
بحسب المعروف والمعود لها اذا الزرع لها قد انتخب

كذا على المقتعد الامين
 لكنما زيادة الاحداث
 وقيل في مقتعد الدكان
 بأن المقتعد الزيادة
 وقال بعض ان يكن قد أصلحا
 والارض والنخل اذا ما قعدا
 وذاك من بيع السنين قد منع
 ولا مباناة على الاموال
 بل التي تحفظ من ثبوت
 لانما البيت لستر الانفس
 وهو على الاعلى اذا ما كانا
 يستره بالطين لا بالخرص
 يكفي لمن تعود السر به
 وفي ثلاثة اذا ما وصلوا
 أراد كل منهم ان يستقي
 فان هم قد وصلوا جميعا
 وان يكن بعضهم قد سبقا
 وانما يسقيهم بدلو
 خوفا من الضر على الاصحاب
 ومن له شرب لارض بيضا
 شحب السواقي ثم حفر الطين
 ساقطة عنه فلا انكاث
 أقعده بزائد الأمان
 وقيل للاول ما استفاده
 فيه صلاحا فله ما ربحا
 بجملة عن الصواب بعدا
 فالنهي فيه عن نبينا رفع
 لانها ليست لستر الحال
 ذلك في السر على البيوت
 والمال للفرجة والتنفس
 بعضها أعلاهما سكانا
 فالخرص لا يكفي سوى مخصوص
 لعزة الطين وبعد تربه
 بثرا بها ماء اليها رحلوا
 من قبل أصحاب له لا يتقي
 تقارعوا وقدموا المقروعا
 عند الوصول قدموه واستقي
 ليس له للماء طرا يحوى
 ودفع ضررهم من الايجاب
 لا شجر فيها ونخل أيضا

ليس له يغسلها اذا كره
 لانما الغسل لها تغيير
 وقيل معها غصب الجبار
 فحصة اليبدا فيا قد تمر
 والغيث قد قيل لرب الثور
 إلا إذا استأجره أياما
 فالغيث لا شك لرب الثور
 والسيل ان كسر ظهر النهر
 وان يكن قد ضمه المسقى فلا
 وقيل لساقى من المقدار
 وما عداه فهو للجميع
 كان له ماء به او لم يكن
 وناقض بالسيل ينقصنا
 ومثل ذلك قيل ما يغتصب
 وقال بعض انه يكون
 ومنهج التفصيل عندى أظهر
 فذلك الغصب على من غصبا
 والارض مع مقتصب هل تقتعد
 قليل لا وهو مقال الاكثر
 من كان شر بها عليه فاتبه
 فوالذى يغسلها يصير
 من رجل مالا به يبدار
 لو كان فيه الغصب والزرع حضر
 وقيل للزراع في المأثور
 معلومة يزجرها تماما
 بغير حيف وبغير جور
 يجوز ان يسقى بذلك الكسر
 يجوز ان يؤخذ أو يحولا
 كاصله السابق في الاتجار
 من كافر ومسلم مطيع
 والله يعطى من يشاء ومن
 منه على الجميع فافهمنا
 فنقصه على الجميع يجب
 على الذى يغصبه الخئون
 ان قصد الجائر شخصا يقرر
 أو عم فهو في الجميع انسحبا
 من مالكيها خفية وتنفق
 وقيل بالترخيص عند النظر

لانه مالهما فان رضى
 قلت ولكن اذا الرضى مشوب
 وظاهر الاحكام ان من زرع
 فهو بذل مرتكب للمنع
 من هاهنا قال أنا يرى
 وزارع أرضا بلا ادلال
 فانه مثل الذى قد اغتصب
 وزرعها لربها حتما وجب
 وهو مخالف لمن قد زرع
 لا عرق لظالم ولا نوى
 وهكذا الزرع على السواقي
 وان يكن في جائز فيوضع
 وبأذن أرضا له فطارا
 ونبت البذر هناك تلزم
 ولا أقول فيه بالغرأمة
 وكل مال ضايع لا يقدر
 بل جائز لغيره ان ينتفعا
 والأرض ان كانت لغيره فلا
 فهو كان حادثا بها من ميل
 وربها يأخذ. لا يسمح

فصحة التعد رضاه يقتضى
 بالكراهية حيث ماله مغبوب
 أتى بشيء فعله الشرع منع
 ومظهر خلاف حكم الشرع
 منه اذا لم يتب الابي
 لغيره من أحد الرجال
 حتى يصح الزرع منه بسبب
 وما له فيها غناء مكتسب
 بسبب فافهم مقالى واسمعا
 في مال مسلم رواه من روى
 فانه لملك وساقى
 ذلك فيما التفع فيه يجمع
 في أرض من صار له جوارا
 قيمة بذره له يفهم
 بل ذلك مال ضائع أمامه
 صاحبه عليه ليس يحجر
 به كذا ما باختيار ضيعا
 يلتقط السواد منها مثلا
 لانه منفعة النخيل
 خلاف ما به النفوس تسمح

وما سواه من جنوع وخطب
ومكثر أرضا على أن يزرعا
فقاله يزرع غيره فان
لانه كئيل من يقتصب
وزرعه له اذا لم يمنع
لانه بسبب قد دخلا
وعامل حضرا أرض الهنقرى
أراد ان يخرج ما قد حضرا
فان يكن من البياح جاء به
وهكذا ان كان من مال له
وان يكن من مال الرب الارض
ورجل قد باع أرضا بعدما
حقيل ان يبعه لها فد
وقيل بل يقسم بالايام
المشتري من يوم صحة الشرا
والنفع للمقتعد المعلوم
من أكثرى أرضا لها ليزرعا
وترك الزرع إلى ان ذهب
اذ الكرا لم يتوقفنا
ومكثرى المنزل لا ينما

أتى به السيل فما به عتب
برايا عن غيره قد منع
يزرع فربها بذو الزرع قن
وما لغاصب عناه يجب
من غيره لو كان برا يدعي
والمنع عن خلافه ما حصل
فاقترا عن سبب مقدر
به وذا الغنى منه استنكرا
أخرجه ان شاء عند خطبه
جاء به اخراجه حل له
جاء به فيبقاه نقض
أقصدها لتغيره والنزما
إلا إذا ما باعها لمن قد
مع ثبوت البيع والتمام
وما مضى منها لمن باع يرى
الى تمام الاجل للموسم
فقاب عنها بعد ما قد زرعا
فالاجر للارض عليه وجبا
على صلاح زرعه اعلنا
في ظهري الا بشرط قاما

ولا له يركز في الجدار	خشية كوتد مساج
وهكذا التحميم في التنور	ما لم يكن في شرطه المذكور
وبعضهم قال له ما مكانا	لربه بغير ضرر بانا
وان يكن باذنه فلا حرج	لو كان من غير اشتراط قد خرج
وتم هذا الباب جامعا لما	فيه من الشركة معنى فافهما
فبعض ذاك ظاهر للنظر	وبعضه يخفى لغير المبصر
فالاعتقاد شركة في المعنى	كذا كرا الارض كذلك البناء
ويدخل الجميع في اشتراك	ويدرى معنى ذاك بالادراك

باب ما تستحقه الاموال

من حريم وغيره

وحيث كان الضر مصروفا فلا	يثبت حكم فيه ضرر حصلا
فهذه النخيل والاشجار	جميعها يضرها الضرر
فثبت الحريم والقياس	لها ودفع ضررها أساس
تقاييس النخلة ما شاكلها	ما لم يكن هناك قاطع لها
واختلفوا في القلع بالجدار	وبالسواقي قبل والحظار
والاولان قاطع في الاكثر	دون الحظار فافهم وانظر
وينبغي اعتباره فيجعل	في موضع قطعا عليه عولوا
ولا يعد قاطعا في موضع	ليس بقاطع لديهم فاسمع

وجائز أن يفصل الاشجارا
 الا اذا كان يبطن الوادي
 والنخل منه عاضدى وهوما
 دون ثلاث اذرع وما عدا
 ونخلة من دون أرض تدعى
 ان سقطت ليس له أن يفصلا
 كذلك لا يبنى لها دكانه
 وللبنا في أرض غيره يد
 وبعضهم اجاز أن يدكنا
 وهكذا أبو علي قالوا
 ان خاف من سقوطها ولو كره
 وذلك حق لآخيه قد وجب
 هذا هو الوجه فما التعجب
 لكن عليه ان يزيل ما وضع
 وصرفها لربها إن اتصل
 وقلعه يلزمه لانما
 وإن يشاء ذو الارض فلا أحرمها
 ولم تكن وقعة إلا اذا
 بشرطها وقعة ان ذهبت
 في ماله يجعلها حظارا
 إذ ضره على سواء بادي
 كان على السواقي فصلا علما
 هذا يسمى ذا الحياض أبدا
 وقعة ولا تنال مدعى
 مكانها ولا ينال مسجلا
 لان ذاك لم يكن مكانه
 من ها هنا بناء قد بعدوا
 ان خاف أن تسقط من عدم البنا
 ان له أن يجعل السجلا
 ذو الارض إذ بمنعه صار شره
 كجاره إن شاء يفرز الخشب
 من قوله وكيف عنه يرغب
 لها اذا ما جذعها قد انقطع
 بجذعها ولا كذلك ان انفصل
 موضعه لغيره ان ألزما
 عنها ثلاث أذرع متما
 أوصى بها أو باعها على كذا
 فماله من بعدها حق ثبت

كذا إذا أعطى كذا إذا أقر
 ونحلة لحالد بارض
 زيد يقول أنها وقيمه
 قلها شاهدة بأصلها
 حتى يجي بشاهدين عدل
 وقيل ان المدعى من ادعى
 لأنها زيادة في المسلك
 للعاصديت ثلاث اذرع
 بوسط الذرع وآخرونا
 وهو ذراع هاشم جد النبي
 خراعه نصف ذراع زادا
 تموز ذرعها بلا ارنباب
 لامن أروض الناس والبروب
 وان تكن في جائز السواقي
 ما فوقها ولو الى سيراف
 وأنها تقايس الاخرى ولو
 لان أهل النخلتين لحقوا
 وقيل ما فوق الثلاث الاذرع
 وقال قوم بل لها ثمانية
 وهو من الاقوال عندى وسط
 بها على الشرط الذى قد استقر
 زيد تخالفا بماذا نقضى
 وخالف في ذلك لن يطبعه
 والمدعى من قال لا أصل لها
 بأنها ليس لها من أصل
 بأنها أصل تموز الموضعا
 يحتاج للاشهاد عند المرك
 وقال قوم بل منراغان فع
 بالعمرى الحد ينزعونا
 فانه قدر أرض العربى
 على سواء فافهم المراد
 من الوجين ومن الخراب
 اذا ما لها في ذلك من نصيب
 قيل لها بحكم الاستحقاق
 ما لم تكن بقاطع توافى
 طال المدى بينهما كذا حكوا
 بسبب خلاف من لم يلحقوا
 يوقف عن هذا وعن ذا فاسمع
 والوقف عما بعدها علانية
 وردھا للعرف هو الاضبط

وان تكن حوضية يقدر
فان يكن بينهما ست عشر
وان يزد ترجع كل واحده
وقيل ان قدر المقوم
فان يزد عن ذلك المقدر
لصاحب الارض اذا أن يغسل
وقيل في الاشجار من ذى الساق
وقيل لا تقايس النخيل
وتقطع القياس والبعض يرى
وتسعة الاذرع للكبار
كذلك الانبا كذلك السوقم
والهوى والتارنج كالنخيل
ثلاثة الاذرع للرمان
كذلك التين وبعض قال له
والسته الاذرع قبل تكفى
وهي اعتبارات لمنع الضرر
والآس والخنا يقال شجر
وقال بعض انه زراعته
والتور يال مثله قد اختلف
وسمسم ومشمش والاثب

ما بينها وأختها ونظر
من أذرع يقسم ذلك القدر
الى ثلاث أذرع لا زائده
سبعة عشر قدر الحريم
ترجع الى حريمها المقرر
من بعد ست أذرع فما علا
تقايس النخل بالاستحقاق
يل تعطى ما قامت عليه قلا
بانها لا تقطعن ما ورا
من شجر كالجوز والصبابر
ونحوها والقرط الممظم
وستة الاذرع بعض القيل
والخوخ والاترنج في المكان
سته أذرع حريما حصه
للسدر والامبا بهذا الوصف
من اختلاط نخلم والشجر
والفسح عنه ثابت لا ينكر
لا فسح فيه لا ولا إضاعه
فيه وفي القطن كذلك فاعترف
والقاوم من ذى الساق قيل بحسب

وليس للزرع ولا للنجم قط حريم عند أهل العلم
والنجم من اشجارنا ما ليس له ساق ولا جذع له فيحمله

باب السواقي

ومسلك الماء يسمى ساقية
والعرف قد صيرها حقيقة
وهي جوائز وحملان ترى
خمس اجال حوى من أسفل
تسقى من الاموال ما تعددا
وان يكن يملكها ففى فقط
إلا إذا تفرقت أمواله
فها هنا يعد جائزا لما
لانه بالانفصال حسبا
وان تكن صارت اليه بعدما
لانما الجائز لا ينتقل
بل حكمه باق وان تحول
لان بالتأسيس الاعتبارا
والحمل ان حكمه ينتقل
والحمل ان مسلك تشعبا
مسقاه دون المسقى للجوائز

تجوزا لسقيها الضاحية
لكثرة استعمال ذى الطريقة
فلجائز الذى يكون أكبرا
وقيل أربعة حوى لامن على
ملاكها شرطا بهذا حددا
فوصفها بجائز هنا سقط
وانفصلت بغيره خلاله
كان من الفصل هناك علما
كالكين حيث ما تقبلا
كانت لشتى فهو جائز نما
عن أصله كلا ولا يحول
فحكم هذا حكم ذاك أولا
وليس بالحال الذى قد صار
لجائز وقيل لا ينتقل
من جائز يسقى من قد قربا
هذا الذى يقال غير جائز

والقائد الساقية الكبيره
وقدرها في العرض والعمق على
وكل ما يمنع جري الماء
وان يكن بغير ذاك قطعا
ومن اراد ان يسد النهر
قليل يسد مائه عليها
لان ذاك فعله معروف
وبعضهم شدد والتشديد
وان يكن في كبسها صلاح
كذلك الطريق والمقصود
ولم يجيزوا ذاك بالحجارة
ورجل في ماله ثقاب
الا اذا ما الارض كانت أصلا
والاذن من جباه أهل الفلج
ورجل من فلج يعطرح
لا بأس ان كان له تماما
فجائز من ماله في ماله
وان يكن قد شاركوه مسقا

وهي التي بها اعتماد البيرة
مقدار ما يأتي من الماء اجعلا
يخرجه الشاحب في الاثناء
فضامن ان كان ملكا يدعى
نهر رأى السبية^(١) وسط المجرى
وانه لا حرج لئبها
ينهم وضره مصروف
عن يسردين احمد بعيد
فان كبسها اذا يباح
فعل الصلاح والهوى مردود
لانها جراحة كساره
فسمها لزعه يعاب
موضعها له قم حلا
معتبر فيه وما من حرج
في فلج لاجل معنى يصلح
لا غائب فيه ولا أيتاما
وكيف نمنع ذا من حاله
فالضر عن كل شريك يلتقى

(١) قوله السبية هو الماء الجاري في الساقية بعد النهر ويسمى
أيضا الجري انتهى — حاشية في الأصل

الا اذا ما قد رضوا وكانوا
 وقيل في ساقية تساوى
 بأنها في الحكم للمالين
 وإن تكن بعضهما مساوية
 وقيل لا يعمر رب المال
 لأنما الوجين للسواقي
 وهكذا العمار في الطريق
 ومن له مال به ممر
 ليس له يغسله خوف اليد
 ومن أراد في طريق يفتح
 قيل له لكن عليه يضع
 وضامن ما ضيعته القنطرة
 وما حكي عن نجل ابراهيم
 ساقية تحت الطريق ثعبا
 وذاك موضع من العمق على
 فليس فيه حجة لمن غدا
 وفعل أهل العلم فيه الفرج
 ووقع الخلاف في القناطر
 اجازته البعض وبعض حكموا
 وقيل لا تحول السواقي
 ممن له الرضا كذا التكران
 ما بين ذاحاو وهذا حارى
 مقسومة بينهما نصفين
 فهي له قال أبو معاوية
 وجين مستقى غيره بحال
 مثل الوعى لها ومثل الواقع
 فانه يصرف للتضييق
 لغيره ولم يكن يمر
 لانه ملك سواء فاهتد
 ساقية للماله ويربح
 قنطرة خوف ضامن يقع
 أيضا كذا المستقى ولو قد قنطره
 خلاف ما يظن كن فيهما
 من ماله لما له وانقلبا
 حال به يأمن من قد فعلا
 يشق طرق المسلمين واعتدى
 لمن غدا ينهج ما قد نهجوا
 حلوها على طريق السائر
 بتركه والترك حتما أسلم
 والطرقا حيث ما تلاقى

وبعضهم اجاز أن تحولا
واختلفوا في محدث الاجاله
فقيل من دون ثلاث حجر
وقيل بل يحجر دون أربع
وقيل بل اجاله من أعلا
ولا أقول بجواز ما ذكر
وانه لحدث عليهم
ولو أجزنا الفتح من غير رضى
ياخذ ذا أجاله لله
معى ترى هذا الفساد ينقطع
ترى السواقى متقطعات
وذلك البیدار في عناء
فلا أرى الفتح من الانصاف
وقيل في المال المشاع يحسب
وبعضهم يجمعه أجايله
وأول القولین عندى أقرب
والخلف هل نخرج السواقى
ورب ذاك العاضد المذكور
فقيل لا إلا اذا ما قدر رضى
وقيل لا بأس لان العاضدا

إن لم يكن ضرر به تحصلا
في فليج أعلاه أو سفاه
والمحدثون فعليهم وزر
أجائل وقيل خمس فاسمع
تجزى وقال الاصل هذا أولى
إلا على رضاهم وان شهر
فلا أجيز فعله لديهم
لاتسع الحرق وكل عرضا
وذا أجاله على مثاله
والشح في النفوس وصفا قد طبع
أجايله ولما فيها ياتي
من كثرتها لى ذاك الماء
بلا تراض وبلا اسفاف
أجاله اذا هم قيد حسبوا
لكونه لما لكين آيلا
وهو الذى للاصل صار يعجب
وعاضد النخل عليها باقى
يمنع من تصريرها المشكور
لان ضرر نخله به قضي
لاشك بعد التهر صار زائدا

وان يكن تقدم التصريح
لا يلزم الصاروخ حين صرخوا
كذلك لا يلزم أهل الفلج
الا صفا يمنع جري الماء
لان نفع قطعه تبينا
خاتمهم في الكبس يجبرونا
فها هنا قد انتفى التحريج
أهل الشرايات اذا تخرجوا
إن كرهوا قطع الصفا المندرج
قطعه يلزم في الافتاء
كالكبس اذ خواجه تعينا
على زواله ويقهرونا

باب الحريم

ان الحريم موضع محتاط به
وليس للانسان ان ينتهكا
والعدل بين النفس والجيران
ويفسح الفسل عن المجارى
وقيل بل يكفى ذراعا ن وقد
وحده من حد ضرب الماء
وان للأنهار قيا قيا
لا يحدثن قط في ذا القدر
وبثلاث من مئين حكما
وبعضهم بالاربعين يكتفى
وبعضهم ليس يرى التحديدا
وانما ينظر نفس الضرر
عن ضرر الجار فراع وانتبه
حريم غيره وان تملكا
من شأن أهل البر والايمان
ثلاثة الاذرع للجوار
قال أناس بذراع وانفرد
لا غيره من سائر الارحاء
خمس مئين اذراعا تفصيلا
شئ من الابار بل والاهر
بعض وبعض مائتين أحرمها
لمن يريد حفر بئر فاعرف
بالذرع بل يجعله بعيدا
فيمنع الضرر الذي المعتبر

فان رأى النقص بهذا الحفر وقيل أن يبين ضره فلا وأربعين من ذراع يحرم ومورد الصحراء مثل البئر والبئر عن أرض ثلاث اذرع وأول القولين عندى أصوب ومن اراد يعمر المواتا مقدار ما ليس بثاله الضرر ولصعوبة الاروض أثر خلاف أرض سهلة فالسهل والبحر قيل فيه كالانهار وحده من حيث مد البحر خمس مئين اذرع للبسل وقيل بل حريمه حيث وصل يرتفعون لا يشاركونا وهم به أحق فالمريد وبعضهم اجاز فيه الاحيا حد صحار مشرقا وادى مجز

أزاله إذ فيه نفس الضرر بمنعه أن يحفرن مثلا من شاء بئرأ حول بئر يخدم إن شاءه مع مورد للغير وقيل قدر عمقها الحفرع ما لم يخف للارض هدما يثب يفسح عن قبر اذا ما واثى والقرع لم يكن هنا بالمعتبر بها عن القبور ينفي الضرر لا شك بالماء إذا ينحل حريمه وقيل كالأبار ان مد ماءه لنحو البر لسعة الذهب والتردد حافرم وحتم إذا انفصل بالاشتراك يتضررونا احياءه ففعله مردود ان يشا اذ الموات يحمي ووادي صلان بفرها يجز (٣٢ - جوهر النظام)

باب الطرق

لا بد للعمران من طريق
من ضيق الطريق لاجهاد
ويحبط الذنب الكبير العملا
وكالجهاد سائر الاعمال
إلا اذا تاب فن تاب رجع
وحدها في عرضها بقدر
فلتقرى كذاك للنازل
وسنة لجائز الطريق
وقيل للجائز سبع أذرع
ثلاثة الاذرع للسماد
وكل نافذ فذاك جائز
وان تلك الطريق في الصحاري
من كل وجه قيل أربعونا
لا يحد ثوا في حد هذا القرع
ومن أراد يحدثن كنيفا
يفسح عنها خمسة مع عشره
وبعضهم قد أوجبوا مقداراً
وهؤلاء لم يقيدوه

كيلا يكون الناس في مضيق
له لان فعله فساد
من ها هنا جهاده قد بطلا
إذ الكبير محبط بحال
له من الاعمال ما كان صنع
حاجة من يمر فيها فانظر
أربعة الاذرع في المسائل
وذاك أدناها الى التضييق
وقيل بالثمان لتوسع
ثم القراءات لساق الآد
وهو الذي للذرع طرا جائز
تعلى من الحريم كالآبار
من اذرع وقيل بل عشرونا
شيئا من البناء أو من زرع
على الطريق فليكن عقيفا
من أذرع حتى ينحى ضرره
ما لا يضر ريحه للمرارة
بالذرع إذ بالضرر عودوه

فقد يضرر مع بعد الحد وفي موات بالطريق اتصلا
 فلا يجوز عندنا أن يفصلا وفيه قول قد أشار الاصل
 والممانعون يجعلون الدربا إلا اذا صح له حكم سوى
 وفي طريق بين قوم قد بنى أنكره بعض وبعض سكتا
 يخافهم الباني كذا يحلف لان كل واحد خصيم
 والشجر المتمر في الطريق لانه من أعظم المناكر
 وقيل في شجرة شريفه ثمرها لربها والفقرا
 لكنه بصرفها ملزوم ولا يجوز عندنا لاحد
 لان ذاك حدث مزال وحامل تبنا ومنه وقعا
 فارت يكن أمكنه وإلا والخلف في ضمان ما يوطى
 وقد يخفف ضرره المصدى مستويا وليس عنه انفصلا
 فيه لانه اتساع حصلا اليه وهو أن يجوز النقل
 أولى به إذ كان أدنى قربا هذا فيعطى حكمه الذي استوى
 عليه غيرهم وأنكر البناء فذلك المنكر خصم قد أتى
 ان وجبت فيه يمين تحلف له فنشا منهم يقوم
 يخرج منها كان في مضيق وصرفه يلزم كل قادر
 على الطريق كلها منيفه ليس لهم ان يأخذون الثمر
 وضررها من درهم معلوم يحدث مستقى في الطريق فاقتد
 ينكره النساء والرجال على الطريق فعليه يرفعا
 يحمل مثله وقد أحلا في الحرب ان ضاع اذا ما يوطى

وهكذا الموضوع بالسواحل فيه اختلاف العلماء الاوائل
وسادع من الطريق حجرا اخراجه فيه اختلاف ذكرا
وبعضهم يعنره اذا وطا ذلك لا بالعمد لكن بالخطا
فبعضهم ملزمه الاخراجا لانه حركه ازعاجا
ان وقع الشوك من الجدار على الطريق أو من الحظار
غرفه قالوا على أربابه لانه قد كان من أسبابه
ولا يحل أخذه لاحد تملكا الا باذن المرفد
وواضع على الطريق حجرا فانه يضمن ما قد كسرا
وان يكن سواء بعد نقله فما جناه الثاني قد تحمله
لانه بوضعه من بعد تنقيه يكون كالتعدي
وقائم على الطريق فسدع فلا ضمان يلزم الذي سدع
لانه على الطريق اعتراضا ولم يكن سادعه معترضنا
وقيل لا بأس على من سقفا على طريق جائز قد عرفنا
حتى يكون منع الركباننا على المرور تحته ما كانا
وبعض أهل العلم منه منعا لانه على الطريق وقما
فلا طريق أرضها مع الهوي كغيرها ممن لمثل ذا حوى

باب صرف المضار

والضرر معروف عن الجيران وصرفه من شعب الايمان
وهكذا عن الطريق يصرف كيلا يضر من عليها يخطف

فانهض اخي لزوال الضرر
فانه من بعد موت المحدث
لانه مات وماتت حجة
وذلك الاحتمال لا يغنيه
فيبقى اثمه على كاهله
وقاسل على حريم الجار
ان سكت الجار الى ان توسعا
فصار فسلا ثم قام ينكر
وقيل أن أمر ليس يسمع
وقيل بل يزال ما لم يمت
ترك النكير منه حجة على
وذلك في الاحكام أما الاعم
حتى ولو بأرضه قد غرسا
وذلك إن لم يصرفه حالا
فغرسه بيده لا يقف
وما عليه إن يكن لم يفصل
وكرامة لرجل حشاها
وذلك الغير لها لم ينكر
وبعد ذلك قام بالانكار
وإنما يصرف ما قد زادا

من قبل ان تضم بين الحفر
يوقف عن زوال ذلك الحدث
لعله بحجة يثبت
من ربه شيئا ولا يقيه
وعاش وارثوه في حاصله
او نحوه يزال بالانكار
اقلابه وحاله توسعا
لا يسمع وقيل بل يغير
انكلوه وليس عنه يقطع
محدثه إذ لم يكن بحجة
ثبوت مع من يقول الاول
يلزمه اذ التعدي ظلم
وناف بعضها على الجاراسا
من قبل أن ينكر أو يزالا
على النكير ضره بل يصرف
بيده الا بانكار جلي
في مال غيره وقد مشاه
ذلك حتى مات لم يغير
فانه يثبت ذلك الجارى
من بعد ذلك قافهم المرادة

وهكذا إن زال عنه بالشرا فإنه يثبت ما كان جرى
وإنما يصرف ما زاد على ما كان قبل البيع قد تحصلا
والخصوص ان ناف على الجار صرف

حتى يرى ضرره قد انصرف

وقال بعض انه مصروف لو كان لاضر به معروف
لو كان في سمائه قد ارتفع ما دام في أرض سواء قد يقع
ولا أقول يصرفن ما لم يضر والجو لله فان شاء يفر
لكنه يصرف بالتحقيق جميع ما ناف على الطريق
إلا اذا لم ينش الركبان ان وقفوا فوق رفاع كانا
إذ لهم أن يركبوا قياما على الرفاع فافهم الاحكاما
وان يك الميزاب في الغرب فلا يجوز عن موضعه يحولا
قد قيل في أعلا ولا في أسفل ولا حذاء ما له من مدخل
لانه يكون بالتحويل مبتدعا لذلك التنقل
قد ترك الذي له قد استحق واخترع الثاني له من غير حق
وان يكن أخطأ من يركبه موضعه فما عليه نعبه
إذ ليس في الخطا هنا من باس وإنما يأثم فيه الآسى
وجاء في التكليم للجدار بالشوك نهى العلما الا برار
لأجل ما فيه من الاضرار فانه يضر بالمرار
إذ يسقط الشوك على الطريق فيطمعن الخاطف بالتحقيق
وان يكن مكما من قبل وزال فالتجديد لا يحل

ولا يكون ذاك فى الصواب يشابه التجديد للبزاب
وواضع شيئاً على جداره فطاح لا يضمن فى آثاره
حتى ولو أصاب من قد مرا إذ وضعه هناك ليس حجراً
لكنى أقول بل يعتبر إن كان فى المادة مما ينكر
وطلبوه صرفه ثم أبى فانه يضمن ما قد جلبا
وذلك كالجدار خيف منه وقوعه على الورى اعلمنه
وقيل فى البيت إذا ما اتصلا بموضع يسقى لقوم فضلاً
أراد منع سقيهم من قبل دوران آدم لهذا الاصل
فالتسقي لا يمنع لكن يمنع من الجدار الماء حين يدفع

باب الموات والارضية

أما الموات فهو أرض لم يقع ملك المخلوق عليها مخترع
والمسلمون كلهم فيها سوا فكل من أحياء فضله حوى
ولم يك الذى فيها أحيى من بلد الاسلام يعطى شياً
ينزع منه صاغراً فلا يد لمشارك فى أرض من يوحد
وما به من أثر العماره يأخذه ويمحون آثاره
ومن يك الفيا فى ملكا ادعى يدعى بعدلين على ذا المدعى
فيشهدان أنه أحيها إن شهدا كان له ولاها
أولا فهي مثل غيرها فلا تمنع من سواء أن يحصلها
والارض لله فن أحيها فهي له من ربه مولاها

وصفة الاحياء أن يسقيها
 كذلك ان كن لها عمل
 كذلك الجدار ان بناء
 والخلف في الحظار والمختار
 وفي موات بين مالين قسم
 وان يكن بعضهما أعلى فقد
 وقيل بل للأسفل الثلثان
 وقال بعض انه موقوف
 والفرق بين الجدول المشهور
 فالجدول الوعب على السواقى
 وذلك الوعب يسمى دكا
 وهو من الخراب لكن صورا
 وغالب الاحوال أن تراه
 والوادي مجرى الماء في السيول
 فان يكن عن القرى بعيد
 وحكم ما فيه من الاشجار
 فلجميع نفعه مباح
 كنخلة في جبل قد نبئت
 ولا أرى في منعها عن الغنى
 بل لا يجوز قطع سدر الوادي
 بالماء وهو قاصد يحميها
 كئل أن يهيسها على عجل
 فانه يملك ما حواه
 أن لا يحوز أرضنا الحظار
 بينهما نصفين فيما قد علم
 قيل له ثلثاه حظا منتقد
 والثلث للأعلا من المكان
 وحدث الكل به مصروف
 وذو الموات حالة التصوير
 أو غيرها من كل وعب باقى
 في عرف بعضنا لتنفى الشكا
 بهيئة مخصوصة كما ترى
 ملكا لمن يكون قد حاذاه
 من جملة الشعاب والفحول
 فليس فيه أبدأ تشديد
 للفقرا والاعتياء جارى
 وليس في تحويله جناح
 إياحة النفع بها قد ثبتت
 دون الفقير من دليل بين
 إذ تركه أنفع للعباد

فهو غذا ان عدم الغذاء والشوع أيضا قطعته مكروه وإعما التشديد في الاودية فليس للانسان فيها حدث وبالفوا فتنعوا أن يلقى فينبت النخل فيحدث الضرر وقيل لا تحول السبول لانها في سيرها مأموره فلو أن السيل على أرض فلا ولو أرادوا صرفه للموضع وان يكن ليس يرد ضرر لانما المانع ها هنا ارتفع ومشت أرضا وفيها السيل فجائز يسده ان سلما كذا قال الاصل وهو شاهدي ثمرة النخل التي في الاودية وهكذا اودية بين القرى وهكذا ما كان في الطريق ان لم يكن بصرفه قد حكما كذا ما أنبتت المقابر وظله مأوى إذا ما جاءوا لان منه الحل يعصروه ان وقعت بين القرى والبلدة لان ضررها بذاك يحدث فيها النوى مخافة أن يبقى بصد الماء خلاف ما استقر عن المجارى حيث ما تسيل في حكم خلاق الورى مقهوره لاهلها أن يصرفوه معزلا وقد أتاهم منه فافهم واسمع لغيره يجوز ذاك في النظر وذاك خوف الضرر بالغير يقع يجرى الكثير منه والقليل من أن يضر غيره فيأتما لما ذكرته من الفوائد من القرى للفقراء تعذبه ما أنبتت حكمه للفقراء للفقراء قال أولو التحقيق فصرفه حينئذ قد لزم والحكم بالتركيب فيه شاهر

نماره الفقراء حكما وقيل للقبور نفعا عما
للحفر والتول وحمل الماء ونحوها من سائر الاشياء

باب قسم الاموال

القسم توزيع لمال مشترك
وشركة الاموال طورا تكتسب
فأول القسمين في اليسوع
ومنه مال الضامين فاعرف
قسمته تأتيك في الجهاد
والثاني بالميراث والوصايا
وقسمه بحسب الوصيه
وها هنا نذكر وصف القسم
لانما للانصبا مواضع
نذكر ذاك في محله كما
كان يشا الورااث قسم المال
كذا وصاياه اذا لم تزد
والقسم قبل ذاك أمر باطل
قد أكد القرآن حيث كررا
فقال من بعد وصية إلى
تقولوه من بعد يشعرا

ما بين أهله لكل ما اشترك
ومرة تأتيك من غير مسبب
يكون والكسب من المزرع
لانه بالسيف كسبا قد يفى
تأثيرها عن النبي الهادي
وهو بها يكون في قضايا
وحسب الميراث في القضية
لا غيره من انصبا القسم
قد بسطت بيانها الجوامع
قد ذكروه فيه جل العسا
قضوا ديون الميت بالاموال
عن ثلث وان تزد لم تزد
اذ لهم من بعد ذاك الفاضل
قضاء ذاك في النسا وقررا
آخر ما قد قاله رب العلى
بان سبق القسم يطلنا

وبعد ذاك قسموا ما يقسم
فانه ان كان في القسم ضرر
بل يقسمون منه تلك المنفعة
والغرم أيضا بينهم مقسوم
وورد الخلاف هل يباع
ان كان لا يمكن معنى القسم
فان لم قد قسموا لفئة
ولا يجوز القسم للديون
لانه كبيع ما في القسم
والقسم كالبيع ليهيهم حكما
ومن هناك المنع في الآثار
كذلك الزرع قبل النضج
ومن هناك قبل لالحاله
وان يمت من قبل ان يغيرا
لا تقض فيه أبدا لوارث
وهكذا الاعمى إذا ما قاما
وقسمه في الماء يثبتنا
لانا الاعمى به وذو البصر
وفي الاصول يلزم التوكيل
قسم المريض ماله للورثة

وهو الذي لا ضرفيه يعلم
لشركا قسمه لا يعتبر
بينهم يعيب كل موقعه
كل منابه وإذا معلوم
أم تقسم غلته المشاع
كنخلة واحدة لقوم
فالغرم لازم بقدر الشركة
من قبل ان تقبض من مديون
وبيع ذاك باطل فلتعلم
فما يصح ثم صح ثما
قبل المراك القسم لثمار
في قسمها يكون نوع حرج
من تقضه بحالة الجهالة
بعضهم فالقسم بعده جرى
لو كان معلولا بوصفنا كثر
شريكه ومات صار لازما
وما عليه ان يوكلنا
سيان في خبرة هذا القدر
وفي العقار يقسم الوكيل
ليس يجوز لو رضي من ورثه

والنقض فيه جائز جميل وهو من التصرف للمنعوم وهكذا ما بيع بالخيار لانه للمعول بين العلاء كذاك قيل نقضه بالغبن وذلك ان يغبن قدر العشر وقيل ان كان يرمي السهم وثابت ان صار بالخيار وقد أجزى القسم لو لم يخرج وتثبت الحجة للايتام والقسم للايتام والغياب قال ابو محمد يحضره لو لم يكونوا أوليا في الدين ففي الجميع تقبل الشهاده وآخرون شددوا واشترطوا وليس ذا الخلاف مغنويا بل انه لفظ راجع فقط وذلك أن بعض المسلمين فكل من وصفته بالثقة واختلف التعبير بعض عبرا

لان من يقسمه عليل كثل ما قد قيل في البيوع فقسمه الباطل لا تمارى بما به من الشروط التزما كالبيع في مقداره المين فصاعدا لا دون هذا القدر فالنقض للغبن لذاك القسم اليه إذ كان عن اختيار غنا لايتام فما من حرج ان بلغوا فيالنقض والائتام يجوز عندهم بلا ارياب من الثقات كل من يخبره كالبيع والحقوق والديون منهم كذاك قسمهم أفاده ولاية القسام حكما يضبط حتى تلزمهم وليا يدركه امرؤ على المعنى سقط بينهما ليس يفرقونا فهو ولي عندهم بحجة بذات بعضهم بذلك اقتصر

والكل قد أراد معنى واحدا
ومن يكن لا يدري عدل القسم
والقسم باطل اذا لم يحضر
وجائز ان اخذ القسام
وذلك واجب على الكبير
وم سواء من له القليل
لانها على الرءوس تجعل
وأجرة الشحب كذاك قلا
وبالسهام القسم عندي أفضل
وهي التي تعرف بالقرعة في
تفعل في الامور المشكلات
لمصطفى فيها اعتناء قلا
ويونس سام ثم وقعا
ووصفها قيل بلا اندفاع
وكل ذي سهم يكون اسمه
تجعل في بنادق من طين
يطرحها قد قيل من لم يحضر
وكل نهر يقسم بمحدة
بالا إذا ما كن عن تراض
حل سكن البيت قبل القسم

وضل فهم من لهذا عاندا
ليس له السخول في ذا الحكم
فيه من الثقات أهل البصر
اجرامتى ما صحت السهام
ومن له القسمة والصغير
من وارثيه قيل والجليل
ليس على السهام فيما ينقل
تقسم بينهم ولا تفضيلا
في الاصل للايتام حين يفصل
عرف الحجازيين طرأ فاعرف
تجعل فيها مثل البيئات
لطلب الانصاف فيما اشكلا
عليه ذاك السهم فيما صنعا
ان تكتب الاسماء في رقاع
في رقعة يعرف منها سهمه
تبنى على الاسماء باليقين
رقاعهم وما بها لم ينظر
لا تحمل الا نهار عند القسمة
منهم فبالتراضى ذاك ماضى
لشركا بنير أجر سمي

وغارس فيما سوى المقسوم	له العنا وقيمة الصرور
والغرمس مقسوم على السهام	جميعها بحسب الاقسام
وشرط رفع الفسل عند القسم	يثبت قد قيل بكل سهم
لو شرطوا الفسح بسة عشر	كان عليهم كمثل ما استقر
لو كان خلف نخلة من قبل	ما بينه وبين ذاك الفسل
فذلك الشرط عليه لازم	والشرط عند المسلمين قائم

كتاب الصكوك

قرطاسة الحقوق في التعارف	بالصك تدعى عند كل عارف
يكتبها من يحسن الاوضاعا	كيلا يقال حق زيد ضاعا
يكتبها مصرحا بالعربي	من دون عجمة ودون مغربي
ودون تعريج وطمس الاحرف	ودون تبديل لرسم فاعرف
يصدر اسم الله في أولها	تبركا لخيرها وفضلها
وكل ما لم يبد باسم الذات	فانه منقطع الخيرات
لكنه ان صح باقي اللفظ	منه فذاك ثابت في حفظي
وليس بالتعريج فيها باس	إن لم يكن في وضعه التباس
والمغربى مثله وقالا	بعض نرى بوضعه اشكالا
فاستحسنوا الترك له لهذا	كيلا يرى الخصم به ملاذا
وأنت تدري انما الكتابه	وضع اصطلاح يشبه الخطابه

لكل قوم فيه ما تصارفوا
 والقدح بالاشكال وهو مختلف
 وليس عند آخرين يشك
 فعند هؤلاء لا يعد
 من هاهنا أجاز بعض يرسم
 والمترى قلم هندی
 من هاهنا التطميس في الحروف
 ومن هنا يكتب نطق البادی
 ففرهم بذلك يسدلونا
 ففی عتیق بعتیج عبروا
 كذاك في نقيّة قد قالوا
 للكاتب المتقن أن يرسم ما
 وليس ذلك أبداً تبديل
 والسين والشين اذا ما كتبا
 إذ لم يكن ذاك بسين يعرف
 والحق بالباطل لا يقوم
 والغرض المقصود في الكتابه
 ولا ضمان قيل معاً بدلا
 وقال قوم انه لا يعذر
 للضاد معنى غير معنى الظاء
 وكل ما عليه قد تآفوا
 يشكّل مع بعض وعنه فيقف
 بل فهمه باد عليه عولوا
 تقدأ وعند الآخرين تقد
 قرأنا بمترى يعلم
 ومثله في ذاك الاعجمي
 يثبت ان كان من المعروف
 بالقاف لو قال بحيم بادی
 بالقاف جيا حين ينطقونا
 وقاسما لجاسم قد غيروا
 نجمة وتظهر الاحوال
 قالوه باللفظ الذي قد أحكما
 لانه يعرف ما يقول
 حرفين من ثبوته الصبحي أبى
 ولا بشين بل هو التعسف
 قلت ولكن قصده مفهوم
 ادراك معناه ولا استراجه
 بالضاد ظاء من لهذا جهلا
 بذلك اذ بطلانه مشتهر
 فاختلف الحالان في الاملاء

لكنه يسرع للاصلاح
 لكن بعض العرب يبدلنا
 وبعضهم يعكس والاولى نرى
 كأننا القوم الذين نقلت
 فلا أرى إبطال صك فيه
 ان شئت نقل ذاك بالايضاح
 لكنه مع ذاك ليس يقرأ
 بماية بالياء يكتبنا
 لان هذا ياؤه أصله
 والفرد من بنى هناة ينسب
 بهمة فجعل فوق الالف
 وخفضك المرفوع ممنوع وفي
 ولا أقول باطل إن فيها
 والرد في الحواشي يذكرنا
 وثابت ان كان بين الاسطر
 والاصل قد رأها سواها
 وما يدمره الخط لا يضمن
 كذا لا يضمن فيما تركا
 لانه في الحكم ثابت وقد
 ويكتب المقر بالاصح

وما عليه بعد من جناح
 بالضاد ظاء حين ينطقنا
 وجودها ما بيننا مشترها
 عنهم فكيف تترك ما ثبت
 ذلك للمعنى الذى أحكيه
 من ضود طالعه في الصباح
 به القران إذ يسن المقرى
 ورسمه بالهمز يطلنا
 وقيل لا فساد في القضية
 الى هنائي بهمز يكتب
 وذاك من وضعهم المؤلف
 إبطاله في الصك خلف قاعرف
 معناه ~~فما حالنا~~ حتما
 من رده ذكراً بيننا
 ذلك لو كاتبه لم يذكر
 لعدم الفارق فيه جاء
 قوطاسه كاتبه المبين
 تأريخ صكه اذا ما صككا
 قال أناس دون تأريخ يرد
 ان كان معروفا بهذا الاسم

كذلك الاعمى كذاك الاعور
 مالم يرد تنقيصه فان يرد
 وفي عبيده الاناث تدخل
 بل الاناث بالاماء تعرف
 قائما عبده كمثل ما
 خالشي قد يكون ذا اسمين
 والجمع تكسير وفيه الرجل
 لكن سبق ملكه أقوى فلا
 فيلزم الكاتب أن يختارا
 كيلا يكون الامر فيها ملتبس
 وبالألقا يجمع الرقيق
 وبالمالك اجمع المملوكا
 والقرن بالاقنان يجمعنا
 عباد عبيدون عبيد اعبد
 وهذه الالفاظ في الكتاب
 وامرأة تريد يكتبنا
 تكشف وجهها عن القمام
 وان أبت عن كشفه لا يكتب
 فاعلمنا تشبهت بأخرى
 كذلك الاعرج حين يشهر
 تنقيصه فالمنع ها هنا يرد
 ان رسبوا وقيل ليس تدخل
 قلت ولكن ذاك ليس بصرف
 أمته كانت تسمى فاعلمنا
 وقد يحى التغليب في النوعين
 منهم مع الاناث طرأ يدخل
 تنقل عنه باحتمال حصلا
 ان شاءها ما عها جهارا
 فيفسد المعنى به وينعكس
 وهو الذي يملكه موثوق
 وبالصعاليك اجمع الصعلوكا
 والعبد فيه اوجه سمعنا
 وفيه غير ما ذكرت يوجد
 يقبح جهلها على الكتاب
 عنها فالكاتب تظهرنا
 كيلا يكون الامر في ابهام
 عنها لخوف من أمور تعقب
 من مثلها خديعة ومكرا
 (٣٣ - جوهر النظام)

وبانكشاف وجهها يزول
وقيل في التسجيل للاوراق
وتكتب الشهود فيها لو بخط
فانما الشهود حجة على
وقال قوم في كتاب القاضى
بنفسه يعضى بلا شهود
فقوله أوصى فلان وأقر
وبعضهم أثبت في حياته
إذ في الحياة يمكن النكير
وبعضهم جوز في الوصية
لأنه لم يكن قاض إذا ما أشهرا
وبعضهم على الشهود أوقفوا
خافوا من التبديل في الكتابه
والقاضى من أهل الخلاف يوقف
حتى يصح بشهود العدل
والمخالفين أهوا تحمل
رجوا شفاعه مع الكبائر
وقطعوا أن يدخلوا الجنان
فهذه الامور تحملنا
من هاهنا على المعاصي جسروا

بين الورى محذوره المعلول
كالحكم والامضاء باتفاق
كاتبها السابق منهم فقط
ثبوتها في قول اكثر الملا
إن كان عدلا ثابت وماضى
لانه كحكمه المعهود
في رسمه كقوله هذا استقر
ذاك ولم يثبت في مماته
منه اذا ما وقع التصوير
بخط عدل ثابت القضية
بخطه مع من يرى ما سطرا
ثبوت ذلك كله تخوفا
فوقفوا لنفي الاسترا به
عن خطه مع الذين سلفوا
ثبوت كثر ما في الاصل
صاحبها على أمور تفعل
أرجوا عذابه عن المكابر
لو أنهم قد عاندوا الرحمانا
على ارتكاب ما يجرنا
ولا زموها والاله يستر

وقيل من بخطه قد كتبنا
 بأن ذاك حجة وقيل لا
 إن كان ممن خطه يجوز
 وإن يكن بينهم لا يثبت
 واتى أرى ثبوته بما
 أجمل خطه إذا ما عرفنا
 قد أثبتوا بالطلاق أن كتب
 ووضع الكلام للفهم
 قد وجب الثنا لبارئ النسم
 علمه بفناء ما لم يعلم
 به قد امتن علينا الله
 وأنه قيل لسان ثاني
 جل علوم الأولين فيه
 ما حفظ القرآن والأخبار
 فيألفها من نعمة بالقلم
 ورجل قد ادعى ورفعنا
 أنكروه قيل لمن قد أنكروا
 لأنما الأوراق قد تبقى وقد
 ومن يكن عن اليمين نكلا
 نقل الصكوك جائز أن خيفا

حقا عليه لفلان وجبا
 وبعضهم بينه وفصلا
 في المسلمين فيه يفوز
 فانه للحق لا يثبت
 قد خطه إن لم يكن مستبها
 منزلة الاقرار منه فطرعا
 كذلك الحق به أيضا وجب
 والخط في ذلك كالكلام
 أن علم الانسان من رسم القلم
 وذاك نعمة كباقي النعم
 فكيف مع هذا لنا الفاء
 وذاك للتبيين للعاني
 كيف لنا مع هذه نفعيه
 الا به وهكذا الآثار
 يفوق وصفها جزيل النعم
 صكا به حق على من ادعى
 تحليفه على بقا ما سطرنا
 تقضى الحقوق فلهذا يعضد
 فانه لحقه قد أبطلا
 ذهابها واحذر بان تحيفا

ينقلها بحسب الموجود يقول هذا ما وجدته كتب ويشهدن على الذى قد نقلنا فخلفهم قد جاء فى المنقول وبعضهم كاصله الذى نقل وقبل فى وصية منقطعه ليس يجوز الحكم بالثبات لأنما المراد فهم المعنى وثبتت الاقرار والوصايا لكل قوم وضعهم وان نطق فعربى يحسن الهندية كذا كذا العجبة ان اقرا فالغرض التعبير عن معنى علم غيرهم الكاتب ما قد ذكرنا يترجم عنه بلفظ عربى بشرط أن يتقن ما أقر به وان يكن فى الصك لفظ يحتمل قائما الحاكم بالتقريب لانه يسبق فى الالهامان وكاتب أخطأ مع معرفته

من غير تنقيص ولا تزويد حرفا بحرف بطريق المحتسب غير شهود الاصل حتى يقبلوا فبعضهم كشاهد مقبول منه بالشهود يقوى فاحتفل ان لفتت تلفقت مجتمعه بها وليس تخلو من أثبات منها وهذا نحن قد عرفنا بكل لفظ كان للبرايا بلفة يعرف معناها فحق اقراره يثبت والوصية بعربية دراهما جهرا بأى لفظ كان مما قد فهم بوضعه الذى به قد شهرا ان كان منهم أو بلفظ مغربى وما به ترجم عنه فانتبه وجها قريبا أو بعيدا قد نقل يحكم لا بوجهه الغريب ما كان مأثورا من المعانى بالوضع لا يضمن ذا فى غلطته

لانه من خطأ البنان
كئمل من أخطأ في فتواه
لان ذا من زلة اللسان
وانما يضمن من أخطا على
لان ذا ونحوه مرتكب
ويلزم الجاهل يسألنا
وذاك مرفوع عن الانسان
مع علمه بأصل ما أفتاه
ومثل ذلك عثرة البنان
جهل يرى الصواب فيما جهلا
جهلا وجهله به مركب
ليس له يقى ويكتبنا

كتاب الى صايا

ثم الرضايا نعمة من ربى
زيادة له على ما عملا
لمن يخاف موته بالقرب
تكون عند موته تفضلا

باب الايصاء

وذلك لفظ يقتضى انفاذا
من ماله يقول قد أوصيت
وأمره بالشئ فى الحياة
ومات من قبل نفوذ ما أمر
فبعضهم يقول كالوصية
وهؤلاء نظروا اللفظ فقط
يكون فرضا وهو ما أوصى به
ينفذ بعد الموت عنه فاعلا
أن ينفذن عنى كذا اكنت
ولم يقيد ذلك بالمات
هل ينفذن خلافهم فيه استقر
وبعضهم فرق فى التفضيه
وقول من أثبت فى المعنى سقط
لمن يكون من أهيل قر به

كذلك ما أوصى به بحق
ومنه نفل وهو ما يكون
ومنه بالحرام يعرفنا
والحيث هو الجور وهو الجنف
فإن يجر بغير عمد فيجنف
والأنم ذنب قد آتى عن علم
وذلك معنى الأصل في القضية
وعادل فيما به قد أوصى
يكون مثل منفق الأموال
وشبه الموصون بالتقضاة
فعادل عند القضا يثاب
فأسأل المنان في الحالين
وجائز يوصى بكل المال
وعنده ففوق ثلث المال
وجائز إن أذن الوراثة
فبعضهم يقول مها رجعوا
وقيل لارجمة وهو الأرجح
في آية الايصاء جاء الصلح في
ولا تجوز عندنا الوصية
وذلك المنوع ما تنفلا

عليه ينفذن المستحق
تبرعا وهذه فنون
وذلك أن يحيف فافهمنا
من آية الايصاء هذا يعرف
وهو الذي بالجهل والخطا اعتسف
به وبالعمد لذلك الظلم
في الأنم قصد الجور في الوصية
فهو الذي بالفضل فينا خصا
إلى سبيل الله ذي الجلال
من المطيعين أو العصاة
وجائز حل به العقاب
عدلا وتوفيقا على الأمرين
من عدم الوراثة في مقال
بدون إذن باطل بحال
واختلفوا هل لهم الانكاث
من بعد موته لهم أن يرجعوا
لما عليه من دليل يلح
ذلك وهو للثبوت يقتضى
لوارث عن سيد البرية
به ويوصى بالضمين مثلا

لانه حق عليه فرضا
 يوصى له بحقه لو هلكا
 لانه كمثل باقى الغرما
 والوقف للوارث مثل الايضا
 لان فيه اثره له وقد
 وان يك الايضاء من ضمان
 وطلب الوارث أن يخلف ما
 كان على الموصل له الميمن
 ولا يمين فى التفتلات
 وذو المعنى يوكن إن شاء
 فيوصى عنه ذلك الوكيل
 وما عدا ذلك يثبتنا
 وجائز قيل بكل حال
 وهكذا ايضاؤه بالماء
 من ذى الصبا الاقرار والوصايا
 وبعضهم أجاز ما أوصى به
 قيل ولو اعتق ليس يبطل
 لو كان منه ذاك حال المرض
 وباطل ايضا الفتى لعبده
 يوصى له إذا استحق العتقا
 والمنع أن يفضل البعضا
 فى ذاك كل ماله قد تركا
 يؤدين اليهم ما لزمنا
 كلاهما الباطل حين أوصى
 أجيز ان لنوع بر استند
 ولم يكن يظهر للعيان
 الجا اليه فى الذى قد علما
 بذاك حتى يثبت التضمين
 لانه خال من التهمات
 بالاصل من أصوله الايضاء
 نيابة ان ثبت التوكيل
 ايضاؤه لو لم يوكنا
 بسدس أو ربع من مال
 من فليج يثبت بالايضاء
 لا يثبتان فافهم القضايا
 تنفلا فى الباب من أبوابه
 عتاقه إن كان ممن يعقل
 لو لم يكن وليه به رضى
 الا بعيد عتقه من بعده
 وقيل هذا باطل فليلقى

ويعتقن إن كان قد أوصى له
وباطل إن كان أوصى بالثمن
وان يكن في مرض قد وهبا
من ثلث المال يحررنا
وباطل اقراره لمن ملك
وفرس أوصى به لرجل
وبطل الصلاة لا يوصى به
إذ لا يصلى أحد عن أحد
والصوم قيل فيه كالصلاة
واكثر الأقوال في الصيام
وفيه آثار عن المختار
ويبطل الايصاء للمعدوم
الا اذا ما كان من ضمان
يقسم بين وارث الموصى له
كذلك الاقرار إن أقرا
وان يكن أوصى لشخص علما
قانه تبطل مثل الاول
لكنها ثبت للمختار
كذلك قال وهو لم يدين
وعله لاجل ما تيقنا

بنفسه أو بعض نفسه له
أو بعضه له فلا ثنتين
للعبد نفسه عليه وجبا
إذ ذاك كالايصاء يجعلنا
من العبيد إذ جمع ذاك لك
يركه حياته لم يبطل
إذ لا يصح أبدا من صحبه
لأنها عبادة من جد
وقيل في الجميع بالاثبات
ثبوتها في ظاهرها الاحكام
جاءت بها صحاح الآثار
ويرجع للوارث المعلوم
أوصى له فذاك حق عانى
كثل ما القرآن قد فصله
لميت حكم ما قد مرا
يظنه حيا وكان انعدما
وظنه حياته لم يعمل
من بعد موته فلا تمارى
وجه القى قد قاله ليعلمن
بأنه حي وان قد دفنا

وأنت تدري ان ذى الحياتا لا تتفنن عن حكمة الماتات
وانها لا شك أخرويه مثل حياة الشهدا العليه
من ربههم لا شك يرزقونا فهم عن الدنيا مستغنونا
فلست أدري وجه ما قد قال الا اذا قال لبر آلا
وذاك مثل ان يقل الله فثبت هذا بلا اشتباه
فيجعل الرسول في التعبير ذرية لذلك التقدير
من هاهنا قد قال يعطي الفقرا ما كان في الايضا لسيد الورى
ولست أَرْضاه ولا أقول بأن هذا ثابت مقبول
والمرء لا يدخل حربا حتى يوصى بما يلزم أن تأتى
كذلك لا يركب بحراً أيضاً ولا يسافرون قبل الامضا
كذلك دينه الذى عليه إذ واجب عليه أن يقضيه
يشهد الثقات من شهود كي يسلخن من جملة الردود
وان يكن قد عدم العدولا يشهد لو لم يكن المقبولا
وان يكن لم يجدن بشرا يجهر بالايصاء حتى يعذرا
يجهر حتى تسمع لللائكة ورحمة الله عليه داركه
وان يكن أمكنه أن يكتب ذلك في قوطاسة فليكتب
حتى ولو أمكنه في الارض فانه يكتبها ويمضى
معذرة لربه تعالى وهو الخبير يهب الافضالا
وان يكن في مرض أو في سفر أوصى وصح أو آتى الى الحضرة
فقل ان النقض في وصيته الا اذا أثبتنا في صحته

كذلك ان ثبتها من بعد
 لفظائنا اصطلاح جاء
 فقسموه للمضاف فاعلم
 ومبهم وهو اصطلاح حسن
 وعارف بمقتضى التخاطب
 وجهله بالاسم لا يضر
 وانما تعتبر المعاني
 فقوله بالبيت من بيوتى
 وهكذا بالسيف من سيوفى
 وان يكن أوصى له في ماله
 ونصف عبده ونصف سيفه
 وإن يكن أوصى بشيء يعلم
 كما اذا بعده فرحانا
 ومبهم كذا اذا ما أوصى
 فهذه أقسامها فلتعلم
 كذلك حكم ما يضاف أيضا
 لكل قسم أبدا أحكام
 ثم الرجوع في الوصايا يسمع
 واختلفوا فيما به للبر
 لانه من قصد الخيرات

وصول داره كك هذا الحد
 في لفظ من يميز الايصاء
 ومودع مفصوله والمعلم
 لانه لوجهها مبين
 يعرف وجه هذه المراتب
 لانما الاسم لديها قشر
 وهي التي تسبق للاذهان
 هو المضاف يثبتن بالموت
 ونحوه من مثل ذا الموصوف
 بدرهم فودع بحاله
 فذلك مفصول أنى في وصفه
 معينا فذلك هو المعلم
 أوصى لزيد حيث ما قد كانا
 بدرهم أو تفق ما خصا
 وحكم ما أبهم غير المعلم
 كذلك ما أودع حيث يعضى
 تقضى بذلك عندنا الافهام
 ما دام في الحياة إن شارب
 أوصى فقيل لارجوع يجزى
 ليس له يغير النيات

والبر لله وما قد قصدا به الاله لا يرد أبدا
 وآخرون جوزوا الرجوعا ولم يروه أبدا ممنوعا
 إذ لا رجوع في الذي قد امضى وهو بموته فقط يمضي
 من ذلك العتق ومنه الحج وكل ما به الثواب يرجو
 ويقع الرجوع بالاقوال وتارة يكون بالاحوال
 كمثل بيع ما به قد أوصى فانه من الرجوع يحصى
 فبجائز ان تشتري عبدا به أوصى ولو بعثته من ربه
 ولم يكن ذلك كالتدبير إذ لا رجوع فيه في الكثير
 والخلف فيما باعه خيارا قيل رجوع فيه حين سارا
 وقيل لا رجوع والخلاف في هذا كخلف فيه فاعرف
 ليس من الرجوع ان زاد على ما كان قد أوصى به وكلا
 لكنما تنقيصه لبعض منه رجوع في مقال بعض
 ليس من الرجوع أخذ الثمر من نخلة أوصى به لعمري
 كذلك أخذ الكرب والزور معا كذا إن زرعنا
 لانه بموته ينتقل عنه وفي حياته لا ينقل

باب الوصي

وهو الذي ينوب عن ماتا ليقضى ما أوصى به ان فاتا
 وينبغي ان يجعل الوصيا في تقيا ثقة مرضيا
 لانه لم يرض للامانة الا أمين ما به خيانه

وان ظفرت باخي علم ثقة
ظفرت بالكمال والله اشكر
وقيل من أوصى لغير ثقة
لانه لا يؤمن التضييع
وقيل ان بان من الوصى
فيلزم الحاكم ان يقبا
وان يكن متما فيجعل
ويعطى الا يضاء ان أوصى الى
وان يك الموصى له قد قبلا
وما له قد قيل من تبرى
وان يكن قد استقاله فما
وقيل بالتبرى منها يعذر
وينبغي له الوفا بما وعد
ولا يقصر فاذا ما قصرا
ان ذهب المال بغير عذر
وليكن الانفاذ مما قلدا
لعله يقره أو ينزع
ويرفع الامر من الحكم
وقيل ان صحة الديون
يعرف ما أمسكه وأنفقه
فهو الذى من بهذا الظفر
كمثل من عطل الوصية
منه فما وصية تضييع
خيانة إذ ليس بالولى
مقامه ذا ثقة حلها
عليه مشرقاً يرى ما يفعل
عبد فيعيب العبد حين انتقلا
يلزمه في ذاك ان لا يهمل
الا بأمر واضح فى العذر
اقاله قد قيل لن تنهدما
اذا تبرى وهو حي يقدر
اذا التبرى فيه نكث ما عقد
بغير عذر عزمه قد ظهرا
ولا ضمان عند ذاك العذر
عن أمر حاكم له إن امرا
عنه فيستريح مما يقع
عن تنفيذها مؤنة الخصام
على وصي الرجل للديون

لازمة إن كان منه طلبا
 ان لم يصح فالذي قد باعا
 لانما باع لاجل الدين
 والوصى عندنا يمين
 فيحلفون أنهم ما علموا
 إن نكلوا عن اليمين تركوا
 وان يقل وصيتي انفذها ولو
 فبعضهم قال له أن ينفذ
 حو به الاصل وعندى فيه
 فان يكن بطلانها قد وقعا
 ككونها وصية تزيد
 أو كونها وصية لو ارث
 الله ينهاء عن الانفاذ
 وان يكن بطلانها من جهة
 لانه في حكم من يقول
 لا رسمهم إن رسموا سواء
 بيع الوصى جائز في المرض
 وليس ذاك مثل بيع ماله
 فبيعه لذك نوع فرض
 ويبيعه لملك في المرض

وارثه تصحيح ما قد وجبا
 رد علي وارثه اجماعا
 والدين لم يصح بالعدين
 على أولى الارث بما يكون
 بأنه أوصى به أو يلزموا
 وصيه يسلك حيث سلكوا
 لم تثبت فيه خلاف قدرروا
 وقيل ذاك لا يفيد من هذا
 نوع من التفصيل والتنبيه
 من جهة الامر الذي قد منعا
 عن ثلث المال لها يريد
 فقوله انفذ مثل قول العايش
 فقوله في ذاك غير جادى
 وضع الصكوك فهنا ثابت
 وصيتي هذا الذى أقول
 من هاهنا أثبت ما عناه
 ان كان الانفاذ لبيع يقتضى
 لان هذا واجب في حاله
 لانه يلزمه أن يقضى
 رد لانه من التتقاض

إلا إذا باع لينفذنا
 ان كان قد باع بعدل السعر
 ان طلبوا الخيار فليختاروا
 ان نقضوه فعليهم الثمن
 ولو وصى جائز أن يوصى
 وفيه قول ان يكن قد جملا
 وقوله يقيل في الانفاذ
 أو قال قد أنفذتها جميعا
 لو أنكر الوارث ما ادعاه
 كان من الثقات أو لم يكن
 ان شاء منه الوارث الميئنا
 وان يكن وليه أوصى بحج
 وان يكن من سائر الأنام
 ولا يجوز لوصى الميت
 إلا باذن وارث قد بلغا
 وفيه قول انه يجوز
 وان يكن أوصى باطعام فلا
 لانه خالف ما أوصى به
 لانه يكون كالاطعام
 ولو وصى يستعين يوما
 وصية عنه فيثبتنا
 وفيه للوارث نقض يجرى
 إذ لهم في ذلك الخيار
 لينفذ الايصاء منه فاعلمن
 بما به أوصى اليه الموصى
 ذاك له جاز والا بطلا
 ان قال ما أنفذت غير هذى
 يكون قوله هنا مسموعا
 فانه أمين من أوصاه
 لانه قد صار كاللؤم
 فالحلف في وجوبها رونا
 يحجج الولي عنه إن خرج
 أجزاء من كان أخا اسلام
 يخرج عنه لقضاء حجة
 أو حاكم في قول بعض البلغا
 بغير إذن منها يجوز
 يجرى بان يفرقن مثلا
 وجوزوا تفريقه لحبه
 عند المرخصين في المقام
 بغيره ولا يخاف لوما

وان يكن قد استعان بثقه
فما عليه واجب ان يسأله
وانما سؤاله احتياط
واختلفوا في اجرة الانفاذ
وقيل بل من ثلث الوصايا
وقيل ان اجرة المنادي
وذلك فيما باعه الوصي
وان توصى مسلم لذي
يتفد ما حذله وصدقه
في ذاك عن فعل الذي قد حذله
اذ بالسؤال يحصل انضباط
من اصل رأس المال قيل هذى
فهي اذا تخصص القضاء
من رأس مال الميت اذ ينادى
في لازم الميت به حرى
فقيل هذا جائز في الحكم

باب انفاذ الوصايا

وذلك ان يخرجها الوصى
على وفاق ما به قد أوصى
وينبغي التعجيل في الانفاذ
وفي وصى آخر الانفاذ
ان كان تأخيرها بغير عذر
لا ينظر الوصى وضع حل
وليس مثل القسم للاموال
إذ ليس يدري ما الذى بالبطن
كذلك الغائب يحتاج الى
وكلاها من ثلث المال سوى
ان كان أو يخرجها الولى
من مات حتى يبلغن الاقصى
لانه أقرب للانفاذ
يفرم ما ضاع ولا ملاذا
وهو بذلك حامل للوزر
ولا رجوع غائب للاهل
ففيه الانتظار للاعمال
أذكر أم غيره أم تثنى
حضوره أو نائب قد كفلا
ما كان من حق عليه قد حوى

وقيل في الحج وفي الزكاة
 بأنها من رأس مال الميت
 كذلك الايصاء بالعتق فقد
 واكثر الاقوال فيما ذكرنا
 ومن يكن أوصى لمن يقوم
 يقسم بينهم على سواء
 وقيل بل يكون للمنقطع
 وقيل من أوصى لحفر قبره
 كذلك من أوصى لمن يغسله
 وسنة الاطعام ايام العزا
 جيران من أصيب يرسلونا
 لانهم عن العلاج شغلوا
 فهذه السنة ايام النبي
 فصار أهل الميت يطعمونا
 جاءوا يعزون فزادوا هما
 وعاونوا مصائب الزمان
 قلموت بالارواح منا انقلبا
 حينئذ قد رحم الابهاء
 يوصون بالطعام والادام
 وفرعوا له فروعاً تذكر
 ونحوها من كل الواجبات
 وقيل بل من ثلث الوصية
 قيل من الاصل وبعض انتقد
 بأنها من ثلث المال ترى
 في مرض به فقام يقوم
 وقيل بل بقدر العناء
 عليه دون غيره فاتبع
 فهي لكل داخل في حفره
 تعم من غسله وتشمه
 خلاف فعل الناس مع من يميزا
 لهم طعاماً منه يأكلونا
 بمزنيهم على فقيد شكوا
 لكنها قد عكست في العرب
 من جاء نحوم معزيننا
 وأكلوا التراث أكلاً لما
 بحملهم على المصاب العاني
 والمال بالعزاء عنا ذهباً
 أبناءهم واحداث الايصاء
 لحاضر المآثم في أيام
 وذلك عند البعض منا منكر

لأنها وصية مخالفه
وكل ما كان على خلاف
أيضا وفي اجتماعهم مالا يحل
ولابن نيهان في أجوبته
والمثبتون لهم تفريع
من ذلك ان بشاته قد أوصى
انفاذها بعد انقضاء المأثم
لانما أيامه ثلاث
وهكذا أيضا جلود الغنم
لوارث الميت على السهام
لانما الايصاء واقع على
وجاز للوارث أن يأكل من
لأنهم قد حضروا العزاء
وانما المنوع أن يقصد في
وفي الادم يدخل اليمون
وقد أتى نعم الادم الحل
وفي البزار الهيل قيل يدخل
وتدخل الثلاثة المذكوره
وكلها في المعنين يدخل
وذلك ان بالعطر والادم
لما عليه الاتقياء السالفه
أمر محمد فلتلاف
من نوح نائح وحال من شكل
ميل الى تبطيله بجمته
ولهم في وصفه تنوع
تؤكل في مأثمه وخصا
حجر ومن يفعله لم يسلم
وبعدها يأخذها الوراث
والبقر للموصي بها للمأثم
مقسومة من غير ما ايهام
ما كان مأكولا وغيره فلا
هذا الذي أوصى به أن يؤكل
ولم يكن قد خصهم إيصاء
ايصائه لوارث فلتعرف
إذ عصره على الخلا يكون
عن النبي قد حكاه النقل
وهكذا الجوزة والقرنفل
في العطر حيث آتها عطيره
فهو على صنفين قيل يحمل
أوصى لاثنين من الانام
(٣٤ — جوهر النظام)

وجعلنا الجوزة في البزار
 ولا أقول أنها بزار
 وكل ما كثيره قد اسكرا
 والعطر طيب وجميع الطيب
 إلا إذا ما كان عند قوم
 والورس عطر قال بعض العلماء
 والآس طيب وكذلك الحل
 والياسمين عرفه يعطيب
 ورجل أوصى إلى فلان
 كل وطء توضع الأشياء
 فيخرج الماون وهي الموقعة
 وسفن الحديد أيضا يخرج
 وتخرج الرحا وكل ما ذكر
 آنية الصيني ليس خزا
 بل أنها ثلاثة أنواع
 وقيل إن أوصى له بالخشب
 أن المتاديس به لا تدخل
 لأنها من الآواني تحسب
 ويحمل اللفظ على ما ابتدأ
 بل رخصوا أن تغذ الوصايا

قول حكاه الأصل في الآثار
 إذ قيل في كثيرها اسكار
 فذلك القليل منه حجرا
 عطر لدى الالفاظ في التقريب
 عرف فما في عرفهم من لوم
 وقيل لا والحق ما قد قدما
 أن جعل الكاذبي به يحل
 من ذلك قيل فيه هذا طيب
 أن يتصدقن بالآواني
 فيه يعم ذلك الإيحاء
 إذ لم تصب من الدخول موضعه
 والميل وهو المروء المدمج
 ليس من الآواني عند المعتبر
 كلا ولا الأزورد فيما عرفا
 وكل نوع فله اتساع
 مما حواه بيته والخطب
 ولا السفاتير على ما نعمل
 وأصلها عنه الخطاب يذهب
 للذهن من معناه حين ذكرنا
 بالاطمنانات من البرايا

وليس ذاك غير أن المعنى
ويلغى ما وراءه من محتمل
وبعضهم يلاحظ المعاني
ينفعه الا بحكم يقطع
وان يكن أوصى بكتبه دخل
لانه الكتاب بل أصل الكتب
وقيل لا يدخل حتى يذكر
لانه برأسه جنس كما
فالانبياء علماء والاسم
فهم لهذا الحال ممتازونا
بالانبياء اسما يخصصونا
كذلك المصحف عند الكتب
وان يكن أوصى بسيفه فلا
إلا اذا خصصه بالوصف
وان يكن أوصى بنخلة وقد
فبعضهم يجعل تلك الثمرة
فهي لمن أوصى له ما لم يكن
وقيل بل لجملة الوراث
لكنها قبل التراك تتبع
ضده الاقرار فهي مطلقا

يلوح للقلب فيطمئنا
لانه عن فهمه قد اعتزل
ويمنع الانفاذ باطمئنان
بأنه مراده لا يدفع
مصحفه فيها باسم قد شمل
فهولذا الاسم أولى فانتخب
بأنه المراد فيما سطرا
شأن النبي عند باقي العلماء
يصرفه لغيرهم ذا النهم
برتبة بها يميزونا
وهم بوصف العلم ينتعونا
جنس برأسه فلا تستغرب
يكون فيه جفنه قد دخلا
لان جفن السيف غير السيف
آن دراكها على رأس الامد
تابعة لامها المقرره
عنها بجذ فاصل كما زكن
كثل ما خلف من تراث
لامها بلا خلاف يرفع
لمن بها اقر حين أطلقا

مدركة أو لم تكن بمدركة وإنما أخبر أن ذاك له وفي العطا والبيع ما لم يدرك هذا هو المذهب لا الاجماع ذكرت ذاك في شروح المسند وان يكن أوصى له بالغلة والكرب والشغراف والعسق معا وورق الحنا يكون منها وورق السدر كذلك قليلا يؤخذ منه ثم يورقنا وخدمة العبد إذا ما أوصى بخدم شهراً خالداً وعمراً اتفاقاً بينهما ومنزله وقيل في العبد من السودان وهكذا يدخل في الصواب يراه لا يدخل تعويلاً على وهو إلى الصواب عندي أقرب وقيل من أوصى بعتق عبده إلا إذا أعتقه وصى وان يكن أعتقه محاسب

إذ لم يكن ملكه ما ملكه فهي له من قبل لا يحوله لأول وعكسه في المدرك إذ فيه بين الفقهاء نزاع فراجع الثالث منه تهتد فيابس الزوراني في الجملة فهو من الغلة قد تجمعا وماله عندي محيص عنها إذ قد يفيد عندنا التغشيلاً سواء كالاشجار تثمرنا بها لخالد وعمرو خصاً له يغل بعد ذاك شهراً عليهما بحسب ما قد يلزمه يدخل في وصية الحيوان وبعضهم من ذاك في استعجاب ما عهدوا من عرفهم وفصلاً لانما الفهم إليه يذهب من ماله لم ينتق من بعده أو وارث أو حاكم رضي ففيه خلف قد حكته الكتب

وفيه قول انه ينعتق من غير اعتاق وهذا أرفق
 وان يكن دبره وماتا فعتقه من حين ما قد فاتا
 اذ كان عتقه معلقا على ماته وبالمات انفعلا
 وقيل ان وصى بصوم لم يسم فصوم يوم مستط لما انبهم
 وقيل من أوصى بكفارات ولم يبينها مغلفات
 أو مراسلات قال بعض العلما بأنها باطلة إذ ابها
 وبعضهم للمراسلات صرفا ذاك وقال ان هنا قد كفى
 لانها اقل ما ينطلق عليه هنا الاسم إذ يحقق
 والمرسلات الاصل في التكفير فهي اذا تغلب في التعبير
 وإن يكن أوصى بكفارات مسميات ومعينات
 لكنه لم يذكر الاطعاما وهكذا لم يذكر الصياما
 فالوصى مثل ما للوصى فيه من التخيير حين يوصى
 وقال بعض ماله تخيير فهو اذا يلزمه التحرير
 وإن يكن أوصى بحجة فلا تدفع إلا لتقي عدلا
 والمخلف في غير التقي وردا ومن أجاز يلزم أن يشهدا
 وما به لاعقل العباد أوصى فصروف على الزهاد
 لانهم بزهدهم في الحاضر فاقوا بعقلهم على الاكابر
 ولا يسمي الكافرون عقلا عن ابن مسعود لنا قد تقلا
 لانهم لو عقلوا ما كفروا فنعمة العقل لما قد ستروا
 أولام الرحمن عقلا مبصرا فطمسوه بضلال خطرا

فصارت القلوب عمياً أفا
وذلك الحال هو الختم على
هم جعلوا القلوب في أكنة
وهي المشاوة على القلوب
هم يعلمون ظاهراً من الدنيا
عموا وطمسوا عن معاني الحق
وكان من شأن العقول النظر
والعلم بالظاهر من حياة
ليس بعقل كامل فيذكروا
وللتكاليف بهم تعلق
لانما الاغلاق منهم كانا
والارز بالاسم يخص ان يرد
لكنما أهل بديهة لهم
فالارز بالحب لديهم يدعي
ان أطلقوا فهو المراد عندهم
فهم يعرفهم يعاملونا
وإن يكن بيته قد أوصى
وكان فيه تفق مرهون
وفي الفدا خلف فبعض أتبعه
وإن يكن أوصى ببعض المنزل

عمى القلوب عندنا هو العمى
قلوبهم وهو غلاف حصلا
وذلك ما يعرف بالتغطية
والران من ترادف الذنوب
وليس يدرون الذي قد بطنا
وأبصروا الظاهر بين الخلق
لباطن الامور طراً تبصر
مع العمى عن باطن الحالات
من جهلة العقال من قد كفروا
لايعذرون بفؤاد ينلق
والرب قد بينه تبياناً
لايدخلن في الحب عرفاً ان جعد
عرف بخصمهم وبينهم علم
والفهم نحوه لديهم يسعى
أو قيدوا يعتبرون قديم
فيا أقرروا وبما يوصونا
وكل ما فيه لمن قد خصا
فهو لمن أرهته يكون
بما حوى البيت وبعض منه
فنصفه الموصى له قيل يلى

وقيل ان البعض يصدقنا
 وقال بعض العلماء يبطل
 والقائلون ضد ذي المقالة
 وقيل من أوصى بسكنى بيته
 فالغرماء لا يشاركونها
 وذلك ان كان زمان العدة
 لانها في بيته تحتبس
 إيصاؤه قد وافق السنة في
 وإن يكن أطلق في الإيصاء
 أو انه زاد على عتقها
 لانها وارثة والإيصاء
 ومن يكن أوصى بهدم داره
 فالاصل قد أعجبه أن يهدم
 يمكن أن يكون قد بناء
 وان يكن أوصى الى انسان
 ولم يسم نخلة معلومه
 قيل له الاعلا وبعض قالوا
 وبعضهم حاصصه في الكل
 وإن يكن أوصى بكل المال

بأى جزء منه يخرجنا
 لان ذاك البعض منه يجمل
 لا يبطلون ذاك بالجمله
 لزوجته قد قال بعد موته
 لو لم يخلف قط ما يوفونها
 فظاهر المعنى من الأدلة
 ونزعه خلاف ما قد أسسوا
 مقامها في بيتها فلتعرف
 من غير ما حد ولا استقصاء
 فباطل ملزاد عن مدتها
 لو ارث يبطل حين أوصى
 أو بيته قد قال أو جداره
 لانه بحاله قد علما
 يبطل وخاف من مولاه
 بنخلة من ذلك البستان
 من غيرها بصفة مفهومه
 أدنى النخيل فاقهم المقالا
 وقد رأى ذلك نوع عدل
 لخالد أو أحد الرجال

فثلث المال له فقط وإن يكن قد ذهب المال سوى
 هذا هو الحكم ولو قد اكدا
 ما لم يكن حق عليه لزما
 لأنما حق الوصايا الثلث
 فاحكامه الاصل في ذا الموضع
 وإن يكن أوصى لزيد بن عمر
 فإن ذاك باطل للجهل به
 إلا اذا ما كان عن ضمان
 لكنه يكون حقا جهلا
 كذلك الاقرار أيضا مثله
 ووالداه ان أقر لهما
 فثبت اقراره لذين
 وليس يخلو ذاك من مقال
 والحق في القول الذي تقدما
 وامرأة قالت لبنتي جل (٢)
 بل قد تبنتها فقبل يطل

والثلثين وارثوه بطوا (١)
 واحدة فقسمها بذا استوى
 بكل تأكيد له فيه بدا
 ولم يكن أقر فيما رسا
 وذلك التأكيد فيها عبث
 من ضد ما ذكرته لم يسمع
 ولم يبينه بغير ما ذكر
 أميت أم كان حيا منبه
 فذاك لا يفضى الى البطلان
 أربابه وفيه حكم قد خلا
 لا يبطل الاقرار في ذا جهله
 فقد أقر للذين علما
 لو لم يكن قد ذكر الاسمين
 بأنه يفضى الى الابطال
 إذ والداه أمرم لم يبيها
 ولم تكن بنتا لهما في الاصل
 وقيل بعد أن نسي يقبل

(١) قوله «بطوا» بموحدة ثم مهملة مشددة أي أخذوا؛
 حرف لبعض العامة عندنا انتهى ص (حاشية في الاصل)
 (٢) جل بضم فسكون — اسم امرأة — الاصل

والاولون لتبني نظروا
 إذ التبنى عندنا ممنوع
 والآخرون نظروا المقصودا
 لانه قد انتهى الترداد
 وعند ذا تبطيلها بعيد
 وامرأة أوصت بنخلة لمن
 فلوصى أن يبيعها وأن
 وان يبيعها دفع الأمانا
 وان يكن محل قبرها جهل
 فبعضهم قد قال بالوقوف
 وبعضهم يقول للوراث
 وان تكن قد انتفت جهاته
 فها هنا يقعد من قد زارا
 ويستحق تلکم الوصيه
 عن اليه الشرح والتحرير
 أبو سعيد الكدي المفرد
 وهكذا أيضاً عن الصبحي
 قال كذا أصحابنا المقاربه
 وقد مضى ما فيه من كلام
 في الوقف من باب الامانة اطلب

فتمنوا ما الاصل فيه بحجر
 وحكم ما استلزمه مقشوع
 وأثبتوا ايضاءها المحدودا
 باسمها وعلم المراد
 فن هنا لا يثبت التشديد
 يزور قبرها فماتت بعدان
 يعطى ثمارها لمن يستوجب
 لمن يزور ذلك المكانا
 فها هنا الخلاف فيها قد نقل
 كالمال إذ لم يك بالمعروف
 كمثل ما ترك من تراث
 لكننا تعذرت زيارته
 في موضع ينوي به المزارا
 ونسب الجواب في القضية
 قد انتهى وهو به خبير
 من مطلقات العلم عنه قبلوا
 حكاة في جملة ذا المحكي
 قالوا به صرت لهذا كاتبه
 فيما مضى قبل من الاحكام
 تحقيقه تظهر بنيل المطلب

وإن يكن ليس لها قبر كما
 فها هنا لوارثين يرجع
 وما به أوصى لأصلاح رحي
 ليس يجوز يشتري سواها
 وأول القولين قول الأكثر
 لكننا المرخصون نظرنا
 رأوا بأنه أراد معنى
 وفي أولى البراذا ما أوصى
 وهكذا في أفضل البر فهم
 وذلك إن لم يك قد أوصى لهم
 وأنفذت حينئذ في أفضل
 وفي أولى البر لاهل الفضل
 وما به أوصى للسبيل
 لأنه هو الطريق أما
 أراد معنى قصرت عبارته
 فاللفظ لم يطابق المراد
 وبعضهم أثبتته وقالوا
 وقيل بل للاغنياء أيضاً
 يتفقد فيما تنفذ الصوافي
 وما لا بناء السبيل جعلنا

ان أحرقت أو أغرقت فانيهما
 قولاً خلا من ضده إذ يرفع
 وذهبت فقال بعض الصلحا
 منه وبعض قد رأى شراها
 تعلقوا بلفظه المنحصر
 مصلحة القصد فلم ينحصروا
 من الثواب لا حصة تعنى
 انفاذه بالاقربين خصا
 في حقه أفضل بر قد علم
 بما يخصهم فان أوصى لم
 بر يراه نظر المفضل
 مع صحة الايمان عند الكل
 بعض يقول فيه بالتبطل
 فخالف المراد ما يسمى
 عنه وما تمت له اشارته
 فلم يكن يثبت ما أراد
 بأنه للفقرا حلال
 وقيل ذا مثل الصوافي فرضا
 فيه من التقويم والكفاف
 فهو لدى الاسفار قال الفضلا

وما به أوصى الرسول وفيه وجه يجعل في عز
 كمثل سهمه من الغنائم وما به أوصى ليت المال
 ولا يصح جعله في الفقرا مع صحة الامام عند الكل
 وقيل بالترخيص في الوجهين وانه قد خرج الوجهان
 وما لفقرا بلد أوصى به هم الذين جلوله وطننا
 ومن يكن للفقراء مطلقا فقييل في ثلاثة فأكثر
 لانهم أقل جمع يعتبر إذ فيها عبارة الجمع ترد
 وقيل يجوز واحد لانما فالفقرا معروفا يراد به
 وهو على الواحد صادق كما وان ينكر قالى ثلاثة
 لانه جمع منكر ولا وان يكن أوصى لهم بأصل
 للفقراء ثابت في قول دين الله بين أهل المز
 يجعل في السلاح والكرائم انفاذه فيه بكل حال
 والعكس مثله فدع عنك المراء وفي أولى البر لاهل الفضل
 فالأصل فيه يعرفن رأيين في نظر الشيخ فتى سنان
 فانه ينفذ في أربابه لاكل من كان به قد سكتا
 أوصى ولم يقيدن بل أطلقا تنفذ لا أقل مما ذكر
 وقيل في الاثنين يجوز ان قصر وهو لدى الخطاب بينهم عهد
 أل فيه للجنس كما قد علما من كان هذا الوصف فيه فانتبه
 يصدق في الاثنين والجمع اعلما يصرف لا ما دون للدلالة
 يكون فيما دونها قد قبلا فيبع ذاك الأصل غير حل

بل يأخذون مالهم قد غلا
 ويبيع ما يكون من وصي
 يبيع أصله وينفقنا
 وليس للفقير منها قبضا
 ولو أجزنا فيه ذاك لزمنا
 وإنها مفسدة فيلزم
 وجائز لمن له أوصى أن
 لو لم يكن يعلم أن ذاك
 لأن من أوصى هو المخاطب
 وإن درى بأنه قد جارا
 إذ ماله أن يقبل الظلما
 ودرهم أتى به غير ثقته
 فقال هذا لك من وصية
 وإن علمت أخذه من مال
 لأنه بقوله لا يوثق
 من الوصي الثقة الأمين
 وفي الوصيين إذا ماشدا
 فجائز أن لم يكونا دفعا
 وإن يكن قد دفعاه تبطل
 لأنهم قد ادعوا ما يرفع

وقيل إن يبعه قد حلا
 أو من إمام قائم رضي
 قيمته فيهم ويبرأنا
 يبيعه بغير أمر من مضي
 جعل حقوق الفقراء عدما
 أن يتجنبنا من يعلم
 يأخذ ما أوصى به ويقبحن
 من ثلث المال ولا هلاكا
 بذلك والحكم المقتل الصائب
 في ذاك فالأخذ حراما صارا
 من أحد إذا أحاط علما
 اليك كي ينفذه وينفقه
 زيد فما في أخذه من حرمة
 من مات فتركه لهذا الحال
 خلاف من كان وصيا ينفق
 تأخذ ما أعطى بلا توهين
 على الذي أوصى بدين قد بدا
 ذاك إلى الذي له كان ادعى
 لأن نفس الادعاء لا يقبل
 عنهم ضمان ماله قد دفعوا

وقبل أن يموت من أوصى فلا
إذ بالمات تثبت الوصية
وإن يكن من الضمان قالا
وأكثر الأقوال أن ليس له
وقسمه على سوا إن أوصى
وإن يقل بحسبها قد ورثوا
وإن يكن أوصى لمن قدماتا
إلا إذا ما كان من ضمان
فها هنا يثبت بل ويلزم
وقيل إن أوصى بحسب ينثر
إن كان قد عين فيه موضعا
والاصل من ثبوته تعجبا
أذ ليس للأراء حظ والنظر
وأنت تدري أن هذا الأثر
والأثر المانع ما قد وردا
فقولهم عند ورود الأثر
معناه ما أتى عن المختار
وباختلاف الاصطلاح في الأثر
ما كل قول سطره يمنع
لو كان ذلك انسداد باب العلم

يحاز ما أوصى به مستعجلا
لا قبل ذاك فاقهم القضية
فالخلف في استقضاء ذاك حالا
يحوزه بالحال إذ أجله
لوارثي عمرو ولم يخصا
منه فباتوريث منهم يشبث
من قبله يبطل حين فانا
عليه واجب لذلك الفاني
بحسب الميراث فيهم يقسم
لا طير إن ذاك ليس ينكر
فانه يثبت ما قد وقعا
لكنه اتباعه قد أوجبا
عند ورود الشرع من أهل البصر
ونحوه لا يمنع النظرا
عن النبي المصطفى مؤكدا
لاحظ فيه أبداً للنظر
ينفي خلافه من الانتظار
قد اختلفت المعنى على من قد نظر
ذاك ولا الخلاف طرأ يسمع
ولزم التقليد عند الفهم

وهم من التقليد يمنعونا
 حشا على استعمال فكر الناظر
 ما الحب للطيور عندى يقع
 والمال أن نضيعه نهينا
 فلا أرى الثبوت للوصية
 فمى الى الوارث ترجعنا
 وإن يكن مال لذك وجدنا
 فانه في الفقراء يجعل
 لأنهم لالحق يتبعونا
 ورفعوه في المقام الشاهر
 فان من ارضى به مضيع
 والنهى عن نيننا روينا
 به ولو كان حمام مكة
 كذلك التوقيف يبطلنا
 من سالف ور به لم يعهدا
 كثل مال ربه لا يعقل

باب وصية الاقربين

لاقريه في الحياة حق
 وصية ألزمها المنان
 من ترك الخير عليه نجب
 وإن يخص واحدا منهم ولم
 فقبل يجرى اسقوط الفرض
 للاقربين قال في التعبير
 وقبل لا يثبت حتى يجعلنا
 لاقريه مثلا يقول
 واننى أقول بالاثبات
 لان آل العهد فيه وورد
 وبعد موته فيستحق
 لهم بها قد نطق القرآن
 والخير في التفسير مال يحسب
 يوص لباقيهم بما لهم يعم
 وليس يجرى في مقال البعض
 فقبل ثابت بلا نكير
 ذاك مضافا للضمير مثلا
 حينئذ فيثبت المبدول
 حتى مع الاطلاق في الصفات
 في الذكر مطلقا كما قد اعتقد

لوالدين ثم الاقربينا
 لكنه مكان ثم عطفنا
 وبالتراث نسخ الايصاء
 كذلك الوارث من اقاربه
 فسهه من التراث منعا
 وبقي القريب ممن لم يرث
 ومن لحد سادس بلاقي
 وقيل فيمن عاشر الحدود
 وقيل ماصح اتصال النسب
 وقيل مالم يفصل الشرك فلا
 والشرك قاطع فلاحق لمن
 والبحر قاطع لانها عوض
 وما عليه أن يواصلنا
 كذلك الموت فن مات فلا
 لاننا نعتبر القسم فن
 فيلحق المولود مهما ولدا
 والخلف في هذا وفيما سبقا
 فان بعضا يجعله حقا
 من مات بعد الامتحاق يعطى
 نسل البنين والبنات أولا

في الذكر قال رب العالمينا
 بالواو والآية ما فيها خفا
 للوالدين حيث ما قد جاءوا
 جميعهم أو كان من أجنبيه
 أن يوصى الموصي له تبرعا
 اتحف بالايضا وفيه قد شئت
 فهو قريب ماله من وافي
 يدخل في قريبه الممهود
 فهو قريب مابه من عجب
 يعد قط عنهم منفصلا
 أشرك في حق القرابة اعلن
 عن صلة من قبل موت قد عرض
 من ركب البحر فيعطينا
 يعطى من الايصاء حين انتقالا
 يوجد حال القسم منهم يعطين
 من قبل قسمها اذا لم يفقدا
 آتي عن الاشياخ فيه مطلقا
 لا يدفعن عنه اذا استحقا
 وراثه يقسم فيهم قسطا
 من درجات الاقربين جعلنا

لو سفلا وبعدهم اجداده
 واخوة الميت قبل العم
 اخوته من أمه أو من أب
 فهم بهذا الباب سواء حكما
 ذكر انهم مثل الاناث قطعا
 وبعده ذا الاعمام والعمات
 ويأخذ العم كضعف الحال
 لأنما الاخوال بالام دنوا
 وسهم عم الاب في الجواب
 ومن دنا بنفسين نظرا
 وقيل بل يعطى من الوجهين
 وكل أصل جاءه يرزق
 وهو الذي لكدمي أعجبا
 وقطعها بدائقين فاعلم
 أغنى اذا ما كان هذا الحد
 بل يقطعونها ولو بقي أحد
 ولست ادري اصل هذا القطع
 إذ دون دائق فلا ينتفع
 وحيث كان الانتفاع يحصل
 وإن يكن اوصى لاقريبه
 من جهته لو علا ابتعاده
 يعطون بالسواء عند القسم
 أوجهوا الوجهين عند النسب
 وكأهم يعطون سهما سهما
 كذلك باقي الدرجات شرعا
 قد قيل والاخوال والحالات
 وهكذا العمة في المثال
 وتلكم الاعمام بالآ باسموا
 في الاقربين مثل خال الأب
 أقوامها ويعطى ذاك الاوفرا
 لانه صار أخا أصلين
 كحالة التوريث بين الخلق
 لانه لاحظ فيه السببا
 أو دائق أى سدس من درهم
 فقسما لدونه لا يعدو
 من اقريبه إذ بذلك قد يحد
 لعلم قد نظروا فتنفع
 به على عهدهم فيقطع
 بدونه فالقسم ليس يفصل
 فقدموا فهي لوارثه

وقيل بل في الفقراء تجعل
ابوسعيد فصل الاجالا
ان عدموا من أصلهم فبطل
أر وجدوا لكنهم قد جعلوا
كثل مال أهله قد جعلوا
وأوضح الصواب فيما قالا
والمال في الوراثة طرأ بجعل
في الفقرا اشباه هذا يجعل

كتاب الميراث

وحيث أن الموت في الرقاب
لكنهم تدرجا يفنونا
فلبيان وضعه : يحتاج
فاقتضت الحكمة أن قد أنزلا
فصله في غاية التفصيل
قد فرض المنان أسهامهم
والعصبات وذوو الارحام
فالعصبات بين الرسول
يعطون ما عن السهام فضلا
وان يكن منقطعا في النسب
فانما ارحامه أولى بما
فهذه اصناف الوارثينا
ومن طريق آخر قد قسما
وسائر الخلق الى ذهاب
والمال بصددهم يخلفونا
ليستين لهم للنهاج
المننا بيانه مفصلا
من غير تفويض الى الرسول
في سورة النساء فرضا يفهم
قد الحقوا بعد ذوى السهام
بان يصير لهم الفضول
ان كان شئ فاضلا أولا فلا
من السهام وذوى التعصب
خلفه في قول جل العلاء
ثلاثة فلتحفظن يقينا
لسبب ونسب فليعلمنا
(٣٥ — جوهر النظام)

فاسب يكون للزوجين
لانما النكاح فيه سبب
وجامع لسبب ونسب
وقيل فيمن سأل الرحمانا
لكي يجوز الارث عن أقاربه
لان قصده كبير ذنب
وما سؤال زكريا إلا
فذاك إرثه وقد تسلسلا
يرثي ويرثن آلا
إذ لم يكن لآل يعقوب هنا
وعدد من القرون عددا
لو كان مالا حازه من سبقا
وانما ميراث الانبياء
ما تركوا من ذى الدنا فصدقه
من قال ان وارثي فلان
فانه يرثه إن عدما
ويمنع مع ذوى السهام
لان هؤلاء بالقرآن
وانما ورث عند العدم
وجائز يوصي بكل المال

ونسب لغير ما هذين
بينهما ولو تنأى النسب
ياخذ بالوجهين إن لم يحجب
يعطيه من أولاده ذكرا نا
بقصده يهلك في معاطبه
لانه كالحسد المعبي
ليحفظن ما عليه يتلى
من آل يعقوب الى أن وصلا
فن قراها دفع الاشكالا
مال يحوزه الذى قد عينا
إذ بينهم وبين يعقوب مدى
ولم ينل منه الذى قد لحقا
علم وتقوى الله ذى الآلاء
ينفقه الامام فيما أنفقه
بعد مماتى أيها الخلان
وارثه عصبّة أو رحما
والعصبات وأولى الارحام
قد ورثوا لا بادعا فلان
إذ ذاك كالا يصا له فلتعلم
من عدم الوراث بالكمال

وقيل من بزوجة اقرا في مرض كان به أضرا
توريثها فيه اختلاف العلما يبنى على اقراره ان سلما
والراجح المعروف في الآثار منه ثبوت ذلك الاقرار
إذ لم يكن كسائر التصرف حتى تقول الخلف فيه قديفي
أما الصداق لا صداق يلزم ما لم تكن يينة تستلزم

باب ذوي السهام

هم الذين في الكتاب ذكرت هم الذين في الكتاب ذكرت
عدم قد قيل اثني عشر زوج وجد وأخ لأم
أربعة من الرجال الفضلا فزوجة وجدة وأم
ثم الثلاث الاخوات فاطلب كذا شقيقة تكون أسبقا
وسهم كل واحد محتوم وان بعض هؤلاء يحجب
لاشيء للجددة مع أم ولا وهكذا الاخوة لا شيء لهم
والنسل والآباء بمنعونا فيمنعون عند نسل الميت
سهامهم ويثبت وسطرت من كل أنثى فيهم أو ذكر
ووالد يسبقهم بالسهم والباقي من نسائهم فاختلا
وابنة ابن وابنة ثم واحدة لأمه أو لأب
لان فيها الطرفين لحقا اذا اتفئ حاجيه المعلوم
بعضا فلميراث لا يستوجب للجد عند الاب فافهم واقبلا
عند وجود الاب أو جد علم لاختوة الام فلا يعطونا
من ذكر قد كان أو من ابنة

كذا بنات الصلب يحجبنا
 كذلك أخت الأب بالشقائق
 والجمع للثنتين يشملنا
 لبنت نصف أن خلا من ذكر
 تكله للثنين تقبل
 فالثلثان كله فرضهما
 لو اتتهن للالوف عدا
 فسقطت بنت ابنه حينئذ
 وهكذا أخت أبيه الطارقه
 فانها عند شقيقة فقط
 فالنصف للشقيقة المعلومه
 وثلثين تأخذ الشقائق
 وثلث لاخته من أم
 يقسم بينهم على سواء
 وهم من الاثنين فيه شركا
 واحد فقط يعطى السدس
 والام تعطى سدس مع اخوته
 وعند عدم هؤلاء الثلث
 وعند نفيه فلاب السدس
 وأن يخلف زوجة وجدا
 بنت ابنه ان لم تعصبا
 تحجب عن سدسها المطابق
 فصاعداً فالكل يحجبنا
 وسدس لبنت الابن فانظر
 والابنتان حازتا ما يفضل
 ولا يزدان عليه فاعلمنا
 فسيهمن عنه لا يعدا
 لآخذهن الثلثين فاستبين
 ان وافقت في ارثه شقائقه
 كمثل بنت الابن مع بنت تحط
 وسدس لهذه الرسومه
 فتحرم الاخت التي تفارق
 ان سلموا من حاجب في الحكم
 من الذكور ومن النساء
 فصاعداً فالكل فيه اشتركا
 من الرجال كان أو من النساء
 ومع بنيه من جميع تركته
 لها وباقيه أبوه يرث
 والجد مثله إذا الأب اختلس
 وأمه فسيهما تعدى

ثلثها تأخذه من قبل
 وثلث الباقي فقط تترك
 للزوج نصفه فسهام الام
 كيلا تفوق الاب في الميراث
 والجد لا نص عليه فلذا
 وسدس لجدته فان تزود
 فسهمن عنه لا يزيد
 وجدته من ابيه هل تحجب
 واكثر القول من الاصحاب
 والنصف للزوج اذا النسل انعدم
 ونعم الكائن من تلاده
 ورابع لها اذا ما عدموا
 إذ واحد الاولاد في ذا الموضع
 وإن يكن تعددت زوجاته
 فهو لمن نمن أو ربع
 يقسم بينهم بالسواء

أخذ نصيب زوجة أو بعل
 ان كان عند الاب زوجا يترك
 سدسه وثلثا قد سمي
 إذ دونه تكون في التراث
 تفوقه الام اذا كان كذا
 جداته فيبين قد يبد
 وحجبه بأمه معهود
 بابه فيه خلاف يطلب
 لم يك حاجبا من الحجاب
 ورابع له اذا النسل التزم
 لزوجة الانسان مع اولاده
 عن أصلهم وهو مقل محكم
 كجمعهم يمنع أخذ الربع
 فحقن ما مضى ميقاته
 واحدة تأخذه والاربع
 من غير تفصيل ولا أجداد

باب العصبة

وما يبق بعد ذوى السهام
 يأخذه الاقرب منهم نسا

فهو لعاصيه في الاحكام
 ان كان ابنه وإن كان أبا

أولهم أولاده وبعد
بعد انقضاء النسل يرجعنا
ورثة الاخوة بعد ذاك
وان تقضوا قالى الاعمام
ثم الى من فوقهم قد ارتفع
بحسب الترتيب فيما ذكرا
وليس للاناث من تعصب
فاخواته يرثن الباقي
وذاك حكم العصبات علما
يرثن عند ذكر موجود
وهكذا أيضا بنات الابن
فهن بالتعصيب في المواضع
وما لتسل البنت والبنات
وهكذا أيضا بنات الاخوة
فالاب والجد يكون طورا
فيأخذن في السهام السدسا
مثاله ان مات ابنه ولم
فسدس لا به بالسهم
فيبقى باقي المال وهو الثلث
فيأخذ النصف على تمام

بنو ابنه ثم أب فجده
لرثة الآباء فاعلمنا
ونسلمهم ما وجدوا هناك
ونسلمهم من بعد في الاحكام
ان نسل هؤلاء يوما انقطع
وتحسين في الجميع الذكرا
الا مواضعا أتت بها احسب
مع بناته بلا شقاق
وهن والبنات أيضا فاعلمنا
ما كان فاضلا من الحدود
مع اخوة لهن فافهم غنى
قد نلن ما نلن بلا تنازع
تعصب والاخت والحوات
هن كهؤلاء في المرتبة
معصبا وفي السهام أخرى
ويأخذ الباقي بتعصيب رسمي
يترك سوى بنت فها هنا احتكم
والنصف للبنت بغير وهم
بسبب التعصيب هذا يرث
من جهة التعصيب والسهم

ومثله الجدة إذا ما علما
وهكذا ان كان زوجا وابن عم
فانه للجهتين حازا
والعاصب الشقيق أدنى مقربه
أخ شقيق وأخ من أبه
وقس على ذلك كل عاصب
وما لاولاد الاخ الشقيق
لانه أقرب منهم منزله
وإن يكن قد عدم التعصبا
فما بقي من السهام فليرد
يرد فيهم ما عدا الزوجين
والعول يدخلان فيه حتما
وذلك معها تكثر السهام
مثاله زوج وأختان معا
فالنصف للزوج بغير مبن
وأخوة الام لهم منه الثلث
فتجمل الزائد بين الكل
فأصلها من ستة وتقسم
فيأخذ الزوج ثلاثا تدعى
أربعة تكون للاختين

أبوه فالوصفان فيه الزما
أو كان ابن عمه أخا لام
بالسهم والتعصيب فيهم فازا
من غيره من أهل تلك المرتبة
فلشقيق ماله فانتبه
بحسب الترتيب في المراتب
شيء مع ابن الابن في التحقيق
من هاهنا قد صار كل المال له
ففي السهام رده قد وجبا
فيهم على مقدار ما فيهم ورد
فالرد قيل لا ينال ذين
فهم كغيرهم بهذا سها
تزداد حتى ينتهي التمام
وأخوة من أمه فاستمعا
والثلاث واجب للاختين
فزادت السهام والكل يرث
من هاهنا تزيدها في الاصل
من تسعة لكي تتم الاسهم
بالنصف لفظا ليس نصفانفعا
وأخوة الام على سهمين

ولن تزد في أصل هذى المسئلة
إذ سدس المال لما فيجعل
سدسها قد صار عشرين شاهرا
إذ لم يكن لنا نفرطنا
من هاهنا احتجنا إلى التعويل
وقس على ما قلت أو لم أقل
فإنها إن زادت السهام
وما يكون أصله من ستة
لأنما السهام لا تجتمع
وهي تعول مرة للفرد
ومرة ليست تعول أصلا
وماعداها من أصول لم يعول
فما يكون أصله اثني عشر
وثلاث عشرة يعول
وما يكون أصله عشرينا
لسبعة تفوق عشرين فقط
فهذه ثلاثة الأصول
أكثرها ما أصله من ستة
مثال ما يعول من اثني عشر
ان يترك زوجة اذا اخترم

أم فلعشرة أن تعوله
من أجلها عشرة إذ عولوا
والنقص في الباقي تراه ظاهرا
بعضا ونعطي البعض فاعلنا
بحسب الكثير والقليل
من كل فرض زائد معول
تزيد في العول ولا تلام
فلا يزيد عوله عن عشرة
في أصلها فترتقي وترفع
ومرة للزوج حال العدم
إذ لم ترد سهامهم فتعلا
إلا إلى فرد إليه ينتقل
فتمتعي العول له سبع عشر
 وخمسة مع عشرة منقول
وأربعا فعوله وروينا
وماله عول لغيرها يخط
أصل الموارث لدى التفصيل
وما يلبه دونه في الكثرة
لواحد من بعده على الآخر
مع شقيقته مع أخت لام.

فأصلها إثني عشر للزوجة
والثلثان فهو في ثمانية
وسدس يكون في سهمين
فجملة الاسهم عند النظر
وإن تزد أم على مذكر
وإن يكن أخوة أم أكثر
وثالث الاصول أن يموت عن
وأبويه أصلها من أربعة
لكما أسهمها تزيد
للابوين هاهنا ثمانية
سته عشر تأخذ البناتان
وهاهنا قد تم ذاك العدد
كذلك ميراث أولى التعصب
لأنما العول سهام تكثر

ثلاثة الاسهم عند القسمة
تأخذ الشقيقتان وافية
لاخته من أمه بدين
صارت الى ثلاثة مع عشر
فعولها يبلغ خمس عشر
من واحد تبلغ سبع عشر
زوجته وابنتيه من ضمن
من بعد عشرين أنت موزعه
فعولها تسعة معدود
ثلاثة للزوجة موافيه
اي ثلثاه دون ما نقصان
وليس في الارحام عول يوجد
ليس به عول فلا تستغرب
عن أصلها ليس به تنحصر

باب في الارحام

ان عدت مواضع السهام
وليس للارحام شيء ان وجد
وعند عدمهم على الاطلاق
فان في توريثهم خلافا

والعصبات قالوا الارحام
ذو السهم أو عاصبه حين فقد
أرحامه أولى على شقاق
ومذهب الاصحاب فيهم وافي

فانهم اولى به واقرب جاء الكتاب انهم اولى به ولم يرد شئ من الدليل فمن هناك اختلفوا فأوجبوا فهو يراعى اقرب المراتب وبعضهم يلاحظ الاصولا طريقة تعرف بالتنزيل مثاله ابن بنته مع ابن على مقاله ففى القرابة وان تنزلهم ينال الكل فالنصف لابن بنته والنصف ويأخذ الذكران كالاناث كالخوة الام اذا ما استهموا وكل من كان بأثنى يدلى كنسل بنته ونسل الاخت بنو بنينا فهم بنونا والخال من ارحامه والخاله وهكذا بنت أخيه أيضاً وليس للرضاع في ذا الباب ورحم يكون طوراً عصبه

من الذى اليه لا ينتسب لكونهم في الاصل من أنسابه يبين ارثهم على التفصيل بعضهم ذاك لمن قد قربا فيعطيه الميراث للتناسب فيعطي فرعها كافي الاولى لجعله الفروع كالاصول لاخته فالكل منهم يبنى يكون لابن البنت في ذى الحالة ميراث أمه وهذا أصل للثاني منها وتم الكشف إذ هم سواء قيل في الميراث فانه فيهم سواء يقسم فرحم ذلك عند الكل ونسل جدة بهذا فافت بنو بناتنا للابعدينا كذلك العمات لا محاله فلا تساوى عاصبا أو فرضا حق فلا يحسب في الاسباب وذاك في الزنيم مع من صوبه

عصبة الزنيم فيما ذكرنا
فخاله يكون مثل عمه
لانه لامه يكون
من ثم قال بعضهم تمنع من
كالجدما للجد عند الابشي
ولا أرى فجورها يزيدها
فلا تنال فوق فرض الارث
وقال قوم انه لفقرا
وقيل إنه لبيت المال
تخرج عند عدم الارحام
فمن له السهم يكون أقربا
وربما تخرج عند من منع
ويفسر الزنيم بالدعي
إرث اللقيط يعطى من رباه
وقيل بل يعطى لبيت المال
فقيل من رباه يعقلنا
وقيل ما خلفه لفقرا
وإنه لسائغ أراه
ومن رأي مع اللقيط مالا
فانه عليه يتفقنا

عصبة الام روه خيرا
وجد هذا جده من أمه
فعى كأم وأب تكون
يكون بعدها فلا يورثن
فانه كأبه ذاك الفتى
مرتبة بل يقتضى تبعيدها
شيئا لاجل ما أتت من غث
وقيل موقوف الى أن يحشرا
وهذه ثلاثة الاقوال
بعد انعدام من ذوي السهام
والرحم المعروف لم يخيسا
ذا الرحم الارث على ما قد وقع
ومن أبوه مجهل لغى
لانه مشابه أباه
والخلف في العقل كهذا الحال
عنه وقيل ليس يعقلنا
والقول بالوقف هنا ما ذكرنا
لانه موافق معناه
في ثوبه أو في الفراش ألا
وليس في سواء يتفقنا

وأمر بغسل من قد جهلا ويكون أولى قيل بالثياب ولم يرا هذا من الصواب لانه ان كان للفقر فلا وقد يكون من ذوي الغنى فا قلت ولكن ينبغي التقييد وانه بالامر يوماً استحق كمثله ما استحقه بالجنس فالزنج جنس وكذلك الهند كذلك النوبان أيضاً جنس وكل من كان اليه أقربا مثل الخزاعي اذا لم يعرفا الى كبير من خزاعة صرف صرفه المختار في أيامه وقال بعض ان أهل الفقر قلت ولكن ينبغي أن يجمعا فيعطه من أهل جنسه لمن وارثه فقام حتى غسلا اليه تدفعن بلا ارتياب بعض لبعده من الاسباب معنى لذكر الغسل مهما غسلا أحقه حينئذ أن يحرموا اذ قد يكون الفقرا يريد ثيابه كمثل من لها سبق من بين أهل الفقر فيه يعنى كذا الحبوش وكذلك السند كذلك العرب كذلك الفرس من جنسه فهو به قد ذهباً خزاعة أولى بما قد خلفا مال امرء منهم غدا وما عرف^(١) فصار هذا الاصل في أحكامه أولى من الجنس بهذا الامر بينهما لكي يحوز الارفا كان فقيراً وبهذا يجمعن

(١) غدا أى مات ، لغة لبعض الهانئين ، وكان أصلها صارأى غدا الى القناء ، ثم حذف الحير لكثرة استعماله . انتهى ص —
حاشية في الاصل

ومن يكن في داره مقبلاً فهو به أولى فلاتعجبوا
 لآلته مثل زكاة البلد في فقراء أهلها فلتتفقد
 وكان للحليف في صدر الزمن من الحليف أثره يورثن
 من عقدت أيمانكم آتوم نصيبهم معناه ورثوم
 وبعد ذلك نسخت بآية في آخر الانفال في القرابة
 فاليوم لاميراث للحليف لاجل ما فيه من التخفيف

باب موانع الارث

ويمنع الارث أمور منها ويخالف الدينين فافهمها
 لا يرث الكافر قط مسلماً إلا اذا من قبل قسم أسلم
 فانه إن كان قبل القسم أسلم يضربن له بسهم
 كذلك المسلم من ذى الكفر لا يرثن شيئاً لهذا الامر
 قطعية قد أمر المختار بها وأصل ذلك الاكفار
 لعظم جرمه يقطع النسب ويقطعن في الموارث السبب
 والخلف في المرتد قيل ماله لاهل دينه كذلك حاله
 وقيل بل لولده الصغار إذ لم يكن لهم من اختيار
 وأُتلف موحد للاهل ميراثه من كل من يصلى
 لانه قد فارق الكفار لانه قد أظهر الاقارار
 وهو بركة الحتان عامى والارث لا يقطع بالمعاصي
 وسؤره فيه اختلاف نجسه بعض كاهل الشرك فيما لمنه

لان كل واحد لا يمتنع
 والقتل مانع فما لقاتل
 والوارثون بعده أحق
 فقاتل لابنه يديه
 وقوله أبرزت منه نفسي
 لانه حق عليه قد وجب
 لكنه ليس عليه قود
 وإن يكن بضربه قد أمرا
 وأزموا ضاربه الكفاره
 فقيل ان ارثه لم يبطلا
 وان يكن على الطريق وضعا
 فقتل ما قد مر لا يحرم
 وقال بعض انه لا يعطى
 كذاك من موروثه قد قتلا
 لانما يحرم الغدوان
 أراد أن يستعجلن المال
 والخلف في الصبي والمجنون
 حرمهم قوم بمعنى الخبر
 وبعضهم ورثهم لاجل ما
 كذلك الخلاف ايضا وجدا
 من النجاسات بهذا قد جمع
 ارث من المقتول عند الفاصل
 إذ ماله في ذاك قطعاً حق
 برغم أنفه لو ارثيه
 ليس بشيء عند أهل الحس
 لغيره يلزمه له الطلب
 به لكونه أباً يقيد
 وما أراد قتله لكن جرى
 لانه ~~خطأ~~ أباره
 لانه يیده ما فعلا
 شيئاً أصابه ومنه صرعا
 ذلك ارثه ولكن يغرم
 من ماله شيئاً ولو قد أخطأ
 بالحكم قيل ارثه لم يبطلا
 مستعجلاً فيلزم الحرمان
 والشرع قد ناقضه ابطالا
 هل يرثان الفتى المدفون
 إذ لم يخرج قاتلا في البشر
 رأوا من المعنى الذي تقدما
 في قاتل بخطأ لم يعمدا

إذ ليس في ذاك كله استعجال
 وفي حديث في ربيع مسند
 جاء به مصرحاً فلا أرى
 لانا نرجح الصحيحاً
 وامرأة من الزنا حملت
 فقال بعض لايه الفاجر
 عصبة الام لذلك تستحق
 والرق مانع فما للعبد
 والعبد مملوك فما يخلف
 لانما العبد وما حواه
 فالحر ان مات وكان خلفاً
 فالمال للحر اليه يدفع
 وإن يخلف والد أو ولداً
 حتى يصبح العتق أو يباع
 وغيرهم لا يحبس الميراث
 وفيه قول انه لا يحبس
 لانه ان كان رقه منع
 هذا هو التورث عند الرق
 وإن يكن مات ولم يخلفن

من ثم قيل ارثه حلال
 تعميم مخطئ مع التعمد
 بطرحه معنى بما قد ذكرنا
 على القياس لو غدا رجلاً
 ابنا وفي الوضع له قد قلت
 ديتة وفي مقال آخر
 وقيل بل أرحامها بها أحق
 ارث من الحر ولا من عبد
 فذاك للمولى اليه يصرف
 جميعه يملكه مولاه
 انسابه حراً وعبداً فاعرفنا
 وذلك المملوك منه يمنع
 عبيدين فالتوقيف هاهنا بدأ
 فيشترى منه ولا اجماع
 عليه بل يأخذه الوراث
 لاحد وهو مقال انفس
 ميراثه فكيف حبسه يقع
 ولا اراده ظاهراً في الحق
 غير ابنه أو ابه يوقفن

إذا ما هنا التوقيف ليس بمنع
 فان بيع فليشتري وان عتق
 وان يمت في رقه فليصرف
 ينغذه في دولة الاسلام
 وقد مضى ما فيه من مقال
 وان يكن قد طلقت ثلاثا
 كذلك ليس يرثن منها
 الا اذا كان مريضاً مدنفاً
 كذلك البرآن والخلع فما
 والخلف ان خالها في المرض
 وما لها مهر لانه عوض
 وان يكن في مرض منها وقع
 لانه تصرف في المرض
 ويعطى ارثه وهذا قول
 وامرأة بالرتق قد أقرت
 ميراثها لها وفي الصداق
 وذلك ان لمساها لمس
 إذ ليس ثم موضع فيها
 وامرأة زنت ولما يظهر
 تورثن ظاهراً وتصدق

حق سواهما وليس يدفع
 فليأخذ المال لدى اذا استحق
 الى الامام العادل المولى الوفي
 وبعده لفقر الانام
 من جعله في جنسه بحال
 فليس تعطي عندهم ميراثاً
 لانه بذلك بان عنها
 فالارث ما بينهما قد عرفا
 بعدها توارث قد علما
 فقيل للميراث منه تقتضى
 عن ذلك البرآن في حال المرض
 برآه صداقها منه انزع
 وذلك مردود لهذا الغرض
 وبعضهم بغيره يقول
 بعد وفاة زوجها في الحضرة
 يقول لا لها بالاتفاق
 كلام الصنخرة لا مهر بمس
 لانما الايلاج قد تعذرا
 زناؤها ومات زوجها البرى
 وفي حياته كذلك تنفق

بأخذه قد قيل تؤمننا
 ولا أقول ان حكم الباطن
 لأنها لا تحرم من عليه
 قد شرع الستر لمن آتى القدر
 وفي المعان قال هل من تائب
 لو بالزنا تحرم لو لم يظهر
 لأنه قد جاء بالبيان
 وليس ذاك مثل باب الحكم
 فانه يقضى له بلفظه
 فمدح خلاف حقه ظلم
 والشرع قد بين حكمه فلا
 وها هنا باب المواريث اتقضى
 الا اليسير وله الفضل على
 وأعلم بأن الضرب في الحساب
 والمعنى بالارث قد يحتاج له
 والاصل لم يذكره حيث كانا
 تركته لان فيه كتبنا
 في باطن الامر لما قد كنا
 يخالف الظاهر في المواطن
 بذلك ان لم يظهرن لديه
 منا فلا حرمة حين ما استتر
 فانه لا يخلون من كاذب
 بينه المختار بين البشر
 فلم يكن يترك حكم الزاني
 في أخذه بلحنه والظلم
 لاجل ما أظهره من حبه
 سواء فالانتم بذلك قد لزم
 يشبهه حكم المقام مثلا
 والاصل فيه لم يفدنا غرضا
 ذاك اليسير حيث كان أولا
 يميز الخطا من الصواب
 في كشف ما أجمله وفصله
 فتأ يرى استقلاله عيانا
 قد صنفت يقصدها من طلبا

كتاب نظام العالم

والاهتمام بمصالح الورى
فلو بذلنا الجهد في الاصلاح
فالعز في الدارين بالارشاد
وانه لا يصلح البريه
والملك لا يصلح دون طاعه
والظلم لا تبني عليه دار
والعدل لاشك اساس الملك
والحرز للطاعة دون نهضة
والقول دون الفعل مقت لازم
فانهض الى الاصلاح ما استطعنا
انت اذا احسن قولاً فاعلم
وما نظام الناس حتما يقع
في فشل الرأى وفي التنازع
والله قد اوصى العباد اجمعاً
كونوا عباد الله اخواناً ولا
سياسة الوحى هى السياسة
فواجب تقدم الوحى على

فرض على كل امرئ ما قدرنا
فزنا بنيل العز والفلاح
والرشد بين حاضر وبادى
شيء سوى العدل مع الرعيه
فالصف في الملك هو الاضاعه
لانه الخراب والبوار
وهو اساس الخير دون شك
لها غرور عند أهل الفطنة
جاء به القرآن وهو الحاكم
وادع لذك من له قدرنا
حزت الدعاء وحزت وصف المسلم
الا اذا ما اتفقوا واجتهدوا
عن رتب الدارين أى مانع
بترك ما لجمعهم قد ضيعا
تنازعوا تفرقا وفشلا
أين عقولكم أولى الرياسه
عقولنا ونترك الفشلا

ولا يتم الاجماع دون أن
وذلك القائد بالامام
فيخلف المختار في أمته
مثل أبي بكر ومثل عمرا
ولعمانيين وللناربه
يشابهون العمريين عدلا
مضوا على نهج الصواب فلهم
يكون فينا قائد يقدم
يعرف بين فقها الانام
بالعدل والاحسان في سيرته
ومن على سيرتهم قد أنبرى
وحضرموت امراء غالبه
وورعا وثقة وفضلا
حسن الشا مع الرضا من ربهم

باب الامام

يلزم نصب قائم في الناس
مستقرون لا يخالفونا
وكل واحد بخلفه اتفق
وستة من أهل علم فيهم
وهم أولو مشورة الامام
وقبل ان مات الامام ونصب
نبحث عن أحكام تلك العقدة
وذلك حيث الامر يستراب
وإن يكن في موضع تغلبا
فالبحت لا يلزم بل يطاع
وداخل في بيعة قد أشكلت
في أربعين رجلا ايكاس
بعضهم بعضا موافقونا
بما عليه معه قد اتفق
يبينون الحكم حيث يحكوا
نصيبهم فرض على الانام
من بعده سواء فالبحت يجب
كي لا نطيع جائرا في الامة
وان درينا انتفى الایجاب
به أولو الفضل وما تغلبا
من حين ما قيل له مطاع
فحكاه حكم امامه ثبت

في موضع الاشكال اشكال وفي
 وبيعة الاعلام تكفى من رضى
 ومنتعون يجبرونا
 إذ في امتناعهم تلاشى البيعة
 وبيعة على الشرى كبيعة
 والكل واجب بأن يطاعا
 وم أولو الامر فتلزمنا
 وجوب طاعة الامام العادل
 قد ذكر القرآن كلا منهما
 لاشك أن من عصى الاماما
 وهو خلع عندنا فيرى
 فلا يؤاويه عن الامام
 وجائز قد قيل أن يحلفنا
 يحلفن قد قيل بالطلاق
 وجوزوا ذلك لاستيثاق
 لانه من حلف الفساق
 وتارك معونة الامام
 وقيل من يبرأ فى السريره
 وكان عاجزا عن التوب
 ليس له أن ينصره لما
 أحواله من جائر ومنصف
 بها ومن كان لها لم ينقض
 يبايعون لو يقاتلونا
 وفي تلاشيها فساد الامة
 على الدفاع في وجوب الصفقة
 ولا يصح خلفهم اجماعا
 طاعتهم في الذكر يذكرنا
 كطاعة الرسول في الدلائل
 في آية مقترنين فاعلمنا
 على معاصى ربه أقاما
 منه لانه أصاب الكفرا
 الا مكابر من الانام
 من خفت منه العذر والتخلفنا
 وسائر الايمان والعتاق
 ولا أرى التحليف بالطلاق
 فنمنعنه على الاطلاق
 بغير عذر ساقط المقام
 من الامام عند ضعف السيره
 له لبعده عن التقريب
 رأى من العصيان فيه فاعلمنا

ويتولى من له قد نصرا
 لان كل واحد قد خصا
 من ادعى على الامام حدثا
 تلزمه التوبة لا محالة
 وموجب العزل على الامام
 او ان اهل الفضل والمشورة
 وطالبوه بالرجوع للهدى
 هذا هو الموجب لاسواه
 فان ابى المتأب يبرأنا
 واختلفوا هل تسع التقيه
 فبعضهم ألزمه القياما
 وهي التي أفتى بها هلال
 أعنى الجلندى ابن مسعود الولى
 قاتله جيش بنى العباس
 يطلبه المعروف باسم خازم
 قالوا له ذلك للوراث
 وانتشبت بينهم الحرب فلم
 وقد بقى هلال والامام
 قال الامام لهلال ما ترى
 تقدم الامام حتى قتلا

إن لم يكن يصبر ما قد أبصرا
 بعلمه فيه كما قد نصا
 يوجب كفرا فهو عبد احدثا
 وليس منه تقبل المقاتله
 ظهور ذنبه لدى الانام
 قد انكروا عليه ضعف السيرة
 وكان قد خالفهم تمردا
 وليس تقبلن لنا دعواه
 منه إذ المصر ليس منا
 له اذا تخذله الرعيه
 ولو رأى الموت إذا ما قاما
 امامه وهو الفتى المفضل
 أفضل من قام بقطرنا العلى
 في سيف شيان الفتى الدعاس
 في أخذ سيفه وأخذ الخاتم
 وأنت لست من ذوى التراث
 ينشب الى أن قتلوا فانهزم
 فردين لم يغشما انهزام
 قال تقدم وأنا فيمن جرى
 وقتل القاضى وراه مقبلا

كان لهم كأسد في الصولة
 تعجب الخصم ومن رآه
 أبدى ثقافة تحمير الذهبنا
 فاستشهدوا وقدحوت جلفار
 عليهم الرحمة والرضوان
 لودفعوا الخاتم والسيف لما
 لكنهم لم يرتضوا المداهنه
 كان مرادم رضى الرحمن
 وقال قوم نسع التقيه
 لانه لاشك أقوى نفعا
 لودفعوا الخاتم والسيف غرم
 غنبتى دولة الامام ظاهره
 وقبل ان لم يقدر الامام
 لكن عليه يحضر الاخوانا
 والخلف في عزل الامام الشارى
 في أكثر الاقوال جائز وفي
 وهي التي تعرف بالاقالة
 قد طلب الصديق أن يقالا
 لم تترك جائزة ما طلبا
 والمسلمون عزلوا الجلندا

وكقواب الجو عند الجولة
 في ذلك الحال بما أبداه
 مع بسالة عليها يثقى
 مشهدم جاءت بهذا الاخبار
 من ربنا والغفو والغفران
 كان هناك أبدا سفك دما
 فقدموا الانفس غير خائنه
 لا دولة من دول السلطان
 لطلب الصلاح في البريه
 في الدين أن يبقى الامام يسعى
 لوارث المقتول حين ما علم
 سيرتها بالعدل فينا زاهره
 يقوم بالحق فلا يلام
 مستعنيا اليهم اعلانا
 بعد اتفاق منه والاخبار
 قول قليل لا يخون فاعرف
 إقالة البيعة في ذى الحالة
 قالوا له انك لن تقالا
 ذاك أبو بكر ولا ترغبا
 فزال عنهم وما تعدى

غدا كواحد من الشراة
 للاختبار عزله لا سوى
 فلم يفكوه إلى أن رجعا
 وإن يكن برأيه قد اعتزل
 يتوبن منه قلن لم يرجع
 وهكذا عن رأيهم من دون أن
 لانما العزل له أسباب
 وقيل بالمعز عن الامامه
 وقيل لا يعزل بل يقوم
 قد عجز الامام عبد الملك
 أقام موسى بن علي أمره
 فبقى الامام في امامته
 وليت موسى بنجل موسى تبعا
 ولم يسر بالجيش لصلت لكي
 وأثرت قنته في الدين
 من أجلها أهل عمان افترقوا
 حزب أبي سعيد الموفق
 وحزبهم لم يبق منه أحد
 إذ ليس تخلوا الارض من محق
 ذهابهم بسبب الامام

بمسي ويصبحن في الثقات
 وطلبوا الرجعة منه فالتوى
 لامرهم وقام فيهم وسعى
 من دون رأيهم فذاك لا يحل
 فهو مصر وبه فليخلع
 يواقتنهم فليس يعزلن
 إلا إذا سترها المتاب
 يجوز عزله ولا ملامه
 دولته من كان منهم يعلم
 نجل حميد الفاضل الحبر الزكي
 اخوانه كذاك شدوا أزره
 حتى غدا فيها على استقامته
 والله في ذاك حين طلعا
 يعزله عن أمره من غير شيء
 فتقا غدا في الناس ذا شجون
 حزين قار بعضهم ووقعوا
 على الهدى ومن برى منه شقى
 ذهابهم بالحق فينا يشهد
 فيها يكون حجة في الحق
 ناصرنا المرشد للانام

سليل مرشد فكان ناصرا
 وان يك الامام قد أصرا
 وعزله يلزم كل قادر
 وهكذا يعزل معهما
 لان الاتهام يخرجنه
 لكنه لا يبرأ منه
 وان يكن بقسوة القلب عرف
 فجائز بمثل ذا ان يعزلا
 نجل أبي جابر قدما نصبا
 أخرجه لكونه جسورا
 ونصبوا الوارث نجل كعب
 وقيل إن ولي سوى الثقات
 وفي عسو أسروا الاماما
 واطلقوه بعد قيل الاول
 وقيل بل امامة الاخير
 لانما الاسير بالاسر غدا
 وبيعة الاخير في ذا الحال
 فكيف بالاياب منه تنزع
 من غير ما جرم سوى اياب
 ووقعت في زمن الخليل
 ومرشد أفى الدين رشد اظاهرا
 علي الذنوب منه حتما ييرا
 إن لم يتب إذ حكه كالجائر
 على أمور المسلمين فاعلمنا
 عن الوثوق كيف تركته
 لاجل نهمته تراءت عنه
 وبخشونة عليها قد الف
 بمثلها قد قيل موسى عزلا
 نجل أبي عفان ثم انقلبا
 لا يقبل النصيح ولا المشيرا
 فقام بالحق لهم ملبي
 يعزل الا إن أتى التويات
 وغيره في المسلمين قاما
 إمامهم والثاني عنهم يعزل
 تثبت لا امامة الاسير
 كواحد من الوري منفردا
 ثابتة من غير ما جدال
 وينزع عن عند ذا ويخلع
 من أسر العدو للاصحاب
 سليل شاذان الفتى النبيل

قالترك قيل أسروه ورجع
فرجعوا الى الخليل واعتزل
زأوا بأن الناس يرغبونا
وباطل تعدد الامامة
وجائز قد قيل ان كان قطع
كان زمان الرستميين ظهر
وهو زمان العدل في عانا
وان تلاقى ملكهم واتصلا
للمسلمين يرجعن النظر
من يرتضونه لهذا الامر
ومن يكن حد على الزنا فلا
وقيل بل يقدم ان صلحا
وانت تدري أنه لا يصلحن
فكيف يصلحن للخلافه
كذلك من حد على القذف فقد
وقيل بل هذا يقدمنا
فالحلف في القبول للشهادة
فكيف يقبلنه اماما
كذلك الاعمى فلا يقدم
نختاره لصحة في جسمه

اليهم من بمد ما العقد وقع
ثاني الامامين اختيار الافضل
امامة الخليل يطلبونا
في سيرة كذلك في ولاية
بينهما العدو أو بحر منع
بالعدل في القرب على ما قد شهر
أئمة قد أظهروا الاحسانا
فكل واحد بذلك انعزلا
منهم ومن غيرهم تخيروا
يقدمونه بغير شجر
يقدمن هاهنا وان علا
إذ ذاك عنهم بتابه امتحى
كفو عفيفة به تزوجن
أشهدكم أني أرى خلافه
يمنع منها يفعدن حيث قعد
ولا أرى فيه الصواب عنا
منه إذا تاب بهذي الحالة
وان للجلد به ارتساما
كذلك الاخر من ثم الاعجم
وعقله وسعة في علمه

قد نعت القرآن طالوت بما
 فلا يقدم جاهل وجوزا
 بشرط أن لا يعضين نظرا
 لانه بالعلم لا بالجمل
 وقيل في مشورة الامام
 ويكفي في ذلك من قد حضرا
 وقيل بل ندب اذا لم تشتط
 وان يكن للامراهل اجما
 قليل لا يلزمه وان شرط
 لان شرطها يخالفنا
 لانه قد سنت الاماره
 يلزمننا اتباعه ولو لزم
 يكون تابعا ومتبوعا فلا
 أفتى الربيع وابو غسانا
 وذلك في النكار حيث أنكروا
 وزعموا بأنهم قد بايعوا
 فأرسلوا رسولهم للمشرق
 فأفنيه بثبوت العقد
 فقاتلوه قبل أن يرجع من
 فكانت الفرقة فيهم باقية

ذكرته فاستوجب التقدما
 للاضطرار عند من يجوز
 من دونهم ولا يجهز عسكريا
 يقام في الناس منار العدل
 فرض عليه لاولى الاسلام
 منهم لان جمعهم تغفرا
 عليه والوجوب بالشرط فقط
 علما ورأيا وسياسة معا
 ذاك بل الشرط لديه قد سقط
 لما عليه الامر فيما سنا
 ليتبعن جميعنا آثاره
 عليه أن يتبع فيها ينهدم
 أراه الا القور فيه دخلا
 بأن ذاك باطل عيانا
 امامة الامام حين غيروا
 على اشتراط الشور فيه نازعوا
 فكان في الحج بدين يلتقي
 وبطل شرطهم بهذا الحد
 قد أرسلوه بالجواب للفتن
 وعن قضاء الله ما من واقية

لكنه قد ظهر الامام
 وان عراه صمم من بعد ما
 لا يعزلن بذلك لكن يجعل
 شعيب الرسول قد أصيبا
 من بعد تبليغ فلا يتم
 ويلزم الامام أن يختار
 لانها أمانة الله فلا
 ويستتاب حين ولي السفها
 وليس في القرب له بالنسب
 إذ ليس للانساب ما هنا محل
 اكرمكم اتقاكم لم تدع
 وفي أئمة العمانينا
 غارتاب منها أهل حضرموت
 وما دروا بأن ذاك مصلحه
 فذلك الوالى غدا وليا
 فاقرب من امامه في النسب
 ان طلب الحياة عزل والى
 ولا يكلفون أن يبينوا
 وستر رب العالمين في الورى
 وللإمام يشترى العبيدا
 عليهم وانتشر الاسلام
 صاراما أو أصابه العمى
 عنه لذاك نائباً يفصل
 بأفة العمى وفي يعقوبا
 لقائل بأنه يؤم
 في الناس من ولاهم جمارا
 تؤمن خائنا من الملا
 إذ قد يكون منه ذاك سفها
 مسوخ لذاك فليجنب
 بل حالة التقوي تراعى ان نحل
 قطلى الانساب ما قديدى
 تقلة كانت للافريينا
 فسألوا عن ذاك أى مفتى
 وجمعه الامرين وصفاً أصلحه
 إذ كان فيهم فاضلاً تقياً
 ما زاده الا عظيم الرتب
 يعزله إمامه في الجلال
 عليه ما أحدثه ويطنوا
 لا ينبغي أن يهتكن ما ستر
 من بيت مال الله والحديدا

لانه الامين والتاخر في مصلحة الامة طراً فاعرف
 وكل ما فيه اختلاف العلماء فتركه وأخذه لم يلزما
 بل للامام أخذه اذا رأى ذاك وتركه له اذا يشا
 ولوجوب طاعة الامام يرتفع الخلاف في الانام
 في كل قولين اذا ما حكما بواحد فأخذ ذاك لزما
 وليس قوالى بأن يقيا معدلا لو كان مستقيا
 الا اذا أمره الامام مع وجوده أو الحكم
 ولا يقام من أولى الخلاف معدل قيل بلا خلاف
 لانما اعتقاده يحمله على تساهل اذا عدله
 لانه يعتقد الفوز وان عصى فكيف مثل ذا يعدلن
 والشارى لا يجوز أن يستأجراً للناس بعد قطعه ذاك الشرى
 لانه الاجير للاسلام وأنه من جملة الخدام
 وجائز لنفسه اذا خلا من خدمة الامام فيما نقلنا

باب الأمر بالمعروف

والنهي عن المنكر

والامر والنهي على العباد فرض على القادر في البلاد
 وهو على الولاة والائمة أشد من وجوبه في الامة
 لانهم لذك قد تجردوا وقصدوه في الذي قد قصدوا
 وقيل من قد ترك الانكارا عن منكر فيه شريكا صاروا

لكونه قد استحق العنسا
 وجوبه بالعقل والبعض يرى
 والاول المأثور عن بشير
 والثاني عندنا مقال الاكثر
 فالشرع قد بين ما يحل
 فمن رجا القبول ينكرنا
 ومن يكن لم يخف الضر ولم
 فبعضهم ألزمه أن ينكر
 وإن يخف ضرراً فبالجنان
 وذلك هو أضعف الانكار
 لانه ان ركب المخدورا
 وذلك هو النفل في التغير
 كمثل من باهر الارشاد
 وهو على ثلاثة معاني
 يلزم بالايدي ذوى الاحكام
 ومن يكن لم يستطع لعجز
 كذلك المرأة بالجنان
 والكل في العجز على امكان
 واستخرج المحقق الخليلي
 من قوله في وصف المؤمنيننا
 من لم يغير منكرا قد عنا
 وجوبه بالشرع وهو ما أرى
 فجل محمد التقى الخير
 اذ ليس للعقل هنا من أثر
 وما علينا يحرم لا العقل
 حتما ومن خاف فيعذرنا
 يرج القبول فالخلاف قد رسم
 في ذاك والبعض يرى أن يعذرا
 ينكر وهو بغض ذاك الجنان
 فان يزد فالفضل فيه جارى
 يكون في ذاك إذا مأجورا
 وقد يكون النفل في الأمور
 ما بين حاضر وبين بادي
 باليد واللسان والجنان
 وباللسان سائر الانام
 انكاره بقلبه قد يحجز
 انكارها لا النطق باللسان
 فيرحم الله الضعيف المعاني
 انكارها بالفعل أو بالقيل
 والمؤمنات في الهدى يقينا

بأنهم بالعرف يأمرونا
قد جعل المرأة في التسوية
والاشتراك يقتضى التساوى
وهو لعمر الله تخريج حسن
وحيث كانت النساء تؤمر
وذا هو الوجه لقول الأكثر
من ثم في الاحرام لا تلي
وان في الامر وفي الانكار
وهي الرياسات وما لتسوة
وقائل أرسلنى فلان
يريد تفريقهم عن منكر
لانه مثل خداع الحرب
والامر بالطاعة هو الامر
وسمي المعروف حيث عرفا
وضده المنكر حيث أنكرا
ومن رأى من يفعلن فعلا
فلاحتمال الحق ليس يلزمه
مثاله عبد له قد غسلا
فلاحتمال أنه مستأذن
وهكذا اذا سعى بقاء

وهكذا عن ضده ينهونا
مثل الفتى في آية التسوية
في الوصف فالكل لذلك حاوى
والله يؤتي فضله لمن ومن
بخفض صوتها بذلك تعفر
إذ لا يغير منكر بمنكر
جبراً ولكن خفية قرب
مناصباً تختص بالاحرار
منها نصيب عند أهل الملّة
اليكم أناكم . السلطان
لا بأس لو كان بذلك مفترى
وما على مخادع من كذب
بالعرف والعصيان هو النكر
شرعا وبين المسلمين الفاء
شرعا وصار بيننا مستكرا
يحتل الحق مما والبطلا
انكاره عليه فيما نعلمه
من ما قوم وجهه قد جهلا
لربه إنكاره ما عينوا
قوم هما في ذلك بالسواء

والنزاهات والتورع ومنكر احراق البانان
 ان ستروه ماعلينا البحث عن ولعب العييد. منكر فن
 ولعب الشطرنج ينهى عنه ومن اراده لعلم الحرب
 وآلة الله التي لا تصلح من كل ما كان من الانواع
 روى ابن محبوب لنا عن محبة في قولهم ويحرق الاديم
 ولم يخصصوا بضرب الطبل وذاك كالارهاب للاعداء
 وكدعاء لصلاة العيد وكسرييت جائز ومقتضب
 لانما الاقفال والبيوت ولم يميزوا ذاك في المديون
 والخمر ان بان يراق والتتن وكل مسكر بهذا الحال
 فقد اراق المصطفى الخمر وقد عن مثل ذا أى مقام أرفع
 موتاهم بين أولى الايمان فعلهم أو أظفروه ينكرون
 رآهم يزجرهم ويمنعن وهو حرام فليغيرنه
 جاز على بعض مقال الصاحب لغيره تكسر حين أتلح
 لانه ليس بنى انتفاع بأن ضرب الطبل لأأس به
 ذاك الذى عليه مستقيم للهو لكن لمعان العدل
 وكجاية الصرينخ النائي أو اجتماع بينهم سديد
 يجوز لامتناعه ان لم يجب لا تمنع الحق ولا يفوت
 قاليت لا يكسر للديون يتلف والبنج وما فيه ممن
 يتلف دون الغرم للاموال هم بتحريق بيوت فقعصد

هددم بذلك لو لم يجز
 وكسر الاصنام ابراهيم
 وكان قد صيغ من الحلى
 في سوقنا من اشهر السلاحا
 لانه بأمرنا استخفا
 لانما السارق للحرز اتهمك
 في هتك مثله على الامر خال
 ومن أبى عن امثال الامر
 فللامام السجن والتعزير
 وقيل دون رأيه لا ينفى
 قال أبو للموثر أصحاب الرب
 وذاك ان كان عليها نزلوا
 فمن له أصل بها لا يطرد
 لكنه بالحبس والتعزير أو
 وظاهر القرآن في المحارب
 عقوبة كالقطع والقتل وان
 وقد نفى المختار والعصاه
 ان وجب الحبس على الفتاة
 فجائز في جيدها أن يجعلا

تحريقها ما هم قافهم وجزى
 من حرق العجل هو الكليم
 إذ فتنوا بذلك الشقى
 يكون قطع يده مباحا
 ولم يكن من سارق اخفا
 وذا لسوق المسلمين قد هتك
 فمن هناك قطعه جاز وحل
 أو أنه لازم فعل النكر
 ونفيه اذا اقتضى المنظور
 من بلد ولو أصاب العسفا
 ينفون منها وهو عندى المستحب
 ولم يكن من مالها تأصلوا
 وهكذا القديم فيها يوجد
 بالقيد يرد عن حسب ما رأوا
 يفيد أن النفي للعقاب
 كان عقوبة فكيف بمنع
 في عصرهم لاجل الاستراية
 وامتنعت عن صحبة الثقات
 حبل ويسحبونها لتقبلا

وان ائت من كل ذا فتضرب
وحامل تستوجب الحبس فلا
لان ذاك لا يضر الحلا
لا يمنع المحبوس من أن يعمل
لان ذاك لا ينافي المقصدا
وكل مسجون بحق فتلغ
بعضهم ليس يرى التضمين
فذلك المسجون كالامانه
من ماله يضمنه أو يجعل
لان ذاك خطأ جناه
رأى الصلاح للانام طرا
والقول أنه أمانة تلف
ان لم يكن في ذاك قد تعدى
من ماله يغرمه للتعديه
ووارث بن كعب الخروصى
كان له في السجن قوم فجرى
سار اليهم بنفسه وقد
غزاد ذاك السيل حتى غرقا
سبعون مؤمنا مع الامام
والحبس بالتهمة قيل جائز
بأمر من بأمره تستوجب
يضر في المضيق أن تدخلا
مادام في البطن كذاك حلا
لنفسه أو أجرة ان عملا
من سجنه ولا اذا تقبدا
ففي ضمانه علينا يختلف
لجعله اماننا أمينا
وبعضهم كان يرى ضمانه
في بيت مال الله وهو الامثل
رأى الصلاح حين ماراه
فكيف بالقرم يكون أخرى
أقوى وأولى من جميع ما سلف
وان تعدى بالضمان يفدى
فاله في المسلمين تأديه
فازهنا بفضله المحصوص
سيل عليهم رأه خطرا
قال أمانتي فساد وقصد
ومن غدا وراءه منطلقا
ماتوا لاجل الحفظ للقيام
لانه المحرم فيه حائز
(٣٧- جوهر النظام)

ولم يجيزوا أن يعزروا
ولابي حاتمنا الأخير
وهو امام في الهدى لا شكا
فهو اذا رأى له وصانا
وقيل ان قول أهل التهم
ان رفعوا شيئاً من الكلام
اذ الثقات عنهم في معزل
كذلك ما قد قال قصاص الاثر
ف قيل يقبل قوله وقد
وأول القولين للشوافع
وإن يكن بتهمة القتل سجن
لا يقتلن بذلك بل منه اللهيه
لان ذاك شبهة والقود
ورجل أحرق بيتاً فاحرق
إذ قيل في الحرق للانسان
وقيل بل بالسيف قتله يجب
وقيل فيمن يحرق المتاعا
وبعضهم يقول تقطعنا
لانه محاربا يكون
وهو سواء أحرق القليلا

بتهمة بل ذاك يسجننا
في مثل هذا عمل التعزير
فكان عنه الفعل في ذا يحكى
قولا لما لك كما قد بانا
يقبل في مثلهم منهم
يقبله القائم في الاحكام
فردها داعية التعطل
ان قال في متهم هذا الخبر
قيل يرد وهو قول معتمد
به اعتناء اذ رآه الشافعي
وكان بالقتل أقر إذ حزن
تؤخذ من أمواله مؤديه
كالحد بالشبهة عنه يفقد
فتى هناك فجزاؤه الحرق
جزاؤه يحرق بالنيران
والنار في الاخرى له ان لم يتب
تقطع منه يده إجماعا
مع يده الرجل وما تأتى
عندهم والبعض لا يكون
أو الكثير فافهم التأسيلا

وقال بعض الناس حتى يحرقا
 وامرأة لابنها قد أحرقت
 ولا يجوز قطعها اعلنا
 ومظهر للسحر قتله لزم
 إذ لا يكون ساحراً إلا إذا
 ويقتل الشاتم للمختار
 وإن يك الشاتم ذمياً فلا
 ويلطم الشيعة حين سبا
 وقال بعض العلماء يقتل
 لعله يتوب مما اقترفا
 إذ اعتقاده يضاهي الزندقه
 يريك انه من الابرار
 ان امكته فرصة لها وثب
 يقتل مثله يعز الدين
 إن لطم الذمي مسلماً قطع
 وان يكن للعبد يوماً لطم
 من قال يا كلب ويا حمار
 وقيل في القبلة والمقاعده
 زجراً لهم عن فعلهم وردعا
 ما يجب القطع به لو سرقا
 فالارش واجب لما فيه أنت
 وحقها الثابت يلزمنا
 وهو عن المختار حكماً قد علم
 أشرك فالسحر به قد احتذى
 إذ شتمه من أعظم الاكفار
 ذمة تبقى عنده فليقتلا
 للعدين أو يعاف السبا
 والاصل قال انه يهل
 قلت ولا آراه يقبل الوفا
 فيظهرن لعجزه تملقه
 مع عجزه وهو من الفجار
 واظهر المكتوم حالا وانقلب
 وتذهب الشكوك والظنون
 يمينه عل سواء يرتدع
 يلزم ان يؤدين ويغرم
 توجبن تعذيبه الآثار
 والضمة التعزير بالمعاند
 كما يرى القائم فيه شرعاً

باب الحدود

والمدرّب العالمين اوجبه
 اوجبه لاجل الازدجار
 فهو اذا نظرت فيه لطف
 اوجبه على الامام القائم
 لانه فرض على من قدرا
 من فعل العدل فقد اجادا
 فجابر أتى على عبد الملك
 حتى له يبدى نكحا
 وقال لاجل ولا تجاهلا
 يعنى بان الشرع قد جاء بما
 قال أبو الشعثاء فيما رفعنا
 وقيل ما لجائر في الحد
 فهو كواحد من الرعية
 يلزمه في الحق أن ينخلها
 يجمع من ثقات أهل الفضل
 ويتبرى من تغلب على
 هذا هو الواجب فيمن جارا
 عقوبة لمن يوافي سبيه
 عن ارتكاب غضب الجبار
 من ربنا وعن كثير يعفو
 وهكذا على الظلوم الغاشم
 كالصوم والصلاة فاترك المرا
 لو كان ممن يركب الفسادا
 حين أقام الحد فيمن انتهك
 زوج أيه فله قد ذبحا
 في الدين ممن يركب الباطلا
 يشقى فلا يعذر هذا بالعمى
 أحسن أو اجاد فيما صنعنا
 حظ لانه أخو تعدى
 قام على الناس بقهر القوة
 ويترك الامر لمن تورعا
 من يعرف بطلاب العدل
 أمورنا ويترك العللا
 أو يتأهب ليصلى النارا

بعد وجوب الحد لا يؤجل
لكنه بالليل لا يقام
ولا يقام الحد في المساجد
ان مات من قد حده الامام
فلا ضمان يلزم الاماما
ونجعل الحدود في فصول
مخافة القوت وما يستقبل
بل يهلن لينهب الظلام
لاجل الاحترام يل فباعد
قبل تمام الحد إذ يقام
لانه بالحق فيه قاما
بحسب الاسباب في الحصول

١ فصل حد المرتد

فالارتداد موجب للقتل
اذا أبي المتاب يقتلنا
لانما التويب في الثلاث
فتقتل المرأة ان تردا
وان يكن قد طلب الانظارا
فلامام ان يشا ان ينظره
من دينه بدل يقتلنا
ويشمل العبد ولكن يخرج
اكفاره ضر على مولاه
لانما الاعراب أهل جنوة
فذلك التشديد في دنياه
بلا خلاف بين أهل العدل
بعد ثلاث لا يهلنا
وكالرجال الحكم في الاناث
وقيل بل تسجن حتى تردي
في امره ليسبر الانظارا
وان يشا يقتله ويقبره
ظاهره الاناث يشملنا
لكونه مالا فلا يندرج
يباع في الاعراب لا يراه
واهل اخلاط واهل قسوة
والنار ان لم يرجعن عقاب

فصل حد المحارب

والمحاربين قطاع الطرق
ومن سعى في الأرض بالفساد
فهو من المحاربين ينفذ
ولهم عقوبة يقتلوا^(١)
وان عفا الولي عنهم لا يصح
وان هو قد قتلوا وسلبوا
وقيل لا صلب على موحد
والمشركون يصلبون جميعا
وقيل ان الصلب في الحياة
حتى يموت هكذا بالجوع
وقيل يصلبون ثم يقتلوا
وان هم قد أخذوا المال فقط
ينفى يديهم ويسرى الرجل
يترك عقبا ولكن يفصل
وان أخافوا سبل المرار
ونفيهم ان يطلبوا فيهربوا
حتى يفارقوا بلادنا وقد

حد به القرآن فيهم قد نطق
وبهلاك الحرث والعباد
فيه حدود الله ذلك المنفذ
حداً بلا عفو اذا ما قتلوا
ان يعفو الامام وهو متضح
مالا فبعد قتلهم يصلبوا
وقيل صلب الرأس منه فقد
لكي يكون لسوام ردعا
من غير ماثرب ولا أقوات
وغيره من سائر التضييع
في الصلب بالطعن به ينكلوا
فيقطعون من خلاف لا وسط
من رصفها ومفصل للفصل
قدمها من حيث ما ينفصل
ينفون في الحكم من الديار
ويطلبون حيث ما قد ذهبوا
يقال سجنهم هو النفي الاشد

(١) كذا في الاصل ولعل الصواب « أن يقتلوا » مصحح

لانهم إن سجنوا فقد نفوا
 ونفيهم في الارض راحتهم
 وعمر الفاروق كان أولا
 فذه عقوبة المحارب
 فأو لتنوع العقوبات بها
 وقيل للتخيير أو وأما
 وهو مقال للمخالفين
 إلا تفاصيل مضت في الصلب
 ومن يتب منهم قبيل القدرة
 وذاك حكم مشرك ومستحل
 والخلف في متبهك هل يهدر
 وإن يكن بنفسه قد قتل
 فللامام قيل ان شا قتله
 وإن يكن يده قد ألتى
 من بعد قدرة عليه خيرا
 قد استشار وارث في قتل
 وكان عيسى قائد الرشيد
 قاتله والى صغار فانهزم
 فذ أنى البشير للامام
 قال له ابن عزة القتل
 نفيا يغيبون به لم يعرفوا
 وهو أذى لمن يجاورهم
 من جعل السجن لهم تأولا
 ترتبها بحسب المراتب
 بحسب الجرم الذي من صاحبها
 يخير الامام فيهم فاعلمنا
 ومامضى عن صاحبنا رونا
 فان بعضها لغير العصب
 فالحمد عنه ساقط بالتوبة
 بالتوب يهتدون عنه مافعل
 عنه بتوبه الذي يؤثر
 أو كن قائد البغاة مثلا
 وإن يشا أطلقه وأرسله
 اليهم من غير توب حقا
 في قتله وتركه كما يرى
 عيسى بن جعفر بهذا الفعل
 جاء الى عمان بالجنود
 فأودع السجن على أنفوعم
 قام يشاوزن للاعلام
 يجوز والن عليه فضل

وانه أسلم للامام قال تركت ذاك للسلام
 فترك الامام قتله وقد قام اليه بعض من له حقد
 تسور السجن عليه فقتل فلم يعاقب الامام من قتل
 ومشارك أسلم بعد القلعة عليه يعفى عنه كل زلة
 لكنه للمسلمين مغنا صار عقوبة لما قد أحرما
 عقوبة لشركه قد استنوق^(١) إذ لم يكن اسلامه قبل سبق
 وان أبي الاسلام فيه النظر الي الامام انه نخير
 يقتله وان يشا يفادى به أهيل الشرك والعناد
 وان يشا يبيعه في البدو ان كان يبيعه لنا يقوى

فصل حد السارق

والقطع في السارق حكم الشرع على شروط قد أتت في القطع
 وذاك أن يسرق المصونا بالقطع من سواه لا يفتونا
 فالحرز شرط في المقال الشاهر ولم يخالف غير أهل الظاهر
 بربع الدينار يقطعنا فصاعداً أو ما يقومنا
 وذاك بالثلاثة الترام مقدر بين أولى الترام
 وبعضهم قدره بأربعة والاول المشهور فلتبعه
 لكننا العمانيون منا مالوا الى الاخير فافهمنا
 وفي مقال الحسن البصري بلرم يقطع في المروي

(١) كذا في الاصل ولعل الصواب « استنوق » - مصحح

ولم يكن هذا من الاصحاب وقال قوم من مخالفينا والحق ما قدمته عن صحي من الاحاديث عن المختار وذلك ان يقر أو أن يشهدا وان يكن في السجن قد أقرأ فذاك شبهة بها الحد سقط كذلك ان أقر ثم رجعا ان رجع الشاهد عما شهدا وسارق دراهما مشتركه وهكذا ان سرقوا جماعة فالاختلاف فيهما قد تقلا وسارق مال نصبي طلبا لأنما الابن وماله لمن وما على السارق من غنيمة كذا لا قطع على مجنون ولا على العبد لمال سيده ويقطعن لغيره ان سرقا وليس يقطعن بالاقرار

لكنه لم يخل من صواب لاحد في القطع كما روينا لما عليه من دليل يني ما بشرطن عن ربع الدينار عليه عدلان بما تقلا أو كان في اقراره مضطرا فاعليه ها هنا قطع يقط^(١) فلاشتباه ها هنا قد وقعا ولو بقي صاحبه مؤكدا في قطعه أقوالهم معتركة أربعة دراهم مشاعه يقطع في الكل وبعض قال لا والله يقطع لو كان أبي كان له أبا لهذا يقطعن قطع ولكن تلزم القيمة ولا على صبينا المصون لشبهة تمنع قطعاً ليد ان كان فيه شاهدان اتفقا لانه على سواء جاري

(١) يقط أي يمضي - الاصل

اقراره يضر بالمولى وان
 والوالدان سرقا مال الولد
 لانه كسارق للماله
 إذ لا يقاد قاتل يابن
 كذلك من يسرق بيت المال
 كذلك مال الكعبة الشريفة
 وهكذا السارق للثمار
 وان توارى ذلك الحصون
 ومن تعاطى نايفا من الثمر
 وسارق ثوبا من الحمام
 لانه يؤذن بالدخول
 ومثله للأذن في دخوله
 وسارق السارق ليس يقطع
 وسارق الطير ومن قد بلغا
 لان البالغ أن يمتنع
 قد أثر الحياة إذ طاعه
 إذ ربما يصحبه اختيارا
 وفي الجميع شبهة لا يقطع
 وهذه الاحكام في العيد
 إذ لم يك الحر بمال فاذا
 اقر والمسروق عنده اقطعن
 فليس يقطعان في هذا السبد
 وان نحرمة فمثل حاله
 والمال دون القتل فافهم عنى
 لا تقطعن يده بحال
 لا يقطعن اذ نرى تخفيفه
 ان كان في النخل أو الاشجار
 فالقطع فيه لازما يكون
 لا قطع فيه ان يكن خلف الجدر
 ليس عليه القطع في الاحكام
 لجملة الخلق بغير قول
 من كل موضع على تفصيله
 لانه بشبهة مضطلم
 لا يقطعن لا اذا لم يبلغا
 فحيث ما طاعه لم يقطعا
 أو أثر الهوى متى طاعه
 وربما طاعه اضطرارا
 بها فكيف عنه لا يمتنع
 والحر فوقهم بلا تحديد
 ما أخذ الحر فيه أنفذ

ينفذ فيه ما مضى من حد
وأوجب الربيع وابن جعفر
ان كان من بيت ومن سواه
واطلق الاصل به المقتالا
وقيل بل في الطير يقطعنا
ويرفع القطع عن اللذ ارسلا
وسارق بهيمة من منزل
وبعد ذا اخرجها فليل لا
وقيل بل يقطع والطعام ان
ومستعير ينكرن العاربه
لانه كمنكر الحقوق
وسارق اللقطة ليس يقطع
وسارق هراً وكلب الغير
من حرزه فليل فيه يقطع
لما آتى في ثمن الكلب وفي
لولم يكن سوى حصول الشبهة
ويقطع النباش للقبور
لان ذاك القبر حرزه وقد
كذلك لاحد على من سرقا
وما على الطرار قطع فهو من

فيمن يحاربن بالتعدى
ذلك في الحر الصغير فانظر
ليل جعفر كذا حكا
كثل ما الشيخان فيه قالا
ان كان من حرز له تعنا
منه لعدم الحرز فيه مثلاً
ذبحها فيه ولم ينقل
يقطع إذ ضامها قد حصلا
ياكله في البيت به الخلف زكن
فلا يجد عندهم علانيه
وليس فيه حالة المسروق
ويقطعن سارق ما يستودع
مقوما بقيمة التقدير
واتى لقطع هذا أمنع
تملك الصنفين خلف فاعرف
لكان كافياً لنفع الحجة
ان أخذ المقدار في المأثور
ليل بأن مثل هذا لا يجد
ما أخرج النباش ثم انطلقا
ياخذ ما في طره ويذهبن

كذلك لا قطع على مختلس
 كأخذ الخاتم من أصبع
 وسارق لمال غائب فلا
 والبنيم قيل يقطعنا
 وإن يقل مالى الذى أخذت
 فشبهة تدفع عنه الحدا
 وقيل للسارق أن يرجع عن
 والقطع من رصع اليد اليمن
 وغير هذا للمخالفينا
 والخلف هل عليه غرم ماسرق
 قلت عليه ذاك عند ربه
 وإن يمت من قبل قطع أخذا
 وهو الذى يأخذ بالتخلص
 درى به أو نائما ولم يع
 يقطع لو جاء الذى قد وكلا
 إن طلب الوصى فافهمنا
 أو اتى هذا قد اشترت
 كان محققا فيه أو تعدي
 إقراره من قبل أن يؤلن
 لافوقه عند أولى التبيين
 إذ قيل فيه غير ما حكينا
 من بعد قطعه وما القول الاحق
 لكنه لا يحكم له به
 من ماله ذاك وعنه انفذا

فصل حد الزانى

والحد في الزنى على اصناف
 فالجلد في البكر بنص الذكر
 إن كان محصنا وذاك إن نكح
 والعقدي كفى قيل في الاحصان
 والحر إن لامة تزوجا
 لانه بذاك ليس يحصن
 بالجلد والرجم وبالا سياف
 والرجم بالسنة في ذا الحر
 ثم زنى فرجه هنا اتضح
 وقيل لا ورجحوا ذا الثانى
 كانت لدفع الرجم عنه ملتبجا
 وهكذا مجنونة تمكن

وان زنى بمحرم بالسيف
في البكر والحصن هذا عما
فهذه أصناف هذا الحد
فمن يكن قد استحق الرجم
فاعله يستغفر الرحمانا
ومن يكن قد حده بالجلد
فانه يرجم والارض غرم
وقيل في الخنثا اذا تزوجا
انهما بذلك يحصنان
وقيل لاحد على المجوسى
حتى ترام احصنوا من بعد
وان زنى للمشرك ثم اسلم
والعبد ان اعتق من بعد الزنا
وقبل عتقه يعزرن
يجلد نصف الحد خمسين فقط
واقرا اذا ما شئت ان احصنا
وحيث ما قد شرع الموصوف
من ذاك قلنا يجلدن خمسينا
وانما القصور والنساء
وقيل للسيد أن يقيم في

يقتل حده بدون حيف
يروى عن المختار فيه حكما
ووضع ذا مكان ذا تعدى
فقتله بالسيف يعطى الانما
قبل ولم يروا به ضمانا
وصح احصان له من بعد
من يبت مال الله حسب ملازم
بمثله خشي بها قد ولجا
ان زنيا في الحد يرجان
وعابد الاوثان والنحوس
اسلامهم فاحكم لهم بالحد
فالحد بالاسلام عنه انهدما
فحده فيه اختلاف عندنا
ان كان بكراً أو فيجلدنا
لحسة الحال ترى النصف سقط
في سورة النساء تبيننا
فالرجم لا يدخله التنصيف
إذ مئة في حرنا يقينا
فيه سواء وكذا الخنثاء
عبيده الحد بلا تصف

وقيل لابل يحملنه الى
وانما يلزم بالاقرار
يقر أنه زنى والرابعة
إن كان قد خلا من الجنون
وانما يؤمر بالتهميل
قال النبي اذ أقر ماعز^(١)
فقال لا لكنني أردت
وجائز قد قيل أن يقرأ
لقوله قوموا على أنفسكم
ولم يعنف النبي ماعزا
وإن يكن أراد يتلفنا
وإن يكن أقر ثم رجعا
وهكذا يقام بالشهود
أربعة من العدول ليس في
فيشهدون أنهم رأوا بلا
مثل دخول الميل في المكحلة
سترأ من الله ألا فليشكروا
ومن أتى فليسترن ما أتى

إمامه إذ غيره لن يفعلوا
ثلاث مرات بلا إنكار
توجب حده بلامانعه
وعنه في عقله المصون
به مخافة الفساد الخجل
أفيك شيء من جنون غامر
تطهير ما كنت له صنعت
إن كان للحق أراد ظهرا
بالحق قد أنزله الله لكم
فدل ان ذاك كان جائزا
لنفسه بالقصد يهلكنا
قبل الشروع حده قد منعا
إن شهدوا في حضرة المحدث
جملتهم أتى ولا عبد وفي
شك بأن ذاك فيها دخلا
بهذه تثبت نفس الحججة
ستر الاله والعيوب يستر
وإن يكن عند الامام ثبتا

(١) ماعز: هو ماعز بن مالك ، رجل أقر بالزنا عند النبي

صلى الله عليه وسلم . اهـ مصنف

فجائز له بأن يحتالا بدفعه اذا رأى مجالا
 وجائز قد قيل يهرينسا اذا رجا المتاب حيث عنا
 وإن يكن قد استخف الامرا كان هروبه لهذا حجرا
 وإن يكن من بعد جلده زنى فحده ثانية تعينا
 وإن يكن من ضربه الاول لم يبرأ فحده اخيراً قد لزم
 وإن يمت فسا على الامام شيء من الضمان في الاحكام
 وإن تكرر الزنى من قبل ان يحمد قيل الحد لا يكررن
 وحامل من غير زوج قيل لا تحمد من اجل احتمال حصلا
 يمكن ان تنصب او ان تؤنى نائمة او ان تخاف للموتا
 وإن اقوت بالزنا تحمد لانما اقرارها يصد
 من هاهنا او ولدت غلاما من رجل زنا بها حراما
 فقتلته فعليها الحد إن كان رجم او يكون الجلد
 لانما اقرارها بالفعل اوجب ذاك لابنفس الحمل
 او ان قتلها السلام دلا بأنه منها الزناء حلا^(١)
 وقوله تقتل بعد الجلد به اذا لم تمتن بالحد
 مناقض لقوله في البكر لا تقتلن به لهذا الامر
 لان من أحصن يرجنا والجلد حد البكر فافهمنا
 فمن هناك حصل التناقض وثم مانع سواء عارض
 وذلك أنها باينها فلا تقاد قللائع فيه حصلا

ولهم أن يجعلوا القتل هنا
من ثم ما قالوا برأى العصبه
وان زنى البالغ بالعصبه
والخلف في بالغة إذا زنت
فبعضهم يحدها وقيل لا
ومن زنى بأمة لامة
والخلف في الحد اذا مارضيا
وان يكن له بها نصيب
وقيل بل يحده في ذا الموضع
والحد ان أو طأت الحلرا
ومن وطئ بهيمة يختلف
وقيل بل يحده مثل الزاني
وقيل يهتفن من فوق جبل
ويضمن الناكح للبهيمة
لأنها يفعله تحرم
بل ربهما بذبحهما قد أمرا
يقول لا يأكل منه صبيح
وأعجب الشيخ أبا محمد
وفرعوا بأنه لا يلزم
ومن وطئ زوجته من بعد

عقوبة لا قوداً مينا
تقتل فاقمنها مهذبه
كان عليه الحد في القضيه
بندى الصبا هل حدها هنا ثبت
حد عليها لاشتباه حصلا
أو لايه الحد أصل حكه
مالكما بوطئها إذ وطيا
فالحد بالشبهة لا يطيب
لانه أتى الحرام فاسمع
أو غيره لنفسها جهارا
في حده بالسيف قيل يتلف
ان كان بكرا أو أختا احصان
والخلف في اللائط نحوه خصل
لرهما قد قيل كل القية
البأنها ولحمها محرم
ودفنها مواريا تحت الثرى
أو طائر إذ منه لا ينتفع
تحليلها وبعض أهل سد
ضامها عليه لكن ياتم
وقتها اختلافهم في الحد

ويلزمه الصداق حفا
وهكذا الخلاف فيمن طلقا
فبعضهم يدرأ عنه الحد
وان أتى في ذاك باستدلال
ويدرأ الحد بهذا عنه
ورجل خامسة تزوجا
يحد بالدخول لا بالعقد
وامرأة تزوجت غلاما
وقال بعض العلماء تعزر
وان يكن قد ادعت تأويلا
وناكح مملوكة قد زوجا
في قول بعض العلماء يحد
ويلحقن ابنها أباه
وماله أن يأخذ الصداقا
ومن زنى بأمة - ووهبا
فالعقر عنه ساقط والحد
وهكذا الحكم اذا ما وهبا
ومن زنى بامرأة من فوق
وقيل لاحد عليه قاعلم
ومسقط الحد لاجل الشبهة

ويرجعن أدبا ودقا
واحدة جامعها وانطلقا
وبعضهم يرى بأن يحد
فشبهة تشعر باستحلال
ونحوه مما يشابهه
ويعلم التحريم فيها منهجا
لانه زان بحكم العمد
بوطنه نحد عى احكامها
ما دون جلد الحد فيها يذكر
فخذها يسقط فيها قبلا
لها بزواج حازها وابتهجا
وقال بعض ما عليه حد
في شرطه الذي به واطاه
من زوجها ان طلب الطلاقا
مالكها العقر له اذ وجبا
يلزمه والحق لا يرد
ذو الحق للشارق ما قد نها
ثوب يحد عند أهل الذوق
ويلزم الصداق بالتجهم
بذلك الخائل عند الفعلة
(٣٨ - جوهر النظام)

وجامع بين الرجال والنساء
 قيل يحد وأناس قالوا
 ويحبسن قدر ما يدفعه
 وقيل لاحد على من عبثا
 وذاك فعل عندنا محجور
 وهو الزنا الاصغر فيا قبيلا
 وقال بعض ان يكن خاف العنت
 لكنني هذا لا أقول
 ولا يموت ذو الزنى حتى يرى
 ولعذاب الله في الآخرة^(١) أشد

في حده خلف أتى مؤسسا
 يعززن وهو المقال
 عن سيء الافعال اذ يصنعه
 بفرجه ولو سنين لبثا
 على الذي يفعله منكور
 فلا نرى قط به تحليلا
 فلا عليه إن ضرورة عنت
 مع أنه عن ماهر منقول
 بعينه الفقر جزاء حضرا
 الا اذا تاب سريعا ورشد

فصل حد القاذف

والحد في القذف لصون العرض
 ان قذف البالغ حراً يجلد
 وذاك بالزنا فمن قد قذفا
 وذكره في سورة النور نزل
 ومثلها الرجال المحصنون
 وذاك وصف المسلمات طراً
 فقاذف من بالزنا اشتراها

على ولي الامر فيه يقضى
 حدا ثمانين ولا يقيد
 بغيره ليس يحد فاعرفا
 فالمحصنات قذفن لا يحل
 معناه بالعفة يعرفونا
 والمسلمين غير من تجرى
 ليس يحد لاشتباه خطرا

(١) كذا في الاصل، ولعل الصواب « في الآخرة » - مصحح

ولا تقول قذفه حلال
ويدفع الحد اذا ما احضرا
ان شهدوا يحمد ذاك الزاني
وان هو قد شهدوا ورجعوا
فيضمنون الجلد مهما جلدا
وقيل هذا في ادعاء الغلط
اما اذا لم يدعوا فيه غلط
وقيل بل يرجم مثل ما رجم
وليس للمقذوف في الاحكام
ولا يحمد قاذف العبد ومن
لانه قد صار حراً ومضى
ولا يحمد قاذف الصبيان
لانما التكليف عنهم رفعاً
وقذفهم ليس يحل قاعلم
وقاذف الاعجم والاصم
وقاذف الميت اذا ما طلباً
والخلف ان وارثه لم يطلب
وقاذف الشيطان لا يحمد
وقاذف الانسان بالجنى
من قال يالوطي فهو قاذف
وانما الحد به يزال
اربعة من الشهود الكبرا
او جبنوا يحمد هذا الجاني
من بعد حده الغلمان يقع
ودية المرحوم وقيت الردى
عند رجوعهم بغير شطط
يقاد من يرجع منهم فقط
صاحبه بقوله وما سلم
عفو اذا صار الى الامام
يقذف مكاتباً عليه بجلدن
فيه كلام يشفين المرضا
وقاذف المجنون في البيان
ففعليهم ليس كبيراً وقعا
والحد للشبهة لم يلتزم
يحمد والاعمى بغير وهم
وارثه فحده قد وجب
يحمد أم لا قافهم وانتخب
اذ عرضه مبتذل يعد
يحمد في قولهم الجلى
يحمد والاصل هنا يخالف

في نفسه ميل الى سواء
 لانه قد صار عرفاً يعرف
 واللفظ للمعنى يراد لاسوى
 والحد ان قال له يارجل
 يحد من غير خلاف تقلا
 حدين والبعض يراه حدا
 وان يقل سليل الزانيين
 وقيل بل ثلاثة وقبلا
 فمن رأى تعدد الحدود
 وآخرون نظروا للكلم
 وإن يقل يازان نجل الزانية
 والخلف فيمن أنت الذكرانا
 لقوله زانية للرجل
 قيل يحد وهو الصحيح
 وذلك التعكيس لا أراه
 وربما قد يقتضى المبالغة
 وقيل لاحد عليه حيناً
 فحصلت بذلك شبهة وفي
 بفاسق الفرج اذا ما قدفا
 قيل يحد إذ به قد يعنى

ولا أقول بالذى رآه
 منه مراد من به قد يقذف
 ويعرف المراد مما قد حوى
 كقوم لوط أنت عندي تعمل
 وباسليل الزانيين جملا
 لانه بلفظه تعدى
 زان يحد هاهنا حدين
 يحد واحداً فعي التأصيلا
 ينظر في تعدد الحدود
 والاول التحقيق عند الفهم
 يلزمه حدان في العلانية
 في قذفه أو ذكر النسوانا
 وقوله زان لاني فاقبل
 لانه في قذفه صريح
 يسقط عنه حد ما أناه
 لحكمة فيها المعاني بالغة
 لم يأت بالقذف كما قد علما
 هذا للبراء الحد ما لا يختفي
 في حده عنهم خلاف عرفا
 نفس الزني وقيل بل يكنى

به عن اشياء لها احتمال
يمكن ان يراد كشف العورة
ولا يحسد ان يقل يا بغل
يمكن أن يراد سوء الخلق
وان يكن في عرفهم قذف فلا
لكل قوم عرفهم والهند
ولم يكن على لغات العرب
بل كل لفظ يقتضى ما ذكرنا

فحده لاجلها يزال
إذ ذاك فسق ان يكن في حفرة
للاحتمال وكذا يانفل
أو انه في الوصف غير متقى
يترك ما عرفهم نحملها
بعرفهم قذفهم والسند
ذلك موقوفاً فلا تستغرب
ما بين أهليه قذف حجراً

فصل اللعان

وقاذف لزوجته لم يكن
وانكرت زوجته ما قالا
وذاك ان الحاكم المنصوبا
يقول لا بد لكم من كاذب
وان أبوا دعى الفتى ليشهدا
يشهد بالله بأنى صادق
ويلعنن نفسه في الخامسة
وتشهدن بالله بعده على
وغضب الله عليها ان يكن

له شهود بالمقال البين
فها هنا حكم اللعان ألا
يأمر ذا وتلك أن يتوبا
فليتق الكاذب هل من تائب
بالله أربعاً يحسد للشهدا
أربع مرات بها يناطق
ان كان كاذباً وهى جالسه
كذبه أربع مرات ولا^(١)
فيما ادعاء صادقاً ثم لتبين

يتنوة ما بعدها اجتماع
 والولد الذي يلاعنا
 وماله يسترجع الصداقا
 وذلك من بعد صلاة العصر
 تقديمها عليه لا يلثم
 قدمه القرآن والنبي
 وغيره بخلاف للسنة
 كذلك لالعان الذميمة
 ولان طلقها في الاكثر
 ولا لاعمى انه لم يبصر
 وراجع عن قذفها من قبل ان
 وهي له وابنها أيضا له
 وراجع من بعد أن يما
 والابن ابنه ويجلدنا
 وهي اذا ما صدقته ترجم
 وليس في هذا لهم نزاع
 عليه بالام فيلحقنا
 لما استحل ولما قد ذاقا
 في مسجد وقيل بعد الظهر
 عند العان بل هو المقدم
 في حكه وذا هو للمرضى
 ولالعان أبدا لامة
 ولا لزوجة له صبية
 وليس للعبد لعان فانظر
 صنيعها فحكه كالفتري
 يمضى العان فعليه يجلدن
 يرثه ويحملن ثقله
 لعانه صارت عليه حرما
 على افترائه بما تعنا^(١)
 وهو من الميراث قبل يحرم

فصل حد الشارب

وشرع الحد على من سكر
 فالسكر لاشك جنون عاجل
 لصون عقله الا فليشكرا
 فكيف يسمى في جنون عاقل

فشارب الخمر ولولم يسكر
لان نفس قريبها محرم
وغيرها من الشراب يجلد
لا يعرف الارض من السما ولا
فها هنا يستوجب الحدوما
وللامام ان رأى تعزيره
وان يكن فى شرب هذا مستحل
وجلده من أوسط الجلد ذكر
لاتنزع الثياب عنه فيه
وقيل ان المصطفى قد جلدا
وجلده الصديق مثله وفي
ودخلت في ديننا أعاجم
وجلده الاربعين ما كفاكم
قال على ان من قد سكر
خاستخرجوا هناك حد من قذف
أعطوه حد ما به قد عرفا
مصلحة وأصلها في السنة
فالقصر ثابت ولولم تحصل

يجلد حد شارب فى النظر
فاجتنبوه فى القرآن يعلم
ان زال عقله ولا يفند^(١)
يعزى ما لديه حصلا
قد كان قبله فليسجن انتمى
بالجلد حتى يتركب أموره
عاقبه الامام حتى ينتقل
حد ثمانين على ما قد امر
بل جلده من فوقها يكفيه
فى الخمر اربعين جاء مسندا
صدر زمان عمر به أكتفى
فشا بهم فى شربها الملازم^(٢)
فشاور الفاروق من لا قام
هذى ومن هذى فانه اقترى
له لانه بذلك قد عرف
لو أنه لوقته ما قذفا
كالقصر فى الاسفار للمشقة
مشقة فافهم معاني العلال

١٩٩ يفند أي يميز - الأصل

٢٠٠ قوله فشا أي كثر بسببهم الملازم للخمر - ١٩ : مصنف

فثبت الاجماع بعده فن
 وان أبي عن المتأب عزلا
 كذا عن الربيع ينقلنا
 وبقي الاشكال كيف ساغ ان
 جوابه صحابة المختار
 وكان في عصرهم ما نقلنا
 فأنت في ذا العصر ليس يقبل
 هم العدول في الذي قد نقلوا
 وأنت ان خالفت للؤمنينا
 وان تقل أريد وجه الحكمة
 هم جلوه أربعين حدا
 فحصل الحد مع التعزير
 ومن طريق آخر يمكن أن
 بل إنه الى اجتهاد القائم
 ومن هناك وصف فعله اختلف
 فبالجر يد قد روى في حال
 وقد روى بالاربعين مطلقا
 وباختلاف هذه الافعال
 وانما الفاروق قد أصابا
 وحيث أن الوجه ما تعينا

خالفه قد قيل منه يبرأ
 إذ خالف الاجماع فيما نقلنا
 وانه الماهر فيما سنا
 يزداد في الحد على ما قد يسن
 ما قابلوا ذلك بالانكار
 في ذاك بحث عنهم فيقبلا
 بحثك فاذهب وهو الكمشكل
 يلزمنا قبول ما قد قبلوا
 وليت ما قصده يقينا
 فدونك الجواب في المسئلة
 وعزروه أربعين جلدا
 لتشملن مصلحة النكير
 نقول ان ذاك لم يحدد
 مفوض لأمثل حد لازم
 عن النبي قد رواه من سلف
 وقد روى بالايدي والنعال
 وبثمانين أتى مطلقا
 نعرف عدم ضبطه بحال
 وجهها من الحق وما استرابا
 كان التزام فعله معينة

وقطع الاجماع الاحتمالا وصار حجة لنا كمالا

باب الجهاد

ان الجهاد لقتال المسلم به الاله يظهر الاسلاما
 ما مثله جهاد نفسه ولا نعم جهاد النفس فرض لازم
 لكن نفعه على النفس اقتصر فجملة من أصغر الجهاد
 فذاك باعتبار ما النفس يخص ومن هنا قال الجهاد الاكبر
 أوسطه الكد على العيال وهو على صنفين دفع فيه
 كذاك من قد قصد البلاد ومن عليه في طريقه اعتدى
 فكل ذا دفع يكون لازما حتى أخو الدين اذا ما دهم
 ثم ليدافع ما استطاعا قتالنا من ضل في عمانا
 لانها مصر قد استقلا

للمشركين أو بفساد الامم فالدين بالجهاد حقاً قاما
 كسب الطعام للاولى قد كفلا كذلك الكسب لمن يلزم
 فكيف يفضلن جهاد من كفر قتال أهل البغي والفساد
 لا باعتبار ما عليه الذكر نص هو جهاد النفس عما يحجر
 وطلب القوت من الحلال قتال من ليشته يأتيه
 ليظهر الضلال والفسادا ومن أراد ماله بالاعتدا
 فرضا على من كان فيه قاتنا ينوى خلاصه بأن يسلمه
 ويوسعن خصمه دفاعا دفع الجاهلهم لما مكانا
 ان حل بعضه غداً ينحلا

والغزو ان تخرج انت قاصدا
تتشر فيها العدل والاحسانا
يفعل بعض يسقطن الغرض
والدين عذر يسقط الغزو ولا
ومن هنا جبر الرعايا منعا
ان كان بالجبر رجاء أن يقهرا
وانت ان نظرت سيرة السلف
قد هجر المختار من تخلفا
حتى اذا ضاقت عليهم بما
تاب الاله عنهم فكانا
لانه الى تبوك خرجا
وهدهد عند سليمان وقع
سياسة لاجل حفظ المملكة
مع انه طير ولم يكلف
لكنه مسخر له كما
وانما عقابه في المثل
ومثل ذبح ما يملئنا
ويلزم الجهاد من كانوا عدد
ومن عن الزحف يولى هاربا
الا اذا لفشة تحيزا

دار العدو تظهر الفوائد
وجوبه كفاية قد كانا
والنفع فيه ليس يكفي البعض
يسقط فرض ما عليه نزلا
لغزو والبعض يرى ان يسما
عدوه جاز له أن يجبرا
تري الجواز واضحا لمن عرف
عقوبة اذ آثر التخلفا
قد رحبت وأظهروا التندما
هذا دليل في الجواز بانا
وويخ الاله من تولجا
عليه من تهديده ما قد وقع
لو لم يجي بمحنة لاهلكه
بطاعة فكيف بالمكلف
قد سخرت لنا المواشي نعمنا
ككل تأديب لنا محلل
ذباحه فليس يشكنا
نصف العدو وكذا في العدد
يكون بالنار غدا معاويا
أو لمكيدة القتال أحرزا

يكره للامام أن يباشرا
سياسة لانه إن قتلا
والمصطفى كان يباشرا
ثم المحاربون صنفان فقط
وهم على صنفين أهل وثن
والكل يدعون الى الاسلام
ان قبلوه فهم اخواننا
فان أبوا قاتل أهل الصنم
وان رأى الامام في صلحهم
لانه ينظر ما كان أسد
قد هادن المختار أهل مكة
ومن يشددن في ذا الامر
في الصدر من براءة قد انقضت
في كل مرصد له فليقعده
فلهم السيف أو الاسلام
الا اذا أمن منهم أحد
وان يكن أهل كتاب تقبل
يدعون للاسلام أو للجزية
ان بذلوا الجزية كانت لهم
وان هموا قد نقضوا الدماما

بنفسه الحرب وأن يخطرا
إمامهم فأمرهم تخلا
لعصمة حقه فأعلمنا
صنف على الاشرار منهم قد سقط
وذو كتاب في قديم الزمن
وما به أني من الاحكام
لهم من الاحكام ما كان لنا
لا تقبل الجزية منهم فاعلم
شيئا من القوة جاز لهم
للدن والدولة حيث ما وجد
فكان فتحا لعموم الامة
يقول منسوخ بنص الذكر
أشهرهم يقاثلون قد ثبت
للمشركين للحصار الابدي
وما لهم صلح ولا ذمام
يلغن مأمته ويقعد
جزيتهم على صفار تبذل
أو للقتال ان أتوا بأئفة
بذاك ذمة ولو لم يسلموا
ما يبتنا فالجرب فيهم قاما

والكل يسبون إذا ما حاربوا
وقيل لانسبى ذرارى العرب
أما العمانيون فالنسخ ورد
ناسخه قد كان في أوطاس
بقوله لارق بعدها على
قلت وللأخبار قد يمتل
وانه لم يبق شرك فيهم
حرب النصارى اليوم بالدواهي
فيأخذون الدار بالخدائع
فما لهم من دعوة علينا
وما الخيانات تحمل فاعلم
وحين ما ينهزمون تقسم
يدفع خسها الى الامام
لله سهم ثم لنبى
ورابع الاقسام في الايتام
وفي بنى السبيل في ثلاثة
سهم الاله ثم سهم المصطفى
سهم قرابة النبى يحصل
إن علموا فهم به أحق
منه يزجون يحملونا

وتغنم الاموال فيمن ناهبوا
وقيل تسبى وهو قول مغربى
عندهم في سبيهم دون السبد
عندهم من بعد سبي الناس
عرب ينحو هذه قد نقلنا
بأنهم قد أسلموا وأقبلوا
من بعدها حتى به قد يحكموا
والكل منا غافل ولاهي
وانها أقوى من المدافع
وما لهم من ذمة لدينا
لكن بضرب العاصم الخضم
أموالهم غنيمة إذ تغنم
ينفذ في أربعة أقسام
ثم قريب المصطفى الامي
وفي المساكين على التمام
يقسم فافهم في معانى الآية
يجعل في عزة أرباب الوفا
فيهم ولكن عليهم مستشكل
أو جعلوا ينصر منه الحق
وينفقون ثم يخدمونا

كمثل ما كان الرسول يفعل
 وما عدا الخمس ففي الجيش قسم
 والسهم للراجل والغلول
 وقيل من غل يجرمنا
 والقسم بالقرعة فيها حسن
 فكل حكم لدوى الكتاب
 إلا الذباح والنكاح فهو من
 وذالك في الصلح وأما من حرب
 والخلف في الاصول قيل قسم
 وقيل ان شاء الامام قسما
 فهو رأيه فقط يرجع
 قد قسم المختار أصل خيرا
 فجعلت للمسلمين صافيه
 ومن بنى فيطلب الرجوع
 فان أبي فانه يقتاتل
 من غير أن يغنم ماله ولا
 كذلك لا يتبع منهم مدبر
 إلا اذا كان لهم سلطان
 فيتبع المدبر والجريح
 لذا على كان في يوم الجمل
 فيهم وما الدعوى بهذا تقبل
 لفارس السهمان حقه علم
 كثيره يحرم والقليل
 منها وقيل بل يقاصصنا
 من بعد توزيع لها بين
 فلمجوس ولكل صابي
 أهل الكتاب دونهم يحلن
 منهم قليل منه ذاك يجنب
 وقيل بل نجس حين تنعم
 وإن يشا وقفها وعمها
 فكل ما أراد منها يصنع
 ووقفت فارس عصر عمرا
 مصلحة على الجميع ماضيه
 منه الى ما يقتضى المشروع
 وتقطع الاسباب والوسائل
 نسي ذراريه فكل حظلا
 كذا الجريح ماعليه يجر
 يدمم أو لهم أعوان
 مجاز إذ بغيم صريح
 لم يتبع المدبر بل منه حظلا

ولم يجز على جريح وعكس
 وقاتل الزبير يوماً بشره
 نادى مناديه بأن لا يتبع
 فادبر الزبير قبل الواقعة
 ولابي الحر مع المختار
 يوم قديد إذ لهم جبار
 وكان فيها لابي الحر النظر
 وكان ابراهيم نجل قيس
 ومن رأى أباه في القتال
 يتركه يقتله سواء
 وان تولى قتله جاز لما
 إذ في معاني الذكر والوالدان
 ولو على أنفسكم فقوموا
 ويعقر الكراع والسلاح
 ولا ضمان فيه بالاجماع
 وذلك ان لم يقدرون عليهم
 والحرق للبيوت والاموال
 كان طريق المتقدمينا
 من ثم أرسل للمنا الامنا
 كانوا بها بنو الجنداء طلبوا
 في حرب صفيين إذا الامرا انعكس
 بالنار حيث انه قد حجرة
 مدبرهم وأمره متبع
 قام له قاتله وتابعه
 حث على القتل مع الادبار
 رداً وما ساعفه المختار
 لانهم مارسهم وقد نظر
 برأيه يأخذ عند البأس
 جاز له الاعراض في المجال
 لانه من قبل قد رياه
 يفهمه من المعاني فهما
 كغيرهم في الحق هم سيان
 والوالدين من هنا مفهوم
 يكسر في السعي لما يباح
 لان بنعيم عليه ساع
 من دون عقر أو بكسر لهم
 فيه اختلاف العلماء بحال
 على امتناعه بهذا يقتونا
 الى توام يكشفوا ماضنا
 ملكا وبالحية منه انقلبوا

قام لهم والى صحار فهزم
فأرسل الامام من يدعوهم
والتأخرون قد ترخصوا
رأوه قوة على البغي فما
حتى اذا ما أومن الشر منع
لانهم اخواننا ولهم
ومال أهل البغي لا يحل
خوارج غلت وصارت مارقه
فحكوا بحكم المشركينا
فعرضوا للناس بالسيف كما
وأمة المختار فارقتهم
ووردت فيهم عن المختار
وفيهم المروق يعرفنا
ولم يكن غنم يوم الحمل
كذلك يوم النار أيضاً لم يكن
فعلهم الحجة فيما فعلوا
ولم يكن للعميرين فيهم
لان خصمهم بالارتداد
تأول السابى لهم يوم دبا
فزعم الغلاة ان هذا
وحرق القائد فيها وهدم
لاخذ حقهم وما يلزم
فعموا تضيقه ما خصصوا
كان لهم من قوة فلتحسنا
ما كان قبل ذاك غير ممتنع
جميع مالنا كذا عليهم
وان يكن قوم له استحلوا
من دينها صفرية أزارقه
جهلا على بغاة المسلمين
قد استحلوا المال منهم مقها
وضلتهم وفستقتمو
جملة أخبار مع الآثار
ومنهم لاشك نبرأنا
ويوم صفين وسي من على
سي ولا غنم فكيف يقبلن
ونقلهم فيما له قد نقلوا
سي ولا غنم كما قد زعموا
يدعون لا بالبغي والفساد
وأنكر الفاروق ذلك المنهبا
وجه يكون لهم ملاذا

تعلقوا فيه . بنفس الزال
لا يستوي من كان ذا جهاد
والله مع كل امرء مجاهد
وأنت مأمور به في الذكر
من ينصر الرحمن ينصره ومن
هبوا لربي أنفساً تموت
وأقرضوه أنفساً ساعات
يعطكم مراتباً سنه
موت الشهيد لهو الحياة
فاقرأ إذا ما شئت بل أحياء
إن الشهيد يستقل ما جرى
يود أن لو يرجعن فيقتلا
ما من قتي يود يرجعنا
إلا الشهيد كي يجاهدنا
لو عشر مرات يود القتل
فمن غزا لو مرة يستوجب
فاستفتحوا الجنة باليافى
فاسأل الرحمن موتاً فيه
ورحم الله امرء قد سمعا

وما أتى من نحو ذا لم يقبل
وقاعد بين النساء في النادي
يمده بالنصر والفوائد
فقم له ممثلاً للامر
يعلمه فالخلق له يسخرن
يردها لكم فلا تموت
يردها في الخلد خالداً
ودرجات عنده عليه
ذلت عليه عندنا الآيات
ويرزقون ثم ما يشاءوا
من قتله مع ما من الفضل يرى
جملة مرات ليحز الزعل
إلى الدنا من بعد يخرجنا
فيلركن بذاك ما تمنى
لما يرى من شرف القتل
بذاك جنة بها يرغب
ظلاله جنة خلداً تفي
أعلا الشهادات بها أوضيه
وقال يا رب استجب هذا الدعاء

كتاب القضاء

باب صفة القاضي وآدابه

والفصل بين المتخاصمين
حر فليس للرفيق يقضى
وذلك فيما حكاه فيه
كذلك الاعجم لا يحكم
وإن يكن يسنع قول الخصما
والخلف في الاعمي قليل يقضى
إذ لا يكون حاكما من لم يكن
لأنما الحكم على الاشخاص
والمنع ظاهر اذا ما كانا
أما اذا لم يك فيه جبر
لأنما كلامه موجه
وذلك كالافتاء هل من مانع
وقيل من جازت له الشهادة
فانه لا يشهدن لهم ولا
يختار للقضا قى ذا علم
محتملا لوم عفا ذا ورع

هو القضا من حاكم أمين
وقيل مما حكاه يقضى
ان كان عن إذن الذي يليه
كذا الاسم ان يفته الكلم
كان له حينئذ أن يحكما
بينهما وقيل ليس يقضى
يصلح شاهداً على وصفه
يحتاج للابصار والاشخاص
هناك جبر يلزم الانسانا
فليس للمنع نحل يعرف
في الحكم في الدعوى التي توجه
له من الافتاء بأمر نافع
جاز له الحكم خلا أولاده
يحكم وقيل يشهدن ليقبلا
فما يقضى عن ذنبهم ذا حلم
لم يتحركن قط لطمع
(م — ٣٩ جوهر النظام)

مشاوراً أهل الهدى فيما عني
 فمن أحب أنه لم يعزل
 إن السعيد من بغيره اكتفى
 فقاضيان قد روى في النار
 فالاولان جائر وجاهل
 وذا يدل أن الاشقياء
 وهو وإن كان عظيم الخطر
 وأنه مضلة الافهام
 من ذاك قيل أنه قد ذهبنا
 كناية عن شدة الامر به
 وساعة يعدل فيها الوالي
 وليس للوالي ولا للقاضي
 يحكم فيما عين الامام
 ويضمن كناية التعدي
 وخطأ الحاكم يخرجنا
 وما عليه أن يضيفنا
 يضيف الخصمين طراً منصفاً
 كذلك الكلام لا يكلم
 يرى القضا فيه بلاء يتنا
 لا يستحق للقضا فليعزل
 وذو الشقا من بالهوى تعسفاً
 وواحد في جنة الابرار
 والثالث العالم وهو العادل
 اكثر في الناس كما تراء
 ففضله أيضاً عظيم الخطر^(١)
 بل أنه مزلة الاقدام
 بغير سكين حديثاً وضحا
 وقيل بل كناية عن فضله
 أفضل من قيامه ليالي
 يزيد فوق ما الامام قاضي
 فان يزد فانه يلام
 إن زاد شيء فوق ذاك الحد
 من بيت مال الله ينفذنا
 فان يضيفهم فينصفنا
 أو ينزل الجميع إن تعفنا
 بعضهم اكثر حين يحكم

(١) قوله الخطر: الاول بمعنى المخاطرة والثاني بمعنى القدر—

في مجلس الحكم فلا يرد
لكن يرده اذا ما حكما
لانما السلام ليس فيه
وبعضهم أحب أن يعما
والقاضي لا يفتح للخصوم
لكنه يلزم حكم الباري
وقيل في الحاكم لما حكما
فلا يجوز عندنا ان يحكما
وان رأى العدل به تحولا
ويلزم الحاكم للرعية
حتى يكون الكل كالاسنان
وما له أن يقبض الهدايا
الا لمن كان لهم يهادى
وان يكن قد قبضوها جملا
امساكها عن أهلها حرام
ان تلت فتلها يرد
وعمر الثاني وهو نجل
قد أهديت له فردها الى
قيل له المختار مثلها قبل
وانها في مثلنا رشاء

سلام بعضهم اذا ما يلدو
وقيل بل يرد حين مسلما
ايتار بعضهم فيستجفيه
في رده كقوله عليكما
من حجة في ذلك المعلوم
لكي يفور من عذاب النار
لرجل يرى بعض العلماء
لغيره بضده ليسلما
اليه عما قد أتاه أولا
بجملهم في الحكم بالسوية
اسنان مشط فلفهم المعاني
ان أهديت له من الرعايا
قبل القضا من صاحب جواد
ترد للذى يكون أهلا
أمسكها القاضي أو الامام
أو قيمة المثل لهم يعد
عبد العزيز قال لا تحمل
من كان أهداها وما تقبلا
قال هدية له حتما تحمل
يردها طاب له الثناء

والخلف هل يجوز أن يتجرا
وهكذا القاضي كذا الشراء
وكان بعض من شراء عمرا
وكان نجل العاص لم يمانعه
قازعج الفاروق ذلك الزارعا
هدده بما به يعتبر
وقد روى فيه عن النبي
وان يرد شراء شيء أمرا
كذلك يبعه لما يشاء
كذلك قد يخشى بأن يداهنا
من هاهنا الامام لا يحمل
لكن اذا ما بدأوا بالحل
ان نسي الحاكم ما قد حكما
فما عليه فيه من ضمان
وان يكن يصرف شيء قد حكم
فها هنا بضمن والانفاذ
وقيل يجزى رجل في الحكم
ذو ثقة يرسله فينظر
فيحكم بقوله إذ قوله

والى الامام بعضهم قد حجرا
لانهم على الورى ولاية
بمصر قام يزرعن وانبرى
بل عرف الفاروق بالمزارعه
اليه ثم غلظ التمانعا
سواء كيف الحال فيمن يتجر
لعن فما الجواز بالمرضى
من يشتري له ولا يجزى
كراهة يدخله الحياء
فيرخص له ولم يزاينا^(١)
بطلب الحل وان قد حلوا
جاز له القبول عند الكل
وما به أقر من قد خصما
إذ ثبت العفو عن النسيان
ولم يكن في الشرع صرفه لزم
من بيت مال الله والانفاذ
لحجة الحاكم عند الخصم
ما كان ثم فيه قد يشتجر
يكون عند الله حجة له

وليس للحاكم والفقيه	زيادة عما تدعى فيه
قد ادعى من ادعى تخيلا	وشربها في ما لنا قد قيدا
فحكم الشيخ فتى محبوب	بالنخل دون الشرب في الوجوب
حجته في ذاك إذ لم يقل	بشربها من مائه المحصل
قبل له فلا يكون الشرب	الا من الماء تراه العرب
قال لهم ليس لنا زياده	على الدعاوي فاقهم الاقاده
وليس للقاضي بأن يحكم في	شيء اذا كان له لم يعرف
ولا له أن يتخيرنا	ما شاء من قول فيحكنا
بل يتحرى العدل فيما يحكم	ويأخذ الارجح فيما يعلم
ان عدم الترجيح فليشاور	في أمره الى فقيه ماهر
وليستحر الحق ان لم يجد	لذاك من يرأيه قد يقتدى
فانما المنوع اتباع الهوى	وانما لكل شخص ما نوى

باب الدعاوي

وينظر الحاكم في الدعاوي	في قاصر من لفظها وحاروي
ففي الدعاوي صادق وكاذب	والمدعي فيها هو المطالب
والمدعي عليه مهما اعترفا	قالا مر سهل الزمنه الوفا
وان يكن لذلك ينكرنا	فصاحب الدعوى يبيننا
بشاهدين يثبتن الحقا	أو فيمين خصمه استحقا
والحكم بالذي هنا قد ذكرا	فصل الخطاب اسمه بين الوري

أوتيه داود النبي للمصطفى
أقره المختار فيما رفعنا
لو أعطي الناس بحسب الدعوى
ولا استحل^(١) بعضهم من بعض
فليس للحاكم أن يصدقا
لو كان كالصديق في الفضل ادعى
لو كانت الدعوى على يهودي
وقال غسان سليل الخضر^(٢)
وذاك في المسلم والذمي
ولم يكن في يد واحد ولا
قل به المسلم ها هنا أحق
وكان موسى بن علي حكما
وهو نظير الحكم بيننا وما
لأنه أقرب للانصاف
وأول القولين في التصلب
وراكب وقائد البهيمه
ان على الواحد فيها بينه

وقد مضى عليه من قد سلفا
فتركه خلاف ما قد شرعا
لكن كل يدعي ما يهوى
دماءهم وما لهم في الارض
خصما على خصم ولو موثقا
في دائق مقاله لم يسما
إلا اذا ما جاء بالشهود
مسئلة نذكرها للنظر
تخاصما بينهما في شئ
هناك شاهدان فيه قبل
سليل محبوب الى هذا سبق
بأنه نصنان ما بينهما
أحسن هذا عند من قد علما
لجعلنا العدو كالمصافي
أقوى فما المسلم في ذا كالإني
كلاهما ذو اليد في الخصومه
عادلة تأتي بما قد بينه

(١) كذا في الاصل ولعل الصواب « ولا استحل » مصحح
(٢) قوله غسان سليل الخضر: وهو غسان بن عبد بن الخضر
الصلاتي يكني أبا مالك وهو شيخ أبي محمد . اهـ « مصنف »

ان عجزاها استحلها جميعا فان أباهما واحد فن حلف والقول للحى من الزوجين اذا ادعى شيئا له في المنزل وقيل كل واحد يصدق في آله الحرب المقاتل للرجل وآله النساء فقول المرأة وإن يكن قد ادعى ما للنساء يطلب كل واحد بحجة وأعجب الاصل المقال الاول إذ تملك النساء آله الرجل والخصم ان قال عليه لى فلا وإن يقل لى عنده فيلزم إذ قوله عليه غير عنده ويمنع الحاكم مالا فيه وإن يكن لاحد الحصنين لانها دعوى عليه لم تصح ورجل جاء لقوم قاعدى وإن أهل الارث صدقوه ليس لهم أن يرجعوا عليه وقسمت بينهما توزيعا فهي له حكما وليس يختلف وهكذا فى المتساكنين لكن مع اليمين ان لم يقبل فيما يلائمها لا يطلق ونحوها وكل ما قد يشتمل يقبل فيها دون ما بينة أو ادعت ما أمرها قد عكسا لم يكفه اليمين عند القولة لما به من حالة تخمل كذلك الفتى اليه ينتقل يلزمه الحاكم أن يفصلا سوا له ان شاءه من يخصم من هاهنا يلزم ان يحده تنازع لا أحد يحويه فيه يد لا يمنع اليدين عليه فالمنع لذا لم يتضح مالا له مع ميت قد ودعا وفي يديه المال أطلقوه فيما به قد دفعوا اليه

وبعضهم قال لهم رجوع
ورجل قد ادعى في بيت
وقد أتى بشاهدين عدل
حتى يفصلا بأنه سرق
لأنه مات وماتت حبيته
أو اشتراه وأناس قالوا
لو لم يفصلا كما تقدما
ورجل على قتاة ادعى
فقات الفتاة كان رجلى
فبعضهم يحكم بالزوجيه
وقولها كان فليس يعتبر
إذ لم يكن اقرارها صريحا
إذ الامور تنقضى فيخبر
وامرأة قد ادعت طلاقا
بمحضر منه فقال الزوج
وان يكن قال هي للمصدقه
لأنما تصديقها يمكن أن
ومدع زوجته تمنعه
وان تكن قد ردت البينا
ان حلف الزوج فتحبسنا

لأنه بقوله مدفوع
شيئا له والبيت بيت ميت
فقيل أخذ ذاك غير حل
أو أنه وديعة قد استحق
لعله نقل ذاك هبته
بشاهدين أخذها حلال
والاحتمال لا يراعى فاعلمنا
بأنها زوجته مندفعنا
أو كان زوجي بكلام عجل
حيث أقرت فانهم القضيه
وقال قوم ان هذا يعتبر
فكان قولها به مطروحا
عنها بكان هكذا إذ يذكر
من زوجها لتأخذ الصداقا
قد صدقت صح لها الخروج
فلا تصير هاهنا مطلقة
يكون من سواه فيما تنطقن
من نفسها تحلف ما تمنعه
عليه حلفه ليستبيننا
لكي تطيعه وتذعننا

ومن له ورقة قد كتب
ثم ادعى تسليمه ذاك التي
فالتقول قول من عليه الحق
ورجل قد ادعى دراهما
قد كان ذاك فهنا قد اختلف
إذ لم يقر أنها عليه
وهكذا ان قال قد أوفيته
وان يقل على ثم استوفى
فان آى بينة والا
لانه قد ادعى الوفا
ومدع ان قتي قد حازا
ان أنكر القابض كان ذائد
فانه بقبضه أقرا
وكرمة في مال زيد أصلها
كلامها قد ادعاها أصلا
لانما الفروع تتبعنا
أصولها بذلك فاحكنا

حق بها على قتي قد وجبا
فقال بعضه قبضت اذ آتى
وقيل بل ثانيها أحق
على قتي فقال كان لازما
فقل لا لزوم إذ لم يعترف
بل انها كانت فما عليه
أو انه استوى وقد أعطيته
فيشهدن انه قد أوفى
كان عليه الحق مستقلا
من بعد ان أقر فجا
مالا له بقبضه قد قازا
في المال بالاقوار منه باليد
ثم ادعى الظلم فما استقرا
لكنها في مال عمرو حشوها
فالتقول قول من يجوز الاصلاح
أصولها بذلك فاحكنا

باب البينة

وحيث كان الحكم بالبينة
فحجة شهادة العدلين
يلزم أن تكشف معنى الحجة
مذكرين غير ما عبادين

ففى شهادة العبيد اختلفا
وما النسا ولو كثرن تقبل
شهادة الثنتين عن شهادة
وقد مضى ما فى الرضاع قولا
وهكذا يقبلن فيما يمتنع
كالقول فى المولود حين ينزل
لان فيه القول قول القابله
وهكذا فى ثيب وبكر
فكل ذا ونحوه النساء
شهادة العميان فى الانساب
ومن لنفسه يحجر نفعا
لا تقبلته ولو كان ثقه
لانه فى حكم من قد شهدا
شهادة الوالد للابن فلا
وقيل بل تقبل والبنا على
هل مال ابنه له فمن منع
من لم يرى مال ابنه له يرى
وان يكن عليه يشهدنا
وهكذا شهادة الابن على
وهكذا اذا له قد شهدا

يقبلها بعض وبعض زيفا
الا اذا كان هناك رجل
عدل كما جاء بنص الآيه
من كون قولها به مقبولا
على الرجال من امور تمتنع
بأنه حي فذاك يقبل
وهكذا ان قلن هذى حامله
أو بالغ باللهم حين يجرى
حجته فى قولها الاجزاء
تصح لا فى سائر الأبواب
ندفع قوله هناك دفعا
وان يكن فؤادنا قد صدقه
لنفسه لذا نرد المشهدا
تقبل لو كان قفى قد عدلا
ما قد مضى من الخلاف أولا
يقبلها والبعض عكسه صنع
ثبوتها فيما به القول جرى
فتم باتفاق تقبلنا
والله نقبلها ان فعلا
ففى الجميع تقبلن المشهدا

شهادة الساكن لئذ سكنه
وهكذا العامل والوكيل
خوفاً من الميل وليس تقبل
ومن له ضعف فانه يرد
وهكذا شهادة الفساق
لو قاوموا في كثرة أهل منى
فمن رضيناه من الشهود
وليس نرضى فاسقاً في الدين
وقاسق التأويل مهما عدلا
وذاك في غير الحدود فاعلم
فانها في الموضعين تمنع
والشرك ملة وقبيل ملل
ففي اليهود تقبل اليهود
والمشركون وكذا المجوس
والمشركون من ذوى الاصنام
هذا على القول بأنهم ملل
والاكثرون جعلهم واحده
فباعتبار ذا العناد جعلوا
ففي الشهادات أرى لا تقبل
بينهم عداوة ولم نزل

مردودة حتى يزيل مسكنه
وكل ما كان له تحصيل
شهادة الخصوم لو قد عدلوا
إذ كان بالحق عليه قد شهد
ليس تجوز قيل بالاطلاق
لأنما القبول للعدل هنا
شرط أتى من ربنا الحميد
فكيف نرضاه عن الامين
في دينه فيه خلاف نقلا
وغير ما براءة من مسلم
لما بها من شبهة قد تقع
بينهما الاشهاد قيل تقبل
وفي النصارى مثلهم محدود
والصابئون هكذا والروم
تقبل في مثلهم السامى
وهو الصحيح لمعان وعلل
لانها لديتنا معانده
واحدة لكننى أفصل
هذى على هذى لما قد يدخل
وذاك في الاشهاد من أقوى العلل

إن كان في الاسلام ليس يقبل
 انى أقول في مقال الاول
 بأن ذاك في الذى قلبا
 لا يحكم عليه بالقتل كما
 إذ الجميع مله في الشرك
 هذا هو المراد فانهمنا
 شهادة المرتكب المحرم
 كذاك ذي التهمة والضلاله
 إلا وكىلا كان للمجنون
 فانه ينازعن ويشهد
 ومن يكن قد ظلم الاناما
 فلا يجوز أبداً ماشهدا
 ان الحرام يبطل الطاعات
 وقيل في الولى مهما كثرت
 يصير في عداد من لا تقبل
 شهادة الشاعر وهو من ينم
 يمدح ان أعطي ومهما أحرما
 ومرة بهجو أهيل الدين
 وتارة قد يمدح المناقضا
 والاصل في ختامه قد قالا
 خصم على خصم ألا تفصل
 بأنهم في مله لا ملل
 من مله مله واتقبا
 به لتارك الهدى قد حكما
 يجمع بينهم خبيث الشك
 ولم يريدوا حيث يشهدنا
 مردودة ودافع لمغرم
 وهكذا الخصم وذو الوكالة
 أوليتيم في الصبا مصون
 له كذا الوقف كذاك للمسجد
 ما لهم أو أكل الحراما
 به ولو طول الزمان عبدا
 إن لم يقب ويهدم الخيرات
 زلاته وفي الورى قد ظهرت
 منه الشهادات ولا يعدل
 طوراً ويمدحن طوراً لم تم
 هجا ففعله غدا محوما
 زوراً لاجل دائه اللفين
 معانداً مكابراً وفاسقا
 في الشعر قولاً فاسمع المقالا

ولم أكن أقرض الاشعارا
لانه فعل حرام باطل
وانه قد قال غير الحق
وأحسن الاشعار ما قد كانا
وفيه ذكر النار والجنان
لانه صقالة القلوب
هذا وفي باب الشهادات يرى
معللا ذلك بما تقدم
والحق فيما قاله يلوح
ففي القران قد أتى وصفهم
وانما الفاوون يتبعونهم
فهم يقولون ولما يفعلوا
أكبر مقتا أن تقولوا قولا
أن يمتلى جوف امرء قبحا يرى
في خبر آتى عن المختار
وانه مزمار ابليس ورد
وما آتى من الثنا في الشعر
فذاك في الخالي من المعاصي
بل ذاك باعتبار ما لبثنا
وذاك عند قطعه للنظر

ذا ثروة أو ملكا جارا
قاعله عن الصواب عادل
بمدحه لغير مستحق
شرعا ووعظا يردع الانسانا
مشوقا للخرد الحسان
من رينها ناج من الكذوب
رد شهادة أنت عن شعرا
من نظمنا فيما قريبا نظما
وانه من قوله صحيح
بأنهم في كل واد بهم
والفاوي من ظل ويسعونهم
وذاك من أعظم مقت يجهل
ولم تصدقوه منكم فعلا
خيأله من ملته ما شعرا
وذاك تقييح لدى الاشعار
فيه فكيف قوله ليس يرد
وفي البيان انه كالسحر
لامثل مدحه لعبد عاصي
من منهج الى المعاني بلغا
عن جائز منه وعن محتجر

لانما بلاغة الاسان فسميت سحراً بهذا المعنى
 وشاهد الزور ولو قد تابا لانه سبحانه قد منعا
 في سورة النور آتى لا تقبل وبعضهم يقول إن تاب قبل
 فقله إلا الذين تابوا وفي الذي ردت به لا تقبل
 وشاهد الزور ثلاثة قتل ومن عليه واذا ما كانا
 فلا يجوز يتوصلنا وأخذه بالزور قيل يحرم
 والكدي قال لا يحرم وانما عليه أن يتوبا
 قلت وما لا يتوصلنا مهر البغي يحرم إذا كانا
 وذلك الزانى بطيب نفس ما كان طيب نفسه يحمل
 وواجب تأدية الشهادة وذلك الامام والامير
 سالية كالسحر للجنان وليس حكمه بهذا يعنى
 لا يقبلن قافهم الخطايا ذاك بمنع أبدي شرعا
 لهم شهادة فكيف تقبل والرد في الآية قبلها جعل
 يشمل منهم الذين آبوا بل يقبلن من ذاك ما يستقبل
 لنفسه ومن له زوراً فعل حق لانسان رأى جحدانا
 بشاهد الزور فيشهدنا ويحرم المال الذي يسلم
 زورم حقاً له يحلن من فعله إذ ركب الذنوبا
 له بغير الانم يحرمنا سبيه بينهما العصيانا
 يذله ورغبة في النفس ما كان فيه بالمعاصي البذل
 مع الذي طاعته عباده والخلف في سواهما مذكور

وان يشاحل الشهود من بلد
عليه أن يدفع ما يلزمهم
ولم يكن أجراً على الشهادة
لأنما الاشهاد باللسان
ويكتب الوالى الى الحاكم
وذلك مهياً بعد الشهود
ويرسم ما صح عند ثقة
وجائز تحمل الشهادة
فيحمل الانسان قول الواحد
والحاضرون ليس يحملنا
وذو القضا يحمل عنه ما شهد
فيمضى هذا القاضي ما هنا كصح
ان نقص الشاهد في الشهادة
فذلك من قبل انقطاع الحكم
وقال بعض انه لا يقبل
ورجل لشاهد قد وجدا
لانه بنفسه لا يقبل
الا اذا ضم اليه ثانى
وان يكن قد عدل المشهود
يلزمه ذلك وقيل يثبت

بلد يحملهم بلانكد
من مغرم فيما يؤديه لهم
وانما كان على الوفاة
ان حضروا وليس بالابدان
مع ثقة ما صح في الاحكام
يشهدم واليه الموجد
يختص بطابع الثقة
عند الضرورات لمن اراده
قال شاهدان منها عن شاهد
عنهم سوى ذو مرض معنى
وذات خدر تستحي وتجهتد
لأنهم كرجل فيما اتضح
أو كان منها قد أتى زيادة
يقبل منه عند أهل العلم
وأول القولين عندى أعدل
فقط لا يلزمه أن يشهدا
فليس لزوم فيه مدخل
فها هنا الجميع يشهدان
عليه من اللعي شهود
أيضا بتصديق لهم يثبت

وذلك ان قال أصدقهم
وان يكن قد شهدوا قاتما
فيحلفون انهم ما شهدوا
ولا أقول ان ذلك لازم
ومن يكون حجة لا يتهم
لو كان ذلك واجبا لوجبا
يخلفه أنه لم يحكم
وأنت تدري أن هذا باطل
ورجل لرجل قد صكتبا
لا بأس فيه إذ نرى السماء
ولا يضار كاتب اذا كتب
فذلك التحريج ممن يطلب
يقول لا أبريك حتى تشهدا
ثم الشهادات إقعنيان
وذلك ان يطلب منه المحضر
وذلك في النكاح والامامة
ثانيهما شهادة التحمل
فيحضر الشاهد كما يحملا
شهادة الشهرة في الانساب

وقيل لا حتى يعدلهم
قيل له بأن يحلفنهما
يباطل عليه فيما حددوا
لانهم حجة من يخافهم
وما عليه من يمين يلتزم
في القاضى والامام حين احتسابا
يباطل عليه في المسلم^(١)
ومثله الذى له يماثل
شهادة بغير اذن وثبا
شهادة حكى بها اجماعا
ولاشهد في القرآن فتوجب
شهادة الانسان أو من يكتب
أو تكتب الامر الذى قد بدا
شهادة الحضور للانسان
لكى يصح ذلك المقرر
ليثبت الامر على الجماعة
تكون في الحق لرفع الخلل
مشهد لهم الى ان يستثلا
ثابتة بين أولى الالباب

كذلك في الموت وفي النكاح
والحكم بالشهرة في الاموال
لانما الاموال قد تنقل
وقيل معها دلت الاحوال
لا سببا ان كان فيه دفع
وظهرت مقاصد في النخل
فكان ذو الظلم يجبي فيقطع
يقول مالي فاذا ما قالا
فكتب الامام للوالي بأن
وانه كل فتى قد وضعا
فانحسرت بذلك المفساد
أرشده الله الى الاصلاح
والخلف في الحاكم هل يحكم في
قتيل يحكم والبعض يرى
لكنه يلغىهم للغير
وقيل ما في مجلس الحكم درى
والحد لا يقيمه بعلمه

ان شهبوا عن شهرة صحاح
ليس تجوز عديم في حال
من واحد لواحد وتبذل
بصدقها يثبت ذاك المال
مفسدة أولى فأولى المنع
أيام راشد الامام العدل
مال سواء ثم عنه يدفع
ذو الحق مالي قال هذا لا
يأخذ بالشهرة فيه ويسن
يدأ على مال أخيه أوجعا
بما رأى ذاك الامام الراشد
فعد رأيا لاولى الصلاح
شيء بعلمه بلا تكلف
بأن حكمه بهذا حجرا
وهو يكون شاهداً في الخير
به حكمه به لن يحجرا
فيه بلا خلف أتى في حكمه

فصل : تعارض البيّنات

البيّنات ربما تختلف
فيطلب الترجيح فيها المنصف
(م ٤٠ جواهر النظام)

بيئة المسلم حتما ترجح	بيئة القدي وهو الاوضح
بيئة بصحة العقل تحجي	أولى من التقصان عند الحجج
وهكذا قبل شهود العرب	من الولا أولى لاجل النسب
وهكذا بيئة الحريه	أولى من الرق فعي القضيه
والرم ^(١) من شهادة الاصول	أولى كذا في الاثر المنقول
بيئة الاحداث فهي أولى	من البرات ^(٢) إذ يؤول أولى
بيئة الشاري من المغصوب	أولى لما فيه من الوجوب
وبالرضى أولى من التغير	اذ فيه زاد العلم للخير
بيئة البائع فيما زادا	من ثمن أولى به استزادا
بيئة الملك من السبيل	أولى لما فيه من التأصيل
وهو مخالف لما قد مرا	في الرم والفرق أراه عسرا
بيئة القرض من الامانه	أولى لما في القرض من ضمانه
وشاهدان شهدا بموت	من غاب عن أهليه والبيوت
وآخران شهدا وأخبرا	بأنه حي فذان اهدرا
إن صح موته بوجه الصحة	حياته لا تثبتن بحجة

(١) الرم عبارة عن وقف لقوم مخصوصين — حاشية في الاصل

(٢) قوله البرات أى براءة الذمة والمعنى : اذا شهد شاهدان

محدثه وآخران ببراءته قدمت الأولى لان الحدث يؤول أى

محدث — ا ه مصنف

وشاهدان شهدا بفعل
 لا تقبل البينة المعارضه
 وقيل في بينة الطلاق
 والقطع من شهادة الخيار
 وقيل في بينة الشراء
 والمدعي ان جاء قايينه
 فانما الاولى هي الحجة إذ
 وإن يك الشيء يحوز المدعا
 فبعضهم يقول مثل الاولى
 لانه يحجتين أدلي
 والصلح جائز اذا لم يقع
 والخلف في الصلح على الانكار
 وبعضهم يثبتته وان وقع
 فنقضه لمن يشا يصح
 وحاكم أعطاه مائة لكي
 فذاك فعل عندنا ممنوع
 كانه عليه قد تقولوا
 وعورضت بمثلها في الفصل
 والحق لا يصح أن تعارضه
 أولى من التزويج باتفاق
 أولى كذا جاء عن الاخير
 أولى من الرهن بلا مرأه
 وعارض الخصم بما قد بينه
 للمدعي الحجة والضد نبذ
 عليه فالحلف هنا قد وقعا
 وبعضهم يرى الاخير أولى
 يد وحجة فكان أهلا
 على حرام فافهم فواسم
 فبعضهم يراه غير جاري
 على الذي يجبه من قد صنع
 لانه كالبيع قيل الصلح
 يأتي بها زيدا فجاء بعلي
 لانه لغيره مصنوع
 من ها هنا نقول فعل حظلا

باب اليمين

ويحلف المنكر إن لم تشهد
يحلف بالله لا عليا
يمينه بحسب اختلاف
وان يك الحق ادعى من قبل
يحلف بالقطع اذا ما قالا
وإن يقل على أيك مثلا
وان يردّها عليه حلفا
والقاضي لا يحلفه بلا
لانه قد قيل إن لم يهدر
وليس الوكيل يهدرنا
وان يكن أهدرها واستحلنا
إن جلف الخصم بغير حكم
بل انه يحلفنه الحاكم
ويسع القاضي السكوت انرضى
وتقع اليمين احسب ما قصد
خلاف ما امر بباب القسم
ولا يجوز أن يحلفنا
وذلك أن يحلف بالقبور

شهوده أو لهم لم يجد
حق له أو لم يكن لهما
دعواه من قليلها والوافي
سواه فاليمين بالعلم جلي
أنت الذي أخذت هذا المالا
يحلف ما علمته مبتلا
إن له ذاك والا تلفا
اهدأ شاهده ان تحصلا
ثم آتى بحجة لم تهدر
بينه الايتام فاعلنا
فحقهم باق على من حلفا
لا يجر عنه عند أهل العلم
أخرى اذا شاء الذي يخاصم
عنه بأن يحلفنه المقتضى
حاكمهم لاحسب ما الخصم اعتقد
لان هذا حق خصم يستمي
بغير رب العرش فاعلنا
أو بمسجد أو بالعنخور

ويلزم الحاكم أن يزجر من
 لان هذا منكر يغير
 والنصب في الايمان بالحج وما
 وذاك أن يلزم الحالف
 ولم يجزوا ذاك بالطلاق
 ولم يجوزه أبو سعيد
 لكنه عن صحبه قد نقل
 وقد حكى العكس عن القوم وقد
 وأنت تدري ان هذا غير ما
 وانما ذا في قتي قد أنكرا
 وانه ليس لها من بينه
 كذلك المرأة تنكر الرضا
 فان أتى الشهود فيه لزما
 هذا الذي أبو سعيد رمزا
 وهو لعمر الله غير القسم
 كيف يجوز بالطلاق
 ولايعين في الحدود أبدا
 وإن يكن قذف أو شتما
 يلزمه الاقرار أو يعين
 وقيل لايعين في ذا الباب
 يسمعه بمثل ذا يحلفن
 فما السكوت ان تراهي المنكر
 أشبهه جوزه من علما
 ان كان حائنا بها تكالفا
 ومثله قد قيل بالعتاق
 ولم يشر اليه من بعيد
 ان لايعين في النكاح مثلا
 أعجبه ذاك فهذا ماورد
 أراداه الاصل وماقد فهما
 طلاق نوسة بها تمكرا
 فلايعين هاهنا ميينه
 به وزوجها يقول عرضا
 أو لا فلا يدرك فيه قسما
 بأن فيه حلقا مجوزا
 بحالة الطلاق عند الفهم
 وانها من حلف الفساق
 والقذف والشتم اذا لم يجحد
 وجحد الفعل قليل ألزما
 وبعضهم ليس هنا يعين
 في الرد والنكاح والانساب

كذلك ما كان لربي حق وقد أجازوها على من نهما
 والخلف في التهمة في الحقوق وقيل لا يمين وهو الاكثر
 وبعضهم قيدها بموضع فحينما التهمة توجبتنا
 وذلك ان تظهر أسباب التهم وليس في التهمة رد القسم
 إلا اذا رضى بأن يحلف له وما أرى هنا معنى عنه
 وماعلى الوالد للابن قسم وقيل في الام كباقي الناس
 وقيل بل والله يخبر إن شاء أن يحلف أو يردا
 ولم يكن من حق والديه تخذوه بالنعمة حال الصغر
 يجنون من تماره كل نكد ورجل مات أخوه فادعى
 ان له تحليفه إن أنكرنا قيل له تحليفه وقيل
 فلا يمين فيه يستحق بأنه زكاته قد كتما
 من كل حق كان للمخلوق وقيل بل فيها يمين تذكر
 يستوجب الحبس بها للمدعي حبساً فها هنا يحلفنا
 أولا فلا يمين للذى اتهم لانها عن غير قطع فاعلم
 بأنه يثمه في المسئلة شيئاً فكيف الرد يلزمه
 والام مثله وقيل تلزم تلزمها اليمين في القياس
 لدى اليمين لاعليها يجبر على ابنه اليمين فيما حدا
 احضارهم للادعاء عليه كيف يكون خصمهم في الكبر
 طفلاً وكهلاً ومماتاً ان فقد بأن زيدا سمه فصرعا
 والخلف إن خلف ابناً ذكراً ليس له ذاك فعي التأصيل

وذلك مبني على ما في القود
ورجل قد ادعى على عمر
فقال بعد الموت قد نحرته
ان عجز الشهود فليحلف
وحائض تحلف حيث لم
فالحيض لا يمنع ذكر الباري
وان يكن بمنع حظ القاري
يكن بها شيء يحرم القسم

باب القضاء في الدماء

وللقضا مواضع وقد مضى
وما بقي منها سوى باب الدماء
وها هنا أذكر ما منه بقي
فقاتل النفس بفسير حق
يقتله وليه وان عفا
وان عفا بعضهم فلا قود
لكن عليه دية المقتول
وقيل لا كفارة في العمد
يلزمه عتق فان لم يجد
وليس للاطعام من سبيل
اكثرها فيما مضى وما انتفى
وبعضه^(١) كذا قد تهللما
كدية وقود لم يسبق
يلزمه ينقاد للمحق
عن قتله فلعفو ادنى للوفا
من بعد عفو يكون لاحد
وهكذا كفارة في قول
بل في الخطا لعظم التعدي
يصوم شهرين بلا تغند^(٢)
لعدم ذكره مع الدليل

(١) قوله وبعضه الخ يعني بالبعض بابي الحدود والجهاد اهـ مصنف

(٢) أي بلا تفرقة بينهما والمراد متتابعاً — اهـ مصنف

وقال بعض العلماء إن اطعما وهو موافق لمعنى الذكر قد ذكر القرآن الاولين ولم يكن اطعامهم قد ذكرا ورجل عشرة قد قتلا كان عليه لهم ينقاد إما عفوا عنه أو القصاص إن قتلوه كان عن نفس وفي وقيل للاول قتله فقط وقيل بل في قتله أكثاء فان عفا بعضهم لا يقتل من ماله وقيل ان بعض قتل وفي جماعة بشخص فتكوا وذاك لفتك الذي قد وقعا وهم من الساعين في البلاد وهم من المحاربين قطعا وليس تجزى عنهم قط دية وان يكن تصالحوا من قبل جاز له حينئذ يأخذ ما

اجزاء والاكثر ما تقدما إذ لم يكن له به من ذكر وهكذا تتابع الشهرين كثل ما في غيرها قد ذكرا ثم أراد التوب عما ففلا فيفعلون فيه ما أرادوا أودية وهو له خلاص تركته باقي الديات فأعرف والباقي في تركته غرما يحيط^(١) أولهم وآخر سواء بل لهم الديات عنه تبذل فليس للباقيين شيء قد حصل قيد به جميعهم وهلكوا قدمهم بفتكهم قد ضيعا بين الوري بالقتل والفساد يقتلون لو كاهل صنعا وان تكن بعدم مؤديه ترفع الى الامام العدل صالحهم عليه قولاً محكما

(١) يحيط أى يحمل — حاشية في الاصل

لو أنه زاد على الف دية
وان اراد دية من غير أن
لانما المقتول نفس واحده
وقيل فيه ورواه عنهم
وعلمهم قد شبهوه بالفدا
فهم به لاشك مقتولونا
وهو بما يقبله منهم غدا
ولأرى هذا وإن لم يذكر
وربما توجد فيه مشله
وربما يوجد قول برسم
وهو له مخالف قد ذكرا
فذكره من غير ذكر العكس
والمخالف إن صالحهم بأكثر
قبل له مازاد والبعض يرى
بل دية النفس ومن كان فعل
وفي الحديث إن يزد بميرا
وإن تكن نائرة بينهم
فعشرة قد قتلوا إنسانا
وتسعة الاشارة من أصل الدية

فان ذلك جائز في التأديبه
يصالحن فدية تلزم
ولا يجوز يأخذن زائده
بدية تلزم كلا منهم
لنفس حيث كان قتله اعتدا
لو رفعوا الحكم لما كينا^(١)
كثل من يقبل عنهم الفدا
خلافه عندهم في الاثر
منقولة وهي لعدم مشكله
في موضع وضده لا يعلم
في موضع لكنه ماسطرا
يورث عدم عكسه في النفس
من دية بينهم قد أثرا
بأن مازاد عليه حجرا
فذاك شأن الجاهلية الاول
فذاك جاهلية تعيرا
فواحد بواحد يلزم
وليه يقتل أيا كانا
تلزم من لم يقتلن في التأديبه

«١» كذا في الاصل ولعل الصواب «لو رفضوا الحكم لما كينا» مصحح

تدفع للمقتول بعد القتل وقيل بل اليه تدفعنا والاول المنسوب للاصحاب وإن أراد دية فتدفع وإن رمى بحجر فقتلا وقصد القتل عليه القود لانه لقتله قد قصدا وقيل إن رماه لا يقاتل وذلك مثل ان رما بقطنة حكى أبو الموثر هذا عنهم وعمل مبنى الاختلاف ما وجد فمن يقتل كالحديد يسقطنه ومن يقسل حق فلا يندفع وإن درأنا القتل عنه لزمه وما الخطأ يوجب قطعاً قودا يريد أن يرمى سواء فوق فذا هو الخطيء تلزمت تدفع عنه دية القتل يقدم الاقرب ثم الاقرب وذلك القاتل مثل رجل لا وليانه بغير مطل من قبل قتله ويقتلنا والثاني لا يخلو من الصواب اليه وهي بينهم توزع أو بكرة أو بنواة مثلاً عن نجل محبوب كذاك يوجد فهو كمن يقتله تعمداً ولم يؤثر لم يقد للعامل أو ريشة أو نحوها أو خرقة وهو اليه مال فيما يفهم هل ذاك كالحديد الحق عهد بشبهة والحديد يبرأته بذلك والحقوق حتماً تدفع أن مات منه دية متممة لانه لقتله ما قصدا عليه أو مات به حين سدد عشرة القاتل تدفعنا عليه بالتوزيع في التأجيل وهكذا حتى يتم النصب منهم فلا يزيد في الغرم الجلي

لكنه يزيد بالكفارة
 جناية المجنون والصبي
 لأنها من غير قصد تقع
 ولا يقاد والد بالولد
 ولا يقاد مسلم بذي
 ولا يقاد الحر بالعبد ولا
 ولا يقاد ذكر بأنثى
 وإن أرادوا قتله بهلزم
 لأنها في النصف غرم الرجل
 وذلك في نائرة إن قتل
 وتقتل الأنثى بأنثى وكذا
 وعشرة من العبيد قتلوا
 ويغرم سادة الباقينا
 لكن هنا تقسم نفس القيمة
 وقيل مهما فتكوا فالقتل
 وحيث ما يمتنع القود
 لأنما الزوجان لا قصاصا
 وقد يقاد بعضهم لبعض
 ولا قصاص في العظام والبصر
 ووارث بالجنس لا يقتص
 وقد مضى مانه من عبارة
 من الخطا والاعجم الفبي
 فهي على أهلهم توزع
 لأن هذا مانع للقود
 عند أولى الحق وأهل العلم
 يقاد أعجم إذا ما قتل
 إلا مع الفتك ولا بالخشى
 أن ينفخوا الفاضل بما قد غرم
 والنصف مردود إلى المقتل
 وإن يكن بالفتك لارد ثبت
 عبد بعبد فافهم المأخذا
 عبداً فواحد به يقتل
 تسعة أعتار كما حكينا
 وما مضى تقسم نفس الغدية
 على الجميع وهو قول عدل
 يتمتع القصاص وهو أبعد
 بينهما في الجرح حين غاصا
 في القتل مع رد عليها بمضى
 والسمع مهما قصصا عن القدر
 لأنه بذلك لا يختص

بل القصاص لقوى السهام وقيل لا قصاص أيضاً للرحم
 إذ قيل ليس للنفس من قود ولا قصاص ان عفا ويلزم
 وان عفا المجرع عما صنعنا ولا يصح عفو ان بخطا
 فدية لاهله مسلمه ولا قصاص في الجراح قبل ان
 ولا قصاص لصبي لا ولا فلا له ولا عليه حتى
 وقاتل من بعد عفو يقتل وقاتل من بعد أخذ الدية
 ومثله القاتل في الامان وم من الساعين بالفساد
 وان عفا البعض فما لبعض وقيل بل بالعفو يستعينا
 يوجد هذا في شروح النيل والجلف ان عفا عن القتل ولم
 وان يكن عنه الى الغرم نزل وان يكن عن قتله لم يعفوا
 والعصبات قيل والارحام ولا لدى السهام طراً يلتزم
 وقيل بل لمن في التقيد ان بطل القصاص ارش يعلم
 فيه بعمد عفو قد وقعا قد جرحوه اذ لاهله الخطا
 من آية في الذكراجات محكمه يبرأ من جواحه ويعرفن
 من قود عليه قادر العللا يبلغ مبلغ الرجال بتا
 حداً وليس العفو عنه يقبل كنه يقتل التعدية
 فقتلهم حد على الانسان قتلهم فرض على العباد
 من قود بل دية يستقضى حق الجميع عنه فاعلنا
 لكنه خال من الدليل ينزل الى الغرم قبل غرم لزم
 فها هنا الغرم له قطعا حصل ومات قبل القتل فيه خلف

قيل له من ما له الغرم وقد
 كان له عليه دم فذهب
 والمال لوارث ليس يدرك
 ما كان في النفس فلا يقتل
 ذاك الذي يكون في ذمته
 نعم ولو عاقم يقتل
 هذا هو التحقيق للاخير
 ورجل رأس ميت قطعاً
 لكن عليه دية تؤدي
 وفي الخطأ ليس عليه أبداً
 وإن يك الميت عبداً أهدرا
 لانه مال وليس للمال
 ورجل من بين قوم قد رمى
 فانه في الحكم لا يلزمه
 وفي الخلاص لجميع القوم
 وأخذ غرمه إذا أقرا
 وسامع من يتآمروا
 وانه يعرف من سيقتل
 وإن يكن قصر عن انذار
 إن قتلوه هل عليه تلزم
 يقال لا غرم له حين اقتعد
 فهو كمن له بعير فعطب
 ذو الغم شيئاً منه حين يهلك
 للمال لكن غيره ينتقل
 بموته يصير في تركته
 لثمة وبعد في المال جعل
 والاول الموجود في الكثير
 فلا عليه قود قد وقما
 عنه اذا ما كان ذاك عبداً
 غرم بل الغرم اذا تعددا
 عنه وإن كان بعد خطراً
 من حرمة الحر علا ينال
 فيمن رمى اصحاب شخصاً مبهماً
 حتى يكون منهم يعلمه
 يلزمه من دية وسوم
 به لاهله حلال يطرا
 بأنهم غداً سيقتلونا
 عليه أن يتذره إن يفعلوا
 فانه ييؤ بالاوزار
 دية فيه خلاف يرسم

فبعضهم يلزمه والبعض لا
 لانه يمكن ان يكونا
 وان درى بأن قتلهم يحق
 ان أمر السيد من قد ملكا
 فهو على السيد مأخوذ به
 والمأشيان ان هما قد سدا
 يضمن كل منهما لصاحبه
 وامرأتان يتطاحنان
 زل العصا من الرحي وقتلا
 وراكب بهيمة في يده
 فضا من لما أصاب وهو في
 وضارب بهيمة قد ركبها
 فقتلت ان كان بالمقدم
 مقدما كسبه والمؤخر
 ورجلان في الطريق اصطجبا
 فانهزم الآخر عنه فقتل
 ولا ضمان إن يكن لعذر
 وطارح على أخيه عقربا
 فسوم عدلين عليه وهو ما

يلزمه حيث احتمال حصلا
 أولا يكون فضلا مظنونا
 له فلانذار ليس يستحق
 بقتل إنسان ومنه هلكا
 لانه أمره بضربه
 بعضهما الآخر ثم انصرعا
 ما كان فيه اثر من ضاربه
 على رحي ويتعاونان
 واحدة يضمنها من عقلا
 رمح وقد تفلت من عنده
 باب الخطأ بحسب حكماء عرف
 يضربها يريد منها تذهبها
 فضا من أولا فلا غرم أعلم
 من جرحها وذاك جرح يهدر
 أتاها من يقتلن من صحبا
 يلزمه الضمان فيما قد نقل
 فراره عنه باصل الامر
 فأنثرت فيه الضمان وجبا
 نذكره فيما يليه فافهما

وذاك ما قد يقتضيه النظر
وقيل عشرون من الغرام
بل ثلث الغرم وقيل نصفه
ان تنظرن دية المؤثر
وتخرجن ثلث القدر
وامرأة قد سقت الدواء
فمات لا يلزمها قبيل
قلت ولكن ينبغي أن ينظرا
أم غير قاتل فاما الاول
لانها سقته قاتلا ولو
وان يك الدواء غير قاتل
وقيل من حائظه قد مالا
ان وقع الحائط فوق عمرو
إلا اذا كان له تقدما
وان يكن لم يتقدما
لكنه يضمن عند ربه
ورجل على الطريق أشرعا
ورجل قد أشرع الجناحا
وباع ذاك البيت ان المشتري
واتما يلزم ذاك المحدثا

من عارفين بالما ان نظروا
سومها وذاك غير لازم
وقيل ما بينهما وكشفه
من يده أو أصبع أو ذكر
أو نصفه على اختلاف النظر
سليها شامت له الشفاء
إذ لم ترد أن يهلك السليل
فما سقت أقاتل قد أثرا
فحكاه قتل الخطا إذ تفعل
لم تعلمن فالغرم فيما قد أثروا
طبعاً فليست ها هنا بقاتل
على طريق ليس عنها زالا
فليس فيه من ضمان يجزى
في صرفه بالضمان حكما
فليس بالضمان يحكمنا
إذا راه مخطراً في دربه
خشية يضمن ما قد صرعا
على الطريق ظنسه مباحا
من غرم من يصيبه هذا يرى
لانه على الطريق أحدثا

والعبد أن يؤذن له في المتجر
تقدموا عليه وهو قد أبى
أصاب إنسانا على عشيرة
وما جنى ييسره يحكم به
ورجل قد قتل المدبرا
وقيل بل خدمة من قد دبره
ومن رمى عبداً ولكن حررا
يقتص منه إنما المعتبر
ودية الانسان باعتبار
فائدة من ابل تلزم من
على تفاصيل بها مفصلة
وهكذا يلزم أصحاب البقر
والغرم الفان على اهل الغنم
والف دينار على اهل الذهب
والاصل قال مائتا مثقال
وذاك باعتبار وزن الدار
وعشرة الآلاف حد الدية
وبعضهم يزيدنها الفين

ومال من ذلك بعض الجدر
من صرفه ثم الجدار انقلبا
سيده توزيع تلك الدية
في نفس ذاك العبد عند المنتبه
يلزمه ثمنه مدبرا
حتى يموت أو غنى من أجره
من قبل أن يصيبه ما ذكرنا
وقوع سهمه كما قد أثروا
أموال قاتليه في المقدار
أمواله ابله فيدفعن
من العشار ومن المعطلة
بمأتى بقرة غرما شهر
وذاك لتيسير فيما قد غرم
وكل دينار بمثقال وجب (١)
مقدارها من النضار العالي
مثقاله عن خمسة لدار (٢)
دراهما في حق أهل الغضة
وذاك لاختلافها وزنين

(١) وجب أي ثبت — حاشية في الاصل

(٢) أي المنتبه ما خوذ من درى بالشيء اذا علم به — اه مصنف

لانما الحرام القديمه
 فبعضها العشرة عن اثني عشر
 ودية للرأة نصف الرجل
 لانه مضاعف عليها
 واحكم على من اذهب الجماعا
 وهكذا الحمل اذا ما اذها
 ودية كاملة في البول
 والبيضتان فيهما قيل الدية
 وهكذا قد قيل في اليدين
 ونصفها يلزمه في الواحد
 وربعا في ركة قد كسرت
 ودية تلزم في العينين
 والنصف في واحدة ان ذهبت
 والسمع مثلها اذا ما ذهبا
 ودية كاملة في الكل
 والنطق فيه دية تماما
 كذلك الحية ان لم تنبت
 ولطمة الوجه اذا ما أثرت
 لها بعير ان تكن في رجل
 ونصفه ان لم تؤثرنا
 مختلفات وزنها والقيمة
 فاجمع هذا القولين في حد القدر
 في النفس والجروح والتعطل
 في كل حال ثابت لفسها
 من رجل بدية اجماعا
 من الفتاة دية قد أوجبا
 ان لم يكن مستمسكا في قول
 كاملة اليهم مؤديه
 ومثلها قد قيل في الرجلين
 منهن لا يستوجبن زائله
 وجبرت شلاء حين انجبرت
 كاملة كذلك والاذنين
 وبصر العين كمثلها ثبت
 من جانب فنصفها قد وجبا
 كذلك الشم بهذا المثل
 والحاجبان فاعرف الاحكاما
 وشعر الرأس كذلك اثبت
 أصابع الكف بها قد ظهرت
 وان تكن اثني فنصف الجمل
 في رجل فافهم هديت عنا
 (٢ - ٤١ جوهرة النظام)

دامية الرأس لها بعير مؤخر الرأس وباقي الجسد
 وطاعن بأيرة انسانا وهكذا ان كان بالسلاة (١)
 وإن يكن مبلغها قد علما لانما الجروح في مراتب
 فباضع تزيد فوق الدامية وملحم تزيد فوق الباضعة
 وهي التي تعرف بالسحق فأرشها أربعة بعرا
 وذاك كله اذا ما بلغت وإن تكن قد نقصت عن ذاك
 كذلك إن زادت يقدرونا ونصفه يكون للثني وإن
 وإن تنقل عظمها فصيره وذاك إن في مقدم الرأس فقط
 وثلاث من دية معلومة ورجل لرجل قد ضربا
 حتى آتاه سبع فأكله

وضعفها في وجهه يصير نصف مقدم لرأس فقد
 دامية تحسب حيث كانا للجهل ما زاد من الصفات
 مرتبة فحكها قد زما وكل واحد بارش واجب
 بضعفها ولم تكن مساوية بعيرها وهكذا التابعه
 جراحة تبلغ قشراً واقية وخمسة إن أوضحت عظاما
 راجبة طولاً وعرضاً وثبت فأرشها بقدرها هنا كما
 زائدها إن زاد فافهمنا قد هشت فحشرة لها زكن
 خمسة عشر والجميع أبعره وضعفها في الوجه تعطى مقتسط
 تكون في الجائف والمأمومة ضرباً وجيعاً وبه قد عطا
 كان على الضارب ما قد فعله.

وماعليه غرم أكل السبع
 قلت فان كان بضربه احتبس
 وامرأة قد ثقت للابن
 فما عليها قيل من ضمان
 لكنه لا ينبغي بغير
 وان يكن بمنعها تقسما
 لا يلزم الارحام عقل غير من
 لانهم اذا يكونوا عصبه
 وعصبات المرء يعقلونا
 وكل مولى لانا من فهو من
 وكل من اعتقه النساء
 وليس للزوج نصيب منه
 وقد مضى بأن لحة الولا
 وكل ميت ليس فيه أثر
 وانما الحكم بها فيمن وجد
 فانه يلزم أهل البلد
 خمسون يخلفون ماقد قتلوا
 وماعلى الغائب والصبيان
 ولاعلى الغريب والنساء
 وتلزم الوالى والاماما

إلا إذا أسلمه له فعي
 يديه إذ كان لاجله اقترص
 أو ابنة لكن بغير إذن
 لانه تثقب الاذنان
 إذن آيه وهو فعل خير
 فتثبت يلزمها أن نقرها
 كان زنيا فهناك يلزم
 له لكونه خلا من مقربه
 ماقد جنى لا كل الاقربينا
 أنفسهم يعقلهم ويعقلن
 لقومهن يرجع الولاء
 إن لم يكن مال يورثه
 كلحمة الانساب حيث اتصال
 فما به قسامة تؤثر
 ميت عليه أثر بين بلد
 قسامة بمحدها المحدد
 ولا لهم علم بما قد فعلوا
 ولا على العبيد والعبيات
 ولا المجانين ولا الزمنا
 قسامة كغيرهم تماما

وتلزم القاضي لانه احتمل وإن تكن رجال تلك البلد قيل تضاعف البمين فيهم وبعد ذاك دية مسلمة إذ البمين تسقطن القودا إذ لا يضيع دم مسلم هدر وذاك حيث لم يصح الفاعل ويقبل العدلان من أهل البلد ولا يقال دفعوا لمغرم لبعده عن تهمة الشهود وقيل بل ثلاثة فصاعدا وإن يكن وليه قد اتهم فتبطلن هاهنا القسامة وليس في المملوك والبهائم لانه مال اذا ماعرفا

كغيره بأن يكون قد قتل أقل من خمسين عند العدد إذ دون عدها فلا يجزيهم لاهله عليهم متممه والغرم لازم عليهم أبدا ودمه ما يذنبهم قد اشتهر فان يصح يؤخذن القاتل ان شهدا بقتله على أحد عنهم فان مثل ذا لم يلزم ومثله أشياء في الموجود للاحتياط فافهم المقاصدا بقتله شخصاً له قد ألزم وتنصبين بينهما الخصامة ونحوها قسامة المخاصم فاعله يؤخذ منه بالوفا

تم الجزء الثالث من جوهر النظام في الاحكام ويليّه إن شاء الله
الجزء الرابع في السنن والآداب وحكم أولى الالباب
والله الموفق للصواب والحمد لله رب العالمين
وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

جوهر النظام في علم الأديان والأحكام

تأليف

العالم العلامة الشيخ
عبد الله بن محمد السالم

الجزء الرابع

(الطبعة الأولى)

١٣٤٤ هـ

الطبعة العربية بمصر

الجزء الرابع

وقد وعدنا أول الكتاب أن نذكر الباقي من الابواب (١)
والحر من يفي بما قد وعدنا وذلك في الايمان شرط عهدا
وتلك ابواب بها قد ذكرنا أشياء شتى حكما وعبرا
مع من سنت ومع آداب في النفس أو فيها مع الاصحاب
وضبط ألفاظ وتفسير آخر وذكر أحكام اليها يعتبر
وقد جمعت حكما تفرقت في سائر الابواب منه عقلت
جعلت كلا مع مناسبيه حتى ترى السليل مع آيه
جعلتها كما ترى أبوابا لتستميل نحوها الالبا (٢)

(١) قوله « أول الكتاب » وإنما كان ذلك آخر كتاب اصول
الفقه ، وذلك قوله :

وها هنا قد بقيت ابواب تأتي بها إن كل الكتاب

(٢) قوله لتستميل نحوها الالبا أي يكون ترتيبها على هذا
الحال سببا لميل العقول اليها فيحصل للسامع منها الفوائد واستمالة
القلوب اليها لهذا المعنى محمود بخلاف طلب استمالتها الى المؤلف
ففيه فان ذلك والعياذ بالله مذموم لانه حظ عاجل يطلب بامر
ديني وفيه التمس المتصوص في من ظلب العلم ليصرف به وجوه
الناس انتهى « حاشيتان في الاصل »

باب العلم

العلم الهام من الحيد وعنده التعليم كالتبات
 وخالف الشيخ أبو محمد ولا أرى الخلاف في ذا الباب
 فليس للجد بنفسه أثر ولم يك الهام دون كد
 فكل واحد من الشيخين وإن تقل خلاهم فيم الام
 كم قدر رأينا من فتي مجتهد وآخر لم يقر إلا البعض
 وقال بعض من أولى العلوم أولها قلب به يفكر
 ثم بيان المعاني صورا عليك بالعلم وبالاكتار
 قال علم خير منه من قد حمله وثمة قد قيل في الاسلام
 وكل عز لم يكن بالعلم ومعدن التقوى قلوب الملأ
 في مذهب الشيخ أبي سعيد للنخل للتفحج والنبات
 فقال بالجد ينال فاجهد يفضى لغير اللفظ والخطاب
 من غير توفيق وإلهام صدر في الشرع ينفعن لمستعد
 جاء بوجه وهو ذو جهين من ذين فالام إلهام الحكم
 وهو بياب منه لما يسعد وهو يفض للشكلات فضا
 ثلاثة مطالع العلوم ثم لسان ناطق معبر
 يفهم من قد قرا أو نظرا منه تكن من جملة الاخيار
 والمال خير منه من قد بذله موت أخى العلم بلا التمام
 مصبره للذل والتعصي قد عرفوا فالنزموا ما لزما

فهم وان همم الفناء
ومن عدام فهم أموات
والمؤمنون وصفوا بالاحياء
ثلاثة بمكة عبادله
وم قتي العباس وابن عمرا
ولم يكن لابن الزبير أثر
وأكثر النقل مع الاصحاب
وتقلوا أيضا عن ابن عمرا
وتقلوا عن أنس كثيرا
سبعون بلديا حوى ما عندهم
وأهل التهرؤان كانوا طرا
قال على قد قتلنا الفقها
شهادة الخصم لخصمه فيا
كذا أبو بلال المفضل
كذا صغار وكذاك جعفر
هم تابعون أخذوا عن صحب
وبعد من علماء البصرة
منهم أبو عبيدة قد أدركا
كذا أبو نوح كذا ضام
وبعد من الى عمان انتقلا
بما روينا عنهم أحياء
وان يكونوا بيننا ما ماتوا
فهم لاجل الامثال أحياء
قد عرفوا بالعلم والمساءله
وابن الزبير هكذا قد ذكرا
في كتبنا بل صاحباه أثروا
عن نجل عباس الفتي الاواب
ونجل مسعود لديهم شهرا
وغيره قد أثروا تأثيرا
جابرنا وقد وعي وقد علم
قد عرفوا بالفتها والقرا
منا وأخيارا لدينا فيها
لها شهادة تزكي أفتيا
وصحبه الكرام علما حلوا
ونجل ذكوان ومن قد ذكروا
محمد صلى عليه ربي
من زاد ذكرهم على التسمية
من كان جابر هناك مدركا
كذا الربيع كلهم أعلام
وضربوا في الانتقال مثلا

بطائر فرخ في العراق
 كذلك أيضا طائر نحو المغرب
 كذلك نحو اليمن المبارك
 ولخراسان وفيهم علما
 بدا غريبا وسيرجعنا
 ان غلب الشقا على سفيه
 والعلم قال سيد الانام
 وانه يزيد أهل الشرف
 وعلم أصحاب الغنى جمال
 ويسأل العالم مثل الجاهل
 ويلزم الانسان أن يعلم
 لقول رب العرش قوا أنفسكم
 وباداء اللزمات تنقي
 من كان ذا علم ولم يزددهدى
 وان خير العلم ما قد دخلا
 وشره قد قيل ما خلفنا
 وذاك علم لم يرد به سوى
 وان يكن لراد بالتأثير
 صدقة دائمة تجري له
 جزى إله العرش بالجنان
 ولعلم طار بانطلاق
 فامتلات بالعلماء النجب
 فاتضحت أرجاؤه للسالك
 والآن من غالبها قد علما
 كما بدا والله يخلفنا
 أبدى تنطعا على الفقيه
 هو عماد الدين والاسلام
 حفظا عظيما دون ما تكلف
 والمقترين ثروة ومال
 لكنه يحفظ حفظ العاقل
 أهليه من دينهم ما زما
 نارا وأهليكم فقوم معكم
 وذاك بالتعليم حقا يلتقي
 يزيده من ربه تبعدا
 عندك في القبر اذا خل خلا
 ارثا وبالجمع له حصلا
 جلب قلوب الناس جبا وهوى
 وجه الاله فاز بالاجود
 إذ صار جل العلم عياله
 أهل الهدى والعلم والبيان

إذ اثروا لخلقهم الاثارا
 والمرء يحجزى بما قد عملا
 فكن ملازما لصالح العمل
 والورع الحامى وعاء العلم
 فانه ان خرق الوعاء
 واسأل أهيل العلم فالسواك
 قد جاء فى الامثال ان لم تدرك
 وانه لا شك من تعسفا
 بغير علم فاته التوفيق
 فكن محافظا على الاصول
 فتقبل القبول منها وترد
 فالؤمنون يرفعون درجه
 وفضل أهل العلم ليس يحصى
 مدارج العليا لأهل الدين
 فاعمل بما قال أولو العلوم
 فانهم أدلة للخلق
 وان اردت النعت بالنباة
 تكلموا فى العلم ما لم ينزل
 ان نزل الفخر من الانام
 زماننا صعب على من علما
 تلوح كالبدر اذا استنارا
 ان كان خيرا أو بشر حصلا
 فالعلم لا ينفع ان كان خلل
 فحاذرون من كسره والتم
 لا شك يذهب منه الماء
 نصف العلوم هكذا يقال
 ولم تسائل كيف أنت تدرى
 مذاهب الاشياخ ممن ملقا
 وانه بذلك حقيق
 تعرف وجه ذلك المنقول
 ما كان باطلا بعلم وسند
 والعلماء فوقهم معرجه
 ولا بعد أبداً يستقصى
 مجالس الاعلام للتبيين
 تنج من النار ومن محمود
 من ربهم على طريق الحق
 فلا تجالس لدوى السفاهة
 فخر من الجلاس أهل المحفل
 أو للرا كفوا عن الكلام
 إذ جاؤوا فيهم قد ظلموا

وهكذا صعب على الجاهل والله رب العرش نستعين
من طلب العلم فقد تكفلا طوبى لمن كان له معا
إن شئت أن ترزق علما نافعا عليك بالقرآن والتفسير
يفض معنى الآى كل فض ثم حديث للمصطفى المختار
تأخذ من صحاحها ما أمكنا ولم يكن احيا علوم الدين
بل فيه مالا يأمن الانسان قد نقل الموضوع من أخبار
من غير تبين لما قد وضعنا وفيه ما يخاف الصوابا
وغاص في علوم أهل الفلسفة نعم حوى كشف عيوب النفس
فين للهلك من خصالها وبين النجى بما لم يسبق
من هاهنا أثبت عليه الاصل ولم يكن كتاب الاستقامة
ان يركبوا ما ليس بالخلال على التقى فانه المعين
خالقه برزقه تفضلا فانه يكفى لما أهما
تجده يوم الحساب شافعا تأخذه من عالم تحرير
يوليک من نصيبه والفض وبعده بطيب الاثار
وتلق من ضعافها المستهجنات بجامع لنا علوم الدين
من ان يصيبه به خسران وذكر الضعيف في الاسفار
فيتقى ولا ضعيف سمعا في الاعتقاد قافهم الخطايا
فلم يجد الى الخروج مزلفه كشفاً بليغاً قد خلا من لبس
وذكر العلاج من أحوالها اليه في تفصيله المنق
إذ منه داء النفس قد ينحل يجمع ديننا ولا أحكامه

لأنما صنفه المصنف بالغ في انكارها وأطنبا
فعد ما يخص تلك المسئلة
فحصل المطلوب منها فاستحق
خزائن العلم لها السؤال
تقصان أرض الله موت العلماء
والعلماء إن فسدوا أضر
لأنهم للناس قادة فما
أما الموفقون يهتدونا
ولا يزال العبد من مولاه
مالم يكن يخدم مهما خدما
فالويل كل الويل فيما عندنا
طوبى لمن من سكرة الغي صحا
ومن أذل الناس عالم جرى
وقيل من بعلمه تشجعا
ومن يرد به الإله خيرا
وقيل من عاش أخا تعليم
وبحسن التعليم بالإنسان
والله مع كل قتي مجاهد
والعلم فحل لا يطبق حملا
رد بدعة هناك تعرف
مستطردا في العلم حيث انقلبا
قواعداً لم تبق قط مشكله
حسن الثنا بما به فيها نطق
مفتاح ما فيها به ينال
وزينة الأرض هموا لتعلمنا
من غيرهم وفعلهم أضر
جاؤا به يتبعهم أهل العمى
للحق والباطل لا يرضونا
ذا قرينة بالفوز ما أولاه
أبعده من قرينه مذمما
لعالم أسكره حب الدنيا
وتاب من غروره وأصلحا
عليه حكم جاهل تكبرا
فهو كمن بعلمه تورعا
فقهه في الدين كن خيرا
مات أخا علم وذا تعظيم
ولا يخص ذاك بالازمان
بالعون والتوفيق للفوائد
له سوى من كان منا فخلا

وقبل ان رأيتم الفقيها
فاتهموه ان ذاك لص
والعلماء على العباد أمنا
ان خالطوا خانوا به الرحمانا
فهم اذا متهمون في الورى
وكان أهل العلم في نقار
وفتح الزهرى فيما قبلا
فخالطوهم وبقى في النفرة
عن مسلم لا تقصد الجبارا
لأى شىء تأتاه جهارا
وليس فيه خصلة محموده
وقربه يبعد من رب الورى
وقيل من قرب منه شبرا
وقد أتى أن هلاك الامة
من عالم كان أخا فجور
عبادة ليس بها فقه
يخطىء من حيث يظن الحقا
وكل ذي علم به لم ينتفع
وأما يكون ذان سببا
لان ذا الزهد يظن فيه

يأتى السلاطين ويتقنيا
وينبغي ان بالجفا يخص
مالم يخالطوا الذى تسلطنا
وعبدوا بذلك الشيطانا
والدين لا يؤخذ منهم فاحذرا
عن كل من يعرف بالجبار
باب السخول عندهم تجللا
من عصم الاله من ذى الامة
وتدخل البيت له والدارا
وتتخذ صاحباً أمارا
ديناً ودنيا للورى مقصوده
أقبح بمن لئله هذا شكرا
يبعده الله ذراعا خسرا
من رجلين التبس بالظلمة
وعابد يجهل للامور
لا خير فيها إنما ليله
المقت في ذاك قد استحقا
فذاك شر الناس وهو المبتدع
في كون من يتبعهم قد عطا
خير كذا يظن في الفقيه

فيتبعون وهم قد ضلوا وكل من يتبعهم يضل
 والعلم لا يمنح غير أهله مخافة التضييع عند فعله
 ولا يجوز منعه من كانا من أهله نعرفه عيانا
 من منح الحكمة غير أهلها تخصصه قد قيل عند ربها
 والحر لا يلتقى على الكلاب يقال ذا النهي عن الاواب
 يعنى به العلم نهى ان يمنحا من لم يكن من الرجال الصلحا
 لانه بذلك يستعين على الخطا وشيخه معين

باب العقل

والعلم والعقل هما اقبال لمن به لو قل منه المال
 والجهل والحق هما إدبار لا ينفعان من له يسار
 أغنى الفنا فيما يقال العقل وهو صحيح جاء فيه النقل
 واكبر الفقر فذاك الحق إذ يجنى ما يفقرنه الاحق
 عرض الجسم باطل والطول ان لم تزنها يا أخى عقول
 لا فقر للعاقل لاكماله لكاذب بل طبعه الملامه
 من العقول ركبت ملائكة من غير شهوة عليهم سالكة
 من شهوة بخير عقل ركبت بهائم ما ذبحت أو ركبت
 ومن جميع ذلك ابن آدم مركب من جاهل وعالم
 من عقله شهوته قد غلبا فاق على ملائكة محتسبا
 وضده شر من البهائم إذ أهمل العقل وفعل اللازم

والعقل عقلان فعقل مكنتسب
 قد شق في الاصل من المقال
 وأعون الاشيا على تقويته
 فعقل ذى الدنيا عقيم لاسوى
 وسيد الناس الذي قد عقلا
 والعقل مخلوق بلا اكتساب
 وانه خير هبات الباري
 ومن تمام العقل نقص الكلم
 وقيل نصف عقلنا التودد
 لا يستخف عاقل بالاتقيا
 ولا بسلطان زمانه فمن
 تذهب أخراه ومن بالاخوة
 ومن بسلطان زمانه استخف
 وغضب الجاهل في مقاله
 لو صور العقل مع الشمس لما
 والجهل لو صور عند الظلمة
 وصورة الجهل يقال أقيح
 وقد أتى ان قلوب العقلا
 والعقل محتاج الى التجارب
 وقد أتى صقالة القلوب
 ثم غريزي به ما قد وجب
 يعقل نفس المرء عن أفعال
 تعليم من يعلمن من رفقته
 ومشر عقل الذي الاخرى نوي
 ومعلمن التقوى قلوب العقلا
 والكسب للتعليم والآداب
 لما حوي من حسن الآثار
 فان في الصمت بيان الحكم
 للناس إذ لضغفهم يبعد
 ولا باخوان لديه أذكيا
 بالاتقيا استخف فهو يجر من
 قد استخف ذاهب المروة
 تذهب دنياه ومسه التلف
 قد قيل والعاقل في أفعاله
 نارت ويمسى ضوءها قد ظلما
 زاد عليها ظلمة في الشدة
 من القروء انها لافضح
 حصون اسرار الورى بين الملا
 لانها تكشف وصف الغائب
 ذكر إلهي عالم الغيوب

عافية القلب هي الايمان بالله وهو الواحد المنان
فأي قلب سكنته العافية أمراضه تصبح عنه نائه
اني سألت الله ذا الآلاء شفاء قلبي من جميع الداء
والمرء بالعقل وباللسان واسم ذين منه الاصفران
وما بقي فصورة مصوره لحم ودم وعظام نخره
فالقلب هو الاصل واللسان معبر عنه وترجمان
فاجعل لسانى يا إلهى ذا كرا وأعطى يارب قلباً شاكراً
والفرق بين الروح والنفس فما ندره لو قال به من علما
فالروح قد قيل بها الحياة والعقل بالنفس له ثبات
وأقرب الاشياء أن تقولوا في العقل نور يكشف المعقولا
محله في القلب مثل البصر في العين يدركن كل مبصر
والروح وصف وبه الحياة والنفس معنى وله صفات
صفاته كل ردى معنوي فان صفاتها خيراً يحتوى
وهي التي تدعى بالمطمئنة^(١) راضية عن ربها مرضية
وضدها أمانة بالشر مهلكة صاحبها بالضر
بينهما لومة تلوم صاحبها بفعله فيندم
وذلك التقسيم باعتبار صفاتها الخيار والشرار
وقيل مهما قلت العقول تكثر من أصحابها الفضول
وقال بعض من أولي العلوم قد زين السماء بالنجوم

(١) لعل الصواب « تدعى بمطمئنة » - مصحح

والارض بالنبات والانسان بالعقل قلت وكذا اللسان
والعقل في قلب الذي أعطيه نور لتقوى ربه يهديه
فاسأل الرحمن أن يعطيني عقلا صحيحا نوره يهديني

باب النية

والقصد بالآمال والافعال يعرف بالنية في الاحوال
ان قصد الخير يلاقي خيرا أو قصد الضرر يلاقي ضيرا
فإنما لكل شخص ما نوى فاحذر هديت من مسالك الهوى
واصلح النية كما تربحها وخالف الهوى لكما تفلحها
فانه لا تدرك الامنيه الا اذا أخلصت منك النية
فقدم النية قبل العمل تحفظ بما أردته من أمل
فإنها لجملة الاعمال لب فما خلا فذاك خالي
والنية الصالحة المرضيه أفضل من عبادة خليه
ونية واحدة تكفيه طول حياته لما يأتيه
ينوى جميع فعله لله يؤجر حين ما يكون ساهي
وذاك يجزيه الى أن يطله بنية باطلة معطله
وينبغي التجديد معها ذكرا لانه يكون أعلا قدرا
وهي بالقلب واللسان في قول بعض الناس من عمان
وأهل نزوى عندهم بالقلب وهو الذي مال اليه قلبي
لأنما اللسان للنطق فقط والقصد بالقلب له حتما ضبط

فكيف باللسان نوجبنا
 لكنه ان نطق اللسان
 وقيل من اسره أن يفلح
 أولها أداء ما قد فرضا
 ثم اجتناب كل ما عنه نهى
 ثالثها أن يقصد الانصاف
 رابعها الاخلاص في الاعمال
 من لم يقدم نية صحيحة
 فذلك المغبون من نصيبه
 ونية الأكل غداء للجسد
 وللجمال طلباً للولد
 ومثله المرأة تنوي وتضم
 وينوي بالسلام إحياء السنن
 وينبغي للمرأة أن يحترزا
 فخارج بغير نية الى
 وعن هداد أنه كبيره
 ولست أدري وجه وإنما
 وقد يزل الفهم مثل القدم
 لانما الخروج والتردد
 وإنما يحرم أو يحل

قصداً فلا أراه يلزمنا
 بما نواه فهو الاحسان
 أربعة ينوي اذا ما أصبحا
 عليه ربي مثل ما قد فرضا
 محرماً قد كان أو مكرها
 لخلقه إن خصموا أو صافوا
 لله رب العرش ذي الجلال
 لعمل الخيرات والنصيحة
 يوم الجزاء ويل له من حوبه
 تقوية لطاعة الفرد الصمد
 والكسر للشهوة حين تبتدى
 طاعة زوجها وربها الحكيم
 ورده لفرضه المعين
 بنية اذا رأى أن يبرزا
 بعض النواحي قيل ذنباً فعلا
 من غير نية يرى مسيره
 أراه من زلة بعض العلماء
 تزل عن موضعها المحكم
 من المباح وكذلك التقعد
 يعارض ينويه ذاك العقل

فما خلا من نية مباح وليس في ارتكابه جناح
ومن نوى الخير به يثاب وضده يلزمه العقاب
فخارج لنصرة الاسلام يثاب في المسير والاقدام
وخارج في نصرة البغاة عليه اثم البغي والثبات
كذلك من يخرج للمعاصي لانه بهذا الخروج عامي

باب سنن الفطرة

وسميت بذلك حيث أنها في خلقه الابدان فافهمنا
ففطرة الابدان أي خلقتها وسنن الفطرة أي سننها
من ذلك الحتان وهو شرط في صحة الاسلام لا يحط
الا بعذر مثل أن يخافا عليه من موت اليه وافي
فانه يعذر حتى يأمن وبعد يلزم أن يختننا
وحكمه مع الذي قد اختفى عليه عنده يكون أقلفا
أحكامه أن ترك الحتان عدأ كحكم عابد أو ثانا
وذاك لاشتراكهم في النجس فالكمل منهم نجس فليقتس
ومن يذن بتركه كمن يذن بكفره يلزم أن يقتل
وذاك ان يزال جلد يجمع نجاسة يزال منه أجمع
حتى تبين منه تلك الحشفة جميعا واضحة منكشفة
وقيل يجرى كشفه للاكثر منها وقيل نصفها في النظر
لأنما المراد اذهاب النجس منه وكشف نصفها له بحس

ومن يكن بلاختان منكشف
 لانما المقصود بالختان
 وجائز أن يخرجن الذكر
 يخرج ما اليه يحتاج فقط
 كذلك خلق العانة المسنون
 يحلقها ان شاء بالموسى وان
 فانه خالف من قد تنفأ
 وقيل تنفأ يضعفنا
 وحلقها يكون من شهر الى
 وبعضهم يزیده عشرأ وان
 والتف للابط وجز الشارب
 ينتف من قبل أن يخرج من
 وقيل جز الابط بالمقراض
 والتف سنة وهذا راحة
 والجز للشارب لاسواه
 وتنفع اذا نوى التمثيلا
 ولا يجوز ذلك للفرجين
 بل كله يمنع فيما عندي
 والممكن قيل الشاربان
 ظهر الموضع تكريرا لهم

فرض الختان عنه حتما منصرف
 ظهور رأس الذئب الفتان
 للاختان إن سواه ستر
 وسائر الاحليل في الستر يحط
 من سنن الفطرة اذا يكون
 شاء بنورة ولا ينتفن
 عاتته أو جز منها ماعفا
 شهوته حين يجامعنا
 شهر اذا ما كان ذاك رجلا
 كان لأثنى فبعشرين قن
 من سنن تعد في الرواتب
 ما بين عضديه وسائر البدن
 يجوز والحلق بموسى ماضى
 يقصده من شاء الاستراحة
 سنة من خالقه اصطفاه
 لشعره جوازه قد قيدا
 والفرق محتاج الى التبيين
 لانه خلاف فعل المهدي
 مقدم من ثم يقطعان
 وخالف الاعجام في افعالهم

هم لحي منهم يخلقونا وشعر الشارب يتركونا
 وأنت خالفهم وجز الشاربا ووفر الحية حكما واجبا
 آتى عن المختار هذا الحال صح بذاك الفصل والمقال
 بل قيل إن قصها كبيره قلنح سنة بها شهيره
 وقول من قال بأخذ الفاضل من قبضة الانسان شبه الباطل
 وماروده عن فتى الخطاب غير صحيح عنه في الخطاب
 بل قيل جازذاك في الحرب فقط ان كافر لمسلم بها ربط
 فذاك ترخيص لاجل الضرر ان كان صح فيه نقل الخبر
 وليس للمرأة خلق الراس من كثرة القمل بلا التباس
 لان راسها كالحية الفتى قلنح من قطعها قد ثبنا
 وإن تكن خافت هلاك النفس فخلقها حل بغير لبس
 وقال بعض عند خوف الضرر منه يجوز خلقه في النظر
 وهو الصحيح وبراس المحرم وخلقها لها دليل قاعلم
 فانه يجوز ان أذاه يخلقها ويلزم فذاه
 وذاك نص في الكتاب وردا أفتى به الرسول كعبا قاهندي
 وشعر الرأس من الرجال توفيره المشهور في الاحوال
 وفرقه ما بين المفرقين سنة من قد نور الكونين
 وحلقه يسن بعد التسك وقيل مطلقا جوازه زكى
 ينشله ولا يعقصنا ليسجدن حين يسجدنا
 وحلقه بالموسى لابلانورة لان ذا خلاف فعل الامة

وامرأة لغيرها قد امرت
يلزمها دية ذلك الراس
ان نبت الراس فسوم عدل
هذا الذي اليه قد أشارا
لأنه قد صار أمراً بما
قلت وعندي فيه غير ماذكر
فأمره يسقط حقه وان
كئل ما يسقط حق الفاجره
اباحة الفرج حرام وسقط
وليس للمرأة لحية فن
وحلقها لها يجوز فاعلمون
وانما تمنع ان تشبها
كرامة التحريم حيث وردا
ولحية الخنثى كالحية الرجل
وقيل من كان كثير الشعر
فانه يؤمر بالتطهير
وليس ذلك واجباً وانما
وتحلق المرأة ساعديها
من شاب في الاسلام كان الشيب
وهو وقار أكرم الوقارا

يخلق رأسها بلا ضرر رأت
بحسب التقدير في القياس
ودية كبرى لغوت الاصل
والاذن لا ينفعه جهازا
ليس له أن يأمرن به اعلمنا
لانما الغرم لمن كان أمر
كان محرماً عليه فاستبين
اذا أباحت نفسها بمجاهره
بنلك الصداق عنه حين قط
أزال لحية النسا لا يغرم من
إذ بالرجال في البقا تشبهن
ونزع شعر وجهها قد كرها
نص به عن النبي مسنداً
يمنع حلق شعرها وإن يطل
في ظهره وبطنه والصدر
من القليل ومن الكثير
يكون للتطهير منه سلماً
بنورة والشعر من ساقها
نوراً له يوم الجزا لا عيب
ان حل وجهه للرء منه نارا

لا ينبغي أن يسترن بالحنا
 وستره إن كان بالسواد
 وقيل لا بأس على من حنا
 وإنما يكره في اليدين
 وإن يكن في باطن الاقدام
 وقلم الاظفار طراً نصب
 لأنها تجمع للجنابة
 يبدأ بالتمنى من المسبحة
 وسطى فينصر يليها الخنصر
 وفي اليسار قدم الوسطى
 وينصرأ من بعد ثم يختم
 ثم السواك طهارة الاسنان
 يشدد اللثة ينفي البلغم
 حث عليه المصطفى لما علم
 ومن يكن قد ترك السواك
 وفي السواك داخل الحمام
 من سنن الفطرة الاستنجاء وقد
 وذاك في الطهر من النجاسة
 كذلك التطهير للبراجم
 لأنها مجمع كل دسم
 ولا بغيره يسترنا
 لشبهه الشباب حرم بادي
 لحيته ورأسه المكنسا
 من الرجال قيل والرجلين
 فجائز للنفع للانام
 بذلك التقليم سنة النبي
 وسائر الاشياء المسترابة
 وبعدها الايهام حيث المصلحة
 وقيل ذاعن النبي ينكر
 سبابة إيهامها لا تخطى
 بخنصر فالله ربي أعلم
 وانه مفصحة اللسان
 يحدد الابصار أيضاً فاعلموا
 من نفعه وأجره للمحترم
 ديانة لا يتولى ذاك
 يورث بخر الغم في الانام
 مضى يباهى القدي منه يعد
 لانما تطهيرها أساسه
 منها فطهرها من الدسائم
 تخصيصها بالفصل نوع حكم

باب ستر العورة

والستر للعورة بالشرع واجب وقال بالعقل أناس وأرى أذ ليس للعقل من الأحكام وإنما أحكامه تصور وجوب سترها على من وصلا فعورة الذكران الركبتان وبعضهم أخرج نفس السرة وبعضهم رخص في تين اعلموا فقله يأثم من قد أظهرها فهو على قول يكون فاعلمن وجسد المرأة عورة وما باطن كفيها وأما الظاهر إلا لمن يكون منها محرما وجائز ينظر منها الشعرا وإنما تكون في ذا الحال وذلك أن كان بدون شهوة وفاسق أخ من الرضاع إذ لا يكون فاسق ذا محرم

لأنه به الخطاب قد وجب في أول القولين نوراً ظهرا ما يقضى بالاجور والآثام أشياء يثبتها أو ينكر حد البلوغ وهو شخص عقلا فصاعدا لسرة الانسان وادخل الركبة تحت العورة وجعل العورة ما بينهما إلى الوري ركبتا لم يعذرا وصاحب الترخيص لا يؤمن يحل إلا الوجه والكف اعلموا ففيه فيما بينهم تشاجر اظهار حليها له لم يحرم والظهر والبطن معاً والصدر عورتها كعورة الرجال فالاشتبا يدخل تحت الحرمة تكون عنه قيل في امتناع قد قشع الحرمة بالتأثم

ولا يجوز كشفه للمورة
 كذلك المرأة عند البعل
 وجائز لعلة ان تكشفها
 من النساء ومن الرجال
 حجامة المرأة للفتى فلا
 يبرأ القلب من الريب فان
 فلاة النساء للنساء
 وانما يجوز في الارحام
 لانه قيد في الكتاب
 فقال أو نساثنين فافهما
 ولا يقبل الرجال بعضا
 والستر للمورات عن عقلا
 من هاهنا لا بأس بالجماع
 لانه لا يعقلن ما يرى
 والكف عن هذا حياء حسن
 ونظر المورات حجر وردا
 وفي الخطأ لا بأس لو تكررا
 بغضه قد أمر الكتاب
 فانما الناظر كالمنظور
 بغضه يلتذ بالعبادة

الامع الزوجة والسرية
 تكشف لامع غيره من أهل
 ذاك لماهر طيب عرفا
 قضى بحله اضطرار الحال
 تجوز الا لاضطرار حصوله
 كان به ريب هناك يمنع
 فيها اختلاف العلماء جائي
 لا في البعيدات من الانام
 ذلك بالضير في الخطاب
 فكان في معناه خلف العلماء
 بعضا ولا يلتزمون البعض
 يلزمه دون الذي لم يعقلا
 عند الصبي حالة الرضاع
 فان يكن يعقلها فلتسترا
 لان في الصبيان من قد يفتن
 في ذاك لعن إن يكن تمعنا
 ويلزمه أن يغض البصر
 والحفظ للفرج به إيجاب
 سيان في العمن وفي المحجور
 إرساله يذهب بالحلاوة

سهم مسوم يقال النظر
 وناظر بشهوة مأثوم
 لو كان جائزاً بأصل الامر
 وإن يكن نظره تعجباً
 وشم ريح الطيب ممن مرا
 من عف عنه فله صلاح
 لا تنظر المرأة وجه الرجل
 وهكذا لا ينظر الرجال
 ورخصوا أن يهجم اليبدا
 وكان وسط الفلج النساء
 لانه يخشى ضياع الماء
 نهي عن التضييع للاموال
 لكن عليه قبل ذا أن يخبرا
 وكل ما جاز اليه النظر
 بذاك تدري انما المس أشد
 مس الفتاة الحرة الكبيره
 لان ذاك عورة والستر لا
 ومس شعر رأسها حرام
 وفي النساء المتبرجات
 فعن أبي عبيدة الكبير
 لانه يصيب ما قد يحجر
 لانه بالاشتها ملوم
 قلاشتها حجر ولو لصخر
 جوازه بلا تشه وجبا
 من النساء قيل ليس حجرا
 تمغفاً إذ شمه مباح
 لغير حاجة اليه تنجلي
 وجه الفتاة عبثاً يقال
 لرد ماء وقته نهار
 منكشفات ما بها كساء
 وهو من المال بلامراء
 تضييعه ليس من الحلال
 وأن يغض في اللخول النظرا
 فسه فيه اختلاف يذكر
 من نظر وتركه عندي أسد
 من فوق ثوب عامداً كبيره
 يبيع في العورة مساً حصلا
 وليس في تحريره كلام
 يوجد ترخيص عن الثقات
 نظرها ليس من المحجور

قد قال ذاك في نساهاه قال فمن رأى فلاملامه
 خلعت الاحترام كالاماء فمن والاما على سواء
 قال بشير لالعمرى انما يكون مالا لا كن قد حرما
 وهكذا في خلة النساء قد قيل بالقولين في الافاء
 ورخص الكتاب للقواعد أن تضع الجلباب عند الوافد
 من غير ماتبرج لزينة وتركه أفضل للمصونة
 وهي التي لم تشتعي أو تشتعي لاجل حالها الذي تشوها

باب اللباس

وباللباس سترها يكون لذلك لاتتركها العيون
 قد أنزل الله لباساً يستر سوءتنا له تعالى نشكر
 ففي الدنيا نعلمها بالايدي وكسوة الخنة من ذى الايدي
 وذاك من كرامة للنان يرونها منهم على الابدان
 او انما خدمهم تطوف بها عليهم هكذا موصوف
 وعمل ذاك كله قد يقع على اختلاف رتب توزع
 لانه فيها على مراتب تفاضلا لهم بحكم واجب
 والقطن والكتان والصوف معا لباسه لنا جميعاً شرعا
 وانما تجنب الرجال أبريسا ولفنسا حلال
 من لبس الحرير في الدنيا فلا يلبسه غداً فلا تبدا
 معناه لا يدخل في النعيم وإنما يكون في الجحيم

ومثله قد جاء في لبس الذهب وقيل في النوم على الحرير لأنما النص آتى في اللبس وبعضهم قد جعل الفراشا واحتج أن انسا قد نعتا وجائز أن يلبس الجوهر ا وقيل يحبس من قد لبسا إن لم يكن عليه في اللبس لانه خالف فيما ذكرنا فانه نهي عن الحرير رأى معصراً على ابن عمرا فقام أهل العلم ما قد ورسا وصيغة بصفرة فيما روي لعله لضرر عراه ومع ذلك فهو حال قد نذر والحبس فيمن كان قد تعودا واحذر أخى من لبسة مشهورة واستعملن وسط اللباس وقد يقال في العرى لو فداها والحكما تنطق ليس العزه

فهو على الرجال تعذيب وجب يجوز ما في ذلك من نكير لا في الفراش عند أهل الحبس لبسا فيمنع الاقراشا به الحصر في حديث ثبنا ولؤلؤ ونحوه ما حجرا ثوب الحرير والذى قد ورسا فانه يحبس دون لبس سنة احمد وما قد أثرا وعن معصفر بلا نكير فقال ذا لباس من قد كفرا به فمن هناك قالوا حبسا ذلك لمعنى حاصل قد يحتوى أو كان معنى نحن لا نراه من ثم لم يرويه إلا ابن عمر ذلك لتفسير ضرر له بدا مع الورى ولبسة محفورة تنج بذلك من جميع اللباس خير من الزى الذى قد فضحا في حسن أثواب القتي والبز

مروءة الانسان فيه ظاهره وقيل تشهير القميص عيب
 وفسر التشهير بالتقصير يخرج عن زى أبلى الاسلام
 كذلك التذليل للآزار ما جاوز الكمب يكون في لفظي
 وفي السراويل اختلاف قبلا وذا هو الكثير في الفتاوى
 لكن للمرأة أن تطيلا لاجل أن تستر ظاهر القدم
 وذاك اجماع بلا خلاف به عن النبي يروى خبر
 لا بأس بالغلائل الرقاق إن كان منه ركبتيه سترا
 لانما وراء ذا لا يحرم الطيلسان للنساء مكروه
 لان ذلك من لباس العجم عليك يا أخي بالعمامة
 وانها عز الرجال من ترك وقد روى بأنها للعرب
 فيما يقال في الثياب الطاهرة فلا يكن في القلب منك ريب
 وذلك أن يخرج للذكور الى لباس الكفر والاعجام
 يمنع للنهي عن الخنار كناية بها النبي غلظا
 مثل الآزار فاحذر التذليل وغيره القليل عند الراوى
 من لبسها قدر ذراع ذيلاً وإن تزد على القراع فلتعلم
 من صحبنا ومن ذوى الخلاف وهو خلاف ما به يؤتزر
 لمن به المنزلة باتفاق وهكذا سرية لم تنظروا
 اظهاره على الثنى لو يعلم قلت ولرجال فاتركوه
 كالكوت في هذا الزمان المؤلم فلها زيادة في القامة
 لعزه فسلك القل سلك تاج على الرأس فلا تستعجب

لا شك فيها أنها وقار
كذلك النعال يؤمرنا
فلا يزال راكباً من اتعل
والبسما معاً والا فاخلعنا
وقدم البني لدى اللبس وان
والكحل وتراينبغي والدهن
طيب الرجال قيل ما قد ظهرا
وضده يقال للنساء
من شم طيباً وهو بالصباح
وهكذا قد قيل فيمن أكلا

وهي له يوم الجزا أنوار
لبسها والضر تدفعنا
وهو عليها ماشياً قد استقل
معاً ولا تفردهما لتتبعنا
تنزع آخرها لكيما تكمن
غبا وما في ذا المقال وهن
ريحتة واللون منه استرا
كالورس والعصفر والحناء
لم يفقد العقل الى الرواح
حلوى ولا أعرف ما قد تقلا

باب الاكل والشرب

والاكل والشرب من المنان
من " علينا ربنا تفضلا
لكونه تقوية يقال
فان تجمد تعش لو بكف
وقدم مضى في سالف الابواب
وانما تذكر في ذا الباب
لوازم الاكل لما قد عدا
والحمد والشكر مع الاقوار

لطف به تقوية الايدان
اذ كان ذاك في الكتاب أنزلا
ترك العشا مهرة تنال
من حشف ما أمروا بالكف
ما جاز من أكل ومن شراب
ما كان فيهما من الآداب
أربعة تسمية تبدى
بأن ذاك نعمة الجبار

وسن فيه بالثلاث الاكل
وبعده فليلقوا الاصابع
وعنده فيكره اتكاه
لانه من عمل الجبابره
وقيل من بعد الغدا تمددوا
والمكرمات الاكل من قدماه
والالتفات للجلوس يقصر
فصغر القمة حين تأكل
والاكل باليمين لا تنساه
والنفخ في الطعام والشراب
وفي الرقي والنفخ في الصلاة
ويستحب الغسل قبله لما
وبعده قد قيل ينفي الفقر
ولم قيل هو الجنون
خير الطعام ما التقت عليه
روى لنا ان أناساً التجوا
قال لهم على الطعام اجتمعوا
لاتسرفوا في الاكل والشراب
وقد نهى الرسول أيضاً عنه
بطاونكم لاتجعلوها أوعية

وجوده المضغ وذاك فضل
ويحتمل على الشمال رابعا
إن كان يتكى على يسراه
فجانبن فعلهم وحاذره
لكنكم بعد العشا ترددوا
والفصل للدين من أحكامه
ثم القيات لها يصغر
وطول المضغ فذاك أجل
قد نهى ان تأكلن يسراه
يكره ليس ذا من الآداب
ينقضها بالعمد حين يأتي
قيل بأن ذاك ينفي الهم
واظب عليها واتخذها ذخرا
وقيل بل صفائر تكون
أيدي الورى واجتمعوا اليه
الى النبي جوعاً اليه قد شكوا
ففعلا لامرء وشبعوا
فنه جاء النهي في الكتاب
ومأثاك عنه فاحذرته
خوفاً عليها أن تسيل أوديه

وقد روى فيما أتى في البطنة
أضر ما في بدن الانسان
لو سئل الاموت قالوا كلهم
وانما الاسراف ما قد زادا
أتدري أنت ما يكتفى الشبع
يميت قلبه فتقوى شهوته
والا كل في السوق دناءة ولا
وذاك أن يكون في حانوت
إذ المراد الاستتار فحصل
من الجفا أن يأكل الانسان
الا اذا كان الذي قد ضيفا
وكان منه صاحب الطعام
لأنما الضيف هنا لا ينجل
وصاحب المنزل للخدمة لا
ولا تناول بعض من أضفتا
ولا تناجى بعضهم عن بعض
وصاحب المنزل يخدمنا
لاتشربن من عروة الكوز ولا
فانه يقعد شيطان به
قد قيل لو سعى فلا ينفعه

بأها تذهب منه الفطنة
بشمتة فاحذر على الابدان
من بشمة البطون كان قتلهم
عن شيع فحاضر ازديادا
يكتفى بالكفر عليه اجتمعوا
فتبطر النفس فتسوء غفلته
بأس به في سائر ان حصلا
فانه يكون كالبيوت
ان كان في الحانوت عنهم دخل
مع ضيفه ان حصل الامكان
من الملوك والرجال الشرفا
أدنى فلا بأس بهذا المقام
وغيره قد يستحي اذ يأكل
لفيرها يأكل حين أكلا
وتترك البعض اذا قدرتا
فانه من الجفا والبغض
للضيف والعكس فيكرهنا
من ثلثة في قدح تخلخلنا
فيرصد الانسان عند شر به
لاجل هذا الحال لا يمنع

ولا تنفس في الانا لكن أين
ومصك الماء فيستحب
قبعه يورث ضيق النفس
والشرب قائماً يكرهنا
والشرب من فم السقا مكروه
فصبه إن شئت في إناء
والصفر والزجاج والنحاس
لكن لاجل الطب يكرهنا
وأطيب الشراب بل أهناه
وقد نعى عن ذلك في اللجين
وذا محرم بلا خلاف
من يشرب فيه يمجرجرنا
جاء عن المختار هذا المعنى
والاكل مثله وفيه خبر
قالاكل والشرب على سواء
فقول من قال يحمل الاكل
بل الثاني نفسه ممنوع
إذ جعل الله اللجين والذهب
ندفهم في حوائج الدنيا
وجعله آنية خلاف ما
عنك الانا وبعد ذا تنفس
وانما يكره فيه العب
وذلك من أشق داء الانفس
جانبه إلا لا يضطرار عنا
لحالة الاشفاق فأتروكه
أو كفك الدافع ضر الداء
فليس في الشرب بهن بأس
شرب النحاس فافهم المعنى
في الطين ان أمكننا اتاه
والذهب المعروف باسم العين
لانه من صفة الاسراف
نار جهنم به اعلنا
وذلك بالتغليط يشعرا
أيضاً فلا يسوغ فيه النظر
محرم في ذلك الاناء
فيه أراه داخلا في البطل
لانما ذاكم تضيع
وسيلة لنا لتغني الارب
وفي حوائج لنا بعد الفنا
قد شرع الله وما قد حكما
(م — ٤٣ جوهر النظام)

وذى الدنيا جنة من قد جهلا وزخرف الدنيا له قد عجلا
 والله قد أراد أن يعذبا به قتي لم يعرف المنقبلا
 فلا تكن ممن اليه عجلا لذاته وحرم المؤمنلا
 فكل ما فيها غرور باطل وهو لعمرى عن قريب زائل

باب الطب

من أنزل الله على الاجسام قد أنزل الهواء للانام
 وكل داء فله دواء الا المات وهو الفناء
 فانما الاله قد قضاه ولا يرد ان آى قضاه
 ويلزم المريض ان يجتنباه ما خاف ضره اذا ما ركباه
 لا سيما ان خالف طبيعه لان في الاكل له تضييعه
 وانه يلزمه تحرى صلاحه وقت الشتا والحر
 والمرء ناظر لنفسه فما يراه ضراً فعليه حرما
 فمعدة الانسان بيت الله رأس الدوا التزام الاحتماء
 ومن أمانت يا أخى شهوته ففوتها أحيا به مروتها
 وكل جسم فاعطه ما اعتادا فعادة الاجسام أمر زادا
 قد قيل في الامثال أن العاده طبيعة يلتقى بها مراده
 والتخات دأؤها موجود لكنما دأؤها مفقود
 والصدقات لفتى دواء بدفعها يندفع البلاء
 قال النبي عالجوا مرضاكم بالصدقات هكذا أوصاكم

وأبردوا حرارة الحمي بما	فاتها تفوح من جهما
وقيل حمى ساعة تكفر	ذنوب شهر ذاك حين يصبر
وقيل تكفير ذنوب سنة	حما. يوم قد أتى ليلة
وجائز إن أخبر العليل	أن قد عناء مرض ثقیل
إن لم يرد شكاية وإيما	أراد معنى جاز أو ما لزما
والفضل أن يستره أن قدرا	إن لم يخف من ستر ذاك ضررا
وقيل من عاد مريضاً نزل	في غرف الجنة حين انتقلا
وقال مولاه له قد طبنا	وطاب ممشاك وما قصدنا

باب الرزق

وقيل من خالفنا المعونه	نازلة بقدر المؤونه
وقد روى خزائن الارزاق	مكنونة في سعة الاخلاق
ما ادخر الانسان من دنياه	لدهره ساء له إياه
وكل ما عنه تفانا الله	لا شك يرزقه سواء
وهو مقدر من الوهاب	بالكسب أو بغير الاكتساب
فالارث يأتي دون كسب والهبة	كنا الوصايا لم تكن مكتسبه
فمن غدا يظن إن لم يعمل	لم تأته أرزاقه عن كل
فانه قد ظن مالا يسع	والخلق عن أرزاقهم لم يمنعوا
والرزق مقسوم على الجميع	من كافر ومسلم مطيع
كل ينال ماله قد قدرا	من رزقه سبحانه من قدرا

واعلم بأن الرزق بالتقدير ولم يكن ذلك بالاسباب لقوله وفي السماء رزقكم لا يستطيع أحد أن يهربا وأنه يدركه كمثل ما والله ربى قسم الارزاقا فالرزق بالقسمة لا بالجهد قلت وهذا نظر منه الى والكسب مأمور به وهو سبب من هاهنا قد فرض الكسب فمن فالرزق بالتقدير لكن قدرا فاليسر منه قلة العيال فأحد اليسرين ذاك والغنا وكل بيت ليس فيه تمر لانه يحضر المحتاج والله خير الرازقين يوصف نعلم أن لا رازق سواه

من الاله ليس بالتدبير بل انه أمر من الوهاب وانه حق كمثل نطقكم من رزقه حين له قد طلبا يدركه الموت اذا ما هجا كمثل ما قد قسم الاخلاقا قسمها الفرد المعيد المبدى أصل الذي قد كان ربى جعلنا إذ بعض رزقه يكون مكتسب لم يكتسب مضيع ما يلزم من بقاءه للعبد أن يدبرا إذ العيال قيل سوس المال ثانيهما والاقتصاد صوتنا^(١) في أرضنا فالبجوع فيهم يعرف حاله بلا طبع ولا علاج فبالحرام رزقه لا يوصف لكنها قدست أسماء

(١) قوله «صوتا» بالتشديد وبالبناء للفاعل وفاعله ضمير يعود الى الاقتصاد . والمعنى أن الاقتصاد صوت المال أي حفظه من الذهاب بخوف التبذير فانه سبب لذهاب المال - اهـ مصنف

فلا يقال رازق الحرام لكن يقال رازق الانام
وقيل من كان له طعام يكفيه شهراً وبه اهتمام
إن كان محتماً بأن لا يرزقه خالقه فانه ما أحققه
وان يكن في طلب المعاش لا بأس اذ ذلك أمر قاشي
من أظهر الحاجة أو ألبداها إلى الورى لم يستطع اخفاها
فلا يكون ساخطاً لرزقه ان لم تكن شكاية لخلقه^(١)
من البس النعمة فضلاً يكثر حدا ومن بلى بفقر يصبر
وهكذا قد قيل من اهما يستغفر الرحمن يكفى الهما
ومن عليه رزقه قد أبطل يحولن دائماً فيعطى
وقيل خير المؤمنين القانع وشرم فيما يقال الطامع
وان أردت أن تعز قانع وان أردت أن تذل قاطع
وقد يقال أفضل البضاعة لا شك فيها أنها القناعة
ومن يكن أعطاه ربه رزقا عليه ان يخرج منه الحقا
يحفظه ولا يضيعنا لأنما التضييع يحرمانا
فلا يجوز لفتى ان يتركها ما لاله بغلة قد أدركها
عن هاشم لا تطعم الحيوا خبزاً بل اطعمه فقيراً
وقيل بل يجوز حيث كانا غير مضيع له عيانا
والغسل لليدن بالتمر منع لانه من الضياع المتع

(١) قوله « لخلقه » أى لخلق الله تعالى . والنهى ان اظهار
الحاجة من غير سخط لخلق الله ولا شكاية من الله فلا بأس به ما لم يصنف

كذلك جملة لاجل ضر
وليس ذامن الضياع قادر
وبذله في حقه سخاء
ومنعه بخل فمن قد منعاً
على السخا قد حثنا الرسول
لم يسأل المختار شيئاً أبداً
ولم يعاقب احداً قد زلاً
فلا تكن مصادقاً بخيلاً
والناس خلان أخى الكرامه
أما البخيل فهو القميم
موت الفتى عن ابنه أهون من
لما رأيت البخل يزري بالرجل
في جسد يقال نوع حجر
لانه أريد دفع الضر
به يحق الفتى الثناء
يكون منعموا لدى من سمعا
وهو به متصف مأمول
فقال لا يريد ان لا يرفدا
عليه ربنا الكريم صلى
لوملك الاشجار والنخيل
وكلهم يستمعوا كلامه
يغضه البعيد والحميم
سؤاله البخيل شيئاً فاحترن
أكرمت نفسى ان يقال قد بخل

باب حق الوالدين

والوالدين يلزم حق
فقد نهاك عن مقال أف
وهو كناية تكون عن أقل
صاحبهما ما عشت بالمعروف
وقل الهى ارحمهما كمثل ما
اطعهما ما لم يكن فى كفر
ويحرم اذاهما والعق
رب العلى فسار عن لكف
أذاهما فكيف بالاذى لاجل
تنل به الفضل من الرؤوف
قد ريبانى وصلى واكرما
قطاعه الاله أولى قادر

وقد مضى ما لهما من حق	في حال من قد ريبا بحق
وقيل ان صفة العقوق	منعهما عن سائر الحقوق
وأصله الشق يقال عفا	ثيابه حتى لها قد شقا
قلت وهذا الاصل يقضي انما	معنى العقوق فعل ما قد حرما
وهو الاذى أو الجفا فمن جفا	فبالعقوق وصفه قد عرفا
ودعوة الوالد فاحذروها	أمضى من السيف يقدروها
ودعوة الام تكون اسرعا	اجابة فحاذرن وقع الصفا
ومن يكن قد عوق حتى مانا	والله فأمره قد فاتا
لكنه يستغفر الرحمانا	ويندمن في الذي قد كانا
ويستحب أن يبر خالته	وعمه ليصلحن حالته

باب حق الرحم

وان للارحام حقا وجبا	قام به من الرجال النجبا
طوبى لمن لله أدى الفرضا	واقرض الله العظيم قرضا
وصلة الارحام جاء فيها	من الهدى ما يقتضي التنبيها
لا يدخل الجنة من قد قطعا	رحمه كذا لنا قد رفعا
وهو الذي قد يلتقي في النسب	به من الام ومن نحو الاب
لسبعة الاجداد أو خمسة	وقيل لا يحد بالتسمية
ما علومهم فهم الارحام	الا الذي فارقه الاسلام
فالشرك قاطع حقوق الرحم	وكل حق واجب للمسلم

وما على من جهل الارحاما	ان يسألن عنهم الاناما
وسامع والله يقول	ان فلانا رحى الموصول
يلزمه ان يقبل مقاله	ويصانه لهذى الحاله
وهكذا وصية الاقارب	يأخذ منها ما له بالواجب
ويلزم النساء الا ان منع	أزواجهن فها هنا العذر وقع
لان أمر الزوج فرض حاضر	وهو مقدم فلا يكابر
فان نوى وصلهم بالقلب	ففي اجتزائه اختلاف الصحب
فقليل يجزيه وبعض قال لا	يجزيه إلا ان يكن قد وصلا
يصلهم بماله وجسمه	وخلقه الزاكي وصافى حلمه
يصلهم قيا لهم أسرا	وفي الذي كان لهم أضرا
وفي المصاب يقصدن التعزية	ويقصدن حال السرور التهنیه
وصلة الارحام بالهدايا	افضلها قد قيل والعطايا
وانما أقلها السلام	ومن له العذر فلا يلام
وصلة المجنون دفع الضرر	فان يفق قتل باقي البشر
وقاطع ارحامه ان رجعا	فقليل يستحل من قد قطعا
وقيل لا يلزمه أن يستحل	اذ ذاك حق للاله قد نزل
والقرب كاف فيه دون الحل	والخلف في الوجوب لافي النقل

باب حق الجار

وصلة الجيران كالارحام لازمة لجملة الانام

وحدها قد قيل اربعونا بيتا كذا اشياخنا يرونا
 وحده في البدو باقibas نارهم عند جميع الناس
 وليس حق الجار ان تكفا عن الاذى وتبسط الاكفا
 بل حقه ان يحملن اذاه وتدفعن عنه الذي اذاه
 وقيل من بجاره استعانا في جائز يلزم أن يعنانا
 ان اشتريت طرفا استرها وواجب تعطيه ان نظهرها
 وهكذا اذا طبخت قدرا أنه أو فأخف ذاك سرا
 وانه لا يسع الانسا أن يمنع الارحام والخيروانا
 من نفع بيته بغير حق وانما المنع المستحق
 وقيل فيمن يصلن رحمه وصله الباري به ورحمه
 وهكذا فيمن أجار جاره أعانه الخالق أو أجاره
 وقيل جار السوء يفتش السرا ويهتك السر ويبدى الشرا
 ان ركوب البحر خير يوجد من جار سوء وهو من ينكد
 ومن أذى فيما يقال جاره أورثه الله العظيم داره
 فالتمسوا لجار قبل الدار لتسلموا من عشرة الاشرار

باب السلام

وهو من حقوق الانسان

حق على المسلم أن يسلم على أخيه قبل أن يكلم
 وهي نحية آتى الاسلام بها فلا يخلفها كلام

فليس يغنى عنه قدماسا
 فانها محدثة والخير في
 ولا تقل لرجل سلام
 إن لم يكن في حكمه وليا
 لانه يعم المؤمنين
 ولست أدري وجه هذا المنع
 فانه بصيغة الجمع قصد
 تحية لذلك المخاطب
 فهو بهذا التوجيه للخطاب
 وانما أحب لفظ الجمع من
 فيقصد المسلم التسليما
 يسلم الراكب فافهمنا
 كذلك الماشي يسلمنا
 والاكترون هم يسلمونا
 وبالسلم ينمو خير بيتكما
 والعبد في السلام مثل الحر
 اذ الجميع مسلمون واستحب
 ان أعرضت عنك فلا تعرض
 فانه ابرأ للصدر
 وان تكن لم تعرض فسلما

ربى بخير وينحو ذاك
 ماقد آتى عن النبي الرفف
 عليك يا هذا به تلام
 لكن بيم الجمع كن سخيا
 ان كان منهم عمه يقينا
 ما الفرق بين مفرد وجمع
 الى الذي خاطبه حين اعتقد
 صارت له بحكم شرع واجب
 يدخل في المعنى بلا ارباب
 وجه سوى هذا وهو ما ين
 عليه مع ملائك تعميا
 على الذي لاقاه يمشينا
 على الذي في الارض يقعدنا
 على الاقل البعض يعكسونا
 فسلمن فيه ولو لنفسكا
 كذا النساء لاجل معنى البر
 بعضهم على النساء أن يجتنب
 لها ولكن عن لاقاها أعرض
 من حالة الوسواس والامور
 ورد معها سلمت واحترما

على نساء المصطفى قدحجا
ان تسألوهن متاعا فاسألوا
فهو يبيح ان تكلمنا
وان موسى سأل البنتين
والكل قد اباح ان تكلمنا
والصحايات في المداخلة
تخرج للسؤال بل وتخرج
وذاك مع سلامة القلوب
من كان في الصلاة لا تسلم
ولا على من كان في قضاء
ولا يرد البائل السلاما
وبعضهم قال اذا ما فارقا
وهكذا من كان نائما فلا
وما على مسلم من اثم
واثم مهما اراد الخلفا
وحيث كان ذلك للايمان
كذلك لا يجوز لليهود
وان يسلّم اليهودي قل له
ومن يكن بمنكر اقاما
لانه ليس له كرامه

ومن ورائه الكلام اتسبا
ذلك من ورائه فاحتفلوا
والعلم عنهن فينقلنا
بنتي شعيب هاك حجتين
تلك النساء كيف ان تسلمنا
اي اختلاط لامور حاصله
عند القتال وهو لا يخرج
ويستحب المنع عند الريب
عليه خوف الاشتغال فاعلم
حاجته في البيت والفضاء
على القدي سلم والكلاما
حاله يُرد ذاك ناطقا
تسلمن عليه قافهم واقبلا
ان لم يرد خلاف أهل العلم
لانه تمرد لا يخفى
حق فلا يجوز للتصراعي
أصلا ولا لكافر كنود
عليك ما قلت وحاذر غله
فلا يجوز بمنح السلاما
حال العكوف فيه والاقامه

بل حقه يردع عما ركبا فإن أبى فيالسياط ضربا
والرد واجب على الجميع وواحد يكفي عن التضييع
لأنه فرض كفاية فإن يرد بعض الحاضرين يسقطن
والخلف في الصبي بعض قالا يعجزى وبعض قال فيه لا لا
وليس يكفي أن يقول أهلا في رده أو أن يقول سهلا
لأنه خلاف ماقد سنا فذاك عنه ليس يعجزينا
وليس يعجزى أن يرد سرا من غير أن يسمع من قد مرا
وما على الرجال والنساء رد الصباح بل ولا المساء
وشمت العاطس مهما حدا ولا تشمتة اذا لم يحمدا
وذاك حق لأولى الاسلام قاطبة كالحق في السلام

باب الاستئذان

وذلك شيء من حقوق المنزل إن كان مسكونا قاذن وادخل
إن أذنوا ورد إن لم يأذنوا لأنما الرأي لمن قد سكنوا
ثلاث مرات ولا تزدد على ذلك وذا الحد حديثا تقلا
وقف على يمين ذلك الباب أو جهة الشمال للآداب
ولا تقف مقابلا فتسبعا عيناك في البيت الذي قد أغلما
فإن الاستئذان من أجل النظر ادخاله من غير إذن محتجرا
ثم النبي يفتقن عين من من كوة البيت اليه ينظرن
وقد نفاه وهو الطريد فحظه عن الهدى بعيد

والخلف في الادلال قيل تدخل به البيوت وأناس حظوا
وهو الصواب ان الاستئذانا لله قد حى به الانسانا
فهو نظير السر للعورات فهل يباح كشفها لا في
وانما إباحة الادلال إن صح بالنهار لا الليالي
إذ ليس بالليل هنا تعارف من ثم يستأذن فيه الطائف^(١)
وداخل بيتا بغير إذن عزره الامام حق الاذن
والمشى فوق البيت مثل داخله قالتم والتعزير حق فاعله

باب السارق

وسارق قد قيل للاموال في البيت قتله من الحلال
لمتكمه بذلك نفس الحرمه والمصطفى م به لنظرة
ومثله بل انه أشد ان جامع الزوجة بل يحد
لانه للحرمتين انتهكا قدمه هدر اذا ماسفكا
وثاقب يبتسا فقطع رأسه يجوز وهو آمن من بأسه
ان كان من داخل بيته ضرب وليس يضربنه اذا انقلب

(١) قوله « الطائف » هو الخادم الذي يطوف على أهل البيت ويتردد عليهم في قضاء حوائجهم . وفي حديث المرة أنها من الطوافين والطوافات عليهم - اه مصنف

باب السفر

والضرب في الارض حلال طيب
 فينتغي في الضرب فضل الله
 وكرهوا ركوب هذا البحر
 قلت ولكن في امتنان الرب
 بأن ذاك جائز في الابتغا
 والسير في الارض لاجل القزو
 وان قصدت يا أخي طريقا
 والمرء منعي عن الاسفار
 لو يعلم الناس بما في الوحدة
 وانه قد قيل ان المفردا
 كذلك الاثنان شيطانان
 ثلاثة الانفس ركبان نقص
 تشبهوا بفعله فوصفوا
 وكل ما زاد من الاصحاب
 وينبغي للقوم أن يؤمروا
 لانه بركة لكل
 والانفراد قيل وصف لوم
 فلما الشيطان يأكلنا
 لتاجر لاهله يكتب
 غير مكائر ولا مباهي
 ان كان من يركبه للتجر
 بالفلك في ابتغاء فضل ينبي
 للفضل يفهمه من قد صغى
 والحج والعمرة فضلا يحوي
 فخذ له مصاحبا رفيقا
 منفرداً في الليل والنهار
 ماسار انسان بليس وحده
 لاشك شيطان اذا ما انفردا
 بل ينبغي الثالث يصحبان
 بصفة الشيطان وصفهم يخص
 بوصفه ان جهلوا أو عرفوا
 فذاك فضل زاد في الآداب
 منهم أميراً وبه يأمرُوا
 كذلك خلط الزاد نوع فضل
 لا تنفرد بالزاد دون القوم
 منفرداً فلا تشابهنا

وليس للنسا تسافرنا
وان يكن زوج لها تسافر
وتوصى بالحج اذا لم يجد
وذلك معها وجدت للسال
مع غير محرم لها اعلنا
معه وذلك في الجواز ظاهر
ذا محرم أو زوجها المؤيد
والمعز عنر ظاهر في الحال

باب النصيحة

وفي رواية أنت صحيحه
تنصح لله بأن تطيعه
ولأئمة الهدى أن تقبعا
وباقى المسلمين تنصحننا
فلاخي الدين تحب ما تحب
وكل من قد أحسن النصيحة
ان دخل الرفق بشيء زانه
وانه قد جاء في النصيحة
فان أردت يا أخي نصحا
إياك أن تسمع قول الاعداء
لكن أولئك الرجال الصلحا
ويزكون كل ما نهام
فكن بهم إذا النهى مقتديا
ان تمام ديننا النصيحة
والمصطفى بأن تكن سعيه
رشدكم وتنصحن وتسمعا
فلا تفشهم وتخذعنا
فانفس هذا انتهى النصح حسب
نجا بها من تهمة قبيحه
والحق ما يدخل الاشانه
في ملأ الناس من الفضيحة
لاحد فاجعل قداك فسحا
فما العدو قط نصحا أبدا
يأتون في الاعمال ما قد صلحا
عن ارتكاب فعله مولا ام
وبالهدى من فعلهم مهتديا

باب الاعتذار

وقيل إياك وما تعتذر منه عن المختار هذا يذكر
معناه ما احتاج إلى اعتذار جانبه بالليل وبالنهار
وان عثرت في قتي أو عثرا فيك أقله ان آتى معتذرا
فمن أقال نادما أقاله الهه فاغفر له أفعاله
ومن يكن عورة مسلم ستر فيستر الله عليه إذ حشر
وقيل من لم يقبل اعتذارا معتذر فليس منا صارا
فلاترد يا أخي المعتبره من أتاك طالبا أن تعذره
قالسيف ينبو والجواد يكيو فكيف رأى المرء ليس ينبو
والاعتذار صادق أو كاذب سيان في القبول فهو واجب

باب الغيبة

إياك والغيبة والنميمة لا تأتها فانها ذميمة
تجسس واللمز والالقاب عن الجميع قد نهي الكتاب
لا يقبل الله من الانسان أعماله ما دام في المصيان
ان الباب يترك الصحيح من الجسوم يقصد القروحا
كذلك الاشرار يتركونا محاسن المرء ويذكرونا
ويذكرون منه سوء الفعل تلك صفات ضعفاء العقل
وغيبة المؤمن باتفاق بأنها فاكهة الفساق

فان تكن قد قلت في الانسان	ما ليس فيه فن البهتان
فان يكن فيه فذاك غيبه	فخل عنك ما يكون ريبه
واعلم يقينا أنك للسئول	عن كل ما أنت به تقول
ومن يقل فيمن يغيب قولاً	مع الحضور لم يطق يقولاً
كرامة لذلك المقال	فذاك غيبة بلا جدال
فغية المؤمن من كبائر	ذنوبه وقيل من صفائر
وعكذا من حاله لا يعرف	إذ جهله يمنع ما قد يوصف
وهو على الميثاق والسلامه	فما عليه أبداً ملامه
بل السكوت فرضنا في حقه	حتى نرى من حقه أو فسقه
وأطلق القرآن في التجسس	فمن جميع الخلق منع الانفس
من طلب العثرات للانام	أفسدم و كان في ملام
والخلف ان تاب من استغابا	فقبل يحزبه اذا ما تابا
وقيل بل يلزمه أن يستحل	صاحبه بل يرضه حتى يحل

باب الحسد

ذو الفضل في زمانه محسود	وبالاذى في نفسه مقصود
وكل رب نعمة كذاكا	وذاك عنوان لما هناكا
لأنما الفضل لمن قد يحسد	في مثل قد جاء فياً يوجد
ان الحسود لا يسود قوما	لأشك فيه ليلة أو يوما
وكل من يغرس منا الحسدا	فيجتنى في الحال منا الكدا

(م - ٤٤ جوهرة النظام)

وقيل لاراحة الحسود يتعب من حسنه الموجود
 فذاك في نعمته ينقلب وذا بغمه غدا يعذب
 قد ورد الامر من الرحمن للمصطفى المختار في القرآن^(١)
 يأمره أن يستعيز منه فاحذره يا صاح وجانبه
 فانه من مهلكات الناس وهو من الباطل في الاساس
 فسيد الناس الذي يجود بماله لا الحب والحسود
 وكل ما كان من العقال لا يحسدن قط رب مال
 كن حاسداً كلياً على ما أكلا من عظمه الذي لديه حصلا
 ويحرم من حسد لمسلم وغيره فليس بالمحرم
 فيقتل الكافر بل وتقم أمواله كيف اذا يحرم

باب العجب والكبر

وقيل لاشك من الآداب ترك الفتى للفخر والاعجاب
 فالعجب بالصفات والاحوال ونحوها يحبط للأعمال
 وانه فيها كمثل النار في أكلها لحشب الاشجار
 سألت رب العرش أن يقينا ذاك وان يزيدنا يقينا
 وقارىء القرآن مهما أعجبا بصوته لانم ذاك استوجبا
 تباً وقبحاً لدوى الاعجاب والكبر والويل من العذاب

(١) قوله « في القرآن » وهو في سورة الفلق ، أمره فيها أن يستعيز من اشيء آخرها من شر حاسد اذا حسد - اه مصنف

لا يدخل الجنة من تكبرا على الورى كذاك من نجبرا
قال كبريا لله لا لبشر فدعيا دونه في سقر
لو كان كالقوة في انقلاب منع ذاك دخول جنة اذا وقع
من كان أصله مني قلدر وجيفة آخره لا يفخر

باب النفاق

ثم النفاق حالة مذمومة خستها بين الورى معلومه
يظهر للناس أمورا يضممر خلافها وهو بذاك يكفر
فيخلف الوعد يخون العهد يكذب في الحديث حين أبدي
إن أظهر الاسلام عند كفر فؤاده فهو نفاق السر
أو كان مسلما وكان فعلا تعمداً لفعله ما حظلا
فهو نفاق على يدعى إذ فعله خالف فيه الشرعا
فقد السانين وذو الوجهين لعنها حل بغير مين
كذلك الفتان واللتان إذ نفاق اللتان والفتان
وهكذا الملاق بالنفاق يوصف فاحذر صفة الملاق
وجائز أن يتملقنا لشيخه الذي يعلننا
وهكذا للوالدين إذ به طابا وينويه رضى لربه
وهكذا تقية اللسان ليس من النفاق للانسان
لانه أباحها الرحمن لطفاً فلا ينهدم الايمان
فجائز ارضاء من تخشاه بمنطق في قلبه يهواه

لتدفع الضرر أو الهلاك أو تخلص نفعه بذلك
 ونفعه إن كان للسلام وإن يكن نفعاً لندياه فقط
 وذلك في تقيّة الاقوال إذ لا يجوز يقتل بشراً
 والخلف في اتلاف ما لم يعتقد قبيح لا لأن هذا فعل
 ونجائز يا شيخنا لمن فجر لأن ذا قول وما في القول
 وعرض إن كان في التعريض والحرب خدعة فليس الكذب
 والصلح بين اثنين لا بأس وإن كثر أن يقول قد سمعت
 وذلك لم يقل سوى مقال ورفع الخطأ مع النسيان
 إذ لم يكن ذلك مما يقدر وإن يكن خطأ في الاموال
 وإنما يرفع عنه فقط وقدم في المقال في الخطي في
 أو تجلب نفعه بذلك فذاك جائز بلا ملام
 والضرر لا يحشاء فالمنع أقط^(١) والمنع في تقيّة الافعال
 ليدفعن بذلك عنه الضرر ضمانه لربه إذا وجد
 وقال بعض انه يحل أو سيدي ليدفعن عنه الضرر
 بأس لنفع حيفه والميل مندوحة عن كذب مريض
 فيه نفاقاً للذي يحسب كان بقول كاذب يقرب
 في حكم قولاً به سررت منكده لحسنة الموالى
 مع حديث النفس للانسان على ذهابه قم يعذر
 فضا من كذا في الاحوال أما الضمان فيجيبه ارتباط
 قتل وما فيه من التخلف

(١) أى اقوى وأمنع — حاشية في الاصل

باب آداب التلاوة

وإنما قد ذكر اليسيرا عليك بالتعليم للقرآن
فخيركم قد قيل من تعلم
وأنه قد قيل في القرآن
كأنه قد كان ربيع الأرض
وكل ما قد كان في القرآن
وهكذا منه كبيره
كذلك قيل وأقول فيه
قالا مر فيه جاء ذا أنواع
للايمان ككلوا من ثمره
وقيل إن حامل القرآن
يخرج عنه ويقول لم تكن
واقراء في طهارة تعظيما
وإنما يحرم أن يقرأ الجنب
وغيرهم من باقي المحدثين
ومن قراء فله ثواب
ومن قراء وعليه ثوب
قد كرهوا ذلك للتنزيه

منها وإن أذكر المذكورا
فأنه حرز من الشيطان
كتاب رب أوله قد علم
ربيع من كان أبا إيمان
نحي به في طولها والعرض
أمر ففرض لازم الإنسان
إذ ليس فيه قيل من صغيره
تأمل لا ينبغي أخيه
والنهي منه للانواع
ونحوه فافهم معاني عبره
إذا أتى شيئا من العصيان
حملت لئلا هذا عنه بن
وليس نهي غيره تحريما
أو حائض أو نفساء فلا تجنب
لأجل تعظيم له ينهونا
إذ ليس في النهي به عقاب
به جنابة ففيه ريب
وليس فيه حرمة التكريه

في سكرات النوم كف عته
 من قرأ القرآن بالبداهه
 إن كان من عنده فلا يكلف
 وإن يكن ذاك بغير عنده
 فحرموا تلاوة اللسان
 إن أبا أيوب لما سمعا
 وقال لم أسمعن يتلونا
 وليس منه صفة التفتي
 أضي به تلاوة مرتله
 فذلك التفتي لا اللسان
 وقارىء بصوته قد أعجبا
 والوقف في القرآن بعد السله
 محمد قيامه وعيسى
 وبلد ولم يكن الهاكم
 وسورة الانعام يستحب أن
 وما سواء فله ما شاءا
 وجائز قد قيل قسم الآية
 من كتب الآية في الروح وقد
 قيل يجوز وأقول يكره
 وذلك إن لم يقصد التحقيرا
 تأديا ككلا تخطئه
 في القاف تحريفا عن التلاوه
 فوق الذي يطيقه ويعرف
 فانه عليه نوع حجر
 إذ لم تكن من صفة القرآن
 ذاك ثيابه عليه جمعا
 كذلك أى أصحابنا ينفونا
 في خير بل ذاك نوع حسن
 على وفاق ما الاله أنزله
 فيه فمن أمثلها يعان
 لحسنه قائم ذاك استوجبا
 في تسع سورات أتت مفصله
 وسورة التطفيف فيها اسسوا
 حطمة مع لهب فيها كوا
 يتمها القارى اذا ما يقرآن
 يقطع أو يتمه سواء
 ان صح فبا جاء في الزاوية
 أراد محوها يريق وقصد
 فتركه عنده هو التزهد
 بقصده له غدا كفورا

وقارىء القرآن ينويه لمن مات على ايمانه فينصن
وهكذا أن يتصدقنا عنه كذاك حين نعتقنا
كذاك الدعاء له بالمغفرة كذاك يعطى أجر علم أثره
كذاك يعطى أجر شهر أجرى ونحوه مما ينيل الاجرا
وان يكن مات مصرا بطلا جميع ما كان له قد عملا
لانما الاحباط بالكبير امر أن من غير ما نكبر
به الكتاب والحديث نطقا قاله يغفرن ما قد سبقا

باب تفسير كلمات

من القرآن وغيره

وحيث ما كان الكتاب عربى واتسع التعبير عند العربي
لانها بضد غيرها لها مقسم يعرف عند أهلها
يحتاج أن نبين بعض ما كان على بعض الورى منها
لانه بلغة الحجاز جا. وبالأصل وبالحجاز
وحيث كان المقصد ذكره ذكر منا فلا لوم على من اقتصر
إذ لم يك التفسير مقصوداً لنا في ذاته بل نذكر للمينا
فقبل معنى أستعيد أعتصم بالله من كل لعين قد رجم
ختم أكنة غشاوة معا غلاقة غطي لقلب ماوعى
أكنة في قلب من قد كفرا أعطية تمنع منه البصرا

قلبه عن الهدى أضحي عي
 وجنة للمؤمنين في السما
 وهي على يمين عرش ربي
 وما السماء تسعن البعض
 والنار في الارض وذلك يجعل
 أهل الجنان ما بهم كبير
 بل هم على سن يكونون سوى
 وكلهم مرد سوى هارونا
 وهي الى سرته تخصيصا
 والارضون طبقات سبع
 وأمر الاله بالسجود
 وكان من نور لهم قد خلقا
 ووسط تفسيره خيار
 وهم على الناس غداً شهود
 وقبر اليسر بالتمار
 قليل تفسير حدود الله
 وفرض العطا اذا ما حدا
 فهي فريضة لكل شهر
 والف الف قيل في الاضعاف
 هي عبارة عن التكثير

والوقر قد فسر بالصم
 محلها أى في ارتفاع قد سما
 كذا وللوقوف مال قلبي
 منها قالها تزيد عرضا
 أسفل موضع عليه يحمل
 من هرم ولا بهم صغير
 منعمين ولهم طيب الثوى
 فان فيه لحية يروونا
 كرامة من ربه مخصوصا
 بينهما تباين ووسع
 ملائكا لآدم المحمود
 فيالها منزلة قد ارتقى
 أمة احمد هم الخيار
 وهو مقام في الورى محمود
 والحد بالفرض فلا تمارى
 فرائض الله بلا اشتباه
 حدا له ولم يكن تعدى
 قدرها له ولى الامر
 ولا أرى التحديد بالآلاف
 في الاجر لا الحساب والتقدير

وإن يكن في ذاك يروى خبر
فالمصطفى مبین ما نزلا
وبسطة طولا وقوة معا
من الذى مر على القرية قد
كان نبيا فحماه الله
إذ سأل الاله عن سر القدر
قلت وهذا يستحيل في نبي
من كذب اليهود فيا احسب
وبعض من فسر يأخذونا
وربما قد أخذوا ذلك من
لكنه من قبله قد كذبا
بل كذب اليهود في عزير
بل الصحيح أنه ولى
وذلك الصفوان صافى الحجر
ايبقى ذلك التراب فيه
وهو مثال عامل لغير
وزكريا بالعشى أمرا
ان العشى آخر النهار
وأما يبرؤه المسيح
يولد أعمى فاذا ما أبصرا
قد صح يسقطن هذا النظر
لا نبتنى عما يقول محولا
ذاك لطالوت الاله جمعا
قيل عزير وله شأن ورد
ان صح ما الاصل هنا حكماء
قال وقد نهاه لكن ما ازدجر
فعل هذا كان نوع كذب
ذاك فهم في الانبياء كذبوا
عنهم لانهم يصدقونا
مسلمهم ولم يكن ليكذبين
وقد رواه ما يراه كذبا
قالوا ابن ربي وهو أى جور
وقال قوم انه نبي
وراهل فهو أشد المظن
تراه بعد واهل يأتيه
ربي فقد حرم كل خير
يسبح الله وأن يكبرا
أوائل النهار بالابكار
فذاك من بصره ممسوح
هذا قالا عجاز له قد بهرا

وقال قوم انه الاعى ولم
 من قبل توراة الكليم حرما
 وذلك فيما قيل لحم الابل
 وشرعنا أحله فنحن من
 وكان دينهم من التحريم
 ولم يكن في ديننا من جرح
 وما الغراب غير طائر عهد
 قال العدو فبا أغويتى
 صوتته عورته وأنزلا
 والریش قبل المال والمنازع
 وذلك المغاف واللفاف
 وليس كاتقوى لباس يذكر
 وهو ياك حيث لا ترونه
 معناه يخفي فلا نراه
 وهم حنوده من امر فلا
 فكل من قال يرى احن فقد
 بل قيل يرى أن به وقف
 ولا أقول يرى أن منه
 لأنما فيها هم التخيير
 ورصد الانس اذا ما رصدوا
 يشترطوا ولادة فتنزيم
 يعقوب شيئا فله لم يطعما
 وكان قبله من المحلل
 قوم تخالف اليهود فاعلمن
 في غاية زادوه بالتعويج
 وذلك الضيق وسوء المخرج
 يعمرون الف عام قد وجد
 معناه عن قربك قد خيتنى
 لنا لباسا بالتياب خلا
 ولتقى ر سترها أواع
 ويرى تحت به لا صف
 لكل سبعة نراها تستر
 ويدخل حيث لا يدركه
 ومثله كل لدى ضاهاه
 نرى إذ سهرهم قد حصلا
 جائف دافقه له حنا يرد
 يضر لم يرى من الذي وصف
 والآى لا امدل تمنعنه
 عن حالهم وذلك التحذير
 لما نراه ويرانا الرصد

ملك سليمان لهم يصحح والمضطفي قد أمسك الشيطان
لينظروه ثم بعد ذكرا وقد رآهم بعض أصحاب النبي
تصور الجن أناس أنكروا وفي دخولهم بجسم الانس
وقولهم من المحال جسم اذ قد يكون الجسم ذا اجواف
قاله والطعام جسم دخلا والكل جسم والمحال جسم
والجن قيل يتناسكون ومنهم الكفار والابرار
وهم على مذاهب تفرقوا والخلف في تزوج الانسى
مانعه يمنعه لاجل ما فهم يغيبون عن الابصار
لعل غيرها آتاه وهو لا ومن يجوزه يجوزه لما
فهم كمثلنا مكلفونا ومنعه هو الصحيح عندي
رؤيتهم قلنح ليس يصلح وهم أن يربطه عيانا
دعا سليمان وعنه أخرا ولم يكن متها بكذب
وقال قوم لهم تصور خلف وللجواز مالت نفسى
يدخل جسما لم يكن يعم يدخل في الجوف بلا اختلاف
في جوف من يمنع ذا التدخلا يدخل جسما ليس فيه الحكم
كمثلنا ويتناسلونا ونصحاء الدين والاخبار
ففيهم كالانس أيضا فرق جنبة يذكر في المحكي
كان من الغيبة فيهم علما يكون بالزوجة غير دارى
يعرفها فمن هناك حظلا كان من التكليف فيهم لزم
حلا وحرمة بما ينهونا انى أرى الفعل له تعدى

وتلزم الزكاة الاغنياء
كذلك الحج كذا الصلوات
حتى يصح عذرهم من بعض
ودعوة الرسول أيضا فيهم
لانه ثقيلين أرسلا
ورجل أراد أن يستخلصا
فإن يكن في نفسه قد قدرا
وإن يكن قدر عجزه ضمن
وماضاته سوى الائم فإن
وأم بليقيس من الجن وقد
أندرى أنت من هم الابالسه
والفرد إبليس فهم جمع وما
يفنون إلا جدم إبليسا
وأما الاعراف حائط غدا
وأهل قوم لهم أفعال
فيحبسون فيه حتى يقضى
ثم الى الجنة يحشرون
يسلمون ويهتثثونا
ثم يوبخون أهل النار
وقبل ان أهله ملائكة

منهم كما تلزمنا سواء
تلزمهم والصوم والصلاة
ما قد ذكرنا من سقوط الفرض
كثلنا بلا خلاف لهم
فبلغ الجميع ما قد حملا
فحين نالوه بما قد أئلا
يقوى فانه بذلك عذرا
بما أصابه اذا لم يقدر
تاب فرب العرش عنه يغفر
قبل كذاك أم دجال تعد
هم الشياطين هم الاخانسه
يكون فيهم المطيع فاعلم
يكون في تعبيره منحوسا
ما بين جنة ونار مقعدا
قد اقتضت حبسهم يقال
ما بين هذا الخلق ثم يعصى
لأنهم في ذاك يطعمونا
بذلكم من قبل يدخلونا
على القى كان من الاكفار
تشهد أحوالا لقوم سالكة

وأول القولين عندى أظهر
فيطمعون بدخول الجنة
وقومه أتوه يهرعونا
برهان ربه آتى ليوسفنا
وقيل كف ما به ذراع
وقال بعض قد رأى يعقوبا
وقال بعض هاتف قد هتفا
وقال بعض منهم قد كفا
فقال تستحين من جماد
كيف أنا لأستحي من خالقي
فأمسكته من قميص من ورا
فانقد ذلك القميص وانطلق
إذا بزوجها هناك وهي في
قالت فاجزاء من أرادا
فقال انها هي المرأوده
من بعد ان رأوا براءة الفتى
سياسة ليقطعوا الكلاما
فكان في السجن لاهل السجن
علمه الهه التعبير
فكان ذاك سبباً للفرج

لما اليه الآسى قد تؤثر
يرجحنه بأقوى حجة
لفحشهم معناه يسرعونا
عصمة ربه له على الوفا
به عن القنوب الامتناع
عض على ايهامه غضوبا
وقال لا تفعل كفعل مرعفا
غطته قالت استحي يرانا
خلا من الاصلاح والافساد
فبادر الباب بلا تعانق
ليرجعن نحوها اذ نفرا
فبادر الباب وكن قد غلق
طلابه من غير ما توقف
باهلك السوء أو الفساد
فأنكرت أقام ربه شاهده
بدا لهم ان يسجنوه فأتى
ويدفعوا من الورى للملأما
انسا مسلأ لكل حزن
فكان بالرؤيا إذا خيرا
إذ نال بالتعبير حسن المخرج

منزلة عالية قد نالا
ملكه خالقهم رقابا
أكثر ما قد قيل في الاحلام
سقاية في رحله قد جملا
وهو الذي يشرب فيه الملك
وقال بعض انه ميكال
وابويه فوق عرشه رفع
وعرش بلقيس سريره اوقد
عرش الاله أي سريره دبرا
فمن هناك ينزل التدبير
وهو على العرش استوى أي قهرا
قد استوى بشر على العراق
معناه انه اها قد قهرا
وذلك الصنوار للنخيل
ام الكتاب اللوح حيث جمعا
وفيه ما لم يعلمه أحد
يثبت ما يشاء بل ويمحو
وخلق الانسان من صلصال
وكان ذاك حما مسنونا
فصار كالغفار يابس وما
لما انتقضي من سجنه ما طالا
عباده وأحسن للآبا
جزء من الوحي بلا تمام
يعني انا حسنا مكلا
لانه من ذهب مسبك
من فضة كان به يكال
وهو سريره الذي له ارتفع
أتى بمعنى القصر فها قد ورد
فيه أمور الخلق بما قد يرى
للارض ثم نحوه يصير
وهو كناية لمن قد ظهر
من غير سيف ودم مهراق
بغير سيف لقتال شهرا
هو القرين عندنا في القيل
كل كتاب قد أتى وسمعا
من خلقه وهو العظيم الصمد
ما دونه وليس يحا اللوح
وذاك طين يابس في الحال
أي حدة متنة يرونا
ذلك الا خرفا قد علما

وكان قبله ترايا حصلا وبذلك جمع ماله تنقلا
 والجن من نار السموم وهو ما يدخل في منافذ تسما
 وذلك المارج وهو ما صفا من لب النار كذاك وصفا
 ما أبدع الامرين هل يصور امكان هذا عقلك للمصور
 فالفه فدر على ما شاما لا تنكرن ما كان عنه جاءا
 تقبل ما نعتله أو نجعل ان صح فيه النقل حين ينقل
 فما عذاب القبر والتنعيم ما البعث ما العذاب ما النعيم
 جميع ذاك ممكن في القدرة كبدا الحال بأولى النشأة
 وسجداً لله داخرونا اى صاغرون متذلونا
 ويدخلون النار داخرينا جباير معناه صاغرينا
 أنقف ما ليس لنا بعلم وقد نهينا فهو نوع حرم
 فما التاويد التي تعلق وما الرقي مع جهلنا ما نطق
 وكيف نكتبين ما لم ندر لعل في ذلك نوع ككفر
 وفي التعاويد اذا ما علمت تعليقها فيه اختلاف قد ثبت
 أجازة قوم وقوم منعوا واتى اركن مع من يمنع
 والاصل قد يقول بالجواز حقيقة وليس بالمجاز
 يقول لا أرى دليلاً منعا منها فيقبلن ما قد رفعنا

قلت ولكن فعله مبتدع للانعين أن يقولوا هات فثبت الاشياء يحتاج الى من قال بالجواز قالوا يكره ولا يجوز حصر بول اللص واللعن في الاسرى آتى للشجرة وبعضهم قالوا أبو جهل وما لانه المنكر الزقوم وقال بعض أنها الملعون والجل الملعون في التوراة يريد لعن من له قد ركبنا وقيل بل شجرة الزقوم ملعونة مبعدة عن رحمة وقوله أراك مشوراً فما وقيل مصروف عن الخيرات فصدق الاله ظن موسى وفجوة في كنههم منفع وقيل ذو القرنين انه نبي عضده الله بالخضر

والاصل ان يمنع ما يبتدع بحجة تؤذن بالثبات ذاك ولا يحتاج من قد حظلا على بهيمة وذا تنزه لانه الضر قد يستغنى قليل إنه أراد الكفرة عمن بل خص لما قد فهمنا تنطعا والتار والتجوم آكلها من كل ما يكون جاءت به الاخبار عن ثقات وذاك مخصوص لشئ طلبا تنبت للكفار في الجحيم لان منشأها بأصل نعمته اراد الاهااكا على العمى ما دام حيا والى المات إذ ظن في عدوه التأيسا لهم بها من بينه توسع وقيل عبيد صالح غير أبي موازراً فخبذا من وزر

وسد بأجوج ومأجوج بنا
أولاد يافث وقيل الترك
كانوا غزاة فبنى السد فلم
ركزا هو الصوت الخفي قبلا
ينذرهما قاعا مكانا مستوى
إذ نفشت في الحرث أغنام الوري
وأكلها إن كان بالنهار
والويل فسرورا به الثبورا
والهبأ المنشور شيء ينظر
وهو مثال عمل الكفار
يلقى اثاماً أي جزاء الآثم
وذلك في جهنم وقبلا
أهون يعني هينا عليه
أكبر يعني به كبرا
إذ باباه أفعل لكن صرفا
إذ كلها في قدرة المولى سوى
ولم يشاركه تعالى في العظم

وهم من الانس على ما بينا
منهم فجرم اليأس الترك
يروا سبيلا فأقاموا وانحسم
هل تسمعن ركزا لهم وقبلا
وصفصفاً لا نبت فيه يستوى
فذاك أكل الليل فيما فسرا
فذاك رعى دون ما غارى
وهالكين قيل معنى يورا
في الشمس أن من كوة تنتشر
يصير في الأخرى كمثل الذاري^(١)
وقيل واد خصه بالاسم
غي فلا يوفق السبيلا
ما شاء وطائعا لديه
فأفعل قد اقتضى التفسير
عن أصله لاجل معنى عرفا
في القهر في جميعها قد استوى
شيء فيحتاج إلى الفضل الأعم

(١) قوله الذاري وهو ما تدرجه الرياح من التراب ، وأصله
المذرى ، فاطلق اسم الفاعل على المفعول وكثر استعماله عندنا فصار
حقيقة عرفية — اه مصنف

صلوا عليه فالصلاة تنفع
 اذا رأيت ما به. تسر
 وقدر الرب منازل القمر
 تسييره والشمس في المنازل
 وذلك يدعى عندنا بالفلك
 يعنى السافى جميع الآي
 وان فيه للورى لعبرا
 وانما تمنع ان تراعى
 فليس للصحب ولا للمصطفى
 لكنه احدث بعد وانتشر
 ونظرة النجوم من خليل
 والاعتداد بالنجوم منعاً
 وللجيين تله القاه
 من الدييح قيل اسماعيل
 إذ أصله قد كن في الموجود
 والقط قد فسر بالكتاب
 فقطنا عجله أى ما كتبنا
 وذلك من أبلغ تكذيب كما

قيل ولعين خصوصاً تدفع
 صل على المختار ينفى الضر
 بحكمة بالفة وفق القدر
 بهيئة يعرف في الاوائل
 ذات البروج بل وذات الحبك
 حجة من أثبتة بالراي
 لا نمنع في النجوم النظرا
 في الفعل والترك وان تراعى^(١)
 بها اعتناء وكذا من سلفنا
 وكان من علم قديم قد غير
 إلحنا حجة هذا القيل
 في شرعنا ففارق الذى ادعى
 بشدة ليرضين مولاه
 وقيل إسحاق وذو عليل
 يحكي لنا عن حسد اليهود
 وهو الذى يجمع للحساب
 لنا فمجهله لنا مقربا
 قالوا فاسقط كسفا من السما

(١) قوله « تراعى » الاولى بمعنى تلاحظ، والثانية من الروح

إن الشروق وكذا الاشرق
 له مقاليد السما فربي
 وسامدون قيل شامخونا
 يقال قد برطم حين انتفخا
 وقيل ساهون ولاعبونا
 وأشر معناه قيل بطر
 والنجم أشجار بغير ساق
 وماله ساق فذاك شجر
 لا ينزفون بشراب الجنة
 وذاك معنى قوله ما فيها
 ظل الاعداء في غد محموم
 والمزن قد فسر بالحباب
 وبعضهم قد خصه بالايض
 والماء يأتيه من السماء
 وقيل فيه يتكونا
 مواقع النجوم ربي أقساما
 قد جاء جملة ليث العزة
 نجم انجا ويعنى وقتا
 كمثل غيث أعجب الكفاروا
 سموا به إذ يسترون البذرا
 وقت الطلوع وبه اتفاق
 له مفاتيح السما للقرب
 وبعضهم قال مبرطونا
 من غضب وهو مقال رسخا
 وكلها معاني سامدونا
 فذلك الكذاب هو الاشر
 وذاك مثل البقل باتفاق
 جميعها يسجد ثم يشكر
 لا تذهبن عقولهم بسكرة
 غول خلاف خمرة يأتيها
 وهو دخان أسود بهيم
 يحمل للماء وللشراب
 من السحاب والعموم ارتضى
 وهو له يكون كالوعاء
 وقيل فيه غير ذا اعلمنا
 بها وذاك الذكر يأتى انجما
 وجاء المختار غير جملة
 جملة أوقات يها له أنى
 يعنى به الزراع لايمارى
 وأصل معنى الكفر كان السرا

وحزب ربى من أطاع ربى
يجر حزبه الى النيران
قد كبر المقت لمن قد قال
فالمقت هو البغض فالبعيض
ينفخ فى الناقور قرن الصبور
شراب أهل النار من غساق
والقضب وقت هكذا قد فسرا
محله قد كان عند الواقعه
هل ثوب الكفار أى هل عوقبوا
والشفع خلق والآله وتر
ويطلق الحجر على الحرام
وقت الضحى منذ ارتفاع الشمس
وما أنى فى الوصف للقرآن
معناه مدعاة الى الحق الجلى
قال النبى أمتهوكونا
كثل مأهوك يهود
وعرة الانسان أى قرابته
ومن يكن فى دينه قد تبعه

والحزب للشيطان شرحزب
واويلكم يا شيعه الشيطان
قولا ولم يركه أفعالا
عند إلها هو الرقيض
إذ كان يدعى فيه بالناقور^(١)
وهو صديدها بالاتفاق
والطلع موز وهو قد تأخرا
فلم أجده لا كون رافعه
وذاك توبيخ لهم قد عوتبوا
والعقل فى التفسير هو الحجر
فى غير ذا الموضع فى الكلام
الى اتصافه بغير لبس
بأنه مأدبة الرحمن
فدعوة القرآن للرب العلى
أنتم فى معنى متحيرينا
تحيروا ودينها موجود
والآل أهل بيته جماعته
فذلك أيضا آله فاتبعه

(١) قوله « فيه » أى القرآن . والمعنى أن الصبور فى القرآن

يسمى بالناقور — اه مصنف

والفصل قد فسر باللسان	والاصل قد فسر بالجنان
وهي التي جاءت بها الاخبار	والحنتم الخضرا هي الجرار
باللحم كي يأكله من طعام	وما الثريد غير خبز أدما
في عرفنا فقربن وقطع	وهو الذي يعرف بالقطع
وزفت فمن هنا لم تنفق	دراهما قد زبنت بزيق
بأنها دراهم مزبقة	فذاك وجه ما يقال عن ثقه
وهي السيم في اسمها المختار	وقد وجدنا الذكر للبوار
ببلد الروم يقال قاقيل	وماعسب فهو اسم جبل
والسام أيضا قيل عرق الذهب	والسام فهو الموت عند العرب
كذلك يوما ما اذا ما ذكرنا	وليت شعري ليت علي فسرنا
به فذاك الوقت لم يعين	فانه يراد مبهم الزمن

باب الضوابط

ضوابط كتمة ودرم	وذكر الاصل لبعض الكلام
في الحج متعة بضم فاعلما	فتمة النكاح بالكسر وما
يفتح والكسر الكثير للتمد	ودرم بكسر داله وقد
وكسره جاء به البيان	والحجر بالفتح هو الثبان
معناه في ثبانه قد انتشا	يقال في حجر فلان قد نشا
وما بها من لازم الرعاية	وهو كناية عن الحضانة
وهو على الحرام ايضا قد سقط	والحجر بالكسر هو العقل فقط

وسبعة المال غنى بالقصر وككلام سدة فقير
 والمد أيضا صوت من يغنى فهو الغناء حرفة للمغنى
 والعمد بالكسر غلاف العيف ومثل عثمان لقصر سيف^(١)
 ففلك غمدان لقصر ما بنى كئله لحير في اليمن
 وهو بصنما والملك تسكنه وكل ساكن له يحصنه
 دعا عليه المصطفى وأهدمت أركانه بلا حديد هدمت
 لما رآته ابنته يلوح مثل سهيل هكذا مشروح
 وذاك انه بناء يعرب وقيل يشرح وهذا أقرب
 بناء من أربعة من أحرا وأبيض وأخضر وأصفرا
 وطبقاته يقال سبع صاعدة ما بين كل ذراع
 فأربعون من ذراع يوجد علو كل طبقة تصعد
 وكل ما كان بهذا الحال يلوح كأنجم بلا أشكال
 لكنني لم أجِدْ ما ذكر في خبر ولم أجده في أثر
 وعله رآه في كتب القصص فظن حقه فضمه وقصص
 بل الذي وجدت في غمدانا وهدمه على يدى عثمانا
 ختيا بضم الغاء والكسرو جـ وان تقل فتوى بفتحها فقد
 زراعة وجازة شراطه بالكسرو الفتح نرى انضباطه

(١) قوله « مثل عثمان » أي أو بضم له فهو غمدان قصر لهم
 وآخرم سيف بن ذي يزن أضافه اليه للوزن والجناس المماثل بين
 السيف وسيف — اه مصنف

وهكذا كل فعالة أنت
 وخن بفتحيتين قيل لا
 بل منع صرفه لاجل العلم
 فهو على قرابة لزوجة
 وربما التأنيث فيه يرشح
 واسم كقفل وكحمل اى بضم
 بهلا بضم الباء أيضا وكدم
 ومثلا بسيا وأزكى تكسر
 والفتح في الحرا وأما آدم
 عبرى بكسر العين ثم ينقل
 أما فدى فهي بكسر الفاء
 ومنح بفتحيتين ثم ضم
 وقيل كسر الشين في الشطرنج
 وأنت المنسول لانكسر
 وإنما داود عند الامجد
 رواوه قد أخذت لعمرو
 فتحها تزايد في داوود
 فكتبوا صراً بواو ليصح
 وإنما السواقي كالنواشي
 بإلأء في التعريف تكتبنا

من حرفة على قياس قد ثبت
 يتونن فاطلين العلاء
 ووزن فعل الماضي عند الفهم
 يطلق فهو علم الجنسية
 انصح هذا الوجه فهو أوضح
 أوله وكسره طراً رقم
 بالضم والرساق مثلها تضم
 كذلك إبراهيمها قد كسروا
 بفتحيتين والاله أعلم
 بالفتح والضم بوزن يقتل
 والفتح في نزوى بلامراء
 صاد صغار وبهذا قد تتم
 وفتحها من لعب الافرنج
 وهي التي تكون لتندثر
 كشل طاوس بواو مفرد
 يعنى بواو ككتبوه قادر
 فلم يكن كذلك في الوجود
 يميزه عن عمر ويتضح
 والنقص في أشباه هذا فاشئ
 أو نكرت قالأء تحذفنا

فكل واحد له محل وليس فيه ما يقول الاصل
وتكتبن سكنا وسكني وكل واحد يحوز معنى

باب جامع الآداب

وما زكى في المرء من خصال
فخيلة الرجال معنى الادب
والمرء معروف بما قد اتصف
والفخر فيما يفتن في الادب
أحب إخواني لي المدين
إن غبت عنه غيبة يعذرنى
حبك للبشء يغطى عيبه
حبك يعنى ويصم فاحذر
بل حب ما يحبه مولاكا
فأنت عيب للذى تحب
هاك كلاما ختم التوراة
كل أمير لا يكون عادلا
وكل ذى علم ولا يعمل
وكل ذى مال به لم يسترح
وكل ذى فقر أخو سؤال
وكل خود بيتها لم تلزم

يعرف بالآداب في الاحوال
وحلية النساء لبس الذهب
به فكن ممن بخير قد عرف
والدين لا في غيره من نسب
واتى يحبه قمين
وإن رددت نحوه يقبلنى
ويسترن عيبه وريبه
من الهوى فانه لم يذر
من دينه فهو الذى هداكا
تجرى على وفق الذى يحب
به رواء القدوة الثقات
فهو لفرعون غدا بمائلا
به قابليس له فى المثل
فهو سواء والفقير قد شرح
للاغنيا كلب بلا جدال
فهي سواء والاماء فاعلم

ومن يكن قد طلب الرياسة
وقيل ان غضب الانسان
كثل ما قد يفسد الصبر العمل
ما ساد من لم يعف عن أذنبها
إياكم وكثرة المزاح
فسره لا شك لا يحال
وإن مزحت فاحذرن الزورا
فالمصطفى بمزح لكن لم يقل
قليله بمحمد والكثير
والصدق من شمية أهل الكرم
والكذب فهو شيمة الثام
من أكرم الكرم بملكته
وقبل في الاسفار تكشفنا
فيظهن جواهر الرجال
إياكم وصحبة الاشرار
فيفسد القرين في اليوم كما
والنفس من ذين أشد فاحذرو
وإنما جواهر الرجال
وقيل إن الصدق في الكلام
عليك بالصدق فإن الصدقا

فليحتل المضى السياسة
لاشك فيه مفسد الإيمان
والعفو يصلحنه اذا حصل
لو كان بالعدل له مرتكبا
فانه يغفى الى التسلاحي
وخيره قد قيل لا ينال
واجتنب الباطل وانفجورا
عند المزاح غير حق قد قيل
يذم فليحذر به الكثير
قد أمر الله به ذو العظم
فلا يجوز كذب الانام
من أكرم اللئيم يطره
عن خلق الفتى فيعرفنا
وضدها وكرم الفعال
فانها داعية للنار
قد يفسد العين في الشهر اعلمنا
مكائد النفس وسوء الخبير
تعرف في تغلب الاحوال
أعز للمرء من الحسام
يهدى الى البر له يلقي

والبر يهديه الى الايمان وذلك يهديه الى الجنان
والكذب يهديه الى الفجار وذلك يهديه غداً للتار
فان تشا النجاة لا تكلم الا بما يعينك ياذا نسل
ولا تقولن مقالا هجرا وهكذا لا تفطن شرا
ان اللسان يقطع الآجالا مثل الحسام يقطع الاوصالا^(١)
ومحصد الانسان ما قد زرعنا وانه يجزى بما قد صنعنا
ان العزيز من يعز الحق وضده الذي يذل الفسق
من حفظ الاسرار حال الغضب فهو الكريم عند أهل الادب
ليس الذي ان زل من صافاه بث من الاسرار ما أعطاه
وانه لا يقدر الانسان بهين من اكرمه المنان
ومن يهنه الله ماله مفرز فكن من التقوى على حال يعز
وان رضيت بقليل القوت أصبحت حراً ليس بالمقوت
خير الامور ياقتى أوسطها والله أرزاق الورى يسطها
فكل لذيذاً والبس الجديداً وعش حميداً ثم ثم شهيداً
فأكلك اللذيذ أكل كانا من بعد جوع فافهم البيانا
ولبسك الجديد لبس اثوب تقسله عن دنس وريب
تلقاه كالجديد حين تلبس ولم يرد جديد ما قد يلبس

(١) قوله « يقطع الآجال » أى يكون سبباً لموت صاحبه
فيقضى أجله بسببه وليس المراد ما تزعمه طائفة من المعتزلة ان المقتول
قبل أجله الذي قدر له لو لم يقتل فان هذه مقالة باطلة — اه مصنف

ونم شهيداً طاهراً من كل
وعش حميداً زاكياً الخصال
وولد السوء يشين السلفا
وتكره العجلة في الامور
قد أمر الرحمن بالثبوت
كيلا نصيب القوم بالجهالة
وحافر حفرة سوء لآخر
من شاء خلا لم يكن معيوباً
وقاته الدهر بلا أصحاب
إذا الكمال في الورى عزيز
من استعان بذوى العقول
من استشار لدوي الالباب
ماخاب قد قيل من استخارا
فهي اذا حصن من الندامه
من لم يشاور رجلاً رشيداً
من استشار رجلاً قد شرکه
وان أردت من فتى مشاوره
فان ترى فيه وداداً خالصاً

منجس تظفر بنيل الفضل
متقياً في القول والفعال
ويهدمن يا أخى الشرفا
وفي التأني الدفع للمحذور
في خبر الفاسق لتيقن
فتندمن على ارتكاب الحاله
يسقط فيها فانهمن وارخ
لم يلقه لو ركب الصعوباً
وهو صحيح ليس بارتباب
والكامل الفرد هو العزيز
فاز اذا بدرك للأموال
يسلك طريق الحق والصواب
كلا ولم يندم من استشارا
وانها أمن من اللامه
عنه الصواب قد غدا بعيداً
في عقله وقد أراه مسلکه
فانظر اليه قبل ان تشاوره
ثم وفور العقل فيه شاخصاً

(١) قوله « ميوباً » لغة عمانية مواقة لفئة عجم ، والمشهور

معيوب — اه مصنف

وعارفا حالك بالحقيقة شاوره واقصد سالكا طريقه
وان تكن لم تجد المذكورا فيه فجانبه وخل الشورا
ومن آتى الامور دون فكرة يكون معروفا بسوء العثرة
مع قلة الفكرة تكثرتنا عثرته إن لم يفكرنا
وكل من قد قبل النصيحة تصونه عن فمسة القبيحة
زين هذا الدين بالسماح وحسن أخلاق الورى بإصاح
لا تقطن عادة الاحسان عن أحد ما دمت ذا إمكان
فان ذاك عتدم عادات والمحسون في الورى سادات
من قطع العادة عنك عادى فى مثل يضرب فينا عادا (١)
أشده في الامل والجيران إذ لهم فضل من الاحسان
ويعرف الجاهل بالتفاته ويعرف العاقل من سماته
فان ترى ملتفتا كثيرا فقل أراء جاهلا كبيرا
فان ذا العلم يفض البصرا عن الذى لم يعنه والنظرا
وهكذا يجتنب الفضولا من الكلام لا تكن جهولا
وأبخل الناس قى قد بخلا على أخيه بسلام بذلا
وأجود الناس قى قد أعطى من كان عنه مانعا للاعطا
واحلم الناس فذاك من عفا عن الذى يظلمه اذا عفا
واعجز الناس قى عن الدعاء يعجز لا تكن له مضيعا

(١) قوله « عادى » الاولى عاداك والثانية بمعنى صار وبينهما
الجناس المتماثل — اه مصنف

واسرق الناس فتى قد يسرق
من ظن أن يدخله ما عملا
ومن يظن أنه بلا عمل
بل ينبغي يعمل ما عليه
وقيل من لدى الغنا تضعف
لأنه عظم ما قد حقا
فالدين من ثلاثة قد ركبنا
وبقيت نيته إذ لم يرد
وقيل بل أراد بالثلاثين
لأنه إن هدم البعض أنهدم
لا تطلب الحاجة للعيان
إن الحيا يقال في العيون
ومن صبيح الوجه تطلبنا
وقيل حكم البشر الأمانة
عن نبه النائم للصلاة
فانه لو عذر النائم لا
وإجاز للطعام والشراب
وتارك لحقه من خوف أن
ولا أقول انه رياء
إذ ينزل المال ويقطعنا

صلاته فهو بها منطلق
دار الثواب متعن جملا
يدخلها فتمن في المثل
ولا يكون ناظراً اليه
عن دينه ثلثه قيل انقشما
إله فمن هناك خسرا
قول وفعل وهما قد ذهبنا
كفرا وذا تفسيره الذي قصد
عبارة عن هدم ذاك الدين
جميعه وما مضى هو الائم
زال الحيا إن ذهب العيان
في مثل ما بيننا مصون
فانها في الحال تقضيها
في الدين ان لم تظهر الحيا
يؤجر بل يؤثم بالقوات
يمر من رآه ثم أهملنا
تنبيهه من غير ما إيجاب
يقال مبطل رياء يحسبن
الا اذا الريا بذات بشاء
لسان من بالبطل يشتمنا

ويستحب الذي قد مرا
كمثل ما قد فعل المختار
إذ مر تحت حائط قد مالا
من المئات فجأة اخاف
اطاعة الضعيف والمهوف
وكل من قد هجر الوليا
وفي الثلاث عذره من أجل ما
لأنما ركب طبع البشر
كل صديق قد غدا مخسرا
نقل الفتى لقلل الجبال
وليس بعد الدين شيء أحسنا
وليس بعد الكفر بالثان
فالفقير كاد أن يكون كفرا
ولئلا ان كان من الحلال
قلال رائج بأهله الى
يلرب يسرلى غنى يكفينى
والفقير عند الناس طرأ عار
من كان ذا فقر فلا يهاب
لأنما الدنيا ليسهم تعظم
والفقير جند ربنا في أرضه
تحت مخوف يسرع المرا
صلى عليه الواحد القهار
أنسرع عنه ماشيا وقالا
قال وهذا ما به خلاف
قيل هما من أفضل المعروف
فوق الثلاث لم يكن صفيا
يدخل في نفس الفتى ليرحما
من السرور مرة والكدر
لحله يعد خصما أكبرا
خير له من من الرجال
من الفتى فليشكر فضل الفتى
شر من الفقر على الانسان
لانه يركب ما قد ضرا
يعين في طاعة ذي الجلال
دار الثواب حبذا من رحلا
يعين للطاعة لا يطغى
لكنه لدى الفتى شعار
ولا توقره الاصحاب
لا الدين وهو لفؤاد مؤلم
به ينل من أبى عن فرضه

وهكذا قد قيل في الامراض
من خلق للمرسلين ينقل
ثم من التفائق ان تفرا
وقيل من لا خير فيه ويرى
لولا الهوى لم يهوى في النيران
ولا حلا عند أولى العصيان
لكن هوى النفس يكون مهلكا
وقد أتى في الاثر المنقول
وجنة المأوى تكون مأوى
وقل الكلام فالكلام
وكل من قد كثر استماعه
والدين يسم لم يكن عسيرا
وكن على دراسة الآثار
ولازم ليان الشرع
وما لك لنفسه عند الغضب
والجهل قيل صحة الجهول
فصاحبين يا أخي الاخيارا
والفضل بالعقل وبالآداب
وقيل في الحكمة حسن الادب
وأفضل الأشياء تنال العاقبة

والموت ذل لاولى الاعراض
حب أولى الفقر إذا ما أقبلوا
من صحة الفقير حين مرا
فيه الورى الخير فذاشر الورى
خلق من الانس ولا من جان
كفر من الفسق أو الكفران
لكل من في عقله تملكا
بأنه الآفة للعقول
لمن نهى النفوس عما تهوى
ان يكثرن تكثر به الآثام
فعله يكثر وانتفاعه
فيسروا لا تظهروا التنفيرا
مواظبا بالليل والنهار
حوى الاصول عند كل فرع
فهو الشديدا بطل الذى اتخبط
من الورى وكثرة الفضول
ملازما واستعمل الوقارا
ما كان بالاصل وبالاحساب
يزين من كان قبيح النسب
وأطيب الدارين فهي الباقية

ان اليقين لاختيه نور
 فالجهل موت قبل وقت الاجل
 ولا سمير للفتى كالعلم
 والجسم من ذي الجهل قبر قبل أن
 لما رأيت الجهل في الناس فشا
 تجاهلا إذ ينكرون العلما
 لكنني مادمت في الحياة
 بل لا أقول حين ما يسيروا
 وانما بوحدتي أنست
 فدام أنسى ونمى السرور
 وقال بعض العلما في الدين
 بل قيل ان الدين بالنهار
 يعرف ذو الجهل بلا ارباب
 لان ذا العلم له تدبر
 حتى يرى صواب ما قد سئلا
 وأفضل الاعمال ما قد وفقا
 كل امرئ، يحصد ما قد زرعنا
 وقيل ان أنفع الاموال
 فمن أطاع الله جل وارتفع
 فالعلم من تمانه استعماله
 والدين حرز للفتى وسور
 والعلم لاشك حياة الرجل
 ولا ظهير أبدا كالعلم
 يضمه القبر فلا تستجهلن
 أظهرت أن الجهل في غطشا
 والجهل بينهم فلم يذما
 لا أسأل شيئا من السادات
 هل ركب الجند أو الامير
 وقعر يتي عنهم لزمت
 بل زال بانفرادي المحذور
 بأنه لاشك شؤم الدين
 ذل وبالليل فهم عارى
 في قوله بسرعة الجواب
 بعقله فيما عنا يفكر
 عنه ولا يفتي بما قد جهلا
 له وخير المال ما قد أنفقا
 وانه يجزى بما قد صنعا
 ما أعقب الأجر مع المأك
 ومن عصاه ذل ياذا واتضع
 ومن تمام العمل استقباله

وكل من هان عليه المال
فكل من بهاله قد ضنا
وانه من شح بالاموال
لكما من يعرف الجيلا
ومن به الشيمة والروء
والعلم قد قيل خليل المؤمن
والحلم قد صار له وزيرا
والرفق فيما عندنا اخوه
والصبر من جنوده أمير
والعلم خير من كنوز الارض
وجاء في الاكثار من لم يعلم
وان تكن أعطيت شيئا أجزل
من من بالاحسان اذا كدره
من جمع المال لنفع الناس
ومنق الاموال في البر فلا
وانما التبذير في المعاصي
من علمه لعقله قد غلبا
والظلم قال فيه أهل الحكم
ودعوة المظلوم لا ترد
لا تظلمن ما حيت أحدا
توجهت في نحوه الآمال
بنفسه يجود فاعلنا
عرض عرضه الى الانزال
من الوري أرام قليلا
قد قل والحاظ للآخوه
عن النبي صفوة الميمن
مساعدنا في أمره ظهيرا
والبر فيما قد روى أبوه
له على أعدائه نصير
وأفضل الاعمال بعد الفرض
لاشك فيه أنه لم يسلم
وان تكن منته فأجبل
من جار في سلطانه قد صغره
اطاعه الناس بغير باس
يلعى مبنذرا اذا لم يحظلا
من اتفق اللذان فيها عاصي
عليه علمه وبالا جليا
بأنه مسلبة للنعم
لو كفروا فهي سهام تعدو
لا بد أن تقدم منه أبدا
(م — ٤٦ جوهر النظام)

تنام عنك العين والمظلوم
ولا تعاون ظلما فيما ظلم
اذ يحشر الظالم والمعين
والبغي فاحذرته في الامم
يهدمها عشر مرار وهو من
ومثل من يقتل الف ملك
وكله يعرف بالمبالغة
وقيل في طبع الفتى المستصحب
يرفع من آثر لتواضع
وخير مال ما استرق حرا
انصر اخاك ظلما مظلوما
نصرك في الظلم له ان تنقذه
وان تكن رأيت مظلوما
من حارب الدين القويم حربا
وقد رأيت الحق أقوى جيش
وانه لا سيف مثل الحق
من استخف بالرجال ذلا
ومن رقى في درجات الهمم
وان من كفرانه للنعم
يدعوا عليك ما هناء النوم
بمدة الدواة أو يرى القلم
معا عنايبهم بها مهين
فانه مجلبة للنقم
باب المجاز في الكلام بحسن
مقرين هكذا أيضا حكي
لحكمة التنفير وهي البالغة
اثبت من ادبه المستجلب
والكبر للانسان غير رافع
وخير سعى ما استحق شكرا
عن النبي قد روى مرسوما
منه وان تمنعه ان ينغذه
تعيته وتمنع الظلوما
من غالب الحق الميين غلبا
والامن في البلاد أهني عيش
ولا يرى عون كمثل الصدق
ومن يفرط في القفال زلا
عظم حقا في عيون الامم
يستوجب المرء حلول النقم

لا يشكر الرحمن من لم يشكر	عباده ومعني ذا في خبر
وذا خلاف مدحه الذموم	قالشكر غير المدح في الرسوم
قالشكر أن يعترفن بالنعمة	وأن يؤدين حق النة
والمدح أن يقول اذ يقول	ولم يكن لقوله محصول
في وجه مثله التراب يحى	إن كان للمديح قصداً بنا
فالمح. للانام قيل ذبح	فقابل المدح عداه الريح
والغض للصوت من الآداب	ووصفه قد جاء في الكتاب
فأنكر الاصوات صوت الحجر	وجائز لحاجة إن نجر
صوت أبي طلحت في الجيش وصف	يقوم عن جيش وذاك قد عرف
وعمر ان قال قولاً اسعاً	أوضرب المسمى ضرباً أوجعاً
وهو اذا مشى يقال أسرعاً	وهو لعمر الله كان أروعاً
والناس أطباع فمنهم جهوري	فالطبع في الانسان لم يغير
ومنهم من صوته لطيف	فقطعه في نطقه تخفيف
لا ينبغي أن يتكلفنا	ما فوق طبعه فيسمجنا
من حسن اسلام الفتى أن يتركها	ما قد كفى فهو إذا عبد زكى
فالمنجيات طاعة للناس	رب السما في السر والاعلان
والعدل في حال الرضى والغضب	فيه النجاة من جميع المطب
والقصد في الفقر وفي الغناء	ينجو به المرء من العناء
والمهلكات الشح والاعجاب	كذا الرياء كلها خراب
ثم ثلاث من كنوز الجنة	كتمان فقر مرض عطية

ثم ثلاث هز لمن جد	وجد من وهي ماتعد
نكاحه طلاقه عتاقه	فكل ذا يوقعه انطلاقه ^(١)
قيل وقال وضياع مال	مكروهة وكثرة السؤال
ثلاثة تباح من جنس اللعب	يلعب القوس لاجل ان يصب
يلعب الخيل لاجل الركبة	يلعب العرس لحسن العشرة
ثلاثة غيبتهم تباح	امام جور مابه جناح
وشارب الخمر لحسوالكاس	ومعلن بفسقه في الناس
ثلاثة صلاتهم مردوده	امام قوم كرهوا وجوده
وعبد قوم عنهم قد هربا	وامرأة حليلها قد غضبا
غتمه ما يلزمها له	وبات عاتبا عليها ليله
ثلاثة تبيع قتل النفس	من قتل النفس بغير نفس
ومن زنا من بعد احصان ومن	يرتد عن ايمانه ويكفرن
ثلاثة بالماء ليس ينظف	فخائض ومقرن واقلف
ثلاثة تشاركوا فيها الملا	الماء والنار جميعا والكللا
ثلاثة قيل لهم يقام	والله العالم والامام
اربعة تلزم من قد قعدا	على الطريق أو يخل المقعدا

(١) قوله « انطلاقه » اي اطلاقه وهو عبارة عن تضييع

رد السلام ثم غض البصر
 يدفعه عن الضعيف ان قصد
 وأربع لا يأنف الانسان
 قيامه الى أبيه أولا
 وثالث أن يتعاهدنا
 ورابع خدمته لعالم
 تقية والتوب والاحكام
 وستة قد كره الاله
 ورفث الصائم من المنفق
 والضحك ما بين القبور وكذا
 أعنى بذلك جنبا لم يقتل
 وسادن إدخالك العيون
 لانه قد جاء في اللطم
 وهاك ما قد يلزم الانسانا
 أولا معرفة الرحمن
 ثم معاداة أخي التليس
 والستر للورة والطهور
 ثم الصلاة وهي فرض وجبا
 والصدق فيما قال والنفاء
 وغضه عن الحرام النظرا
 ارشاد من ضل ودفع الضرر
 بالسوء فليعينه من قد تعد
 منها وكلها له احسان
 وخدمة الضيف اذا ما نزلا
 مركوبه يسقى ويطفئنا
 ليستفيد كن له كالحادم
 تعارف نجابها الانام
 أن يعين في القرض ان صلاه
 كذا الاذى فجانبيه واتق
 أن يدخل المسجد من باذى
 ومثله الخائض فالكل حظل
 بيوت قوم ليس يأذنونا
 كمثل من يدخل لا تطلع
 من الفروض كل يوم كانا
 وذكره بالقلب واللسان
 ذى الطرد عن خالقه ابليس
 عند الصلاة وهو فيها نور
 تاركها يستوجب الغصبا
 من الحلال حين ما يشاء
 وحفظه الاذنين عما أنكرا

عن كل ما يمنع عفو الرب	حفظ الانسان ثم حفظ القلب
والنطق بالقبيح ليس يلفظ	فالقلب عن سوء الظنون يحفظ
والسخرى واللمز للانسان	كالشتم والغيبة والبهتان
عن عورة الناس فلا تجسسا	وواجب ان يترك التجسسا
على الاله فتوكلنا	وواجب أن يتوكلنا
والصبر حين الضر قد أتاه	ثم الرضي بما قضى الاله
والتوب منه إن يكن قد أذنبنا	والشكر لله على ما وهبنا
ينبغي بها رضي سواء مثلا	ومخلص الاعمال لله فلا
وهو التقى ويقصد الرشادا	ويستعد للمات زادا
في قصده ولا يكون لاهي	ويعلم بحجة الاله
فظهر الفقر له قد برا	ويظهرن للاله الفقرا
وهو الكريم فاطلين غناه	فربنا الغنى لا سواء
كل صنوف الخير تلزمنا	فهذه الخصال تجمعنا

باب الحكم

وبقيت أشياء هاهنا تتم	وكل ما مضى فانه حكم
لجمعها أشياء ضمن الكلم	تخص عندهم باسم الحكم
دع الهوى وكل ما قد ضرا	فان أردت أن تكون حرا
عبداً فلا يهواه قط حر	ان الهوى به يصير الحر
بين الانام حصد الخسرافا	وكل من قد زرع العدوانا

وكل من ضاعت به سياسته
 وأنت أن أقلت في المقال
 إن تم عقل للرء ينقصنا
 وقيل في الحكمة صمت الجاهل
 إنطق بخير يا خليلي تقم
 وأمهاث الخير هي أربع
 حق لها أن ترسم بالنور
 أولها أم جميع الادويه
 والصبر أم جملة الآمال
 وإن أم جملة الآداب
 وإن أم جملة العباده
 أربعة تنبت للجهلاء
 سكن البوادي واتباع الصيد
 رابعها أن يلزم السلطانا
 وكل من قد غرس الوقارا
 من غرس الاحسان فالحبه
 من غرس العلم جنى النباهه
 ومن مداراة الورى قد غرسا
 من غرس الصبر جنى العز ومن
 قد بطلت عن قومه رياسته
 أمنت يا صاح من الملل
 كلامه بذاك يعرفنا
 ستر له من جملة الرذائل
 أو امسكن عن الكلام تسلم
 يقال أن الخير فيها أجمع
 في وجنات البهكنات المحور
 تقليل أكله وفيه الامنيه
 فلا ترى كالصبر في الاحوال
 تقليل نطقه بلا ارتياب
 ترك الذنوب نحوى الزهاده
 في القلب مثل الزرع عند الماء
 ثم استماع اللهو والتفريد
 وذا كن قد عبد الشيطانا
 يجنى جنى الهية حيث صارأ
 جناه والجميع قد أحبه
 من غرس الجمل جنى البلاهه
 يجنى سلامة ولم يجد أسى
 يغرّس له الاطماع ذل وبين

من غرس الحرص جني الخزي وما
 ويحين للفؤاد كمدًا
 والبغي فهو يصرع الرجالا
 لاتستن يا صاح بالشريف
 ما في الرخا للمرء من عدوان
 إن عظم المطلوب قل من يمن
 وكل من ليس له مروءة
 وقيل ان العجز والتواني
 فكان من نسلها الندامة
 ونكح الشؤم القبيح الكسلا
 ولو لكان ينكحت فانتجت
 ويغض الله من الانام
 وكثرة الاكل كذاك الراحة
 وآفة الجسد يقال هزل
 وان تزر غباً تزدحجاً فلا
 فعذل من لا يزعوى بليه
 من ذاق من حلو الزمان طما
 ولم يكن سمن من قد سمننا
 في كل ميت عظة بحاله
 يرضاه حر قالمى سلسلا
 من كان يفرس من منا الحدا
 ويهدمن بشؤمه الجبالا
 ولا تمل قط الى سخياف
 وماله في الضيق من إخوان
 فانظر عواقب الامور واستبين
 فلا له دين ولا اخوة
 تناكحا هما وينسلان
 وهي صفات نفسك القوامه
 فاتبها الحرمان حين نسلا
 ليت تمن لامور فوتت
 فيما يقال كثرة المنام
 فانصيف في الاخرى ترى امتراحه
 وزينة الملوك فهي العدل
 تكثر من الترداد تلق المللا
 خطاب من لا يفهم رزيه
 من صابه بل ذا يكون أعظما
 إلا لتقضه فخانر العني
 لمن بقي وعبرة في ماله

فخير أعمالك ما استحقا شكرأ وخير المال ما استرقا^(١)
 إن شئت أن تملك حراً أحسن إليه فالحر رقيق المحسن
 وأنت إن أحسنت في الثام تزدوا وأبت باللام
 ولا يضر القوم موت الأكرم منهم إذا النسل نشأ في كرم
 وإنما يضرهم إن خدجا نسلهم ففضلهم قد ارتجى
 لا تكثروا لهم بما قد قدرأ فانه يكون لو قد حذرا
 فحيلة المحتال فيه باطله وحذر الانسان قبل النزله
 ما لا يكون لم ينل بحيلة فحيلة المحتال ترك الحيلة
 ما قد قضي في وقته يكون لازائد فيه ولا يمنون^(٢)
 وخير اخوانك من واساكا لكن خيراً منه من كفأكا
 ووضعك المعروف في الرجال يعد من علامة الاقبال
 عقود كل غادر محلوله عهوده كذالكم مدخوله
 وقيل ان صعبة الاشرار تورث سوء الظن بالاخيار
 يظن في الانسان مارآه في ذلك القرين إن لاقاه
 ان القرين بالقرين يعرف وهو له مناسب فيوصف
 فاختر قريناً صالح الاعمال ترقى به مدارج الكمال
 ولا تصاحب غاشماً قفشاً ولا تصاحب ظالماً فتظالما
 قد وعد الرحمن بالركون للظالمين بعذاب الهون

(١) قوله « استرقا » اي استرق حراً فقيه اكتفاء - اهـ مصنف

(٢) أي ولا منقوص - حاشية في الاصل

وإنما الاضداد لا تتفق وهكنا الاشكال لا تفترق
 فراسة المؤمن فائقوها وطاعة الرحمن فائقوها
 فلما المؤمن ينظرنا بنور ربه الا احفرنا
 ومن يرد شيئاً من الحاجات يكتم أموره الى الغايات
 فلما كتمانها يعين والرب لاشك هو المعين
 وان أراد موضعاً لسره شادى به وصار مثل جهره
 ان ضاق صدر المرء عن أسرارهِ فغيره أضيق في أسرارهِ
 أنت لسر صنته أمير وأنت ان أبعثه أسير
 وقل اذا شئت لمن تصدق ان قال قولاً إتق أضدق
 ولا تقل بالقطع هذا صادق فالامر غيب وهو قد ينافق
 واعلم بأن الصدق في الكلام أعز للمرء من الحسام
 فلازم الصدق فان الصدقا يهدي الى البر مقالاً حقاً
 نعمة الانسان سيف قاتل وهو الذي لما يقال ناقل
 فلا تكنه والذي قد سمعا مقال سوء في أخيه وقعا
 فقل لا بأس بأن يخبره ليعرف العدو حتى يحذره
 قلت وذاك في أمور تحذر وقوعها لا في الذي لا يحذر
 فربما قد نقل الناقل ما يهيج الاضغان بين الحصا
 والشرع قد أباح في ذا الموضع لاجل صالح الحال قولاً فاسمع
 أباح أن ننكر ما لم يقل لاجل جمع الشمل والتجمل
 كيف لنا ننقل ما يكدر وليس ثم من أمور تحذر

وكل من قد شكر النعماء
 فبالمزيد وعد الاله
 والصمت فهو افضل للزاد
 وفي الكلام ما يعد لنا
 وانه أحد من حمام
 لا تجزعن ان نازل قد نزلا
 وكل من قد كثر اعتباره
 ومن يكن بغيره قد وعظا
 ومن به يتعظن سواء
 وأي عيش الفتى يطيب
 وكما قد جمع الانسان
 ان انتهاز فرصة المال بان
 إياك والنجار في الحاجات
 كم طامع في حاجة ما نالها
 ومن تعدى فيك ما قد حدا
 ورد فيه الامر للخلق
 ومن عصى الاله فيك أطمع
 ولا تجاز من عصي الرحانا
 بل جازه بطاعة الله فمن
 وذو السخا من ربه قريب
 يستوجب من ربه العطاء
 تفضلا من يشكرن نعماء
 وانه الانفع للعباد
 ويحسبن عند المقال هينا
 بل انه أشد من حمام
 فالصبر بالحر يكون أجلا
 من الوري قل به عثارة
 فهو سعيد فلتكن متعظا
 فهو شقى فاحذرن شقاء
 وليس للموت له طيب
 يفرقه له الزمان
 تجعله في موضع له حسن
 فما قضا الحاجات بالحاجات
 وآيس وفق أن ينالها
 إلهنا فأنت لا تعدى
 واصبر ففي الصبر ثواب باقي
 فيه الاله والهدى فاتب
 بمثله ترتكب العصيانا
 بنى عليك فله فلتندفعن
 وهو لجملة الوري حبيب

وسودد كان بغير جود
واعزّل الخلق فان الخلق
واستعملن عنهم التنكرا
ولا تعرف للذي لم تعرف
وذاك ما ترجى به السلامه
ان هلاك المرء في هواء
إذ كل من يحب شيئا كادا
واجتنب الظن فان الظنا
ويدخل الجنة حسن الخلق
والاجوفان يدخلان النارا
من لم يكن للمسلمين ينفع
وكل من قد نفع الاناما
من جاءه الشيب ولم يتعظ
فانما الشيب نذير الموت
والترك للذنوب للعبد أخف
وإن هفا رأى الحليم لا عجب
فانه قيل الجواد يكيو
من ذاك لاغرو اذا ما قد هفا
ومن أراد دينه أن يطرحا
لانه يأوى بها كل غوى
كذلك كان بلا جنود
قد يسرقون للعقول سرقا
لمن عرفت واحذر أن تشهرا
معه لتنجو منه لا تعرف
من الورى وما به ندامه
من قبل الحب لما يهواه
يهلكه فحاذر الفساد
إثم وذاك ان يحققنا
فكن به أخى ذا تخلق
بطنك والفرج فخذ حذارا
لاخير فيه وهو المضيع
فى المسلمين أحسن الاسلاما
فانه بهيمة فانهظ
فراعه قبل حلول الفتوت
من طلب التوبة حين ما اقترف
والعذر من هفوته له وجب
لاشك فيه والحسام ينبو
رأى الحليم قاله من عرفا
فليسكن مسكدا أو مطرحا
فاحذر سكون مسكد ثم روى

وما كنتقوى ربنا من منصب	ولا كفخر الحق فخر الحسب
وان طلبت العز كن بالطاعة	طالبه يا صاح والقناعة
واعلم أخي ان وجود النعم	للمذنبين من أجل النقم
وضحة الجسم مع المعاصي	خديعة يهلك فيها العاصي
واقرا اذا ماشئت لاتعجبا	أموالهم تدرى ولم تشكا
فانه قد ذكر التعذبا	بها لهم لم يذكر التقريبا
وذاك الاستدراج فاحذرنه	والذنب إن عقلت فاتركنه
وكل من قال بلا احترام	أجيب في الحال بلا احتشام
وكل قول فله جواب	وكل فعل فله ماب
وكل من في خلق قد جازا	يشبه فيه ذلك المجازي
فالفضل للكاظم لا للمتقم	والفضل للذي عفا عن مجرم
ومن عصي خالقه مارحما	لنفسه أدخلها جهنما
كم من بعيد نخلص الوداد	ورحم آذن بالبعاد
كم من صديق قصر الزياره	عن خله ولم عدو زاره

باب اسباب الاثم

والاثم في أشياء فاحذرنها	وها أنا أذكر بعضاً منها
من كان في واحدة قد ضيعا	من واجبات أنه قد وقعا
أو ركب الخصلة من حرام	ولم يقب ييؤ بالآثام
لانه يدخل ذو الاصرار	بحبة من خردل في النار

ليس كما قال أخو الجهالة
 قد كذب القرآن في الوعيد
 تمسكا بمجمل قد جاءوا
 قالوا فقد أخبرنا بأنه
 ويغفرن مادونه لمن يشا
 أعماك ذا الهوى عن التبصر
 ماهذه الآية إلا طبق ما
 فانه يغفو عن الصغير
 فاقرا إذا ما شئت إن تجنبوا
 تنبيك عن تكفير السيئات
 والاجتناب لا يكون أبدا
 فمن هنا يلقي كتابه غدا
 يقول يا ويلاه ما لهذا
 يؤخذ بالكبير والصغير
 ومسلم جانب للكبائر
 وهو المراد عند قوله لمن
 والله قد يغفو عن الكثير
 فعفوه للتائبين أعظم
 أما المصر فهو المحادد
 أيقبلن مديرا عنه اما

بالعفو عن ركب الضلالة
 إذ لم يوفق للهدى البعيد
 به كأن يغفر ما يشاء
 لا يغفر الشرك فنحذرنه
 قلت وقد أصاب عينيك المشا
 فاسمع هديت ما أقول وانظر
 قد أخبر الإله فيما حكما
 للمسلمين دون ذا الكفور
 كباثر المنهي أين تنهبوا
 مع اجتنابنا للموبقات
 لمشرك قد خان يوما واعتدى
 يحوى الصغير والكبير والردى
 لآخر الآية فافهم هذا
 من ذنبه لشركه الخطير
 يعفاله حقاً عن الصفائر
 يشاء أى يشا الإله يغفرن
 بالتوب ما في التوب من كبير
 من ذنبهم وهو تعالى أرحم
 أيقبل الإله من يحادد
 تواعد المصر فاترك المعنى

وقال ما يبدل القول لدي
 أتدري انت من تكذبنا
 صرفت ما قد قاله نوعدا
 وهو يريد غير ما قد قالنا
 يخبر بالامر وانت تزعم
 أقصر فقد طال بك الضلال
 وماروئتم من احاديث بها
 الا اذا كان هناك محتمل
 ان صح ان ذاك عن عدل روى
 كان لنا عصر العلوم مشرقا
 عض على سيرة اهل الحق
 وان تشا اتباعهم فاستمعنا
 معرفة الاله والتوحيد
 ثم اداء الفرض في اوقاته
 ثم الموالاته لاهل الطاعه
 ان ترك الناس صلاة العيد
 فانهم قد هلكوا جميعا
 لان ذا فرض على الكفايه
 والبعض ان قام به فيكفي
 عجت بمن كان ذا احتيا.

وقلت بالتبديل اقصر يا اخي
 كذبت من انشاك فاعلمنا
 وقلت قد قال به تهددا
 من عفوه سبحانه تعالى
 بأنه سواه شيئا يكتم
 وهونن فما هنا جدال
 ما قد زعمتم فاحكموا بكذبها
 للقيد بالتوب قبوله احتمل
 فالدين لا تأخذه من الغوى
 وبأفوله بدا من فسقا
 ولا عمل عنها لاهل الفسق
 خسا بها دين الاله جمعا
 له كذا التقديس والتمجيد
 وتركه الكبير من زلاته
 فانها من اربح البضاعه
 والميت والجهاد للتأييد
 إن لم يتوبوا كلهم سريعا
 فتركه الضلال والغوايه
 عن سواه عند اهل العرف
 من الطعام عن حدوث الماء.

فكيف لا يكف عن اوزار	مخافة من غضب الجبار
وكفر ابليس من النفاق	اوله قد قيل باتفاق
لكنه لما دعا العبادا	لشرك صار مشركا معادا
وهو امام المذنبين صارا	أدخله الله العظيم النارا
وآدم امام التائبين	فانظر لما بينهما تعمينا
فاختر إماما منها لنفسكا	من جر لثواب أو من أهلكا
وقبل من مات بنفخ الصور	فذاك غير سالم من بور
معناه أن المؤمنين رحلوا	حينئذ لم يبق الا الرذل
وهم شرار الخلق بمشرونا	الى الجحيم هكذا يروونا
فهو عن الحال يخبرنا	لا عن شقاوة تعم هنا ^(١)
فليس لاعتراضه بما عهد	معنى إذا صح الذى فيه وجد
ولا ينافيه لا تجتمع	أتمه على الضلال فاستمع
لأنما الضلال لا يجتمع	عليه إذ طريقه ممنوع
يفعل هذا منه ماقد يهوى	وذاك ما يهوى فما تسوى

باب التوبة

من فضل ربي جعل للتائب	يمحو الذنوب الذى قد تابا
نجاة من أذنب أن يتوبا	فاعجب لمن لم يترك الذنوبا
أليس تعجب من ممن يهلك	وعنده الى النجاة مسلك

(١) هنا بالتشديد أى هنالك — الاصل

لولا ثلاث هلك الانام
وانه لكل شيء نور
يستغفر الله بقلب صادق
فانه ليس الهلاك إلا
وقد روى في ذلك من قول النبي
لو ان فرعون الاعمين اذ كفر
لم يجد الرحمن الا غافرا
وتوبه حين رأى الاغراقا
لانه حين رأى الهلاك
ما حال من تاب بذلك الحال
فالمشركون اعترفوا بالذنوب
فهو متاب كان باضطرار
وهو الذي يتوب من قريب
فن رأى الموت عليه ينزل
والتوب مقبول الى أن تطلعا
وقيل ما لم يتغرغرا
تاب نصوحا ان يكن لم يقصد
كثل ما لا ترجع الالبان
وان يعد من بعد فليستغفر

تقية والتوب والاحكام
ونور من يذنب أو يجور
ونية وعمل موافق
على المصر حيث ما تولى
من تاب من ذنب كن لم يذنب
تاب الى الله منيبا وازدجر
لكنه أبى ومات كافرا
ما كان نافعاً له اتفاقا
تاب فهلا تاب قبل ذاك
الا ككاتب مع المال
في النار ما كان لهم بتوب
وإنما يقبل الاختيار^(١)
قبل حضور الموت في التقرب
توبته إذ ذلك ليس تقبل
من غربها أو أن يرى الموت سعي
بروحه فالتوب يقبلنا
يعود للذنوب دوام الابد
الى الضروع وبذا يدان
فأما الرحمة لا تحجر

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب «باختيار» أو «لاختيار» اهـ مصحح

والمسلمون يقبلون منه ما تاب للرحمن فاقبلته
وقال بعض لثلاث يقبل وبعدها فليس منه تقبل
لانه يعود مرارا منهم بما اليه صاروا
وتوبة الموء اذا لم تكن لها علامة ترى في البدن
ما أسرع الرجوع عنها فاعلم من لم يؤثر توبه فاتهم
ينكسر القلب ويندمنوا فيما مضى والذنب يتركنا
وبعضهم يزيد خوفه الى أن يفيض الدنيا بما قد فعلا
لانه قد فعل الذنوبا فيها فلم تكن له محبوبا
قد أدرك التوبة غير ان في قبولها شكا على نخوف
والذنب كان ييقين منه وماقبل التوب يعلمه
اذ ذاك غيب والاله وعدا على النصوح فنها ترددوا
هل صادق النصوح أم لا فحل له تردد بما فيه دخل
ولم يكن في وعد ربى شكا فالشك في الوعد يكون شركا
من لم يكن بعلمه قد عملا فليس بالتائب عما فعلا
كذلك من لم يرض خصمه بما له عليه في رضى رب السما
وهكذا من لم يغير مظهره أو مشربا كان له محرما
وهكذا من لم يغيرنا لباسه ان كان يكرهنا (١)
وهكذا من لم يقصر عمله فليس بالتائب مما عمله

(١) قوله «ان كان يكرهنا» أى ان كان اللباس مكروها اذ
من علامة التائب تغيير الزي المكروه — اه مصنف

وليس بالتائب من لم يزد
وليس بالتائب من لم يحفظ
من لم يقدم فضل ما حواه
وانما التائب من كانت به
ثلاثة ليس لهم متاب
وثالث من لني قسلا
ومن عداهم فله ان تابا
فالله يحو ذنبه وينمي
ويعطي كل صالح قد عمله
وقيل إن تاب من الفسوق
فعامل الخيرات في الشرك فلا
لكنه يجدد العمل
ولا كذاك مسلم قد أذنب
فدنبه يغفر والثواب
وقدمضى في شرحي الانوارا
لكل ذنب توبة تلزمه
والجهز بالجهز فمن قد ظهرا
لانه تلزمه البراءة
فهو عدو لك ان لم يعلم

عبادة في كل يوم فازدد
لسانه عن الفضول فاحفظ
من ماله فلم يقب أراه
هذي الحصال كلها فانتبه
ابليس قابيل بما أصابوا
ما واهم النار فساء موثلا
تمحى الذنوب ويرى الثوابا
ذلك حافظيه دون لبس
إن كان ربه له قد قبله
يعطى خلاف شركه المضيق
يعطى ثوابها اذا ما انتقلا
له ويعطى الفضل فيما يقبل
وتاب للرحمن حين انقلبنا
له اذا ما وقع للتائب
هنا كلام بالضياء نارا
فالسر بالسر كما نعلمه
عليك ان تبت ققم وأخبرا
من المصركذا العداوة
منك للتائب فاحاه اغتم

وقيل ما عليه ان يخبرا
إذ ما على التائب أن يتوبا
وأول القولين عندى أظهر
لكنه يكفيه مها اشتها
فشهرة المتاب أقوى خبرا
ومن دعا الناس الى ما ابتدعا
عليه ان يخبرهم بباطله
وأن دين المسلمين دينه
فان هو قد تبعوه أجرا
ومستحل لامور شاء
ثم يكون توبه مفصلا
لانه يعتقدن حق ما
فتوبه من كل ذنب يحتمل
وإن يكن متنهكا ما فعلا
وقيل من على الصغير قد أصر
لم يكفه الاجمال بل يفصل
ومستحل أتلف الاموالا
إلا الذى فى يده موجود
وقيل بل يغرم ما قد أتلفا
صحابة الرسول حين اختلفوا
بتوبه إذا به قد جهرا
للخلق مها ترك الذنوبا
وهو الذى مضى عليه الاكثر
متابه من غير أن يخبرا
من خيرا لسان ما بين الورى
فصح منهم عمل بما دعا
وأنه التائب من فعائله
وأنه التارك ما يشينه
وإن هو لم يتبعوه أعزرا
منها المتاب يذكر الاشياء
ذنبا فذنبا لا يكون مجملا
نعيه عليه حين كما
بأن يريد غير ما قد يستحل
أجزاء في التوب إذا ما أجلا
متنهكا كمستحل في النظر
بأنه عن ذنبه متقل
فما عليه الغرم حين ألا
فانه لاهله مردود
ولا أقول يغرم فاعرفا
لم يلزموا التائب ما قد أتلفوا

فكان إجماعا فليس يقبل
أسامة قد استحل قتل من
وكان ذاك في زمان المصطفى
لو كان فيه دية لبينا
وأصل ذاك جعله كمشرك
عماوة الخيل نعم الكلا
لان كل واحد يضل
وتوبة النباش أن يستغفرا
وأن يرد قيمة الاكمان
ان عرفوا ومن يكن قد جهلا
كذلك قيل وأقول يحمل
وتوبة القدى يذم المسلما
وربنا الزوف وهو يغفر
فكيف لا يغفر ذنب عامي
وقيل في المادح للجبايرة
وإن يكن قد خاف منهم ضررا
ولا أرى القدم متابا لاحد
وانما قد قال من قال به
فانه إن كان صادقا فاضل
يؤثرون فيه رضى الرحمن
من بعد ذاقه خلاف ينقل
وحد والضمان لم يلزم من
وهو على القتل له قد غنا
ذلك نفينا ولم يبيننا
تاب للجامع لهم مشترك
نعم مشركا ومستحلا
سواء ان خالف ما يؤول
خالقه من كل ما منه جرى
يردها في ورثاء الفاني
نصبيه في الفقراء جملا
في كفن الفقير حين يحصل
يجزيه أن يتوب معها فلما
بتوبة ذنوب عبد يكفر
مع متابه عن المعاصي
توبته ذمهم مجاهره
إذ ذمهم مع التاب غفرا
بل يجزه أن يرجعن للاحد
ليظهرن صدقه من كذبه
ذلك لو كان عليه قد قتل
على بقائه بهذا الفاني

أو أنه أراد هذا الدما
يسوؤه كمثل ما قد سره
أو أنه أراد أن يشترا
أو أنه يجعله من باب من
وتاب معناه يقال رجعا
وظالم لنفس من لم يكن
في اليوم مرتين في العداة
أستغفر الله من المعاصي
أستغفر الله من الملامح
ومن جميع الكذب في الكلام
وتائب لله ذبي الجلال
وكل ما خالفت فيه الحقا
وشتم أعراض ذوي الايمان
أستغفر الله من النسيان
أستغفر الله من الرضا بما
وتائب للواحد الفرد الصمد
وكل ما ضيعت من صلاة
وتائب للواحد الثنان
وتائب من كل ما أفسدت
وتائب لله من ذنوبي

كفارة له فتمحو الأثما
بمدحه الذي اليه جره
متابه بمدحه إذ شهرا
دعا الى بدعته إذ يرجع
ومثله آب إذا ما أقلعا
مستغفراً لربه المهيمن
وفي العشيات اذا ما تأنى
فاتى لاشك عبد عامي
ولعب وكل شيء لاهي
وجملة الاوزار والاثام
مما به دنت من الضلال
ولم أكن في فعله محقا
ومدح أهل الفسق والكفران
ومن زيادات ومن نقصان
يسخطه من كل ما قد حرما
من كل عجب ورياء وحسد
وشرطها والنوع للزكاة
من كل بخس الكيل والليزان
من الصيام كلما ضيعت
صغيرها ومن كبير الحوب

وكل مسموع وكل ما يشم	ونائب من كل منظور حرم
غير صحيح والربا للمنوع	وكل ما كان من البيوع
منه ورب العالمين يغفر	وكل غش قانا أستغفر
وكل همز كان للاصحاب	وكل لمز كان باللقاب
أتوب في الجميع للعلام	وكل سعي كان بالاقدام
وكل فعل قد غدا مضيعا	وكل شرك ونفاق وقسا
أتوب في القول وفي الفصال	ومن موالة أولى الضلال
بكل ما على من ضايف	ودائن للواحد المتنان
لواحد الفرد وللخلق	معتقداً نادية الحقوق
في كل ما كان من الاحوال	مفوضاً أمرى لدى الجلال
تفضلاً ياخير من تفضلاً	فهذه التوبة رب قابلاً

باب الزهد

أنواعه ثلاثة تعد	والترك لشيء احتقاراً زهد
تاركه إن لم يقب معاقب	زهد عن الحرام وهو واجب
من أخذه البأس وليس يحجر	والثاني زهد عن مباح يحذر
بأس ولكن زهد له به	وثالث الانواع زهد مابه
من كان من أشياخنا له صنع	وذا هو النوع الذي به ارتفع
علم وزهد عن جميع الفان	وفوق ذلك رتبة العرفان
والعارفون نحوها يطهروا	فالزاهدون للعلا يسيروا

فهل ترى السائر يتركنا
 أبو الحوارى من حال الائب
 وربما عليه قد تصدقا
 وبعضهم من ورق الاشجار
 أبو سعيد نخلة وكرمه
 منها طعمه ومن كرمته
 كانت له الزوجات معها المال
 والعبد لا يذوق حلوا الانس
 وذلك معها قطع العلائق
 وصار غائضا على الحقائق
 لو تعلم الانعام ما علم
 أوصيك يا صاح بتقوى الصمد
 تب مخلصا لواحد الجليل
 واحده حمد مخلص الاعمال
 يا حسن الوجه دع العصيانا
 ويا قبيح الوجه حسن العمل
 فليس مؤمنا سوى من جمعا
 من كان منه الخلق ذا أمان
 بسيره من طار مطمئنا
 يأكل زهدا لا لعلم النشب
 وذلك في حل السراج أنفقا
 يأكل ما يكفيه والأثمار
 يملك كان شاكرا للنعمة
 ثيابه لا من غنا زوجاته
 يعف عنه وهو الحلال
 بالله قبل رفضه لنفس
 عن نفسه ورفض الخلائق
 مطالما فيها على العقائق
 منها سمينا قط ما أكرم
 عساك تحظى بنعيم الابد
 توبة ير صادق في القيل
 في القول والنية والفعال
 لا تخطأ الزين بما قدمنا
 لا تجمعن بين القبيحين مثل
 هذي الصفات فاقهن مستمعا
 في المال والاهل وفي الابدان

(١) قوله « حال الائب » مره والائب شجر ينبت بنفسه في

بلدان الجبل — ا. م. مصنف

ملازما للحق في حال الرخا
 يرجو ويخشى خالق البرايا
 وقلبه يخشع والاعضاء
 لانه بقلبنا الخشوع
 ويجعلن من يكون مؤمنا
 وليس يرجو الله الا خائف
 سألت رب العرش أن أكونا
 إن ملاك الدين يا صاح الورع
 نفسك والدنيا مع الشيطان
 طوبى لمن يعصمه مولا
 وانه لاشك من طول الامل
 لان من يطول فيه أمله
 أمله عن كل خير قاطع
 ومن رأى الآجال في مسيرها
 وأشجع الناس فتى قد جاهدا
 أربعة من شأنهم قد عجبا
 صار الى النار للهى عقباه
 في جنسة الخلد غدا مأواه
 وآخر قد حاز الدارين
 وأربع نال بها الابدال
 وحال الاشتداد حافظ الاخا
 وعاملا بمقتضى الوصايا
 تخضع منه فله الثناء
 يكون والاعضاء بها الخضوع
 رجاء وخوفه منزنا
 وليس يخشى الله الا عارف
 ممن رجا وخافه يقينا
 وانما يهدمه منك الطمع
 ان نعصم تنج من التيران
 من كيدهم ويملكن هواه
 يكون ترك الخير مع كل كسل
 لاشك أنه يسوء عمله
 طمعه عن كل حق مانع
 يفيض ذى الآمال في غرورها
 هواه حتى صار فيها زاهدا
 من بسطت دنياه ثم ذهبها
 وآخر قد قبضت دنياه
 وواحد يفوته داراه
 فأسأل الرحمن خير ذين
 منزلة الابدال فيما قالوا

بالجوع والصمت وباعتزال عن الورى وسهر الليالى
 وصاير على القضا أفضل من عبد على النعماء أمسى يشكرن
 لانه أعظم فى المشقة وعند ذاك شاكر للنعمة
 فهو صبور وشكور جمعا وصفين صار بهما مرتفعا
 وأفضل الطاعة ماقد جبرا عليه نفسه عليها صبيرا
 وقال بعض العلماء ما نشطت عليه نفسه وفيه أنبسطت
 وقيل أحوال النفوس تختلف وكل شخص فله ماقد ألف
 وكلها موصل للجنة ان وافق الفعل طريق السنة
 وبذل الفرض يقال أفضل من نفعه ان شاء المتقل
 لانه نفل حوى احتياطا ان كان تضيق فهذا احتاطا
 ولست أَرْضاه وماقد عللا به فذاك الوصف وصف أهلا
 للمصطفى وصحبه الأبرار تنفلوا الذي اختاروا (١)
 حب على التنفلات المصطفى ما حثنا لبذل لم يعرفا
 وفي حديث جاء عنه يجبر فرض بنقل وهو فضل يشكر
 فما عناء من يفضل البذل يحصل في النقل لمن قد انتقل
 ثم قيام الليل قيل أفضل من كل نفل ليس عنه يعدل
 والفضل في الفرض هو الأبداء والفضل في النقل هو الاخفاء
 من هاهنا الصلاة في الجماعه أفضل وهي أربح البضاعة

(١) كذا في الاصل وفيه سقط، ولعل الصواب « تنفلوا وما
 الذي اختاروا » أو غير ذلك فتأمل — اهـ مصحح

والصدقات مثل هذا الحال
ونقلها الاخفاء فيه أفضل
فان من يكون الاقتداء
لانه بهذا يكون سببا
وان آتى الامر من السماء
وما عليك ان فررت منه
ولم يفر المرسلون والنبي
لكن خروجه لما قد أمرا
لم يؤمرن بالقتال فاعلما
فقرضه الخروج نحو يثربا
والمصطفى لم يتأخر شبرا
فنسبة الفرار في جنابه
والصائفي بأبي محمد
وتلك غلطة بها قد قذفا
وهذه دنياكم منازل
وانها تشبه حلم التائم
فكلما استغثيت عن شئ دع
ورب حثف فوقه ياقوت
من عاش في الدنيا رأى ما ساءا
لكن ما يسره قليل

في فرضها الاظهار للافعال
إلا للاقتداء بمن قد يفعل
به ففضل فعله الابداء
نجاتهم والفضل فيه وجبا
فليس غير الصبر للقضاء
عار ولا يطاق تدفعنه
ما فرمحو النار خوف الاله
به من الهجرة حيث انتمرا
كيف يصح أن يقال انهزما
وبدخولها القتال وجبا
في موقف كيف يقال فرا
كبيرة إذ لم تكن من باب
في نسبة الفرار صار مقتدى
وم أبي محمد وانحرقا
فراحل فيها الورى ونازل
ماخير عيش لم يكن بدائم
فلا تحاوله ولو لم يمنع
أو ذهب وكله يفوت
وما يسره جميعا جاءا
وما يسوؤه بها جزيل

واعرف الخلق بنقص النفس
 وأجل الخلق فتي أعماه
 لولا الهوى لم يهوى في النيران
 ولا حلا عند أولى الكفران
 لكن هوى النفس يكون مهلكا
 لقد آتى في الأثر المنقول
 وجنة الخلد تكون مأوى
 دنيا كؤ مشحونة الرزايا
 إياك والدنيا فدعها واسلم
 كم أهلكت من كل ذاغرور
 أنظر الى تلك القرون الماضية
 فأين عاد وابنه شداد
 لاشك فيها أنها غداره
 وحيا رأس الخطايا فاعلم
 أيقنت أن من عليها فاني
 لو ان انسانا بها يخلد
 صلى عليه ربه وسلم
 لو عدلت قلامة الظفر لما
 بل جعلت للمؤمنين سجن
 ياويل من جنته الدنيا وما
 أنهم في عقله والحس
 عن اتباع دينه هواء
 خلق من الجن أو الانسان
 كفر من الفسق أو العصيان
 لكل من لعقله تملكا
 بأنه الآفة للعقول
 لمن نهى النفس وطالب مشوى
 فهي بها مملوءة الزوايا
 وكن لها أخا اجتنب تغيم
 بما بها نال من السرور
 قصورهم قد تركوها خالية
 ومن له كل الوري ينقادوا
 صراعة لاهلها مكاره
 فخبها آفة كل مجرم
 ويبقى وجه ربنا الاديان
 كان الرسول المصطفى محمد
 ماحن رعد بالسجى وهما
 أعطى الاله مهلكا من ظلمة
 وجنة للكافرين تقى
 له من الاخرى نصيب قسما

وجاء في الدنيا لنا الخطاب
 وكل من يعمرها فأخرب
 دع عنك دنيا عن قليل تخرب
 واعمل لاخرى انها لدار
 وان طلبت العز كن بالطاعة
 ان الفنى عن الملوك أفضل
 أيا زمانا ألبس الاحرار
 فلست عندى يزمان خير
 وقال أهل الصدق والامانه
 ان دمت لانبكى على مفقود
 خمسة أشياء ظهور القلب
 ان يذكر الموت كثيرا حتى
 ويذكر الذنب الى أن يستحي
 ويذكر الجنة حتى يرغبها
 ويذكر النيران والعذابا
 ويذكرن بآثره كثيرا
 من يعيش عن ذكر الآله قرنا
 يعمد في الغي والضلال
 ما عبد الله بشيء ياقى
 ولتفقيه واحد أشد
 مصرحا بأنها خراب
 منها وبالخية منها انقلبوا
 ومابها عما قليل يذهب
 تبقى وما في سكنها أكدار
 طالبه ولتغنى القناعة
 حالا وبالا انسان طرا أجل
 مهانة وذلة وعارا
 وهكذا قد قال فيك غيرى
 لست زمانا أنت بل زمانه
 كذاك لا تفرح بالمولود
 ينكرها عن النبي الحب
 يلين منه القلب أو يفتأ
 من ربه عن المعاصى ينتحي
 فيها فانها أجل مطلبا
 حتى تخاف نفسه العقابا
 حتى يرى من نفسه التقصيرا
 به عدوه الذى قد لنا
 يجره لسيء الاعمال
 أفضل من فقه كذا القول آتى
 من ألف ألف عابد يعد

أشد في الامر على الشيطان لانه العارف بالمعاني
يدري مصائد العدى فيحذرا وقوعها ويخبرن بها الورى
أبكي على ما فلت من زمان فارقت فيه طاعة المنان
ولم اكن بالعلم ذا انتفاع فيه مضى بالهو والضياح
يا صارفا عن قلبه القيامة وذكر ما فيها من الندامة
لا تنسين نار الجحيم والعبر فانها لمن يرى أحدى الكبر
وخفف الحمل فان العقبة طويلة تكسر منك الرقبه
وأكثر الزاد فان السفرا مسافة بعدى تلم الخطرا
والبحر لاشك به عيق فاعمل له سفينة تطبيق
وأخلص النية يا غرير فانما ناقدما بصير
ونسأل الله لنا السلامه من السما والائم والظلامه
ان الدنيا سريعة الزوال وهذه الاخرى على اقبال
أشرطها منذ زمان وجدت وهي التي بالعقل منها أدركت
لانها عقلية تكون وبعضها الحسى اذ يبين
أخبرنا بأنها قريب الهنا والمصطفى الحبيب
بعث محمد لما علامه وجمله آخرم كرامه
فهو ختام الرسل لا يوحى الى من بعده ولا يكون مرسل
وانما المسيح يحكنا بشره إن قبل ينزلنا
فهو كواحد من الامة لا يختص دونهم بشرع مثلا
كذلك من علامة الساعة أن يكون في الاشرار عليك الزمن

والمكر قد يكون في الكبار
ويكثر التسرى حتى تلبدا
وتشرع الاعراب في البناء
وبقي الدجال والمكلمه
والشمس أن تطلع من مغربها
لأنها تؤذنت بالتداعي
أستغفر الله من الذنوب
علت هذا أو أكن لم أعلم
لا فوز الا للطيع الزاهد
أو رجل تاب ولم يصرا
والله لا أرضى سوى الايمان
وقد رضيت بمحمد نبي
كذلك بالاسلام ديناً أرضى
يارب وفقني لما فيه رضى
واجعل لي يارب من الايمان
واجعل إلهي جنة الفردوس
وجرني يارب من النيران
وارزقني يارب قريناً عالماً

(١) اي يحكم . والمعنى وان اجبرت على غير الاسلام لا ارضاني

بمقارنته — ا ه مصنف

باب الدعاء

ان الدعاء لسلح المؤمن
 قد وعد الله بالاجابه
 فان دعوت لا تقيدنا
 فانه ليس لربي مكروه
 وفي السماء رحمة قد اهديت
 وفي ثلاثة من الاوقات
 عند القتال ونزول المطر
 تفتح أبواب السما وترفع
 وان فرغت من صلاة فانصب
 وهكذا في الثلث الاخير
 ويبطون الايدى يكرهنا
 لانه شعار قومنا ولا
 قد رفع المختار في مواطن
 وحاجب وهو أبو مودود
 في عرفات كان ذاك منه
 وقيل بل في غيرها مكروه
 وأنت تدري ان ذا التقيدا
 لانه لو كان شرعا مثلا
 فان دعوت فيها فاستيقن
 لمن دعا ممثلا خطابه
 فلا تقل ان شئت فاغفرنا
 يفعل ما شاء ولا ينه
 فاغتم الرحمة حين ما أتت
 اجابة السماء مع الاخبات
 وبعد فرض الصلوات فاشكر
 أعمالنا بها السماء يسمع
 وادع الله وله فلترب
 من ليله يسمع للشكور
 منك السماء يقال فاتركنا
 يكره أن ترفع الايدى مثلا
 عند السماء بظاهر وباطن
 يفعل في موقف مشهود
 فأخذوا جواز ذاك عنه
 وجائز فيها لما روه
 من فعل حاجب يرى بعيدا
 ماصح أن يقيدن للمسلا

لان فعله بموضع فلا
فكيف وهو فعل عالم فقط
مع أنه في مشهد قد فصله
يارب أدعوك بما دعاكا
فنجني يارب من كل البلا
ومثل ما أحسنت ربي خلقي
أقول يا مقلب القلوب
ثبتت على الطاعة رب قلبي
ونجني من دركات النار
وارزقي يارب الخلود في غد
فأنت أهل الفضل والاحسان
والحمد لله على ما يسرا
ومارأيت من التحرير
كذلك التحقيق للدلائل
لم يذكر الاصل سوى اليسير
وعند ذاك فأنا أشكره
قد صار لي أصلا وصرت اتبع
وأذكر الوجه أو التعليلا
وأكشف اللثام عما أشكلا
يكون في سواء منعاً حظلا
لا يؤمن من الخطأ أو الغلط
ولم يقل في غير ذا لاتفعله
ذوالنون لا خشي الهلاك
كثل ما نجيته إذ حصلا
فحسن اللهم مني خلقي
ومن هو العالم بالغيوب
حتى أموت في رضاك ربي
انك انت عالم الاسرار
بجنة المأوى وعيش رغد
ليس رب العالمين ثاني
من نظمها فقد نظمت جوهرها
فهو من الله لذا الضمير
كذلك التحرير المسائل
لا يبلغ العشار في التقدير
لكونه الاصل الذي أذكره
آثاره لكنني أفرع
وتارة قد أذكر الدليلا
مفصلا لما له قد أجلا
(م - ٤٨ جوهر النظام)

مبيناً تضعيف ما أراه	مستضعفاً وإن يكن رآه
مرجعاً في غالب الأحوال	ما كان راجحاً من الأقوال
وربما أخالف المشهوراً	أو أذكرن ما لم يكن مذكوراً
لأتى أقفوا الدليل فاعلموا	لم أقصر على مقال العلماء
فالعلماء استخرجوا ما استخرجوا	من الدليل وعليه عرجوا
فهم رجال وسوام رجل	والحق ممن كان حتماً يقبل
فمورد الكل هو الدليل	يقصده من لهم التحصيل
وربما يتفاوت الأفهام	فيه فيكثرن به الزحام
فينشأ الخلاف بينهم كما	تراه في الخلاف بين العلماء
وأحمد الله على ما وهبنا	بمنه ما لم أكن محسبنا
ألمنني رشدي وأولى فكري	فهما وعلماً قد مشى في نحري
لست أطيق شكر ما أولاني	وعنه كنت به لسانى
فاجعله في رضاك ربى وانفعا	به العباد واستجب منى الدعاء
ويرحم الله فتى دعا لى	من قلبه في ظلم الليالى
وصل ربى ثم سلطنا	على النبي بلغنه عنا
وأعطه يارب ما وعدته	من رتبة بها غداً رفعتنه
واحشرنا يارباه في إزمرة	واجعلنا يارباه في جبرته
وأبلغ الصلاة والسلاما	أصحابه وأوله الكراما

واغفر لاشياخي والاخوان في حاضر وسائر الزمان
واختم لي اللهم بالفقران منك وبالرحمة والرضوان

تم الكتاب المستطاب ، بعون الملك الوهاب .

وحسن توقيقه والصلاة والسلام على خير خلقه

محمد صلى الله عليه وسلم . وكان الفراغ

من طبعه في أول رجب ١٣٤٤ هـ .

في (المطبعة العربية)

بمصر



تقریظ الكتاب

جاءتنا هذه القصيدة العامرة من ناظمها الشيخ ابراهيم بن سعيد
العبري في تقریظ هذا الكتاب المستطاب « جوهر النظام ومعدن
على الاديان والاحكام » وذلك لما بلغه أننا شرعنا بطبعه فرأينا أن
نثبتها في خاتمة الكتاب شاكرين لناظمها المفضل ، وهذه هي القصيدة

يا من يعلم الشرع رام الظفرا	وقد سعى ليله مشمرا
ان شئت أن توفى الى سمائه	مستويا في عرشه مصدرا
قدونك السفر الذي قد أسفرت	به علوم الشرع تهدي البشر
الجوهر الفرد الذي صيغت به	جواهر الشرع الشريف دررا
لم يبق في شرع المهدي عويصة	الا وحلها لنا وأظهرها
قد فتح المرتج من أبوابه	وكشف اللثام عما استترا
ما جوهر النظام الا آية	انشأها الرحمن ما بين الوري
بحجة الصديق بدت بحجة الحق	به كالشمس نوراً مسفرا
قد حاكه طب لبيب باهر	علامة بين الانام اشترا
هو الامام السامي من علت	همته على الوري بلا مرا
هو الامام ابن حميد الذي	له أقر العلماء البصرا

مشارك الانوار منه قد حكمت	طلعة الشمس علا وأنورا
وفي مدارج الكمال قدرقي	الى معارج الجلال قدرا

وكم له من حجج مقنعة صدقا وما كانت حديثا يفترى
 وكم له من كتب محكمة في العلم صارت في الزمان غررا
 أنشأه رب العالمين هاديا وناصرأ لدينه ومظهرها
 قد شاد ركن الدين حيث انه اتقن ذا السفر الذي قد ظهرا
 قد أحكم الأديان والأحكام والآداب احكاما بديعا بهرا
 قد أوضح الحكم من احكامنا وبين المجلد والمفسرا
 قد قرب المعنى بلا اطالة وأوجز القول ولم يقصرا
 نسائم اللطف عدت تزجى له سحائب العرف فتهمى دررا
 جزاه رب العرش عناخيرہ في جنة لم يلف فيها كدرا
 والحمد لله الذي منَّ بما نأمله من طبعه ويسرا
 وكان طبع جوهر النظام عام مدشع^(١٢٤٤) فيه الظفرا
 بهمة الاخ الصفي المرتضي راشد بن احمد سامى الدررى
 قد اعتنى بطبعه مجتهداً لما أردنا منه في ام القرى
 فانه يعلى قدره بين الورى والله يجزيه الجزاء الاوفرا

فهرست

جوهر النظام في علمي الادبانه والامطام

صفحة	صفحة
٣٠ كتاب الطهارات	٠ ترجمة المؤلف
٣٢ باب المياه	٣ المقدمة
٣٤ » في ماء البثر	٤ كتاب العلم
٣٥ » الطهارة بغير الماء	٧ كتاب اصول الدين
٣٧ » انواع النجاسات	٨ فصل التوحيد
٤١ » المتنجسات	١٠ » في صفات الله تعالى
٤٣ » في غسل المتنجسات	١٢ » في الفاظ الصفات
٤٤ » قضاء الحاجة	١٣ » في افعاله تعالى
٤٥ » الاستنجاء	١٥ » باب خلق القرآن
٤٦ كتاب الغسل من الجنابة	١٦ فصل في الايمان
٤٧ باب كيفية الغسل	١٧ » في الكفر
٤٨ » في احكام الجنب	١٩ » الولاية والبراءة
٤٩ كتاب الوضوء	٢٣ باب في بيان شيء من المعاصي
٤٩ » باب الماء الذي يتوضأ به	٢٥ كتاب اصول الفقه

صفحة	صفحة
٨٧ فصل الامام في الصلاة	٥١ فصل في النية
٨٨ » أحكام الامام في الصلاة	٥١ » في صفة الوضوء
٩٠ » أحكام الماء ومين	٥٣ باب نواقض الوضوء
٩٢ باب المساجد	٥٦ كتاب التيمم
٩٧ باب صلاة السفر	٦٠ » الصلاة
٩٧ فصل في الجمع والافراد	٦١ باب الاذان والاقوات
٩٨ » في حد السفر	٦٣ » التوجيه
١٠٠ » الاوطان	٦٤ » تكبيرة الاحرام
١٠٢ » في حكم القصر	٦٥ » في الاستعاذة والقراءة
١٠٣ باب صلاة الجمعة	٦٦ » الركوع
١٠٦ باب التطوع	٦٧ » السجود
١٠٦ فصل في الوتر	٦٩ » القعود للشهد
١٠٧ فصل السنن	٧٠ » التسليم
١٠٨ » صلاة الضحى	٧١ » سجود السهو
١٠٨ » صلاة العيد	٧٢ » حكم تارك الصلاة
١١٠ » النفل	٧٣ » نواقض الصلاة
١١٢ » سجدة القرآن	٨٠ فصل في اللباس
١١٢ » في قضاء الفوائت	٨٤ » » السترة
	٨٦ باب صلاة الجماعة

صفحة	صفحة
١٣٧ باب النصاب ولوازمه	١١٤ خاتمة في الاوقات المنعى عن
١٣٨ » زكاة الثمار	الصلاة فيها
١٤١ » زكاة النقود والتجارة	١١٥ كتاب الصوم
١٤٢ » زكاة الماشية	١١٦ باب أقسام الصوم
١٤٣ ذ كر زكاة الغنم	١١٧ فصل الصوم المستحب
١٤٤ باب انقاذ الزكاة	١١٨ باب ما يوجب الصوم والفطر
١٤٩ خاتمة في الجزية	في رمضان
١٥١ كتاب في الحج	١١٨ باب صفة الصوم وما يجوز فيه
١٥١ باب الاستطاعة	١٢٠ باب الفطور والسحور
١٥٣ » النيابة في الحج	١٢١ » نواقض الصوم
١٥٤ » العمرة	١٢٣ » بدل رمضان
١٥٥ » الاحرام	١٢٥ » فطرة الابدان
١٥٧ ذ كر بدء الاحرام	١٢٦ كتاب الجنائز
١٥٩ باب الطواف	١٢٧ باب غسل الميت
١٦٠ » السعي	١٣٠ » التكفين
١٦١ » الاحلال	١٣١ » الصلاة على الميت
١٦٢ » عرفة والمشاعر	١٣٣ » دفن الميت
١٦٤ » رمى الجمار	١٣٣ » القبر
١٦٥ » وداع البيت	١٣٦ كتاب الزكاة

صفحة	صفحة
٢٠٧ باب عقد الزوج وشروطه	١٦٦ باب الفدية والجزاء
٢١٥ » الامور العارضة على العقد بعد صحته	١٦٧ » النحر
٢٢٠ » ما يباح بصحيح العقل	١٧٠ » الاعتكاف
٢٢١ » الصداق	١٧١ » النذور
٢٢٨ » معاشره الأزواج	١٧٦ » الايمان
٢٣٥ » النفقات	١٨١ » الكفارات
٢٣٩ » إلحاق الولد	١٨٧ الجزء الثانى
٢٤٢ » الحضانه	١٨٨ كتاب الاطعمة
٢٤٧ » الرضاع	١٨٨ باب أحكام صنوف الحيوانات
٢٤٩ كتاب الفراق وأنواعه	١٩٠ » الاصطياد
٢٤٩ باب الطلاق	١٩٢ » القباح
٢٦٠ » الخلع	١٩٦ » منافع الحيوانات ومضارها
٢٦٥ » الخيار	١٩٩ » الاشربة
٢٦٦ » الظهار	٢٠٣ » للمرأة التى يرغب فى نكاحها
٢٦٩ فصل كفارة الظهار	٢٠ » للمرأة التى لا يجوز نكاحها
٢٧١ باب الايلاء	
٢٧٤ » فى المفقود والغائب	
٢٧٨ كتاب أحكام المالك	

صفحة	صفحة
٣٣٩ فصل الاقالة بعد العقد	٢٧٨ باب تزويج المالك
٣٤١ » تقض البيع	٢٨٢ » التسري
٣٤٥ » الشرط في البيع	٢٨٥ » استخدام العييد
٣٤٨ » شرط الخيار	٢٨٧ » كسب العييد
٣٥٥ باب البائع	٢٨٨ » أدب العييد
٣٥٩ » المشتري	٢٨٩ » العتق
٣٦١ » المبيع	٢٩٥ » ذكر الولاء
٣٦٥ » عيب المبيع	٢٩٧ » كتاب العدد
٣٦٩ » الغش في المبيع	٣٠٢ » باب أحكام العدد
٣٧١ » كتاب الشفعة	٣٠٧ » كتاب الحيض والنفاس
٣٧٨ » المضاربة	٣٠٧ » باب الحيض
٣٨١ » السلف	٣١١ » أحكام الحيض
٣٨٣ » الديون	٣١٦ » النفاس
٣٨٣ باب القرض	٣١٧ » كتاب البيوع
٣٨٧ » الوثيقة في الدين	٣١٨ » باب الربا
٣٩٢ » الحق الذي في القمة	٣٢٥ » مناهي البيوع
٣٩٤ » قضاء الدين	٣٣١ » أركان البيع
٣٩٧ » الاعسار بقضاء الدين	٣٣٤ » عقد البيع
٣٩٨ » الحجر والتفليس	٣٣٦ فصل القبض بعد العقد

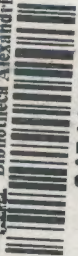
صفحة	صفحة
٤٨٣ باب الشريك فى العمل	٤٠١ كتاب الضمانات
٤٨٨ » بائنتحقه الاموال من	٤٠١ باب أسماء الضمانات
حريم وغيره	٤١١ » مالا ضمان فيه
٤٩٢ » السواقي	٤١٣ » الاموال المشتبهه
٤٩٦ » الحريم	٤١٩ » الخلاص من الضمان
٤٩٨ » الطرق	٤٢٧ الجزء الثالث
٥٠٠ » صرف المضار	٤٢٨ كتاب الاباحه
٥٠٣ » للموات والارديه	٤٢٨ باب التعارف
٥٠٦ » قسم الاموال	٤٣٦ » الدلالة
٥١٠ كتاب الصكوك	٤٣٨ » ما يباح فى جانب الايتام
٥١٧ » الوصايا	٤٤١ كتاب العطايا
٥١٧ باب الايصاء	٤٤٥ » الاقرار
٥٢٣ » الوصى	٤٥١ » الامانة
٥٢٧ » إيفاذ الوصايا	٤٥٦ باب القطة
٥٤٢ » وصية الاقربين	٤٦٠ » الوقف
٥٤٥ كتاب الميراث	٤٦٣ » الضيافة
٥٤٧ باب ذوى السهام	٤٦٣ » أموال المساجد
٥٤٩ » العصية	٤٧٢ كتاب الاموال
٥٥٣ » فى الارحام	٤٨٣ باب الاجارة

صفحة	صفحة
٦٣١ » القضاء في السماء	٥٥٧ » موانع الارث
٦٤٥ الجزء الرابع	٥٦٢ » كتاب نظام العالم
٦٤٧ باب العلم	٥٦٣ باب الامام
٦٥٤ » العقل	٥٧٢ » الامر بالمعروف والنهي
٦٥٧ » النية	عن المنكر
٦٥٩ » سنن الفطرة	٥٨٠ » الحدود
٦٦٤ » ستر العورة	٥٨١ فصل حد المرتد
٦٦٧ » القباس	٥٨٢ » حد المحارب
٦٧٠ » الاكل والشرب	٥٨٤ » حد السارق
٦٧٤ » الطب	٥٨٨ » حد الزاني
٦٧٥ » الرزق	٥٩٤ » حد القاذف
٦٧٨ » حق الوالدين	٥٩٧ » القعان
٦٧٩ » حق الرحم	٥٩٨ » حد الشارب
٦٨٠ » حق الجار	٦٠١ باب الجهاد
٦٨١ » السلام	٦٠٩ » كتاب القضاء
٦٨٤ » الاستئذان	٦١٣ باب الدعوى
٦٨٥ » السارق	٦١٧ باب البيعة
٦٨٦ » السفر	٦٢٥ فصل ثمار ضيقات
٦٨٧ » النصيحة	٦٢٨ باب التيمن

صفحة	صفحة
٧٠٩ د الضوابط	٦٨٨ د الاعتذار
٧١٢ باب جامع الآداب	٦٨٨ د الغيبة
٧٢٦ د الحكم	٦٨٩ د الحسد
٧٣٣ د أسباب الانم	٦٩٠ باب العجب والكبر
٧٣٩ د التوبة	٦٩١ د النفاق
٧٤٣ د الزهد	٦٩٣ د آداب التلاوة
٧٥٢ د المعاء	٦٩٥ د تفسير كلمات من
٧٥٦ تقریظ الكتاب	القرآن وغيره

(تم الكتاب والفهرست والمجد قدرب العالمين)

Bibliotheca Alexandrina



0454110